المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر



الإقليد

شرح المفصل

تأليف
تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي
المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة
الدكتور
محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الثاني

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر



الإقليد

شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي

المتوفى : سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش

المجلد الثاني

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجندي، أحمد بن محمود بن عمر

الإقليد شرح المفصل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. -
الرياض.

٤ مج: ٢٣٢٤ص، ١٧ × ٢٤سم

ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٣ - ٣٩٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج٢)

١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي ابو كته (محقق)

ب - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ٢٣/١٢٢٩

رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩

ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٣ - ٣٩٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج٢)


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

* التمييـــز *

وَيُقَالُ لَهُ التَّبْيِينُ وَالتَّفْسِيرُ، وَهُو رَفْعُ الإِبْهَامِ فَي جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلاَتِهِ، فَمِثَالُهُ في الجُمْلَةِ: طَابَ زَيدٌ نَفْساً، وَتَصَبَّبَ الفَرَسُ عَرَقاً، وَتفَقَّأَ شَحْماً، وَأَبْرَحْتَ جَاراً، وامتَلأَ الإِنَاءُ ماءً، وَفي التَّنْزِيل ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾. ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾. ومِثَالُهُ في المُفْرَدِ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا، وَرَطْلٌ زَيْتاً، وَمَنَوانِ عَسَلاً، وَقَفِيزَانِ بُرًّا، وَعِشْرُونَ دِرْهَماً، وَثَلاثُونَ ثَوْباً، وَمِلءُ الإِنَاءِ عَسَلاً وَعَلى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً، وَمَا في السَّمَاءِ مَوْضعُ كَفٍّ سَحَاباً.

(التمييز ويقال له التبيين والتفسير)[1].

قوله: «وهو رفع الإبهام . . . .»

ألا ترى أنك إذا قلت: «طاب زيدٌ» لم يدر أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، إذ من الجائز أن يكون الطيب في ثوبه أو داره أو طعامه أو كلامه أو حياته، وكذا إذا قلت: «عشرون»، لم يدر أن المعدود من أي جنس، فبقولك: «نفسا، ودرهما» يقع البيان ويرتفع الإبهام.

والمراد بالإبهام: الإبهام المستقرُّ، وبه وقع الاحتراز عن نحو: عين باصرة، لأن فيه رفعَ إبهام عن مفرد، وليس بتمييز، لأن الإبهام فيه غير مستقرٍّ، لأن نحو عين، وضع دالا على كل واحد من مدلولاته، فإن وقع إبهام فمن جهة خفاء القرائن على السامع، بخلاف نحو: (عشرين)، فهو في أصل وضعه لذات مبهمة، بدليل صحة إطلاق

---

(١) ما بين القوسين من ن.

. . . .

لفظة «العين» للدلالة على العين الباصرة، وامتناع إطلاق العشرين على الدراهم والدنانير.

والتمييز إن كان عن كلام فانتصابه على نحو انتصاب المفعول، لأنك لما قلت: «طاب زيد» أخذ الفعل فاعله، وما بعد الفاعل لا يكون إلا المفعول فقولك: «طاب زيد نفسا» بمنزلة: «ضربَ زيدٌ عمراً». وإن كان عن مفرد (فراقودٌ خَلًّا): بمنزلة «ضاربٌ زيداً»، و(مَنَوَانِ سَمْنًا) و«قَفِيزان بُرًّا». بمنزلة «ضاربان زيدا»، و«عشرون درهما». و«ملءُ الإناء عَسَلًا»: بمنزلة «ضاربون زيدا»، أو (ضربُ زيدٍ عَمْرا).

ولا يكون المميز إلا نكرة، لا يجوز «طاب زيدٌ النفس»، لأنَّ الغرض هو الدلالة على الجنس، والنكرة كافية لذلك وهي الأصل، فلا يُصار إلى المعرفة التي هي عارضة على أصل الكلام، إلا بداعٍ يدعو إليها.

وقوله: «بالنَّصِّ على أحد مُحْتَمَلَاتِهِ...»

بفتح الميم لا بكسرها، لأنَّ المُحْتَمِلات بالكسر هي التي انتصب عنها التمييز، فقولك عشرون وثلاثون، وأربعون، محتملات لأن تكون في الدراهم والدنانير. (والدراهم والدنانير)[1] التي تذكر هي المُحْتَمَلاتُ بالفتح.

قوله: «أبرحت جارا......».

أبرحت: أتيت بالبَرَح وهو العُجْب.

قال الأعشى:

١٦٤ ـ تَقُولُ ابنَتِي حِينَ جَـدَّ الرَّحِيـ ـلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارَا[2]

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) البيت من المتقارب في ديوان الأعشى ص٨٥ وسيبويه ٢: ١٧٥ والخزانة ٣: ٣٠٢ وهو من قصيدة طويلة للأعشى عدتها سبعون بيتا قالها في مدح قيس بن معد بكرب ومطلعها:

أأزمعتَ من آل ليلى ابتكـارا وشطَّتْ على ذي هوًى أنْ تَزارا

ومعنى البيت إن ابنة الشاعر تقول له وقد حزم أمره على الرحلة لممدوحه (أيْ أب كنت

وَشَبَهُ المُمَيّـزِ بالمَفْعُول أنَّ مَوْقِعَهُ في هـذِهِ الأمْثِلَةِ كَمَوْقِعِهِ في : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وَفي ضَارِبٌ زَيْداً، وَضَارِبَانِ زَيْداً، وَضَارِبُونَ زَيْداً، وَضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً.

* فصـــل * وَلاَ يَنْتَصِبُ المميّزُ عَنْ مُفْرَدٍ، إلاّ عَنْ تَامٍّ، والذَّي يَتِمُّ بِهِ أرْبَعَةُ أشْيَاء.

التَّنْوينُ، وَنُـونُ التَّثْنِيَـةِ، وَنُـونُ الجَمْـعِ ، والإضَافَةُ وَذلِكَ عَلى ضَرْبَيْنِ: زَائِلٌ وَلاَزِمٌ فَالزَّائِلُ: التَّمَامُ بالتَّنْوينِ، وَنُونُ التَّثْنِيَةِ لأنكَ تَقُولُ: عِنْدِي رطل زيت ومنوا سمن . .

يعني «تقول» : يقولَ «أهلك أبرحت ربًّا، ويقول جارك أبرحتَ جارا. لما أسند البرح إليه لم تُعلم الجهـة التي وقـع منهـا الإعجـاب، وبـذكر الرب والجار زال الإبهام.

فالحاصل: أن التمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة.

فالأول في المفردات نحو: «عشرون درهما» فـ«درهما» رفع الإبهام عن ذات مذكورة كعشرين، والذات المقدرة إنما تكون باعتبار النسبة وذلك في الجملة وما يضاهيها من الصفـة المنسوبة إلى معمولها، والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه كقولك: «أبرحت جارا»، أو «حَسُنَ زيدٌ أبا». وفيما يضاهيها: «زيدٌ حَسَنٌ أبا»، و«يُعجبني حُسن زيدٍ أبا».

قوله: «وشبه المميِّز . . . . . »

لي أعتز برعايته، وأيُّ جار كنت أجدُ الأُنس في قربه) الديوان ص ٨٤. وموضع الشاهد فيه قوله: «ربًّا» و«جارا» حيث نصبهما على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح. ورواية البيت بفتح «أبرحت» الأولي والثانية في الديوان أما في الصحاح للجوهري فروايته بالكسر:

أقولُ لَهـا حيـنَ جَـدَّ الرَّحِيلُ أبرحْتِ رَبًّا وأبرحتِ جَارَا

أي أعجبتِ وبالغت. كذا عن الجوهري في الصحاح (برح).

وَاللازِمُ التَّمَام بِنُونِ الجَمْعِ والإضَافَةِ، لأنَّكَ لاَ تَقُولُ: (مِلءُ عَسَلٍ) وَلاَ مِثْلُ زيْدٍ، وَلاَ عِشرو دِرْهَم.

* فصـــل * وَتَمِييزُ المُفْرَدِ أَكْثَرهُ فِيمَا كَانَ مُقَدَّراً كَيْلاً (كَقَفِيزَانِ)، أو وَزْناً (كَمَنَوانِ)، أوَ مَسَاحَةً (كَمَوْضِعِ كَفٍّ) أَوْ عَدَداً (كَعِشْرُونَ)، أو مِقْيَـاساً (كَمِلؤهُ وَمِثْلُهَا) وَقَدْ يَقَعُ فِيمَا لَيْس إيَّاهَا نَحْوُ: قَوْلِهِمُ: وَيْحَهُ رَجُلاً، وَلِلهِ دَرُّهُ فَارِساً، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِراً..

يروى المَمَيِّز بكسر الياء وفتحهـا، فمن كَسَر نظر إلى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم عما سواه، ومن فتح نظر إلى أن المتكلم ميز هذا الجنس من بين سائر الأجناس.

قوله: «عن مفرد ....»

ليس من شرط تمييز المقادير والقياس مجيئه بعد تمام الكلام، لأنه يقتضيه الاسم، فلو كان المقتضي له هو الفعـل لاشترط أن يجيء بعد تمام الكلام كالحال، إذ لابد للفعل من فاعل، فيجب أن يتم الفعل بما يحتاج إليه من الفاعل، ثم يؤتى بما يقتضيه.

فإن قلت: «لم خَصَّ المفرد في قوله: ولا ينتصب المميز عن مفرد، ومميز الجملة كمميز المفرد في أن كلا منهما لا ينتصب إلا عن تام»؟ قلت: «إنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز عن كل واحد منهما في كونه لا يجيء منصوبا إلا عن تام سواء».

قوله: «والذي يتمُّ به ......».

إنـما تم بهذه الأشياء لأنـه إذا لم يكن فيه أحد هذه الأشياء كان مستهدفاً للإضافة ومستدعيا للإتمام بها، لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فبورود أحد هذه الأشياء انسد طريق الإضافة وازيح بابها فيتمُّ.

. . . .

قوله : «بنون الجمع . . . . ».

لأن نحــو «عشرون» ليس بجمـع على حد (مسلمـون) إذ لو كان جمعـا لدل (عشرون) على عشرةٍ ثلاث مرات، (وثلاثون) على ثلاثة ثلاث مرات والأمر بخلافه، بل اشتق عشرون من لفظ عشرة، وثلاثون من لفظ ثلاثة وألحق الواو والنون لتضمنه معنى الجمع، وأعرب لذلك بالحرف، فلما كان موضوعا على عقد مخصوص بالنون امتنع أن يوجد بدونها، وكذا الإضافة في (مَلء الإناء عسلا)، لأن الملءَ مضاف إلى الإناء، وممتنع أن يضاف الشيء مرتين.

قوله: «وتمييز المفرد . . . . . . ».

تمييز المفرد أكثر ما يجيء فيما كان مقداراً أو مقياسا. والأول: تلك الأربعة المذكورة في المتن، والثاني: نحو «ملؤه» فإنه مقياس لا مقدار، وقد يجيء فيما ليس إياهما، وذلك ما ذكر في المتن. فانتصاب «رجلا، وفارسا، وناصرا» على التمييز، لأنَّ التقدير: «من رجل ومن فارس، ومن ناصر». وكل شيء حسن فيه (مِنْ) للبيان فهو تمييز.

وبعضهم ينصب على الحـال، وليس بمستقيم إذ المعنى حينئذ «ويحه» في حال رجوليته، و«لله دره» في حال فروسيته، و«حسبك به» في حال ناصريته، فكأنه إنما يستوجب الدعاء في تينك الحالتين والوصف بالكفاية في (حاله)[1] الأخرى، وهذا مما لا يجوزه من له أدنى تمييز.

وقيل صحة اقتران «من» بهذه المنصوبات ينفي وهم كونها أحوالاً وقولهم: «لله دره» يستعمل في التعجب.

والـدرُّ في اللغـة: اللبن، وفيه خير العرب، إذ به معاشهم، فلما كان ذلك معظما عندهم، مرغوبا فيه، استعملوه في موضع الخير، أي «لله ما خرج منك من خير».

فإن قلت: الضمائر معارف، فما وجه الافتقار إلى البيان في : (ويحه) و(دره) و(به)؟

(١) في ب: «في الحالة الأخرى» والمثبت من الأصل.

* فصـــــل * وَلَقد أبَى سِيبَويَهِ تَقَدُّمَ المُميّزِ عَلَى عَامِلِه، وَفَرَّقَ أبُو العَبَّاسِ بَيْنَ النَّوْعَينِ فَأجَازَ: نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وَلَمْ يُجِزْ «لي سَمْناً مَنَوانِ»، وَزَعَمَ أنَّه رأيُ المَازِنِيِّ . .

قلت: ليس الأمر كذلك، إنما الضمير المعرفة هو الذي يرجع إلى شيء (سابق ذكره)[1] نحو: (زيد ضربته) فالهاء لزيد وهو معرفة. وقولهم: (ويحه رجلا) الضمير فيه نكرة يرمى به من غير قصد، يحتمل أن يكون المترحم عليه رجلا، أو امرأة، أو (صبيا، أو حرا، أو عبدا)[2]، أو غير ذلك، فيحتاج إذ ذاك لا محالة إلى الكاشف المبيِّن.

والباء في (به): زائدة مثلها في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ أي «فحسبك وكافيك» وضمير التثنية في قوله (فيما ليس إياهما) على اعتبار المثنى فاعرف.

وروي: فيما ليس إياها بضمير المؤنث، أي فيما ليس هذه الأشياء المذكورة.

قوله: «ولقد أبى سيبويه .....».

المميز إن كان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإن كان عن جملة فكذلك. وعند سيبويه[3]: لا يجوز نفسا طاب زيد، لأن المميز في الحقيقة فاعل، والفاعل (لا يتقدم على الفعل)[4].

---

(١) ما بين القوسين تفردت به نسخة ن وهو لازم. (٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) انظر سيبويه في الكتاب ١: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤) في ب: «لا يقدم على الفعل» وتقديم التمييز على عامله العامل فيه إذا كان متصرفاً قضية خلافية بين الكوفيين والبصريين، فبعض الكوفيين ذهب إلى جوازه، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين في حين ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز. واستدلال الكوفيين على جواز التقديم بالنقل والقياس، أما النقل فهو قول الشاعر:

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيبُ؟

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة. انظر الإنصاف ٨٢٨ ـ ٨٣٢.

وَأنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

أتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

وأجازه أبو العباس المبرد[1] وحجته شيئان:

أحدهما: أن العامل فعل محض، فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال[2] إذ تقديمها جائز نحو: «راكبا جاء زيد»، لأن العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة.

١٦٥ ـ والثاني: البيت الذي أنشده ....[3].

وجه الاستدلال به: أنّ في كان ضمير القصة وفي (تطيبُ) ضمير سلمى، فكأنه قال: وما كان تطيب سلمى نفسا، ثم قدم (نفسا).

والجواب عن الأول: أن المميز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال[4]، فقولك جاء زيد فعل وفاعل و(راكبا) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو (ضرب زيداً عمروٌ).

---

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتضب ٣: ٣٦.

(٢) انظر المسألة الحادية والثلاثين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٥٠.

(٣) البيت من الطويل وقد اختلف في نسبته فمنهم من نسبه للمخبل السعدي ومنهم من نسبه إلى أعشى همدان، ومنهم من نسبه إلى مجنون ليلى.
انظر الإنصاف ٨٢٨ والخصائص ٢: ٣٨٤. والبيت بتمامه مر في الحاشية الثانية من الصفحة السابقة ومحل الشاهد فيه قوله:
(وما كانَ نفساً بالفراق تطيب) فاسم كان ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة تطيب، ونفسا تمييز نسبة، والعامل فيه هو قوله (تطيب)، وقد تقدم التمييز على عامله، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند البصريين في حين أجازه الكوفيون واستدلوا له بهذا البيت.

(٤) إلى مثل هذا ذهب ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨٤ ـ ٣٨٥ حين قال: (فإن قلت فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى نحو قولك: (راكبا جئت) و ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ قيل: الفرق أن الحال (لم تكن) في الأصل هي الفاعلة، كما كان المميز كذلك، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي كما أن أصل طِبْتُ به نفسا طابت به نفسي، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف.

* **فصــــل** * وَاعْلَمْ أنَّ هذهِ المميِّزاتِ عَنْ آخِرِهَا أشْيَاءُ مُزالَةٌ عَنْ أصْلِهَا، ألاَ تَرَاهَا إذا رَجَعْتَ إلى المَعْنَى مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُنْتَصِبَةٌ عَنْهُ، وَمُنَادِيَةً عَلَى أنَّ الأصْلَ: عِنْدِي زَيتٌ رَطْلٌ، وَسَمْنٌ مَنوانِ، وَدَراهِمُ عِشْرُونَ، وَعَسَلٌ مِلءُ الإنَاءِ، وَزُبْدٌ مِثْلُ التَّمْرَةِ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفٍّ، وَكَـذلِـكَ الأصْـلُ وَصْفُ النَّفْسِ بالطِّيبِ، والعَرَقِ بالتَّصبُّبِ والشَّيْبِ بالاشْتِعَـالِ، وأنْ يُقَـالَ طَابَتْ نَفْسُـهُ، وَتَصَبَّبَ عَرَقُهُ، وَاشْتَعَلَ شَيْبُ رَأْسِي، لأنَّ الفِعْلَ فِي الحَقِيقَةِ وَصْفٌ في الفَاعِلِ، والسَّبَبُ في هٰذهِ الإزَالَةِ قَصْدُهُمْ إلى ضُرْبٍ مِنَ المُبَالَغَةِ وَالتَّأكِيدِ..

والجواب عن الثاني: أن الرواية: (وما كان نفسى) فـ(نفسي) اسم كان (وتطيب) خبرها، فكأنه قال: وما كان نفسي طيبةً.

والجواب الثاني: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به.

وأوله:

أتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِراقِ حَبِيبهـا[1].

قوله: «وصف في الفاعل....».

قال فخر المشايخ[2]: التمييز إنما يكون فاعلا أو الفاعل في المعنى إذا ورد بعد تمام الكلام، وأما إذا جاء بعد تمام الاسم نحو: «عشرون درهما» فلا يكون فاعلا، ولا الفاعل في المعنى.

---

(١) في ب و ع: «أتهجر سلمى» والمثبت من الأصل.

(٢) فخر المشايخ: هو علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأديب الملقب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ، من تلاميذ الزمخشري ـ توفي فيما يقرب من سنة ستمائة وخمسين هجرية.

انظر معجم الأدباء ١٥: ٦١ ـ ٦٢

. . . .

فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1].

وقولهم: امتلأ الإناءُ ماءً؟ قلت: إذا رجعت إلى المعنى في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾.

صادفت العيون فاعلة فكأنه ـ والله أعلم ـ وتفجَّرتْ عيون الأرض، (كذا قاله شيخنا)[2].

وكذا لو رجعت إلى المعنى في قولهم: (امتلأ الإناءُ ماءً) وجدت الماء فاعلا من حيث إن الإناء يقتضي فاعلا فَعَلَ الملءَ، فكأنك قلت: (ملأ الإناءَ الماءُ)[3]، ونظير كون المنصوب مرفوعا في المعنى هو الحال، لأن قولك «جاءني زيد راكبا» معناه: «جاءني زيد الراكب»، إذ الراكب عبارة عن زيد، إلا أنّ الفرق أن نحو (العرق، والشحم) بعض الفاعل، والراكب كل ذي الحال.

ووجه آخر: أن الفعل في (تصبب بدن زيد عرقا) للعرق على الحقيقة وليس للبدن فيه شيء، وكذا (التفقؤ) في «تفقأ زيد شحما» للشحم لا لغيره، بخلاف قولك: (جاءني زيد راكبا)، لأن الفعل لزيد و(راكب) تابع له وعبارة عنه[4].

قوله: «إلى ضرب من المبالغة. . . .».

(وجهه)[5] أن الفعل إذا أسند إلى غير من له الفعلُ عَرَضَ فيه الإبهام والتعميم فيتردَّد فيه المستمع، ويسبح وَهْمُهُ في كل واد من الأنواع التي يصلح لها هذا الفعل، وينبعث على روم ما يورثه السكينة والوقار، ويزيل عنه القلق والانزعاج. فإذا جيء بنحو

(١) سورة القمر آية ١٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) في ب: «ملأ الماء الإناء» والمثبت من الأصل وع.

(٤) انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢: ٦٩٥.

(٥) في ب: «ووجهه».

. . . .

«نفسا، وعرقا، وشيبا» في تلك الحالة حل من قلبه في محل وكادةٍ واستقر فيه استقرارا قلما يُحظى بذلك قولك «طاب نفسُ زيدٍ» فمن الجائز أن يغفل عنه السامع أو يتغافل، ولا يلتفت إلى ما قلت لعدم ما يستحثه على روم المسند إليه، وهذا نوع من البلاغة (وضرب من الفصاحة)[1].

(١) ما بين القوسين ساقط من ب

* المنصــــوب على الاستثنـــاء *

المُسْتَثْنَى فِي إعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أضْـرُبٍ:

أحَدُهَا مَنْصُوبٌ أبَداً. وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أوْجُهٍ:

*** ما اسْتُثْنِي بـ(إلّا) مِنْ كَلَامٍ مُوجَبٍ وَذَلِكَ: جَاءَنِي القَوْمُ إلَّا زَيْدًا..**

قوله: «الاستثناء».

هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره [1]، ولم يقل دخل فيه هو وغيره، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع. فإنك (إذا)[2] قلت: «ما جاءني أحد إلا حمارا» كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره، وذلك الحكم: عدم المجيء، ولكنَّ «ما» أخرجنه من حكم دخل فيه هو وغيره، (إذ لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك)[3] «ما جاءني أحد».

وحدُّ الاستثناء مُشْكِلٌ، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يحد كل واحد منهما على حِدَة.

فالمتَّصل: هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره.

والمنقطع: هو أن يُذكرَ لفظٌ من ألفاظ الاستثناء ولم يُرد به إخراج، سواء كان من جنس الأول أو من غير جنسه.

فلو قلت: «جاء القوم إلا زيدا»، وليس زيد من القوم كان منقطعا. والاستثناء من «ثناه» إذا صرفه، لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى.

---

(١) ما بين القوسين من تعريف للاستثناء لم يرد في متن المفصل الذي عنى بشرحه ابن يعيش ولا في المفصل الذي عني بتحقيقه بدر الدين النعساني ولعل هذا التعريف قد وقع عليه صاحب الإقليد من نسخة أخرى من نسخ المفصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع وهو لازم.

(٣) في ب: «لأن الحمار لم يدخل تحت أحد في قولك».

. . . .

قوله: «من كلام موجب . . . . . . ».

الموجب مالم يكن فيه أحد الثلاثة. النّفي، والنهي، والاستفهام. وغير الموجب ما اشتمل على أحدها. فقولك: «جاءني القوم»، حكم بكون المجيء منهم ووجوده، فإذا حكمت بوجوده فقد أوجبته وأثبته فيكون الكلام موجبا.

وغير الموجب على عكس هذا الفَسْرِ، والاستفهام شقيق النفي، إذ في كل منهما عدم استقرار، ولأن «مِنْ» الاستغراقية تزاد فيه كما تزاد في النفي نحو قوله (تعالى)[1]: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[2].

وانتصاب المستثنى بالفعل[3] الذي قبله لكن بتوسط (إلا) فـ(جاء) في قولك: (جاءني القوم إلا زيدا). لا يتعدى إلى (زيد)، لأنه متعد لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنين وقد أخذ مفعوله وهو ياء المتكلم، فلا يتعدى إلى زيد، فلما جئت «بإلا» أوصلت «جاء» إلى «زيد»، كما أوصلت الباءُ الفعلَ اللازم ـ وهو «ذهب» في: «ذهبتُ بزيد» ـ إلى «زيد» بالتوسّط.

فإن قلت الباء في: «ذهبت بزيد» جرّت، فما بال (إلا) لم تجرّ الاسم الذي بعدها،

---

(١) في ب: عز من قائل.

(٢) سورة فاطر آية ٣.

(٣) في هذا إشارة إلى مذهب الشارح النحوي حين جعل العامل في نصب المستثنى الفعل الذي قبله بتوسط إلا، وهو رأى البصريين وكثيراً ما مال الجندي إلى رأيهم واستدل بأدلتهم. والعامل في نصب المستثنى مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ففي حين ذهب سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٠ إلى أن عامل المستثنى، هو ما قبل «إلا» ذهب المبرد في المقتضب ٤: ٣٩٠ إلى أن ناصبه الفعل المحذوف وتقديره أستثني أو أعني و (إلا) بدل منه خلافا لما نسب إليه ابن الأنباري وابن يعيش حين قالا: (وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى «إلا» نيابة عن أستثني انظر الإنصاف ١: ٢٦٠ ـ ٢٦٥، وابن يعيش ٢: ٧٦ وقد أشار إلى هذه القضية فضيلة المحقق محمد عضيمة في المقتضب ٤: ٣٩٠ حاشية ١

ولا تفاوت في أنّ كلا منهما واسطة توصل فعلا إلى اسم؟ قلت : الفصل بينهما أن العامل لابد له من أن يختصّ بقبيل من اسم أو فعل كـ(مِنْ) الجارّة و(لَمْ) الجازمة ولا اختصاص لـ(إلا) بقبيل منهما لدخولها عليهما.

أما الدخول على الاسم فظاهر، وأما الدخول على الفعل فكقولهم: «نشدتك بالله إلا فعلت». وإنما انتصب بالفعل السابق على التشبيه بالمفعول لكونه فَضْلَةً، وله شبه خاص بالمفعول معه، لأن العامل فيهما بتوسط الحرف.

وذهب الـزجّـاجُ وجماعة من الكوفيين[1]: إلى أن العامل فيه: (إلا) لأنَّ معناه: «أستثني». وهذا باطل لوجوه.

* منها : ما حُكي عن عَضُدِ الدولة أنه سأل الشيخ أبا عليّ ذات يوم في الميدان عن ناصب المستثنى فقال: «هو منصوب بتقدير أستثني»، فقال عَضُد الدولة: «هلا كان مرفوعاً بتقدير امتنع»؟ فقال الشيخ: «هذا جواب ميدانيٌّ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح[2]».

* ومنهـا : أنّ انتصـابـه لو كان على معنى أستثني لما ساغ في باب الاستثنـاء غير النصب. وغير النصب سائغ بالإجماع، فعلم أن ذلك مما لا يبالى به.

وذهب الفـراء[3] إلى أنّ (إلا) مركبـة من (إنَّ) المشددة و(لا) خففت نون (إنَّ) فأدغمت في لام «لا» فلذا تعمل (إلا) في الموجب نظرا إلى جانب (إنَّ) لأنها تنصب الاسم، ولا تعمل في غير الموجب نظرا إلى جانب «لا»، لأنها من حروف العطف ولا عمل لها.

(١) انظر الإنصاف ٢٦٠ ـ ٢٦٥.

(٢) انظر الرواية في الإنصاف ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٣) انظر الإنصاف ٢٦١.

. . . وَبِـ(عَدَا)، وَ(خَلَا) بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ .

وَبَعْضُهُمْ يَجُرُّ بِـ(خَلَا) وَقِيلَ بِهِمَا، وَلَمْ يُورِدْ هَذَا الْقَوْلَ سِيبَوَيْهِ وَلَا الْمُبَرِّدُ. .

وهذا المذهب ليس بسديد، لأن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض يبطل معناها الأصلي، ويحدث معنى آخر نحو: (لولا). فـ(لو) من حروف الشرط. و(لا) من حروف النفي، وبالتركيب بطل المعنيان وحدث معنى ثالث وهو «التحضيض»، وعلى هذا كثير من الحروف.

نقول: هب أن أصل إلا «إنّ لا» لكن بالتركيب بطل المعنيان وحدث معنى الاستثناء، فلو كانتا على معنييهما للزم اجتماع النفي والإثبات وهو محال، فيبطل ما كان لـ(إنّ ولا) قبل التركيب.

قوله: «وبعدا وبخلا ....».

إذا قلت: «جاءني القوم عدا زيدا» فالمعنى: جاوزَ بعضُهم زيداً، وفيه معنى الاستثناء، لأن بعض الآتين المقابل لزيد في الإتيان إذا جاوزه ولم يصاحبه، وتركه كان زيد خارجا من جملتهم، فبقولك «جاءني القوم عدا زيدا» كنت مخرجا «زيدا» من حكم دخل فيه هو وغيره، وعلى هذا قولك: «جاءني القوم خلا زيدا»، لأن (خلا) جار مجرى «عدا» في تضمنه معنى المفارقة، فإذا قلت خلوت منه فمعناه فارقته وجاوزته، فلذا استعملوه استعمال (عدا) في قولهم: «خَلَاكَ ذَمٌّ»[1].

قوله: «بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ ....».

---

(١) هذا مثل يضرب في عذر من طلب الحاجة ولم يتوان. وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ ١٨ «افعل كذا وخلاك ذم» قال ابن السكيت: ولاتقل: وخلاك ذنب. وقال الفراء كلاهما من كلام من العرب. وهو من قول قصير اللخمي قاله لعمرو بن عدي. وقوله وخلاك، والواو للحال وخلا معناه عدا أي افعل كذا وقد جاوزك الذم فلا تستحقه» اهـ

فَأَمَّا (مَا عَدَا) وَ (مَا خَلاَ) فَالنَّصْبُ لَيسَ إلاَّ. وَكَذَلِكَ (لَيْسَ). وَ (لاَ يَكُونُ). وَذَلِكَ: جَاءَنِي القَوْمُ، أَوْ ماجَاؤني عَدَا زَيْداً، وَخَلاَ زَيْداً، وَمَا عَدَا زَيْداً، وَمَا خَلاَ زَيْداً.

قَالَ لَبِيدٌ:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِـلُ

وَلَيْسَ زَيْداً، وَلاَ يَكُونُ زَيْداً. وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوهَا.

أي كلاهما ينصب المستثنى من الكلام الموجب وغير الموجب وهو قول من جعلهما من الأفعال.

وبعضهم يجعل (خلا) وحده من حروف الجر (فيجر به المستثنى نحو: «جاءوني خلا زيدٍ»، وكذا في غير الموجب.

وبعضهم يجعلهما من حروف الجر)[1].

ولم يعتبر المصنف الجر (بعدهما)[2] لشذوذه فجعل ما بعدهما مما يكون منصوبًا أبدا، ولذا استضعف هذا (القول)[3] بقوله: «ولم يورد هذا القول سيبويه[4] ولا المبرد»[5].

قوله: «فَالنَّصْبُ ....».

لأن «ما» المصدرية تعيّن الفعلية لاختصاصها بالفعل، فيكونان بمعنى «جاوز» وقد مر التقدير والجرُّ في «جاءني القوم خلا زيدٍ» بالجر كان على تأويل الحرفيّة ولا حرفية عند دخول (ما) فلا انجرار.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) بعدهما: أي بعد عدا وخلا.

(٣) عنى بالقول: الجر.

(٤) انظر سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤٩ (وتقول أتاني القوم ماعدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا....».

(٥) انظر المبرد في المقتضب ٤: ٤٢٧ (فإذا قلت ماعدا وما خلا ـ لم يكن إلا النصب.

وَمَا قُدِّمَ مِنَ المُسْتَثْنَى كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي إلاَّ أخَاكَ أحَدٌ.

قَالَ الكُمَيْتُ:

وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

فإن قلت: «فما تقدير الكلام في نحو: «جاءني القومُ ما خَلا زَيْداً؟ قلت: «تقديره: «جاءوني خُلُوَّ بعضهم زيداً، أي وقت خُلُوِّ بعضهم»، لأنَّ (ما) مع الفعل في تقدير المصدر، وقد يجعل المصدر حينا لسعة في الكلام على ما مر، فتنزل «ما» مع الفعل منزلة المصدر المجعول حينا، ونوي في الفعل الضمير للبعض بأن زيدا لا يقابله منهم إلا بعضهم، واللفظ للمعنى، وقد حصل (ذلك المعنى)[1] فلا حاجة إلى إبراز لفظه.

وقوله: «وَهَذِهِ أفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوهَا».

المراد بالفاعل البعض، لأنَّ أصل الكلام «جاءني القوم جاوز بعضهم زيدا»، و«ليس بعضهم زيدا»، و«لا يكون بعضهم زيدا» والإضمار لما ذكرنا، إذ المعلوم المتيقن أن القوم لا يكونون زيدا، وإنما هو بعضهم، والدليل على أن الفاعل هو البعض، صحة قولهم: (جاءني نساءٌ ليس هندا»[2]). فلولا أن الفاعل هو البعض لما صح في «ليس» التذكير، وللزم أن يقال: «لَسْنَ هندا»، بضمير النساء، (أو بالتاء[3] الساكنة)، ولا يجوز إظهار هذا الضمير المستكن في (عدا) وأخواتها لأن هذه الألفاظ صرن كالأمثال لكثرة دورهن على ألسنتهم والأمثال لا تتغير.

قوله:

١٦٦ ـ وَمَـا لِـيَ ....[4].

شِيعَةُ الرجل: أتباعه وأنصاره، وَمَشْعَبُ الحَقِّ: طريقه.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) في ب: (جاءني نساء ليس هندا) والمثبت من الأصل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة له في مدح آل هاشم ومطلعها:

وَمَا كَانَ اسْتِثْنَاؤهُ مُنْقطِعاً كَقوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أحَدٌ إلاَّ حِمَاراً، وَهِيَ اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ..

قوله: «مُنْقَطِعًا.......»

(المنقطع: قيل)[1]: مالم يكن من جنس المستثنى منه كمثاله[2]. إذ الحمار ليس من جنس أحد، فمذهب أهل الحجاز فيه النصب، وهو المختار لأنك لو أبدلت وقلت: «ما جاءنى أحد إلا حمارٌ»، بالرفع، كنت جعلت الشيء بدلا عما لايجانسه، والقائم مقام الشيء لابد من أن يكون بينهما مجانسة، ولو نصبت كنت مخرجا للحمار من حكم أحد، وقد يخرج الشيء من حكم ما لايجانسه إذا جاز أن يشاركه فى الفعل نحو: جاءني رجل لا حمار، لأنَّ الحمار وإن لم يشارك الرجل في الجنس يجوز أن يشاركه في الفعل.

وبنو تميم يبدلون فيقولون: ما جاءني أحدٌ إلا حمارٌ بالرفع بطريق تغليب اسم الآدميين على غيرهم، فيصير الحمار داخلا تحت أحد، وعلى هذا بيت الكتاب[3]:

طربتُ وَما شَوْقَاً إلى البيضِ أطْـرَبُ ... وَلاَ لَعِباً مني وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وانـظر البيت الشـاهد في المقتضب ٤: ٣٩٨ والإنصاف ١٧٦ وشرح المفصل ٢: ٧٩ وخزانة الأدب ٤: ٣١٤ والبيت بتمامه:

وَمَا ليَ إلا آلَ أحمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لي إلا مَشعب الحَقِّ مشعب

وموضع الشاهد فيه قوله: (إلا آل) و (إلا مشعب) بالنصب وهذا من المواضع التي يجب فيها النصب لتقدم المستثنى على المستثنى منه.

(١) في ب: «قيل المنقطع».

(٢) مثال الزمخشري على المستثنى المنقطع: «ما جاءني أحد إلا حمارا» وقد أورد مثله سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٩ تحت باب: ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، قال: وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارا».

(٣) ساق سيبويه هذا البيت شاهدا على رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها جريا على لغة بني تميم وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٩ أن الرفع هو لغة بني تميم ونص عبارة سيبويه:

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ .

١٦٧ ـ وَبَلْدة لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاَّ اليَعَافِيرَ وإلاَّ العِيسُ[1]

جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها تحته حتى كأنه قال: « ليس بها أنيس إلا (قولك)[2]».

واليعفور: تيس الظباء، أو ولد البقرة الوحشية، من العفرة وهي بياض ليس بالخالص، ولكن كلون العفر وجه الارض. ومنه ظبي أعفر، وظبية عفراء.

هذا هو الكلام على قول من أبى في المنقطع أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

وأما على قول الاخر وهو ما ذكرنا في حد المنقطع: فانتصاب المستثنى قد قيل بإلاّ، لأنها تعمل عمل لكنّ، ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد.

قوله: ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ . . . ﴾[3].

(وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ) انتهى. وأورد بعد ذلك البيت.

(١) البيت من الرجز لجرانِ العود في ديوانه ص٥٣ مع بيتين آخرين وقد جاءت رواية البيت الشاهد مع البيتين الآخرين في الديوان على النحو التالي:

قَدْ نَدعُ المَنْزلَ يالَميسُ يَعيشُ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوس
الذِّئبُ أوْ ذُو لَبْدةٍ هَمُوسُ بَسَابِسًا لَيْسَ بِهِ أنيسُ
إلا اليَعَافيرُ وإلاّ العيسُ وبقرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت في الكتاب ١: ٢٦٣، ٢: ٣٢٢، والمقتضب ٤: ٤١٤، وابن يعيش ٢: ٨٠ والإنصاف ٢٧١ وموضع الشاهد فيه قوله: (إلا اليعافير وإلا العيس) حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس في الأصل لكنه توسع فجعلها من جنسه.

(٢) في ب و ع قومك وليس بصواب والمثبت من ع.

(٣) سورة هود آية ٤٣.

فمن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم كأنه قيل: ولكنّ (من رحمه الله)[1] فهو معصوم، كذا قاله المصنف[2] ومنهم من جعل (عاصمًا) على معنى النسب، كَلَابِنٍ، وتامِرٍ، ورفع (مَنْ رَحِمَ) والتقدير: ولا معصوم من أمر الله إلّا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أنّ (من رحم الله)[3] فهو من جنس المعصوم[4].

---

(١) في ب: (من رحمه الله تعالى).

(٢) انظر الكشاف ٢: ٢١٧ ونص عبارته هناك: كأنه قيل ولكن من رحمه الله فهو المعصوم.

(٣) في ب: «من رحمه الله تعالى».

(٤) توقف النحاة عند هذه الآية وعلى رأسهم سيبويه في الكتاب ٢: ٣٢٥ حين قال: هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكنّ فمن ذلك قوله عز وجل ـ ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ أي ولكنّ مَنْ رَحِمَ.

وقال المبرد في المقتضب ٤: ٤١٢ فالعاصم الفاعل، و(من رحم): معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب.

وقال العكبري في التبيان ص٧٠٠: (قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾ فيه ثلاثة أوجه: أحدها أنه اسم فاعل على بابه، فعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ فيه وجهان: أحدهما: هو استثناء متصل: و﴿مَن رَّحِمَ﴾ بمعنى الراحم، أي لا عاصم إلا الله.

والثاني: أنه منقطع، أيْ لكنّ من رحمه الله يُعْصَمُ.

والوجه الثاني: أن عاصماً بمعنى معصوم، مثل: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ أي مدفوق فعلى هذا يكون الاستثناء متصلا، أي إلا من رحمه الله.

الثالث: أن عاصما بمعنى ذا عصمة على النسب، مثل حائض، وطالق، والاستثناء على هذا متصل أيضا، وانظر البحر المحيط ٥: ٢٢٧ والكشاف ٢: ٢١٧ وابن يعيش ٢: ٨١.

وَقَوْلُهُمْ: مَازَادَ إلَّا مَا نقَصَ * وَمَا نَفَعَ إلَّا مَا ضَرَّ.

* وَالثَّـانِي جَائِـزٌ فِيـهِ النَّصْبُ وَالبَدَلُ وَهُوَ المُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ غَيْرِ مُوجَبٍ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلَّا زَيْداً وإلَّا زَيْدٌ، وَكَذٰلِكَ إذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ مَنْصُوباً أَوْ مَجْرُوراً.

قوله: «إلَّا مَا نَقَصَ..»

عن المصنف: «ما» في (ما نقص) و (ماضرّ) مصدرية، والمعنى: ما زاد زيادة إلا النقصان، وما نفع نفعا إلا المضرة. وفي (زاد) و (نقص) ضمير فاعل جرى ذكره. وهذا في المعنى من جنس قولهم:

١٦٨ - وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ   تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[1]

والناقص ليس من جنس الزائد، وكذا النافع ليس من جنس الضار.

---

(١) البيت من الوافر نسب لعمرو بن معد يكرب انظر ديوانه ص ١٣٧، ضمن المختلط من شعره وفي سيبويه ٢: ٣٢٣، ٣: ٥٠ والخصائص ٤: ٣٥ وابن يعيش ٢: ٨٠ والمقتضب ٢: ٢٠، ٤: ٤١٣.

والخيل الفرسان، ودلفتُ: زحفتُ، ووجيع: موجع. والمعنى: إذا التقوا في الحروب جعلوا الضرب الوجيع تحية لهم.

والشاهد فيه قوله. «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل الضرب تحية على الاتساع والمجاز. وذكر سيبويه هذا تقوية لجواز البدل فيما لم يكن من جنس الأول حقيقة

وَالاخْتِيَارُ البَدَلُ. قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ فَمُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ».

قوله: « وَالْاخْتِيَارُ البَدلُ..... »

إذ في الإبـدال إثبات المجانسة بين إعراب الاسم الأول والثانى دون النصب على الاستثناء، والمجانسة من باب المناسبة، فيكون الإبدال أولى من النصب، فإن قلت: « ما بالهم لم يبالوا بطلب المجانسة فيما سبق من المنصوبات على الحتم »؟ قلت: لتعذر وجه الإبدال أما المستثنى من كلام موجب فلأن الإبدال فيه مؤد إلى الإحالة، لأنَّ البدل يقوم مقام المبدل منه، ويعمل فيه عامله،بدليل مجيئه صريحا في قوله تعالى:﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ ﴾[1]. فـ(مَنْ آمَنَ): بدل و « الَّذينَ أُسْتُضْعِفُوا » مبدل منه، وقـد كُرِّر فيه العامل وهو «اللام» كما ترى، فلو أبدلت في قولك «جاءني القوم إلا زيدا»، صار «جاءني القوم إلا جاءني زيد» وفيه إثبات المجيء لزيد، وقد قصدت بالاستثناء أن تجعل زيدا خارجا من جملة الجائين، وكون الواحد جائيا (وخارجا عن المجيء في)[2] حالة واحدة محال.

وَيُحْتَجُّ لامتناع البدل هنا بوجه آخر أيضا، وهو أن البدل في حكم تنحية المبدل، فإذا قلت: «جاءني القوم إلا زيد»، بالرفع، كان القوم في حكم التنحية، والتقدير «جاءني إلا زيدٌ» ولابد للاستثناء من مستثنى منه فيقدّر على نحو: «جاءني ما في العالم (إلا زيداً)»[3]، إذ لو عَّينت للمستثنى منه (مادونه)[4] يلزم ترجيح أحد المتساويات وهو باطل، ومجيء ما في العالم محال فيمتنع الإبدال.

---

(١) سورة الأعراف آية ٧٥.

(٢) في ب : «غير جاء في حالة».

(٣) في ب وع : (إلا زيد) بالرفع والمثبت من الأصل. (٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

* وَالثَّالِثُ مَجْرُورٌ أَبداً، وَهُوَ مَا اسْتُثْنِيَ بِغَيْرِ وَحَاشَا وَسِوَى. وَالمُبَرِّدُ يُجِيزُ النَّصْبَ بِـ(حَاشَا).

قال بعضهم: «هذا الاحتجاج فاسد، لأنا قد نجد مواضع يتصور فيها ذكر الخلق كلهم ثمَّ لا يصحُّ البدل» كقولنا مثلا: «يموت الخلق كلهم إلا زيدا»، فهذا كما تراه كلام صحيح والبدل ممتنع، هذا كلامه وما ذكره هذا القائل غير قادح في ذلك الاحتجاج، لأنهم يقولون لو جاز الإبدال يلزم الإحالة والإحالة منتفية فينتفي الإبدال، ولم يتعرضوا للزوم الإحالة في كل صورة فيلزم ما ذكره من القدح، فإن هذا القدر كاف لهم في إثبات المدَّعى، لأن المقصد بهذا الاحتجاج أن يلزم على تقدير الإبدال ما هو ثابت الانتفاء، وقد لزم هذا في مواضع لا تكاد تضبط كثرةً. فوضح من هذا أن ريحَ طَعْنِهِ لاقت إعصارا، وجدول قدحه صادف تيَّارا.

وأما المستثنى المقدم فلامتناع (تقدّم)[1] البدل على المبدل منه.

وأما المستثنى المنقطع فلكون اتحاد الجنس مشروطا في باب الإبدال، (ولا اتحاد له في المنقطع)[2] على أحد القولين، وعلى القول الآخر ظاهر.

فإن قلت: «على القول الأول قد جاء بدل الغلط». قلت: «كلامنا في الكلام الفصيح، وبدل الغلط، لايجيء فيه البتَّة، وليس غرض النحاة في إيراد بدل الغلط تعليم الغلط، بل الغرض وجه التدارك إذا غلط غالط».

قوله: «والمبرد......».

المذهب المستقيم: أن (حاشا)[3] حرف وليس بفعل[4]، بدليل أنه لايقال «حاشاني» بنون الوقاية كما يقال «دعاني»، ولذا لزم الجر لزوم سوى إياه.

---

(١) في ب: (تقديم).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ما بين القوسين من الأصل و ع وفي ب «حاشى» وكل جائز.

(٤) في قوله: «المذهب المستقيم» يعني بذلك المذهب البصري فهم يعتبرون حاشا حرفا

والمبرد[1] ذهب إلى أنه فعل، وجوّز النصب وحجته أنه قَبِلَ التصرف بالحذف في قولهم: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[2]، وبالاشتقاق في قوله:

١٦٩ - «وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ»[3]

ولأنه وقع بينه وبين ما بعده من الاسم حرف جر وهو اللام في (الله) في (حَاشَ لله)، وحرف الجر (وضع)[4] لإيقاع معنى الفعل على الاسم. كالباء في «مررتُ بزيدٍ» فلو كان حرفا لما قبل التصرف، ولما وقع بعده حرف جر.

(فالجواب)[5] عن الأول: أن الحذف لايدل على أنه ليس بحرف كـ «رُبَ» بالتخفيف في «رُبَّ» بالتشديد.

وإليهم كان ميله واتجاهه في هذه المسألة الخلافية ودليل البصريين على أنه ليس بفعل وأنه حرف كما ورد في الإنصاف ص ٢٨٠ هو أنه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: «ما حاشى زيدا» كما يقال ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولو كان فعلا كما زعموا لجاز أن يقال «ما حاشى زيدا». قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٤٩: وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.

(١) انظر المقتضب ٤ : ٣٩١ ونص عبارة المبرد هناك: (وما كان حرفا سوى «إلا» فحاشا وخلا. وما كان فعلا فحاشا، وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا، ولا يكون) أ. هـ والذي أراه في الإنصاف أيضا من رأي للمبرد في (حاشا) هو أنها تكون فعلا وتكون حرفا ومذهب المبرد هو المؤيد بجملة الشواهد الواردة في هذه المسألة وهو ما صرح به المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في الإنصاف ص ٣٧٩

(٢) سورة يوسف آية ٥١.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط للنابغة الذبياني وترتيبه الحادي والعشرون من قصيدته الدالية المذكورة في عداد المعلقات والتي قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه فيما وشى به بنو قريع في أمر المتجردة، وصدر البيت: ولا أَرَى فاعِلًا في الناس يُشْبِهُهُ... ديوانه: ص ٢٠، وسيبويه ٢ : ٣٢١، وابن يعيش ٢ : ٨٥، وقوله: (ولا أرى فاعلا) أي لا أرى أحدا يفعل فعلا كريما يشبهه في فعله وقوله: (ولا أحاشي) أي لا أستثني فأقول: حاشا فلانا فهو يشبهه في فعل الخير. وموضع الشاهد في البيت: (ولا أحاشي) حيث استعمله على أنه فعل.

(٤) في ب: «وضعه».

(٥) في ب: (والجواب).

* وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيهِ الجَرُّ والرَّفْعُ، وَهُوَ مَا اسْتُثْنِيَ بِـ(لَاسِيَّمَا) وَقَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ:

* وَلَا سِيَّماَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ *

يُرْوَى مَجْرُوراً وَمَرْفُوعاً. وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ النَّصْبُ.

والجواب عن الثاني: أنَّ «أحاشي» لعله من لفظ (الحاشي)[1] كما أخذ «بَسْمَلَ» من لفظ بسم الله» و «بسم الله» ليس بفعل فكذا هذا.

والجواب عن الثالث: أنا لانسلم أن «اللام» تتعلق «بحاشى»، وإنما هى زائدة كاللام في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[2] والزيادة للتعويض عما حذف من «حاشى».

قوله: «بـ «لاسيما»

هو مركب من «لا» و «سيّ» والسِيُّ: المِثْلُ، وأصله: سِوْيٌ قلبت واوه ياء (وأدغمت)[3] لما عرفت. وأما إن كانت صلةً مثلها في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[4]، أى: فبرحمة، فالجرُّ، لأن التقدير: ولاسيٌّ يومٍ، ولأن كانت موصولة: فالرفع على أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف وهو «هو»، وكذا إن كانت موصوفة على تقدير: «ولاسيٌّ الذى هو يوم»، أو «ولا سيٌّ شيءٌ هو يوم». و (هو يومٌ): جملة وقعت «صلة» في الأول و «صفةً» في الثاني.

١٧٠ ـ قوله: «وقد روى فيه[5] النصب».

---

(١) في ب وع: «حاشى» والمثبت من الأصل لأنه المراد من أمثلته فيما بعد.

(٢) سورة النمل آية ٧٢. وعنى باللام ما جاء في قوله تعالى: ﴿ حَسْبُهُ ﴾.

(٣) ما بين المعكفين ساقط من ب.

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٥) الضمير في (فيه) يعود إلى بيت امرىء القيس الذي استشهد به الزمخشري على المستثنى في لاسيما وهو:

الا رُبَّ يوم كان منهن صالِحٌ ... ولاسيما يوم بدارة جُلْجُل

وهو من الطويل - انظر ديوانه ص ٣٢ وابن يعيش ٢: ٨٦ والخزانة ٣: ٤٤٤ وموضع الشاهد فيه (ولا سيما يوماً) برواية النصب في يوم على الظرفية.

الوجه الثالث في (لاسيما) النصب وهو على قول من يجعل هذه الكلمة برمتها بمنزلة «إلا»، وتقدير هذا القول في بيت امرىء القيس معضل، لأنه لا يقال: «جاءني القوم وإلا زيدا» بإدخال الواو على كلمة الاستثناء، وقد دخلت هنا على «لاسيما».

على أنا نقول: الاستثناء غيرُ مستقيم في البيت وإن كان بغير الواو، لأن المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الأيام الصالحة، ولو استثنى هذا اليوم، كان المعنى أنه حظي بالأيام الصالحة كثيرا، وفاز فيهنّ بملاقاة الحبائب إلا يوم «دارة جلجل»، فإنه غير صالح، والأمر على عكس هذا.

فالجواب عن الأول لا يَتْلَئِبُّ إلا بأن تُحمل الواو على أنها مقحمة، لأنها لا تتوسط بين العامل والمعمول، فلا يقال: «ضربت وزيدا».

والواو تقحم عند بعضهم، وإن أباه البصريون، وعليه قول امرىء القيس في هذه القصيدة:

١٧١ ـ فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى   بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ [1]

أي لما جاوزنا ساحة الحي صرنا إلى أرض مطمئنة بين حقافٍ أحاطت بتلك الأرض رمالٍ متعقّده. والانتحاء: الاعتماد. وإسناد الانتحاء إلى البطن توسع وهو في الحقيقة لامرىء القيس وحبيبته. و (البطن): مكان مطمئن حوله أماكن مرتفعة. و (الخَبْتُ): أرض مطمئنة. و (الحِقْفُ): رمل مشرف معوج. و (العَقَنْقَلُ): رمل متعقّد متلبِّد، من العَقْل وهو الشدّ.

(١) البيت من الطويل لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٩ وقد وردت كلمة قفاف بدل حقاف في ديوانه بشرح حسن السندوبي، والقفاف: الحجارة المرتفعة. وموضع الشاهد فيه قوله: (وانتحى) حيث جعل واو العطف زائدة على مذهب الكوفيين خلافا للبصريين الذين اعتبروها عاطفة، وقد أورد ابن الأنباري كلام الفريقين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦ ـ ٤٦٢.

وانظر ما قاله البغدادي في هذا الشاهد في الخزانة ١١ : ٤٣، وما بعدها.

* وَالخَامِسُ: جَارٍ عَلى إعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الاسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ: مَا جَاءَنِي إلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأيتُ إلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إلا بِزَيْدٍ. وَالمُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ مِنْهَا هُوَ الأوَّلُ.

والواو في (وانتحى) مقحمة.

وعند البصريين[1]: هي للعطف، وجواب (لما) مقدر وهو «طابت حالنا» أو «تمتعت بها»، أو نحو ذلك.

وعلى مذهبهم التقصي عن مضيق هذا السؤال متعذر.

والجواب الثاني: أن الاستثناء بـ «لاسيما» يغاير الاستثناء بـ «إلا» فـ «إلا» لإخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره كالمجيء الثابت لغير زيد في: «جاءني القومُ إلا زيداً» و «لاسيما»: لإخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره، لكن بإثبات ما هو الأفضل له. تقول: «أكرمني القوم لاسيما زيد». والمعنى: «أكرمني زيد لا كإكرامهم»، بل إكرامه أبلغ من إكرامهم. وهذا واضح، فلما تحقَّق في «لاسيما» معنى الاستثناء صحَّ أن ينصب به كما بإلا. (وفي لفظ المصنِّف إشارة إلى أنَّ النَّصب قليل نزر)[2].

قوله: «جارٍ على إعرابه...»

أي لاتأثير لـ «إلا» في اللفظ، لأن الفعل مفرغ لما بعدها والعامل هو «إلا» لا هو بتوسطها، لأنه عامل بنفسه، فلا حاجة به إليها.

والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني من هذه الأقسام الخمسة:

أن المستثنى هنالك من تام وهنا من ناقص، والضابط: أن المستثنى منه إن كان مذكورا فالمستثنى من تام نحو: «جاءني أحد إلا زيد» (فـ «أحد»)[3] مستثنى منه، وهو مذكور كما ترى، وإن لم يكن مذكورا فالمستثنى منه ناقص نحو: «ما جاءني إلا

---

(١) انظر الإنصاف ٤٥٦ - ٤٦٢.

(٢) ما بين القوسين من ب وسقط من الأصل و ع.

(٣) في ب (فالأحد) والمثبت من الأصل.

. . . . والثَّاني في أحَدِ وَجْهَيهِ. وَشَبَهُهُ بِهِ لِمَجيئِهِ فَضْلَةً وَلَهُ شَبَهٌ خَاصٌّ بِالمَفْعُولِ مَعَهُ، لأنَّ العَامِلَ فِيهِ بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ.

* فصـــل * وَحُكْمُ غَيْرٍ في الإعْرابِ حُكْمُ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ «إلاّ» تَنْصِبُهُ في المُوجَبِ وَالمُنْقَطِعِ، وَعِنْدَ التَّقْدِيمِ، وَتُجِيزُ فِيهِ البَدَلَ وَالنَّصْبَ فِي غَيْرِ المُوجَبِ. وَقَالوا إنَّما عَمِلَ فِيهِ غَيْرُ المُتَعَدِّي لِشَبَهِهِ بالظَّرْفِ لإبْهَامِهِ.

زيد» و «ما رأيت إلا زيدا» فالمستثنى منه ليس بمذكور، إذ لم يقل «ما جاءني أحد إلا زيد»، و «ما رأيت أحدًا إلا زيدا».

قوله: « في أَحَدِ وَجْهَيْهِ. . . . »

يريد بذلك وجه النصب في «ما جاءني أحد إلا زيداً»، ووجه المشابهة ما ذكر في المتن من أنَّ كلا من المنصوبين فَضْلةٌ. فقولك «عَمْرا» في: «ضربت عمراً» فضلة كزيد في «ما جاءني أحد إلا زيدا». إلا أنهما قد جاءا بعد أخذ الفعل فاعله.

قوله: « لإبهامـه »

إذا قلت (خَلْفَ زيدٍ) لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى العالم، كما أنّ (غير زيد) لاينتهى بشيء دون شيء إلى أقصى ما ينتهي به الخلق، فعلم أن بينهما شبَهاً من حيث الإبهام.

وغير المتعدي يتعدى (إلى نحو «خلف زيد»)[1] تقول: «جُلس خَلْفَ زيدٍ» فتعدى (جلس) إليه وهو لازم غير متعد. (فيجوز أن يتعدى إلى «غير» مالا يتعدى إليه من الأفعال بدون واسطة وإن امتنع في جاءوني إلا زيدا، جاءوني زيداً بدون واسطة وذلك نحو: «جاءني القومُ غيرَ زيدٍ»، و «ذهبوا غيرَ زيدٍ»)[2] الأول متعد لكن لا إلى «غير» والثاني لازم.

---

(١) في الأصل (إلى خلف) والمثبت من ب و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب.

* فصـــل * وَاعْلَمْ أنَّ «إلاَّ» وَ «غَيْراً» يَتَقارَضَانِ مَا لِكُلٍّ واحِدٍ منهُمَا فالذي لـ«غيرٍ» في أصْلِهِ أنْ يَكُونَ وَصْفاً يَمَسُّهُ إعْرَابُ مَاقَبْلَهُ، وَمَعْنَاهُ المُغَايَرَةُ، وَخِلاَفُ المُمَاثَلَةِ. وَدَلاَلَتُهُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَتَيْنِ. مِنْ جِهَةِ الذَّاتِ، وَمِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ.

تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، قَاصِداً إلَى أنَّ مُرُورَكَ كَانَ بِإنْسَانٍ آخَرَ أوْ بِمَنْ لَيْسَتْ صِفَتُهُ صِفَتَهُ. وَفي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾. الرَّفْعُ صِفَة للقَاعِدُونَ، وَالجَـرُّ صِفَة لِلمُؤْمِنينَ، والنَّصْبُ على الاسْتِثْنَاءِ. ثُمَّ دَخَلَ عَلَى إلاَّ في الاسْتِثْنَاءِ، وَقَدْ دَخَلَ عليْهِ إلاَّ في الوَصْفِيَّةِ.

قوله: «وَمَعْنَاهُ المُغايَرَةُ وخِلاَفُ المُمَاثَلَة».

اعلم أنَّ (غيراً) على وُجوه. فإن قلت: «مررت برجل غيرِ» فالمعنى أنك مررت بالمخاطب وبغيره، أو «مررت بغير المخاطب ولم تمرر به»، أو «مررت برجل يخالف المخـاطب في الأوصاف والأخلاق»، فالمخالفة في الوجهين الأولين في الذات، وفي الثالث في الأوصاف والأخلاق، والمماثلة لا تتأتى إلا في الوجه الثالث، لأن الرجل لا يكـون نفسَ غيرهِ فيوافقه في الذات والأصل، وإنما الموافقةُ في الفروع كالأوصاف والأخلاق، ثم إنهم لما وجدوا بينه وبين «إلا» مشابهة من حيث إنّ ما بعد كل واحد منهـا مغاير لما قبلها أدخلوا كل واحد منها على صاحبه أي استعاروا «غيراً» لمعنى الاستثناء وأعربوه لكونه اسما متمكنا وللزوم الانجرار لما بعده، واستعاروا (إلا) لمعنى الوصفية وأعربوا ما بعده لإبانه الإعراب بكونه حرفا. ثم إنَّ وقوع «غير» موقع «إلا» كثير، ووقوع «إلا» موقع «غير» قليل.

والفرق أن «غيرا» اسم و «إلا» حرف، وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف.

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أيْ غيْرُ اللهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُــوُهُ   لَعَمْرُ أبيكَ إلَّا الفَرْقَـدَانِ

قوله: (الرفع صفة «للقاعدون»)

روي في ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾(١) الحركاتُ الثَّلاثُ :(٢)

الرَّفعُ: على أنه صفة (للقاعدون) أيْ: لايستوي القاعدون الأصحاء من المؤمنين والمجاهدون.

والجرُّ: على أنه صفة (للمؤمنين)، أيْ: «من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون».

والنَّصْبُ: على الاستثناء. أيْ: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون إلا أُولي الضَّرر من القاعدين فهم يستوون بالمجاهدين.

قوله: وفي التَّنْزيل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ﴾(٣)

امتنع في الآية الاستثناء، إذ لو حُمِلتْ على الاستثناء فمعناها حينئذ: «لو كانَ فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا»، وهذا يقتضي أن لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لم تفسدا ونعوذ بالله من هذا القول.

قولـه:

أم - « وَكُلُّ أَخٍ . . . . »(٤)

---

(١) سورة النساء آية ٩٥.

(٢) انظر كتاب النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥١ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٤) البيت من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٤ إلى عمرو بن معدي كرب وقد ورد ضمن المختلط من شعره في الديوان ص ١٦٧ ، أما ابن الأنباري فنسبه في الإنصاف إلى حضرمي بن عامر. والبيت بتمامه:

وكـل أخ مفارقــه أخـــوه   لعمر أبيك إلا الفرقـــدان

والفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدي - اللسان (فرقد). وموضع

... وَلاَ يَجُوزُ إجْرَاؤُهُ مُجْرَى غَيْرٍ إلاَّ تَابِعاً. لَوْ قُلْتَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إلاَّ اللهُ كَمَا تَقُولُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا غَيْرُ اللهِ لَمْ يَجُزْ.
وَشَبَّهَهُ سِيبَوَيْهِ بِأَجْمَعُونَ.

أراد: «وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقه أخوهُ» حُذف «غير» ووضع مكانه «إلا» والفرق بين جعل «إلا» في البيت للوصف، وبين جَعْلِهِ للاستثناء أنك لو جعلته للوصف لا يلزم أن يكون لهما أخ سواهما، ولو جعلته للاستثناء يلزم ذلك.

بيانه: أنك لو جعلته للوصف فالمعنى: كلُّ أخ يفارقه أخوه ولا أدعي في الفرقدين شيئاً كما تقول: كلُّ رجل غير زيد يلازمه صاحبه. والمعنى كلُّ رجل يلازمه صاحبه ولا أدَّعي في زيدٍ شيئاً.

ولو جعلته للاستثناء فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه إلا الفرقدين، فهما لا يفارقهما أخوهما. كما تقول: كلُّ رجل يلازمه صاحبه إلا زيداً وعمراً والمعنى: إلا زيداً وعمرا، فإنهما لا يلازمُهُما صاحبهما تقدِّر أن لهما صاحبا فكذا هنا لزمك أن تقدِّر لهما «أخا» فظهر أن بين الوجهين فرقا بيِّنًا.

قوله: «إلاَّ تَابِعًا....»

أيْ: ليس لك أن تقول (جاءني إلا زيدٌ) بمعنى «جاءني غيرُ زيدٍ»، ولا (مررتُ إلا بزيدٍ) بمعنى: «مررت بغير زيدٍ»، إذ لا أصل لـ«إلا» في الصِّفة، وإنما هو دخيل فيها، فاشترط في استعماله فيها أن يكون تابعا لشيء في اللفظ ليظهر انحطاط رتبة الدخيل عن رتبة الأصيل، ولذا امتنع (لو كان فيهما إلا الله)، لأن (إلا) لما صار دخيلا في الصفة لم يكن فيه دلالة على حذف الموصوف بخلاف غير فهو أصيل فيها.

قوله: (وشبهه سيبويه[1] بـ«أجمعون»)

الشاهد فيه وصف (كل) بقوله: إلا الفرقدان. أي غير الفرقدين. قال سيبويه: كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه. سيبويه ٢: ٣٣٥. وفي البيت شرح كثير أورده البغدادي في الخزانة ٣: ٤٢١ - ٤٢٦ وابن يعيش ٢: ٨٩. وقد مر ذكره ص ١٣٥ من الإقليد، وعلقت عليه في حاشية تلك الصفحة.

(١) سيبويه ٢: ٣٣٤.

*** فصــــل * وَتَقُولُ مَا جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ إلاَّ عَبْدُ اللهِ، وَمَا رَأيْتُ مِنْ أحَدٍ إلاَّ زَيْداً، وَلاَ أحَدَ فِيهَا إلاَّ عَمْرٌو فَتَحْمِلُ البَدَلَ عَلَى مَحَلِّ الجَارِّ والمَجْرُورِ لاَ عَلى اللَّفْظِ.**

أجمعون: لفظة تأكيد لا تجيء إلا بعد اسم تقع هي تأكيدا له، نحو: «جاءني القوم أجمعون»، ولو قلت جاءني (أجمعون) من غيرِ سَبْقِ ذكرِ متبوعٍ لم يجز فصار (إلا) في الصفة كـ«أجمعون» في التأكيد.

فصل قوله: «فَتَحْمِلُ البَدَلَ».

النكتة في هذا أن (مِنْ) الاستغراقية، و(لا) التي لنفي الجنس لا تدخلان إلا في النكرات نحو: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ في الدار»؟ و«لاَ رَجُلَ فيها». ولا يقال: «هل من عَبْدِ الله في الدار؟ ولا «لازيد فيها».

فلو حملت البدل على اللفظ، والبدل في حكم تكرير العامل كنت مدخلا إياهما في المعارف، وهذا ممتنع لامتناع دخول ما هو موضوع لاستغراق الجنس وما هو موضوع لنفي الجنس على ما ليس بجنس فيلزم أن يحمل على المحلِّ ويرفع وينصب، لأن «أحد» في «ما جاءني من أحد» مرفوع بالفاعلية، وفي «مارأيت من أحد» منصوب بالمفعولية.

وقيل في امتناع الحمل على اللفظ مع (لا): إنَّ الحمل عليه مع (لا) يؤدي إلى تقدير «لا» بعد (إلا)، لأن البدل في حكم تكرير العامل والعامل في الأول (لا) فوجب أن يكون كذلك في المبدل منه، فيلزم أن يلفظ بلا بعد «إلا» وهو ممتنع، ويلزم التناقض أيضا لأنّ «إلا» للإثبات و«لا» للنفي و(لا أحد) محله مرفوع بالابتداء[1]،

---

(١) تابع الزمخشري سيبويه في هذا الحكم وكذلك فعل الجندي. قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٧: «ومما جرى على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحد فيها إلا عبد الله. فلا أحد في موضع اسم مبتدأ، وهي هنا بمنزلة من أحد في ما أتاني».

وَتَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيءٍ إلَّا شَيْئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ قَالَ طَرَفَةُ:

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إلَّا يَداً لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

فكأنك قلت: «ماجاءني أحدٌ إلا عبدُ الله» و«ما رأيتُ أحداً إلا زيدا»، و«لافيها أحدٌ إلا عمرٌو». فإن قلت: ما وجه إفادة «من» الاستغراقية للاستغراق؟ قلت: هو أنها تدخل ومعناها (من أحد) إلى أقصى هذا الجنس، كذا قاله أبو سعيد السيرافي[1]، فلذا اختصت بالدخول على النكرة المنفيّة. وفي التنزيل: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾[2].

قوله: «لَيْسَ زَيْدٌ».

إنّما لم يَجُزْ غيرُ النصب[3] لأن «ليس» له معنيان، النفي والفعلية. بطل معنى (النفيّة)[4] «بإلّا» وبقي معنى الفعلية فيجب النصب على تقدير (إلا كان شيئا)، وتقدير هذا الكلام أنّ (ليس) (إنما عملت «لا»[5] لكونها للنفي بل لكونها فعلا)[6]، فهي بمنزلة قولك: «ما كان»، ولو قلت: «ما كان زيد شيئاً إلا شيئا» لاستقام، لأن العمل (لكان)، تقدير «كان» بعد «إلا» مستقيم، فإن قلت: لم لم يجز الجرُّ بالنظر إلى «الباء» في بشيءٍ؟ قلت: «لأنه جاء لتأكيد النفي»[7]، وقد بطل الأصل وهو النفي (بإلا) فبطلان الفرع كان أحق وأولى، ولأنه لو جاز الجرّ للزم أن تكون الباء الداخلة على خبر ليس داخلة في مقام الإثبات وذلك ممتنع.

---

(١) انظر رأي السيرافي في سيبويه ٢: ٣١٥ حاشية رقم ٣.

(٢) سورة ص آية ٦٥

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري: (ليس بشيء إلا شيئا لا يُعْبأ به...) وهو المثال الذي استدل به سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٧.

(٤) في ب وع: «النفي» والمثبت من الأصل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع ووجوده لازم.

(٦) في ب: (إنما عملت لكونها فعلا).

(٧) انظر رأي السيرافي حول هذه القضية في الكتاب ٢: ٣١٥ حاشية ٣

وَمَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ بِالرَّفْعِ لاَ غَيْرُ .

١٧٢ - (وَبَنُو لُبَيْنى)[١]: قوم من بني أسد وأمهم لُبَيْنَى، يقول لهم: أنتم في ترك لومكم لهم واطراحكم أمرهم بمنزلة يد لا عضد لها فكيف تصنع اليد إذا بانت عن عضدها.

قوله: «وَمَا زَيْدٌ . . . . . »

لم يجز هنا غير الرفع، لأن (ما) تعمل بمشابهة ليس في معنى النفي، فبدخول «إلا» بطلت المشابهة لامتناع تقدير مابعد «إلا» لأدائه إلى فساد المعنى، فعاد الكلام إلى الابتداء والخبر فلا يجوز إلا الرفع بخلاف ليس فإنها تعمل لا لأجل النفي (بل لكونها فعلاً)[٢]. فالوجه الذي هي نافية فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه.

أنشأ الإمام فضل القضاة يعقوب الجندي فيه وهو من تلاةمذة المصنف (رحمه الله)[٣].

١٧٣ - مَـا تَابِعٌ لَـمْ يَتَّبِعْ مَتْبُوعَـهُ ... في لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ يَاذَا الثَّبَتْ[٤]

١٧٤ - مَاذَا بِعِلْمٍ غَيْرُ عِلْمٍ نَافِعٌ ... بَالَغْتُ في إتْقَانِهِ حَتَّى ثَبَتْ

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بالبيت:

يا ابني لُبينـى لستُمـا بيـدٍ ... إلا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُـدُ (الكامل)

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣١٧ التي لم ينسبها لقائل، وقد نسبه عبد السلام هارون لأوس ابن حجر وقد وجدت البيت في ديوان أوس ص ٢١ أول أبياتٍ ثمانية يعيِّر فيها بني لبينة المنسوبين للبينى الأمة. كما نسبه الزمخشري من قبل في الكشاف ٢ : ٦٢ إلى طرفة بن العبد وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ٩٤ وقد وجدته في ديوان طرفه ١٤٧ أول بيتين. وموضع الشاهد نصب ما بعد إلا عى البدل من موضع الباء وما عملت فيه. والتقدير: لستما يداً إلا يداً لاعَضُدَ لها، ولا يجوز الجرُّ على البدل من المجرور، لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي.

وروايته في ابن يعيش ٢ : ٩٠ أبني لبيني لستُم بيدٍ. . . . .

(٢) ما بين القوسين من ن فقط.

(٣) ما بين القوسين من ع.

(٤) البيت الأول من الكامل وهو على شكل لغز أما البيت الثاني فهو جواب هذا اللغز وهو من الرّجز والثَّبَتُ بالتحريك: الحجة والبيِّنة. وماذا؟ أي ما هذا بحذف هاء التنبيه. وموضع

* فصـــل * وإنْ قَدَّمْتَ المُسْتَثْنَى عَلَى صِفَـةِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَفِيهِ طَرِيقَانِ أحَدُهُمَا وَهُو اخْتِيارُ سِيبَوِيهِ أنْ لا تَكْتَرِثَ لِلصِّفَةِ، وَتَحْمِلُه عَلى البَدَل .

والثَّاني أنْ تُنَـزِّلَ تَقْـدِيمَـهُ عَلى الصِّفَةِ مَنْزِلَةَ تَقْدِيمِهِ عَلَى المَوْصُوفِ فَتَنْصِبَهُ، وَذلِكَ قَوْلُكَ : مَا أتَانِي أحَدٌ إلاّ أبُوكَ خَيرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِأحَدٍ إلاّ عَمْرٌو خيرٍ مِنْ زَيْدٍ أوْ تَقُولُ إلا أبَاكَ وإلاّ عَمْراً .

* فصـــل * وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ المُسْتَثْنَى مَا أتَانِي إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً أوْ إلا زَيْداً إلاّ عَمْرٌو تَرْفَعُ الّذِى أسنَدْتَ إليه الفِعْلَ وَتَنْصِبُ الآخَرَ.

فـ «غيرٌ» مرفوع مع أن متبوعه وهو «العلم» الأول مجرور (أو منصوب محلا)[1] قوله :

«قَوْلُكَ : «مَا أتَانِي أحَدٌ إلاّ أبُوكَ خَيرٌ مِنْ زَيْدٍ»

تقديره : ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيد إلا أبوك، فـ(خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ) : صفة «أحد» لا صفة «أبوك» ، وهو صورة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه . فسيبويه[2]: اختار الرفع ترجيحا لجانب الموصوف لأنه هو الأصل، وجعل تقديم المستثنى على الصفة كلا تقديم . ومما يدل على صحة هذا المذهب : أنه «غير» مستثنى مما تأخر عنه، لأن (زيدا) لم يخرج إلا من الأحدين وهو متقدم و(خير) إنما جاء لبيان المراد بالأحدين، فيكون تقديمه وتأخيره بمنزلة، فلم يكن مستثنى مقدما فلا يجب النصب.

ووجه الوجه الثاني : أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد بدليل أنهما عبارتان عن

التمثيل به قوله : (ماذا نعلم غيرُ علم) حيث رفع (غير) على محل متبوعه في حين أن لفظه مجرور بالباء وهو موضح في المتن .

(١) ما بين القوسين من ن وكونه منصوب المحل على اعتبار (ما) عاملة عمل ليس والذي قوى ذلك اتصال خبرها بالباء

(٢) انظر سيبويه ٢ ٣٣٦ وقد استدل الزمخشري بمثال سيبويه وهو (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خير من زيد)

وَلَيْسَ لَكَ أنْ تَرْفَعَهُ لأنَّكَ لاَ تَقُولُ تَرَكُونِي إلاَّ عَمْرُوٌ، وَتَقُولُ: مَا أتَانِي إلاَّ عَمْراً إلاَّ بِشْراً أحَدٌ مَنْصُوبَيْنِ، لأنَّ التَقْدِيرَ: مَا أتَانِي إلاَّ عَمْراً أحَدٌ إلا بِشْرٌ عَلى إبْدَالِ بِشْرٍ مَنْ أحَدٍ فَلمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ.

ذات واحدة، فلما لم تتقدم الصفة على المستثنى جعل كأنّ الموصوف وهو المستثنى منه لم يتقدم عليه، بل تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب.

قولـه: «مَا أتَاني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمْرًا»

معنى هذا أنك إذا قلت: «ما أتاني إلا زيد» قد جعلت جميع الناس الذين عَدَوا زيداً تاركيك، فقولك: «إلا عمراً» استثناء من هؤلاء الذين تركوك فكأنَّ التقدير لذلك: «تـركـوني إلا عمـراً»، فيلزم النصب[1]، والـذي حداهم إلى هذا التقدير: امتناع ارتفاعهما وانتصابهما.

أمـا ارتفاعهما: فلأنك لو قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرو)[2] برفعهما فرفعهما إما للفاعلية وهو ممتنع، لأنَّ الفعل الواحد لا يكون له فاعلان، وإما على أنه بدل من زيد وفيه فسادان:

أحدهما: بطلان الغرض، لأن المبدل منه في حكم الساقط، فلو أبدلت كان التقدير: «ما أتاني إلا عمرو». والغرض إتيانهما لا إتيان «عمرو» وحده.

والثاني: أن عمرا ليس زيداً، ولا بعضه، ولا مشتملا عليه، فالإبدال هنا يدخل في الغلط، وهو كاسمه غلط.

وأما انتصابهما: فامتناع ذلك للزوم تعرِّي الفعل عن الفاعل، فلما امتنع الوجهان لزم الوجه الثالث وهو أن يرفع أحدهما، وينصب الآخر، وطريقُه ما بيَّنَا.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٨ هذا باب تثنية المستثنى وعنى بالتثنية التكرير وقال: (ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخَرَ.

(٢) في ب : (ما جاءني إلا زيد إلا عمرو)، والمثبت من الأصل و ع.

* فصـــل * وإذَا قُلْتَ مَا مَرَرْتُ بِأحَدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه كَانَ مَا بَعْدَ «إلاّ» جملةً ابتدائِيّةً واقِعَةً صِفَةً لأحَدٍ، و«إلاّ» لَغْوٌ في اللَّفْظِ، مُعْطِيَةً فِي المَعْنَى فَائِدَتَهَا، جاعلةً زيداً خيراً مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتُ بِهِمْ.

قوله: «(منصوبين)[1]».

لأن الفعل أخذ فاعله فنُصِبَ «عمروٌ وبشرٌ» لتقدمهما على المستثنى منه كقوله:

١٧٥ - .... وَمَا لِيَ إلاّ الله غَيْرَكَ نَاصِرُ[2]

كأنه قال: «مالي إلا الله إلا إياك ناصر»، فإذا قلت: «ماأتاني إلا عمرا أحدٌ إلا بشرٌ» لم يخل من أن تجعل «بشراً» هو البدل و(عمرا) استثناء. أو تجعل «عمرا» بدلا، ثم قدمته، ففي الأول يختار رفع (بشر)، ويكون قولك: «إلا عَمْراً استثناء من قولك: «أحدٌ إلا بشرٌ» ويجوز نَصْبُ (بشر) على الاستثناء.

---

(١) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله: (ونقول: «ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد» منصوبين لأن التقدير: ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر على إبدال بشر من أحد، فلما قدمته نصبته). وهذا الذي ساقه الزمخشري في المتن وشرحه الجَنْدي - إنما اقتبسه الزمخشري من سيبويه - في الكتاب ٢ : ٣٣٩ : قال سيبويه في هذا الموضع: (وتقول: ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد، كأنك قلت: ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر، فجعلت بشرا بدلا من أحد، ثم قدمت بشرا فصار كقولك: مالي إلا بشرا أحدٌ، لأنك إذا قلت: مالي إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ، فكأنك قلت: مالي إلا بشرٌ. والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكميت:

فما لي إلا الله لا ربَّ غيــرَهُ ... وَمَا لـيَ إلاّ اللـهَ غيركَ نَاصِـرُ

(٢) من الطويل وصدره:

فما لي إلا الله لا ربَّ غَيْرَهُ

وهو من شواهد سيبويه كما ذكرت قبل قليل وقد نسبه للكميت بن زيد الأسدي، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ٩٣. قال فيه المحقق عبد السلام هارون: والشاهد فيه تكرار المستثنى في عجز البيت مرة بإلا، وأخرى بغير، وتقديره: ومالي ناصر إلا الله غيرك، فكان «الله» بدلاً من ناصر و«غيرك» منصوبا على الاستثناء، فلما قدما لزما النصب جميعا، لأن البدل لا يقدم.

* فصـــل * وَقَدْ أُوقِعَ الفِعْلُ مَوْقِعَ الاسْمِ المُسْتَثْنَى في قَوْلِهِمْ: نَشَدْتُكَ بِاللهِ إلاَّ فَعَلْتَ، وَالمَعْنَى: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إلاَّ فِعْلَكَ، وَكَذَلِكَ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إلاَّ فَعَلْتَ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: بِالإِيواءِ والنَّصْرِ إلاَّ جَلَسْتُم..

وفي الثاني: ينصب «بشر» على الاستثناء، لأن الذي كان يقع بدلا وهو «عمرو»، وقد قدمته، (وبشر) مستثنى. وأما نصبُ «عمروٍ» فواضح.

قوله: «مَا مَرَرْتُ بأحَدٍ ....».

هذا من الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات. والمراد بالمفرغ ما لم يكن المستثنى منه مذكورا فيه. والتفريغ جار في الصفات أيضا قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[1].

ولا فرق بين أن تكون الصفة بمفرد أو بجملة.

فلك أن تقول: «ما جاءني أحد إلا ظريف»، و«ما جاءني أحد إلا أبوه كريم». فإن قلت: معنى الاستثناء المفرغ نفي الحكم عن كلٍّ ما عَدا المستثنى نحو: «ما جاءَني إلا زيد». ففيه نفي المجيء عن كل واحد وإثباته لزيد، ومثل هذا ممتنع في الصفات، فإنك إذا قلت: «ما جاءني أحدٌ إلا راكبٌ مثلا، لم يستقم أن ينتفي عنه جميع صفاته، ألا ترى أن كونه عالما وحيا وغير ذلك مما لا ينفك عنه من الصفات لا ينتفي عنه؟

قلت: «معلوم أن جميع صفاته لا يستقيم انتفاؤها، وإنما الغرض نفي ما يضاد الصفة المذكورة بعد (إلا)، وإنما ساغ استعمال لفظ النفي والإثبات المقيد للحصر وإن لم يكن الغرض إفادة الحصر، لكون ما ذكرنا من الغرض معلوما، وإذ قد وقفت على هذا فاعلم أن قوله: (زيدٌ خيرٌ منه): جملة من مبتدأ وخبر، وقعت صفة (لأحد) وفي (منه) ضميرٌ عائد إلى (الأحد) وهي في موضع جرٍّ لوقوعها صفة للمجرور، ولا عمل لـ«إلا» في اللفظ وعملها في المعنى، فإنها قد أبطلت النفي في المعنى.

---

(١) سورة الشعراء آية ٢٠٨.

وَفي حَدِيثِ عُمَرَ. عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا بِمَعْنَى إلَّا ضَرَبْتَ.

فخلص الكلام لمعنى الإيجاب فصار المعنى: «زيد خير من جميع من مررت به» وإنّما صارت (إلا) لغوا في اللفظ، لأنّ «إلا» يؤتى بها للمعاونة ولا حاجة هنا إلى المعاونة، لأن الصفة والموصوف ينصب عمل العامل عليهما انصبابة واحدة.

قوله: «وقد أوقع».

هذا لسلوك طريقة الافتنان في الكلام، فكم من اسم وقع موقع الفعل!، وكم من فعل وقع موقع الاسم!، ولسلوك طريقة الاختصار أيضا، ففيه ذكر الإثبات وإرادة النفي.

ومعنى (نشدتك بالله): سألتك بالله. (ومحصوله)[1]: ما أطلب منك إلا فعلكَ. وفي القَسَم معنى الطلب، ومعنى أقسمت عليك إلا فعلت ما أطلب منك إلا فعلك.

وقد ألَمّ بهذا الأسلوب عبدُ الله بن عباس - (رضي الله عنه)[2] في قوله وقد دخل مجلسا غاصًا بالأنصار - فقاموا له تعظيما - : بالإيواء والنُّصر - إلا جلستم[3]. أيْ: ما أطلب منكم بحق هاتين الخصْلتين إلا جلوسكم. أراد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[4] فذكَّرهم مَا هم مختصون به.

قوله: «عزمت عليك».

أي أقسمت عليك وهو من أقسام الملوك[5] و(لما) في (لَمّا ضربت) بمعنى: «إلا».

---

(1) في ب «ومحصله».

(2) ما بين القوسين من ب.

(3) ذكره ابن يعيش في شرحه ٢ / ٩٥ قائلا: (فهو حديث مشهور ذكره الترجيحي في كتب المصادر).

(4) سورة الأنفال آية ٧٢.

(5) قال ابن يعيش ٢ / ٩٥: (وقوله عزمت عليك من ألفاظ الملوك وكانوا يخصون عزمة الأمر).

* فصـــل * وَالمُسْتَثْنَى يُحْـذَفُ تَخْفِيفاً وَذَلِكَ قَوْلُهمُ: لَيْسَ إلاّ وَلَيْسَ غَيْرُ. .

والخـطاب في عليك: لأبي موسى الأشعري وكان كاتبه فرّط فيما كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ حيث عَنْوَنَ كتابه بقوله:

(مِنْ أبـو موسى)[1]، فكتب إليه عمر ـ رضي الله عنه ـ : «إذا أتاك كتابي فاضربه سوطا، واعزله عن عملك»[2]، أي ما أطلب منك إلا ضربك كاتبك سوطا. وهذا القبيل من الاستثناء فيه تغييران:

أحدهما: الإيجاب بمعنى النفي.

والثاني: وقوع الفعل موقع الاسم.

قوله : «ليس إلا وَلَيْسَ غَيْرُ».

أي: لَيسَ هو إلا المذكورَ وغيرَ المذكور، ثم حذف المضاف إليه من «غير» مع إرادة معناه، فبني على الضمِّ، وهذا الحذف إنما يتأتى إذا كانت «إلا» و«غير» بعد ليسَ. كذا قاله السيرافي[3]، وإنما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، (ولذا امتنع» جاءَ القَوْمُ ليسَ إلاّ »)[4].

وصحَّ «ضربت زيدا ليس إلا»، لانتفاء القرينة في الأول وتحققها في الثاني، لأن المعنى ليس المضروب إلا زيداً، وكذا (ليس غيرُ) أي ليس المضروب غير زيد.

---

(١) في الأصل وع : (من أبي موسي) والمثبت من ب للتدليل على وجه اللحن فيه.

(٢) انظر القصة في الخصائص لابن جنى ٢ : ٨.

(٣) سيبويه ٢ : ٣٤٦ حاشية ٢.

(٤) في ع: «ولذا امتنع جاء ليس إلا، ولا علم للسامع بمن يعود إليه الضمير في «جاء» وصحّ ضربت زيداً ليس إلا، لانتفاء القرينة في الأول».
وفي ب : ولذا امتنع جاء القوم إلا وصحَّ ضربت زيداً ليس إلا لانتفاء القرينة في الأول».
والمثبت من الأصل.



* (الخبر والاسم في بابي كان وإن) *

لَمَّا شَبَّهَ العَامِلَ في البَابَيْنِ بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي شَبَّهَ مَا عَمِلَ فِيهِ بالفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ .

(الخبر والاسم في بابي كان وإن)[1]

قوله : «لَمَّا شَبَّهَ العَامِلَ فِي البَابَيْنِ . . . . . إلى آخره» .

لم يذكر مرفوع (كان) في المشبهات بالفاعل عند قوله : (وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ وأخـــواتهـــا، و«لا» التي لنفي الجنس، واسم «مـا» و«لا» . . المشبهتـين بليس فملحقات بالفاعل). وظاهر كلامه (هنا)[2] أن مرفوع (كانَ) مُشَبَّه بالفاعل، وَتَرْكُ ذِكْرِهِ (عند المشبَّهات)[3] بالفاعل دليل على أنه عنده فاعل، فتحقق الاختلاف في قولـه، فلعلَّ قوله : «شبه العامل في البابين إلى آخره» محمول على أنَّ (إنَّ) شُبِّهت بالفعل المتعدي باعتبار معمولها، وأنَّ (كان) شبهت به باعتبار منصوبها خاصةً. وأنَّ ما عمل فيه (إنَّ) وهو الاسم والخبر[4] شبه بالفاعل والمفعول، وأن بعض ما عمل فيه (كان) وهو الخبر شبه بالمفعول ويحتمل أن يكون اختار ثَمَّ مذهب[5] من يقول : إن مرفوع (كان) فاعل ، واختار هنا مذهب من يقول إنه مُشَبَّه بالفاعل، لكن في الوجه الأول حُمل كلامه المذكور هنا على خلاف ظاهره. وفي الوجه الثاني تحقَّق الاختلاف في قوله : والعلم عند الله تعالى . . . .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع .

(٢) في ب : (ها هنا).

(٣) في ب : (عند ذكر المشبهات).

(٤) أي أن معمولي إنَّ وهما اسمها وخبرها مشبهان بالفاعل المؤخر والمفعول به المقدم وقضية الرفع في الخبر بعد إنَّ مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ـ انظر الإنصاف ١٧٦ .

(٥) مرفوع (كان) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فمذهب البصريين في مرفوع كان أنه فاعل ظاهر. الإنصاف ص٨٢٦ .

* فصـــــل * وَيُضْمَرُ العَامِلُ في خبرِ كَانَ في مِثْلِ قَوْلِهِمُ: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمُ إنْ خيْراً فَخيْرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ. وَالمَرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ، وإنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ. أيْ إنْ كَانَ عَمَلُهُ خيْراً فَجَزَاؤُهُ خيْرٌ، وإنْ كَانَ شرًّا فَجزاؤُهُ شرٌّ. والرَّفْعُ أحْسَنُ في الآخر.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرفَعهما وَيُضْمِرُ الرَّافِعَ، أيْ إنْ كَانَ مَعَه خَنْجَرٌ فالَّذي يُقْتَلُ بِهِ خِنْجَرٌ. . . .

فصل قوله: «إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ . . . .» فيه أربعة أوجه:

أحدها: نصب الأول ورفع الثاني، وهو الأحسن[1]، لأن «كان» الناقصة كثيرة الدور في كلامهم، فساغ إضمارها، لأنها كالمذكورة، وقد دخل الفاء في (فخيرٌ)، وهي تدخل في الجملة الاسمية إذا وقعت جزاء نحو: «إنْ تأتني فأنت مُكْرم».

الثاني: نصبهما، أي (إنْ كَانَ عمله خيراً فجزاؤه يكون خيراً) أو فهو يُجْزى خيراً.

الثالث: رفعهما، أي «إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ»، فـ(كان) هنا إما التامة، أي إنْ حدث، أو الناقصة.

الرابع: عكس الأول، أيْ (إن كان في عمله خير فجزاؤه يكونُ خيراً) (أو «فهو يُجزى خيراً)[2]، وهـذا أردأ الأوجه، لأن رفع الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير، وهو ضعيف لفظا ومعنى.

أما لفظا: فلكثرة ما يقدر محذوفا. وأما معنى: فلكون المعنى على الخصوص، وليس المعنى على الخصوص وإنما المعنى على الإطلاق لأن المراد (إن كان عمله خيراً)، لا أنْ المراد «إن كان عمله على الخصوص خيراً»، فإن قلت: «أنا أقدر» كان «التامة على معنى إن حدث خيرٌ. قلت: «تقديرها أيضا ضعيفٌ، لأنها قليلة الاستعمال، وما قلّ استعماله ضعف حذفه، وما كثر استعماله قوي حذفه».

---

(١) تقدير «إن خيراً فخير»، إن كان عملك خيراً فجزاؤه خير.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

وفي تقديرها محذور آخر: وهو الإخلال بالمعنى، لأنه يصير كأنه أجنبي عن الأول، والمعنى على تعلقه به، والتعلق في تقدير الناقصة لا التامة، فلذا كان نصبُ الأول على تقدير الناقصة على الوجه الذي مر في الوجه الأول أحسن. وإنما ضعف نصب الثاني إذ فيما ذكرنا من التقدير كثرة ما يقدّر محذوفا، وفي الرفع تقليله، لأن التقدير: «فجزاؤهُ خيرٌ»، ولو قدّرت: «إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً» يلزم منه حذف «الفاء» الثانية في المسألة وهو أيضا ضعيف، فعلم أن الوجه الأول هو الأحسن. والوجه الرابع هو الأردأ. والوجه الثاني والثالث هما الواقعان بين منزلتي الأحسن والأردأ، لاشتمال كل واحد منهما على ما في الأحسن وعلى ما في الأردأ.ـ
ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله[1] ـ الوجه الرابع، لأنه ذكر جواز نصبهما ورفعهما ويلزم من جواز نصبهما ورفعهما جواز رفع الأول ونصب الثاني ويجوز أن يكون تَركَ ذكره لكونه الأردأ.

قوله:

١٧٦ ـ (قَـدْ قِيـلَ . . . .)

نصب (حقا) و(كذبا) بإضمار كان (وتمامه)[2]:

. . . . فَمَا اعتَذارُكَ مِنْ شَيءٍ إذَا قِيلَا[3]

(١) ما بين القوسين من ع.

(٢) في الأصل: (وقال) والمثبت من ب وع لأنه الأنسب للمعنى.

(٣) البيت من البسيط للنعمان بن المنذر قاله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه لبيدُ بْنُ ربيعةَ والربيع يؤاكله، وصدره:

قَـدْ قيـلَ ذلكَ إنْ حَقًّـا وإن كذباً . . . .

انظر سيبويه ١: ٢٦٠، وابن يعيش ٢: ٩٦ ـ ٩٧، ٨: ١٠١، والخزانة ٤: ١٠، والشاهد فيه كما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (فإنه يجوز فيه الوجوه الأربعة، فالنصب على ما ذكرناه

. . . .

وسبب هذا الشعر أنَّ الربيعَ بنَ زيادٍ العبسيَّ كان نديم النعمانِ بنِ المنذرِ فوفدت بنو عامر إلى النعمان، وأقاموا عنده لبعض حوائجهم وكان الربيع يقع فيهم[1] ويحقّرهم (عند الملك)[2] وكان لبيدٌ يومئذ غلاما قد أخذوه معهم، فأخذت بنو عامرٍ لبيداً مَعَهم في بعض الأيام ودخلوا على النعمان فرجَزَ لبيدٌ بالربيع (يخاطب الملك وقال)[3]:

١٧٧ ـ مَهْلاً ـ أبَيْتَ اللَّعْنَ ـ لاَ تَأكُلْ مَعَهْ إنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ[4]

وَإنَّـــهُ يُولِجُ فِيهَـا إصْبَعَهْ يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوارِيَ أشْجَعَهْ

كَأنَّمَـــا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيَّعَـــهْ[5]

فترك النعـمان مؤاكلته وقال له: «عد إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج»، فمضى الربيع إلى قبة وتجرد، وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء، فأخبروا النعمان بذلك فقال له:

(قـد قيل ذلـك)، أيْ: إنـك أبرص، إنْ كان الذي قيل حقا وإن كان كذبا، فما اعتذارك منه وأنت لا يمكنك أن تمنع الناس من الحديث، ولا تضبطه بعد انتشاره فلا ينفعك الاعتذار.

= أولا، والرفع على تقدير إن وقع حق، وإن وقع كذب، أو على إنْ كان فيه حق، وإن كان فيك كذب. وفي سيبويه ١: ٢٦٠ هو شاهد على ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف.

(١) يقع فيهم: أي يغتابهم ويطعن فيهم ـ اللسان (وقع). (٢) ما بين القوسين من ب.

(٣) في ب: وقال يخاطب الملك. والمثبت من الأصل و ع.

(٤) وهذه القصة في خزانة الأدب ٤: ٩ ـ ١٣ ومعها ترجمة الربيع بن زياد.

(٥) الرجز للبيد بن ربيعة العامري، انظر ديوانه ص ٣٤٣ وخزانة الأدب ـ ٤: ١٢، وابن يعيش ٢: ٩٨.

والملمع: الأبرص ـ اللسان (لمع). ويولج: يدخل.

والأشجع: رأس الإصبع، وقيل: عرق ظاهر الكف ـ اللسان (شجع).

وَمِنْهُ : أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً. وائْتِنِي بَدابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً.
وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، بِمَعْنَى وَلَوْ يَكُونُ تَمْرٌ وَحِمَارٌ.
وَادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إصْبَعًا.
ومنه : أَمَّا أنْتَ مُنْطَلَقاً انْطَلَقْتَ، وَالمَعْنَى لأنْ كُنْتَ مُنْطِلقاً. وَ«مَا» مَزِيدَةٌ مُعَوّضةٌ مِنَ الفِعْلِ المُضْمَرِ.
وَمِنْهُ قَوْلُ الهُذَلِيِّ :

* أَبَـا خُرَاشَــةَ أَمَّـا أَنْتَ ذَا نَفَــرٍ *

قوله : «ومنه أمّا أنْتَ. . . »

أصل الكلام : لَأنْ كنت منطلقا انطلقت، حذف الجار، لأنه يحذف كثيرا مع (أنْ) و(أنَّ)، ثم حذف «كـان» للاختصار، وضمّت «ما» وهي للتأكيد إلى «أنْ» لتكون عِوَضاً من ذهـاب الفعل كالهاء في (زَنَادِقَة)[1]. وأدغمت النون في الميم، وانقلب الضمير المتصل في (كنت) منفصلا فصار إلى (أما أنت منطلقا انطلقت) فإن قلت: هذا تقديرٌ فيه استبعاد، لأن فيه تغييراتٍ شتى، قلت: نعم، غير أنه قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يرجع إلى هذا التقدير الذي ذكرنا، وهو الخروج عن قياس كلامهم بلزوم استعمال تركيب غير مستقيم إعرابه فارتكاب مستبعد أجدرُ من ارتكاب ما يؤدي إلى الخروج عن قاعدتهم المعلومة.

قوله :

١٧٨ ـ «أَبَـا خُـــــــرَاشَـةَ . . . .»[2]

---

(١) في ب : (الزنادقة).

(٢) هذا بعض بيت من البسيط للعباس بن مرداس ـ والبيت بتمامه:

أَبَا خُراشَةَ أمّـا أنْتَ ذَا نَفَـرٍ   فإنَّ قَوْمِيَ لَـمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُـعُ

وقد وقف عنده المحقق عبد القادر البغدادي في الخزانة ٤ : ١٣ ـ ١٩، وعلق عليه موردا

وَرُوِيَ قَوْلُهُ:

إِمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً   فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَـذَرُ

بِكَسْرِ الأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي.

تمـــامه: فإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

«الفاء» في (فإنَّ) (لتعليل «لم أذل»)[1] المقدر، والمعنى: لكونك ذا نَفرٍ لم أذلّ.

وقولـه: «لم تأكلهم الضبع»: أي السنة المجدبة شُبِّهت السَّنَة المجدبةُ في إهلاكها الناس (بالضَّبُع)[2]. وفي أمثالهم: «أفْسَدُ من الضَبع»[3].

قوله:

١٧٩ ـ «إمَّـــا أقَمْـتَ ....»[4]

تعليقات غيره، كما صحّح نسبته عند من أخطأ في نسبته قائلا: (وهذا البيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي لا الهذلي كما زعم بعض شراح أبيات المفصّل) أ. هـ وجدير بي أن أذكر هنا أن الزمخشري قد نسبه في المفصل ص ٧٣ للهذليّ. والبيت من شواهد سيبويه ١: ٢٩٣، وابن يعيش ٢: ٩٩ وابن هشام في الشذور ١٨٦، وقد عزوه جميعا للعباس بن مرداس.

وقد أشار المرزوقي في شرح الحماسة ٢: ٢٦١ إلى أن خُراشة روي بضم الخاء وكسرها، قال (فخراشة يجوز أن يكون من خرش لعياله أي كسب).

(١) ما بين المعكوفين ورد مكانه في نسخة ب: «للعطف على (لم أذل)»، وصوابه المثبت من الأصل و ع، ومما يقوي ذلك أن البغدادي قد ذكر في الخزانة ٤: ١٥ نص عبارة صاحب الإقليد في فاء (فإنّ) بقوله: (وقال بعض فضلاء العجم في «شرح أبيات المفصل» الفاء لتعليل «لم أذل» المقدر والمعنى لكونك ذا نفر لم أذل، فإن قومي. كذا في الإقليد) أ. هـ.

(٢) في ب بعيث الضبع.

(٣) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال ١: ٤٣. قال الميداني بعد أن ذكر المثل: لأنها إذا وقعت في الغنم عاثت ولم تكتف بما يكتفي به الذئب، ومن عيث الضبع وإسرافها في الفساد استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة فقالوا (أكلتنا الضبع).

(٤) هذا بعض بيت من البسيط لم أعثر له على نسبة، وقد قال البغدادي في نسبته: (وهذا البيت

التقدير: ولأن كنت مرتحلا حفظت و«فالله يكلأ» يدل على «حُفظت».

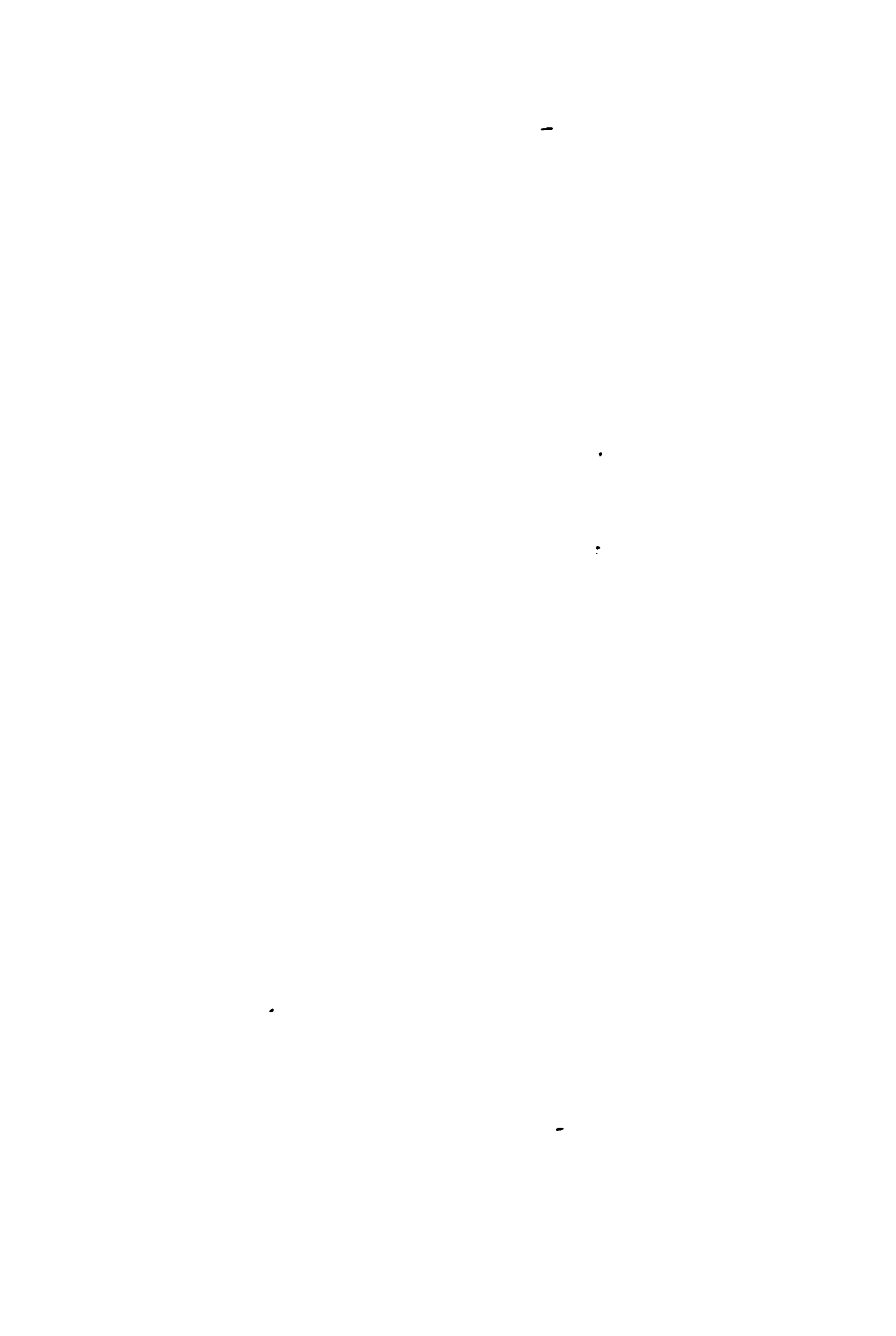
والمعنى: أنْ أقمتَ حفظك الله، ولكونك مرتحلا أيضا حفظك. وكسر همزة (إمَّا) الأولى واجب، لأنها للشرط، ودخـول (مَا) على (إن) فيها كدخولها في نحو: (إمَّا تكرْمني أكرمْك)[1]، وكذا فتح همزة (أمَّا) في (وأمَّا أنْتَ)، لأنه مثل قولك: «مَا أَنْتَ منطلقا» وقد تقدم ذكره.

مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا بتتمته والله أعلم به. الخزانة ٤ : ٢١ والبيت بتمامه كما ورد في الخزانة ٤ : ١٩ وابن يعيش ٢ : ٩٨ :

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنْتَ مُرْتَحِـلا فَاللّـهُ يَكْـلأُ مَا تَأتي وَمَا تَـذَرُ

وموضع الشاهد فيه قوله: (مرتحلا) على أنه منصوب بكان المحذوفة وتقدير الكلام كما أشار الشارح في المتن: ولأن كنت مرتحلا حفظت.

(١) في ب: إما يكرمْني أكرمْه والمثبت من الأصـل وكـل جائـز



* المنصـوب بلا التي لنفي الجنس *

هي كَمَـا ذَكَرْتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى «إنَّ» فَلِذَلِكَ نُصِبَ بِهَا الاسْمُ وَرُفِعَ الخَبَرُ وَذَلِكَ إذَا كَانَ المَنْفِيُّ مُضَافاً كَقَوْلِكَ: لَا غُلامَ رَجُلٍ أفْضَلُ مِنْهُ، وَلَا صَاحِبَ صِدْقٍ مَوْجُودٌ، أوْ مُضَارِعاً لَهُ كَقَوْلِكَ: لَا خَيْراً مِنْهُ قَائِمٌ هُنَا. وَلَا حَافِظاً لِلْقُرآنِ عِنْدَكَ، وَلَا ضَارِباً زَيْداً فِي الدَّارِ وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ.

قوله: «المَنْصُوبُ بِلَا التي لِنَفْي الجِنْسِ»[1].

قد ذكرنا قبل أن المراد بنفي الجنس ما هو، فلا عليك أن تتذكره. والمصنف (رحمه الله-)[2] لم يذكر ما يقع به التمييز للمنصوب بـ«لا» وكان الأولى أن يقال: هو المسند إليه بعـد دخـول «لا» نكـرة يليها، مضافا[3]، أو مشبها بالمضاف»، وإنما لم يذكره استغناء (بما ذكره)[4] في أثناء المسائل في هذا الباب.

قوله: «لَا غُلامَ رَجُلٍ»

المضـاف في هذا البـاب مشروط فيه أن يكون مضافا إلى نكرة، لأن المراد العموم واستغراق الجنس، ولا ذلك إلا بكون المضاف إليه منكورا.

والحركة في الغلام للإعراب بمنزلتها في «رأيتُ غلامَ رَجُلٍ» إذ لو كانت الحركة فيه بنائية، لما نوِّن المضارع للمضاف في نحو: «لا خَيْراً منه قائمٌ» هنا، كما لا ينون المفرد في «لاغلامَ في الدار».

وإنما امتنع بناء المضاف مع «لا» لما فيه من جعل ثلاثة أشياء وهي (لا)، و«المضاف»،

---

(١) في الأصل: قوله لنفي الجنس والمثبت من ب وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) أي دخول (لا) على اسم نكرة يليها حال كون هذا الاسم مضافا أو مشبها بالمضاف.

(٤) في ب: بما ذكر.

فإذا كَانَ مُفْرَداً فَهُوَ مَفْتُوحٌ وَخَبَرُهُ مَرْفُوعٌ كَقَوْلِكَ:

لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَلَا أَحَدَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَيَقُولُ المُسْتَفْتِحُ وَلَا إِلَـهَ غَيْرُكَ...

و«المضاف إليه» شيئاً واحداً. ولو لم تكن الإضافة معاقبة للتنوين لنون المضاف. ولا يلزم من تعرِّي الاسم من التنوين كونه مبنيا. ألا ترى أنهم أجمعوا على أن حركة المضـاف في «ياغـلامَ رجـل» إعرابية، ولا تنوين فيه، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مُضَافا، لأنه إذا كانَ مفردا تضمَّن معنى الحرف فيلزم بناؤه.

قوله: «فإذا كَانَ مُفْرَدًا».

بَنَى المنفي (المفـرد)[1] في نحـو: «لا رَجُـلَ أَفْضَـلُ منـك»، لتضمنـه معنى «مِنْ» الاستغـراقية، وقد سبق أنَّ إفادة «مِنْ» الاستغراقية للاستغراق لأنها تدخل لابتداء الجنس إلى إنتهائه. فقولك: «هل مِنْ رَجُلٍ»؟ تقديره: «هل من واحد هذا الجنس إلى أقصاه»؟ إلا أنه اكتفى بذكر «مِنْ» عَنْ ذِكْرِ «إلى» (لا)[2] لدلالة إحدى الغايتين على الأخرى، وإنما قلنا يتضمن (المفرد)[3] معنى «مِنْ» الاستغراقية لأن قولهم: (لا رَجُلَ في الدار) أبلغ في النفي من (لا رجلٌ في الدار) بالرفع ومِنْ (ليس رجل في الدار)[4] ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد مثبت للاستغراق، وذلك الحرف هو (مِنْ) فوجب تقديرها.

فإن قلت: «لِمَ لَمْ يُسْتَفَدْ معنى الاستغراق من حرف النفي»؟ قلت: «لو كانت (لا) مفيدة للاستغراق لذاتها لما جاز قولهم: (لا رجل في الدار بل رجلان)».

طريقـة أخرى في بناء المفرد أنَّ (لا) معناها النفي، والنفي كالاستفهام في أنهما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ما بين القوسين من الأصل و ع والمثبت من ب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

يتشبثان بمضمون الجملة لا بالاسم وحده. ألا ترى أنك إذا قلت: «هل خرج زيد»؟ فاستفهامك عن التباس خروجٍ في زمان ماض بزيد، لأنك لم تجهل الخروج في زمان ماض حادثـا على الإطـلاق. ولم تجهـل أيضـا «زيداً» بل جهـلت الـتبـاس (ذلك)[1] الخروج به. فعلم أنّ الاستفهام متشبِّث بمضمون الجملة وإذا تقرر هذا في الاستفهام فالنفي شبيهه في هذا الحكم، فإنك إذا قلت: «ما خرج زيد»، فالنفي متشبث بمضمـون الجملة، إذ من المعلوم أنك لم تقصد بذلك نفي جنس الخروج الحادث في زمان ماض، ولئن قَصَدتَهُ لَتُكَذَّبَن في ذلك، لامتناع تصور هذا النفي، ولم تقصد نفي زيد أيضاً، بل قصدتَ نفي التباس الخروج به، فعلم أن النفي بمنزلة الاستفهام في تشبثهما بمضمون الجملة. و«لا» (في «لا رجل»)[2] في قولنا: «لارجل أفضـل منك» يفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبث بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو (النفي على)[3] معنى الاستغراق، لأنه غيرُ مُتَصوَّرٍ في غير الاسم المنفي في الجملة، وهي في إفادتها هذا المعنى كـ«لام» التعريف، فإن اللام تفيد التعريف في نفس الرجل في قولك: «خرج الرجل»، ولما خُصَّتْ «لا» في هذا المقام بحكم أحبُّوا أن يُنَصِّبوا للاختصاص دليلا، لتنفصل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تتنزّل فيها منزلة حرف يُحدِثُ في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفي، لأنَّ هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. والحرفُ المحدِث لمعنى في نفس الاسم شأنه أن يتنزل منزلة حرف من حروفه. ألا ترى إلى وقوع «اللام» في (بالرّجل) فاصلة بين العـامـل والمعمول، وجعل فصلها كلا فصل كما في جزء الكلمة. (فإن «الراء» في «برجل» لم تجعل فاصلة)[4]. فإن قلت: «فليُبَينَ نحو» الرجل، لأن اللام نازلة منزلة

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

وَأمّا قَوْلُهُ :

* لاَ نَسَبَ الْيَـوْمَ وَلاَ خُلَّـةٌ *

الجزء من الاسم ، فناسب أن يُبنى ليكون البناء دالا على فرطِ امتزاج الحرف بالاسم «قلت:» البناء للميز[1]، ولا حاجة هنا إلى الميز، لأنه ليس للام حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم فيحتاج إلى نصب الدليل لامتزاجها به بخلاف «لا» فإنها تارة تفيد النفي المتشبث بمضمـون الجملة لاغـير، وأخـرى تفيده وتفيد النفي المتعلق بالاسم أيضا على ما سيق إليك فيما سبق آنفا.

فإن قلت: لم اختيرت الفتحة للبناء؟

قلت: لأنَّ «لا» قد استحقت النصب في الأصل لكونها محمولة على «إنَّ» فلما وَجَبَ البناءُ بني الاسم المنفي على الحركة المستحقَّة دون الأجنبية رعاية لجانب الأصل من وجه.

قوله:

١٨٠ - «لا نَسَـــبَ ....»

تمـــامه : ....   إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ »

وَفي بَعْضِ النُّسَخِ : إِتَّسَعَ الفَتْقُ عَلى الرَّاتِقِ.

زَعَمَ الرواة أنَّ النُّعْمان بن المنذر بعث جيشا إلى بني سُليم لشيء كان وجد عليهم من أجله، فمرَّ الجيش على غطفان فاستجاشوهم على بني سليم فهزمت بنو سليم الجيش ومتَّت غطفانُ إلى بني سُليم بالرحم التي بينهم، فقال أبو عامر قصيدةً منها قوله[2]:

لَا نَسَبَ اليومَ وَلَا خُلَّـةٌ   إِتَّسَعَ الفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ[3]

---

(١) المَيْزُ: التمييز بين الأشياء. تقولُ مِزْتُ بعضَهُ من بعض فأنا أميزه مَيْزاً. اللسان (ميز).

(٢) انظر القصة في حاشية الإنصاف ٣٨٨ وقد حققها المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد عن ابن برى.

(٣) البيت من السريع نسبه الألوسي في الضرائر ص ١٣٦ إلى أنس بن عباس بن مرداس

فَعَلَى إضْمَارِ فِعْلٍ . كَأنَّهُ قَالَ: وَلاَ أرَى خُلَّةً . . .

لاَ صُلْحَ بَيْني فَاعْلَمُــوهُ وَلاَ بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفِي وَمَا كُنَّـــا بِنَجْــدٍ وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بِالشَّاهِقِ

يريد أنهم أعانوا جيش الملك علينا ولم يرعوا ما بيننا وبينهم من النسب والصداقة، فنحن أيضا لا نرعى لهم وقد (تفاقم)[1] ما بيننا وبينهم فلا يرجى صلاحه، فهو كالفتق الواسع، يتعب من يريد أن يرتقه فلا صلح بيننا أبدا.

قوله: «فعلى إضمار فعل».

هذا الكلام غير مستقيم، لأنَّ (لا نسب) و(لا خلة) مثل قولهم «لا حول ولا قوة»، وهنالك لم يضمر فعل فكذا ههنا، بخلاف قوله: «ألا رجلا» فإنه لا يمكن جعله من باب «لا حول ولا قوة» لعدم التكرير فيه، فلذا حملوه على إضمار فعل فاستقام ذلك منهم.

= السلمي وقد صوب الرواية من (الراقع) إلى (الراتق) لمجانسة الروي قبله وبعده، كما نسبه الجوهري وابن منظور لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي - الصحاح واللسان (رتق).

وقد ورد في سيبويه ٢ : ٢٨٥، والإنصاف ٣٨٨ من غير عزو.

(١) في الأصل (تقادم) وهو تحريف، والمثبت من ب و ع.

كَمَا قَالَ الخَلِيلُ في قَوْلِهِ:

* أَلاَ رَجُلاً جَـزَاهُ اللهُ خَـيْراً *

كَأَنَّه قَالَ: أَلاَ تَرونني رَجُلاً. وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّه نَوَّن مُضْطَرًّا.

قوله:

١٨١ ـ «أَلاَ» ....

تمامه: .... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[1]

المُحَصِّلة بالصاد المهملة المكسورة: المرأة التي تُحصل تراب المَعْدِن[2] وتبيتُ: أي تَبِيْتُ. إنما أضمر الفعل لقيام الدليل على تقديره، لأن قوله: «ألا رجلا» قد تضمن معنى الفعل، وهو التمني، والدليل على هذا تسميتهم تلك المرأة بالمتمنية لقولها:

١٨٢ ـ أَلاَ سَبِيلَ إلى خَمْرٍ (لِأَشْرَبَها)[3] أَمْ لاَ سَبِيلَ إلى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ[4]

---

(١) هذا بعض بيت من الوافر لعمرو بن قِعاس أو قنعاس المرادي من قصيدة له في الطرائف الأدبية ص ٧٢ عدتها خمسة وعشرون بيتا ومطلعها:

أَلاَ يَا بَيْتُ بالعلياءِ بَيْتُ وَلَوْلاَ حُبُّ أَهْلِكَ ما أَتَيْتُ

قال فيه سيبويه ٢: ٣٠٨ وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن قوله:

ألا رَجُلاً جزاهُ اللــهُ خَيْــراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاّ خيراً من ذلك كأنه قال: ألا تُروني رجُلاً جزاه الله خيرا.

وأما يُونُسُ فزَعَم أنه نوَّنَ مضطرا، وزَعَم أنَّ قوله: لاَ نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةً على الاضطرار.

(٢) انظر رأي البغدادي وغيره من العلماء في تفسير المُحَصِّلة في الخزانة ٣: ٥٤.

(٣) في ب: «فأشر بها» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) البيت من البسيط لامرأة اسمها المتمنية ذكر البغدادي خبرها في الخزانة ٤: ٨٠ نقلا عن الأصبهاني في الدرة الفاخرة قال: (وأما قولهم أصبُّ من المتمنية، فإن هذا المثل من أمثال أهل المدينة سار في صدر الإسلام. والمتمنية: امرأة مدنية عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن الحجاج بن علاط، وكان أحسن أهل زمانه صورة، فضنيت من أجله ودنفت من الوجد به ثم لهجت بذكره حتى صار هُجِّيراها..) والشاهد فيه على أن (ألا) فيه للتمني.

* فصـــــل * وَحقُّهُ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً قَالَ سِيَبَويْهِ: واعْلَمْ أنَّ كُلَّ شَيءٍ حَسُنَ لَكَ أنْ تُعْمِلَ فِيهِ رُبَّ حَسُنَ لَكَ أنْ تُعْمِلَ فِيهِ لاَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

* لاَ هَيْثَمَ اللّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وَلأنَّ الهمزة في («ألا»)[1] للاستفهام وهو مستدع للفعل.

(قوله: نَوَّنَ)[2] قال المصنف ـ (رحمه الله)[3] ـ هذا الاضطرار على مذهبه كالاضطرار الذي في قوله:

١٨٣ ـ . . . . «سَلاَمُ الله يَامَطَرٌ عَلَيْها»[4]

فصل قوله: «وحقُّه أنْ يكون نَكِرةً»

لأنَّ «لا» لنفي فيه شمول ولا يحصل شمول النفي إلا بدخولها على المنكور أما «ما» فلذات النفي، فلذا عمَّت بدخولها المعرفة والنكرة.

والوجه الثاني لوجوب التنكير: أن الغرض (بلا) نفي الجنس، فلو عُرِّف لم يُعرَّفْ إلا تعريفَ جِنْسٍ، فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعا.

قوله:

١٨٤ ـ لا هَيْثَمَ . . . .[5]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) ما بين القوسين من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر. للأحوص كما ورد في ديوانه ص ١٨٩ وعجزه:

* وليس عَليكَ يامـطرُ السَّلامُ *

انظر سيبويه ٢: ٢١٩ والإنصاف ٣١١، وابن يعيش ٢: ٤٢. وموضع الشاهد فيه قوله (يا مطرٌ) الأولى حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين اضطر إلى ذلك.

(٥) صدره: لا هَيْثَم الليلَ للمَطِيِّ . . . .

ذكره سيبويه في الكتاب ٢: ٢٩٦ من غير عزو لأحد ونقل البغدادي في الخزانة ٤: ٥٩ أنه

وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبيرِ الأَسَدِي:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ بالبِلَادِ

وَقَوْلُهُمْ: لاَ بَصْرَةَ لَكُمْ، وَقَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا، فَعَلى تَقْدِيرِ التَّنْكِيرِ...

أي لا مِثْلَ هيثم، و(مثل) إذا أضيف إلى معرفة فإنه نكرة لما سنقرره بعد إن شاء الله تعالى. و(هيثم): اسم راعٍ حَسَنُ الرِّعْيَةِ، وقيل: اسم حَادٍ وَبَعْدَه:

«.............. وَلاَ فَتَىً مِثْلُ ابنِ خَيْبَرِيِّ»

١٨٥ - قوله: «وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبيرِ»[1].

هو بفتح الزاء يهجو ابْنَ الزُّبَير (عَبْدَ الله)[2]، وقد سأله فلم يعطه، و(أبو خُبَيْب) كنيةُ عبد الله، والنُّكد: قلةُ الخير. و(لا أميَّةَ): ولا مِثْلَ أميَّةَ.

«وقضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَهَا»[3] يُريدُ عَليا - رضي الله عنه - قيل: هذا قولُ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يقولونه عند القضاء، ومعناه:

لبعض بني دُبير وهي قبيلة من بني أسد. والشاهد فيه نصب (هيثم) بلا وهو علم معرفة، وجاز ذلك لأنه أراد لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حداء المطي فصار العلم شائعا. قال فيه سيبويه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثميين.

(١) هو عبد الله بن الزُّبير الأسدي: قائل البيت الشاهد وفيما يلي نصه:

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البِلَادِ

قال البغدادي في الخزانة ٤: ٦١ - ٦٢ وهذا البيت من أبيات لعبد الله ابن الزَّبير الأسدي، قالها في عبد الله ابن الزُّبير بن العوام، وكان شديد البخل. والشاهد فيه نصب أمية بلا النافية على معنى: ولا أمثال أمية، والقول فيه كالقول في الشاهد الذي قبله.

انظر ما قال فيه ابن يعيش في شرحه ٢: ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٣) انظر المقتضب ٤: ٣٦٣ حاشية ١ وشرح الكافية للرضي ١: ٢٣٩

وَأَمَّا لَا سِيَّمَا زَيْدٌ فَمِثْلُ: لَا مِثْلُ زَيْدٍ.

*** فصــــل * وَتقُولُ: لَا أَبَ لَكَ. . .**

أنحكم نحن وليس على ـ رضي الله عنه ـ حاضرا فيه؟، وقيل: من قال» ولا أبا حسن لها» فكأنه قال: لا عالم لها، لأنه كان معروفا بالعلم، والرجل إذا كان مشهورا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: (فلان حاتم) أي جواد لكـون حاتم مشهورًا بالجود وهذا هو الوجه الثاني في تخريج هذه المسائل، يؤيد هذا الوجه قولهم: «لكلِّ فرعونٍ موسى» أي لكل جبار قاهر.

قوله: «فَمِثْلُ لَا مِثْلَ»

لأن السيَّ بمعنى: المِثْل.

قوله: «لا أبَ لَكَ»

المنفي مفرد نكرة، فيبنى على الفتح لما قدّمنا، وإنما أورد هذا وإن كان معلوما بالقياس على ما تقدم لأجل اللغة التي سنذكرها بعد لكونها على خلاف القياس وهي: لا أبا لك. فإن قلت: فلم لم تقل إنّ «لا أبَ لك» مضارع للمضاف بمنزلة: (لا خيراً منه قائم هنـا)، لتعلق اللام به كما تعلّق فيه بـ(خيراً)؟ قلت اللام متعلق بمحذوف، والتقدير: لا أب كائن لك، وقولهم (لا أب لك) يستعمل في الذم وقيل في المدح، ووجه المدح هنا مثل وجه الدعاء لعين بثينة في قوله:

١٨٦ ـ «رَمى اللــهُ في عَيْنَي بُثَيْنَةَ بالقَذَى . . . .»[1]

---

(١) صدر بيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٣ وعجزه:

. . . . وفي الغُرِّ مِنْ أنيابِهَا بالقَوَادِحِ

قال البغدادي في الخزانة ٦: ٣٩٨ بعد أن ذكر الشاهد: على أن الشيء إذا بلغ غايته يُدعى عليه صونا عن عين الكمال كما هنا. ومما قاله في تفسيره وشرح مفرداته: (رمى الله في عيني بثينة): سبحان الله، ما أحسن عينيها وقد نقل ذلك عن ابن الأنباري في (الزاهر) والقذى: كل ما وقع في العينين من شيء يؤذيها كالتراب والعود ونحوهما وقد نقل هذا التفسير عن أبي حيان في تذكرته والقوادح: جمع قادح. وهو السواد الذي يظهر في الأسنان ـ نقله من الصحاح. ووجدته في الصحاح (قدح).

..... قَالَ نَهارُ بْنُ تَوْسِعَةَ اليَشْكُرِيُّ:

أَبِي الإسْلَامُ لاَ أبَ لـي سِـوَاهُ إذا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أوْ تَمِيمِ

وَلاَ غُلاَمَيْنِ لَكَ، وَلاَ نَاصِرَيْنِ لَكَ...

وذكر في شرح قوله عليه السلام: «عليكَ بذاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»[1] أن «تَرِبَتْ يَدَاكَ» دعاء له وليس بدعاء عليه. ومثاله: (لَا أَبَ لَكَ)، وعن نَضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ أنه قال: سَألتُ الخليل عن قول العرب: (لا أبا لك) فقال: معناه لا كافيء لك، وقيل: قولهم لا أبا لك معناه: بعثٌ وتحضيض، وليس بنفي للأبوّةِ.

١٨٧ ـ قوله: «نَهَارِ بْنِ تَوْسِعَةَ...»[2].

(نهار) علم منقول من نهار ضد ليل و«تَوْسِعَةَ»؛ بفتح التاء وكسر السين.

قوله: «ولا غلامين لك».

هذا أيضا على نهج لا أب لك في البناء، وفي تعلق اللام في لك بما ذكرنا من المحذوف في (لا أب لك) أي كائنين لك. فإن قلت: التنـوين لا يجامع البناء، والنون في غلامين) عوض منها، قلت بل هي عوضٌ عن الحركة كالنون في (ياغلامان)[3]. الا تراك تقول لا غلامَ ويا غلامُ فتجده عارياً عن التنوين.

---

(١) صحيح البخاري ١٥ باب النكاح، وصحيح مسلم باب الرضاع ٤، ٦، ٨، ٥٣، ٥٤.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت نهارِ بْنِ تَوْسِعَةَ بن أبي عَتْبان قال عنه ابن قتيبة في الشعر والشعراء: هو من بكر بن وائل من بني حَنْتَمٍ، وكان أشعر بكر (بن وائل) بخراسان وهو القائل:

أبي الإسْلَامُ لا أبَ لي سِواهُ إذا هَتَفوا ببكرٍ أوْ تميـم

انظر الشعر والشعراء ١: ٥٣٧ وسيبويه ٢: ٢٨٢، وابن يعيش ٢: ١٠٤ حيث قال في بيان موضع الشاهد فيه: «قوله لا أب على البناء، وتركيب النافي والمنفي وجعلهما شيئا واحدا، ومعناه ظاهر. يقول إنني لا أفتخر بآبائي، وانتمائي إلى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما كما يفعل غيري، وإنما افتخاري بالإسلام وكفى به فخرا ـ والبيت من الوافر

(٣) في الأصل «غلامان» والمثبت من ب و ع.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا أَبَالَكَ وَلَا غُلَامَيْ لَكَ، وَلَا نَاصِرَي لَكَ، فَمُشَبَّهٌ فِي الشُّذُوذِ بِالمَلَامِحِ وَالمَذَاكِيرِ، وَلَدُنْ غُدْوَةً...

قوله: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (لَا أَبَا لَكَ)».

اللام في (لَا أبا لَكَ) مُعتدٌّ بها من وجه دون وجه، فوجه الاعتداد: أنّ (الأب) لو كان مضافا على الحقيقة لما حامت (لا) حوله لاختصاصها بالنكرات، والمضاف إلى المعرفة معرفة، وكيف يجمع بين النصب والنون فلولا أنّ اللام داخلة في حدّ الاعتداد بها في الثبوت، والحجز عن الإضافة لما ساغ قولهم: لَا أبَا لك.

ووجه عدم الاعتداد بها بثبوت الألف في أبا لاختصاص ثبوتها بالإضافة يقال: (رأيت أباك)، ولا يقال (رأيت الأبا) بالألف، فلو لم تكن اللام في تقدير (الزائل)[1] الساقط مثل (ما) في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2] و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[3] لما ثبتت هي، وثبوتها هنا. نظير سقوط النون في مثاليه، إذ الثبوت والسقوط كلاهما للإضافة واللام (في الفصلين معتدّ بها)[4] من وجه دون وجه، وهذا الثبوت والسقوط من الشواذ، كما أن الملامح في جمع لَمْحَةٍ[5]، وهي الشبه، يقال في فلان لَمْحَةٌ من أبيه أي مشابهة، وأن المذاكير في جمع ذكر وأن (لَدُنْ غُدْوَةً) بالنصب في (لدُنْ غُدْوةٍ» بالجرِّ للإضافة من الشواذ. والقياس لمحات وذكور ولدن غدوة بالجرِّ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٣) سورة النساء آية ١٥٥ وسورة المائدة آية ١٣.

(٤) في ب: (في الوجهين معتد بها) وفي ع: (في الفصلين معتد بها) والمثبت من الأصل.

(٥) انظر سيبويه ٢: ٢٨١.

وَقَصْدُهُم فِيهِ إلى الإضَافَةِ وَإثْبَاتِ الألفِ وَحَذْفُ النّونِ لِذلِكَ . . .

قوله: «وَقَصْدُهُمْ . . . ».

يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى، وجعل إعطاءه حكم المضاف لذلك، ثم أكد كونه مضافا بأن جعل اللام مزيدة لتوكيد الإضافة ثم ذكر معنى آخر (في مجيء هذه اللام)[1] وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال (بمعنى)[2] أنه لما تعذر قضاء حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعر بأنه مضاف في الحقيقة، وهذا غير مستقيم، إذ لو كان مضافا لامتنع دخول «لا» عليه، ولأن التكرير للمنفي المعرفة لازم، ولا تكرير هنا، وللزوم الرفع أيضا للزوم الرفع المنفي المكرر (من المعارف)[3].

والوجه الذي يعوّل عليه هو أن يقال أعطي أحكام (المضاف)[4] على وجه الشذوذ لشبهه بالمضاف بمشاركةٍ بينهما في أصل المعنى، فقولك: (صديقك، وصديق لك)، مشتركان في أصل النسبة وإن اختلفا في الأخصيّة (عند حذف اللام)[5] والأعميّة عند ثبوتها، ولذا لم يقل: (لا أبا فيها) إذ لا مدخل لـ«في» في النسبة الإضافية الأخصيّة ولا الأعميّة.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) في ب: (يعني).

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) في ب (المعارف) والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٥) في ب (عند عدم حذف اللام) وصوابه المثبت من الأصل لانسجامه مع المعنى.

وإنَّمَا أُقْحِمَتِ اللاَّمُ المُضِيفَةُ تَوْكِيداً للإِضَافَةِ، ألاَ تَرَاهُم لاَ يُقولُونَ لاَ أبَا فِيهَا، وَلاَ رَقِيبَيْ عَلَيْهَا، وَلاَ مُجيرَيْ مِنْهَا . .

قوله : «توكيدا للإ ضافة» .

إذا الإضافة بمعنى اللام، بدليل أن الفاصل إذا كان سوى اللام لا يجوز، لا يقال: «لا أبا فيها»، فإن قلت ينبغي أن يجوز (لا خاتمي من فِضّة) كما جاز «لا أبا لك»، لأنَّ الإضافة في (خاتم فضة) بمعنى (مِنْ) كما كانت هناك بمعنى اللام. قلت إنما امتنع «لا خاتمي من فضة» لكونه غير مسموع من العرب، لا لأن (مِنْ) غير صالحة لتأكيد الإضافة مع أن نحو (لا أبا لك) شاذ والقياس على الشواذ ممتنع، فإن قلت: قد قررت أن اللام لابد منها في نحو: لا أبا لك، فما بالها محذوفةً في قوله:

١٨٨ ـ «وَأيُّ كَرِيمٍ لاَ أبَاكَ مُخَلَّدُ؟»[1].

وقوله:

١٨٩ ـ أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَابُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[2].

قلت : لما استقرّ في الأذهان، وعلم في كل مكان أنه لابد منها أجترىء على حذفها

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٩ لمسكين الدارمي ولم ينسبه المبرد في المقتضب ٤ : ٣٧٥ وقال البغدادي في نسبته: (ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها الضرورة والمصراع هكذا:
وأي كريم لا أبا لك يُمْنَــع . الخزانة ٤ : ١٠١ .
وصـدر البيت : (وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَاتَ مُزَرِّدُ) ـ انظر ديوان مسكين الدارمي ص ٣١ . وشمـاخ ومـزرد: هما أخوان لأب وأم وصحابيان وشاعران. الخزانة ٤ : ١٠٢ ـ وموضع الشاهد قوله (لا أبا لك) على أن إضافة« أبا» إلى الضمير بدون اللام شاذة لايقاس عليها.

(٢) البيت من الوافر وقد نسبه البغدادي في الخزانة ٤ : ١٠٥ إلى أبي حية النميري. وقال: (قال أبو علي في « التذكرة» قال أبو عثمان: لم يجيء في باب النفي مثل لا أبَاكِ مضافا بغير لام إلا هذا وحده، وأنشد البيتين) وهما البيتان السابقان. والشاهد فيهما حذف لام الإضافة في (لا أباك) شذوذا.

وَقَضَاءً مِنْ حَقِّ المَنْفِي في التَّنْكِيرِ بِمَا يَظْهَرُ بِهَا مِنْ صُورَةِ الانْفِصَالِ . وَقَدْ شُبِّهَتْ في أنَّهَا مُزِيلَةٌ وَمُؤَكِّدَةٌ بِتَيْمِ الثَّاني في :

*** يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ * وَالفَرْقُ بَيْنَ المَنْفِي في هَـذِهِ اللُّغَةِ وَبَيْنَهُ في الأُولَى أنَّه في هَـذِهِ مُعْرَبٌ وفي تِلْكَ مَبْنِيٌّ . . .**

ثقة على فهم السامع، ونظير هذا الحذف: حذف حرف النفي في جواب القسم في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] أيْ لا تفتوء وسيجيء ذكره في المشترك (إن شاء الله تعالى)[2].

قوله: «وَقَضَاءً».

عَطْفٌ على «توكيداً» أي إنَّ حق «لا» أن لا تدخل إلا على المنكر فأقحموا اللام لينفك الاتصال المشعر بكون المضاف معرفة.

١٠٦م ـ قوله: «بِتَيْمِ الثاني»[3].

أي هذه اللام مع الإضافة شيئان بمنزلة شيء واحد، تزاد ماقبل المضاف إليه كما أن التَّيْمَيْنِ كذلك.

قوله: «والفرق».

يريد أن (لاَ أبا لَكَ) مُعربٌ وكذا «لا غُلاَمَيْ لك» و«لا نَاصِرَيْ لك» وأن «لا أبَ لَكَ» مبنيٌّ، لأنَّ المنفي في «لاأبَ لك» مجرد عن الإضافة المعرِّفَةِ، إذ لو كان مضافا لكانت الألف ثابتة ثبوتها في (لا أبا لك)، فأما (لا غلامَيْنِ لك) و(لا نَاصِرين لك) فمبني

---

(١) سورة يوسف آية ٨٥.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من ب

(٣) إشارة إلى قول الشاعر:

يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ لا أبالكُمْ ... لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سوءةٍ عُمَرُ

وهو لجرير وقد مر أنها ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ من الرسالة

فإذا فَصَلْتَ فَقُلْتَ لَا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ، وَلَا أَبَ فِيهَا لَكَ امتَنَعَ الحَذْفُ والإِثْبَاتُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَأَجَازَهُمَا يُونُسُ، وإِذَا قُلْتَ لَا غُلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِثْبَاتِ النُّونِ في الصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ.

عند سيبويه[1] بالقياس على الواحد. وعند المبرد[2]: منصوب، وحجته أنه لو كان مبنيا لسقط النون كما سقط التنوين من الواحد. والجواب ماذكرنا قبل.

قوله: «امتَنَعَ الحَذْفُ وَالإِثْبَاتُ ....»

أيْ حذف النون من «لا يدين بها» وإثبات الألف في (لا أب فيها)، (وحجة يُونُسَ)[3] أنّ قولهم: (لا أب لك) نُزِّل منزلة المضاف والمضاف إليه، ولذا ثبتت الألف في (لا أبا لك)، والفصل بينهما بالظرف سائغ كما في قوله:

١٩٠ ـ هُمَا أَخَوا في الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ[4].

أي: هما أخوا «مَنْ» و«في الحرب» فاصل، فيجوز الفصل هنا، وحجة سيبويه أن الفصل هنا بشيئين: الظرف، واللام، فلا يجوز.

---

(١) انظر سيبويه ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٧، ٢٨٣.

(٢) انظر مذهب المبرد في هذه المسألة في المقتضب ٤: ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

(٣) في ب: فحجة يونس والمثبت من الأصل. انظر رأي يونس في سيبويه ٢: ٢٧٩ وابن يعيش ٢: ١٠٨.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

إذا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وقد اختلف في نسبته فقد نسبه سيبويه إلى دُرْنَا بنتِ عَبْعَبَةَ في الكتاب ١: ١٨٠ وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٣: ٢١ ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ٤٣٤ إليها وإلى عَمْرَةَ الجُشَمِيَّةِ والأصوب نسبته إلى عَمْرَةَ الخَثْعَمِيّة والبيت ثاني أبيات من مقطوعة لها عدتها تسعة أبيات في رثاء ابنيها أولها:

لَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَـا ‏ ‏ ‏ ‏ وَهَلْ جَزَعٌ أَنْ قُلْتَ وَابِأَبَاهُمَا!؟

وموضع الشاهد فيه قوله: (في الحرب) حيث فصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

. . . .

وحجته على الوجه الذي ذكرنا أنه مشبَّهٌ بالمضاف على وجه بعيد، لأنه بطريق الشذوذ، والفصل يبعِّد المضاف عن المضاف إليه ويوهم زوال الإضافة لأن المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة فلا يفصل بين أجزاء الكلمة بفاصل، فلا يلزم من تشبيهه بالمضاف بوجه بعيد تشبيهُهُ بما هو أبعد منه، فلذا امتنع الحذف والإثبات اللذان هما من أحكام الإضافة فيما نحن بصدده، ومعنى (لا يدين بها لك): لا طاقة بهذه الحادثة لك.

قوله: «لم يكن بد».

هذه المسألة متفق عليها، إنما لم يجز إسقاط النون من الصفة والموصوف لأنك لو قصدت الإسقاط فلا يخلو من أن تسقط النون من الموصوف أو الصفة وكلاهما ممتنع.

أما الإسقاط من الموصوف فلأن الإسقاط في (غلامي لك) كان على تقدير: سقوط السلام من لك، فأجمل أحوال قولك: «لا غُلامي ظرفين لك» أن (يتنزّل)[1] منزلة المضاف وليس في كلامهم مضاف فُصِل بينه وبين المضاف إليه بصفة نحو:

(رأيت غلاميَ الظريفين زيدٍ) والتقدير: رأيت غلامَي زيدٍ الظريفين

وأما الإسقاط من الصفة فإنما امتنع لأنه للإضافة، والموصوف يضاف دون الصفة، ألا تراك لا تقول: (لَقِيتُ غُلاَمَيْنِ ظَرِيفَيْكَ)[2] بجعل الظريفين صفة، وإنما تقول: غلاميك الظريفين.

---

(١) في ب: «أن ينزل». والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «رأيت غلامين ظريفيك» والمثبت من الأصل وع.

*** فصـــل * وَفِي صِفَةِ الْمُفْرَدِ وَجْهَانِ:**

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُبْنَى مَعهُ عَلَى الفَتْحِ كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا، وَالثَّانِي: أَنْ تُعْرَبَ مَحْمُولَةً عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحلِّهِ كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلَ ظَرِيفاً فِيهَا، أَوْ ظَرِيفٌ. وإنْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا أعْرَبْتَ..

قوله: «وفي صفة المفرد».

اعلم أن المنفي المفرد إذا وصف ففى صفته ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تُمزج الصفة بالموصوف وتجعلا بمنزلة اسم مفرد، لأنها بمنزلة شيء واحد لدلالتهما على ذات واحد.

ألا ترى أنك إذا قلت: (لا رجل في الدار) كان النفي لجنس الرجال عموما، فعلم أن صفة المنفي ليست كغيرها من الصفات في كونهن فضلات. فإنك تقول: يا زيدُ الظريفُ، ولا تفيد الصفة إلا توضيحا في المنادى ولم تجعله لنوع دون نوع.

وثانيها: أن تنصِبَ الصِّفَةَ وتُنَوِّنَها، وإنْ كان الموصوف مبنيا، أما الإعراب: فلانتفاء علة البناء، لأن تضمن معنى الحرف في الموصوف لا في الصفة، ولذا أعربت ونُصِبَتْ حملا على لفظه، لأنّ هذه الحركة التي في المنفي شُبِّهَتْ لكونها عارضة بحركة الإعراب، كضمة المنادى، ولذا ساغ النصب حملا (على لفظه)[1] كما تقول: (يا زيدُ الظريفُ)، فترفع الصفة لتضاهي الموصوف إلا أنّ هذه الصفة لما عَرِيتْ من اللام نُوِّنت.

وثالثها: أن ترفع الصفة حملا على مَحَلّه. فقولك (لا رجلَ ظريفٌ فيها) بمنزلة: (ما رجلٌ ظريفٌ فيها) وإن لم يكن في «ما» ما في «لا» من معنى الاستغراق و«رجل» كما ترى مرفوع بالابتداء، فيجوز رفع الصفة.

---

(١) في ب: «على اللفظ» والمثبت من الأصل و ع.

وَلَيْسَ في الصِّفَةِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا إلاّ الإعْرابُ. فَإنْ كَرَّرْتَ المَنْفِيَّ جَازَ في الثَّانِي الإعْرابُ والبِنَاءُ، وَذلِكَ قَوْلُكَ: لاَ مَاءَ ماءً بَارِداً وإنْ شِئْتَ لَمْ تُنَوِّنْ.

* فصـــــل * وَحُكْمُ المَعْطُوفِ حُكْمُ الصِّفَةِ إلاَّ فِي البِنَاءِ قَالَ: فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ.

قوله: «وَلَيْسَ في الصِّفَةِ الزَّائِدَةِ»

إذا كان للموصوف أكثرُ من صفة واحدة نحو: (لا رَجُلَ ظَرِيفاً عاقِلاً فيها) فالزائدة لا تُبنى، لأنهم لا يجعلون ثَلاثَة أشياء شيئاً واحدا، (لكراهة)[1] كثرة التركيب، وفي الصفة الأولى ما سبق من الأمرين.

قوله: «فإن كَرَّرْتَ المَنْفِيَّ».

المنفيُّ المكـرَّرُ بمنـزلـةَ المنفيِّ الموصوف، فهناك يجوز الأمران (فكذا هذا)[2] ووجه الإعراب أن القياس أن يكون التَّكرار غير مانع عن البناء، لأنَّ المكرر عين الأول، إلا أنه لما كان من أصلهم أن لا تُبْنى ثلاثُ كلمات حصل المانعُ عن البناء فلم يُبْنَ فحمـل على اللفظ فقيل: (لا ماءَ ماءً بارداً). ولأنَّ الثـاني تابع كالصِّفَةِ فجاز فيه الإعراب كما جاز فيها.

وأمـا البناء: فلأنَّ الأول في حُكم السقوط، لأنه بدل عن الأول وهو في حكم الساقط فكأنه قال: (لا ماءَ) غيرَ مكرَّر، وإنما لم يجز البناءُ في الصفة في قولك: (لا ماءَ ماءً بارداً) مع المنفي لوقوع الاسم المكرّر فاصلا بينهما.

قوله: «وحكم المعطوف».

أي لك أن تنصب المعـطوفَ أو ترفعـه حملا على لفظ المعطوف عليه، ومحله كما في الصفة، وليـس لك أن تَبْنِيَهُ وتقول: (لا أبَ وابْنَ)، كما قلت: (لا رجلَ ظريفَ) والفرق أنّ الصفة مع الموصوف كشيء واحد، فأمكن أن يُجعلا شيئا واحدا كخمسةَ

---

(١) في ب: «لكراهية». والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب: «وهكذا هنا» والمثبت من الأصل و ع.

عشرَ، وبُنِيَا كما بنيا بخـلاف المعطوف مع المعطوف عليه لوقوع الفصل بينهما لفظا ومعنى. فالفصل لفظا بوقوع حرف العطف بينهما، والفصل معنى أن الابن ليس هو الأب في المعنى كما أن الـظريف كان هو الـرجـل في المعنى في قولك: («لا رَجُلَ ظَرِيفَ»)[1] فلما انفصل أحدهما عن الآخر لفظا ومعنى لم يمكن أن يمزجا ويجعلا شيئا واحدا، فانسدَّ طريق البناء، وليس لك أن تقول لِيُبْنَ المعطوف بجهة الاستقلال، لأنَّ من شرط مثل هذا البناء التلفظ «بلا» بدليل أنك لو قلت: «رجل في الدار» وأنت تريد» لا رجل لامتنع.

قوله:

١٩١ - « لَا أَبَ .... »[2]

وَيُروى : فَلَا أَبَ ....

الأول أثرم والثاني مقبوض. تمامه:

(إذا مَا ارتَدَى بِالمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرا)[3].

( )[4].

---

(١) في ب: «لا رجل ظريفا» والمثبت من الأصل.

(٢) البيت بتمامه:

فَلا أبَ وأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ		إذَا هُوَ بالمَجْدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرَا

والبيت من الطويل في شرح ابن يعيش ٢: ١٠١، ١١٠، وفي الخزانة ٤: ٦٧ وفي سيبويه ٢: ٢٨٥ ولم يعزه لقائل ونقل البغدادي عن ابن هشام في (شواهده) أنه لرجل من عبد مناة ابن كنانة. بعد أن قال وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل. الخزانة ٤: ٦٩ وذكر ابن يعيش في شرحه ٢: ١١٠ أن البيت في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك. وارتدى: لبس الرداء، وتأزّرا: لبس الإزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفـل. والشاهد فيه: عطف الابن بالنصب على لفظ اسم «لا» المبني، ويجوز رفع المعطوف باعتبار محل «لا» واسمها، فإنهما في محل رفع على الابتداء

(٣) في ب: «إذا هو بالمَجْد ارتدى وتأزرا» والمثبت من الأصل والروايتان واردتان.

(٤) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: » ويروى:

إذا مَا ارتَدَى بالمَجْد ثُمَّ تأزَّرا

....

(قوله)[1]:

١٩٢ - .... لاَ أمَّ ....[2]

أوله :

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

وَقَبْلَهُ :

هَلْ في القَضِيَّةِ أنْ إذا اسْتَغْنَيْتُمُ وَأمِنْتُمُ فَأنَا البَعِيدُ الأجْنَبُ[3]؟

وإذا تكُونُ كَرِيهَةٌ أدْعَى لَهَا وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ[4]!

هذا لَعَمْرُكُمُ .... (البيت). وبعده

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ[5]!

يقول : هل في القضية العادلة أنْ أُدْعَى إذا نزلت بكم نازلة وإذ تخلَّصتم منها وكان ما بكم خيرٌ دُعي جُنْدُبٌ إليه وتُرِكْت أنا، ويحاس الحيس؟.

---

(١) ما بين القوسين من ع وهي لازمة كعلامة بداية الشروع في الشرح.

(٢) هذا بعض بيت من الكامل نسبه سيبويه إلى رجل من بني مذحج الكتاب ١ : ٣١٩، ٢ : ٢٩٢، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ١١٠ وأورده الشجري في الحماسة ١ : ٢٥٦ آخر خمسة أبيات لهمّام بن مُرَّةَ الشيباني، وتوسّع البغدادي في ذكر الخلاف المتعلق بنسبته في الخزانة بعد أن نسبه إلى ضَمْرةَ بن ضمرة بن قَطَن بن نَهْشَل بْن دارم الجاهلي، وذكر في مناسبته أن ضمرة هذا كان يبر أمه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخاً له يقال له جُنْدب. انظر الخزانة ٢ : ٣٨ وقد أورد الأبيات ابن منظور في اللسان ونسبها إلى هُنَيِّ بْن أحْمَر الكِنَانِيّ ثم قال: وقيل هُوَ لِزُرَافَةَ الباهليّ : اللسان : (حيس) والبيت بتمامه :

هـذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أمَّ لِي إنْ كَانَ ذاكَ ولاَ أبُ

وقال ابن يعيش في بيان شاهده : «والشاهد فيه عطف الأب على موضع النافي والمنفي على ما تقدم وصفه.

(٣، ٤، ٥) انظر الأبيات الأربعة في الخزانة ٢ : ٣٨، وحماسة الشجري ١ : ٢٥٥ - ٢٥٦. واللسان : (حيس).

وَإنْ تَعَرَّفَ فَالحَمْلُ عَلَى المَحَلِّ لَا غَيْرُ كَقَوْلِكَ:
لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا العَبَّاسُ.

والصَّغَارُ: الهوان. و(ذاك): اسم كان، وهو إشارة إلى الفعل الذي جرت عادتهم أن يفعلوا به، و(كـان): تامة بمعنى حدث، أي إنْ حدث مثل ذلك منكم فصبرتُ عليه، ثم عَجِب من جعلهم حظه منهم أنْ يُستعان به في الشِّدَّةِ ويطرحَ في الرخاء. و(عَجَبٌ): مبتـدأ و(لتلك): خبره، و(قضيةً): حال. و«لا» في قوله: (ولا أب): للتكرير لا للعطف، نصب في البيت الأول المعطوف، ألا تراه نوَّنَه فقال: (وابناً)، ورفع في الثاني.

قوله: «ولا العَبَّاسُ».

إنـما ارتفـع «العباسُ» لأنَّ المعرّف يخالف المنكر، (فَيَقْبُحُ)[1] حمله على اللفظ ومحلّه مرفوع، فحمل على محلِّه، إذ لا مخالفة بين المعرفة والنكرة من حيث المحل، وإنما المخالفة من جهة اللفظ، ويعنى بالمحل أنه وقع موقع المعرفة لأنه مبتدأ، إلا أنه من ضرورة وقوعه بعد «لا» جعل نكرة إذ هي لا تدخل إلا على النكرات، والمحل هو الإعراب، وشارك المعطوفُ المعطوفَ عليه في حكم المحلِّ، أو تقول: إنما جاز النصب في نحو: (لا رجل)، (ولا امرأة)، إجراءً لحركة البناء مجرى الحركة الإعرابية فجعل المعـطوفُ كانَّ حرف النفي قد باشره، والمعـرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة نحو: (لا زيدٌ في الدار، ولا عمرٌو) فهي إذا كانت تابعة كانَ أنْ تكون مرفوعَةً أولى.

والكريهةُ: النازلة والشَّدَّة في الحرب. والحَيْسُ: الخلط ومنه سمى الحَيْسُ. وهو التمر البَرْنِيُّ وَالأقِطُ يُدَقّان ويُعْجَنَانِ بالسَّمْن عَجْناً شديدا.
اللسان ـ (كره) و (حيس).

(١) في ب: «فقبح» والمثبت من الأصل وع.

* فصـــل * وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إذا كُرِّرَ قَالَ تَعالَى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾. وقال تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾.

فَإنْ جَاءَ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ «لا» أوْ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ. كَقَوْلِكَ: لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلا امْرأةٌ، وَلَا زَيدٌ فِيهَا وَلا عَمروٌ، وَقَوْلُهُمْ: لَا نَوْلَكَ أنْ تَفْعَلَ كَذَا، كَلامٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أنْ تَفْعَلَ كَذَا..

قوله: «وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إذا كُرِّرَ. . . .».

أي يجوز رفع المنفي المكرّر، لأنهم إذا كرروا جوّزوا الابتداء، ويكون قولك: (لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ) جوابا لقول من قال: «أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟» وهو سؤال سائل ثبت عنده أحدهما لا بعينه، لكنه يطلب بسؤاله التعيين فجاء الجواب وهو قولك: «لا رجلٌ فيها ولا امرأة» نافيا لما ثبت عنده على طريق التفصيل، فلذا جاءا مرفوعين، لأن السؤال صدر مرفوعا بالابتداء والجواب مبني على السؤال بخلاف حالة الإفراد، لأن السؤال متضمن لعلة البناء فبني الجوابُ عليه فبني فقيل: (لا رجلَ) بالفتح وقولك: «لا رجلَ فيها ولا امرأةَ» بفتحهما مبني على سؤالٍ متضمنٍ لعلة البناء، فكأنّ السؤال: هل من رجل في الدار؟ وهل من امرأةٍ فلذا بُنيا على الفتح.

قوله: «مَفْصُولاَ . . . . . .».

امتنع البناء عند الفصل، لأنّ البناء يشعر أن الشيئين امتزجا وجُعِلَا شيئا واحدا، فالفصل (إذن)[1] بمنزلة الفصل بين راء «رَجُل» وباقيه، وهذا منتفٍ الا ترى أنك لا تجد باب (خمسةَ عشرَ) و(حَضْرَمَوْتَ) مفصولا بين شطريه بشيء لما في البناء مع الفصل من مناقضةٍ تامة، فينتفي البناءُ فيما نحن فيه لوقوع الفصل، فلما انتفى البناءُ وجب الرفع على الابتداء. وقيل: لأنّ «لا» لا تعمل إلا فيما يليها، لأنها مشبهة (بإنّ)، ولا تعمل (إنّ) مع الفصل مع مالها من الأصالة، فما ظنك بامتناع الفرع من

---

(١) في ب: «إذا» والمثبت من الأصل.

. . . .

العمل مع الفصل، فلما بطل العمل ارتفع الاسم على الابتداء، (وزيدٌ) من المعارف فلا تعمل فيه.

والوجه الثالث في الرفع عند الفصل: أن قولك (لا فيها رجلٌ): جواب لقول من يقول: (هل فيها رجل؟) و(فيها): بيان لموضع استقرار رجل وبيان موضع الشيء بيان له فلا يبقى معنى العموم، فلا يتحقق تضمن معنى الحرف فتعين الرفع لانتفاء علة البناء.

أما اشتراط التكرير: فلأنَّ هذا إنما جاء مبنيا على السؤال نحو: (أفي الدارِ رجلٌ أم امرأةٌ؟) و(أزيدٌ فيها أمْ عَمْرٌو) بدليل أن المفرد لا يفتقر إلى ذكر الاسم، فإذا قيل (أزيد عندك؟) كان الجواب أن تقول: لا، كأنك قلت لا أصل لذلك.

ووجه آخر في تكرير المعرفة: أن «لا» للشيوع، فيجب التكرير ليحدث ضربٌ من الشيوع ويكون كالقاضي من حقِّها في أصل وضعها، لما في التكرير من التعدد المشابه لما في الأجناس. فإن قلت:

قولهم «لا نولك أن تفعل كذا»[1] معرفة بالإضافة، ومع ذلك وقع مرفوعا بعد «لا» من

---

(١) قال عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شرح إيضاح أبي علي: (اعلم أن نولك معرفة بالإضافة، كما أن زيدا معرفة بالعلمية، وقد وقع مرفوعا بعد «لا» من غير تكرير، وذاك لأجل مشاكلتها لقولك: لا ينبغي لك في المعنى، فكما أن قولك: لا ينبغي لا يكون فيه تكرير كذلك لم يكن في نولك، وكأنه مأخوذ من النول الذي هو العطية والعرض: ليس ما أعطيت أن تقول كذا، أي ليس خلقك هذا ولا يليق بك، لأنك إذا أخبرت بأنه لم يعط ذلك ولم تُجَوِّز له فقد كففته عنه. فنولك مبتدأ، وأن يفعل خبره. وشبهه الشيخ أبو علي «بيذر».

المقتصد ٢: ٨١٨ - ٨١٩.

وَقَوْلُهُ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا   حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

غير تكرير ، قلت: ذلك لمشاكلةٍ بينها وبين «لا ينبغي» في المعنى، ولا تكرير في (لا ينبغي)، فكذا في هذه تنزيلاً لها منزلة ما هو بمعناها، وكأنها أخذت من النَّوْلِ وهو الإعْطاءُ، أي ليس ما أعطيت أن تفعل كذا، بمعنى: ليس خلقك هذا، ولا يليق بك، لأنك إذا أخبرته بأنه لم يُعط ذلك، ولم تجوِّز له فقد كففته عنه. فنولك»: مبتدأ، وأنْ تَفْعَلَ (كذا)[1]: خبره.

ومثل ما نحن فيه انفتاحُ ذال «يَذَرُ» مع عرائه من حروف الحلق لكونه في معنى يَدَعُ فاعرفه، فإنهما متشابهان (حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ)[2].

وقيل: «لا» هذه بمعنى ليس، فيكون ارتفاع نولك بليس.

قوله :

١٩٣ ـ « .... حياتـــك .... » أولـه:

«وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا[3] .... ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين جزء من حديث نبوي شريف وهو: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، حتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» صحيح البخاري ٩ : ١٢٦، وصحيح مسلم ٨ : ٥٧، والقُذَّةُ: رأس السهم ـ اللسان: (قذذ).

(٣) عجزه: «حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجِعُ».

والبيت من الطويل وقد اختلف في نسبته، إذ نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٠٥ إلى رجل من بني سلول، وكذلك ابن يعيش ٢ : ١١١، والسيوطي في الهمع ١ : ١٤٨، كما نسبه البغدادي في الخزانة ٤ : ٣٧ إلى الضحاك بن هنّام الرّقاشي ناقلا هذه النسبة عن العسكري والحصري. والشاهد فيه رفع ما بعد «لا» مع عدم تكرارها وهو قبيح، وإنما سوغه ما يقوم بعده مقام التكرير في المعنى، لأن قوله (حياتك لا نفع وموتك فاجع) بمعنى لانفع ولا ضرر.

وَقَوْلُهُ :

قَضَــتْ وَطَـرًّا وَاسْــتَـرْجَـعَـتْ ثُـمَّ آذَنَـتْ
رَكَـائِـبُــهَـا أنْ لَا إلَـيْـنَـا رُجُـوعُـهَـا

ضَعِيفٌ لَا يجيءُ إلاَّ فِي الشِّعْرِ. . .

أيْ: أنت منا ولا ننتفع بك، بل إنما ينتفع بك الأباعد، وإن مُتَّ فَجَعْتَنَا بنفسك، لأنَّ لنا بك جمالا رائعا وذكرا شائعا.

ووجه ورود (لا نَفْعٌ): أنه نكرة مرفوعةٌ بعد «لا».

وأول البيت الثاني:

١٩٤ - «بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهــا . . . .»[1]

ووجه شذوذه قوله: «أنْ لا إلَيْنَا رُجُوعها» أنه معرفة غيرُ مكرَّرٍ ومفصول بين «لا» ومنفيِّها، وهو غيرُ مكرَّر.

وقيل في ترك التكرير في البيتين: أنَّ «لا» وقع فيهما موقع الفعل فلا يجب التكرير، فكأنّ التقدير: (لا تَنْفَعُ)، (وأنْ لا ترجع).

ووجه آخر: أنّ (لا نَفْعٌ) بمعنى (غيرٍ) أي: حياتُك غيرُ نافعة. وفي (أنْ لا إلينا رُجُوعُها) بمعنى: ليس رُجُوعُها إلينا على التقديم.

---

(١) البيت من الطويل من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٨ ولم ينسبه وروايته في شرح ابن يعيش:

قَضتْ وَطَراً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أنْ لَا إلَيْنَا رُجُوعُها

قال ابن يعيش: فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبْهُ لَا بِلَيْسَ من حيث النفي. وصف أنها فارقته فبكت واسترجعت، وآذنت: أشعرت والركائب الرواحل. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١٢ والخزانة ٤ : ٣٤. والمقتضب ٤ : ٣٦١. وقال المبرد فيه (فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا، لأنَّ «لا» لا تعمل).

وَقَدْ أجَازَ المُبَرِّدُ فِي السَّعَةِ أنْ يُقَالَ:

لَا رَجُلٌ في الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا.

* فصـــــل * وَفي «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللَّهِ» سِتَّةُ أوْجُهٍ:

* أنْ تَفْتَحهُمَا، وَأنْ تَنْصِبَ الثَّانِي، وَأنْ تَرْفَعَهُ وَأنْ تَرْفَعَهُمَا، وَأنْ تَرْفَعَ الأوّلَ عَلى أنَّ «لا» بِمَعْنَى لَيْسَ أوْ عَلَى مَذْهَبِ أبي العَبَّاسِ وَتَفْتَح الثَّاني. وَأنْ تَعْكِسَ هٰـذا.

قوله: «وَقَدْ أجازَ المُبَرِّدُ[1] في السَّعَةِ أنْ يُقَالَ: «لَا رَجُلٌ في الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا».

يعني في سَعَةِ الكلام. وغيره يجيز ذلك في الشعر للضرورة، والمراد بذلك أنه يجيز: (لا رجلٌ في الدار) على انفراده. كما يجيز: (لا زيدٌ عندنا) على انفراده وإلا فهما جائزان في فصيح الكلام إذا اجتمعا بالاجتماع، وإنما الكلام إذا انفردت كل واحدةٍ من المسألتين.

قوله: «وفي لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ......»

وجـه فتحهـما ظاهر، لأنَّ كلًّا منهما بمنزلة: لا رجلَ، لأنهما وردا جوابا عن سؤال سائل: أمِنْ حَوْلٍ عن معصية الله؟ أمِنْ قُوَّةٍ على طَاعَتِهِ؟ فيكون التقدير: لا مِنْ حَوْلٍ عن معصية الله إلا بالله، ولا من قوة على طاعته (إلا بالله)[2]، إلا أنه استغنى بذكر قولك: (إلا بالله مرة)[3] عن ذكر الأخر، فيكون الامتناع عن المعصية بعصمة الله. والقوة على طاعته بتوفيقه.

ووجه نصب الثاني ورفعه[4]: العطف بالحمل على اللفظ والمحل، «ولا» الثانية في

---

(١) انظر رأي المبرد في المقتضب ٤: ٣٦٠.

(٢) في ب: «إلا به» والمثبت من الأصل. (٣) في ب: «إلا بالله هذا مرة».

(٤) خلاصة رأي ابن يعيش في شرحه ١: ١١٣ في لا حول ولا قوة إلا بالله قوله: (فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس).

الوجهين مؤكدة للنفي غيرُ عاملةٍ، ألا ترى إلى أن «لا» في قولهم: (ليس زيد ولا أخوه منطلقين) لا عمل لها لكونها مزيدة للتأكيد فجرى ما بعد لا الثانية مجرى ما ليس فيه «لا». كقوله:

١٩١م ـ « فلا أب وابنا . . . . »[1]

ووجه رفعها: أنهم إذا كرروا المنفي يُجوِّزون الرفع على الابتداء، ولا يجعلون لـ«لا» إذ ذاك عملاً، وقد ذكر هذا قَبْلُ، كأنَّ قائلاً قال: أحولٌ له؟ أقوةٌ له؟ فقيل: لا حَول له ولا قوة.

ووجه رفع الأول عند فتح الثاني: ما ذكره أنّ «لا» بمعنى «ليس» وما بعد ليس يرفع، فكذا ما بعد «لا» هنا وعليه بيتُ الكتاب[2]:

٨٣م ـ « . . . . فَأَنَــا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَــرَاحُ»[3]

فكـأنـه قال؛ ليسَ براحُ عِنْـدي، والتقدير هنا: ليس حولٌ إلا بالله، ثم اعترض معترض فقال: هَلْ من قوة على الطاعة؟ فقال مجيبا لسؤال المعترض ولا قوةَ بالفتح. ونظيره قول القائل ابتداءً: ليس رجلٌ في الدار، فقيل له: أمِنْ امرأةٍ فيها؟ فقال: ولا امرأةٌ فيها فكذا هذا.

---

(١) إشارة إلى البيت السابق:

فَلَا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ ... إذا هُوَ بِالمَجْدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرا

انظر ص ٦٢١.

(٢) انظر سيبويه ١: ٥٨ فقد نسبه لسعد بن مالك وقد احتج به على إجراء «لا» مجرى «ليس» في بعض اللغات.

(٣) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ذكره ابن منظور في إحدى روايات اللسان (برح) منسوبا لسعد بن ناشب وهو خطأ وإنما هو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة كما جاء في الحماسة ٢: ٥٠٠ بشرح المرزوقي من ضمن مقطوعة لسعد بن مالك أولها:

يا بؤسَ للحــربِ الـتي ... وَضَعَتْ أراهطَ قـومٍ فاستراحـوا

* فصـــــل * وَقَدْ حُذِفَ المَنْفِيُّ فِي قَوْلِهِمْ: لَا عَلَيْكَ أيْ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ.

ووجه الوجه السادس: عكس الوجه الخامس، كأنّك قلت: لا من حول وليس قوةٌ إلا بالله، وهذا الوجه هو عين الوجه الثالث في الظاهر، إلا أنهما يتباينان من حيث التقدير، لأنَّ «لا» في الوجه الثالث غير عاملة، وهنا عاملة بمعنى ليس.

فصل قوله: «وقد حذف المنفي».

وجه حذفه القياس على حذف المبتدأ، إذ هو المبتدأ بعينه طرأ عليه حرف النفي.

قال المرزوقي في شرحه: يقول: من أحجم عن الحرب وكره الاصطلاء بنارها والصبر على بلواها، وعجز عن الثبات في وجوه أبنائها فأنا ابن قيس لا براح لي فيها ولا انحراف.

وموضع الشاهد فيه قوله: (لابراح حيث أعمل «لا» عمل ليس شذوذا.

انظر الخزانة ١: ٤٦٧ - وانظر ص ٣٥٣ من الرسالة.

* خبر ما ولا المشبهتين بليس *

هـذَا التَّشْبِيهُ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُمَا عَلى الابتِــدَاءِ، وَيَقْـرَؤُونَ «مَا هذا بَشَـرٌ» إلاّ مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي المُصْحَفِ، فإذا انتَقَضَ النَّفْيُ بإلاَّ أوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ العَمَلُ فقِيلَ: مَا زَيْدٌ إلاَّ مُنْطَلِقٌ، وَلَا رَجُلٌ إلاَّ أفْضَلُ مِنْكَ، وَمَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَلَا أفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: «إلا من درى (كيف هي في المُصْحَفِ)[1].

معناه: إلاَّ من درى أنه في المصحف﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2] بالنصب، فإنه يوافق فيه أهل الحجاز استنانا بُسنَّة المصحف، على أن اللغة القدمى[3] الفصحى هي الحجازية، (والتميمية)[4] لغة سليقة.

قوله: «فإذا انتقض».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع.

(٢) سورة يوسف آية ٣١.

(٣) هذه عبارة الكشاف. قال الزمخشري في الكشاف ٢: ٣١٧: (وإعمال ما عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن، ومنها قوله تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾، ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ «بشرٌ» بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود). وعبارة (إلا من درى أنه من المصحف) مأخوذة من قول سيبويه في الكتاب ١: ٥٩ إلا مَنْ دَرَى كيف هي في المصحف.

(٤) في ب: «واللغة التميمية» والمثبت من الأصل و ع.

* فصـــل * وَدُخُولُ البَاءِ فِي الخَبرِ نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا زَيدٌ بِمُنْطَلِقٍ إنَّمَا يَصِحُّ عَلى لُغَةِ أهْلِ الحِجَازِ، لأنّكَ لَا تَقُولُ زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ.

بطل العمل بدخول إلَّا لأنَّ «ما» «لا» إنما يعمل كلٌّ منهما لمشابهة ليس في النفي، فبدخول «إلا» زال النفي فانتفت المشابهة، فيبطل العمل.

فإنْ قُلتَ: فبدخول «إلَّا» في خبر ليس أيضا يبطل النفي، ومع ذلك لا يبطل عملها، قلت: إنما تعمل (ليس) لكونها فعلا، فبانتفاء النفي فيها لا تنتفي الفعلية، وكذا يبطل عملها إذا تقدمَ خبرُهما بخلاف ليس، لأنْ ليس لما كانت هي الأصل عملت عند التقديم والتأخير، (ولم تعملا)[1] عند تقديم خبرهما لتنحط رتبتهما، لأنَّ مراتب الفروع (دون مراتب الأصول أبدا)[2].

فصل قوله: «وَدُخُولُ البَاءِ»

الباء في الأصل «باءُ» ليس، فمن شبَّه «ما» بليس قال: (ما زيدٌ بمنطلقٍ) وَمَنْ لا فَلا. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[3].

على (لغـة الحجـاز)[4]، وبنو تميم يَقْرَؤُون اتِّباعاً للقرآن، وأما في غير القرآن فإنهم (يمتنعون من الباء)[5]، والحجة لهم أن «الباء» ممتنع دخولها قبل دخول «ما» لا يقال زيد بمنطلق، فكذا بعد دخولها.

والجواب لأهل الحجاز أن دخول الباء بمقابلة دخول اللام في خبر «إنّ»[6] في قولك

---

(١) في الأصل (ولم تعمل) والصواب ما هو مثبت من ب وع لأن ضمير الاثنين في تعملا عائد على «ما» و«لا».

(٢) في ب: (أبدا دون مراتب الأصول) والمثبت من الأصل وع. (٣) سورة فصلت آية ٤٦

(٤) في ب: «على اللغة الحجازية» والمثبت من الأصل وع.

(٥) في ب: «يمتنعون عن الباء» وصوابه المثبت من الأصل وع لأنه الموافق لما جاء في اللسان.

(٦) هذا الكلام منقول عن أبي البركات الأنباري. انظر أسرار العربية ص ١٤٥.

* فصـــــل * وَ«لاَ» التِي يَكْسَعُونَها بَالتَّاءِ هيَ المُشَبَّهَةُ بلَيْسَ بعَيْنِهَا، وَلكِنَّهُمْ أبَوْا إلاَّ أنْ يكُونَ المنْصُوبُ بِهَا حِيناً، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أيْ لَيْسَ الحِينُ حِينَ مَناصٍ.

«ما زيد بمنطلق» جواب لقول القائل: «إنَّ زيداً لمنطلقٌ» فالباءُ هنا بمقابلة اللام ثَمَّ فاستويا في التأكيد إثباتا ونفيا، ودخول اللام في الخبر هناك بعد دخول (إنَّ) فكذا دخول الباء هنا (بعد دخول ما)[1].

قوله: «يَكْسَعُونَهَا».

كَسَعَهُ: ضَرَبَهُ مِنْ خلفه، استعارة لزيادة الحرف أخيرا، اردفت بهذه التاء واختلف فيها.

فمــذهب البصريين أنها بمعنى «ليس»، وذهب الكـوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس، لأنها الكثـيرة في الاستعـمال، و«لا» التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل ما ورد في القرآن على الشائع لا على القليل النزر.

وحُجَّـةُ البصريين أنّ «تـاءَ» التأنيث قد دخلت عليها، وهي من خواصّ الفعل، فوجب أنْ تكون المشبّهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء عليها وإلحاق التاء بالنافية للجنس بعيد من حيث إنها مشبَّهة بالحرف، وهذه مشبَّهة بالفعل فكانت التاء بهذه أولى، وإنما اختصت بالأحيان لما في دخولها على غيرها من إلباسٍ، لأنَّ «لا» ليست لنفي الحال صريحا، فتختص بالدخول على الأحيان، بخلاف (ليس)، فهى أينما وقعت لنفي الحال فلا تختص بالأحيان، فإن قلت ما وجه قراءة من قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾[2] بالكسر؟، ومثل هذه القراءة قوله:

١٩٥ ـ «طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أوَانٍ   فَأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ؟»[3]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سورة ص آية ٣.

(٣) البيت من الخفيف نسبه البغدادي في الخزانة ٤: ١٨٩ إلى أبي زبيد الطائي النصراني من

. . . .

قلت وجهها : هو التشبيه بإذٍ في قوله :

١٩٦ - « . . . . وأنْتَ إذٍ صَحَيحُ »[1]

فـ(إذٍ) زمـان قطع منـه المضافُ إليه، وعوِّضَ عنه التنوين فالتقى ساكنان، الذال والتنوين فحرِّكت الذال بالكسر، فكذا الآية، إذ الأصل : «وَلَاتَ حينَ مَنَاصِهم» (فلما قطع المضاف من المضاف إليه نزِّل منزلة قطعه من من الحين)[2]، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وعوِّض عن الضمير المقطوع التنوينُ، ثُمَّ كُسِرَ الحين، لأنَّ التنوين كان قد وقع عقيبة فنُونُه بمنزلة الذال من إذٍ.

قصيدة له وقد أورد منها بضع أبيات كما ذكر مناسبتها. وقال في معنى البقاء : اسم من قولهم أبقيت على فلان إبقاءً: إذا رحمته وتلطفت به . والمشهور أن الاسم منه البُقْيَا بالضمّ والبَقْوى بالفتح وموضع الشاهد فيه (ولات أوانٍ) حيث أعمل (لات) النافية في لفظ الأوان، وهو من معنى الحين وليس هو لفظه حذف المضاف إليه (أوان) وعَوِّض التنوين عنه . انظر الإنصاف ص١٠٩، والكشاف ٣: ٣٥٩ ومغنى اللبيب رقم (٤١٦).

(١) هذا بعض بيت من الوافر لأبي ذؤيب الهذلي من مقطوعة شعرية له عدَّتها تسعة أبيات ومطلعها:

جَمَالُكَ أيُّهَا القَلْبُ القَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

وبعده البيت الشاهد وهو بتمامه :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكِ أمَّ عَمْـرٍو بِعَاقِبَةٍ وأنْتَ إذٍ صَحِيـحُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١ : ١٧١ . وبعاقبة: بثبات في آخر الزمان، أراد وأنت إذا ذاك فنُون. وهناك رواية بعافية، والبيت شاهد على أن التنوين اللاحق (لإذ) عوض عن الجملة. والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت. انظر الخزانة ٦: ٥٣٩ والكشاف ٣: ٣٥٩.

(٢) في نسخة ب: «فلما قطع منه المضاف إليه نزل منزلة قطعه من الحين» والمثبت من الأصل و ع. وقد جاء في حاشية ب ما يلي: الذي في الأم واظنه أصوب: فلما قطع منه المضاف إليه من المضاف إليه، ويجوز فلما قطع المضاف إليه من المضاف إليه، ويجوز: فلما قطع من المضاف إليه المضاف إليه.

وأما البيت فظاهر، لأنَّ الأصل، ولاتَ أوانَ صُلح . حذف المضاف إليه وعوِّضَ منه التنوين فصار الأوان شبيها بإذن فكسر كما كسر ذلك.

وقيل: التـاء داخلة على حين، والحجـة أنها متصلة بحـين في الإمام[1] ويجعل هذا القائل[2] الحينَ والتَّحِينَ لغتين. فعلى هذا تكون لا النافية للجنس لكنا نقول: إن ذلك (ليس مما يحتج به فكم ذاك من شيء)[3] وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط فلعل هذا من ذاك.

(وأما التحين لغة)[4]: فالجواب أن الفصيح هو الحين بدون التاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة، فعلم أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون.

فإن قلت: أين أنت عن لزوم ما لم يعهد مثله في كلامهم على هذا المذهب وهو لزوم الإضمار في الحرف، ولو جاز الإضمار في الحرف لجاز (زيدٌ ما قائما) وهو ممتنع؟ قلت: جوابه من وجهين:

أحدهما: أنه حذف لا إضمار، والحذف سائغ إذا دل عليه الدليل.

والثاني: أنها جرت مجرى الفعل في إلحاق التاء بها، فلا يلزم من الإضمار فيما قوي شبهه بالفعل الإضمارُ فيما لم يقوَ. هذا واعلم أن لكلمات النفي أربع مراتب:

---

(١) يعني بالإمام: المصحف العثماني ـ قال الزمخشري في الكشاف ٣: ٣٥٩، «وأما قول أبي عبيد إن التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط».

(٢) القائل هو أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلاّم، حيث ذكر أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن، فيقولون: «فعلت هذا تحين كذا، وتأوان كذا، وتالآن» أي حين كذا، وأوان كذا، والآن. انظر الإنصاف ص ١٠٨.

(٣) في ب: «ليس مما يحتج به فكم من شيء» وفي ع: (مما لا يحتج به فكم من شيء) والمثبت من الأصل.

(٤) في ب: (وأما قوله التحين لغة) والمثبت من الأصل وع.

. . . .

الأولى : لليس، لأنها عاملة في تقـديم الخبر وتأخيره، وداخلة في المعرفة والنكرة، ومختصة بنفي الحال، وأنها من الأفعال.

الثانية: لـ(ما)، لأنها لنفي الحال، وتعمل في التأخير لا التقديم، وتدخل على المعرفة والنكرة.

الثالثة : لـ«لا»، لأنها للنفي على الإطلاق وتدخل على النكرة دون المعرفة.

الرابعة: لـ«لات»، لاختصاصها بالحين.

* ذكـــر المجــــرورات *

لَا يَكُونُ الاسمُ مَجْرُورًا إلَّا بالإِضَافَةِ، وَهِي المُقْتَضِيَةُ لِلجَرِّ كَمَا أَنَّ الفَاعِلِيَّة والمَفْعُولِيَّةَ هُمَا المُقْتَضِيَانِ للرّفْعِ وَالنَّصْب.

وَالعَامِلُ هَـهُنَا غَيْرُ المُقْتَضِي، كَمَا كَانَ ثَمّةَ وَهُوَ حَرْفُ الجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَغُلَامُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ.

قولـه: « وهي المُقْتَضِيَةُ لِلجَرِّ. . »

المـراد أنَّ الإضَـافَـةَ هى المُقْتَضِيَةُ لنفس الإعراب، والعامل حرف الجر أو معناه: فالحاصل أن هنا عمومَ مقتضٍ وخصوص مقتضٍ، وعمومَ أَثَرٍ وخصوصَ أَثَرٍ فيضافُ العـامُّ إلى العَامِّ، والخاصُّ إلى الخَاصِّ، وهكذا نقول فى فصلي الفاعل والمفعول.

وقوله: حرف الجر مثل الباء فى بزيد وهذا ظاهر.

قوله: « أو معناه . . . »

يريد معنى اللام فى نحو: غلام زيد ومعنى (مِنْ) فى نحو: (خَاتَمُ فِضّةٍ)، وهذا يؤذن بأنَّ العامل فى المضاف إليه:

معنى الحرف وهو مذهب بعضهم(1).

وقال بعضهم: العامل هو الحرف المقدّر(2).

وقال بعضهم: العامل هو المضاف. وكل من هذه الأقوال مردود.

أما الأول: فلأن المعنى إنما يصار عند عدم عامل لفظي ولم يعدم هنا لما سنبين.

---

(1) من القائلين إن العامل في المضاف إليه هو معنى الحرف المبرد قال في المقتضب ٤: ١٤٣، (وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد، كقولك: مال زيد).

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١١٧ قال: (والمراد من قوله: (فالعامل حرف الجر أو معناه) أنّ الجر يكون بحرف الجرّ أو تقديره فحرف الجر نحو: مررت بزيدٍ وزيد في الدار

* فصـــــل * وَإِضَافَةُ الاسْمِ للاسْمِ عَلى ضَرْبَيْنِ: مَعْنَـوِيَّـةٌ وَلَفْـظِيَّـةٌ. فَالمَعْنَـوِيَّةُ مَا أَفَادَ تَعْرِيفاً كَقَوْلِكَ: دارُ عَمْرٍو. أَوْ تَخْصِيصاً كَقَوْلِكَ: غُلَامُ رَجُلٍ...

وأما الثاني: فله وجه، وهو أنه قد ثبت للحرف الجارّ عملُ الجَرِّ فجعلُ الحرفِ عاملًا، لتكون الجوارُ بَابًا واحدا أولى، غير أنَّ إِضمار الحرف الجار بعيد فلا يُصار إليه.

وبطلان الثالث لما سنقرره عن قريب، فلما بطل أن يكون الحرف عاملا، وبطل أن يكون الاسم عاملا، ذهب القائل الأول إلى أن يكون المعنى عاملا إذ لا عمل بدون عامل، (غير)[1] أنا رددناه بما ذكرنا قبل، وقلنا: إنما عمل الاسم المضاف في المضاف إليه لما فى الكلام من معنى حرف الجر دون الاسم المضاف نفسه مجردا عن معنى أحد الحرفين، لأنّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل، ألا ترى أن شيئاً من نحو (رجل) لا يعمل لا رفعاً ولا نصبا، وإنما العمل للأفعال والحروف، فإن قلت: فما الإضافةُ في مررت بزيد؟ قلت: إضافة المرور إلى زيد.

(فصل)[2]: قوله: « ما أفاد تعريفا »

(أي الإضافة المعنوية تفيد تعريفا)[3] إذا كان المضاف إليه معرفة نحو: دارُ عمرٍو،

فالعامل في زيد هو الباء، والعامل في الدار (في). وأما المقدّر فنحو: (غلام زيد وخاتم فضة). فالعامل هنا حرف الجرِّ المقدر والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد، وخاتم من فضة لاتنفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر. ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو مِنْ، وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ).

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ن و ع.

(٣) في ب: (الإضافة بمعنى اللام تفيد تعريفا) والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب.

وَلَا تَخْلُو فِي الأمْـرِ العَامِّ مِنْ أنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللامِ كَقَوْلِكَ: مَالُ زَيْدٍ، وأرْضُهُ، وأبُوهُ، وابْنُهُ، وسيِّدُهُ، وَعَبْدُهُ.

أوْ بِمَعْنَى (مِنْ) كَقَوْلِكَ: «خَاتَمُ فِضَّةٍ» و(سُوَارُ ذَهَبٍ)، وَبَابُ سَاجٍ...

لأنك إذا قلت (دار) كانت شائعة بين الدور، غير مختصة بواحد، فبقولك: دار عمرو تعيَّنت لواحد بعينه وهو عمرو وتعرّفت، لأن اللفظ كِسوةُ المعنى والكِسوةُ على قدر قدِّ مكتسيها، وقد حصل الامتزاج بين دارٍ وعمرو، بأن نزّل عمرٌو منزلة التنوين من دار، بحيثُ لا يتصـور الانفصـال والانفكـاك، فيجب أن يمتزج معنى الثانى بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف لا محالة ويفيد تخصيصا إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل، لأنك لما قلت (غلام)، شاع بين أمته، فبالإضافة إلى «رجل» زال عنه بعضُ الشياع حيث لم يبق صالحا لأنَّ يكون غلامَ امرأة، فحصل التخصيص، وإن لم يحصل التعريف.

قوله: « فى الأمر العام... »

هذا احتراز عما جاء من الإضافة بمعنى، فى قولهم: قتلى الطَّفِّ[1] وهو اسم موضع، وفى قولهم: (فـلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ)[2]، أى ثابت القدم فى الغَدَر، والغَدَرُ، أُخْقُوق[3] الجُرَذِ، وهو جُحْرُهُ، وهذا مَثل[4] يضرب للرجل الثابت فى الشدائد والجدال.

---

(١) ما بين القوسين جاء فيه في نسخة ب: «أي قتلى في الطف».

(٢) قال ابن منظور في اللسان: رجل ثَبْتُ الغَدَرَ: يثبت في مواضع القتال، والجدل والكلام ـ اللسان (غدر).

(٣) أخقوق: جمعها أخاقيق وهي شقوق في الأرض. وقال الأصمعي: إنما هو لخاقيقُ جرذان واحدها: لُخْقوقٌ، وهي شقوق في الأرض.
اللسان (خقق).

(٤) انـظر مجمع الأمثال للميداني ١: ٢١٣ حيث قال: والغَدَرُ: اللخاقيق في الأرض مثل جُحْرَةِ اليرابيع وأشباهها.

و(اللَّفْظِيَّةُ) أنْ تُضافَ الصِّفَةُ إلى مَفْعُولِها. فِي قَوْلِكَ: هُوَ ضَارِبُ زيـدٍ، وَرَاكِبُ فَرَسٍ، بِمَعْنَى: ضَارِبٌ زَيْدًا، وَرَاكِبٌ فَرَسًا. أوْ إلى فَاعِلِها كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ وَمَعْمُورُ الدَّارِ. وَهِنْدٌ جَائِلَةُ الوِشَاحِ بِمَعْنَى: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَمَعْمُورَةٌ دَارُهُ، وَجَائِلٌ وِشَاحُهَا..

قوله: «بمعنى اللام....»

يقولون في: «غلام زيد» و«خاتم فضّة»، والمعنى: غلام لزيد، وخاتم من فضّة إيضاحا لمعنى الجرّ لا لأنّ «اللام» أو «مِنْ» مقدّرةٌ، كيف والمضاف إليه بمنزلة التنوين من المضـاف، فكما لا يجوز الفصل بين المنون والتنوين بشيء، كذلك لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، ولو كان الحرف مقدّراً حتى يكون الجر به، لوجب أن لا يحذف التنوين كما يكون كذلك إذا قلت (غلامٌ لزيد)، و(خاتَمٌ مِنْ فِضّةٍ)، وإنما قالوا الجر بمعنى اللام أو بمعنى من قصدا إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى حرف الجرّ، لما ذكرنا من السرّ قبل.

قيل في الفصل بين الإضافتين: الإضافة إذا كانت بمعنى (مِنْ وقع اسم المضاف إليه على المضاف وإذا كانت بمعنى)[1] اللام لا تقع. ألا ترى أن الخاتَمَ من الفضة فضة، وأن الغلامَ لزيد ليس بزيد، وهذا لا يستقيم في الإضافة (بمعنى «مِنْ»)[2] إذا كانت بمعنى «مِنْ» التبعيضية نحو: صغير القوم وكبيرهم. المعنى: الصغير منهم والكبير منهم، ثم لا يقع اسم القوم على الصغير والكبير، فعلم أن ذلك الحكم في الإضافة بمعنى مِنْ التبيينية.

قوله: «أنْ تُضَافَ الصِّفَةُ»

لفظةُ الصفة تتناول اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فلذا اختارها وقدّم

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع وهو لازم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

. . . . . . وَلَا تُفِيدُ إلا تَخْفِيفاً في اللَّفْظِ وَالمَعْنَى كَمَا هُوَ قَبْلَ الإِضَافَةِ وَلاسْتِوَاءِ الحَالَيْنِ وَصفَ النَّكِرَةِ بِهَـذِهِ الصِّفَةِ مُضَافَةً، كَمَا وُصِفَ بِهَا مَفْصُولَةً فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، وَبِرَجُلٍ ضَارِبِ أخِيهِ.

* فصـــل * وَقَضِيَّةُ الإِضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ أَنْ يُجَرَّدَ لَهَا المُضَافُ مِن التَّعْرِيفِ. وَمَا تَقَبَّلَهُ الكُوفِيُّونَ مِنْ قَولِهِم: الثَّلاثَةُ الأثْوابِ، والخَمْسَةِ الدَّرَاهِمِ فَبِمَعْزِلٍ عِنْدَ أصْحَابِنَا عَنِ القِيَاسِ واسْتِعْمَالِ الفُصَحَاءِ.

ذكر المفعول على ذكر الفاعل حيث قال: إن تضاف الصِّفَة إلى مفعولها أولا ثم قال: أو إلى فاعلها، لأنَّ هذه الصفات المضافة عاملةٌ، والمفعول يختص بالعمل فيه اسم الفاعل نحو: (هو ضاربٌ زيداً)[1] (والعامل)[2] يشترك في العمل فيه اسم الفاعل، والصِّفَةُ المشبهة نحو: زيدٌ قائمٌ غلامه، وَحَسُنَ وجْهُهُ.

واسم الفاعل مقدَّمٌ على الصِّفَة المشبهه فى العاملية لما سيجيءُ فى موضعه، فتقدّم مما هو المختص به وهو المفعول في الذكر، لأن المختص بالأقوى أقوى (من اللا مختص به)[3] قوله: « إلا تَخْفِيفاً في اللَّفْظِ. . . »

لأنَّ إعـمال هذه الصفـات المضـافة واجب فى الأصل لما سيجيء في موضعه، وإنما الإضـافـة لحصول الخفّة في اللفظ بسقوط التنوين أو النون في نحو: ضاربا زيد، وضاربو زيدٍ، فلو صرنا إلى إثبات الاتصال تقديراً، يلزم ركوب الشطط، وهو ترك الواجب من كل وجه بإبطال عمل العامل اللازم إعماله في الظاهر، والتقدير بسبب الإضافة، فتكون إضافة هذا النحو مزالة من حيث التقدير لوجود المانع عن تحقّقها

---

(١) في ب: «ضارب زيدا» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب: (والفاعل) والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

وهو التنوين أو النون لاستلزام إعمال هذا النحو ثبوتهما نحو: «هو ضـاربٌ زيدًا»، وهما ضاربان عَمْرًا فلما ثبتت الإضافة لفظا لا تقديرا سميت إضافةً لفظية.

فصل قوله: «أن يجرَّد لها»

قد ذكرنا أن الإضافة المعنوية مفيدة تعريفا أو تخصيصا، والاسم المحلى باللام معرّف، والمعرّف مستغنٍ عن أسباب التعريف، والإضافة المعنوية من أسبابه، هذا في الإضافة إلى المعرفة ظاهر، وفي الإضافة إلى النكرة فساد آخر، وهو أن كون الاسم مضافا إلى النكرة يقتضي أن يكون نكرة لامتزاج معنى المضاف والمضاف إليه على ما سبق الإيماء إليه قبل.

وإدخالُ اللاّم على المضاف يقتضي أنْ يكون معرفة، فمن المحال كون الاسم معرفة ونكرة في حالة واحدة.

وقد ذهب الكوفيون إلى تجويز إضافة المعرّف باللام في الأعداد خاصة نحو: (الثلاثة الدراهم)، لأنهم رأوا أن الثلاثة والدراهم لذات واحدة، وَأُتِيَ بالأول لغرض العدد، فلما تحقق اتحاد الذات عرّفوا الأول لأنه محل التعريف وعرّفوا الثاني أيضا لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة، ولأنَّ الجمع بين سببي التعريف إنما يمتنع إذا كان في كلمةٍ واحدةٍ، والمضاف مع المضاف إليه كلمتان، فوجب أن يجوز تعريفُ كُلٍّ واحدٍ منهما، وهذا بِمَعْزِلٍ عن القياس المُتْلَئِبِّ[1] واستعمال الفُصَحاء الذين هم مِنْ أَكَلَةِ اليَرابيعِ[2]، وَحَرَشَةِ[3] الضَّبِّ الوَاضِعِين في بلاغَتِهم لِلْهِناءِ[4] (مَوَاضِعَ النُّقْب)[5]، لا

(١) المتلئب: المستقيم، انظر اللسان (تلأب).

(٢) اليرابيع: جمع يربوع وهو دويبة فوق الجُرَذ، الذكر والأنثى فيه سواء ـ اللسان (ربع).

(٣) حرشة الضبّ: صائدو الضبّ ـ اللسان (حرش).

(٤) الهناءُ: ضربٌ من القطران.

(٥) النَّقْبُ والنُّقْبُ: القطع المتفرِّقة من الجرَب والواحدة نُقْبَةٌ ـ اللسان (نقب). وقوله: «الواضعين في بلاغتهم للهناء مواضع النُّقْب» مأخوذ من قول دريد بن الصِّمَّة.

قَالَ الفَرْزَدَقُ:

* فَسَمَا وَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ *

مِنْ أَكَلَةِ الشَّوَارِيزِ[1] وَبَاعَةِ الكواميخ[2] الذين قصارى أمرهم في مضمار البلاغة، أو ان الاستباق إذا استنفدوا مالهم من المجهود، وبلغوا في ذلك كل حد معهود.

ومن الشواهد الراسخة لتحقيق ما قلت، ما ذكره المصنف ـ رحمه الله ـ من البيتين، وأول البيت الأول:

١٩٧ ـ « مَا زَال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ . . . . »[3]

وقوله: « . . . . فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ»

قيل: هذا إشارة إلى مذهب علي ـ رضي الله عنه ـ فإنه كان يعتبر البلوغ بالقامة ويقدره بخمسة أشبار. وبه أخذ الفرزدق.

مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحَاسِنُهُ ... يَضَعُ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ

فقد جاءَ في الأمالي ص ٦٠: حدثنا أبو بكر ـ رحمه الله ـ قال حدثنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال: خرجَتْ تُماضر بنت عمرو بن الحارث الشَّريد فَهَنَأتْ ذوْدا لها جربي، ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودريد يراها ولا تراه فقال دريد:

حَيّوا تُماضِرَ واربعوا صَحْبِي ... وَقِفوا فإنَّ وقوفكُمْ حَسْبِي

مَا إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بِهِ ... كاليومِ طالي أينُقٍ جُرْبِ

مُتَبَذِّلا . . . .

(١) الشواريز: جمع شيراز وهو اللبن الثخين.

(٢) الكواميخ: جمع كامخ وهو نوع من الأدَم. اللسان: كمخ.

وعبارة أكلة اليرابيع وحرشة الضب. . وأكلة الشواريز وباعة الكواميخ، نقلها السيوطي في (الاقتراح) ص٢٠٢ عن الأندلسي في «شرح أبيات المفصل» الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحدا فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول: جعلوه أصلا، وبَوَّبُوا عليه بخلاف البصريين، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ.

(٣) البيت بتمامه:

مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ ... فَسَمَا فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

* ثَلَاثُ الأَثَافِيِّ وَالدِّيَارُ البَلَاقِعُ *

وَتَقُـولُ في اللَّفْـظِيَّةِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ، وَبِهِنْدٍ الجَائِلَةِ الوِشَاحَ، وَهُمَا الضَّارِبَا زيدٍ، وَهُمُ الضَّارِبُو زَيْدٍ. . .

وأول البيت الثاني:

١٩٨ ـ «وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى . . . .»[1]

أيْ أَوْ يكشفُ الجهل. وَيُرْوَى أَوْ يَدْفَعُ البُكَا وقبله:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الأَزْمُنُ اللاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

قوله: «وتقول في اللفظية . . .»

إنما لم يلزم تجريد المضاف عن اللام في الإضافة اللفظية لكونه على ما كان عليه قبل الإضافة من التنكير، إذ الإضافة المشعرة بالامتزاج زائلة في التقدير.

قوله: «وهما الضاربا . . .»

فيه وجوه:

الأول: رجلان ضاربان زيداً.

وهو للفرزدق وترتيبه الثالث والثلاثون من قصيدة له على بحر الكامل وعدتها ثلاثة وخمسون بيتا قالها في مدح آل المهلب ومطلعها:

لأَمْدَحَنَّ بني المُهَلَّبِ مِدْحَةً غراءَ ظاهرةً على الأشعار

انظر ديوانه ج١ ص٣٠٣ ـ ٣٠٧. وقوله: (مذ عقدت يداه إزاره) كناية عن سعيه في طلب المجد وحرصه على اكتساب المحامد. وسما: علا وارتفع. قال ابن يعيش في شرحه ٢: ١٢١: الشاهد فيه تعريف الثاني بالألف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول. يمدح بذلك يزيد بن المهلب، أي ما زال مذ كان صغيراً إلى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب. أ. هـ.

(١) عجزُهُ: ثَلَاثُ الأَثَافِيِّ وَالرُّسُومُ البَلَاقِعُ.

وهو لذي الرُّمة من قصيدة له على بحر الطويل وعدَّتها أربعة وأربعون بيتاً ومطلعها البيت

قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ وَلاَ تَقُولُ: الضَّارِبُ زَيْدٍ لأنّكَ لاَ تُفيدُ فِيهِ خفّةً بالإِضَافَةِ كَمَا أَفَدْتَهَا في المُثَنّى والمَجْمُوعِ وَقَدْ أَجَازَهُ الفَرَّاءُ.

الثاني: رجلان ضاربا زيدٍ بالإضافة.

الثالث والرابع: الرجلان الضاربانِ زيداً، والضاربا زيدٍ. بدون الإضافة وبها.

الخامس: الرجلان الضاربا زيداً، بحذف النون وإعمال الضارب.

والأحْسَنُ في القياس أن لا تحْذف النون هنا، لأنها إذا حذفت وجب أن يكون لحذفها أثر في اللفظ، ولا أثر له فيه، فلا يحذف.

وبعضهم يحذف ولا يعتد بالحذف حرصا على إبقاء لفظ النصب.

وقيل: استحسنوا حذف النون هنا في غير الإضافة، لأن اسم الفاعل وقع صلة للألف، واللام التي بمعنى الذي، وهذه الوجوه الخمسة بأسرها آتية في الجَمْع نحو: هم ضاربون زيداً إلى الآخر. وقد استحسن حذف النون من مثنى الذي وجمعه لاستطالتهم إياه بصلته كقوله:

١٩٩ ـ أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ (وَفَكَّكَا)[1] الأغْلالاَ[2]

وقوله:

الوارد في المتن وأوله: «أمنزلتي ميٍّ...».

انظر ديوانه ٢: ١٢٧٤. والبلاقع التي لاشيء فيها.

قال ابن يعيش في شرحه ٢: ١٢٢: «يقول إن الأثافِي ورسوم الدار لا ترد سلاما ولا تُنبيء عن خبر إذا استُخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى» والشاهد فيه تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو الثلاث، ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام. وقد اعترض عليه ابن يعيش وضعف حجة الكوفيين في اعتمادهم على هذا الشاهد، وأنه لا يقوله الفصحاء من العرب.

(١) في الأصل وفكك والمثبت من ب و ع وهو الصواب.

(٢) البيت للأخطل وترتيبه السادس عشر من قصيدة له على بحر الكامل وعدتها ثمانية وأربعون بيتا قالها في هجاء جرير والافتخار عليه ومطلعها:

وَأمَّا الضَّارِبُ الرَّجُلِ فَمُشَبَّهٌ بِالحَسَنِ الوَجْهِ.

---

٢٠٠ ـ إنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلجٍ دِمَاؤُهُم ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَاأُمَّ خَالِدِ[١]

قوله: «فَمُشَبَّهٌ بِالحَسَنِ الوَجْهِ».

التخفيف الحاصل (بسقوط التنوين)[٢] في اللفظية، مقصود في «الحسن الوجه» إلا أنّ حصول التخفيف من جهة أخرى، لأنَّ الأصل كان أن يقال في «الحسن الوجه»: (الحسنُ وجْهُه) فبالإضافة سقط الضمير من المضاف إليه، وانتقلت ضمة لامه إلى الكسرة التي هي أخفُّ منها، (وستسمع في كونها أخفُّ منها كلاما في قسم المشترك إنْ شَاءَ الله تَعَالى)[٣] فإن قلت: لو سقط الضمير فاللام قد جاءت في الوجه قلت: اللام لا توازيه خفتها وثقله، ولما به من الحركة، و«الضاربُ الرجل»: مُشَبَّه «بالحسن الوجه» من حيث أن المضاف فيها اسم مشتق، والمضافُ إليه محلى باللام مصروفٌ عن سمته، إذ الوجه في الأصل فاعل، والرجل مفعول. وأما «الضاربُ زيدٍ فهو إذا تأملت بعيد عن الشبه فلا يُلحق به.

= كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا

وموضع الشاهد فيه قوله: «اللذا» حيث حذف نون الاثنين من الموصول ضرورة. والبيت من شواهد سيبويه ١: ١٨٦.

(١) البيت من الطويل وقد وقع الخرم في أول عجزه. قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٢: ٥١٢: (عزاه صاحب الحماسة البصرية والأعلم للأشهب بن رميلة النهشلي وهي ثقة. ونسبه ثور بن ... وعزاه أبو تمام في المختار من أشعار القبائل لحريث بن محفض. وانظر الخزانة ٢: ٥٠٧ وسيبويه ١: ٩٦.

وموضع الشاهد فيه قوله: «الذي» وأصله «الذين» حيث حذف النون تخفيفا. كما أن فيه شاهدا آخر وهو قوله: «كل القوم» حيث جعلها صفة للاسم المعرف.

(٢) في الأصل: «بسقوط التنوين» والمثبت من ب، ج وهو الصواب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب، والمثبت من الأصل، ج.

* فصـــل * وَإذا كَانَ المُضَافُ إلَيْهِ ضَمِيراً مُتَّصِلاً جَاءَ مَا فِيهِ تَنْوِينٌ أو نُونٌ، وَمَا عَدِمَ وَاحِدا مِنْهُمَا شَرَعاً فِي صِحَّةِ الإضَافَةِ. . . .

لأنَّهُمْ لَمَّا رَفَضُوا فِيمَا يُوجَدُ فِيهِ التَّنْوِينُ أوْ النُّونُ أنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ. . .

وعن الفراء[1]: أنه جوَّز ذلك، وحجته إجراءُ (الضارب زيد) على سَنَنِ ما فيه حصل التخفيفُ (كالضاربا زيد) و(الضاربو زيد) كما أجروا أعد وتعد ونعد على سنن يَعِدُ، فحذفوا الواو من هاتيك وإن لم توجد عِلّة الحذف وهي وقوعها بين ياء وكسرة طردا للباب عن سنن واحد، فكذا هذا.

قوله: «وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلا. . إلى آخره،» ذهب بعضهم في هذه المسألة إلى أنّ الكاف في موضع نصب، لأنّ علة منع الإضافة في مسألة (الضارب زيد) موجودة في هذه فتمتنع الإضافة.

ومذهب (صاحب الكتاب)[2]: أنه في موضع جر فاحتاج إلى أن يستدلّ فقاس على نحو الضارباك من جهة أن الضارباك بالإجماع مضاف إلى المضمر، ولم يُفِدْ خِفَّةً لامتناع (الضاربانك)، لما سيجيء، فحصل الفرق بين مسألة الضاربُ زيد، والضاربُك. وقام دليل على أن الكاف في موضع جرٍّ.

قوله: «ما فِيهِ تَنْوينٌ أوْ نُونٌ»

يريد: ضاربٌ، والضاربان، والضاربون، وهي الأصول التي قاس عليها وأراد بقوله: (واحداً منهما): التنوين خاصّة، لأن التنوين لا يُعدم لغير الإضافة، وكلام المصنف فيه قبلُ لغير الإضافة، و(شرَعًا)، بفتح الراء: سواء، يقال القوم فيه شرَع[3].

(١) انظر تجويز الفراء له في شرح المفصل ٢ : ١٢٣ .

(٢) في ب: (المصنف) وكذلك في ع والمثبت من الأصل وحاشية ع وحاشية ن.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ١٢٣ : (وقوله شرَعًا أي سواء) .

. . . . جَعَلُوا مَالاَ يُوجَدُ فِيهِ لَهُ تَبَعًا فَقَالُوا: الضَّارِبُكَ، وَالضَّارِبَاتُك . . . .

قوله: «لما رفضوا . . . . . .».

يريد أنهم امتنعوا عن أن يقولوا ضاربُني، وضاربانِي، لئلا يلزم الجمع بين زيادتين، أعني التنوين أو النون مع الضمير المتصل، فإن قلت فعلى هذا يلزم أن لا يجوز (ضاربٌ زيداً)، لاجتماع (زيادتين)[1]، التنوين والاسم المظهر، قلت: المظهر صالح للابتداء غيرَ أنه مفتقر في التلفّظ به ابتداء إلى اسم أو فعل قبله، بخلاف الضمير المتصل، فإنه مفتقر إلى شيءٍ آخر قبله، ولا يقع إلا في آخر الكلمة كالتنوين والنون فالجمع بين الضمير المتصل وأحدهما كالجمع بين التنوين أو النونين وذاك ممتنع. فكذا هذا، بخلاف الجمع بين أحدهما والمظهر.

والوجه الثاني في امتناع الجمع بين أحدهما والضمير المتصل أن التنوين مشعر بانقطاع الكلام، وكذا النون لأنه بمنزلته، فالجمع بين أحدهما والضمير المتصل جمع بين الانقطاع والاتصال وهو محال.

قوله: «جعلوا مالا يوجد».

أي جعلوا مالا يوجد فيه التنوين أو النون تبعاً لما وجد فيه أحدهما في صحة الإضافة روما للمماثلة وحرصا على إثبات المشاكلة وسوقا للأخوات على منهاج واحد، والعَلَمُ في مثل هذا المقام حذف الواو من أخوات (يَعِدُ) للغائب، وحذف الهمزة من أخوات أكرِمُ للمتكلم، وذكرهما في المشترك. فإن قلت: فائدة الإضافة اللفظية التخفيف، فأين هي في نحو: الضاربي والضاربُك، والضاربة، والضارباتي، والضارباتك، والضارباته؟

يقال: القوم في هذا الأمر شَرْعٌ: سواء، يحرك ويسكن، ويستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث، والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو (الضاربك والضاربانك).

(١) في ب و ع: «الزيادتين» والمثبت من الأصل.

والضَّــارِبَيَّ والضَّــارِبَـاتِي، كَمَـا قَالُـوا ضَارِبُـك، والضَّـارِبَـاكَ، والضَّارِبُوكَ، والضَّارِبي كَمَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَـنِ بْنُ حَسَّانَ:

أَيُّهَـا الشَّـاتِمِي لِيُحْسَبَ مِثْلِي   إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّـلَالِ تَهِيمُ

قلت: قالوا في غير الإضافة الضاربُ إياي، والضارب إياكَ، والضاربُ إياه، وكذا الضاربات مع هذه المنفصلات، فلما أضافوا انقلبت المنفصلات متصلات، والمتّصل أخصر وأوجز من المنفصل، وفيه حصولُ الخِفَّةِ. فإن قلت: فما المانع عن جعل هذه المتصلات في هذه الأمثلة الستَّةِ منصوبات كما هي في ضَرَبَنِي، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَه؟ قلت: هو ما ذكرت من جعلهم إياها تَبَعاً لنحو ضاربك، والضارباك، والضاربوك لروم المماثلة وإثبات المشاكلة.

قوله: «والضَّارِبَيَّ والضَّارِبِيَّ».

الأول في المثنى، والثاني في الجمع، والأول في حالتي الجر والنصب، والثاني فيهما وفي الرفع أيضا. والأصل في الرفع)[1]: الضاربُويَ، قلبت الواو ياءً مكسوراً ما قبلها وأدغمت الياء في الياء، والمثبت في نسخة المصنف (- رحمه الله -)[2] والضَّارِبُوكَ، والضَّارِبِيَّ، (والضَّارِبِي)[3].

وعن الإمام فضل القضاء يعقوب الجَنْدِي (- رحمه الله -)[4]: لعل الصوابَ والضَّارِبُوكَ، والضَّارِبَانِي بالرفع في المثنى والضَّارِبِيّ والضَّارِبِيَّ يريد: أن المصنِّفَ أهمل ذكر المثنى في الرفع، ولم يهمل ذكر المجموع فيه، فلعلَّ ذِكرَ المثنى في الرفع هو الصواب.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَقَوْلُهُ:

* هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَهُ *

مِمَّا لاَ يُعْمَلُ عَلَيْهِ.

* فصـــل * وَكُلُّ اسمٍ مَعْرِفَةٍ يَتعرَّفُ بِهِ مَا أضِيفَ إليهِ إضَافَةً مَعْنَوِيَّةً إلا أسْمَاءٌ تَوَغَّلَتْ فِي إبْهَامِهَا فِهِيَ نَكِرَةٌ. وإنْ أضِيفَتْ إلى المَعَارِفِ

قوله:

٢٠١ ـ أَيُّها الشَّاتِمِي (لِتُحْسَبَ مِثْلي)[١] . . . .[٢]

أي ليحسبك الناسُ أنك مثلي، وهذا ضلال. و (تَهِيمُ): من هَامَ على وجهه، ذَهَبَ.

وبعده:

لاَتَسُبَّنَّنِي، (فَلَسْتَ بِسِبِّي)[٣] إنَّ سِبِّي مِنَ الرِّجَالِ الكَرِيمُ[٤]

يقال: فلان سِبُّك، بكسر السين، أي الذي يُسَابُّك[٥] (ويُشاتِمُك)[٦].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل و ن.

(٢) نسبه ابن يعيش في شرحه ٢: ١٢٤ لعبد الرحمن بن حسان وهو من بحر الخفيف وموضع الشاهد فيه قوله (الشاتمي) على أن ياء المتكلم في محل جر بالإضافة وقد رد ابن يعيش ذلك وقال إنها في محل نصب على رأي سيبويه وهو القائل في الكتاب١: ١٨٧ (وإذا قلت هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر، إلا في قول من قال: (الحافظو عورةَ العشيرة). ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف في موضع النصب، لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرّا.

(٣) في ب و ع: (فلست بمثلى) وصوابه المثبت من الأصل لأنه الموافق لرواية اللسان والصحاح.

(٤) انظر اللسان (سب) وكذلك الصحاح وهو يلي البيت السابق حيث نسب في الصحاح واللسان لعبد الرحمن بن حسان في هجاء مسكين الدارمي.

(٥) انظر الصحاح واللسان (سب).

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ن و ع.

قوله:

٢٠٢ - « هُمُ . . . . »[1]

الوجه فيه أن يقول: والفاعلوه. تمامه:

« . . . . إِذَا مَا خَشَوا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمِ»[2]

وَرِوَايَةُ السِّيرافي:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ ... إِذَا مَا خَشَوا مِنْ مُحْدَثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا

قوله: « وَهي نَحْوُ غَيْرٍ ومِثْلٍ »

لم تتعرّف غيرُ ومثلَ وإن أُضيفتا إلى المعرفة، لوضعهما على ما ينافى التعريف لأنهما مبهمان مطلقان، ألا ترى أنك إذا قلت مررت بغيرك، فكل من عدا المخاطب فهو غيره، ومن حقِّ المضاف (إلى)[3] المعرَّف أن يتعين للمخاطب نحو: (غلامُ زيد)، فإن الغلام يتعين للمخاطب بإضافته إلى المعرفة، ويتعرف، وهنا المضاف لم يتعين لإبهامه فلا يتعرّف. والتقدير فى مررت بغيرك أي بغير لك، (والدليل على ما ذكرنا)[4]: أنك إذا

(١) البيت بتمامه كما جاء في سيبويه ١ : ١٨٨ :

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمرونــه ... إذا ما خَشَوا مِنْ مُحْدَثِ الأمر مُعْظَمَــا

وروايته في المفصل وفي شرحه لابن يعيش ٢ : ١٢٥ :

هُمُ الآمرون الخيرَ والفاعِلُونــه ... .

وفي الخزانة ٤ : ٢٦٩ : هم الفاعلون الخير والآمرونه

والبيت من الـطويل وهو مجهول النسبة إذ ذكر سيبويه أنه من الشعر المصنوع. وموضع الشاهد فيه قوله: «الآمرون»، القائلون، «الفاعلون» على تعدد الروايات حيث جمع واو الضمير ونون الجماعة عند الإضافة ضرورة، وصوابه: والآمروه بحذف نون الجمع للإضافة.

(٢) في الأصل (مَعْطبا) والمثبت من ب وع و ن وهو المشهور في كتب النحاة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع لأنه لازم لتمام الكلام.

(٤) ف ع : (والدليل على أن التنوين ماذكرنا) والمثبت من الأصل و ب.

وَلِذلِكَ وُصِفَتْ بِهَا النَّكِرَاتُ، فَقِيلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَمِثْلِكَ وَشِبْهِكَ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا رُبَّ قَال:

* يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ *

اللَّهُمَّ إلاّ إذا شهر المُضَاف بِمُغَايَرَةِ المُضَافِ إليهِ كَقَوْلِهِ عزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أوْ بِمُمَاثَلَتِه.

أضفتهـا إلى ما لا يخالفـه إلا شيء واحـد كان معرفةً نحو: عليك بغير الحركة أي السكـون، ولـذا يوصف بها المعـرفة فيقال: بالحركة غير السكون، والسكون غير الحركة، ولو كان للمخاطب مَنْ خَالَفَهُ في شيءٍ مخصوص، وكان ذلك المخالف معروفا بمخالفته فقلت: مررت بغيرك كان معرفة، وهو معنى قوله: «(اللّهم إلا إذا)[1] شهر المضافُ بمغايرة المضاف إليه» وَمَثَلُ (مِثْلٍ): غَيْرٌ في الإبهام، لأن المماثلة تقع بأشياء كثيرة، كما أن المخالفة تقع بهن ولو كان المماثل للمخاطب مماثلا له بخصلة قد شُهر بها، ولم تكن هي لكل واحد فقلت مررتُ بمثلك كان معرفة ونزِّل منزلة (بالرَّجُل) الذي عرف بمماثلتك كما كان التقدير في فصل (غير) بالرجل الذي عرف بمغايرتك فالحاصل أن الشيء إذا شُهر ما يضادّه تعين بذكر المضادِّله، لأن المقارن للمشهور مشهورٌ مثله، والجامع بينهما هو المعنى الخاص لهما وهو المنافاة (وكذلك)[2] المماثلة.

قوله:

٢٠٢ - «يَارُبَّ........ ....»

الغريرةُ: التي هي في غِرَّةٍ من العيش لم تلق شدةً في عيشها تمامه:

«.............. بَيْضَاء قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ»[3]

---

(١) في جميع النسخ (اللهم إذا) وصوابه المثبت لوجود مثل هذه الصيغة في متن المفصل ص ٨٦ وكذلك في شرح ابن يعيش ٢: ١٢٥.

(٢) في ب: (وكذا) والمثبت من الأصل و ع.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل نسبه سيبويه في الكتاب ١: ٤٢٧، ٢: ٢٨٦ إلى أبي محجن

أي جعلت تمتيعي لها الطلاق، لأني لم أرضَ خُلُقَها وطريقتها، فلم أصبر على قبح فعلها وإن كانت حسنة الوجه.

قوله: « اللّهُمَّ إلا إذا .... »

يجاء بـ «اللّهُمَّ» قبل إلا إذا كان المستثنى مما يشذ ويندر، كأنه يقصد بذلك الاستظهار بمشيئة (الله تعالى)[1] في إثبات كونه ووجوده، إيذانا بأنه يلوح على وجهه (سيماءُ)[2] الشذوذ، ويقطر من جبينه (أمواء)[3] الندرة.

قوله: (كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾)[4]

لما كان المُنعَم عليهم غيرَ المغضوبِ عليهم، وتعيّن للمخاطب أن غير المغضوبِ عليهم هم المنعَم عليهم، تعرَّف بالإضافة، فصلح معرفة صفة للمعرفة، لأنه صفة للموصول، وهو مع صلته معرفة، لأنه وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل.

الثقفي وكذلك فعل ابن يعيش ٢ : ١٢٦ وصدره كما ورد في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ : ٥٨٨ ـ ٢ : ٨٧٥.

يارُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غريرَةٍ.

وموضع الشاهد فيه قوله: «مثلك» حيث جرها برب، وهي لا تَجُرُّ إلا النكرات وهذا دليل على أن «مثل» لم تكتسب تعريفا.

(١) في ب: «الله» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب : «سيمياء» والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز لأن السيمياء والسيماءُ معناهما واحد وهو العلامة ـ اللسان (سوم).

(٣) في ع وب «ماء» والمثبت من الأصل.

(٤) سورة الفاتحة آية ٦.

* فصـــــل * والأَسْمَاءُ المُضَافَةُ إضَافَةً مَعْنَوِيَّةً على ضَرْبَيْنِ. لازِمَةٌ للإِضَافَةِ وَغَيْرُ لازِمَةٍ لَهَا، فَاللَّازِمَةُ عَلى ضَرْبَيْنِ: ظُرُوفٌ وَغَيْرُ ظُروفٍ. فالظُّرُوفُ نَحوُ: فَوقَ، وتَحْتَ، وأمامَ، وَقُدّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَتُجَاهَ، وَحِذَاءَ، وَحِذَةَ وَعِنْدَ، وَلَدُنْ، وَلَدَى، وَبيْنَ، وَوَسْطَ، وسِوَى..

(فصل)[1] قوله: «نحو: فوق...»

هذه الأسماء نصبت وإن كانت مضافا إليها، حكاية لحالها إذا كانت ظروفا وإن شئت جررتها وقلت: فوقٍ إلى الآخر.

وان شئت وقفت عليها وقلت: فوقْ وتحتْ، وهذا الوجه هو الأحسن والوجوه هكذا مروية عن المصنِّف ـ (رحمه الله)[2] ـ، وإنما صارت هذه الأسماء لازمة للإضافة. ففوق: يستدعي ما تحتَه، وتحتُ: (يقتضي)[3] ما فوقه وعلى هذا (سائرها)[4] من الظروف اللازمة للإضافة، وكذا غير الظروف من الأسماء اللازمة لها، فمثل الشيء يطلب ما يماثله، فالإضافة إذن حاصلة من جهة المعنى، أُضيفت هذه الأسماء أو لم تُضَف، وإذا كانت لازمة من جهة المعنى لزمت من جهة اللفظ.

أما نحو ثوبٍ ودارٍ فغير متضمِّن للإضافة لأنه لا يستدعي ما يضاف إليه.

قوله: «ووراء......»

هو من المواراة، وهي الستر، ولذا صلح وقوعه موقع الخلف والقدام.

قوله: «وَوَسْط.....»

(وَسْط)[5] بالتسكين، لايصلح إلا لمكان يقع فيه الفعل نحو: حفَرْتُ وَسْطَ الدار

---

(١) ما بين القوسين من ع و ن. (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع و ن.

(٣) في ع: «يستدعي» والمثبت من الأصل و ب.

(٤) في الأصل و ع: سائرهما، والمثبت من ب.

(٥) عن الجوهري: يقال جلستُ وسْط القوم بالتسكين، لأنه ظرف، وجلست وسط الدار بالتحريك لأنه اسم ـ انظر الصحاح (وسط) وكذلك اللسان

. . . . . وَمَعَ، وَدُونَ.

وَغيرُ الظُّروف نَحْوُ: مِثْلٍ، وَشِبْهٍ، وَغَيْرٍ، وَبيْدٍ، وَقَيْدٍ، وقِداً، وقابَ، وقيسٍ . . .

بئرا، فالمكان المعبَّر عنه بوسْط محفور فيه، وليس بمحفور وإذا أردت أن توقع الفعل على جميع المكان الذى يتوسّط بين طرفي صحن الدار حتى كأنك قسمت الصحن ثلاثة أقسام متساوية، ثم أردت أن تخبر أنك أوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط قلت وَسَطَ الدار بالتحريك، لأنك استغرقت المكان بالحفر، فهو المفعول به لا فيه[1].

قوله: «وَمَعَ . . . . .»

(مَعَ): كلمة معناها: المصاحبة، وهى اسم منصوب على الظرفية، شُبِّهت الصحبة بالمكان فقيل: أنا معك، أي في صحبتك.

قوله: «وَدُونَ»

هو أدنى مكان من الشيء، ومنه: دَوَّنَ الكُتبَ جمعها، لأن جمع الأشياء: إدناءُ بعضها من بعض، وتقليل المسافة بينها. ومنه الدُّنُوّ على القلب[2]، يقال: (هذا دون ذلك)[3]، إذا كان أحطّ منه قليلا، ويستعار للتفاوت في الأحوال والرتب. فيقال: زيد دون عمرو في الشرف والعلم. ويستعمل فى التجاوز عن شيء قال:

٢٠٤ ـ «يَانَفْسُ مَالَكِ دُونَ اللهِ مِنْ وَاقِ»[4]

أي: إذا تَجَاوزت وقاية الله ولم تناليها لم يَقِك غَيْرُه.

قوله: «وَبَيْدَ . . . .»

---

(١) انظر ما قاله المبرد في المقتضب ٤: ٣٤٢ وما كتبه الشيخ عضيمة في حواشي صفحة ٣٤٢ من الجزء الرابع.

(٢) أي على قلب الكلمة. بجعل العين فيها مكان اللام.

(٣) في ب: «هذا دون ذاك» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) هذا الشطر من الشعر لم أعثر له على نسبة إلى قائل فيما فتشت فيه من كتب وهو على بحر البسيط. وهو شاهد على استعمال (دون) في معنى التجاوز.

. . . . وأيٍّ، وَبَعض، وكُلٍّ، وَكِلاَ، وَذُو، وَمُؤنَّثُه وَمُثَنَّاهُ، وَمَجْمُوعهُ. وَأُولُو، وأُولاَتُ، وَقَدْ، وَقَطْ، وَحَسْبُ، وَغَيرُ اللازِمَةُ نَحْوُ: ثَوْبٍ، وَفَرَسٍ، ودار، وَغَيْرها، مِمَّا يُضَافُ في حَالٍ دُونَ حَالٍ.

هو بمعنى: غير. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)[1]: «أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش، واستُرضِعْتُ في بني سعدِ بنِ بِكْرٍ»[2]

وهذا كقوله:

٢٠٥ - «وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ»[3]

قوله: «وأيٍّ»

يمكن أن يكون أصله أَوْيًا، لأنه أبدا بعض ما يضاف إليه، وبعض الشيء يأوي إلى كُلِّهِ، إلا أنَّ الواو قلبت ياء لما عُرِفَ.

قوله: «وأُولو»

أولو: اسم جمع لذو، كما أن أُولاء اسم جمع لذا، ونظيرهما في المتمكنة: المخاضُ والخَلِفَةُ، فَالمخَاضُ: الحوامل من النوق واحدتها خَلِفَةٌ[4] من غير لفظها. فإن قلت:

---

(١) في ب: «عليه السلام» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) الحديث لم يرد في كتب الصحاح وإن كان معناه صحيحا. وقال العجلوني في كتاب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» ١: ٢٣٢ (لا يعلم من أخرجه ولا إسناده ثم قال: أورده أصحاب الغرائب.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤ وترتيبه التاسع عشر من قصيدة له من الطويل وعدتها تسعة وعشرون بيتاً قالها في مدح آل جفنة ملوك غسان بالشام ومطلعها:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصب وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

والفلول: جمع فلّ وهو الثلم، والقراع: المقارعة والمضاربة، والكتائب: جمع كتيبة وهي القطعة العظيمة من الجيش.

وموضع الشاهد فيه هنا قوله (غير) حيث إن كلمة (غير) من الأسماء غير الظروف التي تضاف إلى ما بعدها إضافة لازمة وفي هذا البيت عامل الشاعر كلمة (غير) معاملة (بَيْد) حيث جعلها مثلها في إخراج المدح مخرج الذم لغرض بلاغي (٤) انظر اللسان مادة (حلف)

* فصـــــل * وَأيّ إضَافَتُهُ إلى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إذا أضِيفَ إلى المَعْرِفَةِ كَقَولِكَ: أيُّ الرَّجُلَيْنِ، وَأيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ، وَأيُّهُمَا، وأيُّهُمْ، وَأيُّ مَنْ رَأيْتَ أفْضَلُ، وَأيُّ الذينَ لَقِيتَ أكْرَمُ..

(كلٌ) ليس بلازم (للإضافة)[1] بدليل قولهم: جاءنى الكل، ورأيت الكل، ومررت بالكل، قلت: اللام فيه تنوب عن الإضافة إلى الضمير فإن قلت فلم ذاك؟ قلت: لأن اللام للإشارة كالضمير ولأن اللام للعهد، والمعهود غاية، فجرى مجرى الضمير، لإباء (كل واحد منهما)[2] احتمال التنكير.

قوله: «وَأَيُّ إضَافَتُهُ .....».

أيُّ معناه: أن يكون بعضا من كل، وحقه لذلك أن يكون مضافا أبدا فإذا أضيفت إلى المعرفة فلابد من أن يكون المضاف إليه اثنين فَصَاعِدًا، وإذا أضيفت إلى النكرة فالواحد، وما زاد عليه شَرَعٌ في صحة إضافته إليهما فإنْ قلت: فما السِّرُّ في صحة إضافته إلى النكرة المفردة؟ قلت: هو أن هذا سؤال لمن ثبت عنده حضورُ واحد من الرجال الحاضرين عند المخاطب فجاز أن يكون ذلك الواحد زيداً أو بكرا أو خالدا، أو غيرهم، وهو لا يعلم ذلك الواحد بعينه، فإذا قال المسؤول: (زيد) فقد عيَّنَ من يطلبه السائل، وكان الأصل أن يقول السائل أزيدٌ، أمْ بكرٌ، أمْ خَالدٌ؟ إلى أن يأتي على الكـلِّ، غير أنهم جمعوا هذه السؤالات في قولك: أيُّ رجل؟ على تقدير: أيُّ رجال؟، جريا على منهج الاختصار في الكلام، وتفاديا عن التطويل المورث للسآمة والإبرام.

وعن المصنِّف: تجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، إذا كان في معنى الجمع كقولك: أيَّ التمرِ أكلت، ووجهه ظاهر، لوقوع الاستفهام على واحد من الجملة.

---

(١) في الأصل: «الإضافة» والمثبت من ب وع.

(٢) في ب: «كل منهما» والمثبت من الأصل وع.

وَأَمَّا قَوْلُهُــم : أَيِّـي وَأَيُّــكَ كَــانَ شَــرًّا فَأَخْــزَاهُ اللَّهُ

فَكَقَـوْلِـكَ: أَخْزَى اللَّهُ الكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ وَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنِكَ.

والمَعْنَى: أَيُّنا، وَمِنَّا، وَبَيْنَنا قَالَ العَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :

فَأَيِّي ما وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى المُقَامَةِ لَا يَرَاهَا

وإذا أُضِيفَ إلي النَّكِـرَةِ أُضِيفَ إِلَى الـوَاحِـدِ والاثْنَيْنِ والجَمَـاعَـةِ

كَقْولِكَ: أَيُّ رَجُلٍ، وأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ رِجَالٍ...

قولـه : «وأيِّي وأيُّـك ....»

يقال : أيُّ زيدٍ وعمرو يأتك، (بغير إعادة كلمة أيّ)[1]، وأيِّي وأيُّك شرٌّ (تُعاد، أيُّ مع المضمر)[2]، إذ لو لم تُعَدْ لما عرف أن الضمير في أيُّنَا، وَمِنَّا وبينَنَا أهو أنا وأنْتَ أم نحن وأنتم، والتقـدير: أي الـرجلين مني ومنك، كيف والواو في وأيّك معناها الجمع؟ ، ولذا أوَّلَ هذه الألفاظ بأيُّنَا، ومنّا، وبيننا.

وقيل: لَمْ يُضَفْ (أيُّ) في التحقيق إلا إلى المتعـدِّد، وإنما كُرِّرت أيّ لأمر لفظي، وهو أن لايلزم العطف على المضمر المجرور بدون العامل، والعطف عليه بدون إعادته ممتنع لما سيجيء في موضعه.

كما قالوا : «المال بيني وبينك»

ولم يكرِّرُوا (بين) إلا لما ذكرت من الأمر اللفظي .

قوله :

٢٠٦ ـ فأيّي مَـا .... [3]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب : «تعاد مع المضمر» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) قال البغدادي في تحقيق نسبة هذا الشاهد في الخزانة ٤ : ٣٦٧ : «وهذا البيت من حملة

ولا تقولُ أيًّا ضَرَبْتَ، وَبأيٍّ مَرَرْتَ إلَّا حَيْثُ جَرَى ذِكْرُ مَا هُوَ بَعْضٌ مِنْهُ كَقَوْلِهِ عَزّ وَجَلَّ:

﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾

وَلاسْتِيجَابِهِ الإضَافَةَ عَوَّضُوا مِنْهَا تَوْسِيطَ الْمقْحَمِ بَيْنَهُ وَبينَ صِفَتِهِ فِي النِّدَاءِ.

«فصـــــل» وَحَقُّ مَا يُضَافُ إلَيْهِ كِلَا أَنْ يكُونَ مَعْرِفَةً وَمُثَنًّى، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمُثَنَّى كَقَوْلِهِ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْباً وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

«مـا»: زائدة، والمُقَامة: أهلُ المجلس، دعا على الشر منهما بالعَمى، أراد أن يقول: فعَمِيَ، فقال: (فقِيدَ)، ولما ذكر الصِّفة عُلم الموصوف، أيّ صار أعمَى يُقاد إلى مجلسه.

قولــه: «كقوله: عز وجل: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾»[1]

قد جرى هنا ذكر ما هو بعض منه، لأن ما قبل الآيـــة: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[2] والمعنى أيُّ الاسمين منهما تُسَمُّونه، والتنوين بدلٌ من الإضـافة.

قولـــــه: «وَحقُّ ما يضافُ إليه (كِلا) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً».

أبيات للعباس بن مرداس السُّلمي، قالها لخُفاف بن نَدْبة في أمر شجر بينهما. وهو من شواهد سيبويه ٢: ٤٠٢، وابن يعيش ٢: ١٣٢، والبيت من الوافر وهو بتمامه:

فأيِّي. مَا وأيُّكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إلى المُقَامَةِ لَا يَرَاهَا

قال البغدادي في توضيح الشاهد: (على أن هذا ضرورة، والقياس المستعمل: فأينا كان شرا من صاحبه. (انظر الخزانة ٤: ٣٦٧).

(١) سورة الإسراء آية ١١٠.

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠.

وَقَوْلُــهُ :

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَىً وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِبَلْ

ونظيره :﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ في الشِّعْرِ كَقَوْلِكَ : كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو . وَحُكْمُهُ إذا أُضِيفَ إلى الظَّاهرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى عَصًا ، وَرَحًا . تَقُولُ : جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلين ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَمررت بِكِلَا الرَّجلين . . .

لأنَّ ما أُضيفَ إليه (كـلا) فهو بمنزلة المؤكد، ومؤكده معرفة على ما سيجيء في باب التـأكيد ـ إن شاء الله تعالى ـ فكذا ما أُضيف هو إليه كما في (كـلّ) وإنما أضيف كلّ في الظاهر إلى نكرة نحو: (كلُّ رجل)، لأنه في معنى المعرفة بإفادته الجنس. وامتنع إضـافة (كِـلا) إلى النكرة، لأنَّ (كِلا) للتثنية، وبينها وبين معنى الجنس تنافٍ، وأما اشتراط التثنية، فلأنَّ التأكيد تابع للمؤكد في الإفراد والتثنية والجمع، و(كلا) موضوع لتأكيد المثنى، فيكون المثنى فيما يضاف إليه (كِـلا) مقصـودا.

قولــه :

٢٠٧ ـ . . . . سَيَلْقَاهُ . . . . .[1]

يجوز سيلقاه بالياء، و(كـلا) : فاعله، وبالنون[2] و(كـلا) : (تأكيد للمضمر)[3]

قوله :

٢٠٨ ـ . . . . وكـلا ذلـكَ وَجْـهٌ وقِبَـلْ[4]

---

(١) هذا بعضُ بَيْتٍ من الوافر نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٣ : ٣ إلى النَّمْر بن تَوْلَبٍ وهو بتمامه :

فَإنْ اللّه يَعْلَمُني وَوَهْبَا وَيَعْلَم أنْ سَيَلْقَاهُ كلانـا

قال : والشـاهد فيه إضافته إلى «نـا» وهو ضمير جمع ، و«كـلا» إنما يضاف إلى تثنية .

(٢) قوله وبالنون : أي تجوز فيه رواية «سنلقاه» .

(٣) في ب : توكيد للضمير والمثبت من الأصل و ع .

(٤) هذا عجز بيت من الرمل لعبد الله بن الزِّبَعْرى انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٣ وهو ثاني أبيات

وإذَا أُضِيفَ إلى الُمضْمَرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الُمثَنَّى عَلَى مَا ذُكِرَ، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُقِرُّ آخِرَهَ عَلى الألِفِ فِي الوَجْهَيْنِ.

(ذلك) هنا في المعنى المثنى، بشهادة القرينة الأولى، أي كلٌّ واحد من الخير والشَّرِّ جهة يتجه إليها الإنسان، والذي أستفصحه وأستحسنه أنّ اسم الإشارة مبهم فكان محتملا للواحد والاثنين.

قولـــــه : «ويجوز التفريق في الشعر».

يعني بالتفريق أن يجمعهما بالواو العاطفة، لأنهما قد تفرقا لفظا ومعنى، لأنَّ الواو تقتضي المغايرة، والمعطوف والمعطوف عليه غَيْرَانِ، كزيد وعمرو في : كِلا زيد وعمرو، ولا يُعنى بالتفريق هنا سوى هذا، وإنما جاز هذا التفريق، لأن تثنية المختلفين بالعطف كتثنية المتفقين بغير العطف، وهذا التفريق في المضاف إليه ضعيف، لأنَّ (كـلا) موضوع لتأكيد المثنى فنفس المثنى فيما يضاف إليه (كِلا) مقصود، كما أنَّ نفس الجمع فيما يضاف إليه كلّ مقصود، فتلزم التثنية هنا لزومَ الجمع ثَم، وقد أجبنا عن قولهم: كلّ رجل، فيما سبق.

فإن قلت: التثنية في فاعل نحو: تشارك زيد وعمرو أيضا مقصودة لمجيء نحو هذا الفعل من الجانبين، قلت: ليس الغرض هنا غير النسبة إلى متعدد بلا فصل بين أن يجيئا بلفظ واحد، وأن يجيء أحدهما معطوفا على الآخر.

قولـــه : «على مَا ذُكِـرَ».

أي على ما ذُكِرَ في صَدْرِ الكِتَابِ، وقيل في الفرق بين إجراء (كِـلا) مُضافا إلى الظاهر مجرى عصا، وإجرائه مضافا إلى المضمر مجرى المثنى، (أنــه)[1] إذا

من قصيدة له قالها بعد موقعة أحد متشمتاً بالمسلمين. والبيتُ بتمَامِهِ كما جاء في دِيوانِه ص ٤١ :

إنَّ للخَيْرِ وللشَّر مَدَى وَكِلَا ذَلِك وَجْهٌ وَقِبَلْ

قال ابن يعيش: «فالشاهد فيه إضافة (كـلا) إلى مفرد يراد به التثنية كما أضيف الذي قبله إلى لفظ الجمع إذا كان المراد به التثنية.

(١) في الأصل: (لأنــه) والمثبت من ب وع.

. . . .

أضيف إلى المضمر يكون تابعا للمثنى، لأن المضمر يقتضي شيئا مذكورا قبله وهو مثنى، وكذا مارجع إليه، ينبغي أن يكون مثنى وإذا أُضيف إلى الظاهر فإنه لايكون تابعا فَيَبْقَى على حالة واحدة كالعصا.

وقيل: لما كان معنى (كـلا) مثنى، وتأكّد أمر التثنية فيه يكون المضاف إليه ضميراً مُتّصلا، لأنَّ المجرور من المضمرات لايجيء إلا متصلا نزل (كـلا) مع ما اتصـل به من المضمـر المجرور منزلة كلمة واحدة فاشتد أمر التثنية فيه لفظا ومعنى، فناسب أن يأخذ حكم المثنى.

أما عند الإضافة إلى المظهر فأمر التثنية فيه ضعيف، ولفظ (كِـلا) مفرد حقيقة، وحكم المفرد وهو الإفراد فيه ثابت، قال تعالى ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ ﴾[1] ولغة التنزيل هي اللغة الفصحى، فترجح لذلك جانب المفرد، فأخذ حكم العصا.

قولــه : «وَمِنَ العَـرَبِ»

أيْ أنهمُ يقرُّون آخر (كِـلا) عند الإضافة إلى المضمر على الألف فيقولون : (جـاءَنى كِلاَهمـا)، و(رأيت كِلاَهمـا)، و(مَرَرْتُ بكلاَهما). وحُجَّتهم الإلحاق بنظائره من نحو : (عصا) و(رحـا)[2]، يقال: هذه عصاه، وأخذت عصاه، وتوكأت على عصاه، بإقرار آخرها على الألف في الأحوال (الثلاثة)[3] فكذا في (كِـلَا).

عن المصنِّف (رحمه الله)[4] أنه أنشد عن أستاذه فريدِ العصرِ أبي مضر شعراً من العرب في استعمال (كِــلَا) في الوجهين بالألف وهــو :

---

(١) الآية بين القوسين من الأصل وع وفي ب ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ سورة الكهف آية ٣٣.

(٢) في ب: «عصى ورحى» والمثبت من الأصل و ع والكتابتان جائزتان.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب و ن والمثبت من ع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

٢٠٩ ـ يَارَبِّ حَيِّ الزَّائِرَيْنِ كِلاَهُمَا　　وَحَيِّ دَلِيلاً في الفَلاَةِ هَدَاهُمَا[1]

فَلَيْتَهُمَا ضَيْفَانِ لِي كُلَّ لَيْلَـةٍ　　مَدَى الدَّهْرِ مَكْتُوبٌ عَلَيَّ قِرَاهُمَا

وَلَيْتَهُمَا لاَ يَقْطَعَانِ مَفَازَةً　　وَلاَ عَلَماً إِلاَّ وَعَيْنِي تَرَاهُمَا

فَلِلَّهِ دَرُّه مِنْ فَرِيدٍ فَاتَتْ بِفَوْتِه فَرائِدُ الغُرَر

فَجَادَتْ أَصْدَافُ المَدَامِعِ بِمَا فِيهَا مِنَ الدُّرَر

وأَحْسِنْ بِقَوْلِ المصنف فيه يرثيه :

٢١٠ ـ وَقَائِلَةٍ مَا هذِهِ الدُّرَرُ الّتِي　　تُسَاقِطُهَا عَيْنَاكَ سِمْطَيْنِ سِمْطَيْنِ[2]

فَقُلْتُ هِيَ الدُّرُّ اللّوَاتِي حَشَا بها　　أَبُومُضَرٍ أُذْنِي تَسَاقَطُ مِنْ عَيْنِي

---

(١) الأبيات الثلاثة من الطويل ذكرها أبو حيّان التوحيدي في (البصائر والذخائر) ٢ : ٢٥٩ من غير عزو لأحد وروايتها هناك مختلفة بعض الشيء عما ورد في الإقليـــــد .

ومـوضـع الشاهد في البيت الأول منها قوله : «كلاهما» حيث أجرى إعرابها على الألف معـاملة الأسماء المقصورة وحقها النصب بالياء على القياس المشهور في نصب المثنى بالياء . ولكنه أجراها هنا على الألف.

(٢) البيتان من الطويل في ملحقات ديوان الزمخشري ص ٦٣٣ رسالة دكتوراة مخطوطة في جامعة الأزهر: إعداد عبد الله علي عمرو عام ١٩٧٩ .

وسمطين سمطين : أي صفين صفين . وأبومضر: هو محمود بن جرير الضبي الأصبهاني ، أكثر شيوخ الزمخشري تأثيرا في نفسه ، وكان يلقب فريد العصر ، وكان وحيد زمانه في علم اللغة والنحو ، انظر معجم الأدباء ١٩/ ١٢٤ ، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٥٨ ، وشذرات الذهب ٤/ ١٢٠ وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٧ ، ومرآة الجنان ٣/ ٢٧٠ .

«فصـــــل» وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى نَحْوِ مَا يُضَافُ إِليهِ أَيٌّ. تَقُولُ: هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ، وَأَفْضَلُ القَوْمِ . . .

قولـــــه : «إلى نَحْوِ مَا يُضَافُ إليهِ» .

أي يعني أنّك إذا قصدت التفضيل على معروف، أضفتها إلى معرفة، ولزم أن يكون الأول واحدا من المذكورين، فإن قصدت تفضيل عددٍ على عدد مثله من ذلك الجنس، أضفته إلى العدد الذي قصدته منكرا، كما أنّ (أيًّا) كذلك، فإنه إذا أضيف إلى معرفةٍ فمعناه السؤال عن واحد من المذكور بعده جنساً وجمعاً معروفاً، أو مثنى معروفاً (يقال: جاءني أحد الرجلين، فتقول: أيُّ الرجلين؟ وإذا أضيف إلى نكـرة فمعنـاه السؤال عن عدد أضيف إليه، واحداً كان أو اثنين أو جماعة. كقولك: أيُّ رجل؟ لمن قال جاءني رجل، وأيُّ رجلين؟ لمن قال: جاءني رجلان، وأي رجالٍ؟ لمن قال: جاءني رجالٌ، تُقَدِّر الجنس رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، وجماعةً جماعةً، ثم تسأله عن الواحد الملتبس عندك، وهذه إضافة إلى المسؤول عنه، والإضافة في الأول، إضافة إلى شيء المسؤول عنه واحد منه.

وإنما أضيف في الثاني إلى عين المسؤول عنه، وإن كانت سؤالا عن واحد من أعداد، لأنه لايخلو إما أن يضاف إلى جنس ذلك أو إليه، أو إليهما، والأخير ممتنع لامتناع الإضافة إلى اسمين، . وكذا الإضافة إلى الجنس لما فيها من إبهام الوجه الأول، وهو السؤال عن واحد من المذكور بعده، فلزمت الإضافة إلى منكّر مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض، وإنما لزمت الإضافة في أفعل التفضيل، لأنْ أفعل الـتفضيل يقتضي المفضّــل والمفضّــل عليه كمــا أن (أيـًّا) يقتضي (المبعّض والمبعّض عنه)[1] . والمفضّل عليه يكون واحدا أو اثنين فصاعداً، فيلازم الإضافة إلى نحو: مايضاف إليه (أي).

---

(١) ما بين القوسين من ب ع و ن والذي جاء في الأصل: (البعض والبعض عنه) وليس بصواب لعدم قبول بعض لـ (أل التعريف).

وَتَقُـولُ: هُوَ أَفْضَـلُ رَجُـلٍ ، وَهُمَـا أَفْضَـلُ رَجُلَيْن، وَهُمْ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَالَمعْنَى في هَذا إِثْبَاتُ الفَضْلِ عَلى الرِّجَالِ إذا فَصَّلُوا رَجُلاً رَجُلاً، واثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَجَماعَةً جَماعَةً . . .

قولـــــه : «إذا فصَّلُوا رَجُلاً رَجُلاً بالصَّادِ المُهْمَلَة»

أي إذا قلت: هو أفضل رجل، فالمعنى إذا فصّلوا الجنس رجلا رجلا فهو أفضل رجـل، وإذا قلت: همـا أفضـل رجلين، فالمعنى: إذا فصّلوا الجنس رَجُلَيْنِ رَجُلَين، فهما أفضل رجلين، وكذا الجمع.

فالحاصل أنك إذا قلت: زيدٌ أفضل رجل، فهو تفضيل لزيد على جميع الرجال لكن على سبيل التفصيل، بأن يفضل كل واحد منهم ويقال: زيدٌ أفضل من بكر وأفضلُ من خالد إلى أن يؤتى على الكُلِّ .

فإذا قلت: زيد أفضـل رجلين، فهـو تفضيل له على جميع الـرجـال، لكن بالتفصيل بأن يقال: زيد أفضل من العالِمين. وأفضل من الفاضلين، وأفضل من الحاكمين، وأفضل من العادلين، إلى أن يؤتى على الجميع، وإذا قلت: (زيد أفضل الرِّجال)[1] فهو مفضل على الجميع، لكن بعد أن يُفصَّل ويقال: زيد أفضل من العلماء، وأفضل من الفضلاء إلى أن يؤتى على الجميع.

والسِّـرُّ فيمـا ذكرنا: هو أن التفضيل لايتحقق إلا إذا كان الفضل مشتركا بين المفضَّـلِ والمفضَّـل عليه، ليمكن إثبـاتُ الزيادة على المعنى المشترك ليحقق التفضيل والترجيح.

وإذا قلت: (زيد أفضل رجل) فقد أوقعت الشركة بين زيد وبين هذا الجنس كله، ثم أثبت الزيادة له على كل (واحد منهم)[2] على سبيل البدل، إذ لاتتناول

---

(١) في ب : «زيد أفضـل رجال» والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب.

(٢) في ب : «واحـد» والمثبت من الأصل و ع.

وَلَــهُ مَعْنَيَــانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى المُضَاف إِلَيْهِم فِي الخَصْلَةِ التِي هُوَ وَهُمْ فِيهَا شُرَكَاءُ.

هذه اللفـظة إلا واحدا، وعلى هذا: التثنية والجمع. وإنما لم يُثَنَّ (أفضل) ولم يجمع عند الإضافة لما سيجيء.

قولــه: «ولـه معنيـــان ....»

أيْ (لأفعَلَ) التفضيـــل.

اعلم أنك إذا قلت: (هو أفضـل القوم)، فالإضافة على وجهين:

أحدهما: أن تقول: هو أفضل من القوم، ثم تحذف (مِنْ)، وتضيف (أفضل) إليه، فهـذه الإضـافة على ثبات (مِنْ)؛ لأن المعنى أنّ فضلَه ارتقى في مراتب الـزيادة من هذا الموضع، فإذا قلت: هو أفضل القوم، فالمعنى: أنّ كلًّا منهم فاضـل، إلا أنّ هذا أفضل منهم، وفي هذا إثبات شركةٍ له وللقوم في الفضل، وإثبات زيادة له عليهم.

والثـاني: أن يكون التقدير في قولك: (هو أفضل القوم)[1] بمنزلة قولك: هو فاضل القوم، وفي هذا لاشركة (بينه وبين القوم)[2] في الفضل، كما لاحاجة إلى إثبات الشركة في قولك: هو فاضل القوم، بل هو الفاضل على الإطلاق والإضافة لمجرد التخصيص، فإن قلت: هل بين الإضافتين فرق في إفادة التعريف وعدم إفادته؟ قلت: اللهم نعم، فإن الإضافة في الوجه الأول لاتفيد التعريف، لأنها على تقدير (مـن) التي هي لابتداء الغاية، فقولك: أفضل القوم بمنزلة أفضل من القوم،

---

(١) في ب: «هـو أفضـل القوم، أنك تقول هو الأفضل، أي هو الذي عرف بالفضل، ثم تضيف فتقول: أفضل القوم» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب و ع: (بينه وبينهم) والمثبت من الأصل.

. . . .

والثاني نكرة، فكذا الأول بخلاف الإضـافة في الوجه الثاني فإنها مفيدة للتعريف، فقولك: هو أفضل القوم على هذا بمنزلة: هو الذي عُرف بالفضل من جملتهم حتى كأنك قلت: إمامُ القوم، ولاشك في أنَّ هذه الإضافة مفيدة للتعريف، ولك أن توضح الفرق بينهما بالعبارة فتقول: إنا لو قصدنا معنى (مِنْ) قلنا: هو إنسان يفضل القوم مع كونه من جملتهم، وإذا قصدنا الوجه الثاني قلنا: هو الرجل الذي بلغك أنه هو المشهور بالفضل في القوم (من جملتهم)[1]، فأنعم النظر، وتأمل تجد معنى التنكير في الأول ومعنى التعريف في الثاني.

فإن قلت: قد لاح مما ذكرت أن قولك: أفضل القوم على الوجه الأول مشابهٌ لقولك: أفضل من القوم (من حيث إنهما نكرتان، ولذا جاز أن يقال: مررت برجل أفضـل القوم، كما يقال: برجل أفضل من القوم)[2]، فما وجه المباينة بينهما؟، قلت: وجـه المباينة بينهما أنك إذا قلت: زيد أفضل من القوم لم يكن زيدٌ من جملتهم، بدليل قولك: (الإنسان أفضل من الحمير).

وإذا قلت: أفضل القوم، بالإضافة، فزيد داخل في جملتهم لامحالة ويمتنع أن تقول: الإنسان أفضل الحمير.

وفي (أفضلُ القومِ) بالإضافة على معنى (مِنْ) تغييران.

أحدهما: أنه حذف منه (مِنْ)[3]وَجُرَّ بالمضاف.

والثاني: أن المحذوف كلمة ثنائية وليست بحرف مصاحب للاسم غير مُتصَوّر فيه الانفصال كالتنوين، فعلم أن التغيير فيه أغلظ من التغيير في نحو: (هو ضاربُ زيدٍ)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ب.

والثَّانِي : أَنْ يُؤخَذَ مُطْلَقاً لَهُ الزَّيادَة فِيهَا إِطْلاَقَا ثُمَّ يُضَافُ لاَ لِلتَّفْضِيلِ عَلى المُضَافِ إِلَيْهِمْ لَكِنْ لِمُجَرَّدِ التَّخْصِيص ، كَمَا يُضَافُ مَا لاَ تَفْضِيلَ فِيهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَولِكَ : (النَّاقِصُ والأشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَادِلاَ بَنِي مَرْوَانَ، فَأَنْتَ عَلَى الأول يَجُوزُ لَكَ تَوْحِيدُه فِي التَّثْنِيةِ وَالجَمْع ، وَأَنْ لا تُؤَنِّثُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾

لأن الساقط منه التنوين وهو حرف واحد مصاحب للاسم لايتصوّر فيه الانفصال، فلذا لم يكن للتغيير فيه تأثير، فقولك : (ضاربُ زيدٍ) بمنزلة : (ضاربٌ زيداً) بالتنوين، وظهر للتغيير فيما نحن فيه تأثير فدلّ قولك (زيد أفضلُ القوم) على أنه من جملتهم وإن لم يدل على ذلك قولك : (أفضل من القوم) بدون الإضافة. هذا وإن قولك : (أفضل القوم) بمعنى «مِنْ» (لم يخرج)[1] عن حكم : (أفضل من القوم) من كل وجه، فاستوى فيه الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

فقيل : هو أو هما، أو هم أفضلهم، وهي أو هما أو هن أفضلهن كما يقال : هكذا مع (مِنْ)، وإن كان الاستواء في المضاف بطريق الجواز والعلة في استواء الحالات في نحو (أفضل) : أن التفضيل لابد له من مفضل عليه، فإذن لابد له من (مِنْ) للبيان (فصار «مِنْ» بمنزلة اللام)[2]، مِنْ رجل، فيلزم أن لايلم شيء من تغييرات تلك الحالات لابلام (أفضل)، ولا بنون (مِنْ) لتحصن الأول بوقوعه حشواً للكلمة، واختصاص تلك التغييرات بالأواخر. ولإباء الثاني (إلمامَ التغيير فيه)[3] بالحرفية.

قولـــــه : «نَحْوُ قَولِكَ الأشَجُّ».

---

(١) في الأصل و ع : (لم يكن يخرج) والمثبت من ب.

(٢) في الأصل : «فصار بمنزلة اللام» المثبت من ب و ع.

(٣) في ب : «إلمام التغييرية» والمثبت من الأصل و ع.

وَعَلَى الثَّانِي: لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تُثَنِّيَهُ، وَتَجْمَعَهُ، وَتُؤَنِّثَهُ، وَقَدْ ٱجْتَمَعَ الوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، المُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقاً، الثَّرْثَارُونَ المُتَفَيْهِقُونَ».

هو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العزيز، لأنه كان برأسه شَجَّةٌ من رَمْحَةِ دابة[1].

و (النـاقص) هو محمـدُ بْنُ مَرْوانَ، لقِّب بذلك لأنه لما استخلف نَقَّص من أُعطياتهم، ولم يكن في بني مروان عادلٌ غيرُ هذين، وقيل: (الناقص) يزيدُ بْنُ الوليدِ بْنِ عبدِ المَلِكِ نَقَّص من أرزاق الجند فلقِّب به[2].

فإن قلت: ما الفرق بين قولك: هما أعدلا بني مروان، وقولك: هما عادلا بني مروان؟ قلت: الفارق أن أعدلا يدل على زيادة العدل وكماله لأنَّ اللفظ موضوع لذلك، سواء إنْ ثبت للغير المعنى المدلول عليه أو لم يثبت فأما قولك عادلا بنى مروان: فَمثبت للعدل لهما على الإطلاق، مجوزا أن يثبت لهما ذلك المعنى على أصله، وأن يتضمّن المعنيين: الأصل ووصفَ الكمال.

قولـــــه: «وعلى الثانـي».

(إنما لم تستوِ)[3] الحالات على هذا الوجه؛ لأن الاستواء كان لكون الإضافة على تقدير (مِنْ)، ولم تُقَدَّرْ هي في هذه الإضافة فيزول الاستواء.

---

(١) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ٣: ٦.

(٢) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ٣: ٦.

(٣) في ع: «إنما تستوي» والمثبت من الأصل و ب.

قولـــــه : «وقـد اجتمـع»

اجتمع الاستواء وتركه في الحديث، فقوله عليه السلام[1]: «بأَحَبِّكُمْ وأَقْرَبِكُمْ وأَبْغَضِكُم وَأَبْعَدِكُمْ»، من قبيل الاستواء، و(أحاسِنِكم وأَسَاوِئِكَمْ) من قبيل تركه. فوجه الاستواء ماذكرنا قَبْلُ.

والوجـه الثاني: أن (لأفعل) التفضيل شبهاً بالفعل من حيث المعنى، وهو أنك إذا قلت: (زيدٌ أفضل من عمرو)، فمعناه زيـدٌ يزيدُ في الفَضْلِ على عمرو، فعلم أنّ معناه يزيد وهو (فعـل) والفعل لايثنى ولايجمع، فكذا هذا.

ووجـه ترك الاستـواء أن أفعـل التفضيل غير جارٍ على الفعل فَبَعُدَ لذلك من الفعـل، فساغ أن يُتَصَرَّفَ فيه بالتثنية والجمع، فإذن له طرفان: مناسبة الفعل، وعـدم مناسبته إيَّاه، فلك أن تُسوي فيه بين الأحوال نظراً إلى أحد الطرفين، . ولاتسوي فيه بينهن نظرا إلى الطرف الآخر.

فإن قلت: هذان الطرفان كلاهما موجود في أفعل التفضيل عند التنكير فكان ينبغي أن لايختصَّ بالاستواء، قلت: إنما خص بالاستواء لامتناع ترك الاستواء فيه لما ذكرنا قبل.

والجواب الثاني: أن أفعل التفضيل في التنكير تترجّح فيه جهة مناسبة الفعل لأن

---

(١) انظر الحديث برواياته المتعددة في مسند الإمام أحمد ج ٢ : ٣٦٩، ج٤: ١٩٣، ١٩٤، وسنن الترمذي (كتاب البر والصلة) باب ٧١ ص ٣٧٠.

والشاهد فيه: أنه وحد (أحبكم) وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول وهو (أفعل) الذي بمعنى التفضيل، لأنـه يكـون في جميع الأحـوال بلفظ واحد لايثنى ولايجمع ولا يؤنث وجمع (أحاسنكم) وهو جمع (أحسـن) لأنه لم يرد به التفضيل وإنما أراد به الذات نحو الحسـن، وكذلك أبغضكم وأقربكم وحّدَهُما، لأن المراد بهما التفضيل، وجمع (أساوئكم) وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى السيء. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧

وَعَلى الوَجْهِ الأَوَّلِ لاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إخْوَتِهِ، لأَنَّكَ لَمَّـا أَضَفْتَ الإِخْوَةَ إِلى ضَمِيرِهِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مِنْ قِبَلِ أَنَّ المُضَـافَ حَقُّـهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ المُضَافِ إِليهِ ....

(أفعـل) لايضاف كالفعل، ولأنه يُعَدّى بحرف الجر كالفعل، والمرجوح بمقابلة الراجح كالمعدوم، فيلزم الاستواء بين الحالات.

فإن قلت: ماذكرت يستدعي أن يلزم المضاف ترك الاستواء، لأن عدم مناسبة الفعل قد تَرجّح بالإضافة، لأن الفعل لايضاف، قلت: إنما يلزم ما ذكرت أن لو كانت الإضافة ثابتة من كل وجه، (وهي غير ثابتة من كلٍّ وجه، لأنها زائلة من حيث التقدير)[1]. لكونها لفظية، فبالنظر إلى هذا كأنّ الإضافة لم تُوجَد. و(المُوَطَّأ): الذي (يتبوأ)[2] منزلةً بالنازل فيه كأنًّ كنفه مُوطَّأ بكل أحد.

و(رجل ثرثار): كثير الكلام من قولهم: عَيْنٌ ثَرَّة: كثيرة الماء[3] و(تفيهق الرجل): فتح فاه وتوسع في كلامه.

قولــــــه: «وَعَلى الوَجْهِ الأَوّلِ لاَيَجُوزُ... إلَى آخِرِهِ».

إنمـا امتنـع «يُوسفُ أَحْسَنُ إخوته» على معنى (مِنْ) لما فيه من ا لجمع بين الضدين، فالإضـافة على معنى (مِنْ) تقتضي أن يكون يوسف من جملة الإخوة لما سبق.

---

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «وهي زائلة من حيث التقدير» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «الذي لايتبوأ» والمثبت من الأصل وع.

(٣) قال ابن يعيش في تفسير بقية الحديث: «ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون»، الثرثارون المتفيهقون: الذين يكثرون الكـلام ويتكلفـون فيه فيخرجون عن القَصْد والحق، يقال: رجل ثرثار وهو المكثار في الكلام، ومنه عين ثرة وثرثارة إذا كانت واسعة الماء، ويقال: الثرثار نهر بعينه كأنه سمي بذلك لكثرة مائه، وليس الثرثار من لفظ الثرّة، وإنما هو من معناه وإن وافقه في بعض حروفه =

.... أَلَا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ:
هٰؤُلَاءِ إِخْوَةُ زَيْدٍ، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي عِدَادِ المُضَافِينَ إليهِ، وإِذَا خَرَجَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ لَمْ يَجُزْ إِضَافَةُ «أَفْعَلُ» الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيهم، لأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ إِضَافَتَهُ إِلى جُمْلَةٍ هُوَ بَعْضُهَا.

وإضافة الإخوة إلى ضميره: توجب خروجه من جملتهم ألا ترى إلى صحة قولك: (جاءنى إخوة زيد)، وزيد قد مات، فلو لم يكن خارجا من جملة إخوته لما صّح ذلك لدخوله تحت المجيء، وهو ليس من الجائين، لأنه ميت، ولأنه لو لم يخرج من جملتهم بالإضافة لاستقام قولك: «جاءني إخوة زيد» وهم ثلاثة ليس إلا، وهذا لايفوه به (من له أدنى تمييز)[1] وإنما يقال: (جاءني أَخوا زيد)، فعلم أنّ إحدى الإضافتين توجب الدخول في جملتهم، والأُخرى توجب الخروج عنها، وهما ضدان، واجتماعهما محال، فلا يجوز قولك: يوسُفُ أحسن إخوته بالإضافة على معنى (من).

قولــــــه: «هـــو هـــو».

(هُــوَ) الأولُ: مبتدأ، وهو ضمير أفعل، و(هُــوَ) الثاني: خبره، وهـو: ضمير ليوْسـفَ (صلى الله عليه وسلم)[2]، والجملة صلة للموصول.

= إنما هو كسبط وسبطر ودمث ودمثر. فثرّةٌ من باب حبّ ودرّ، وثرثارة من باب زلزل وقلقل. والمتفيهق هو الذي يتوسع في كلامه ويفهق به فمه - انظر ابن يعيش ٣: ٧.

(١) في ب: من له تميز «والمثبت من الأصل و ع».

(٢) مابين القوسين جاء في نسخة الأصل فقط هكذا «صلى الله عليه».

وَعَلى الوَجْهِ الثَّانِي لاَ يَمْتَنِعُ.

وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ لِنُصَيْبٍ: أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ شَاعِرُهُمْ.

قولــــه: «وعلى الوجــه الثاني».

وهو أن توجد له الزيادة في الحسن مطلقةً، ثم يضاف للتخصيص، لم تمتنع الإضافة على هذا الوجه لأنها بمنزلة: يوسف هو الأحسن على الإطلاق وله اختصاص بالأخوّة المختصَّةِ به، فإن قلت: إذا كان يوسف مختصا بالأُخوة كانوا أيضا مختصين به فما الفائدة (في إثبات الاختصاص لهم به بالإضافة الثابتة إليه؟)[1]، قلت: الإضافة كما تُثبت اختصاص المضاف بالمضاف إليه من حيث القصد، واختصاص المضاف إليه بالمضاف بطريق الضرورة.

كذلك تُثبتُ مَزّيةً للمضاف إليه من جهة التعريف. بدليل أنّ المضاف يُعرَف بالمضاف إليه، والإضافة الأولى، وهي إضافة يوسف إلى الأُخوة أثبتت اختصاصه بهم، لكن لم تثبت المزيةَ له في التعريف، فلما جاءت الإضافة الثانية وهي إضافة الأُخوة إلى ضميره أَثْبَتَتْ له هاتيك المزيَّة، فافهمه فإنه من أسرار العربية.

قولــــه: «لِنُصَيْبٍ .....»

نُصَيْبُ الشَّاعر بضم النون وفتح الصاد المهملة. قال: أنشدت الوليــد بن عبد الملك فقال: أنتَ أشعرُ أهلِ جلْدَتِكَ.

وفي بعض الحواشي: قول من قال لنصيب أي قول سليمان بن عبد الملك ابن مروان فـ (أفعل) هنا ليس للتفضيل، وإنما هو بمعنى: «أنت شاعر أهل جلدتك» والمراد بالجلدة اللون، أي شاعر السودان[2]، أي الذين تذكر من جميعهم

---

(١) في ب: «في إثبات الاختصاص لهم بالإضافة الثابتة إليه» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٨.

«فصـــــل» وَيُضَافُ الشَّيْءُ إلى غَيْرِهِ بأدْنى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ أَحَدِ حَامِلَي الخَشَبَةِ لِصَاحِبِهِ: خُذْ طَرَفَكَ.

وَقَـــالَ:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ. . . .

أَضَافَ الكَوْكَبَ إِلَيْهَا لِجِدِّهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَعَ.

بالشعر، وكان نصيب من الحبشة، وأهل جلدته ليس هو منهم، فإذا أضاف أشعر إليهم فقد أضافه إلى شيء ليس هو منهم، وذلك إنما يستقيم على الوجه الثاني لا على الوجه الأول.

فصـــــل: قولـــه: «ويضاف الشيء إلى غيره».

أي يضاف الشيء إلى غيره (بأدنى مناسبة)[1] بينهما، لأن الشيئين إذا تناسبا بوجه جاز أن تظهر النسبة الكامنة بينهما بدليل، وذلك الدليل هو الإضافة، لأن الإضافة إمالة شيء إلى شيء يُخصصه بمعنى من معانيه، ألا ترى أن أحدَ حَاملي الخشبة إذا قال لصاحبه: خُذْ طَرَفَكَ، فقد خص طَرَفَ الخشبة بالحامل من جهة الحمل، لامن جهة الملك ونحوه لأنه لما حمله فقد لابسه أي خالطه.

قولـــــه:

٢١١ - إذا . . . .[2]

---

(١) في ب: «بأدنى ملابسة» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز.

(٢) البيت من الطويل ولم أعثر على نسبته لقائل، وقد أورده ابن يعيش في شرحه ٣: ٨ بتمامه على النحو التالي من غير عزو:

إذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ ... سُهَيْلٌ أذاعَتْ غَزْلَهَا في القَرَائِبِ

قال «والشاهد فيه أنه أضاف الكوكب إليها لجِدِّها في عملها عند طُلوعه وذلك ان الكيِّسَة من النساء تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سُهيل وهو وقت البرد، والخرقاء: ذاتُ الغفلة تكسل عن الاستعداد، فإذا طلع سُهيلٌ وبردت تَجدُّ في العمل وتفرق قُطْنها في قبيلتها تستعين بهن فخصها لذلك.

وَقَــــالَ :

إذا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

لِمُلَابَسَةٍ لَهُ في شُرْبِهِ وَهُو لِسَاقِي اللَّبن.

تمامه : .... سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرائِبِ

(الخَـرْقَاءُ) : المرأةُ الحَمْقَاءُ. و(سُهَيل): عطف بيان لكوكب، لأنه لما ذكر الكوكب، احتمل أن يراد به كوكب آخر غير سهيل، فذكره ليكشف عن المراد، إنما أضاف الكوكب إليها لأن الكيِّسة من النساء من تستعد للشتاء صيفا، فتنام وقت طلوع سهيل. والحَمْقَاءُ تكسل وتذهل عن الاستعداد، فإذا أخذها البرد، (فرَّقت القـطن في نسـاء قبيلتها)[1]، لتستعين بهن فخصها بالكوكب لذلك. وَالقرائب: جمع قريبة.

قولــــــه :

٢١٢ ـ «إذَا قَالَ ....»[2]

لِتُغْنِيَ: جوابُ القسم، أصله لَتُغْنِيَنْ بالنـون الخفيفة المؤكدة، حذفت النون حذفها في قولــه:

---

(١) ما بين القوسين من نسخة ب وفى الأصل و ع : «فرقت القطن في قبيلتها» وكلاهما جائز.

(٢) البيت من الطويل نسبه البغدادي في الخزانة ١١ :٢٤٢ إلى حُريث بن عَنَّاب الطائي نقلا عن ثعلب في (أماليه) مع جملة أبيات أخرى، وقد ذكر البغدادي للنحاة حديثا مستفيضا عن هذا الشاهد. انظر الخزانة ١١ : ٤٣٤-٤٤٩.

ونص البيت كما جاء في الخزانة:

إذا قَالَ قَطْنِي قُلتُ باللَّهِ حَلْفَةً لَتُغْنِنَّ عَنِّي ذا إنَائِكَ أَجْمَعَا

وفيه رواية (لِتُغْنِيَ) بكسر اللام وآخره ياء مفتوحة وكذلك (قَدْني) بدل (قَطْنى). والشاهد فيه: إضافة الإناء إلى المخاطب لملابسته إياه وقت أكله منه أو شربه ما فيه من اللبن .

«فصل» وَالَّذِي أَبوْه مِنْ إضَافَةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ أَنْ تَأْخُذَ آلْاسْمِيَنِ المُعَلَّقَيْنِ على عَيْنٍ أَوْ مَعْنًى وَاحِدٍ كَالَّلَيْثِ وَٱلْأَسَدِ وَزَيْدٍ وأبي عَبْدِاللَّهِ وَالحَبْسِ وَالمَنْعِ وَنَظَائِرِهِنَّ ، فَتُضِيفُ أَحَدَهُمَا إلَى الآخَرِ فَذَلِكَ بِمَكَانٍ مِنَ ٱلْإِحَالَةِ.

---

٢١٣ ـ آضْرِبَ عَنْكَ ٱلْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[١]

أصله : آضْرِبَنْ، وَقونَسُ الفَرَسِ : مُقَدَّمُ رأسه، يريد: بَعِّدْ عني جميع ما في إنَائِك ولاتُعِدْهُ إلي بل اشرَبْهُ كُلَّه، والعَرَبُ تقول: أَغْنِ عَنِّي وَجْهَكَ أيْ بَعِّدْهُ.

وَ (حَلْفَةً): مصدر للفعل المضمر الذي يتعلق بالباء في بالله، ومعنى القسم: الطلب، والضمير وهو (هو) راجع إلى الإناء، والاستشهاد في البيت من وجهين.

أحدهما: أنه أضاف الإناء إلى المخاطب، والإناء ليس له، وإنما أضافه إليه لملابسته له في شربه، فالضمير في (لملابسته): للمخاطب وفي (له) للإناء أو على العكس، و(في شربه): إما للشارب أو اللبن.

وثانيهما: أنه أضاف ذا إلى الإناء على أنه صاحبه لملابسة اللبن للإناء، وقوله: «وهو لساقي اللبن»: أي في الحقيقة، وتقييده بقوله: (في شربه) يقوي الوجه الأول، لأن اللبن ملابس للإناء في غير شربه أيضا.

فصل : قوله : «فذلك بمكان من الإحالة»

لأن الإضافة للتعريف أو للتخصيص، وتعرُّفُ الشيء وتخصيصهُ بِنفْسِهِ مُحَال[٢].

قوله : «وزيدٍ وأبي عَبْدِ اللَّهِ» .

---

(١) البيت من المنسرح نسب لطرفة بن العبد وليس في ديوانه وقد احتج به ابن جني في الخصائص ١ : ١٢٦ وأبو زيد في النوادر ١٣ وابن الأنباري في الإنصاف رقم ٣٧٣ وابن عصفور في الضرائر ١١١ وابن منظور في اللسان (قنس) وقونس الفرس: مابين أذنيه، وفيه معان أخرى ـ اللسان (قنس) وموضع الشاهد فيه قوله (اضْربَ) بفتح الباء على أن أصل الفعل اضربَنْ عنك بنون توكيد خفيفة ولكنه حذفها. (٢) انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٩-١٠

فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ: جَميعُ القَوْمِ، وَكُلُّ الدَّراهِمِ وَعَيْنُ الشَّيءِ وَنَفْسُهُ فَلَيْسَ مِنْ ذٰلِكَ.

«فصـــــل» وَلاَ يَجُوزُ إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَلاَ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَقَالُوا: دَارُ الآخِرَةِ، وَصَلاَةُ الأُولَى، وَمَسْجِدُ الجَامِعِ، وَجَانِبُ الغَرْبِيِّ...

أي لايجوز زيد أبي عبد الله بالإضافة وأبو عبدالله: كنية زيد. و(أَحَالَ) أتى بالمُحال، كَأَلاَمَ أتى بِمَا يُلاَمُ عَلَيْهِ.

قولـــــه: فأما نَحْـو قَوْلِكَ...».

اعلم أن المراد من الجميع، والكل والعَيْن، والنفس: المعاني دون الأعيان، لأن المراد اجتماع القوم وكليَّتهُم وَحَقِّيَةُ الشيء، فهذه الألفاظ تحقِّقُ معاني هذه الأسماء، لأنها كلمات تأكيد.

فإذا قلت: (جاءني زيد)، احتمل أن يراد هو أو من يقوم مقامه كالوكيل والوزير والابن، فإذا قلت: جاءني زيد نفسه، فقد زال التوسع وانزاحت الشبهة التي تختلج في نفس السامـع وتهجس في صدره، بخـلاف قولـك: (ليثُ الأسد) و(حبسُ المَنْـع)، فكـل واحـد من الأولين متعلِّق على عين، كمـا أن كل واحـد (من الآخـرين)[1]، متعلق على معنى، فلا يجوز (ليث الأسد)، و(حبس المنع) لأن المضاف والمضاف إليه فيهما عبارتان عن شيء واحد، ولابد لصحة الإضافة من المغايرة بين المضاف والمضاف إليه. طريقة أخرى: أنَّ قولك: (جميعٌ، وكلٌّ، وعينٌ، ونفسٌ) (أسماء عامة)[2] تقع على الحيوانات (وغيرها)[3]، فبإضافتها يظهر

(١) في ب وع من الأخيرين والمثبت من الأصل.
(٢) في الأصل: «أسماء عاملة» وهو تحريف وصوابه المثبت من ب وع.
(٣) مابين القوسين من الأصل فقط.

وَبَقْلَةُ الحَمْقَـاءِ؛ عَلى تَأْوِيلِ : دارُ الحَيَاةِ الآخِرَةِ، وَصَلاَةُ السَّاعةِ الأُولَى، وَمَسْجِدُ الوَقْتِ الجَامعِ ، وَجَانِبُ المَكَانِ الغَرْبِيِّ، وَبَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ.

التخصيص، فتجـوز الإضـافة جوازها في نحو: (خاتم فضـة)، بخلاف إضافة الليث إلى الأسد.

قولـــــه: «وَلاَ يَجُـوزُ».

الحاصل أن الصفة والموصوف شيء واحد. فإذا قلت: (جاءني زيدٌ الظريفُ) لم يكن (الـظريف) غير زيد، ولا يجـوز إضـافة الشيء إلى نفسه، لأن الشيء لايعرف بنفسه، لأنه لايخلو من أن يكون فيه تعريف، أو لم يكن، فإن كان فهو مستغنٍ من الإضافة، لأنَّ إثباتَ الثابتُ محال وإن لم يكن فيه تعريف فهو لايصير شيئا آخر بأن يضاف اسمه إلى اسمه، فلو رمت بالإضافة أن يصير هو شيئاً آخر، فهو أيضا محال. وإذا عرفت هذا فليرُجَعْ إلى مسائل هذا الفصل.

اعلم أنَّ (دار الآخِرَةِ)[1] وأخواتِها غَيرُ مستقيم حملُها على الظاهر، وأن التقدير ما ذكره في الكتاب. وقوله: «دار الحياة الآخرة» مخالف لتأويل الشيخ أبي عليٍّ، فإنه قَال في (الإيضاح)[2]: (دارُ السَّاعةِ الآخِرَةِ)[3].

قيـل: الأشْبَهُ والله أعلم أن يكون التقدير على ما ذكره المصنف ـ رحمه الله ـ بدليل قوله ـ تعالى ـ ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[4] وقال: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾[5].

قـولــه: «وَبَقْلَـهُ.. الحَمْقَاءِ».

---

(١) يعني بقوله (دار الآخرة) قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ سورة يوسف آية ١٠٩.

(٢) انظر المقتصد في شرح إيضاح أبي علي لعبد القاهر الجرجاني ٢ : ٨٩٤.

(٣) في ب: «على تقدير دار الساعة الآخرة» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) سورة التوبة آية ٣٨.

(٥) سورة البقرة آية ٨٦.

وَقَالُوا: عَلَيهِ سَحْقُ عِمَامَةٍ وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ، وَهَلَ عِنْدَكَ جَائِبَةُ خَبَرٍ؟، وَمُغَرِّبَةُ خَبَرٍ؟ عَلَى الذَّهَابِ بِهَذِهِ الأَوْصَافِ مَذْهَبَ خَاتَمٍ، وَسُوَارٍ، وَبَابٍ، وَمِائَةٍ، لِكَوْنِهَا مُحْتَمِلَةً مِثْلَهَا لِيَخْلُصَ أَمْرُهَا بِالإِضَافَةِ، كَفِعْلِ النَّابِغَةِ فِي إِجْرَاءِ الطَّيْرِ عَلَى العَائِذَاتِ بَيَانًا وَتَلْخِيصًا لَا تَقْدِيمًا لِلصِّفَةِ عَلَى المَوْصُوفِ حَيْثُ قَالَ:

وَصَفَ الحبةَ بالحُمْق، لأنَّها تنبت في مجاري السيل فيجترفها السيل. وفي المَثلِ: «أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ»[1] وَالبَقْلَةُ: اسم لما نبت من تلك الحبَّةِ، وَوَصْفُ الحَبَّة بالحُمْقِ، وهو التحقيقُ، لأنها الأصل، ومنها تتفرع الخُضْرَة.

قولـــــه: «وقالـــوا».

ماسبق كان من حيث الظاهر، إضـافة الموصوف إلى الصفة على مَا ذكر في المتن.

قولـــــه: «سَحْقُ عِمَامَةٍ».

السَّحْقُ[2]: البالي، أُضيف إلى العِمَامَةِ ليقع البيان، لأنه يتناول قبل الإضافة كُلَّ بالٍ، وكذا «جَرْدُ قَطِيفةٍ» فالجَرْدُ[3]: الثوب إذا انسحق ولانَ، وهو في الأصل مصدر جردت الشيء إذا قشرته، فأضيف للبيان، كما تضاف الأعداد المحتملة للأجناس إلى المعدودات نحو: ثلاثةُ رجالٍ وَثلاثَةُ أفراس.

قولـــــه: «وجائِبَةُ خَبَرٍ».

---

(١) مجمع الأمثال ١:٢٢٦ قال الميداني: «يقال أحمق من رِجْلَةَ» وهي البقلة التي تسميها العامة الحَمْقاء، وإنما حمَّقوها لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقتلعها.

(٢) انظر اللسان (سحـق).

(٣) انظر اللسان (جـرد).

أيّ: خبرٌ يجوب الأرض من بلد إلى بلد، والتاء فيه إما للمبالغة كما في نَسَّابة وروايةٍ، وإما لتحقيق معنى الاسمية كما في الذبيحة.

قولـــــه: «وَمُغَرِّبَةُ خَبَرٍ».

بكسر الراء، وهو الذي طرأ عليهم من بلد سوى بلدهم، وَغَرَّب: مبالغة في (غـرب): بَعُدَ، يقال: اغرب عني. التاء فيه كالتاء في جائبة.

قولـــــه:

٢١٤ ـ وَالمُؤْمِنِ .... [1]

عنى بالمؤمنِ: اللَّهَ ـ تعالى ـ لأنه هو الذي يؤمن الطيور وغيرها. و(العائذات): جمـع عائـذ، (وهي الحـديثة النتاج من الطير والبهائم وهو في الأصل من باب الكناية، لأنَّ الحامل إذا ضربها المخاض عاذت أي لجأت)[2] ألا ترى إلى قولهِ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥ وترتيبه الثامن والثلاثون من قصيدة له على بحر البسيط وعدتها تسعة وأربعون بيتا قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه وقد سقت مطلعها مرات من قبل والبيت الشاهد بتمامه:

والمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّعَدِ

الغيل والسَّعَد: الشجر الملتف ـ ديوان النابغة ٢٥ ـ قال ابن يعيش في شرحه ٣: ١١: (الشاهد فيه إضافة (العائذات) إلى الطير، فهو من قبيل: (سَحْقُ عِمَامَةٍ)، لأن العائذات صفة الطير. وقال البغدادي في الخزانة ٢: ٧١ العائذات كان في الأصل نعتا للطير، فلما تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلا منه، فالطير بدل من العـائـذات وهـو منصوب إن كان العائذات منصوبا بالكسـرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان مجرورا بإضافة المؤمن إليه.

(٢) قال البغدادي في هذا التفسير في ج ٥ ص ٧٣ من الخزانة: (وقد أغرب بعضهم بقوله العائذات جمع عائذ وهي الحديثة النتاج من الطير..)

«فصــــــل» وَقَدْ أُضِيفَ المُسَمىَّ إلى ٱسْمِهِ في نَحْوِ قَوْلِهِمُ: لَقِيتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ، وَمَـرَرْتُ بِهِ ذَاتَ يَوْمٍ، وَدَارُهُ ذَاتَ اليَمِينِ، وَذَاتَ الشِّمَالِ، وَسِرنَا ذَاتَ صَباحٍ قَالَ أَنَسُ بْنُ مُدْرِكَةَ الخَثْعَمِيِّ:

عَزَمْتُ عَلى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

تعـــــالى: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[1]. لم يُرد النـــابغة تقديم العـائـذات، لضـرورة الشعـر، لكن أراد أن يذكـر الصفـة فحسب، وهي العـائـذات، (وأراد بهـا)[2] نفس الـذوات بحذف موصوفها واحتملت هذه الصفة أجناسا كثيرة لجواز وقوعها على الوحش والطير وغيرهما فأردفها ذكر الطير بيانا أنه لم يرد بها إلا الطير، وانتصاب (الطير) على التبعية للعائذات لكونه عطف بيان وهو من التوابع فلو كان موصوفا والعائذات صفة لانعكس الأصالة،والتبعية في انتصابهما.

تمامـــــه:

«........... يَمْسَحُهَا   رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغِيلِ وَالسَّنَدِ»

وهما موضعان.

قولـــه: «وَقَـدْ أُضيــفَ».

إذا قلت: لقيته ذاتَ مرة فمعناه: لقيته مدةً صاحبةَ هذه اللفظة التي هي مرة. واللفظة هي الاسم، والصَّاحِبَةُ هي المرادة بالمسمى.

والسِّرُّ في إضـافة المسمى إلى الاسم هو طلب ضرب من المبالغة، ألا ترى أن قولهم لَقِيته ذاتَ مرة فهو بمنزلة قولك: (لحظتُهُ لَحْظَةً)، لأن المراد مِن قولهم: مرَّةً

---

(١) سورة مريم آيــة ٢٣.

(٢) في ب: فذكرها وأراد بها، والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

حركة الفلك مرةً. فيكون معنى قولهم لقيته ذات مرة: (لقيته لقاءً قليلًا)، فيكون بمنزلة: (لحظته لحظة)، وعلى هذا الأسلوب قولهم: (ذات ليلة)، أي المدة التي صادفت فيها رؤية المرئي ليس لها اسم إلا الليلة، وحقيقة المدة: الحركة من حركات الفلك، ففي هذا قطع الشركة في الاسم عن غير هذا المسمى، وذلك ضرب من المبالغة وقد يتأتى فيه التعظيم مع قطع الشركة كما في قوله:

١٣٠ـ إليكم ذَوِي آلِ النَّبيِّ ....[1]

أي أنتم المستحقون لهذا الاسم الذي هو آل النبي، عظَّم آل النبي بهذه اللفظة وهي (آلُ النبي).

قولـــه: «وذات اليمين».

أي ناحية صاحبة هذه اللفظة وهي اليمين. و(ذا صباح) أي وقتا صاحب هذه اللفظة التي هي صباح.

يريـد: عزمت على الإقـامـة إلى وقت الصباح، لأني وجدت الرأي والحزم يوجبان ذلك.

٢١٥ـ ثم قال: .... (لِشَيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ)[2]

---

(١) هذا بعض بيت للكميت بن زيد الأسدي وقد مر ذكره وتفسيره من قبل في الرسالة انظر ص ٤٩٠.

قال ابن يعيش في شرحه ٣: ١٢ المراد إليكم يا آل النبي، أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي، ولو قال: (يا آل النبي) لم يكن فيه ما في قوله: (يا ذوي آل النبي) من المدح والتعظيم.

(٢) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

عزمتُ على إقامة ذي صباح ... لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

والبيت من الوافر عزاه البغدادي في الخزانة ٣: ٨٨ إلى أنس بن مُدْرِكَة الخثعمي نقلا عن أبي محمد الأعرابي في فرحة الأديب. وهو من شواهد سيبويه ١: ٢٢٧ ولم يعزه لأحد

وَقَالَ الكميْتُ:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ   نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ

و «مــا» زائدة، يقول: إن الذي سَوَّدَه قومه لايسودونه إلا لشيء (رأوه فيه من الخصال، والأمور المحمودة الجليلة)[1]، ولايجوز أن يسوِّد السِّيد إلا بعد سبب من أسباب السيادة، أراد أنهم سودوه على علم وخبرة به.

فإن قلت: (ذا صباحٍ) من الظروف الأزمنة، فلم انجرَّ في البيتِ؟ قلت: قالَ مفسِّرُ هذا البيت في «شرح أبياتِ الكتاب»[2] جرَّ (ذا صباح) ولايجوز مثل هذه (إلا في لُغَةٍ لقوم مِنْ خَثْعَمٍ)[3]، أو يضطر إليه شاعر، (هذه الألفاظ من الشرح)[4]، وقائل هذا البيت من خثعم.

قولـــه:

١٣٠ - إِلَيْكُمْ .... [5]

تَطَلَّعَتْ: تَشَوَّقت. يقال: (تَطَلَّعتْ إلى وُرودِ)[6] كتابهِ، نوازع قلبي: أي أشواق

قال ابن يعيش في هذا الشاهد: (المراد على إقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح، فكأنه قال: على إقامة صباح. وقال فيه سيبويه: (وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقا لذات مرة، وذات ليلة. وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها (يريد بمنزلتها ظرفا) قال رجل من خثعم: عزمتُ على إقامة ..... البيت فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع.

(١) في ب: «رأوا من الخصال الجميلة والأمور المحمودة الجليلة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر (شرح أبيات الكتاب) لابن السيرافي ج١ ص ٢٥٧.

(٣) في الأصل وع «إلا في لغة قوم من خثعم» والمثبت من ب وهو الموافق لرواية (شرح أبيات الكتاب) ١: ٢٥٧.

(٤) في ب وع «هذه ألفاظ الشرح» والمثبت من الأصل.

(٥) نسبة إلى بيت الكميت بن زيد الأسدي:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت   نوازعُ من قلبي ظِمَاء وَأَلْبُبُ

وقد تكرر كثيرا ـ انظر ص٦٨٢ حاشية ١.

(٦) في الأصل: «تطلعت إلى» والمثبت من ب وع.

«فصـــــل» وَقَالُوا فِي نَحْوِ قَوْلِ لَبِيدٍ:

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

* دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ *

نوازع[1]. واللبّ: العقل، وجمعه ألباب، وقد يجمع على أَلُبّ، كما يجمع بؤس على أَبْؤُس، وإظهار التضعيف لضرورة الشعر ومثل هذا الإظهار مافي قولـــه:

٢١٦ - تَشْكُو الوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ[2]

أي: من أظلّ وأظلّ. والأظَل: ما تحت مَنْسِم البعير وهو طَرَفُ خُفِّه، وفي قولِه: ياذوي آل النبي، من المدح والتعظيم ماليس في قولـــه: يا آل النبي، لأنه بقوله: (ذوي آل النبي) قد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي، ومن كان صاحب هذا الاسم فهو بالقصوى من مراتب التعظيم.

قولـــه: «وَقَالُـــوا».

ذكر في هذا الفصل إضافة اسم عام كالاسم والحي إلى اسم خاص، وهذا قريب من الفصول السابقة آنفا، والسِّرُّ في إضافة الاسم إلى المسمى: إرادة التفخيم، وصيانة للمسمّى عن الذكر والاستعمال، ومن هذا الباب قولهم: «باسم الله» والمعنى: إنَّ اسم الله في استكفاء المهمِّ مُغْنٍ عَنْ ذكر الذات.

تمامُ قَوْلِ لَبيدٍ:

---

(١) في الأصل: نازع والمثبت من ب وع.

(٢) هذا شطر بيت من أرجوزة للعجاج في ديوانه ص ١٥٥ وترتيبه الثامن والثمانون من الأرجوزة وعدتها سبعة وخمسون ومائة بيت من مشطور الرجز. والوجى: الحفى.
وموضع الشاهد فيه قوله: (أظلل وأظلل) حيث أظهر التضعيف الذي هو قبل فك الإدغام «الأظلّ».

. . . .

٢١٧- وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ»[١]

وَقَوْلُــــه :

«. . . . . ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

أيْ ثُمَّ السلام عليكما، أي حِفْظُ الله. وقبلـــه:

«فَقُومَا فَقُولاَ بِالذِي قَدْ عَرَفْتُمَا[٢] وَلاَ تَخْمِشَا وَجْهًا وَلاَ تَحْلِقَا الشَّعَرْ»[٣]

وَأَوَّلُ قَولِ ذِي الرُّمَّـــةِ :

٢١٨- «لَاَيَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ [٤]

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢١٤ والبيت بتمامه:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكُما ومن يَبْكِ حَوْلاً كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرْ

وترتيب هذا البيت السابع من مقطوعة للبيد عدتها سبعةأبيات فيكون هذا الشاهد آخرها وأولها:

تَمنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَل أنا إلا مِنْ رَبيعَةَ أَوْ مُضَرْ

(٢، ٣) روايته في الديوان ص ٢١٣ : علمتما : بدل : عرفتما وكذلك : ولاتحلقا بدل : (ولا تحلقــا الشعــر). قال ابن يعيش في شرحــه ٣: ١٤ : (فــإن المراد ثم اسم معنى السلام عليكما، فحذف المضاف. واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال: ثم السلام عليكما.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ٦٥٤ وترتيبه الثامن عشر من قصيدة طويلة له عدتها أربعة وثمانون بيتا ومطلعها:

أَعنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

وعجز البيت :

. . . . دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ

قال ابن يعيش : المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف، واسم مَعْنَى الماء هو الماء، و«ماء» حكاية صوت الشاة .

. . . .

وقبلـــــه :

كَأَنَّهُ بالضُّحَى تَرْمِي الصَّعِيدُ بِهِ دَبَّابَةٌ في عِظَامِ الرَّأسِ خُرْطُومُ[1]

الضمير في كأنَّهُ: للغزال، والدَّبَّابة: الخمر، أي تدبُّ في العظام. والخُرطوم: أيضـا الخمـر، شَبَّـه الغزال في لزومه الأرض بشارب خمر لاينعش الطرف: أي لايرفعه، وَتَخَوَّنَه: تَعَهَّدَه. و(مـا): مصدرية و(المـاء): حكاية صوت الظبية وهو قولها: (مـامـا) إذا صاحت. و(مبغـوم): بمعنى: باغم، يقال: بَغَمَ الخِشْفَ[2] الصَّـائِدُ إذا صَاح لَهُ. والبُغَامُ: أرخم صوته، وهو من صفة الدّاعى ويناديه: في موضع الحال. يقول: لايرفعُ طرف هذا الغزال إلا تَخَوُّنُ داع (ينادي)[3] يعني أُمَّه.

وقيل: المبغوم: المُصَوَّتُ، تقديره: مبغـوم نداؤه، حذف ذلك اكتفاء بما جرى (من ذِكرِ «يناديه»)[4]، لأنه إذا نادته أمه بـ(ماما) يجيبها ويصيخُ لندائها، فذِكْرُ هذا المحذوف وتركُه بمنزلةٍ للعلم به.

وفي بعض الشروح: أي لايرفع الغزال طرفه إليها، إلا بقدر الإرضاع إذا نادته هي فقالت: (مـامـا) أجابها هو بمثل ذلك. وَتَخَوُّنُها: إرْضَاعُها وتفقدها.

داع: مُصَوِّت. مبغوم: مُجَـاب.

(١) البيت لذي الرمة وترتيبه السابع عشر من قصيدته التي أشرت إليها انظر ديوان ذي الرمة ص ٦٥٤.

(٢) الخِشْفُ: الظبي بعد أن يكون جِدَايةً، وقيل: هو خِشْفٌ لول ما يولد.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من ب والمثبت من الأصل وفي ع: (يناديه).

(٤) في ع: «من ذكر ندائه» والمثبت من الأصل و ب.

وَقَوْلُـهُ :

* تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيبِ في مُتثلَّمِ *

إن المضاف، يعنون الاسم مقحم، خروجه ودخوله سواء، وحكوا: هذا حي زيد، وأتيتك وحي فلان قائم، وحي فلانـة شاهد.

وَأَنْشَدُوا :

يَاقُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلى الإِحْمَاقِ

وَعَنِ الأَخْفَشِ أَنَهُ سَمِعَ أعرابيًّا يَقُولُ في أَبْياتٍ قَالَهنَّ: حيَّ رَبَاحِ، بإقْحَامِ حَيَّ، وَالمَعْنَى: هَذا زيد، وإن أَبَاكَ خُوَيْلِداً: وَقَالَهُنَّ رَبَاحُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَّاخِ :

* وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئب

أيْ الذِّئْــبُ.

قولـــه :

٢١٩ - «تداعين . . . .»[١]

أي كل واحد من هذه الإبل يدعو صاحبه إلى الشرب باسم الشيب وهو صوت مشافر الإبل عند شرب الماء، إذا سمع الآخر صوت تجرعه الماء ازداد فيه رغبة

---

(١) البيت بتمامـــــه :

تَدَاعَيْنَ باسْمِ الشِّيبْ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٦٨٩ وترتيبه السادس والأربعون من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتاً من الطويل قالها في مدح إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة ومطلعها:

ألا حَيِّيَا بالزّرقِ دَارَ مُقَامِ لِمَيٍّ وإنْ هَاجَتْ رَبِيعَ سقامِي

استشهد بهذا البيت لإقحام لفظ اسم .

. . . .

وكأن ذلك دعاه إلى الشرب بالشيب. والمتثلِّم: الحوض المتهدِّم.

تمامـــــه :

. . . . جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

فالبصـرة: حجـارة تضرب إلى البياض، وبها سميت البصرة، والسِلام بكسر السين. الأحجار، الواحدة سَلِمةَ بفتح السين وكسر اللام.

قولـــه : (إنَّ المضاف . . . . .) هو متَّصل إلى قولــه . . . . وَقَالوا :

٢٢٠ - يَاقُـــرُّ [1]

يَهْجُو قُرَّةَ بْنَ خُوَيْلد .

أي كنت أخاف على أبيك أن يحمق : أي يلد أحمق، يريد بهذا أنه أحمق.

قولـــــه :

٢٢١ - « . . . . مَقَامَ الذِّئْبِ . . . . » [2]

هذا تأكيد في نفي الذِّئب، لأنه إذا نفى موضع قيامه فَقَد نفاه قَطْعًا.

وقبلــــه :

ومـاءٍ قَـدْ وَرَدْتُ لِوَصْلِ أَرْوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كالوَرَقِ اللُّجينِ [3]

ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ . . . .

تمامـه : . . . . كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

---

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسب في حاشية ابن يعيش ٣: ١٥ إلى جبار بن سلمى من شعراء الجاهلية والبيت بتمامه:

يَا قُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حيٌّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلى الإِحْمَاقِ

وموضع الشاهد فيه قوله : (حـيٌّ) حيثُ أقحم هذا اللفظ على لفظ خويلد

(٢) البيت الشاهد بتمامــه :

ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

(٣) وهذا البيت وما يليه ترتيبهما الرابع والخامس من قصيدة للشماخ بن ضرار في ديوانه ص

يقول: وردت ذلك الماء لأجل أن أرى عليه أروى، أي هذه المرأة واللَّجين: الخبَط، وهو ما سقط من الورق عند الخَبْط، وقوله: ذَعَرْتُ : أى نفَّرتُ الطيور عن ذلك تنفيرا أو شرّدت الوحوش عنه تشريدا، واللَّعِين: المطرود.

(ومن دأب الكتاب أن يقولوا: حضرة فلان، ومجلسَ فلان، وكتبت إلى حَضْرتِه، وإلى جهته، وإلى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته»[1]، ألا ترى إلى قوله :

٢٢٢ ـ إنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرؤةَ والنَّدَى   في قُبَّةٍ ضُربَتْ عَلى ابْنِ الحَشْرَجِ [2]

٣٢٠ـ٣٢١ وليسا لذي الرمة كما نَسبَهما إليه بعض النحاة، مدح بها عرابة بن أوس ـ رضي الله عنه ـ والقصيدة من الوافر وعدتها في الديوان تسعة وعشرون بيتا على أن البغدادي ذكر في الخزانة أن عدتها أربعة وثلاثون بيتا وأورد منها ستة عشر بيتا ثم قال: «وهذا المقدار نصف القصيدة» انظر الخزانة ٤ :٣٤٨ وديوان الشماخ بن ضرار تحقيق صلاح الدين الهادي ٣١٩ـ٣٤٣، وأول القصيدة:

كِلاَ يَوْمَيْ طُوالَة وَصْلُ أَرْوَى   ظَنُونٌ آن مَطَّرَحُ الظَّنُونِ

وموضع الشاهد فيه قوله: (مقام الذئب) على أن لفظ (مقام) مقحم وقال الزمخشري في هذا الشاهد في الكشاف في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ آية ٥١ من سورة فصلت: «ونفيت عنه مقام الذئب» يريد ونفيت عنه الذئب (الكشاف ٣ :٢٥٨)

(١) الكلام الوارد بين المعكفين اقتبسه صاحب الإقليد من الكشاف ٣:٤٥٨.

(٢) البيت من البسيط وقد نسبه محب الدين أفندي صاحب (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات في شرح شواهد الكشاف ج ٤ :٣٥٧ إلى زياد بن الأعجم في مدح عبدالله بن الحشرج أمير نيسابور. وقد استشهد به الزمخشري في الكشاف في معرض تفسيره قوله تعالى :﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ من سورة الزمر. قال: وهذا من باب الكناية، لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيِّزه فقد أثبته فيه. ألا ترى إلى قوله: إنّ السماحة. . . البيت. ومنه قول الناس: لمكانك فعلت كذا. أي لأجلك وفي الحديث. . . لمكان الرجل) انظر الكشاف ٣ :٤٠٤.

. . . .

وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاس : لِمَكَانِكِ فَعَلتُ كَذا، أي لأَجْلك، وفي الحَديث :

«إنَّ مِنَ الشِّرْكِ الخَفِي أنْ يُصَلي الرَّجُل لِمَكَانِ الرَّجُل»[1]

قولـــه : «وتضاف أسماء الزمان» .

إنما تضاف هي إليه تنزيلا له منزلة المصدر، وليس ببدع أن يقع الفعل موقع المصدر، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [2] على ماسبق قبـــل، (وإلى قولـــه)[3]: «تَسْمَعَ بِالْمُعيدى خيرٌ من أن تراه»[4] أي سماعك، لأنَّ (تسمعَ) مبتدأ . و(خير): خبر لـه، والمبتدأ لايقع إلا أسماءً، وإلى قوله :

١٥٥م- . . . . وَقَالوا مَا تَشاءُ فَقلتُ: أَلْهـو[5]

أي : اللهو، وهذه المناسبة بين هذه الأسماء وبين الفعل، بدليل اقتران الحدث بالزمان، فإذا جازت الإضافة بأدنى ملابسة كان أن تجوز بالأقوى أولى وأحرى. أو تقول: من حق الفعل أن لايضاف إليه، لأنه لما به من الإبهام المفرط لايتخصص في نفسه، فكيف يخصِّص غيره، إلا أنهم تركوا القياس، واستحسنوا في إضافة الـزمـان إلى الفعل، لأنّ الفعل يدل على الزمان والمصدر، فصار الزمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز.

---

(١) انظر الحديث برواياته المختلفة في مسند أحمد ٣/ ٣٠ وسنن ابن ماجة/ كتاب الزهد وباب الرياء والسمعة.

(٢) سورة البقرة آية ٦ .

(٣) في ب : «وإلى قولهم» والمثبت من ب وع .

(٤) مجمع الأمثال ١ : ١٢٩ قال الميداني : يضرب لمن خبره خير من مرآه.

(٥) مر آنفا ـ انظر ص ٥٣٦، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ٤٥ .

* فصــــل * وَتُضَـافُ أَسْماءُ الزَّمانِ إِلَى الفِعْلِ. قَالَ اللَّهُ تَعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾، وَتقولُ: جئْتُكَ إِذ جَاءَ زَيـدُ. وَآتِيكَ إِذا احمَرَّ البُسْرُ، وَمَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ دَخلَ الشِّتَاءُ، وَمُذْ قَدِمَ الأَمِيرُ. وَقَالَ:

* حَنَّتْ نَوارُ وَلاَتَ هنَّا حَنَّتِ *

قولـــه: «وَمُنْذُ دَخَل الشِّتَاء».

أي مُدَّةُ دخولِ الشِّتَاء.

قولـــه:

٢٢٣ ـ حَنَّتْ ....

تمامـهُ .... وَبَدا الّذي كَانَتْ نَوَارُ أُجنَّتِ[1]

نوار[2]: اسم لابنة عبد شمس، كانت قد عشقت ملكا، فهم الملكَ بأن يوقع على عبـد شمس، فشعـرت نوار بذلك، وآذنت أباها، فقال رجل من أقربائها:

---

(١) نسب في حاشية شرح ابن يعيش ٣: ١٥ إلى حَجْلِ بْنِ نَضْلَةَ العيني، حيث كان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم وركب بها المفاوز فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت عليهم واشتاقت وحنت إليهم ففي ذلك يقول حَجْل:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبدَا الَّذي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

بينمـا نقـل البغـدادي في الخـزانة ٤: ١٩٩ـ٢٠٠ أنه منسوب لشبيب بن جُعَيل التغلبيّ ولِحَجْلِ بْنِ نَضْلَةَ.

والبيت من الكامل و(هَنَّا) بالفتح والتشديد معناه: هَهُنَا. وبدا: بمعنى ظهر. و(أَجَنَّت): بالجيم: أَخْفَتْ وسترت كذا عن البغدادي في الخزانة ٤: ١٩٧ـ١٩٩. والشاهد فيه قوله: (هَنَّا) حيث أضاف اسم الزمان إلى الفعل وهو حنت والمعنى: حَنَّتْ نوار إلى أهلها وليس الحين حينَ حنينٍ وبدا من نوار ما كانت تستره من الشوق إلى ديارها.

(٢) خطأ البغداديُّ الجَنْديَّ فيما ذهب إليه من تفسير لهذا البيت بقوله في الخزانة ٤: ٢٠١ بعد أن أورد شرح صاحب الإقليــد: هذا كلامه، وهو خطأ فاحش وما قاله شرح لمثل وهو: (حَنَّتْ وَلاَتَ هَنَّتِ وأَنَّى لكِ مَقروع) وانظر مجمع الأمثال ١: ١٩٢.

وَتُضَافُ إلىٰ الجُمْلَةِ الابْتِدَائيةِ أَيْضًا كَقَولِكَ: أَتَيْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجِ أَميرٌ، وإذا الخَلِيْفَةُ عَبْدُالمَلِكِ، وَقَدْ أُضِيفَ المَكَانُ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمْ: اَجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيدٌ، وحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ.

«حَنَّت نوار» أي اشتاقت نَوَارُ إلى من تحبه، وليس الوقت حين الحنين. وَ(هَنًّا): أصله في المكان فاستعمل في معنى الحين هنا، لأن (لا) التى يكسعونها بالتاء لاتدخل إلا علىٰ الأحيان، ومثل هذا (حيث) في قولهم: «قلتُ هذا حيثُ قلتَ ذاك».

أي حينَ قلت، و(إذا) في قولهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب)، أي فبالحضرة، فأصل (حيث) في المكان، وأصل (إذا) في الزمان، وقد استعمل (ذاك) في الزمان وهذا في المكان كما رأيت، فكذا (هَنًّا) في البيت، استعمل في الزمان وإن كان أصله أن يستعمل في المكان.

قولــــه: وَتُضَافُ إلى ٱلْجُمْلَةِ ٱلابتِدَائيةِ»

إنما جازت هذه الإضافة من قِبَل أن مدلولات الجمل معانٍ، وإن كانت تتركَّب من أسماء الأعيان. والمعاني والأزمنة ظروف المعاني، فالملابسة إذن بين الزمان والمعنى ظاهرة، والإضافة تكون بأدنى ملابسة، والمعنى: أتيتك زمناً كان ظرفا لإمارة الحجَّاج أو لخلافةِ عبدالملك.

عبارة أخرى: الجملة الاسمية لاتتضمن الزمان، غير أنها لما ناسبت الجملة الفعلية بكونها خبرا جوزوا الإضافة إليها.

قولــــه: «إليهـما».

أي إلى الجملة الفعلية والاسمية، (ووجه إضافة المكان إلى الجملة الفعلية ماذكرنا في إضافة اسم الزمان: من تنزيل الفعل منزلة المصدر. أما وجه إضافته إلى

وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الفِعْلِ آيَةُ لِقُرْب مَعناهَا مِنْ مَعْنى الوَقْتِ قَالَ:

بِآيةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكها مُدَامَا

الاسمية)[1] فلما مر في إضافة اسم الزمان أيضا، لأن المكان كالزمان في كونه ظرفا للمعنى نحو: (آجْلِسْ حَيْثُ تَجْلِس)، أي: (اجلس في مكان جلوسك) ألا ترى أن المكان قد وقع ظرفا لجلوسك، فتحققت الملابسة بين المكان والمعنى فَتَصِحُّ الإضافة.

(قولـــه: «آية لقرب معناها»)[2].

الوقت حادث صار علامة لحادث آخر، كقولك: (آتيتكَ وقتَ طُلوعِ الشَّمْس) (فوقت طلوع الشمس)[3] علامة للإتيان، والآية علامة، فمن هذه المشابهة جاز إضافتها إلى الأفعال تشبيها للآية بالوقت، وهذه الإضافة في الآية خاصة.

قولـــه:

٢٢٤ـ بآيةِ يُقْدِمُونَ (الخَيْلَ شُعْثاً)[4] ....

معناه: إذا رأيت قوما يقدمون الخيل شعثا، فهم الذين أريد تبليغ الرسالة إليهم

---

(١) ما بين القوسين من ب والذي ورد مكانه في الأصل و ع: «وبعد إضافة اسم المكان إلى الجملة الاسمية».

(٢) ما بين القوسين من ع والذي جاء في الأصل و ب (قوله: لقرب معناها).

(٣) ما بين القوسين من الأصل و ع والذي جاء في ب (فطلوع الشمس).

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع. وهذا صدر بيت وعجزه:

كأنَّ على سَنابِكِهَا مُدَامَا.

وهـو من الـوافـر نسبـه سيبـويه في الكتـاب ٣:١١٨ إلى الأعشى وليس في ديوانه، وقال فيه البغدادي: «لم أره منسوبا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد والله أعلم به».

الخزانة ٦: ٥١٤. وموضع الشاهد فيه إضافة (آية) إلى الفعل الذي هو (يُقْدمون). قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣:١٨ يقول: أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعثا متغيرة من الجهد، وشبه مايتصبب من عرقهاودمهابالمدام لحمرته. والسنابك جمع سنبك وهو مقدّم الحوافر. يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمرا لازما صار علامة ا. هـ.

وَقَالَ آخرُ :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى تَمِيمًا ... بِآيَةِ مَايُحِبُّونَ الطَّعَامَا

فبلِّغهُمْ كذا وكذا، و(الشعث) جمع أشعث، وهو مغبر الرأس، و(السنابك): جمع السُّنْبُك، وهو طَرفُ مقدم الحافر، جعل تلطخ السنابك بالدم علامةً لإقدامهم الخيل، أي : لتقديمهم الخيلَ، يقال: قَدَّمْتهُ وأقدمته، بمعنى.

قَولُــــه :

٢٢٥ ـ «ألا مَنْ ....»[1]

كأنه قال: مَنْ يُبَلِّغ عنى الرسالة إلى تميم، وقال له قائل: بأي علامة يُعْرَفون فقال علامتهم: حُبهُم الطَّعَام، وبنو تميم يُعَيَّرون بشدة المحبَّة للطعام والحرص عليه. ويقال لهم: «أُسْرى الدخان» قال الشاعر فيهم:

٢٢٦ـ إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ ... فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِىءْ بِزَادِ[2]

بِخُبْزٍ أَوْ بِتَمْرٍ أَوْ بِسَمْنٍ ... أَوْ الشَّيءِ الْمُلَفَّفِ فِي الْبِجَادِ

تَرَاهُ يُطُوفُ فِي الآفاقِ حِرْصًا ... لِيَأْكُلَ رَأسَ لُقْمانِ بْنَ عَادِ

---

(١) البيت بتمامه :

أَلا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا ... بِآيةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وهو من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ١١٨ إلى يزيد بن عمرو بن الصَّعِق وقال ابن يعيش في شرحه ٣: ١٨ـ١٩: البيت لزيد بن عمرو بن الصَّعِق وقال: (الشاهد فيه أيضا إضافة الآية إلى يحبون والمعنى إذا رأيت تميما فبلغهم عنى الرسالة، فكأن قائلا قال: بأى علامة تعرف تميم فقال ......) وللبيت قصة ذكرها البغدادي في الخزانة ٦: ٥٢١ـ٥٢٣. وقال سيبويه في الكتاب ٣: ١١٨. «ما» لغو. حيث اعتبر الإضافة إلى الفعل و«ما» زائدة.

(٢) البيت وما يليه من بيتين آخرين من الوافر ذكرهما البغدادي في الخزانة ٦: ٥٢٣ ولم يعزهما لأحد، وكذلك فعل المبرد في الكامل ١: ١١٣، وصاحب الأغاني ١٩: ١٢٧، ورواية الأبيات في هذه المواضع فيها بعض خلاف.

وَذُو في قَوْلِهِمْ: آذْهَبْ بِذِي تَسْلَمْ، واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، أي بذي سلامتك، والمعنى: بالأمر الذي يسلمك. .

وَ «مَـا» في «بآيةِ مـا»: زائدة كأنه قال (بآية)[1] يحبون. وسبب تعييرهم بما ذكرنا أن عمرو بن هند نَذَر أن يحرق من بني تميم مائة رجل، لأجل أنهم قتلوا أخا له، وأخذ منهم ثمانية وتسعين رجلا، ثم التمس تمام المائة فلم يجد فأقبل راكب يُوضِع بعيره[2]، فلما أتى إلى عمرو وقال: له من أنت؟ قال: أنا رجل من البراجم، قال: وما أتى بك؟ قال إني رأيت الدُّخان فأقبلت نحوه، فقال عمرو: («وإن الشَّقي رَاكِبُ البُراجِم»)[3] فذهب مثلاً[4]، ثم عيُرِّوا بَعْد هذه القصة بالنَّهم والتماس الطعام.

قولـــــه: «وذو».

(«ذو» يضـاف إلى الفعل مصدرا، والمصدر اسم جنس)[5]، وذو يضاف إلى أسماء الأجناس، تقديره: آذهب بأمْرِ ذي تسلم[6]، فحذف الموصوف أي بأمر فيه سلامتك، والفعل مؤول بالمصدر، أي بأمر ذي سلامتك، لأن السلامة وقعت في ذلك الأمر، فيكون ذلك الأمر صاحبا للسلامة أو على تقدير: (اذهب بوقت ذي تسلم)، وتحقيقه أن الفعل لايقع إلا في وقت فيكون الوقت صاحبا لذلك الفعل، إذ لابد للفعل منه، فصار قولك صاحب الفعل ووقت الفعل سواء.

واختار هذا التأويل كثير من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف لإضافته إلى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ع، والمثبت من الأصل.

(٢) الإيضاع: الإسراع. اللسان (وضــع).

(٣) في ب: «وإن الشقي راجم البراجم».

(٤) انظر المثل وقصته في الميداني ١: ٩، وابن يعيش ٣: ١٩، والخزانة ٦: ٥٢٦، ورواياته مختلفة هنالك.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٦) انظر سيبويه ٣: ١١٩.

* فصـــــل * وَيَجُـوزْ الفَصْـلُ بَيْنَ المُضَـافِ وَالْمُضَـافِ إلَيهِ بِالظَّرْفِ فِي الشِّعْرِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَمْرو بْنِ قَمِيئَةَ :

* للَّهِ دَرُّ ـ الْيَوْمَ ـ مَنْ لاَمَهَا *

الجملة، وقال الشيخ أبوعلي : أما قولهم أذهب بذي تسلم، واذهبي بذي تسلمين. فقد أوقعوا الفعل موقع المصدر، حتى جرى ذلك مجرى المثل، فلم يقس عليه فكأنه قيل : بذي سلامتك، فيقصد بذي إلى السلامة، فهو من إضافة المسمى إلى الاسم نَحْوُ قَوْلِه :

١٣٠ ـ إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ[١]

قولـــه : «ويجوز الفصـــل».

المضـاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يقع بينهما فاصل وجـواز الفصـل بينهمـا بظرف في الشعـر لضـرورة الشعـر، ولكون الظروف من المعـاني، بمنـزلة أنفسها لاشتمالها عليها، لأن للظرف اتصالا بالمظروف حتى كأنهما شيء واحد بدليل أنهم يقولون : احْمل هذا الوعاء، والمراد: حمل مافي الوعاء. إذ المقصود ذلك، فلما نزل الظرف من المظروف بمنزلة نفس المظروف بحيث لاينفك عنه جعل الفصل بالظرف كلا فصل.

قولـــه :

«لله دَرُّ . . . .»

أيْ : للَّهِ دَرُّ مَنْ لاَمَها اليومَ، وقبلــه :

قَدْ سَأَلَتْنِي بِنْتُ عَمْرٍو عَنِ الأرضينَ إذْ تُنْكِرُ أَعْلاَمَهَا

١١١م ـ «لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اَسْتَعْبَرَتْ لله . . . . البيت»[٢]

---

(١) انظر البيت في ص: ٦٨٢، ٦٨٣، فقد تكرر كثيرا.

(٢) هذا البيت من السريع وهو ثاني أبيات ثلاثة لعمرو بن قميئة ذكرها البغدادي في الخزانة ٤: ٤٠٧، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١: ١٧٨، ١٩٤ كما تكرر هذا الشاهد في

وَقَوْلُ دُرْنَــا :

«هُمَا أَخَوا فِي الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخا لَــهُ» .

وَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَقِ :

«بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَــدِ»

وبعده: تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُها أَخْوَالَهَا وَأَعْمَامَهَا.

الأعلام: الجبال، جمع علم، ويجوز أن يراد بها المنار المنصوبة على الطرق ليستدل بها السالك، يقول: سألتني عن المكان الذي أنكرته واستخبرتني عن اسمه، و(ساتيدما): جبل و(اسْتَعْبَرَتْ): بكت وَأَهْلُهَا: مبتدأ خبره (بها)، والجملة في موضع نصب وصف للأرض، وأخوالها: منصوب بفعل مضمر، أي تذكرتُ أَخْوَالَهَا فِيها.

قولــــه : «وَقَوْلُ دُرْنَا»

هي بِنْتُ عَبْعَبَةٍ ترثي ابنين لها، وتمامـــــه:

١٩٠ ـ « . . . . إذا خَافَ يَوْماً نَبْوةً فَدَعَاهُمَا»[1]

أي هما صَاحبا مَنْ لاَ صَاحِبَ لَهُ.

قولـــه :

٢٢٧ ـ « . . . . بين . . . . »[2]

الرسالة ص ٤٣٩. وموضع الشاهد فيه قوله: (لله درـ اليوم ـ من لامها) حيث فصل بين المتضايفين بالظرف في ضرورة الشعر.

(١) صدره: هُمَا أَخَوا فِي الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَه. وقد مر هذا البيت آنفا. ص ٦١٧ . قال ابن يعيش في شرحه ٣: ٢١ (الشاهد فيه إضافة الأخوين إلى «مَنْ» مع الفصل بالجار والمجرور).

(٢) من المنسرح نسبه سيبويه في الكتاب ١: ١٨٠، وابن يعيش في شرحه ٣: ٢١ للفرزدق وليس في ديوانه وهو بتمامه:

وَقَوْلُ الأَعْشَى :

«إِلَّا عُلاَلَةَ أَوْ بُدَاهَةَ سَابِحٍ »

فَعَلَى حَذْفِ المُضَافِ إِلَيهِ مِنَ الأَولِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بَالثَانِي . . .

أولـه : يَا مَنْ رأى عَارِضَا أُسَرُّ بِهِ . . . .

أراد بالذراع : ذراع الأسد ، وهو كوكبان نَيِّران ، وجبهة الأسد : أربعة أَنْجُم والمنادى محذوف كأنه قال : ياقَوْمِ مَنْ رَأى كما في قوله :

١٠٩م - «يَالَعْنَةَ اللَّهِ والأقْوامِ كُلِّهِم»[1]

قولـــه :

١٠٧م - «إلَّا عُلاَلَـة ‹

تمامه : . . . . نَهْدِ الجُزَارَهْ[2]

وَقَبْلَهُ : وَهُنَاكَ يُكْذَبُ ظَنُّكُمْ أنْ لاَ آجْتِماعَ وَلاَزِيَارَهْ

وَلاَ بَرَاءَةَ لِلْبَرِيءِ وَلاَ عَطاءَ وَلاَخُفَارَهْ

يُخَـاطِب شَيْبَـانَ بْنَ شِهَـابِ يقول : إذا غزوناكم علمتم أنَّ ظنكم بأننا لانغزوكم ولانجتمع ، ولا نزوركم بالخيل والسلاح كذبٌ ، ثم قال : من كان بريئا منكم لم تَنْفَعْهُ براءته ، لأنَّ الحرب إذا عَظُمَتْ لحق شرُّها البريءَ وغيره .

= يَامَنْ رَأى عَارِضاً أُرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وموضع الشاهد : (بين ذراعي وجبهة الأسد) والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذ المعنى : بين ذراعي الأسد ، والجبهة مقحمة .

(١) مـر آنفـا ص ٤٣٠ ، ٤٦١ .

(٢) الأبيات الثلاثة تكررت آنفا ص ٤٢٩ وروايته في الديوان (وهناك يصدق) والشاهد هنـا . الفصل بين المضـاف والمضـاف إليه .

وَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ:

فَزَجَجْتُـهَا بِمِزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ

فَسِيبَويهِ بَرِيءٌ مِنْ عُهْدَتِهِ.

قولـه: «وَلَا عَطَـاءِ».

أي نحن ننال جماعتكم بما يكرهون، ولانقبل منكم عطاءً، ولا خفارةً تفتدون بهما منا، (وأراد لاقبولَ ولاعطاء لكم ولا خفارة)[1].

(إلا عُلَالَة): استثناءٌ منقطع، أي لانقبل منكم عطاءً ولا خفارةً، ولكن نزوركم بالخيل، و(البُـدَاهَـة): أول جري الفرس. و(العُلالة): جريٌ بعد جريه الأول. و(السّابح): الذي يدحو بيديه في العَدْوِ ويروى: قارح وهو من الخيل الذي قد بلغ أقصى أسنانه. و(الجُزَارة) من الفرس: رأسُه وقوائمه. (والنّهْدُ): العظيم. ولم يرد أن على قوائمه لحما كثيراً، وإنما يريد أن عظامه غليظة، والتقدير في البيتين:

(ذِراعي الأسـدِ، وَجَبْهَـةِ الأَسَدِ) و(عُلالةُ سَابح) أو (بُدَاهةُ سابح)، ومذهب سيبويه[2]: أن (عُلالة) مضاف إلى سابح المذكور آخرا، وكأنه أراد أن يجعل الدالَّ على المحذوف مقدّماً، والدالُّ يجب أن يجعل قبل المدلول، وإنما أَخّر عنه، لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافا ليس بعده مضاف إليه، ولامايقوم مقامه، فأخره ليكون كالعوض من المضاف إليه.

قولـه: «نُسخ الكِتَاب».

الكتاب: اسم كتاب سيبويه، والزَّجُ: الطَّعْن، والمِزَجَّة: الرُّمح القصير وَأبو مَزَادَة: كنية رجل. فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو قبيح قد برىء سيبويه من إجازة مثل هذا، وليس لقائله في ذلك عذر إلا مسُّ الضرورة لإقامة الوزن.

---

(١) في ب: «وأراد ولا قبول عطاء لكم ولا خفارة»، والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر سيبويه ١: ١٧٩.

* فصـــــل * وَإذا أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حَذَفُوا المُضَافَ، وَأَقَامُوا المُضَافَ إليهِ مَقَامَهِ وَأَعْرَبُوهُ بإِعْرَابِهِ وَالعَلَمُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ لأنَّهُ لاَ يَلْبِسُ أن ٱلْمَسْؤُولَ أَهْلُهَا لاَ هِـيَ...

قال المصنف ـ رحمـه الله ـ: ووجهـه أنْ يُجرَّ القَلُوصُ على الإضافة ويقدَّرَ مضافٌ إلى (أبي) محذوف بَدلاً من القلوص تقديره:

٢٢٨ ـ زَجَّ قَلُوصِ أبـي مَزَادَهْ[1].

قولــه: «لَاهِــيَ».

فإنْ قُلتَ: لم لم يَسُغْ أن تكون القرية[2] هي المسؤولة هنا، لأنَّها تُسْأَل كثيراً، كما إذا مررت بقرية خَرِبة «مَابها نَافخُ ضَرَمَةٍ[3]»، وقلتَ: (مُخَاطِبا لها وأنتَ تَعِظُ أو تَتَّعظ، يامغانِيَ الطَّرب، أينَ بُنَاةُ مبانيك، وَجُنَاةُ مَجانيك؟ مَا بالُهم قَدْ صاروا لُقَماً للتراب بعد أن كانوا لُهَاً في الجِراب؟[4] كأنَّ داعياً دعاهم فاستجابوا دَعْوَتَه فرحلوا إليه، أو رَاعِياً رعاهم فاستطابوا عِقْوَتَه[5] فَنَزَلَوا لَدِيهِ.

---

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في متن المفصل ص ١٠١... وقول الأعشى: إلا علالة أو بداهة سابح. فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصِ أبي مَزَادَهْ

وقد أشار المحقق عبد السلام محمد هارون إلى هذه الزيادة في كتاب سيبويه جزء ١ صفحة ١٧٦ في الحاشية رقم ١ وذكر البيت الشاهد، وهو من مجزوء الكامل، والشاهد فيه الفصل بين المضاف (زجّ) و(أبي مَزادَه) بالمفعول به وهو القلوص انظر الخزانة ١ : ٤١٥.

(٢) نسبة إلى قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾... آية ٨٢ من سورة يوسف.

(٣) انظر المثل في مجمع الأمثال ٢ : ٢٧٨ والضَّرَمَةُ: السَّعْفَةُ والشيحة في طرفها نار، وهو مثل يقال عند المبالغة في الهلاك؛ لأن الصغير والكبير ينفخان النار، أي ما بها أحد. اللسـان (ضرم).

(٤) في ب: (بُهما) وهو تحريف، وصوابه المثبت من الأصل و ع. قال ابن منظور. يقال ألهى الرحى وللرحى وفي الرحى، وهو مايلقيه الطاحن في فم الرحى بيده والجمع لُها اللسـان (لها).

(٥) العقْوَةُ: ساحة الدار. اللسـان (عفا)

وَلَا يَقُولُونَ: رَأَيْتُ هِنْداً، يَعْنُونَ رَأَيْتُ غُلَامَ هِنْدٍ، وَقَدْ جَاءَ المُلْبِسُ فِي الشِّعْرِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى ٱلْقَوْمِ هَوْبَرُ

وَقَالَ: * بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيّ حِذْيَمَا *

أَيْ ابْنُ هَوْبَرٍ وابْنُ حِذْيَم.

قلت: لامساغ لما ذكرت بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾[1] أي واسأل أهل القرية التي كنا فيها يخبروك بأن ابنك سرق، إذ الحوائط والجدران لاتُسْتَخْبَرُ في مثل هذه الحادثة.

قولـه:

٢٢٩ ـ (قَضَى نَحْبه)[2]: أي مات، و(النَّحْبُ): في الأصل هو النَّذر، كأنّ كلّ إنسانٍ نذر أنْ يموت، فإذا مات فقد قَضَى نَحْبَه. وَصدْرُ البيت الثاني:

٢٣٠ ـ «فَهَلْ لَكُمَا فِيهَا إِلَيَّ فإِنَّنِي طَبِيبٌ بِمَا ....»[3]

---

(١) سورة يوسف آية ٨١.

(٢) إشارة إلى بيت ذي الرُّمَّة وهو في ديوانه ٢: ٦٤٧ والبيت بتمامه:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

وهو البيتُ التاسع والخمسون من قصيدة له طويلة عدتها تسعةٌ وسبعون بيتا من الطويل ومطلعها:

خَلِيلَيَّ لارَسْمَ (بِوَهْبِينَ) مُخْبِرُ وَلاَ ذُو حِجاً يَسْتَنْطِقُ الدَّار يَعْذِرُ

والشاهد فيه: حذف المضاف وهو ابن الذي من حقه أن يتقدم على هوبر في الكلام مع أن حذفه يوقع في اللبس، لأنه يجعل المخاطب يحكم على من لم يقصد المتكلم الحكم عليه، فإن الذي قضى نحبه ومات هو ابن هوبر لاهوبر الذي أسند إليه في البيت. انظر شرح حاشية ابن يعيش ٣: ٢٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١ وابن يعيش ٣: ٢٥ والخزانة ٤: ٣٧٠، وشرح الشافية ١١٦ وهو بتمامه:

وَكَما أَعْطَوا هٰذا الثَّابِتَ حَقَّ المَحْذُوفِ فِي الإِعْرَابِ فَقَدْ أَعْطَوْهُ حَقَّهُ فِي غَيْرِه. قَالَ حَسَّانُ:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قال المصنف ـ رحمه الله ـ: والذي جَرّأه على حذف المضاف شهرة قصة ابن هَوْبـرٍ عِنْد العرب، وهذا القائل يخاطب المشاهدين للحرب، فلا يلتبس عليهم المقتول، وكذلك (طِبُّ آبْنِ حِذْيم)، لأنه كان طبيباً معروفا عندهم.

قولـــه: «وَكَما أَعْطَوْا....»

يريد بقوله: (في غيره) أنهم أعطوا حقه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع.

قولـــه:

٢٣١ ـ «يَسْقُونَ ....»[1]

البـريص: النهـر، و(بـردى): نهر بدمشق، و(يُصَفَّقُ): يُمْزَجُ، و(الرحيق): الخمر الصافية، و(السلسل): السهل المدخل في الحلق، وقيل: الصافي.

وقبلـــه:

أَبْنَاءُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمُ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ[2]

فَهلْ لَكم فِيهَا إِلَيَّ فإنَّنِي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَما

والشاهد فيه: حذف مضافٍ أي: ابن حذيم. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأنه علم أنه العالم بالطب والمشهور، لاحِذْيَم والبيت من الطويل.

(١) هذا بعض بيت من الكامل لحسان بن ثابت وترتيبه الحادي عشر من قصيدة له عدتها تسعةٌ وعشرون بيتا قالها في مدح آل جفنة في الشام. ومطلعها:

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الجوابي فَالْبُضَيْعِ فَحَوْمَلِ

ديوانه ٣٦٣-٣٦٩، والبيت الشاهد بتمامه:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

والشاهد فيه: تذكير الضمير الراجع إلى بردى وهو مؤنث.

(٢) انظر هذا البيت وما يليه في ديوان حسان ضمن القصيدة في ص ٣٦٥ من الديوان والرواية:

أولادُ جَفْنَة حولَ قبرِ أبيهِم قَبْرِ ابْنِ مارية الكريم المُفْضِل

فَذَكَّر الضَّمِيرَ فِي يُصَفَّقُ حَيْثُ أَرَادَ مَاءَ بَرَدَى، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ عَـزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ عَلَى مَا لِلثَّابِتِ وَالْمَحْذُوفِ جَمِيعًا.

بيضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهم شُمُّ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَلِ[1]

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ[2]

«يَسْقُونَ . . . . (البيت)»

يقال هو من الطراز، أي يُبْدَأُ بذكره في الخصال الحميدة. (والغشيان): الإتيان. و(ماتَهِرُّ كلابهم): مثلُ ماسبق ذكره من قولهم: فلانٌ جبان الكلب، و(السواد): الشخص، أي لايسألون عمن يقبل عليهم لفرط جودهم وكرمهم.

وقولـــه: «فَذَكَّر الضَّمِير».

أي قال: «يُصَفَّق» بياء الغائب لا بتاء الغائبة وإن كانت بردى مؤنثة لأنَّ صيغة فَعَلَى بالفتحات من صيغ المؤنث.

قولـــه: «على ما للثابت والمحذوف»

أي قال (فَجَاءَهَا)[3] بضمير المؤنث للقرية، وهي ثابتة، وَقَال: (أَوْ هُمْ) بضمير الرِّجال للأهل، وهو محذوف، ولولا مراعاة المحذوف لقيل: أو هي قائلة، والتقدير: فجاءَ أَهْلَهَا بنصب (الأهل) و(بَيَاتاً): مصدر واقع موقع الحال عن الأهل، بمعنى بائتين، يقال: بات بَيَاتاً حَسَناً، وبيتةً حسنة، والمعنى: بائتين، أو قائلين

أي هم أولاد جفنة بن عمرو مزيقياء وهو أبو ملوك غسان من ملوك الشام، وقوله حول قبر أبيهم: أي آمنوا لايخافون فينتقلون، ومارية: هي بنت الأرقم بن ثعلبة بن عمرو بن جفنة ابن عمرو مزيقياء.

(١، ٢) ديوان حسان ٣٦٥-٣٦٦.

(٣) الضمير في الآية ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف.

• فصـــل • وقد حذف المضاف وتُرِكَ المُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ فِي قَوْلِهِم : وَمَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً، قَالَ سيبوَيْهِ: كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ «كُلَّ» فَقُلْتَ: وَلاَ كُلُّ بَيْضَاءَ، قَالَ أَبُو دُؤاد:

من القيلولة. فإن قلت: بَيَاتاً مفرد، و(هم قائلون): جملة، وكيف يستقيم عطف الجملة على المفرد؟ قلت: عطفها عليه لكونها في (معنى المفرد)[1]، لأن الجملة في الحال واقعة موقع المفرد، فصار في التقدير: عطف مفرد على مفرد فاستقام.

قولـــه : «وقد حذف المضاف».

المراد بالحذف هنا الإضمار كذا عن المصنف، والذي اضطرهم إلى إضمار المضاف في: (ولابيضاءَ): أنه اجتمع في أول الكلام عاملان وهما: (مـا) التي بمعنى ليس، و(كـل)، فلو لم يقدّر إضماره بأن يكون معطوفا (على سوداء، لاعلى كلّ)[2]، يلزم أن تكون الواو في (ولابيضاء) قائمة مقام (ما) التي ترفع وتنصب، ومقام كل وهي تجرّ بالإضافة، فيلزم العطف على عاملين بواو واحدة، وذا ممتنع متجانب عنه، . وإذا أضمر تكون الواو قائمة مقام (مـا) ونائبة عنها لاعن غيرها.

قولـــه: «وَتُرِكَ المُضَافُ إليه عَلَىَ إِعْرَابِه».

فلولا ترك المضاف إليه على إعرابه لقيل: ولا بيضاءُ بالرّفع، ولقيل في قول أبي دُؤاد: (وناراً) بالنصب، بنقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه، (لأن التقدير: ولا كلُّ بيضاءَ وَكُلِّ نارٍ، برفع «كـل»[3] في الأول ونصبه في الثاني.

ونظيرهما قوله: ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه، ووجه الاستدلال بهذا أنه

---

(١) في ب: في حكم المفرد والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في الأصل: (على كلّ لا على سوداء) والمثبت من ب و ع وهو الصواب.

(٣) في ب: «فلولا أن التقدير: (ولا بيضاء، وكل نار برفع كل) والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب.

أَكْلَّ آمْرِىءٍ تَحْسِبِينَ آمْرَءاً   وَنَاراً تَوَقَّـدُ بِالَّلِيْلِ نَـارَا
وَيقُولُونَ: مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلكَ وَلاَ أَخِيهِ.

محمول على أن المضاف محذوف من (ولاأخيه)، والمضاف إليه باق على إعرابه، ولايصح أن يكون مجرورا بالعطف على (عبدالله)، لأن المعطوف المجرور لايقع بينه وبين ماعطف هو عليه فصل بأجنبي، بدليل امتناع قولك: (غلام زيدٍ ذاهبٌ وعمرٍو)، فلو كان معطوفا لوقع الفصل بالأجنبي وهو يقول ذلك ولو نقل الإعراب لقيل: ولا أخوه، لأن التقدير: ولا مِثْلُ أخيه برفع مِثْلٍ.

قولـــه:

٢٣٢ - «أَكُلَّ امرىءٍ ....»[1]

لايجوز أن يعطف «نارٍ» المجرور على امرىء إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة، بل يجب أن يكون المضاف وهو (كل) مضمراً قبيل (نارٍ) المجرور على تقدير: (وكلَّ نار) على مثل ماذكرنا في المسألة المتقدمة. يقول: ليس كلُّ من له صورة امرىء بامرىء كامل، بل المَرءُ الكامل من لَهُ خِصالٌ سنيةٌ وأوصاف بهية، وليس كلُّ نار تتوقد بالليل بنار، إنما النارُ نار توقد لقِرَى الـزُّوار.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يجز العطف على عاملين؟ قلت: لأن العطف وضع لينوب حرف العـطف عن العـامل، ويغني عن إعادته، فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو)، فكأنك قلت: قَامَ زيدٌ قَامَ عمرو، وكذا في النصب والجر. فلو عطفت على عاملين أحدهُما يجر (والآخر يرفع أو ينصب)[2] أَحَلْتَ، لأنك تكون جاعلا الواو (جارةً

---

(١) البيت كما نسبه سيبويه في الكتاب ١: ٦٦ إلى أبي دُؤاد، وكذلك فعل الزمخشري في المفصل ١٠٦ وهو من المتقارب والبيت بتمامه:

أكلَّ امرىءٍ تَحْسَبينَ امْرءًا   ونارٍ توقّدُ بالليل نَاراً

والشاهد فيه موضّح في المتن.

(٢) في ب: (والآخر ينصب أو يرفع) والمثبت من الأصل و ع.

وَمِثْلُهُ: مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلاَ أَبِيكَ يقولان ذَاك، وَهُوَ فِي الشُّذُوذِ نَظِيرُ إِضْمَارِ الجَارِّ

رافعة، أو جارةً ناصِبَةً)[1] في حالة واحدة وهو محال، ونظير العطف على عاملين نحو: مرَّ زيدٌ بعَمْرٍو وبكرٌ جَعْفَرٍ، بعطف بكرٍ على زيدٍ، وعطف جعفر على عمروٍ، وكون الواو نائبةً عن الفعل والباء. (ومثل هذا ممتنع)[2].

قولـــــه: «ولا أخيـــهِ».

أي: ولا مثل أخيه، وتقدير هذه المسألة قد سبق. أما الاستدلال بقوله: (مامِثْلُ أخِيكَ وَلاَ أبيكَ يَقُولاَنِ ذَاكَ) فوجهه: أنَّ (وَلا أبيك) لو كان معطوفا على أخيك لم يكن الإخبارُ إلا عَنْ مثل، فيلزم الإفراد في الخبر على نحو: (مامِثْلُ أخِيكَ وَلاَ أبيكَ يَقُولُ ذَاك)[3]، كما يقال: (مَاغُلاَمُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو جاءَنِي) ويمتنع أنْ يُقَال: (جاءاني).

والوجه الثاني: أنه لو كان معطوفا على أخيك، لأدى إلى أن يكون التقدير: مامِثْلُ هذين الشخصين يقول ذاك وليس الغرض ذلك، بل الغرض نفي القول عن مِثْل كُلٍّ واحد منهما وهذا لايستقيم إلا بالعطف على مثل.

وقيل في ترك نقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه في هذه المسائل: أن عدم نقل ذلك المضاف إليه إيذان باختلاف الجنسين، لأنَّ حقَّ المختلفين أن يُعاد كُلٌّ على حدةٍ، والمخالفة في هذه المسألة أنه جَعَل عبدالله مخالفا لأخيه في القول وغيره.

---

(١) في ب: (جارة ناصبة أو جارة رافعة) والمثبت من الأصل و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب: (مَا مثْلُ ابيكَ وَلاَ أخيكَ يَقُولُ ذَاك) والمُثْبَتُ من الأصل و ع.

* فصـــل * وَقَـدْ حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ: كَانَ ذَلِكَ إِذٍ وَحِينَئِـذٍ وَمَـرَرْتُ بِكُـلٍّ قَائِمـاً، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾

وَقَالَ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، وَفَعَلْتُهُ أَوَّلُ يُرِيدُونَ إِذْ كَانَ كَذَا، وَكُلُّهُم وَبَعْضُهُم، وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدَهُ، وَأَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ.

قولــه: «نَظِيرُ إِضْمَارِ الجَارِّ».

كَانَ رُؤْبَةُ بْنُ العَجَّاجِ[1] إذا قيل له كَيْفَ أصبحتَ؟ يقول: (خيرٍ) أي بخيرٍ، فيضمـر الجارَّ وهو الباء، وإنما شذ إضمار الجار لأن الجارَّ مع المجرور كشيءٍ واحد، وإضمار بعض الشيء مع إظهار بعضه لايجوز، فكذا إضمار المضاف لأنه مع المضاف إليه بمنزلة شيء واحد.

قولــه: وَقَدْ حُذِفَ المُضَافُ إليه....»

المضاف والمضاف إليه في حكم اسم واحد، إلا أنهم استطالوا ذلك، فحذفوا أحدهما قاصدين إلى الإيجاز، غير أن حذفَ المضاف إليه أكثر، وذلك في نحو قولهم: (كَانَ ذٰلك إذٍ)، و(حِينَئِذٍ)، وكل هذه أسماء مبهمة لم تستعمل إلا مضافة لإبهامها، فإذا استعملت غير مضافة فلابد من قرينة تدلُّ على خصوصية المضاف إليه، فيحكم بحذفه وإرادته.

وَقَولــه: «كَانَ ذٰلِكَ إِذٍ».

التنـوين فيه وفي أخـواتـه المـذكـورة عوض عن المضاف إليه، وإنما عوض المضاف إليه بالتنوين لمناسبة بينهما في المعاقبة. والتقدير في هذه الأمثلة ماذكره

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٢٨.

* فصـــــل * وَقَدْ جَاءَا مَحْذُوفَيْنِ مَعًا في نَحْوِ قَوْلِ أَبِي دُؤادٍ، يَصِفُ البَرْقَ:

* أَسَالَ البِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعِقيقِ *

في المتن والمثبت وبكلهم، وأريد وكلهم، أي أريد من قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا﴾[1]: وكلهم آتيناه، و(إذٍ) من أسماء الزمان وهي تضاف إلى الجمل. و(كان كذا)[2]: جملة فعلية، حذفت وعوض عنها التنوين فالتقى ساكنان، الذال والتنوين، فَحُرِّكت الذال بالكسر، لأنَّ الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر، وسيُطلعك على السر فيه المشترك إن شاء الله تعالى.

ووجه آخر هنا لطيف، وهو أنَّ الذاهب مضاف إليه وهو مجرور، فناسب أن تحرَّك الذال بحركة مناسبة لحركة (الذال المضاف إليه)[3]، ليكون بمنزلة استبقائه بعد ذهابه، وتكرير اسم الزمان في حينَئِذٍ، وعامَئِذٍ بمنزلة التكرير في:

١٠٦م - (يَاتَيْمَ تَيْمَ عدِيٍّ)[4]، وإنما كرر للطيفة وهي أنَّ إيراد الكسرة على الذال مما يمُجُّه السمع وينفر عنه الطبع، لكون السكون هو الأصل في المبنيات، و(إذٍ) من المبنيات، فأدخل الاسم الأول على الثاني ليوهم إدخاله عليه الإضافة ويرتفع بذلك الاستكراه والنفرة، وهذا الحذف في إذٍ وحينئذٍ لايجيء إلا بعد تقدم قصة مثل أن يقول أحدٌ: (ناظرْتُ فلانا عند الأمير)، فيقول له: (رأيتك حينئذٍ) أي حين

---

(١) سورة الأنبياء آية ٧٩ وهي في جميع النسخ مكتوبة (آتيْنَاه) والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) إشارة إلى مثال الزمخشري في قوله: وفعلته أول: يريدون إذْ كَانَ كَذا.

(٣) في ب وع: (الذاهب) والمثبت من الأصل.

(٤) هذا بعض بيت من الشعر وصدره:

يَاتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ.

وقد تكرر كثيرا في صفحات الإقليد انظر ص ٤٢٨، ٤٣٠، ٦١٦

وَقَوْلُ الأَسْوَدِ :

* وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمةَ إِصْبعَا *

قَالَ الفسويُّ أي أَسَالَ سُقْيا سَحَابَةٍ، وَذا مَسَافَةِ إِصْبَعٍ .

إذْ كان ماذكرت، أو حين إذ ناظرت فلانا، وإنما اشْتُرِطَ تقدم القصة ليكون تقدمها قرينةً تدل على خصوصية ذلك المضاف إليه، والدليل على أن المضاف إليه في قولهم: مررت بكل قائما محذوف، أن الحال لاتقع في المنثور من الكلام عن[1] النكرة (المتقدمة)[2]، فإنها تقع عن المعرفة، أما في الشعر: فيجوز أن تقع عن النكرة.

قولــــه :

٢٣٣ ـ أَسَالَ . . . .

أولـــه : أَلاَ مَنْ رَأى لِي رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ[3] .

شريق: فعيل، إما بمعنى مفعول، من شَرَقْتُ الشَّاةَ: شَقَقْتُ أُذْنَها، جعل البرق شريقا، كما يجعل عقيقا، وإما بمعنى فاعل من شرق بريقه: غَصَّ، جعل البرق لكثرة مائة شَرِقاً به، والضمير في أسال للبرق و(البحار والعقيق): موضعان، والبحار في الأصل جمع بحرة، وهي الأرض الواسعة، يقال هذه بَحْرَتنا أي أرضنا، تقديره:

---

(١) في الأصل (مـن) والمثبت من ب وع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل نسبه الزمخشري في المفصل ص ١٠٦ إلى أبي دؤاد، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٤ : ٣١ وعجزه:

أَسَالَ البِحَارَ فَانْتَحَى للعَقِيقِ

قال العيني: الشاهد فيه أنه حذف المضاف والمضاف إليه الأول واكتفى بالمضاف إليه الثاني والأصل: أسال سُقْيَا سَحَابهِ البحارَ فحذف المضاف وهو سُقْيا والمضاف إليه وهو سحاب ولم يبق إلا المضاف إليه الثاني وهو الضميرُ المجرور بإضافة سحاب، فلما اتصل بالفعل وأقيم مقام المضاف ارتفع فاستتر. انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٣١ حاشية ١ .

. . . .

أســال سُقْيا سَحَـابِهِ البحارَ، فَسُقْيا فاعل (أسال). أما (البرق) فليس بفاعل لأنه يسيل، فلما حذف المضاف والمضاف إليه معا تحول الضمير الراجع من سحابة إلى البـرق مرفوعا، فاستكن في الفعل فأسند الفعل إليه، وإنما لم يعوِّضوا عند حذف المضاف والمضاف إليه مَعًا، لأنَّ فحوى الكلام يدل عليه، فلما كان الغرض وصفَ البرق بالإسالة، والبرق لايسيل، وإنما المسيل هو الماء، وهو معلوم تركوا التعويض.

قولـــــه :

٢٣٤ - « وَقَـدْ . . . . »[1]

أيْ جَعَلَتْنِي فرسي مِنْ حَزِيمةَ بالحاء المهملة المفتوحة، والزاي المكسورة. قيـل: حَزِيمةُ قَبيلة، وقيل: فارس من فرسان العرب، (الأصل ذا مسافة إصبع

---

(١) البيت بتمامـــه :

فَأدْرَكَ إِبْقَاءَ العَرَادَةِ ظَلْعُها ... وَقَدْ جَعَلَتْني مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

وهو للكُلْحُبَة العُرَنْي في الخزانة ١ :٣٨٨ و٤ : ٤٠١، والمفضليات ٣٢، وابن يعيش ٣ : ٣١، والبيت من جملة أبيات على بحر الطويل ذكر البغدادي مناسبتها في الموضعين المذكورين من الخزانة آنفا قال: (وسبب هذه الأبيات أن «الكلحبة» كان نازلا بزرود - وهي أرض بني مالك بن حنظلة، وهو من بني يربوع - فأغارت بنو تغلب على بني مالك، وكان رئيسهم حَزيمة بن طارق، فاستـاق إبلهم، فأتى الصـريخُ إلى بني يربـوع فركبوا في أثْرِهِ فهزموه واستنقذوا ما كان أخذه والعُـرَارة: فرس الكلحبـة، والإبقـاء: ماتبقيه الفـرس من العـدو. ونقل البغدادي في الخزانة ١ : ٣٩٠ عن ابن الأنباري أن الظلوع في الإبل: بمنزلة الغمز أي العرج اليسير. وقال في تفسيره: فأتـاني حزيمـة ومـا بيني وبينـه إلا قدر إصبـع. وهـو شاهـد عنده على حذف ثلاث كلمات متضايفات، أي ذا مقدار مسافة إصبع، وقال: الأوْلى: تقدير مضافين أيْ: ذا مسافة إصبع، فإن المسـافة معناها البعد، و«المقدار» لاحاجة إليه. كذا قدر جماعة منهم أبو علي في (الإيضاح الشعري) ومنهم ابن هشام في المغني. أ. هـ.

* فصـــــل * وَمَا أُضِيفَ إلى المُتَكَلِّمْ فَحُكْمُهُ الكَسْرُ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي الصّحيحِ والجَارِي مَجْراهُ: غُلامِي، وَدَلْوِي. إلَّا إذا كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً أَوْ يَاءً مُتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا أَوْ وَاواً.

«حذف ذا وبقى (مسافة إصبع) ثم حذف المسافة [1] وبقي المضاف إليه)[2].

قولـــــه : «فَحُكْمُهُ الكَسْرُ. . . . .»

لأنـه لمـا امتنـع إظهار الجر في المضاف إليه لكونه مبنيا ظهرت الكسرة في المضـاف، فإن قلت: ما تقول في المضاف إلى سائر المضمرات نحو: غلامه وغـلامهما إلى آخره، حيث لم تظهر في المضاف الكسرة، وماذكرت من امتناع إظهار الجر في المضاف إليه موجود، قلت: الكسرة هنا قد تقوت بانضمام جنسها إليها وهو الياء فساغ أن تختص هي بحكم لايحوم غيرُها حوله إذ القوي والضعيف ليسا بسببين، فلا يلزم أن يكونا في الحكم متساويين.

ووجه آخر أن الياء في غلامي ضمير متصل وحرف واحد، والضمير المتصل مفتقر إلى ما قبله كجزء الكلمة، والحرف الواحد أيضا يشبه جزء الكلمة، وحرف العلة ضعيف، وكأنه لضعفه يفتقر إلى غيره كما أن جزء الكلمة مفتقر إلى الباقي منهـا، والمضـاف مفتقر إلى المضاف إليه، فلا يستبعد لهذه الوجوه المستدعية للامتزاج والتشبث بأهداب الاتحاد أن تنزّل الياء (منزلة جزء من المضاف إليها)[3]، وليس فيما قبل الأخير من الكلمة إلا البناء، فاختير البناء على جزء الياء وهو الكسر ليكون ذلك أمارة على فرط امتزاجهما وشدة الاتحاد بينهما (ألا تراهم ضموا، آخر

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وفي ب : «حذف ذا ثم حذف المسافة وبقي المضاف إليه والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) في ب : «منزلة جزء المضاف إليها» والمثبت من الأصل و ع.

الماضي مع واو الضمير، ليكون دليلا على شدة الامتزاج بينهما)[1]، لأن الضمة جزء الـواو، ولأن الأحسن في حروف العلة أن تكـون مدّات، ولا امتـداد إلا بسكـونهنّ، والتنـاسب بينهنّ وبين حركـات ماقبلهن، (ولذا كسروا)[2] اللام في (لِـيَ) والقياس الفتح، لأنَّ لام الجر تُفْتَحُ مع المضمرات نحو: (لَنَا)، فإن قلت: إنمـا يستقيم هذا الـوجـه لو لم تكن ياء المتكلم متحركة، قلت: كثيرا ماتسكن للتخفيف فيتحقق الامتداد بانكسار ماقبلها.

قولـــه : «إلا في لغةِ هُذَيْلٍ» .

كأنهم أرادوا كسر الألف قبل ياء المتكلم فلم يقدروا عليه فقلبوا الألف إلى أُخت الكسرة وهي الياء، (وإنما لم يقلبوا ألف التثنية، لأن ألف التثنية غير مقدر تحريكها بخلاف ألف نحو العصا، فلا يلزم من تعويض القلب عن كسر ألفٍ مقدر تحريكها تعويضه عن كسر ألفٍ غيرِ مُقدَّرٍ تحريكُها.

والوجه الثاني: أنهم كرهوا أن يقلبوا ألف التثنية ياء لئلا يغيروا حرفا جيء به لمعنى بخلاف ألف نحو العصا، فإنه لم يؤتَ به على انفراده لمعنى، فلا يلزم من جواز تغييره تغيير ماجيء به لمعنى، ووجه عدم التغيير أنَّ الألف لايمكن تحريكها بكسرة، ولاغيرها، فيلزم أن تبقى ألفا)[3].

ومعنى البيت: كنتُ أهوى حياتهم، وكانوا يهوون الموت فَسَبقُوا هواي، أي ماتوا وانقرضوا، وكانت له عشرة أبناء فماتوا في وقت واحد، وقيل في سنة واحدة و(الإعناق): الإسراع.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ع : «وكذا كسروا» والمثبت من الأصل و ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع و ن.

* سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ *

وَفي حَدِيثِ طَلْحَــةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْــهُ: فَوَضَعُــوا اللُّجَّ عَلى قَفَيَّ، يَجْعَلُونَها إذا لَمْ تَكُنْ للتَثْنِيَةِ يَاءً، وَيُدْغِمُونَها.

---

٢٣٥ ـ تمامــه: « .... فَتُخِرِّمُوا وَلِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[1]

قولـــــه: «فَوَضَعُوا»[2].

السيف يُشَبَّهُ باللُّجِّ لِبَصيصــه وَكَثْرة مائه وكانت هذه المقولة يوم الجمل حين عوتب على (بيعة عائشة)[3] وترك بيعة على رضى الله عنه.

---

(١) صدره: سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ.

وهـذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي في كتاب (شرح أشعار الهذليين) ١: ٧ وترتيبه السابع من مرثيته المؤثرة وعدتها ثلاثةٌ وستون بيتاً على بحر الكامل ومطلعها:

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٤-٤١. هَوَيَّ: هواي على لغة هذيل، وأعنقوا:تبع بعضهم بعضا، وَتُخِرِّمُوا: أُخذوا واحدا واحدا، قال السكري: وقال غير الأصمعي: إنما قال: «أعنقوا لهواهم»، لأنهم أرادوا الهجـرة والجهـاد فهاجروا إلى مصر، وكان هواه أن يقيموا معه، ويروى: (أعنقوا لسبيلهم ففقدتهم) أ. هـ شرح أشعار الهذليين ١: ٧، والشاهد فيه (هَوَيَّ)، والمراد هوَايَ فأبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولايمكن الكسرة فيها. كذا قال ابن يعيش في شرحه ٣: ٣٣.

(٢) الواو في «وضعوا» عائدة على القوم الواردة في حديث طلحة: (فَوَضَعُوا اللُّجَّ عَلى قَفَيَّ). انظر شرح ابن يعيش ٣: ٣٣، اللسان (لـج).

(٣) في ب: «بيعة عائشة رضي الله عنها» والمثبت من الأصل و ع.

وَقَـالُوا جَمِيعًا لَدَيَّ، وَلَدَيْهِ، كَمَا قَالُوا: عَلَيَّ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْكَ، ويَاءُ الإِضَافَةِ مَفْتُوحَةٌ، إلا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ مَحْيَايْ وَهْو غَرِيبٌ.

وَأَمَّا اليَاءُ فَلَا تَخْلُوا مِنْ أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا كَيَاءِ التَّثْنِيَةِ، وَيَاءِ ٱلْأَشْقَيْنِ، وَٱلْمُصْطَفَيْنِ، وَٱلْمُرَامَيْنِ، وَٱلْمُعَلَّيْنِ.

قولـــــه: «وَقَالُوا جَمِيعًا».

قلبوا الألف من لدا عند الإضافة إلى المضمر تشبيها لـ(لَدَيَّ وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ) بـ(عليَّ، وعليكَ، وعليهِ)، وقلب الألف في (عليَّ) لإجـرائـه مجـرى (عليك) و(عليه) لأنهن أخـوات، وَقَلْب الألف في (عليك) و(عليه) لإيقـاع الفصـل بين الحرف والفعل؛ إذ لو قيل: (عَلاكَ) و(عَلَاهُ)، لم يُدْرَ أنهما حرفان أم فعلان.

ومنهم من لايقلب الألف فيهما فيقول: عَلاهُ ولداه، قال:

٢٣٦ـ طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا[1]

ولايفرِّق بين المظهر والمضمر، والفرق الظاهر: المذهب بين القبيلين، أن الضمير يتصل بما قبله من وجهين: أحدهما الإضافة، والثاني: أن الضمير المتصل كاسمه متصل بما قبله، فجرى في شدة الاتصال مجرى الضمير المتصل في نحو: رميتُ رميا في تغير ألف ما اتصل هو به. أما المظهر فليس بينه وبين (على، ولدى) هذا الاتصال التام، فلذا لم يتغيّر هنالك لفظ المضاف فافترقا.

---

(١) هذا الرجز منسوب في اللسان (عـلا) لبعض الرجاز، وذكر ابن يعيش في شرحه ٣: ٣٤ أنه من إنشاد أبي زيد وأورد عجزه وهو:

واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

جاء في حاشية شرح ابن يعيش ٣: ٤٣ ويستشهدون به لإبقاء الألف على حالها في الأدوات أي الحروف مع اتصالها بياء المتكلم، ومحل الاستشهاد قوله: «علاهن وعلاها» فإن الكثير في الكلام أن يقال عليهن وعليها ولكنه شبه الف الأدوات بألف المقصور فأبقاها كما نـفى والقلوص: الناقة، والحَقَب بفتحتين ـ الحزام، والحقْوُ الكشح والبطن

أَوْ يَنْكَسِـرُ كَيَـاءِ الجَمْـعِ . وَالـوَاوُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَنْفَتِـحَ مَا قَبْلَها كَٱلْأَشْقَونَ وَأَخَواتِهِ أَوْ يَنْضَمُّ كَٱلْمُسْلِمُونَ وَالْمُصْطَفُونَ .

قولـــه : «وياءُ الإضافة مفتوحـــة».

لأن الياء اسم، والأصـل في الأسمـاء الإعـراب، والأصل في باب الإعراب الحركة، فناسب أن يُبنى على الحركة. أما اختيار الفتحة فللخفة، ولأن ياء الضمير بإزاء الكـاف التي هي ضمير المخاطب في غلامك، ولأنها حرف واحد وأعدل مراتب الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف، فبانحطاطها عن درجة الاعتدال ظهر فيها وهن، فالمناسب أن يتقوى بالبناء على الحركة هذا هو الأصل، ويجوز أن تسكن أيضا لكسرة ماقبلها، لأن في الكسرة ثقلا، وبالخروج منها إلى تحرك الياء يلزم تضاعف الثقل، فساغ أن تبنى الياء على السكون، لأنه هو الغاية في الخفة إذا ثبتت الياء، وحذفها أخفُّ من فتحها وتسكينها، فتحذف اجتزاءً بكسرة ما قبلها وفي التنزيل: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ﴾[1] أيْ يَارَبِّي.

فإذن للعـرب في هذه الياء ثلاثة مذاهب، وهذه المذاهب، إذا كان ما قبلها مكسوراً فإن كان ما قبلها ألفا فالفتح، إذ في تسكينها التقاء الساكنين وذلك ممتنع في الوصل ولذا قال: (وهو غريب) (أي والذي جَاءَ عَنْ نافعٍ «مَحْيَايْ»[2] بالياء الساكنة غريبٌ)[3] (وذكر قوله: «ومماتي»[2] بعد قوله: «مَحْيَايَ» للإشارة إلى سكون الياء بعد الألف لكونها ياء متكلم لا للوقف فافهم)[4].

---

(١) سورة الأعراف آية ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع و ن .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع و ن .

فَمَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ فَمُدْغَمٌ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاء سَاكِنَة بَيْنَ مَفْتُوحَيْنِ، وَمَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذلِكَ أَوْ انْضَمَّ فَمُدْغَمٌ فِيهَا يَاء سَاكِنَة بَيْنَ مَكْسُورٍ وَمَفْتُوحٍ.

(قولـــه: فَمَا انْفَتَحَ ......)[1].

فالفتـح الـذي انفتح ماقبله هو ياء التثنية كمسلمَيْن، والياء والواو في جموع الأسماء المقصورة كالأشقَيْن والأشْقَون، والأصل فيهما أشقَيِين وأشْقَيُون انقلبت الياء المتحركة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار أشْقَايْن وأشْقَاون فحذفت الألف لالتقـاء السـاكنين فبقي أشْقِينَ وأشْقُـونَ، وعلى هذا الـطريق نحـو المُصْـطَفَيْن والمُـرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ إذ الأصـل فيهما مُصْطَفَيِّنَ ومُرامَيِّنَ ومُعَلَّيِنَ ثم مُصْطفايْن ومُرَامَايْن ومُعلاّيْن، ثم مُصْطَفِينَ، ومُرَامِينَ ومُعَلِّينَ فهذا القبيل إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلم قيل: مُسْلِمِيَّ وأَشْقَيَّ بإدغامك في ياءِ المتكلّم ياء ساكنة، وهي ياء التثنية والجمع بين مفتوحين أحدهما ماقبل ياء التثنية، وماقبل ياء الجمع، لأن ماقبل ياء الجمع في أَشْقَيَّ محذوف، (والقاف ماقبل ذلك المحذوف)[2]، وقد سلف تقديره، والثاني من المفتوحين ياء المتكلم، وهكذا تقول في الباقية، لكن بقلب واو أشقون عند الإضافة ياءً، لأن نونه تسقط، وتبقى أَشْقَوْيَ، والواو والياء إذا اجتمعا، والأولى ساكنة تقلب الواو ياءً، وتدغم الياء في الياء، والمفتوح الأولى في أَشْقَيَّ في أَشْقَوْيَ أيضا ماقبل الياء غير أن هذه هي المنقلبة عن واو الجمع.

قولـــه: «وَمَا انْكَسَرَ».

الـذي انكســر ماقبله هو ياء نحـو مسلمين، والمُنضم ماقبله هو واو مُسْلمُون ومصـطَفُـون بضم الفاء في جمع اسم الفَاعل من اصطفى، فالحكم فيهما عند

---

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

* **فصـــــل * وَالْأَسْماءُ السِّتَّةَ مَتَى أُضِيفَتْ إِلىٰ ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ مَا خَلاَ اليَاءَ فَحُكْمُها مَا ذَكَرْنَا. فَأَما إذا أُضيفَتْ إلى الياءِ فَحُكْمُها حُكْمُهَا غَيرُ مُضَافَةٍ، أيْ تُحْذَفُ الأواخِرِ.**

الإضـافـة أن يقـال: مُسْلِمِيَّ، ومُصْـطَفِيَّ، بإدغام ياء الجمع في ياء المتكلم، والأصل مُسْلِمُويَ، وَمُصْطَفُويَ، بإسقاط النون للإضافة، ثم مُسْلِمِيَّ وَمُصْطِفيَّ بقلبِ الواوِ ياءً مكسوراً مَا قَبْلَهَا وبالإدغام لِما عُرِف.

قولـــــه: «فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ».

وهـو أن يكـون بالواو في الرّفع وبالألف في النصب، وبالياءِ في الجر نحو: أبوزيـدٍ، وأبوه، وأبا زيد، وأباه، وأبي زيدٍ وأبيه.

قولـــه: «أي تُحذف الأواخــر».

تقول: (هذا أبي) بدون الواو كما تقول: (هذا أبٌ) وكَذا في النصب والجرّ، لأن الـواو والألف والياء في أبـوه، أبـاه، أبيه حروف إعراب، والمضاف إلى ياء المتكلم مبني، ولأنّ هذه الأسماء حذفت أواخرها عند الإفراد لما ذكرنا من ثقل التضمّن، وبالإضافة قَلّ الثقل فعادت المحذوفات، ثم بالإضافة إلى الياء ظهر ثقل آخر وهو اجتماع الواو والياء في (أبوي) فحذفت للتخفيف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُخَفَّف بالقلب والإدغام كما في مُسْلِميّ في مُسْلِمُويَ؟ قلت: لأن حذف الحرف في الجمع مخلٌ بالمعنى، لأنَّه زائد للمعنى، بخلافه في هذه الأسماء، لأن حذف أواخرها قد استمر في الإفراد.

إلّا ذُو، فَإنَّه لاَ يُضَافُ إلا إلى أَسْمَاءِ الأجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ، وفِي شِعْرِ كَعْبٍ:

صَبَحْنَا الخَزْرَجيَّةِ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

وَهُو شَاذٌ..

قولـــه: «إلا إلى أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ الظَّاهِرَة».

لأنها وضعت وُصْلَةً إلى الوصف بأسماءِ الأجناس، كما وضع (الذي) وَصْلَةً إلى وَصْف المعارف بالجمل.

والجواب الثاني أن في إضافة ذو إلى الضمائر لزوم التباس في بعض الضمائر، ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت ذاك، ومررت بذيك يلتبس بقولك: رأيت ذاك الرجل، ومـررت بذيك المـرأة في موضع تلك وتيك، فرفضوا الإضافة إلى كل الضمائر ليستمر الحكم في الكل ونظيره حذف الواو من أخوات يَعِدُ.

٢٣٧ ـ قولـــه: «صَبَحْنَا.........»[1].

يُقَالُ: صَبَّحَهُ فَاصْطَبَحَ من الصَّبُوح وهو الشراب بالغداة، (والمرهفات): صفة

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت كعب بن زهير وفيما يلي نصه:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

انظر ديوان كعب ص ٢١٢ وترتيبه العشرون من قصيدة له عدتها أربعة وعشرون بيتا من الوافر ومطلعها:

هَلُمَّ إلينا آلَ بُهثَةَ إنما هي الدَّارُ لانَغْنَامُها ونُهِينُهَا

صَبَحَهُ وَصَبَّحَهُ بالفتح في الباء وتشديدها: سقاه صَبُوحًا. اللسان (صبح)، والخزرجية نسبة إلى قبيلة الخزرج والخزرج: ريح الجنوب وبه سميت القبيلة الخزرج، ذكر ذلك صاحب اللسان عن ابن الأعرابي (خزج)، والمرهفات: جمع مرهف وهو السيف الدقيق وأبار: أهلك. اللسان (بور) الأرومة: الأصل: اللسان (أرم) والمعنى: صبحنا هؤلاء القوم بسيوف قواطع أفنى أصحابُ تلك السيوف أرومة تلك القبيلة، وموضع الشاهد فيه قوله (ذووها) حيث أضاف ذا إلى الضمير وهذا غريب غير معروف وحسّنه قليلاً عود الضمير إلى

. . . .

السيوف، يقال: أرهف السيف إذا رقَّقَه. و«أَبَارَ»: أهلك و(الأرومة): الأصل، والضمير في أرومتها للخزرجية، وفي (ذووها): للمرهفات. قال المصنف (رحمه الله)[1]:

«وَجدتُ هذا البيت في شعر كعب، فعرضت على الأستاذ فريد العصر فقال: حَقُّ هذا البيت أن يُذهب به إلى شيراز ويكتبَ على قبر سيبويه». ولعل الصواب أن إضافته إلى ضمير اسم الجنس جائزة، لأن المكني يدل على مايدل عليه المكني عنه، فكأنه مضاف إلى اسم الجنس الظاهر. يؤيد هذا أن الإمام عبدالقاهر[2] قال في قوله:

٢٣٨ - «إِنَّمَا يَعْرِفُ ذا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ»[3].

المرهفات، وهي جنس، وإن كانت في الأصل صفة فالمراد، بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢ : ٩٠٨.

(٣) ساقه ابن يعيش في مثل هذا الموقع من شرح المفصل بعد تعليقه على بيت كعب ولم يعزه لأحد قائلا: ومثله:

إنما يَعْرِفُ ذا الفضل من الناس ذَوُوهُ.

وهو في هذا البيت أسهل أمرا لعود الضمير إلى الفضل، وهو اسم جنس وجاء في الحاشية ٢ من الصفحة نفسها: البيت لايعرف له قائل، ويذكرون قبله أبياتا هي:

أنت ما استغنيت عن صا حبك الدهر أخـوهُ
فإذا احتجت إليه ساعة مجّك فـوهُ
أفضل المعروف ما لم تُبتذل فيه الوجـوهُ

ومعناه ظاهر والشاهد فيه كالذي قبله. أ. هـ.

انظر شرح المفصل ٣ : ٣٨. والبيت من مجزوء الرمـل.

وَلِلْفَمِ مُجْرَيَانِ:
أَحَدُهُمَا مُجْرَى أَخَوَاتِهِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ فَمِي وَالفَصِيحُ «فِيَّ» فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ..................................

هذا أحسن من قولك ذووه برد الهاء إلى زيد أو عمرو، (لأن الهاء في ذووه)[1] في البيت تعود إلى الفضل، وهو اسم جنس، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو الفضل.

قولـــه: «وَلِلْفَمِ مُجْرَيَانِ».

أي للفم في إضافته إلى ياء المتكلم مجريان.

الأول: وهو الفصيح، أن يضاف إضافة أخواته من غير إبدال فيقال: (فِيَّ) بكسر الفاء وتشديد الياء في الرفع والنصب والجر، ووجهه أنّ قلب الواو ميماً في حالة الإفراد إنما كان للاحتراز عن الإجحاف ببقاء الكلمة على حرف واحد لأنه كان يعرب بالحركات ويحذف حرف العلة كما صنع مثل ذلك في (أب وأخ) عند الإفراد لعدم قبول حرف العلة الحركات، فكانت الواو قلبت ميما لِيَصحُ آخره فيقبل الحركات، وهذه العلة المستدعية لقلب واوه ميما مفقودة فيما نحن فيه لتحصنها عن ذلك القلب بالإدغام، فلا يصار إلى ذلك، وإنما استوت الأحوال لأن حكم المضاف إلى ياء المتكلم كسرُ آخره ككسر الميم في غُلامِي، والكسرة في هذه الأسماء بالياء، فمجيء (فِيَّ في الأحوال)[2] كمجيء الصحيح على الكسرة فيهن، أما كسر الفاء من فِيَّ، فلأنَّ الفاء تابعة لما بعدها من الحروف نحو (فوه) بالضم، و (فاه) بالفتح، و (فيه) بالكسر، ولاتظنن أن التقدير في حالة الرفع (فُوْيَ) ثم قلبت الواو ياء مكسورا ماقبلها كمسلمي في مسلموي، بل أتي بالياء في أول ما يلحقه ياء المتكلم بدليل أنهم لم يقولوا في النصب فتحتُ فايَ.

---

(١) في ب: (لأنها في ذووه) والمثبت من الأصل وقد سقط ذلك من ع.

(٢) في ب: «فمجيء في على الياء في الأحوال كلها» والمثبت من الأصل و ع.

وقَدْ أَجازَ الْمُبَرِّدُ أَبِيَّ وأَخِيَّ وَأنْشَدَ :

* وَأَبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ *

والمجرى الثاني : أن يقال : فَمِي ، بإبدال حرف الإعراب ميما ، ووجهه أنه قد ثبت إجـراء أب ، وأخ ، وفم وهن مع ياء المتكلم مجراها في الإفراد ـ وهذا في الإفراد (فـم) فيجب أن يقال : فَمِي ، كما قيل في أب : أبـي ، وفي أخ : أخي .

وقـوله في الكتاب : «وأن يقال . . . . . . » بدون هو ، هو الصحيح ، لأنه بيان المجـرى الثاني ، وفي بعض النسخ : «وهو أن يقال» ، وذلك لحن فاحش ، لأن الضمير يكون عائدا إلى قوله مجرى وأخواته ، فيكون عبارة عن المجرى الأول ، ويبقى ذكر المجرى الثاني مهملا .

ووجـه كون المجـرى الأول فصيحا ، أن في ذلك إجراءَ الأخوات على سنن واحد ، بخلاف المجرى الثاني ففيه عدول عن منهج التشاكل ، وميل عن مَهْيَع[1] التماثل .

قولـــه : «وَقَدْ أَجَازَ المُبَرِّدُ» .

ووجهه أنك تقول : أبوك ، أباك ، أبيك ، بإثبات حروف العلة عند الإضافة إلى هذا الضمير المتصل ، فكذا عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، ثم كسر الياء ولزوم الياء لما قلنا في فِيَّ بتشديد الياء .

ونحن نقول : الاسم المتمكنُ كثيرا ما يستعمل على حرفين كيدٍ وغدٍ ، (فيلزم أن يقال : أبي بالياء الخفيفة)[2] على نحو يدي لئلا يلزم التضعيف المستكره من غير ضرورة بخلاف قولنا «فِيَّ» بالتشديد ، لأن الاسم المتمكن لم يستعمل على حرف واحد .

---

(١) المَهْيَع : الطريق الواضح البين . اللسان : «هيع» .

(٢) في ب : «فلزم أن يقال بالياء الخفيفة» والمثبت من الأصل و ع .

وَصِحَّةُ مَحْمَلِهِ عَلَى الجَمْعِ فِي قَوْلِـه :

* وَفَدَّيْنَنا بِالأبينا *

تَدْفَعُ ذٰلِكَ . .

فلو لم تُرَدَّ العين عند الإضافة يلزم ما لاوجود له في كلامهم، وهو اسم متمكن على حرف واحد.

قولـــه : «وأنشد[1]. . . . . .» أولـــه :

٢٣٩ ـ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أرى[2]

فـ (ذُو المَجَازِ) : اسم موضع بمِنىً، كان به سوق بالجاهلية، والواو في (وَأَبِيَّ) للقسم.

---

(١) الضمير في وأنشد عائد على المبرد وقد ورد إنشاده في مجالس ثعلب ٢ : ٤٧٦ حيث قال: «وقال أبو العباس: الفراء يقول: من أتمَّ الأب فقال هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال: هذا أبي، خفيف. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك. وهذا أبيّ ـ فاعلم ـ ثقيل، وهو الاختيار. وأنشد:

فَلا وأَبِيَّ لا آتيكَ حَتَّى ... يُنَسَّى الوَالِهُ الصَبُّ الحَنِينَا

وقال: أنشد الكسائي برَنْبَوَيْهْ، ـ قرية من قرى الجبل ـ قبل أن يموت:

قَدَرٌ احَلَّكَ ذَا النُّجيلِ وَقَدْ أرى ... وأَبِيَّ ما لَكَ ذو النُّجيل بِدَارِ

وانظر الخزانة ٤ :٤٦٨-٤٦٩ .

(٢) قائله مؤرِّج السُّلَمي ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٤ :٤٧٢ نقلا عن أبي عبيد في (المعجم) والبيت من الكامل، وقد سبق إيراده في الحاشية رقم ٣ بيد أن روايته في المفضَّل نقلا عن المبرد (ذا المجاز) بينما روايته في مجالس ثعلب (ذا النُّجيل) كما هو مذكور قال البغدادي في الخزانة ٤ :٤٦٧ موضحا هذا الشاهد: «على أن (أَبِيّ) عند المبرد مفردٌ رُدَّ لامه في الإضافة إلى الياء كما رُدّت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله أبَوي، قلبت الواو ياء وادغمت فيها عملا بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكنا، وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو. وكلام المبرد وإن كان موافقا للقياس إلا أنه لم يقم عليه دليل قاطع. قال:

. . . .

وأول البيت الثانـــي :

٢٤٠ ـ فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا (بِالأَبِينَا)[1]

قَوْلُــــه : «تَدْفَــعُ ذلكْ» :

أي تدفع مذهب المبرد، ومثال هذا البيت قوله :

٢٤١ ـ يُدَفِّنَّ البُعُولَةَ وَالأَبِينَا[2]

قال الزمخشري (في المفصل): وقد أجاز المبرد أَبِيَّ وأَخِيَّ، وأنشد:

وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

وَصحَّةُ مَحْمَله على الجَمع في قوله:

وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينا

تدفـع ذلـك، يريد أن أبِيَّ جاء على لفظ الجمـع، ولاقـرينـة مخلصة للإفراد فتعارض الاحتمالان فحمل على لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به في محل الخلاف فيكون أصله على هذا أبينَ، حذفت النـون عنـد الإضافة فأدغمت الياء التي هي ياء الجمع في ياء المتكلم. انتهى كلام البغدادي.

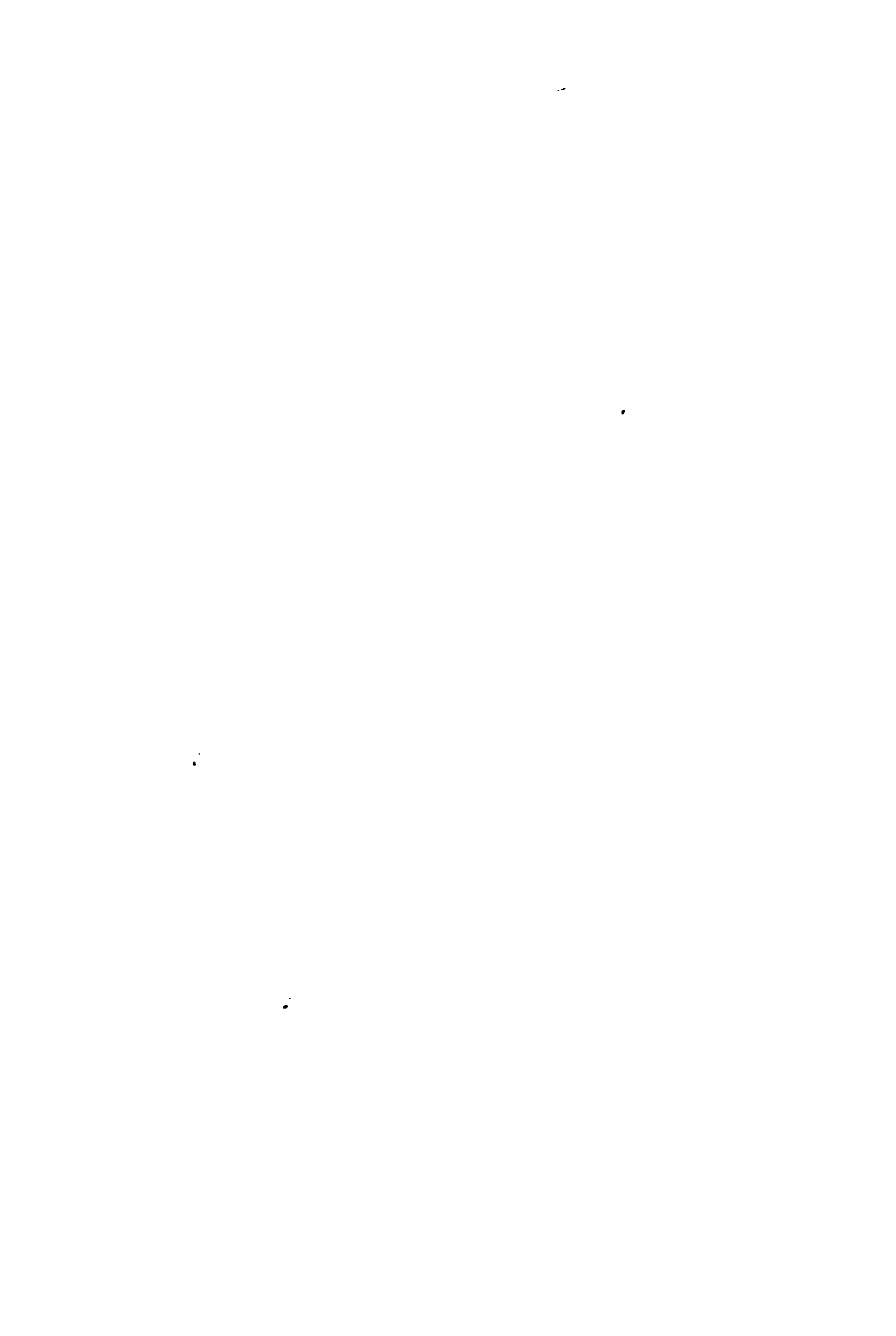
(١) ما بين القـوسين ساقط من الأصـل وب والمثبت من ع و ن. والبيت من المتقارب نسبه البغــدادي في الخـزانـة ٤ : ٤٧٦ لزياد بن واصـل، ولم يعـزه ابن يعيش في المفصـل ٣ : ٣٦-٣٧، ولا سيبويه في الكتاب ٣ : ٤٠٥-٤٠٦ حيث قال: ولا تغيِّر بناءَ الأب عن حال الحرفين، لأنه عليه بني، إلا أن تُحْدِث العربُ شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر:

فَلما تَبَيَّنَّ . . . . (البيت) أَنْشَدَنَاهُ مَنْ نثق به، وزعم أنه جاهلي. وإن شئت كسرت فقلت: آباء وآخاء. أ. هـ.

وقال ابن السيرافي : الشاهد فيه أنه جمع الأب على أبين. ويروى:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَشْباحَنا:جَمْعُ شبح. شرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٥٢.

(٢) هذا الشطر من الوافر ذكره ابن يعيش في شرحه ٣ : ٣٧ من غير عزو والشاهد فيه كالذي في البيت السباق والمراد بهذا والذي قبله أن الأب قد جاء عن العرب بلفظ جمع المذكر السالم لأنهم يقولون: أب وأبون وأخ وأخون.



ذكـــر التوابـــع

هي الأَسْمَاءُ الّتِي لاَيَمَسُّها الإعراب إلاّ عَلَى سَبيلِ التَّبَعِ لِغَيْرهَا، وَهِي خَمْسَةُ أَضْرُبٍ؛ تَأْكِيدٌ، وَصفةٌ، وبدلٌ، وَعَطْفُ بَيَانٍ، وَعَطْفٌ بِحَرْفٍ.

ٱلْتَأكِيدُ هو عَلَى وَجْهَيْنِ: تَكْرِيرٌ صَرِيحٌ وَغَيْرُ صَرِيحٍ، فَالصَّرِيحُ نَحْوُ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وَقَالَ أَعْشَى هَمْدَانِ:

مُرَّ إِنِّي قَدْ ٱمْتَدَحْتُكَ مُـرًّا وَاثِقًا أَنْ تُثِيبَنِي وَتَسُـرًّا
مُرَّ يَامُـرَّةَ بْنَ تُلَيْدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الحَوَادِثِ غِرًّا

وَغَيْرُ الصَّرِيحِ نَحْوُ قَوْلِكَ: فَعَلَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ، وَالقَوْمُ أَنفُسُهُم وأَعْيانُهُم، والرَّجُلانِ كِلاَهُمَا، وَلَقِيتُ قَوْمَكَ كُلَّهُمْ، وَالرِّجالَ أَجْمَعِينَ، والنِّساءَ جُمَعَ.

(ذكـــر التوابـــع)[1]

قولـــه: «وهيَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ».

قيل وجه انحصار التوابع في الخمسة، أن التّبع إن كان مقويا للحكم فهو التأكيد وإن لم يكن مقويا لذلك، فلا يخلو من أن يكون مبينا أو لم يكن، فإن كان مبينا وهو مشتق فهو الصِّفة، وإن لم يكن مشتقا فهو عطف البيان، وإن لم يكن مُبَيِّناً، فإن كان بواسطة حرف فهو العطف بالحرف، وإن لم يكن (بواسطة)[2] فهو البدل.

---

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل وإنما هو من نسخ ب و ع و ن.
(٢) ما بين القوسين ليس من ب والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

التأكيـــــد

قولــــه : «تكرير صريح وغير صريـــح».

يريد أن التكرير إما تكرير اللفظ والمعنى نحو: (رأيت زيدا زيدا)[1] أو تكرير المعنى دون اللفظ نحو: فَعَل زيدٌ نَفْسُه، فنفسه ليس بزيد (في اللفظ)[2] وهو هو في المعنى، فيكون ذلك تكريرا للمعنى دون اللفظ.

وقد يقع (الصريح) إذا كان اسما بدلا في كلام المصنف وفي كلام غيره من النحويين وهو ليس ببعيد، وذلك بالنظر إلى المقصود هل هو الأول أو الثاني فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل.

قولــــه : «أعشـى هَمْدَان».

هَمْدان بتسكين الميم، وبالدال المهملة. حذف المفعول في الفعل الثاني[3].

---

(١) في ب: «رأيت زيد» وصوابه المثبت من الأصل و ع.

(٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) مَوْضع الفعل الثاني هو ماورد في بيْتَي أَعْشَى هَمْدان وَنصُّهُما في المفصل:

مُرُّ إنِي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا ... وَاثِقًا أَنْ تُثِيبَنِي وَتَسُرَّا

مُرُّ يَامُرَّةَ بْنَ تُلَيْدٍ ... مَا وَجَدْنَاكَ فِي الحَوَادِثِ غِرًّا

والبيتان لأعشى هَمْدان من بحر الخفيف في مدح مرّة بن تليد ـ انظر شرح المفصل ٣: ٤٠ والشاهد فيهما: تأكيد مرة بتكرير لفظي وهو مرخم بإسقاط تاء التأنيث منه.

* **فصـــــل * وَجَدْوى التَّأكيدِ أَنَّك إذا كَرَّرْتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ المُؤَكَّد، وَمَا علِقَ بِهِ فِي نَفْس السَّامِع، وَمَكَّنْتَهُ فِي قَلْبِهِ وَأَمَطْتَ شُبْهَةً رُبَّما خَالَجَتْهُ أَوْ تَوَهَّمْتَ غَفلَةً أَوْ ذَهَـاباً عَمَا أَنْتَ بِصَدَدِهِ فَأَزَلْتَهُ، وَكَذلِكَ إذا جِئْتَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ، فإنَّ لِظَانٍّ أَنْ يَظُنَّ حِينَ قُلْتَ: فَعَـلَ زَيْدٌ. أنّ إسْنَاد الفِعْلِ إليهِ تَجَوُّزٌ أَوْ سَهْوٌ أَوْ نِسْيَانٌ. وَكُلُّ وأَجْمَعُون يُجْدِيَانِ الشُّمُولَ والإحَاطَةَ.**

---

٢٤٢ ـ وَهُو (تَسُرُّ)، كما حذف في قوله تَعَالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [1] أي فَهَدَاكَ وَفَأَغْنَاك، والتقدير هنا: وَتَسُـرُّنِي، وَ(رَجُلَ غِرٌّ): أي غير مُجَرِّبٍ.

قولـــــه: «وَمَا عَلِق بِـهِ».

الضـمير في (بِهِ): عائِدٌ إلى المؤكد. والفاء في (فأزلته): للتعقيب. لاشك أنهم يكرهون تكرير الحرف، ألا ترى إلى وضعهم باب الإدغام للتفادي من ذلك التكرير، فماظنك بتكرير الكلمة، إلا أنهم سوغوا هذا التكرير ليفيدوا به زيادةً في تقرير المعنى.

قولـــــه: «تَجَــوُّزٌ».

أي التَّجَوزُ ضد الاحتياط، يقال: فلان يَتَجَّوزُ ولا يَتَجَوَّدُ، أي يطلب الجائز ولا يطلب الجَيدَ، والمراد هنا التسامح والتساهل.

قولـــــه: «زيدا زيدا» في الاسم.

و(ضربت ضربت): في الفعل، و(إنّ إنّ): في الحرف، و(جاءَني زيدٌ جَاءَنِي زيدٌ): في الجملة، و(أَنْتَ أَنْتَ): في المضمر. ولم يذكر للمظهر نظيرا لسبق ذكره قبل.

---

(١) سورة الضحــى آية ٧، ٨.

* **فصـــــل** * **والتَّأكيدُ بِصَريحِ التَّكريرِ جَارٍ في كُلِّ شيءٍ، في الاسمِ والفعلِ، والحَرفِ والجُملَةِ، والمُظْهَرِ والمضمَرِ، تقولُ: ضَربتُ زَيداً زَيداً، وَضَرَبْتُ ضَربْتُ زيداً، وإنَّ إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ، وَجَاءَني زَيدٌ جَاءَني زَيْدٌ، وَما أكْرَمَنِي إلا أنْتَ أنْتَ.**

* **فصـــــل** * **وَيؤَكَّـدُ المُـظْهَـرُ بِمْثِلِهِ لَا بِالمُضْمَـرِ والمُضْمَرُ بِمْثِلِهِ وَبِالمُظْهَرِ جَمِيعًا.**

فإن قلت: قوله (ضربتُ ضربتُ) تكرير للجملة، كما أن (جاءني زيد جاءني زيد) كذلك، فيلزم من هذا أن يكون مكررا لمثال الجملة، وتاركا لمثال الفعل، لأن الفعل وحده غير الفعل مع الفاعل. قلت: المقصود في (ضربتُ ضربتُ زيداً) ذكر الفعل وحده، غير أن الفعل لايجيء بدون الفاعل، فذكر الفاعل ضرورة، ألا ترى أنه لم يكرر المفعول لعدم الضرورة الداعية إلى ذكره.

أما في (جاءني زيد جاءني زيد): فالمقصود ذكر الجملة، والجملة لا تنافي ذكر المفعـول، فلذا كرّر فيه المفعـول، كمـا كرر فيه الفـاعـل ليكون ذكر المفعول أمارة(لدلالة)[1] تكرير الجملة.

قولـــــه: «ويؤكـد المظهـــر».

هذه أربعـة أقسام: تأكيد مظهر بمظهر، وتأكيد مظهر بمضمر، وتأكيد مضمر بمضمر، وتأكيد مضمر بمظهر، فالأقسام مستقيمة، إلا قِسْماً واحدا منها وهو تأكيد مظهر بمضمر؛ لأن التأكيد تكملة للأول، والمقصود هو الأول والمضمر أقوى من المظهر، لأنه أعرف المعارف، ولايناسب أن تَكون التكملة أقوى من المقصود، فلم يجز (ذهب زيد هو) وإن جاز عكسه وهو (ما ذهب إلا هو زيد).

---

(١) في ب و ع: «الإرادة» والمثبت من الأصـل.

وَلَا يَخْلُو المُضْمَرَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُنْفَصِلَيْنِ كَقَوْلِكَ: مَا ضَرَبَني إلَا هُوَ هُوَ أَوْ مُتَّصِلًا أَحدُهُما والآخَرُ مُنفَصلًا كَقولِكَ: زَيدٌ قَامَ هُو، وَانْطَلَقْتَ أَنْتَ، وكَذلِكَ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وبِهِ هُوَ، وبِنَا نَحْنُ، ورَأَيْتَنِي أَنَا، وَرَأَيْتَنَا نَحْنُ.

وتأكيد المضمر بالمضمر إنما صحَّ، لأن كل واحد منهما نظير صاحبه في الدلالة على الغرض، فيصلح أن يكون أحدهما مؤكدا للآخر.

قولـه: «ماضَرَبنِي إلا هُو هُو».

فصل بـ(إلّا) بَيْنَ الفعل والفاعل وهو (هـو) الأول، لأنه لو لم يفصل لما ساغ إبراز الضمير المستكن)[1]، لأن الضمير المستكن أخصر من البارز وترك الأخصر إلى غيره ليس بسديد، ففصل بإلّا ليجـيء بالمنفصل، لأن المنفصل لايجيء مُسْتكناً.

قولـه: «ما ضربني إلّا هو هو ..... إلى ورأيتنا نحن».

قسمان. تأكيد منفصل بمنفصل، وتأكيد متصل بمنفصل.

أمـا تأكيد متصـل بمتصل، ومنفصل بمتصل، فكلاهما محال، لأنَّ المتصل لايُبتـدأ به، والمؤكِّد ما يلفظ به ابتداءً من غير أن يكون متصلا بشيءٍ آخر كزيد الثاني في: (جَاءَنى زيدٌ زيدٌ) فلو ساغ أن يقع الضمير المتصل مؤكداً لزم أن يكون مُتّصلا ومنفصلا وهو محال، ثم المتّصل إما مرفوع أو مجرور أو منصوب، والمرفوع مستكن أو بارز، وكل من هذه الأقسام يؤكد بالمنفصل المرفوع، ففي (قام هو) و (انطلقت أنت) تأكيد مرفوع لكنه في الأول مستكن وفي الثاني بارز. وفي (بك أنت) وأخـويه تأكيد مجرور، وفي (رأيتَنِي أنا)، و(رَأَيْتَنَا نحن) تأكيد منصوب،

---

(١) في ب: «لما جاز إبراز الضمير» والمثبت من الأصل وع.

• فصـــــل • وَلاَ يَخْلُو المُضْمَرُ إذا أُكِّد بالمُظْهَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً أَوْ منْصُوباً، أو مَجْروراً، فالمرفُوعُ لاَ يُؤكَّدُ بالمُظْهَرِ إلا بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ بالمُضْمَرِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زيدٌ ذَهَبَ هُو نَفْسُه وَعَيْنُهُ، وَالقَوْمُ حَضَروا هُمْ أنفُسُهم وَأَعْيانُهُم وَالنِّسَاءُ حَضَرْنَ هُنَّ أَنْفُسُهُنَّ، وَأَعْيَانُهُنَّ، سَواءٌ في ذَلِكَ المُسْتَكِنُّ والبَارزُ. وَأَمَّا المَنْصُوبُ والمَجْرُورُ فَيُؤكَّدَانِ بِغَيْرِ شَرِيطَةٍ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ.

والمؤكِّدات في هذه الأمثلة ضمائر منفصلة مرفوعة كما ترى.

أما تأكيد المجرور بالمرفوع، فلأنه لايستقيم أن يقال: مررت بكَ كَ لعدم صِحّةِ الابتداء بالمتصل، ولما فيه من سماجة اللفظ أيضا، والذوقُ السليم شاهد لما قلنا.

وكذا لايستقيم أن يقال: (مررت بك إياك)، لأن إيّاك موضوع للتخصيص مقدّما على الفعل نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] ولا يقال (ضربتَ إياك) فلم يبق إلا الضمير المرفوع، فأكّد المجرور بالمرفوع لذلك. وقيل: لأنّ المجرور والمنصوب من وادٍ واحد، فقيل: (مررت بك أنتَ) كما قيل: (رأيتك أنت).

وأما تأكيد المنصوب بالمرفوع لا بالمنصوب فللفصل بين التأكيد والبدل، لأنه يقال في البدل: (رأيتني إياى)، فلو وقع التأكيد على هذه الطريقة لظهر الالتباس بين البابين.

فإن قلت فما وجه اختصاص البدل بالمنصوب؟ قلت: هو أن البدل في حكم تكرير العامل، والعامل المقدر يستدعي منصوبا، فلا يليق المرفوع بذلك الموضوع، فاختص المنصوب بالبدل لهذا.

---

(١) ايـــة ٥ من سورة الفاتحـــة.

قولـــــه: «إلا بعد أن يؤكد بِالْمُضْمَرِ».

اشترط التأكيد بالمضمر إذ لو لم يؤكد بذلك وقيل: «زيد ذهب نفسه) أو (هندٌ ذَهَبَتْ نَفْسُها)، لايدرى أنّ ارتفاع النفس فيهما بالفاعلية أم بكونها مؤكدة للمرفوع، فإذا أكدتَ الضمير المستكنَّ بالبارز وقلت (زيدٌ ذهب هو نفسه) وهند ذهبتْ هي نَفْسُها) علم أنّ الفعل غير فارغ من الضمير، إذ لو كان فارغا عنه لكان قولك (زيدٌ هو نفسُه) بمنـزلـة (ذهب هما الزيدان) وهذا غير مستقيم، لأن المنفصل تأكيد للمتصـل، فلا يجيء إلا عند مجيء المتصل فلما علم أنَّ الفعل غير فارغ عن الضمير علم أنَّ (نفسه ونفسها) تأكيدان إذ الفاعل واحد ليس إلا.

فإن قلت: ما ذكرت مسلّم في الضمير المستكن، أما في البارز كما في قولك: (القـوم حضـروا هم أنفُسُهم) فلا، لِأنَّ الـواو فيه ضمير الفاعلين فَتَعَيَّنَ الأنفسُ للتأكيد، لما ذكرت أن الفاعل واحد ليس إلا. قلت: لما وجب الإتيان بالمنفصل في كثير من المواضع لرفع اللبس، أجرى الباب عليه كما جاء في حذف الواو في أخـوات (يعـد) بالياء، أو تقـول: اللّبس باق على لغـة من يقـول: (أكلوني البـراغيث)، ويجعـل البراغيث فاعـلا، ولم تُشترط هذه الشريطة في المنصوب والمجرور، فقيل: (رأيته نفسَه) و(مررت به نفسِه) لعدم اللبس، ولأنه لامنفصل للمجرور فيؤكد به.

قولـــــه: «والنفـــس والعـين».

أي ما ذكـرنا من اشتراط التأكيد بالمنفصل إذا كان الضمير المتصل مرفوعا، وعدم اشتراط ذلك ـ إذا كان المتصل منصوبا أو مجرورا ـ مختص بهاتين الكلمتين من كلمات التأكيد، لأن منشأ ذلك الفرق ومثاره الالتباس، والالتباس بصلاحية كلمـة التـأكيد أن تقـع فاعلةً وهمـا مختصان بالصلاحية للفاعلية، لأنهما تليان

بِهَذِهِ التَّفْصِلَةِ بَيْنَ الضَّمِيرِ المَرْفوع وَصاحِبَيْهِ، وَفِيما سِوَاهُمَا لاَ فَصْلَ في الجَـوازِ بَيْن ثَلاَثَتِهَـا، تَقُولُ: الكتَابُ قُرِىءَ كُلُّهُ، وجاءَنِي كُلُّهم، وخَرَجُوا أَجْمَعُون.

* فصـــــل * وَمَتَى أَكَّدْتَ بِكُلٍّ وأَجْمَعَ غَير جَمْعٍ فَلا مَذْهَبَ لِصِحَّتِهِ حَتَّى تَقْصِـد أجـزاءَه كَقَـوْلِكَ: قَرأتُ الكِتَابَ كُلَّه، وسرتُ النَّهَارَ كُلَّهُ وأَجْمَعَ، وَتَبحَّرْتُ الأرضَ، وسرتُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وجَمْعَاءَ.

العـوامـل، فيقـال: (جاءني نفسه)، و(رأيت نفسه، و(مررت بنفسه) أما (كلهم وأجمعون)، فليستا بمثلهما في وَلْيِهِمَا العوامل، لأنّ (أجمعون) لايليها بوجه، لايقال جاءني أجمعون، ولا لقيت أجمعين، فأينما صادفتها صادفتها واقعة للتأكيد من غير لبس.

و(كلهم): يلي العـوامـل قليلا نحو: (جاءني كُلُّهم)، ورأيت كُلُّهم)، إلا أنها مجراة مجرى (أجمعين) في عدم اشتراط ماسبق الإيماء إليه، لأنّ الأصل فيها أن لاتكون إلا مؤكدة لشبهها (بأجمعين) في معنى الاشتمال والإحاطة.

قولـــــه: «بهذه التَّفْصِلَـــةِ».

يعني بالتفصلة التفـرقـة بين المـرفـوع والمنصـوب والمجرور في لزوم وقوع المنفصل بين المؤكِدِ والمؤكَدِ في المرفوع، وعدم لزوم ذلك في أخويه من الضمائر المتصلة.

(قولـــــه: «بين ثلاثتهـــا».

أي الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور)[1]، (وإنما مثل لكلمة كلّ في حال الرفع وأعرض عن التمثيل للنصـب والجـر لأنه إذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر كان استغناء كلمة كـل فيهمـا مع استغنائها في الرفع أولى)[2].

(١، ٢) ما بين القوسين في رقم ١ وقع في نسخة الأصل بعد الكلام المحصور بين القوسين رقم ٢ والذي وقع بدوره قبل (قوله: بهذه التفصلة) والمثبت هنا الترتيب الوارد في ب وع لأنه يتناسب مع ترتيب النص في المتن ويسير معه.

* فصـــــل * وَلاَ يَقَـعُ كَلٌّ وأَجْمَعُـونَ تأكيدَيْنِ لِلنَّكَراتِ، لاَ تَقُولُ رَأَيْتُ قَوْمـاً كُلَّهُم، وَلاَ أَجْمَعِينَ، وَقَد أَجَازَ ذَلكِ الكُوفِيُّون فِيمَا كَانَ مَحدُوَداً كَقَوْلِه:

* قَدْ صُرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا . .

(قولـــــه «ومــتى أَكَّـــدتَ».

الحاصل أن كُلًّا وأجمعَ) لتأكيد الجمع، فلا يؤكد بهما إلا ماهو جمع لفظا أو معنى، (كجاءني الرجال كلهم)، و(قرأتُ الكتاب كله) ولايجوز (جاءني الرجل كله)[1] لعدم احتمال مجيء بعضه.

و(تبحرت الأرض): توسعت فيها وتعمَّقت، والأرض هنا ظرفٌ مُتَّسَعٌ فيه مِثْلُ:

١٣٤ـ » . . . . عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ)[2]

قولـــــه: «ولا يقـــع . . . .».

إنما لم يجز تأكيد النكرات، لأن النكرة شائعة فلا يفتقر إلى تأكيدها، لأن تأكيد مالايعـرف لافـائدة فيه، ولأن التأكيد للتخصيص والتعيين، والنكرة على الشيوع والعموم، فلو جاز تأكيد النكرة لصار الشائع مختصا، وهذا عكس ما وضع التأكيد لأجلـه، لأنه للتقرير وهذا هو التغيير.

---

(١) في ب: «جاءني زيد كله» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع وهو بعض بيت لساعدة بن جُؤَيَّة من قصيدة له عدتها ثلاثة وستون بيتا من الكامل وترتيب الشاهد فيها الحادي والستون ـ انظر ديوان الهذليين ص. ١١٢ والبيت بتمامه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وفيه أيضا رواية (لَذٌّ) والبيت في وصف رمـح ـ وموضع الشاهد فيه قوله: (كما عسل الطريق) حيث أوصل الفعل إلى المفعول به وحذف حرف الجر والأصل كما عسل في الطريق. انظر خزانة الأدب ٣: ٨٣ـ٨٧. وروايته في الديوان (لـذ). وانظر الإقليـــد ص ٤٩٦.

* فصـــــل * وَأَكْتَعُـونَ وَأَبتَعُونَ، وَأَبصعُونَ إِتْبَاعَاتٌ لأَجْمَعُونَ لا يَجِئْنَ إلاَ على أثرِهِ. . .

والجواب عن قولـــه.

٢٤٣ - . . . . يَوْمًا أَجْمَعَـــا»[1]

إن هذا البيت قائله غير معروف فلا يُعوَّل عليه في الاحتجاج به، ولو سُلِّم فهو من الشـواذ، فلا يحتـج به ولايقاس عليه، إذ لو قيس عليه انقلب ماهو مخالف للأصل والقياس أصلا، وفيه عكس الأصل وعكس لما يستدعيه العقل. فإن قلت: لو قال: «سرت يوماً» احتمل أن يكون سيره وقع في بعضه فبقوله. كلّه، يزول ذلك الاحتمال، وهذا مما لايردُّه الحِجَى ولا يأباه المعقول.

قلت: هذا الاحتمـال إن سوغ التأكيد، فكونه نكرة آبٍ لذلك (لما ذكرنا فلا يجوز تأكيده إعمالا لما ذكرنا من الدليلين)[2]، ولئلا يقع الاختلاف بين النكرات المحدودة وغير المحدودة، إذ من دأبهم سلوك طريقة التماثل، والميل إلى أبيات التشاكل. و(صرّت): صَوَّتَتْ.

---

(١) البيت بتمامه: قَدْ صُرَّتْ البَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعَا.
وهو من الرجز الذي لم يعزه أحد لقائله ـ قال البغدادي في الخزانة ١: ١٨١ وهذا البيتُ مجهول لايعرف قائله حتى قال جماعة من البصريين إنه مصنوع. والبكرة: إما أن تكون الحديدة التي يستعان بها على رفع الماء من الآبار فيكون معنى صرت صوتت وإما أن يكون معناها الناقة الفتية فيكون معنى صرت أي غطت ضروعها خشية أن ترضع وهو عند الكوفيين شاهد على تأكيد النكرة.

(٢) في ب: «لما ذكرنا من الدليلين فيه نظر لأن الدليل الأول قد بطل بهذا السـؤال، إذ الدليل الأول هو أنه لا فائدة في تأكيد النكرة، وها قد تعيَّنت الفائدة «والمثبت من الأصل و ع»

قولـــه : إتباعـات . . . . . ».

تُقَدَّمُ «كُلٌّ» على أجمعينَ، وأجمعون على أخواته، ولايقدّمنَ عليها، لأنَّ (كلاًّ) أرحب وكداً، وأكثر ذكرا لمجيئها في التأكيد وغيره[1]، بدليل أنها تقع مبتدأةً وفاعِلةً ومفعولةً، نحو: «كُلُّهم جاءوا» و«جاءَ كُلُّهمْ» و«لقيتُ كُلَّهم» ولاكذلك (أجمعون) لاختصاصها بوقوعها تابعة لآخر، لأنها لاتقع إلا في التأكيد، فتقديم الأقوى أولى، أمـا تقديم أجمعين على أخواتها فلأن اشتقاقها بَيِّنٌ دونَ أخواتها، فتقديـم البَيِّن المعروف أولى. هذا مذهب أكثر الناس فإنهم لم يجيزوا ذكر هذه الكلمات إلا على الترتيب المذكور في المتن وتقديم (أجمعين) واجب.

(وبعضهم أجاز حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها)[2].

وبعضهم أجاز حذفها مع انتفاء الترتيب.

وبعضهم أجاز حذفها مع ذكر أيها شئت[3].

ولم يُجِزْ أحد عند وجود أجمعين تأخيرها، والسِّرُّ ما قلنا قبل من أن اشتقاقها بَيِّنٌ معروف، فكانت أدلّ على المقصود من بين هذه المذكورة بعدها من المؤكدات، فلزم تقديمها.

---

(١) قال صاحب اللسان في باب (كـل): سئـل أحمد بن يحيى عن قوله عز وجل: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، وعن توكيده بكلهم ثم بأجمعون فقال: لما كانت كلهم تحتمل شيئين تكون مرة اسما ومرة توكيدا جاء بالتوكيد الذي لايكون إلا توكيدا حَسْبُ، وسئل المبرد عنها فقال: لو جاءت فسجد الملائكة احتمل أن يكون سجد بعضهم فجاء بقوله: كلهم لإحاطة الأجزاء فقيل له: فأجمعون؟ فقال: لو جاءت كلهم لاحتمل أن يكون سجدوا كلهم في أوقات مختلفات، فجاءت أجمعون لتدلّ أن السجود كان منهم كلهم في وقت واحد، فدخلت كلهم للإحاطة، ودخلت أجمعون لسرعة الطاعة.

(٢) انظر ابن يعيش ٣: ٤٦ وما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع و ن.

(٣) انظر ابن يعيش ٣: ٤٦.

وَعَنْ ٱبْنِ كَيْسَانَ تَبْدأُ بِأَيِّهِنَّ شِئْتَ بَعْدَهَا، وسمع أَجْمَعُ أَبْصَعُ، وَجُمَعُ كُتَعُ وَجُمَعُ بُتَعُ، وَعَنْ بَعْضِهِم: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ .

(ومن قال بالترتيب)[1] بعدها نظر إلى ماهو قريب من هذا المعنى.

وَمَن قَال بانتفاء الترتيب استضعفه في غير أجمعين، لأنهن أخوات في عدم ظهور اشتقاقهن.

ومن جوَّز حذف أجمعين نظر إلى أن (كلًّا) من ألفاظ التأكيد كأجمعين فيجوز ذكرها بدون أجمعين، و(كلٌّ) من تكلله البيت[2] أحاط به ومنه: الإكليل والكِلَّة لما بهما من الإحاطة، فالأول محيط بالرأس والثانية محيطة بما فيها لأنها ستر يُخاط كالبيت. وكَلَّ كَلَالا: أحاطَ به الإعياء.

و(أَكْتَعُون): مِنْ قولهم حَول كَتيعٌ أي تامٌ.

و(أَبْتَعُون): من البَتَعِ بِفَتحتين وهو شدة العُنُق، والجامع بينهما البيان والوَكَادَةُ.

وَ(أَبْضَعُون): بالضاد المعجمة[3]. من البُضُوع من الماء وهو الرِّي منه، فمعنى قولك: جاءني القوم أجمعون أبضعون أنهم جاءوني بصفة الارتواء لانقصان فيهم. وعن الأزهري[4] يقال: مررت بالقوم أجمعين أبْصَعين قال: وروي أبضعين بالضاد المعجمة وهذا تصحيف فاضح يدل على أن قائله غير مميز ولاحافظ.

---

(١) في الأصل: «ومن قال بالتقديم» والمثبت من ب و ع و ن.

(٢) في ب: «النسب» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز في اللسان، نقول: تكلله النسب وتكلله البيت.

(٣) كما وردت بالصاد المهملة ـ انظر اللسان (بصع وبضع).

(٤) قال الأزهري في تهذيب اللغة: ويقال: القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون بالتاء تؤكد الكلمة بهذه التواكيد كلها. أخبرني بذلك المنذري عن أبي الهيثم. انظر تهذيب اللغة (١: ٣٠٣ كتع).

. . . .

وفي بعض شروح هذا الكتاب: أبضعون بالصاد المعجمة رواية ابن الأعرابي[1]،[2] وقال الميداني بالصاد غير المعجمة أعرف وهذه ألفاظه.

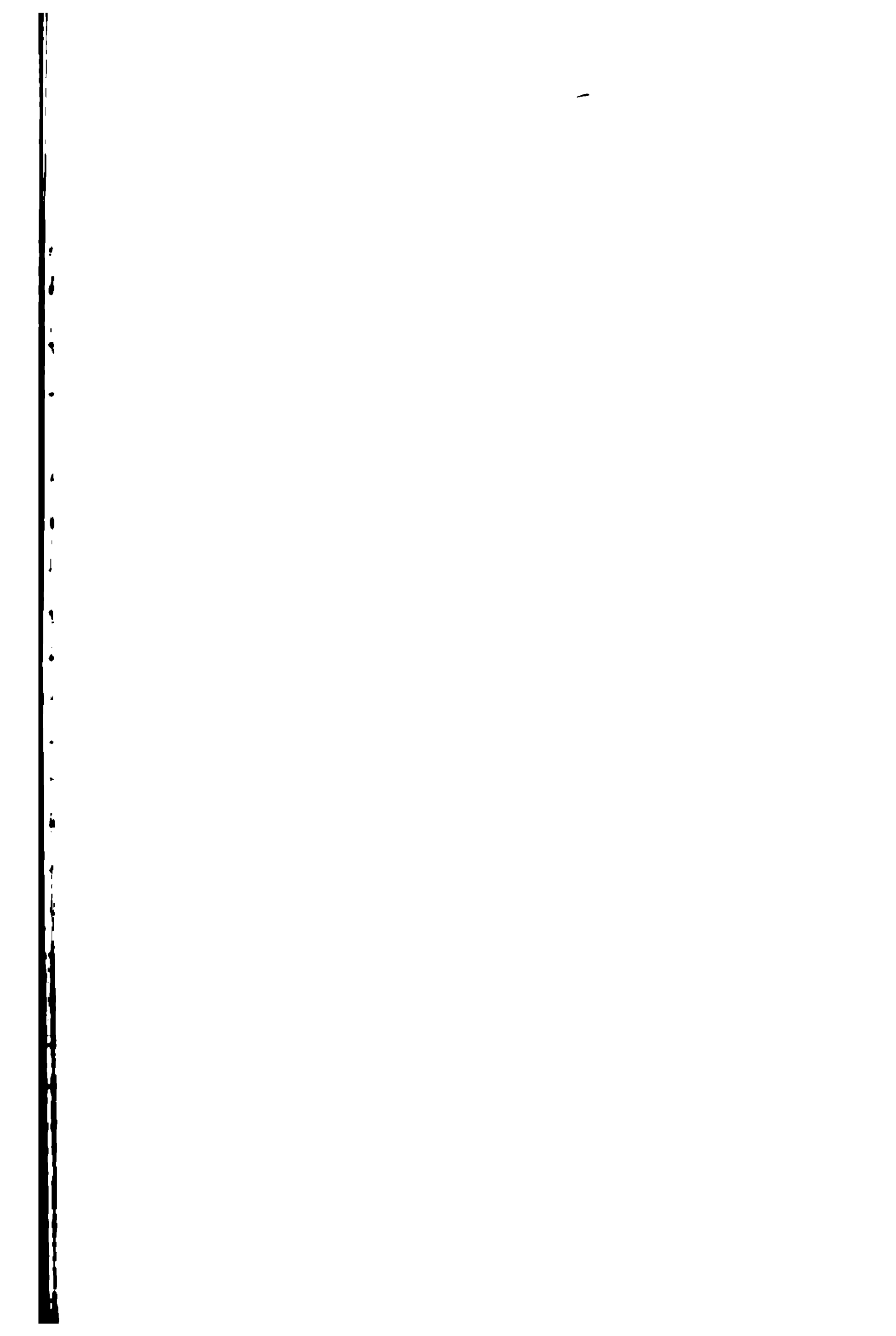
قوله: «تبدأ بأيِّهن شئتَ».

أي لك أن تبدأ بما شئت من هذه الثلاث بعد أجمعون، وقد جاء: (جاء القومُ أكتعون) وليس بالأعرف فاعرف.

---

(١) وقال ابن منظور في اللسان (بضع): وقال البشتي: (مررت بالقوم أجمعين وأبضعين بالضاد، قال الأزهري وهذا تصحيف واضح).

(٢) ما رواه صاحب اللسان عن ابن الأعرابي هو بالصاد المهملة وليس المعجمة ـ اللسان (بضع).



الصفـــــة

هِيَ ٱلاْسْمُ الدّالُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوالِ الذَّاتِ، وَذٰلِكَ نَحْو طويلٌ وَقَصيرٌ، وعاقِلٌ وَأَحْمَقُ، وَقَائِمٌ، وَقاعِدٌ، وَسَقِيمٌ، وَصحِيحٌ، وَفَقِيرٌ، وَغَنِيٌّ، وَشَرِيفٌ، وَوَضِيعٌ، وَمُكْرَمٌ، وَمُهَـانٌ.

قولـــه : «الصفـــة» .

هي الاسم الدالُّ على بعض أحوال الذات.

هذا الحدُّ غيرُ مُستقيمٍ، لانتقاضه بالحال، فهي أيضا بعضُ أحوال الذات. (وما هي بصفة، ويمكن أن يقال في الجواب عن هذا، أنَّ الكلام في الدالّ على بعض أحوال الذات)[1] وهو من التوابع، والحال ليست من التوابع، فلا ترِد نقضا، وإنما أهمل ذكر هذا القيد، لأنه في تفصيل ماتقدم من ذكر التوابع.

وقـال بعضهم: الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص، فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، ويرد عليه اسم الجنس «فرجل» موضوع لذات باعتبار الـذكـورية والإنسـانية، وليس بصفـة، وجـوابـه: أنا قد احترزنا عنه بقولنا: هو المقصود، لأنّ المقصود بالرجل الذات لا المعنى، وفي الصِّفات بالعكس. فإن قلت: يلزم من هذا أن لايقع (الرجل) في: (هذا الرجل) صفة، لأن المقصود به الذات لا المعنى، قلت: لمّا قلت: هذا تحقق عند السامع مايدل على ذات لكن وقـع إبهـام في الحقيقـة التي تُميِّزَ بهـا الـذات، فإذا قلت: (الرجل) تبين تلك الحقيقة، فظهر أن الرجل هنا دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، والخاص باعتبار التابع، وهو أن يقال تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد.

---

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

والذي تُسَاقُ لَهُ الصِّفَةُ هُو التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْاسم. وَيُقَالُ إِنَّها لِلتَّخْصِيصِ فِي النَّكِرَاتِ وَلِلتَّوْضِيحِ فِي الْمَعَارِفِ.

• فصـــــل • وَقَـدْ تَجِيءُ مَسُوقَـةً لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ والتَّعْظِيم، كَالأَوْصَافِ الجَارِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ . . .

فقولنا تابع يخرج الخبر «كمنطلق» في «زيدٌ منطلقٌ» لأنه ليس بتابع. وإنما هو خبر مستقل بخلاف الصفة فهي غير مستقلة. وقولنا: من غير تقييد يخرج الحال، فهي تدل على هيئة فاعل أو مفعول.

قولـــه : «نحـو طويل . . . . . إلى آخــره».

الوصف لازم وغير لازم.

فالأول محسوس كطويل وقصير أو غير محسوس. وهو إما من قبل نفسه كعاقل وأحمق، أو من أصله كشريف ووضيع.

والثـاني: إما محسوس كقائم وقاعد، أو غير محسوس. وهو إما من أمثاله: كمكرم ومُهان أو لاصق بأمثاله، وهو كَسبيٌّ كفقير وغني أو غير كسبي كسقيم وصحيح.

قولـــه : «هـو التَّفرِقَـةُ».

ألا ترى أنـك لو قلت: (جاءني رجل) احتمل أن يكون عالماً أو جاهلاً فإذا قلت: عالم أوقعت التفرقة بين المشتركين في الاسم.

قولـــه : «للتخصيــص في النكـرات».

التخصيص قريب من التعريف، وليس به. فإنك إذا قلت جاءني رجل. فهو شائع بين الأمة، وإذا قلت: (رجل عالم) فقد نقصت بعض الشيوع. وهذا هو التخصيص. ولو قلت: (جاءني زيدٌ) فالاسم نعمي. لأنه يجوز أن يكون هذا الاسم لمعنى آخر، فقولك: (زيد العالم) زال اللبس وحصل التوضيح

. . . .

قولـــــه: «لمجـــرد الثنـــاء».

الصفة في الأصل لاتخلو من معنى الثناء أو الذم، بحسب اللفظ كقولك: هذا الرجل الفاضل، وهذا الرجل الجاهل، ففي الأول معنى الثناء، وفي الثاني معنى الذم، فتمحّض الصفة لمجرد الثناء أو الذم، ونظيرتها كلمة (أَمْ) فهي وضعت في الأصل لمعنى التسوية والاستفهام جميعا نحو: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» ثم قد تجرّد لمعنى التسوية، ويخلع عنها معنى الاستفهام نحو قولك: «سواء علي أقُمت أم قعدت»، الغرض هنا القصد إلى مجرد التسوية لا إلى الاستفهام، لأنه خبر مَحْض.

(هذا تقرير ما قاله المصنف ـ رحمه الله ـ غير أن فيما قاله رائحة مذهبية فلا تحرمه فكرك)[1].

---

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا ب والمثبت من ع.

أَوْ لِمَا يُضَادُّ ذلِكَ مِنَ الذَّمِّ وَالتَحْقِيرِ، كَقَوْلِكَ: فَعَلَ فُلاَنٌ الفَاعِلُ الصَّانِعُ كَذا. وللتأكيدِ كَقَوْلِهِم أَمْسِ الدَّابِرُ، وكقولِهِ تَعَالَى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.

• فصــــل • وفي الأَمـرِ العَـام إِمّا أَنْ تَكُونَ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ، أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَقَوْلُهم تَمِيمِيٌّ وَبَصْرِيٌّ على تَأويلِ مَنْسُوبٌ وَمعْزُوٌّ، وَذُو مَالٍ، وَذَاتُ سِوَارٍ. . .

مُتَـأَوَّلٌ بِمُتَمَـوِّلٍ، وَمُتَسَوِّرَةٍ أَوْ بِصَاحِبِ مَالٍ، وَصَاحِبَةِ سِوَارٍ. .

قولــــه : «فعَل (فُلانٌ الفَاعِلُ)».

كذا يستعملون هذا اللفظ عنـدَ الـذمِّ خاصة تجنبا عن تلويث ألسنتهم بذكر الألفاظ الخبيثة القبيحة نحو: الفاسق، والزاني.

والدابرُ: من دَبَرَ، بمعنى أدبرَ، يقالُ للقوم إذا هلكوا: (صاروا كَأَمْسِ الدَّابِرِ) أي: المدبر.

قولــــه : «في الأمــــر العــام».

احتـراز عن نحـو: (تميمي وذو مال وغيرهمـا)، لأنَّ العمـوم لاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ووجه ذلك أن الصفة تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، والمعاني هي المصادر، والألفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى فهي الألفاظ التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول، وصفة مشبهة، إلا أنهم وضعوا ألفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك النحـو. وهي قسمــان: قياسي، وهو باب المنسـوب، وسماعي، وهو ذو وأيٍّ، وكلٌّ، وجدٌّ، وَحقٌّ، وصِدْقٌ، وَسَوْءٌ، على نحو ماذكره في المتن.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ عَلَى مَعْنَى: كامِلٍ فِي الرُّجُولِيَّةِ، وَكَذلِكَ أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ، وَهَذا العَالِمُ جِدُّ العَالِمِ، وَحَقُّ العَالِمِ، يُرَادُ بِهِ البَلِيغُ الكَامِلُ فِي شَأْنِهِ...

قولـــــه: «بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُـــلٍ».

أيِّ رجل، وأيَّما رجل: فيه معنى التعجب، لأن المتعجِّب إنما يتعجب من شيء خارج عن حد أشكـالـه، فإذا خرج عن حدهـا فقـد استبهم أمره، فيؤتى بكلمة الإبهام، ونظير هذا قول امرىء القيس:

٢٤٤ - .... وَحَدِيثٍ مَّا عَلَى قِصَـــرِهْ[1]

زاد (مـــا) الإبهامية على حديث حتى جعله حديثا متعجبا منه، فقولك: (مررت برجل أيِّ رجل، وأيَّما رجل) معناه: برجل قد انتهى في كماله في الرجولية، إلى حد يجب أن يُستفهم عنه لخفاء سببه.

قولـــــه: «أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُـــلِ».

أي كُلُّ الخِصَال التي تكون في الرجال فيك، فكأنك قلت: أنت هذا الجنس كله، وإلى هذا يلتفت قول أبي نواس[2]:

٢٤٥ - وَلَيْسَ لِلَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَم فِي وَاحِدِ.

---

(١) صـــــدره:

وحديث الرَّكْب يومَ هُنَـــا.

آخـر بيت من قصيدة لامرىء القيس على بحر المديد عدتها اثنا عشر بيتا. انظر ديوانه ٨٦-٨٧، والركب: الجماعة المسافرة، يوم هنا: يوم معروف، وهنا: اسم موضع، أو هو يوم لهوه ولعبه وقد كان على طوله قصيرا. وموضع الشاهد فيه قوله: «وحديث ما» وقد أشير إلى ذلك في المتن.

(٢) ديوانه ص ٤٥٤ والبيت من بحر مشطور السريع.

وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلِ صِدْقٍ، وَبِرَجُلٍ رَجُلِ سَوْءٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: صالحٌ وَفاسِدٌ. وَالصِّدْقُ هُنا بِمَعْنَى الصَّلاحِ وَالجَوْدَةِ، وَالسُّوءُ بِمَعْنَى الفَسادِ والرَّداءَةِ، وَقَدْ اسْتَضْعَفَ سِيبَوِيهِ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ على تَأْوِيلِ جَرِيءٍ.

ومثلُهُ قولُ أبي الطَّيِّب:

٢٤٦ـ . . . . وَمَنْزِلُكَ الدُّنْيا وأَنْتَ الخلائِقُ[1]

قولـــــه: «وهذا العالِمُ جِدُّ العالِم».

معناه: أنَّ من سِواه من العُلماء فهو بالإضافة إليه هزل.

وقولـــــه: «برَجُلٍ رَجُلِ صِدْقٍ، ورجلٍ رَجُلِ سوء».

يريد: أنه صادق فيما هو بصدده من الصلاح والجودة. وأنه سيء فيما هو بصدده من الفساد والرداءة.

والإضافة في (جِدِّ العالم) وَ (حَقِّ العالم) بمعنى (مِنْ) وفي رجل صدق بمعنى اللام.

قولـــــه: «وقد استضعف سيبويه».

(استضعف جعل ذلك صفة)[2]، لأنه جامد غير مشتق عن حدث. فتأويله بالجريء ضعيف[3]. لما فيه من خلاف وضعه. لأن أسدا ليس بموضوع لذات

---

(١) ديوانه ٣: ٩٠ وهو عجز بيت له ترتيبه الأخير من قصيدة له عدتها سبعة وعشرون بيتا من الطويل قالها في مدح الحسين بن إسحاق التنوخي وصدر البيت:
هي الغرض الأقصى ورؤيتك المنى.

(٢) في ب «استضعف سيبويه جعل ذلك صفة» والمثبت من ب و ع

(٣) استضعف سيبويه أن تقول «مررت برجل أسد شدةً وجرأةً» قال: وهذا ضعيف قبيح. وعلل ذلك بقوله: لأنه اسم لم يجعل صفة. الكتاب ١: ٤٣٤، ٢: ٢٣-٢٤.

* **فصـــــل** * **وَيُـوصَفُ بِالمَصَـادِرِ كَقَـوْلِهِمْ: رَجُـلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَفِـطْرٌ، وَزَوْرٌ، وَرِضًى، وَضَـرْبٌ هَبْـرٌ، وَطَعْنٌ نَتْـرٌ، وَرَمْيٌ سَعْـرٌ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ وَشَرْعُكَ، وَهِدُّكَ وَهَمُّكَ، وَكَفْيُكَ وَنَحْوُكَ، بِمَعْنَى مُحْسِبُكَ وَكَافِيكَ ومُهِمُّكَ وَمِثْلُكَ.**

باعتبار معنى، وإنما وضع لحيوان مخصوص، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه. ووجه تجويزه: أن يقدر مضاف محذوف على نحو: برجل مثل أسد وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس.

قولـــــه: «وَيُوصَفُ بالمَصَـــادِرِ».

جاز الـوصف بالمصدر للمبالغة، فإذا قلت: رجل عدل فكأنك قلت: رجل تجسَّم من العدل، فمن قال إنه على تقدير: (رجل ذو عدل) وقدّر حذف المضاف فقد أذهب من الكلام النَّضَارة، وانقلب هُزْأةً للنَّظَّارة، فلهذه المبالغة أوثر الوصف بالمصدر مع أن بينه وبين اسم الفاعل تفاوتا بدليل قولهم: قم قائما في موضع قياما على ماسبق الكلام في أشباهه قبل.

قولـــــه: «كقولــهم رجل عدل .... إلى آخره».

أي عادلٌ، وصائمٌ، ومفطرٌ، وزائرٌ، وراضٍ.

والهَبْر مصدر هَبَرَ اللحم قطعه، عن ابن دريد[1] من باب ضَرَبَ.

و(النَّتْرُ)[2]: الخَلْسُ، و(السَّعْرُ): الرمي الذي يَفُتُّ اللحمَ كالسَّعْرارَة[3]. وهي

---

(١) انظر كتاب الاشتقاق لابن دريد ١: ١٥٢، وعن ابن منظور: يقال: ضَرْبٌ هَبْرٌ، وطعنٌ نَتْرٌ، ورميٌ سَعْرٌ مأخوذ من سَعَرْتُ النار والحرب إذا هَيَّجْتُها، اللسان (سعر).

(٢) نقل ابن منظور عن ابن السكيت في اللسان باب (نتر) يقال: رميٌ سَعْرٌ وضربٌ هَبْرٌ وَطعنٌ نَتْرٌ وهومثل الخلس يختلسها الطاعن اختلاسا.

(٣) السِّعْـرارة والسُّعْـرورة: شعـاع الشمس الـداخل من كُوة البيت، وهو أيضا الصُّبح، قال الأزهري: هو ماتردد في الضوء الساقط في البيت من الشمس. اللسان (سعر).

• فصـــــل • وَيُوصَفُ بِالجُمَلِ التِي يَدْخُلُها الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ،
وَأَمَّا قَوْلُهُ:
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطُّ.
فَبِمَعْنَى مَقُولٌ عِنْدَهُ هذا القَوْلُ لِوُرْقَتِهِ لأَنَّهُ سَمَارٌ..

التي تقع في الكُوَّةِ من شُعاع الشمس ومايمور فيه من الهَبَاءِ المنثور. يقال: سعَّرتُ النار والحرب أَلْهبْتُها وهيَّجْتُها[1]. و(الحسب) و(الإحساب): كالعطاء والإعطاء. و(رجل شَرْعُك): أيْ حَسْبُك.

وفي المثل: «شَرْعكَ مَا بَلَّغَكَ المَحَلاَّ»[2] يضرب في التبليغ باليسير. و(الْهَدُّ) بفتح الهاء: (القويُّ)[3]، وبالكسر الضعيف، وقولك: برجل هَدِّك، معناه برجل حَسْبُك. و(هَمُّك): أي برجل هَمُّك أن تظفر به.

(قال المصنف)[4] يقال: عندي سيف كَهَمِّك، أو كالذي تطلبه وَيَهُمُّك أمره. و(الكَفي): مَصْدر كفاني الشيء. و(نَحْوك): أي ممن تنحوه وتقصده. إذ المثل مقابل بالمثل.

قولـــــه: «ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب».

لأنَّ الصفات كلها أخبار في الحقيقة إن لم يقع العلم بها، فإذا عُلمتْ سُميت صفـات، والخبر محتمل للصدق والكذب، فكذا الصفة. ولأن الصِّفة للتوضيح

---

(١) سعَّرت النار بتشديد العين وتخفيفها: أوقدتُها وهيجتها وكذلك الحرب والبلاد (سعر).

(٢) انظر مجمع الأمثال ١: ٣٦٢ وروايته هناك «ما بلَّغك المَحَلّ» ولعل ألف الإطلاق الوارنة في المثل هي ما جاء في بيت الراجز وقد أورده الميداني ونصه:

مَنْ شاءَ أنْ يُكثر لو يُقِلاّ   يكفيه ما بلَّغَهُ المحلاّ

(٣) في ب وع: «الرجل القوى» والمثبت من الأصل.

(٤) في ع: (قال المصنف رحمه الله) والمثبت من الأصل و ب.

وَنَظِيرُهُ قَولُ أَبي الدَّرْدَاء ـ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ـ وَجَدتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهُ، أَيْ وَجَدتُهُم مَقُولاً فِيهِم هذا المَقَالُ. . .

ولاتوضيح من غير تلك الجمل كالأمر والنهي والاستفهام، فلذا امتنع أن تقول: مررت برجل أضربه، أو لاتضربه، أو هل ضربته؟. فإن وقع شيء من ذلك وصفا فهو على إضمار القول، كالبيت الذي أنشده الأصمعي وهو:

٢٤٧ ـ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَٱخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[1]

فقولـــه: (هَلْ رَأيتَ الذِّئْبَ قَطْ) جملة استفهامية وقعت صفةً لمذق لكن على التقدير المذكور في المتن. ووجه صحة ذلك التقدير أن المذق اللبن يختلط بالماء فيقل بياضه ويصير لونه يضرب إلى الكُهْبَة فَيُشبَّه بلون الذئب.

فكأنه قال: جاءوا بمذق مقول عنده هذه الكلمة لما فيه من الغُبْرَة والكدورة.

و(الْورْقَةُ): لون الرماد والذئب «والسَّمَار»: اللبن الرقيق جدا. وقوله: «لأنه سمار» من كلمات المتقدمين، والسَّمار من السُّمْرة وهو الأُدمـة.

قولـــه: «تَقْلُــهْ».

أصله تقلى، من قلاه، يقليه، أبْغَضَه، حذفت الياء للجزم، لأنَّه جواب الأمر، و(الهاء): هاء السكت، كما في ﴿ كِتَـٰبِيَهْ ﴾[2].

---

(١) هذا الرجز شائع في كتب النحو ومع ذلك فلا يعرف له قائل، مع أن بعضهم نسبه للعجاج ولم أجده في ديوانه ـ قال البغدادي في تفسير هذا الشاهد: بعد أن ذكر صدره: يريد ستر الظلام كل شيء وصفهم بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وبالغ في أنهم لم يأتوا بما أتوا به إلا بعد سعي ومُضيّ جانب من الليل، ثم لم يأتوا إلا بلبن أكثره ماء. وقد بيّن المحقق محمد محي الدين شاهده في حاشية أوضح المسالك ٣:٨ قائلا: قوله «بمذق هل رأيت الذئب» فإنَّ ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله: «هل رأيت الذئب» نعتا للنكرة التي هي قوله: «مذق» وهذا الظاهر غير مراد، بل جملة الاستفهام معمول قد حذف عامله، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتا، وأصل الكلام: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب.

(٢) سورة الحاقة آيــة ١٩، ٢٥.

وَلَا يُوصَفُ بِالجُمَلِ إلاّ النَّكِرَاتُ . .

• فصـــل • وَقَدْ نَزَّلُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالِ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ مَنْزِلَةَ نَعْتِهِ بِحَالِهِ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوُّهُ وَقَلِيلٍ مَنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

وقولـــــه: «أُخْبُرْ تَقْلُهُ»[1].

ليس مما يحتمل الصدق والكذب؛ لأنه طلبي؛ لأن (أُخْبُرْ): أمر بالخبرية وقد وقع مفعولا ثانيا (لوجدت) لاصفة للناس، لأن الجملة لاتقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول، فعلم أنه مفعول، والمفعول الثاني في باب «ظننت خبر مبتدأ في الأصل، ألا ترى أنك إذا أسقطت ظننت في «ظننت زيدا منطلقا» يبقى (مبتدأ وخبرا)، وما لايحتمل الصدق والكذب لايقع خبرا للمبتدأ، فيكون قوله: «أُخْبُرْ تَقْلُهُ» محمولا على إضمار القول كما في مسألتنا.

قولـــــه: «إلا النَّكِـرات».

لأنَّ الجمـل نكرات؛ لأنها أخبار، والخبر حقه أن يكون نكرة، ولأن الجمل عارية عن الإشـارة، ألا ترى أنـك إذا قلت: «مررت برجل يضرب غلامه زيدا» فكأنك قلت: ضارب غلامه زيدا، والجملة (يضرب مع الغلام) ولا إشارة فيه إلى شيء، فلا يحصل التعريف، فعلم أن الجمل نكرات، فلا يوصف بالنكرة إلا النكرة.

قولـــــه: «مِنْ سَبَبِهِ».

كل شيء يتوصّل به إلى غيره فهو يسمى سببا، من (السَّبَب) وهو القطعة من الحبـل، والقـطعـة من الحبـل ممـا يتـوصل به إلى شيء والمراد بالسـبـب هـا، (المتعلق). إنما جوّزوا نعت الشيء بحال ليست له بل لشيء آخر بينه وبين الشيء

---

(١) انظر قول أبي الدرداء في مجمع الأمثال ٢: ٣٦٣.

الأول اتحاد واتصال بعود الضمير من الثاني إلى الأول لأنه لما وجد ذكر الأول في الثاني صار فعل الثاني كأنه فعل الأول، فنزل فعل الثاني منزلة فعل الأول، وعود الضمير من الثاني إلى الأول على طريقتين:

الأولى : أن يكون الثاني مضافا إلى ضمير الأول نحو مررت برجل كثير عدوه، (فرجل) موصوف، (وكثير) صفته، وهو فعل العدو المضاف إلى ضمير الرجل.

والثانية : أن يكون الثاني موصولاً، وفي صلته ضَمِيرٌ يرجع إلى الأول نحو مررت برجل قليل من لاسبَبَ بينه وبينه، (فرجل): موصوف وقليل صفته، وهو فعل «مَنْ»، و«مَنْ» موصول وصلته: «لاسبب بينه وبينه» والضمير من «بينه» الأول راجع إلى (مَنْ)، و(مَنْ بينه) الثاني: راجع إلى الرجل. ويحتمل أن يكون على العكس، والمعنى: برجل كثير مُتَّصلوه فأنصفْ كيف حَسُنَ الجمع بين الصفتين المتضادتين في شخص واحد حيث وصفه بقلة الأعداء وكثرة الأولياء.

فإن قلت: هل في تعيين حالة الجرِّ عند التمثيل نحو: (مررت برجل قليل من لاسبب بينه وبينه) فائدة؟ قلت: نعم فإنه أبعد من الالتباس، ألا ترى أنك إذا قلت: (هذا رجل قليل من لاسبب بينه وبينه) جاز أن لايكون (قليل من لاسبب بينه وبينه) صفة بأن يكون خبرا بعد خبر للمبتدأ وهو (هذا) كقولهم: (هذا حُلوٌ حامضٌ). وإذا قلت: (جاءني رجلٌ قليل من لاسبب بينه وبينه) (لم يستحل أن يكون «قليل من لا سبب بينه وبينه» مقطوعا مبنيا على مبتدأ نحو: هو قليل من لاسبب بينه وبينه، ولو قلت: «رأيت رجلا قليلا من لاسبب بينه وبينه» جاز أن يكون انتصاب قليلا بمضمر)[1] على تقدير أعني، فلما لم تَعْرُ حالتا الرفع والنصب مما ذكرنا من فساد الالتباس، أوثرت حالة الجر في التمثيل لعرائها عن ذلك الفساد، إذ

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «جاز أن يكون قليل من لاسبب بينه وبينه مقطوعا مبنيا على مبتدأ نحو هو قليل من لاسبب انتصاب قليلا بمضمر» والمثبت من الأصل و ع.

* فصـــــل * وَكَمَا كَانَتِ الصِّفَةُ وَفْقَ المَوْصُوفِ فِي إعْرَابِهِ فَهِيَ وَفْقَهُ فِي الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ وَٱلْجَمْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، إلَّا إذا كَانَتْ فِعْلَ مَاهُوَ مِنْ سَبَبِهِ فإِنَّهَا تُوافِقُهُ في ٱلإعرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ دُونَ مَا سِوَاهَا. . .

المجرور لايستقيم أن يكون مجرورا بشيء مضمر لعدم إضمار الجار. (وما يختلج في وهمك من نحو قولهم: اللهِ لأفعلنَّ، وقول رؤبة[1]: «خيرٍ» فمن الشواذ، فلا يكتـرث لذلـك)[2] ولايكون مقطوعا لأن المجرور لايكون خبرا لمبتدأ، وهذا هو الجواب في اختيار حالة الجرِّ فيما سواه من التمثيلات نحو: مررت برجلٍ رجلٍ صدقٍ وغير ذلك فافهم فإنه من الأسرار.

قولـــــه : وكمـــا . . . . . »

الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: (جاءني زيد الظريف، لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك: محلّ الظرف، ولاشبهة في أن صفة زيد لاتكون في غيره فتكون الصفة هي الموصوف في المعنى وإذا كانت الصفة هي الموصوف وجب أن تكون هي وفقه في تلك الأشياء الثمانية أو العشرة لو جعلت كل وجه من وجوه الإعراب شيئا واحدا وفي الوصف بـ(ذو) تتوارد هذه التغييرات على (ذو) فيقال: رجل ذو مال، ورجلان ذوا مال، ورجلين ذَوَيْ مال في الجر والنصب، ورجال ذوو مال، ورجال ذوي مال في الجر، وكذا في النصب، وامرأة ذات مال، وامرأتان ذواتا مال وامرأتين ذواتي مال في الجر والنصب، ونساءٌ ذوات مال. وفي (النصب والجر)[3] ذواتِ مال بالكسر كمسلمات.

---

(١) الإنصاف ٥٤٨ ـ وانظر صفحة ٧٠٧ من الرسالة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب و ع: «الجر والنصب» والمثبت من الأصل.

قولـــــه : «دون ما سواهـــا» .

ماسوى هذه الثلاثة الإفراد، والتثنية والجمع ، والتذكير، والتأنيث إنما لم تتبع في هذه الخمسة، لأن الثاني هو الفاعل (والإفراد والتذكير والتأنيث في)[1] هذه الأشياء من حقوق الفاعل، فإذا قلت: مررت برجل حسنة جاريته، فالموصوف مذكر، والصفة مؤنثة، لأنها للجارية وهي مؤنثة.

وإذا قلت: جاءتني أمرأةٌ صبيحٌ وجهها، فالموصوف مؤنث، والصِّفة مذكرة لأنها للوجه، وهو مذكر، وعلى هذا يخرَّج الباقي ، والسر في ذلك أن الاسم المشتق فرع على الفعل، والفعل يذكر ويؤنث باعتبار فاعله، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، لافتقار كل فعل إلى فاعل، كافتقار كل كلمة إلى جزئها، والفعل يبقى على حاله، إذا كان الفاعل مظهراً سواءً أكان مفردا أو مثنى أو مجموعا نحو: نَصَرَ زيد، ونصرتْ هند، ونصر زيدان، ونَصَرَ زيدون، فكذا الأسماء المشتقة من الأفعال، لأنها سالكة منهاجها، قافية آثارها فيما ذكرنا من الأحكام، إذ ليس ببعيد أن يكون الفرع وَفْقَ الأصل. وفي مسألتنا لايجيء فاعل الاسم المشتق غير المظهر، فلزمه الإفراد، وإن ثني الموصوف أو جمع ولزمه التذكير والتأنيث باعتبار فاعله، وإن ذكر الموصوف أو أنث في الحالين.

أمـا التعريف والتنكير والإعراب، فمن حقوق الموصوف لأنَّ هذه الأشياء من أحكـام الأسمـاء لا من أحكـام الأفعال، فلزم أن تجرى هذه الأشياء في الاسم المشتق الـواقـع صفة باعتبار الموصوف ، لأن الاسم المشتق للموصوف باعتبار الاسمية، فتكون هذه الأشياء من حقوق الموصوف دون الأشياء السابقة، والشيء يتبع الشيء فيما هو من حقوق ذلك الشيء، لا فيما ليس من حقوقه.

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

أَوْ كَانَتْ صِفَةً يَسْتَوِي فِيهَا الْمُذَكرُ وَ المُؤَنَّثُ نَحْوُ: فَعُولٌ، وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُـولٌ أَوْ مُؤَنَّثَةً تَجْرِي عَلَى المُذْكَّرِ نَحْو: عَلَّامَةٌ، وَهِلبَاجَةٌ، وَرَبْعَةٌ وَيَفعَةٌ.

قولـــــه : «أو كانت صفة يستوي».

استوى المذكر والمؤنث في فعول، لأنه بعيد عن مذهب الفعل، لأنه يدل على معنى ثابت بخلاف الفعل، ولأنه على صيغة المصدر كالقبول، أما استواء المذكر والمؤنث في (فعيل) بمعنى مفعول فسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى. والتاء في (عَلَّامة») للمبالغة، حتى كأنه قيل: جماعةٌ عَلَّامة، فأدخل التاء عليه لمعنى الجماعة.

و(الهِلْبَاجَةُ): للأحمق. ورجل (رَبْعَةٌ) بالتسكين لاطويل ولا قصير وامرأة رَبْعَةٌ، ولَمَّا لم يروا ربعة صفة في حال من الأحوال أجروه مجرى الاسم في الجمع فقالوا: رَبَعَات بالتحريك كَثَمرَات، ولم يقولوا: رَبْعَـــات بالتسكين كَعَبْلات، وغلام يَفَعَة بالتحريك، وأيفع الغلام: ارتفع.

* فصـــــل * وَالْمضْمَرُ لَا يَقَعُ مَوْصُوفاً وَلَا صِفَةً. وَالعَلَمُ مِثْلُهُ فِي أنَّه لَا يُوَصَفُ بِهِ...

وَيُـوْصَفُ بثَـلَاثَـةٍ: بالْمُعَـرَّفِ بِالَّـلامِ، وَبالْمَضَافِ إلى الَمعْرِفَةِ، وَبـالْمُبْهَمِ كَقَـوْلِـكَ: مَررْتُ بزيْـدٍ الكَـرِيمِ، وَبزَيدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو وَصدِيقِكَ، وَراكبِ الأَدْهَمِ، وَبزيدٍ هذا.

قولــــــه: «والمضمر لايقـــع موصوفـا».

المضمر لايوصف، لأن الوصف للبيان والإيضاح، والبيان حاصل في المضمر لأنّ الشيء لايضـمر إلا بعد جَرْي ذكره أو قيام دلالة عليه تتنّزل منزلة ذكره، ولأنَّ الضمير وَضْعُه للإيجاز، ألا ترى أنهم قالوا: زيدٌ مررت به كراهية أن يقولوا: (زيد مررت بزيد) فإذا كان الغرض أن يوضع موضع الموصوف لفظ مختصر وأن لايؤتى بذلـك المـوصوف للإيجاز وطلب الاختصار، ففي تجويز الوصف للضمير وذكر الصفة بعده نقض للغرض وإبطال في عجز الصَّنيع لما عقد في صدره.

ولايقع المضمر صفة أيضا؛ لكونه غير متضمِّن معنى الوصفية، (لأنه لا يقتضي إلا أن يكون عين الذات التي يعود هو إليها بأجمعها)(1)، والصفة هي ماتدل على بعض أحوال الذات.

قولــــــه: «والعلـــم».

العلم لايقـع صفة؛ لأن دلالته على الذات لاعلى الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد» دَلَّ على شخص بعينـه حتى كأنـك قلت: الـرجـل الـذي عرفتـه بالسمـاحـة، والحمـاسـة، والفصاحة، والحصافة إلى آخر ما له من الأوصاف،

---

(1) في ب: «لأنه يقتضي أن يكون عين الذات التي يعود هو إليها بأجمعها» والمثبت من الأصل وع.

....

ولايوصف بما يدل على الشيء المخصوص فلا يقال: لقيت أخاك الرجل الذي تعلم، يجعل (الرجل الذي تعلم) صفة للأخ، فكذا هنا، ولكنه يقع موصوفا، لأنه مما يقبل الشركة المحوجة إلى الوصف.

وما يوصف به العلم فثلاثة أشياء؛ لأن المعارف (خمسة أضرب)[1] وقد خرج المضمر والعلم من البين، فيبقى ثلاثة من تلك الأضرب بالضرورة.

أحدها: المعرف باللام نحو: (بزيد الكريم)، لأن الصفة أعم من الموصوف، فيصح الوصف لما سيجيء.

والثاني: المضاف إلى المعرفة، أية معرفة كانت نحو: بزيد صاحب عمرٍو بالإضافة إلى العلم، و(بزيد صديقك) بالإضافة إلى المضمر و(بزيد راكب الأدهم) بالإضافة إلى المعرف باللام، لأن المضافات قد تعرفت بالإضافة فصارت مساوية لزيد فيستقيم الوصف ولو قلت: (بزيد صاحب رجل)، أحلت، لأن المضاف إلى النكرة نكرة والنكرة لاتقع صفة للمعرفة.

والثالث: المبهم، نحو: مررتُ بزيدٍ هذا، فإن قلت: اسم الإشارة كالعلم في الدلالة على الذات، والوصف بالعلم ممتنع فكذا هذا. قلت: إنما جوزوا الوصف بذلك بالنظر إلى المعنى حتى كأنك قلت: مررت بزيد الحاضر.

---

(١) في ب: «خمسة» والمثبت من الأصل وع.

وَالمُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ مِثْلُ العَلَمِ يُوَصفُ بِمَا يُوَصفُ بِهِ.

قولـــــه: «والمضاف إلى المعرفة مثل العلم».

(أي المضـاف إلى المعرفة نحو غلامك، وغلام زيد يوصف بالمعرف باللام وبـالمضاف إلى المعرفة، وبالمبهم كالعلم، تقول: مررت بغلامك الظريف أو صاحب عمرو أو هذا على التأويل بمعنى الحاضر.

قولـــــه «والمضاف إلى المعرفة مثل العلم»[1]

برفع المثل فيه نظر، لأن قولك: «غلام الرجل» مضاف إلى المعرفة فيلزم أن يستقيم وصفه بنحو: صديقك، (وقد نفى صحة ذلك)[2] بقوله: «والمعرّف باللام يوصف بمثله وبـالمضـاف إلى مثله، ألا تراه نفى صحـة قولك: مررت بالرجل صديقك، لأن (صديقك) ليس بمعرَّف باللام، ولا بمضاف إليه فلا يصح، وإنما لم يصح؛ لأن الصديق بسبب الإضافة إلى الكاف صار أخص من الموصوف، ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة، أو مساويا لها لما سيجيء، فلما امتنع قولك: (بالرجل صديقك) كان امتناع (مررت بغلام الرجل صديقك) أجدر لأن تعرّف الغلام من جهة غيره بخلاف تعرّف الرجل؛ (ولذا قيل: ينبغي أن يقول: والمضاف إلى المعرفة يوصف بما هو أقل تخصّصا بالنظر إليه إذا كان غير مضاف)[3].

(......................)[4].

---

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) في الأصل «وفي نفي صحة ذلك» والمثبت من ب و ع.

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٤) في الأصل: «قوله والمضاف إلى المعرفة مثل العلم».
أي المضاف إلى المعرفة نحو: غلامك وغلام زيد يوصف بالمعرّف باللام وبالمضاف إلى

وَالمُعَرَّفُ بِاللّامِ يُوصفُ بِمِثْلِه وَبِالْمُضَافِ إِلى مِثْلِهِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الكَرِيمِ، وَصَاحِبِ القَوْمِ . . .

قولــــــه: «والمعرف باللام».

يوصف المعرف بالـلام بمثله نحـو: مررت «بـالرجل الكريم» (ولاشبهة في جوازه)[1]، وبـالمضاف إلى مثله نحو: بالرّجل صاحب القوم، وقوله: إلى مثله، إشـارة إلى أن المضاف إلى العلم واسم الإشارة والمضمر لايجوز أن يقع صفة للمعرَّف باللام، والفرق أن المضاف نازل منزلة المضاف إليه، فيكون المضافُ إلى مافيه اللام بمنزلة ما فيه اللام فيجوز الوصف به، كما يجوز وصف مافيه اللام بما فيه اللام. والمضاف إلى العلم والمضمر واسم الإشارة بمنزلة العلم والمضمر واسم الإشارة؛ لأن المضاف (يكتسي التعريف)[2] من المضاف إليه، وهذه الثلاثة مضاف إليها، وتعرُّفها أقوى من تعرُّف المعرَّف باللام، (فكما لايوصف المعرّف باللام بالعلم والمضمر واسم الإشارة لكون الصِّفة أخص من الموصوف، كذلك لايوصف بالمضاف إلى هذه الثلاثة)[3].

المعرفة مثل العلم، وبالمبهم كالعلم، تقول: «مررت بغلامك الظريف أو صاحب عمرو، أو هذا على التأويل بمعنى الحاضر) وهذه الفقرة ابتداء من قوله: والمضاف إلى المعرفة وانتهاء بقوله: بمعنى الحاضر، من نسخة الأصل وليست في ب ولا في ع. وهي الفقرة نفسها التي نقصت من الأصل ووردت في ب وع وأشير إليها في الحاشية الثانية من الصفحة التي تسبق هذه الصفحة. وعليه فإن النقص غير وارد في أيٍّ من النسختين وإنما هناك خلل في تقديم الفقرة أو تأخيرها عن موقعها. والمرجح أن يكون الخلل في ترتيب هذه الفقرة ناجم عن نسخة الأصل وأن يكون حق موقعها ما ورد في الصفحة السابقة لهذ فحة.

(١) ليس في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

(٢) في ب: يكتسي التعرف والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «فيمتنع أن يوصف المعرّف باللام بالمضاف إلى العلم والمضمر واسم الإشارة لكون الصفة أخص من الموصوف». والمثبت من الأصل وع.

وَالمُبْهَمُ يُوَصَفُ بِالمُعَـرَّفِ بِاللاّمِ ٱسْماً أَوْ صِفَةً. وَاتصَافُه بِاسمِ الجِنْسِ مَاهُو مُسْتَبدٌّ بِهِ مِنْ سائر الأسْمَاءِ وَذلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: أَبْصِرْ ذاكَ الرَّجُلَ، وَأُولئِكَ القَوْمَ وَياأَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا هذا الرَّجُلُ.

قولـــــه: «والمبهـــــم».

لايوصف المبهم إلا بالمعرّف باللام، لأن المعارف خمسة، فالمضمر والعلم لايوصف بهما شيء، والمبهم هو الموصوف هنا، والشيء لايوصف بنفسه، فيمتنع أن يقال: أبصر هذا هذا على أنّ (هذا) الثاني صفة للأول، أما المضاف: (فإنه إنمـا لم يقـع صفة)[1] لأن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشدّ من اتصالها بغيره، بيان ذلك أنه لايفصل بين المبهم وصفته بحال، لايقال: جاءني هذا والله الرجل، ولا (لقيت هذه والحوادثُ جَمَّةُ الخُطَّة)، وإن ساغ مثل هذا في سائـر الموصوفات مع صفاتها، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[2] فـ(لَـوْتَعْلَمُونَ) وقع فاصلا بين الموصوف وصفته، فلو صحَّ قولك: (مررت بهذا صاحب عمرو) على أن يكون «الصاحب» صفة لهذا يلزم جعل ثلاثة أشياء وهي المبهم والمضاف، والمضاف إليه شيئا واحدا، (وهو عندهم مرفوض ممتنع)[3]، فلم يبقَ إلا المعرّف باللام فوصف المبهم به، (ثم المبهم مستبد باتصافه باسم الجنس عن سائر الأسماء)[4]، لأن مايقتضيه المبهم من الوصف هو اسم الجنس، فكأنك إذا قلت: هذا وكان بحضرتك أجناس خفت الالتباس فذكرت اسم الجنس ليعلم أي نوع تقصد نحو: (أبصر هذا الرجل، وهذا الغلام) لأن المخاطب قد

---

(١) في ب: «فإنما لم يقع صفة» وفي الأصل «فلأنه إنما لم يقع صفة» والمثبت من ع.

(٢) سورة الواقعة آيـة ٧٦.

(٣) في ب: (وهو موفوض عندهم) والمثبت من الأصل و ع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

عَرَف بقولك: «هذا» أنك تشير إلى شيء حاضر فلما ذكرت اسم الجنس فقلت: (هـذا الرجل) زال عنه الالتباس، وإذا كان بحضرتك شيء واحد فاسم الإشارة لايقع إلا إليه، فلا حاجة إلى ذكر اسم الجنس، ولو ذكرت إذ ذاك كان تأكيدا، فظهـر أن الغـرض هو تبيين جنس المبهم، وتبيين جنسـه باسم جنس، وأسماء الأجناس كلها غير مضافة، فلزم أن يكون اسم جنس عُرِّف باللام لأن الأول معرفة.

فإن قلت: (هـذا) للإشـارة واللام في الرّجل للإشارة فكيف يستقيم الجمع بين إشارتين؟ قلت: اللام إشارة إلى الجنس. و«هذا» إشارة إلى المقصود، فقولك: (هذا) بمنزلة قولك الرجل الذي تعلم، وقولك: (الرجل) بمنزلة قولك: الرجل خير من المـرأة، والضمير المنفصل وهو (هـو) في قوله: (ماهو مستبدٌّ به) راجع إلى المبهم، والهاء في به إلى (مـا) وما بمعنى شيء، والتقدير: واتصاف المبهم باسم الجنس شيء ذلك المبهم متفرد بذلك الشيء من بين سائر الأسماء التي يوصف بها، فيكون حاصل الكلام (أن المبهم لايوصف إلا باسم الجنس)[1]، أما وصف المبهم بالمشتق فماهو أشد مجانسة فهو أحسن. بيانه أنك إذا قلت: مررت بهذا الكاتب أو العاقل، فهو أحسن من قولك: (بهذا الرّجل الطويل)[2]؛ لأن الكاتب والعـاقـل لايكـون[3] لكـل جنـس، بخلاف الطويل فإنه لايقارب الرجل في كونه مقصـورا على جنس دون جنس، ومقتضى المبهم أن يوصف باسم الجنس فما قارب اسم الجنس في كونه مقصورا، على جنس دون آخر كان أدخل في المناسبة وازداد حسـنا.

---

(١) في ب: «إن اسم الجنس لايقع صفة إلا المبهم» والمثبت من الأصل و ع، لأنه الصواب المتسق مع المعنى.

(٢) في ب: (بهذا الطويل) والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب: «لايكونان» والمثبت من الأصل و ع

* فصــــل * وَمِنْ حَقِّ المَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مُسَاوِياً لَهَا، وَلِذلِكَ آمْتَنَعَ وَصْفُ المُعَرَّفِ بِاللّامِ بِالمُبْهَمِ ، وَبِالمُضَافِ إلىٰ مَا لَيْسَ مُعَرَّفاً بِاللّامِ لِكَوْنِهَا أَخَصَّ مِنْه نَحْوُ: جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ عَمْروٍ.

قولـــــه : «ومن حـــق . . . .» .

حقُّ الصفة أن تكون أعمَّ من الموصوف، لأنها مشتركة، فالكريم يكون لزيد كما يكون لعمرو، ولا اشتراك إلا بالعموم، قال الأهوازي[1]: (لأنَّ من حقِّ المُخَاطب إذا خاطب غيره أن يلقى إليه أخص الأسماء التي يعرفها اختصارا وإيجازا، ثم إذا أشكل عليه ذلك بَيَّنَهُ بما يقاربه، فَأَما أنْ يلقى إليه الأعمُّ ثم يتبعه بالأخص فهو على خلاف ما وضع عليه الكلام، فلذا لم يجز مررت بالكريم زيدٍ، على أن يجعل الكريم موصوفا وزيد صفته، لأن الموصوف أعم، فلا يجوز، وإن كان الموصوف مساويا للصفة فلا يمتنع الوصف، نحو: جاءني الكريم ابنُ الكريم وصاحبُ زيدٍ صاحبُ عمـرو. (ولابد من أن تعلم أن كون حق الموصوف أن يكون أخصَّ أو مساويا لمخصوص بوصفِ المعرفة، ألا ترى إلى صحة قولك: شيء طويل، مع كون الموصوف أعم لاأخص، ولامساويا، كما صح قولك: رجل طويل، مع كون الموصوف أخص، فعلم أن هذا الفصل ليس بمسوق على عمومه)[2].

---

(١) هو علي بن مهربار الأهوازي الذورقي الشيعي أبوالحسن، فقيه مفسر مشارك في بعض العلوم من تصانيفه الكثيرة: حروف القرآن، الأنبياء، المكاسب - انظر معجم المؤلفين ٢٤٧/٧.

(٢) ما بين القوسين ابتداء من قوله: «ولابد وانتهاء بقوله على عمومه» ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

• فصـــــل • وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصْحَبَ المَوْصُوف، إلَّا إذا ظَهَرَ أَمْرُه ظُهُوراً يُسْتَغْنَى مَعَهُ عَنْ ذِكْرِهِ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَرْكُهُ وإقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ:

١ ـ وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّـعُ

قولـــه : « فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَرْكُهُ ..... ».

لأن اللفظ إنما يذكر ليحصل المعنى، والمعنى حاصل، فأية حاجة تدعو إلى ذكر ذلك اللفظ، ألا تراهم لم يضعوا الضمير المخاطب في (انصر) و(تنصر) لفظا للعلم به، وحصول المعنى بدونه، فكذا فيما نحن فيه.

٤ م ـ أما البيت الأول:[1]

فالسَّرْدُ: نسج الدرع، وقَضاهُمَا: أَحْكَمَهما وفرغ من عملهما وأراد بداود: داود النبي ـ عليه السلام ـ، والدرع تنسب إليه، لأن سرد الدرع كان من معجزاته، وفي التنزيل: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾[2] فلما نسبت إليه الدرع وذكر أن داود ـ عليه السلام ـ أحكمهما وضح أن المراد بالمسرودتين: الدرعان، فوقع الغنية عن ذكرهما.

ورجل (صَنَع): أي صنيع اليدين، والسوابغ: جمع السابغة، وهي الدرع التامة، (وتُبَّع): عطف بيان (لصنع السوابغ)، قيل: تُبَّع في اليمن كالخليفة في بغداد، أي يسمى كل ملك في اليمن تُبَّعاً، لأنه ملك يتبع ملكا، كما أن الخليفة إمام يخلف إماما.

---

(٢) عنى بالبيت الأول قول أبي ذؤيب ـ وقد استشهد به الزمخشري في المتن ونصه
وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَان قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ
انظر شرح أشعار الهذليين ١ : ٣٩ وقد مر آنفا ـ انظر ص ٢٠، ٥٠.
(٣) سورة سبأ آيـة ١٠

وَقَوْلُـــهُ :

٢ - رَبَّاءُ شَمَّاءُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا ٱلْسَّحَابُ وإلاّ الأَوبُ وَالسَّبَلُ

وَقْوله تَعالَى : ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴾ وَهٰذا بَابٌ وَاسِعٌ ،
وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابغَةِ :

٣ - كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَـــنِّ

أي جمل من جمالهم .

وَيُـــــروى :
وَعَلَيْهِمَا مَا ذِيَّتَانِ .
والمَاذِيَّةُ : البَيْضَاء اللَّيِّنَةُ، ويُـروى :
وَتَعَاوَرَا مَسْرُودَتَيْنِ .
يُريد : تعاوراهما بالطّعن مرة وبالضرب أخرى . والتعاور : التداول .

٢٤٨ ـ وأما البيت الثانـــي[1] :

فـ (رَبَّاءُ) : فعَّال : من ربأتُ الجبل صَعِدت ، و(شَمَّاءُ) : صفة هضبة ، و(الأوبُ والرجع) : المطر، لأنهم يعتقدون أنّ السَّحَاب يَحْمِلُ المَاءَ من الأرض، فلرجوع الماءِ إليها سَمَّوه بالأَوْبِ والرجع ، وقيل : الأوب جماعة النّحل ، وقيل : السحاب ، و(السَّبَلُ) : المطر بين السَّحَاب والأرض والبيتُ للمتنخِّل الهُذَلِيّ يرثي ابنه أثيلة ، ومن المعلوم أن المرتفعة التي لايقصدها إلا السحاب والمطر لاتكون إلا هضبة .

---

(١) نصُّه : رَبَّاءُ شَمَّاءُ لا يأوي لِقُلَّتِهَا إلا السَّحَابُ وإلا الأوبُ والسَّبَلُ
وهو من البسيط للمتنخِّل الهذلي ـ ديوان الهذليين ٣ : ١٢٨٥ ـ وانظر ابن يعيش ٣ : ٥٩ـ والشاهد فيه قوله : «رباءُ شَمَّاء» والمراد رَجُل رَبَّاء رَبْوةٍ أو رابية شَمَّاء فهو فعَّال من قولك : رَبوت الرابية إذا علوتها وضعّف العين للتكثير والهمزة في آخره بدل من الواو التي هي لام الكلمة كهمزة كساء وغطاء .

وقــال:

٤ ـ لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلهـا في حسـب وميسم

أي مافي قومها أحد..

---

٢٤٩ ـ وأما البيتُ الثالث(١):

فالتقدير فيه: كأنك جمل من جمال هذه القبيلة، أي كأنك جبان في الحرب لاتقدر على الطعان والضراب فلا تقرَّب إلى الحرب بل تنفر عنها كما ينفر الجمل عن صوت الشن وهو القِرْبَةُ الخَلق وعن قَعْقَعَتِه.

٢٥٠ ـ وأما البيت الرابـــع(٢):

فمعناه: لو قلت هذا الكلام، وهو مافي قومها أحدٌ يفضلها، لم تَكُنْ آثما، ولو فضّلتها على قومها كلهم كنتَ صادقا.

كسـر التـاء في (تِيثَم) والأصـل تأثَم على طريقـة قولك: تِعْلم بكسـر التاء، وسنذكره في المشترك إن شاء الله تعالى.

---

(١) نَصّـــــه: كأنك من جمال بني أُقيشٍ يُقَعقِعُ خَلْفَ رِجليه بِشَنّ

والبيتُ للنـابغـة الـذبياني في ديوانـه ص ١٢٦ من قصيدة على بحر الوافر وعدتها ثلاثة وعشـرون بيتا. وانظر ابن يعيش ٥: ٧٩ ـ والخزانة ٥: ٦٧ـ٧١. والشاهد فيه قوله: «من جمال بني أقيش» حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. إذ الأصل: (كأنك جملٌ من جمال بني أقيشٍ).

(٢) نصّـــــه: لو قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَم يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ وَمَيْسِم

وهو من الرّجز نسبه ابن يعيش في شرحه ٣: ٦١ لأبي الأسود الحماني ولم ينسبه سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤٥ بينما قال فيه البغدادي في الخزانة ٥: ٦٤: هذا البيت من رجز لحكيم ابن مَعيّة الرّبعي.

وهو شاهد على أن جملة يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بفي، أي مافي قومها أحدٌ يفضلها.

وَمِنْـــهُ:

* أنَا ٱبْنُ جَـــلاَ *

أيْ رَجُلٍ جَـــلاَ.

و(المِيسَم): الجَمَـال هنا، والأصل مِوْسَم، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها، فإن قلت: فلم جاز في جمعه مَيَاسِم مع زوال موجب انقلاب الواو ياء لزوال السكـون والكسـرة؟ قلت: ذاك بالنظر إلى ظاهر مِيسَم أما إذا نظرت إلى الأصل فالواو كمواسم، ونظيرهما قولهم: في جمعِ نائم وخائف: نُيَّم وَنُوَّم وَخُيَّف وخُوَّف.

قولـــه: «أي رجـــل جَـــلا».

أي وضح أمره وانتشر أو كشف التدابير قال:

٢٥١ - أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعِ الثَّنَايَا   مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[1]

(والـدليل على حذف المـوصوف)[2] هنا منعه التنوين عن الابن، وامتناع أن يضاف الابن إلى (جـلا)، لأنه ليس باسم أبيه، فيضاف إليه، وإذا جعلناه صفة، لابـد من أن يكـون فعلا، ولايضاف إلى الفعل إلا اسم الزمان أو المكان على مامضى، والابن ليس واحداً منهما، فثبت أن المضاف إليه محذوف وهو الموصوف.

---

(١) البيت من الوافر نَسَبُه سيبويه في الكتاب ٣: ٢١٧ لسحيم بن وَثيل اليربوعيّ، وكذلك في ابن يعيش ٣: ٦٢ والخزانة ١: ٢٥٥-٢٦٦، وللبغدادي فيه شرح وتعليق كثير. والشاهد فيه قوله: «أنا ابن جلا» حتى جعلت (جـلا) صفة لمحذوف أي رجل جلا. والمعنى: «أنا ابن رجـل كشف غياهب الأمور وطلاع الدروب الوعرة وأبرز للحرب واضعا للعِمَامَة، حاسر الرأس حتى صرت معروفا بذلك.

(٢) في ب: «والدليل على حذف المضاف» والمثبت من الأصل وع لأنه الصواب».

وَقَوْلُــهُ: بِكَفي كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ.
يَعْنِي بِكَفَّيْ رَجُلٍ. وَسَمِعَ سِيبَوَيْهْ بَعْضَ العَرَبِ المَوْثُوقِ بِهِم يَقُولُ: مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ في حَالِ كذا وَكَذا، يُرِيدُ: مَا مِنْهُما وَاحِدٌ مَاتَ...

فإن قلت: لعل عدم دخول التنوين على (جـلا) على مذهب عيسى بن عمر[1]، فمذهبه أنّ الفعل إذا سُمِّيَ به كان كونه على صيغة الفعل سبباً والعلمية سبباً آخر، فيمتنع من الصرف، ولذا منع هو صرف نحو: (قيـل) بعـد التسمية به وإن لم يمنع صرف مثله الخليل وسيبويه وجمهور الناس، قلت: ذاك مذهب باطل يدل على بطلانه ما نقله النَّقلة الثقات عن العرب الفِصاح، من صرفِ كَعْسَب وهو في الأصل فعل يقال (كَعْسَب الرجل) إذا مشى بإسراع مع تقارب الخطو، فعلم أن ماذهب إليه عيسى باطل ولاتنوين في (جـــلا) في البيت فيحمل على أنه فعل ماض وقع صفة لموصوف محذوف.

وفيه تأويل آخر ذكره سيبويه[2]، وهو أن (جَلا) من باب حكايات الجمل كأنّ (جـــلا) فيه ضمير، فيجب حكايته كما حكي (يزيد) في قوله:

١٩ م - نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ[3].

(١) مذهب عيسى بن عمر في هذا البيت أن (جَـلا) غير منصرف لأنه منقول من الفعل، ولم يشترط غلبة الوزن بالفعل. قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٠٦ «وأماعيسى فكان لايصرف ذلك، وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسباً وإنما هو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا، والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي: أنا ابن ..... (البيت) ولا نراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية» وانظر الخزانة ١: ٢٢٥، وابن يعيش ٣: ٦٢.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٧.

(٣) سبقت الإشارة إليه انظر ص ١٧٣.

وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُم يَطْرحُونَه رَأْساً كَقَوْلِهِم :
الْأَجْرَعُ، وَٱلْأَبْطَحُ، والفَارِسُ، وَالصَّاحِبُ، وَٱلْأَكَبُّ، وَٱلْأَورقُ، وَالْأَطْلَسُ.

قَوْلُـــــهُ :

٢٥٢ ـ بِكَفَّـيْ ....[1] .

وَقَبْلَهُ: مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ - وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةُ الوَتَرْ[2]

جَادَتْ بِكَفَّيْ ....

والكَبْداءُ : قَوس يملأُ مِقبضُها الكَفَّ، يقال: امرأة كَبْداء للضخمة الوسط. أيْ: بكفي رجل.

قولــــه : يَطْرَحُونَـــــه ....» -

الأجْرَع : الرّمل المنقاد الطويل، والأبطح: مجرى السيل، والأورق: بعير في لونه بياض إلى السواد، ومنه قيل للرماد: أورق، وذئب أطلس: الذي في لونه غُبْرَة إلى السواد، فإن قلت: قد يستعمل في بعض هذه الأسماء الموصوف فيقال: بعير أورق، وذئب أطلس، ألا ترى إلى قول المصنف في النَّصائحِ الكِبار[3]:

---

(١) البيتـان من الـرجز وهما في شرح ابن يعيش ٣ : ٦٢ من غير عزو وكذلك في الخزانة ٥ : ٦٦ حيث قال البغدادي: وهذا الشاهد قلما خلا منه كتاب نحوي، لكنه لم يعرف له قائـل. أ. هـ. ومـوضع الشاهد فيه: على أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محذوف ضرورة، أي بكفي رجل أو إنسان كان، وقال البغدادي، . الأولى بكفّيْ رامٍ للقرينة. ونصّ البيت الشاهد: «تَرْمي بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ». وهناك رواية (جادت بكَفّى) مِنَ الجودة وليس الجود.

(٢ ، ٣)ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ٢ : ١٩٥٥ نصائح الصغار لأبي القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري وله نصائح الكبار.

. . . .

٢٥٣ـ الأُنْسُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإنْسِ وَالأُنْسُ أَنْ تَنْأَى عَنِ ٱلإنْسِ

ثِيَابُهُمْ مُلْسٌ وَلكِنَّهَا عَلى ذِئابٍ مِنْهُمُ طُلْسِ[1]

فما معنى لقوله: يطرحونه رأساً؟ قلت: المراد باطِّراحه أن هذه الأسامي إذا أطلقت انصرفت إلى موصوفاتها المعهودة.

ألا ترى أنك إذا قلت: مر بنا الأطلس، انصرف إلى الذئب.

---

(١) البيتان من السريع وقد مثل بالبيت الثاني على استعمال الصفة مع موصوفها في قوله، «على ذئاب منهم طلس» من غير إطراح الموصوف وهو ما أجاب عليه الشارح أخيرا بقوله: المراد بإطراحه أن هذه الأسامي استعملت مع الموصوفات فذلك هو الشائع وإذا طرحت فإن صفاتها تومىء إليها لغلبتها عليها.

البـــــدل .

هُو عَلى أَرْبعَةِ أَضْرُبٍ : بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِ كَقَوْلِه تَعالَى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُـلِّ كَقُـولِـكَ: رَأَيْتُ قَوْمَـكَ أَكْثَرَهُمْ، وَثُلُثَيْهِمْ، وَنَاساً مِنْهُمْ، وَصَـرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوَّلِهَا. وبدَلُ الاشْتِمَال كَقوْلِكَ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ، وأَعْجَبَنِي عَمْروٌ حُسْنُهُ وَأَدَبُهُ وَعِلْمُهُ، وَنَحْوُ ذلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْهُ، أَوْ بِمَنْزِلَته في التَّلَبُّسِ بِهِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ بِحِمَارٍ فَسَبَقَكَ لِسَانُك إِلَى رَجُلٍ ، ثُمَّ تَدارَكْتَهُ، وَهذا لَا يَكُونُ إِلَّا في بِدَايَةِ الْكَلَامِ ، وَمَا لَا يَصْدُرُ عَنْ رَوِيَّةٍ وَفِطَانَةٍ.

قولـــــه : «البـــــدل» .

هو تابع مقصود بالذكر، ذُكر المتبوع قبله للتوطئةِ والتمهيد.

فقـولنا تابع جنس يُدْخل تحته التوابع كلها، وقولنا: (مقصود بالذكر)، يُخرج الصفة والتأكيد وعطف البيان. وقولنا: (ذُكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد): يخرج المعـطوف بالحرف، فإن المعطوف عليه لم يذكر قبله للتوطئة، وإنما كل واحد منهما مستقلٌ بنفسه.

وبدل الغلط لم يدخل تحت هذا الحد، لأنَّ ماقبله لم يذكر لتوطئة ولا لتمهيد، فإن أردت دخوله في الحد فقل: ذكر المتبوع وليس هو المقصود.

قولـــــه : «على أربعـة أضـــرب».

وجه انحصاره في الأربعة أن البدل إن كان عين المبدل منه فهو بدل الكلِّ من الكلِّ وإن لم يكن عينه، فإن كان بعضه فهو بدل البعض من الكل، وإن لم يكن

بعضه، فإن لم يكن أجنبيًّا عنه فهو بدل الاشتمال، وإن كان أجنبيا عنه فهو بدل الغلط، وإذا عرفت ماذكرنا: فاعرف أن الضرب الأول يدل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى فـ ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[1] هو ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[2].

والضرب الثاني: بدل من حيث اللفظ والمعنى، لأن أكثر القوم ليس بكلهم، وهذا الضرب هو الحقيقة في الإبدال؛ لأن ذكر الألفاظ للفائدة الجديدة وهي ترك الشيء إلى ما يخالفه لا إلى مايماثله، لأن ذلك ذكر للشيء بلفظ آخر. فإن قلت: ماذكرت يستدعي امتناع جواز الضرب الأول لعرائه عن فائدة جديدة، فما باله ساغ وشاع؟. قلت: إنما ساغ لما فيه من ضرب من البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: «لقيت آخاك زيداً» أو «لقيت زيداً آخاك» يعرف في الأول أن الأخ الملقي هو الذي اسمه زيد، وفي الثاني: أن الذي لقيته من جملة من يسمى زيدا هو الذي عرف بإخوّته، والضمير في: (وجوهها) و(أولها)[3] للإبل، فكأنك قلت: صَرَفْتُ وجُوه الإبلِ أَوَّلِهَا، فأولها: بعضها، فهو كقولك: (رأيت قومك أَكْثَرَهُم)، أو (ثُلُثَهُم)، وإنما جاز بدل الاشتمال، لأن الثوب في قولك: (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ» لما اشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه كالرأس في: (ضُرِبَ زيدٌ رَأْسُهُ)، فجاز الإبدال هنا كما جاز ثَمَّ، وهذا الضرب بمنزلة الضرب الثاني في كونه بدلا عن لفظ ومعنى.

واختلف في تسمية بدل الاشتمال، فقيل: لأن الأول يشتمل على الثاني، وقيل: بالعكس، وكلاهما ليس بمستقيم لبطلان الأول نحو: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُه)، وبطلان الثاني نحو: (أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ)، وقيل: لاشتمال المعنى عليه وهو

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

(٢) سورة الفاتحة آية ٦

(٣) إشارة إلى مثال الزمخشري في المتن وهو: «صَرَفْتُ وجُوهَهَا أَوَّلِهَا».

* فصـــــل * وَهُـوَ الّذي يُعْتَمَدُ بالحَديث، وإنَّما يُذْكَرُ لنَحْوٍ منَ التَّوْطئَةِ وليُفَادَ بمَجْموعِهمَا فَضْلُ تأكيدٍ وتَبْيينٍ لايَكُونُ في الإفرادِ، قَالَ سِيبَويْهِ عُقَيْب ذِكْرهِ أمْثِلَةَ الْبَدَلِ أرادَ: رَأيْتُ أكْثَرَ قَوْمِكَ وَثُلُثَي قَوْمِكَ، وَصَرَفْتُ وُجُوه أوَّلِها، ولكنَّهُ ثنّى الاسمَ تَوْكِيداً.

وَقَـوْلُهُمْ إنَّـه في حُكْمِ تَنْحِيَةِ الأولِ إيذانٌ منْهُم باسْتِقلاَلِه بَنفْسِه وَمُفارَقَتِهِ التَّأكِيدَ وَالصِّفَةَ في كَوْنِهِمَا تِتِمَّتَيْنِ لِمَا يَتْبعَانِه، لاَ أنْ يَعْنُوا إهْدَارَ الْأوَّلِ وَاطِّرَاحَهُ، ألَا تَرَاكَ تَقُولُ: زَيْدٌ رَأيْتُ غُلاَمَه رَجُلاً صَالِحاً.

مستقيم، فإنك إذا قلت: «أعجبني زيد علمه»، فمعنى الكلام مشتمل عليه على نسبة الإعجاب إلى العلم، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل والدليل على صحة هذا القول، أن الأبدال كلها كذلك، فإنك إذا قلت: «أعجبني زيد رأسه» فالإعجاب في النسبة إلى الرأس مثل الإعجاب في النسبة إلى العلم في اشتمال المعنى عليه.

أما الضرب الرابع: فلا ملابسة له بالمبدل منه، وإنما يكون ذلك عند الغلط، ولا يكـون في كلام فصيح، والنحويون ذكروا هذا (القسم لتوفية الأقسام، ولأنَّ الإنسان ليس بمصون عن الخطأ. فذكروا هذا)[1] الضرب لا لأنهم أرادوا بذلك تعليم الغلط، ولكنهم قصدوا بذلك أن يتنبَّهوا على طريقة التدارك عند الغلط.

قولـــــه : «هو الذي يعتمد».

هذا هو الفرق بين الصفة والبدل، إذ البدل مقصود إليه، والمبدل منه مقصود به وشأن الصفة والموصوف على عكس هذا، فالصِّفة مقصود بها والموصوف مقصود إليه، فالحاصل أن المقصود في هذا الباب البدل لا المبدل منه، أما في بدل الكل

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

. . . .

فلأن الأول هو الثـاني، وإنما ذكر الأول لنحو من التوطئة وهي التمهيد، يقال: وطَّـأْتُ الفـراش: أي مهـدته، وفلان مُوطأ الأكنافِ (وأما في بدل البعض وبدل الاشتمال)[1] فكون الثاني مقصودا واضح لاخفاء فيه. وأما في بدل الغلط فالأمر أوضح. لأنه أراد أن يقول: مررت بحمار فسبق لسانه إلى رجل ثم تداركه بقول حمار.

قولـــــه: «لا أن يعنوا إهدار الأول».

ذهب المصنف إلى أن قولهم البدل في حكم تنحية المبدل ليس على حقيقته، وقال: إنه مؤول بأن البدل ليس كالتأكيد والصفة في كونهما تتمتين للأول، وإنما هو المقصود بالحديث، لا أن المراد بذلك: إهدار الأول وإطراحه، وحجته أن تقول: («زيدٌ رأيتُ غلامه رجلًا صالحاً»)[2]، فـ(رجـلا) بدل من (غلامـه) فلو ذهبت إلى أن غلامه مُهدر مُطَّرح حتى كأن لم يكن مذكورا لايستقيم الكلام؛ لبقاء آخر الكلام أجنبيا عن الأول لخلوّ الجملة وهي (رأيت رجلا صالحا) من ضمير يعود إلى زيد، ومن المعلوم أن لابد في الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ من أن يعود منها ضمير إليه، ولو جعلت غلامه كأنه مذكور يستقيم الكلام، لأن قولك: «زيدٌ رأيت رجـلا صالحاً» بمنزلة قولك: «زيد رأيتُ غلامه رجلا صالحاً»، هذا تقرير ماقاله المصنف، وبعضهم يُجْرون قولهم: البدل في حكم تنحية المبدل على الحقيقة.

والحجـة قولهم: إن البـدل هو القـائم مقام الشيء لغة، فلو لم يُطّرح الأول لايكون الثاني قائما مقامه، لأنّ الأول إذ ذاك قائم مقام نفسه وهذا واضح.

---

(١) في الأصل و ب «وأما في بدل الغلط وبدل الاشتمال» والمثبت من ع

(٢) في الأصل: «رأيت زيداً غلامه رجلا صالحا» والمثبت من ن و ع.

فَلَوْ ذَهَبْتَ تَهْدُرُ الأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلامُكَ.

*** فصـــل * وَالـذِي يَدُلُّ على كَوْنِـهِ مُسْتَقِلاً بِنَفْسِهِ أَنَّه في حُكْم تَكْرِير العامل، بِدَلِيلِ مَجِيءِ ذلِكَ صَرِيحاً فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ وَهذا مِنْ بَدَلِ الاشْتِمَال.**

قولــــه: «لَمْ يَسُدَّ كلامك».

يقال: سدّ القول سدادا صار سديدا وهو من باب ضرب، ويروى لم يَسُدَّ بالضم على معنى لم يستقل، يعنى أن قولك: (زيدا) مبتدأ وما بعده من الجملة خبره، والمبتدأ بدون الخبر غير مستقل بالفائدة، فإذا خلت الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ من ضميره فوجود هذه الجملة وعدمها بمنزلة، فيصير كأنك ذكرت المبتدأ بدون الخبر، فيتحقق عدم الاستقلال.

قولــــه: «والذي يدل على كونه مستقلا».

﴿ لِمَنْ ءَامَنَ ﴾[1] بدل من ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ ﴾ و﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾[2] بدل من ﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾[3]، وقد كرر العامل الذي هو اللام كما ترى، وإنما كان البدل في حكم تكرير العامل، لأن المبدل منه يترك إلى البدل، فإذا قلت: (جعلت متاعك بعضه على بعض) (كان المعنى جعلت بعض متاعك على بعض)[4]، فيجب أن يكون للبدل عامل غير العامل في المبدل منه بخلاف الصّفة، لأنك إذا قلت: جاءني زيد الكريم)، لم يكن الموصوف في حكم المتروك، بل كان هو وصفته بمنزلة اسم

---

(١) سورة الأعراف آية ٧٥.

(٢) سورة الزخرف آية ٣٣.

(٣) سورة الزخرف آية ٣٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

* فصـــــل * وَلَيْسَ بمشْرُوطٍ أَنْ يَتَطابَقَ البَدَلُ والمُبْدَلُ مِنْهُ تَعْريفاً وَتَنْكيراً بَلْ لَكَ أَنْ تُبْدِلَ أَيَّ النَّوعَيْنِ شِئْتَ مِنَ الآخرِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾.

وَقَـال تعالى: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾، خَلاَ أنَّه لاَ يَحْسُن إِبدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ إلاَّ مَوْصُوفَةً، كَنَاصِيَةٍ.

واحـد في (باب الصفـة)[1]، فيكتفى بعـامل واحد في (باب الصفة)[2]، ويعاد العامل في البدل، أو يكون في حكم التكرير، ولكن تقل الإعادة إذا كان العامل فعلا نحو: (رأيت قومك رأيت أكثرهم) لأن لفظ الحرف أخصر فلا يستبعد تكريره بخلاف لفظ الفعل.

قولـــــه: «وليس بمشروط».

إنما لم يشترط التطابق بين البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا؛ لأن البدل مستقل بنفسه، وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما الخروج عن حد المناسبة ولزوم الإحالة بكون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة.

قولـــــه: «إلا موصوفـــة».

لأن النكرة المبدلة من المعرفة إن كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فلا يحسن أن يؤتى بما هو مقصود وهو قاصر عن غير المقصود بمراتب، فاشترط الوصف ليذهب القصور، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة، وإن كانت غير بدل الكل من الكل لزم أن يكون ثَمَّ ضمير (يرجع إلى المبدل)[3]، فإن كان الضمير متصلا بهـا رَجَعَتْ معـرفـةً نحـو: (أعجبني زيد رأسه)، وإن كان منفصلا عنها رجعت

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ب.

(٣) في الأصل: يرجع إلى المضمر وصوابه المثبت من ب و ع للمعنى.

• فصـــــل • وَيُبْـدلُ المُـظْهَرُ مِنَ المُضْمَرِ الغَائِبِ دُونَ المُتكلِّم والمخـاطَبِ تَقـولُ: رَأَيْتُهُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِهِ زَيدٍ، وَصَرَفْتُ وجُوهَهَا أولِهَا، وَلاَ تَقُولُ: بِـيَ الْمسْكِينُ كَانَ الأَمْرُ، وَلاَعَلَيْكَ الْكريم الْمُعَوَّلُ. . .

موصوفة نحو: (أعجنى زيد رأس له)، وهذا لايتأتى في بدل الغلط لفوات ماذكرنا من المعنى، وهذا دليل على أن بدل الغلط عندهم مُطّرح، وقيل: اشترط الوصف إذ لو لم يشترط الوصف لدخل في حد الغلط، فأنت إذا قلت: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ ﴾[1] فكأنك أردت أن تقول: بناصية، فأدخلت الألف واللام غلطا فاستدركته بإسقاطهما فقلت: ناصية، فأما إذا قلت: «بالناصية ناصية كاذبة» فقد جئت في الثاني ببيان ليس في الأول، وخرج عن حد الغلط.

قولـــــه: «دون المتكلم والمخاطـــب».

لأن البدل يُتَدرَّج إليه من المبدل منه، والتدرُّج من شيء إلى شيء إنما يكون إذا لم يقع بينهما تنافر وبين المظهر والمتكلم والمخاطب تنافر، لأن المظهر للغيبة وهما لغير الغيبة، ولأن ضمير المتكلم والمخاطب لايكون لغير واحد بخلاف ضمير الغيبة نحو قولك: (جاءني غلام زيد فأكرمته)، فهذا الضمير يصلح أن يكون لزيد، كما يصلح للغـلام، وإذا قلت: (مـررت بك) فالكاف لاتكون إلا للمخاطب المعين، والإبدال للتبيين، فيختصُّ بموضع فيه احتمال خفاءٍ فلذا جاز (مررت به زيدٍ) ولم يجز «بي المسكين»، ولا «عليك الكريم» فإن قلت: قد جُوِّز إبدال النكرة من المعرفة، فكيف (امتنع)[2] إبدال المعرفة من معرفة هي أعرف منها؟ قلت: إنما جُوِّز ثَمَّ لإيذان الصفة بمعنى لم يؤذن به المبدل منه، ولايتأتى مثل ذلك في إبدال

(١) سورة العلق آيــة ١٥، ١٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع ووجوده لازم.

وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَر نَحْوُ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيداً إِيَّاهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ بِهِ. وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ كقَولِكَ: رأَيْتُكَ إِيَّاكَ وَمَرَرْتُ بِكَ بِكَ.

المظهر من ضمير المتكلم، فإن قلت: جُوِّز إبداله بشرط الوصف، قلت: هذا إبدال الكل من الكل، والبدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكُلِّ من الكل، فلو وصفنا (الثاني لكنا وصفنا)[1] الأول ووصفه ممتنع، لأن الضمير لايقع موصوفا.

قولـــــه : بِزَيْـــدٍ بِـــهِ.

أعاد العامل لِيرِيَك مِثَالا مِنَ الضَّمير المُتَّصِـــل.

قولـــــه: «والمضمـر من المضـمـر.....»

لأنَّ المضمرين بمنزلة المظهرين، يدل كل واحد منهما على مايدل عليه الآخر فيجوز قولك: (رأيتك إياك)، و(مررتُ بِكَ بِكَ)، كما جاز (رأيتُ زيداً أخاك).

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب.

عطـــف البيـــان

هُوَ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ يَكْشِفُ عَنِ المُرادِ كَشْفُها، وينْزِلُ مِنَ المَتْبُوعِ مَنْزِلَةَ الكَلِمَةِ المُسْتَعْمِلَةِ مِنَ الغَريبةِ إذا تُرْجِمَتْ بِهَا وَذلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

أراد عمـر بن الخـطاب ـ رضي الله عنـه ـ فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها.

قولـــــه : «عطـــف البيـــان» .

هو ما كان اسما محضـا كزيد، وعمرو، بخلاف الصِّفة فهي أبدا مشتقة من معنى لوجوده في الموصوف، استحق الموصوف أن يؤخذ له منه الاسم، فهذا وجه المفارقة بينهما، ووجه الموافقة بينهما أنهما للإيضاح والبيان، ألا ترى أنك إذا قلت:

٢٥٤ ـ أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ[1].

كان في «عمر» بيان، ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي تعنيه ممن كُنِّي بهذه الكنية هو الذي يسمى عمر، ولولا ذكرك عمر بعد قولك: أبو حفص لبقي شائعاً بين المكَنَّيين بهذه الكُنية، ولمَّا جرى عطف البيان مجرى الصفة في البيان نزل منزلة الصفة في باب النداء، ألا تراك تقول:

---

(١) الرجز في شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧١ وقد نسبه لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه، ومما جاء في حاشية شرح المفصل: «نسب الشارح هذا البيت لرؤبة بن العجاج وهو شيء لا أصل له، فإن رؤبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات في سنة خمْس وأربعين ومائة. انظر شرح ابن يعيش ٣: ٧١ حاشية ١. والشاهد فيه أنه بيَّن الكنية «أبوحفص» حين توهم فيها الاشتراك بقوله: «عمر» إذ كان العلم فيه أشهر من الكنية.

* فصـــــل * وَالّذي يَفصِلُهُ لَكَ مِنَ البَدَلِ شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ المُرَّار:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَـا

لأنَّ (بِشْـراً) لَوْ جُعِـلَ بَدَلاً مِنَ البَكْـرِيِّ، وَالبَدَلُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ العامِلِ لَكَانَ التَّارِكُ فِي التَّقديرِ دَاخِلاً عَلى بشرٍ.

والثاني : أَنَّ الأولَ هٰهُنَا هُوَ مَا يُعْتَمَدُ بالحَديثِ، وَوُرُود الثَّانِي مِنْ أَجْـلِ أَنْ يُوَضِّـحَ أَمْـرَهُ، وَالْبَدَلُ عَلى خِلاَفِ ذلِكَ إِذْ هُوَ كَمَا ذَكَرْتُ المُعْتَمَدُ بِالحَديثِ، والأَوَّلُ كَالبِسَاطِ لِذِكْرِهِ.

(ياسعيدُ كرزٌ وكرزاً)، بالرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل، كما تقول: «يازيدُ الظريفُ والظريفَ» غير أن الصفة فارقت عطف البيان في التنوين لما بها من المـانع وهو لام التعريف، وبهذا وقعت المفارقة بينه وبين البدل فإنك تقول في البدل: ياسعيدُ كرز، بالضم في كرز لاغير، كما تقول ياكرزُ ولا تنوين ولا نصب.

قولـــــه : «وَيُنَزَّلُ مِنَ المَتْبُوعِ مَنْزِلَةَ الكَلِمَةِ المُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الغريبة».

إشَارة إلى أن عطف البيان كاشف عن الذات لا عن الحال، على خلاف شأن الصفة فهي كاشفة عن الحال لا عن الذات.

قولـــــه:

٢٥٥ ـ أَنَا ابْنُ ....[1]

تَرْقُبُهُ وقوعا: أي تنتظره واقعةً حوله، لأنَّ الطَّيْر لاتتناوله مادام به رمق، (وبشر):

(١) البيت من الوافر وقد نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٨٢ إلى المرار الأسدي، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٣ : ٧٢ والبيت بتمامه :

أَنا ابْنُ التَاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقُوعا

والشاهد فيه قوله (بشر)، على أنه عطف بيان من البكريّ، ولايجوز أن يكون بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل.

. . . .

عطف بيان «للبكريِّ» وليس ببدل منه، لأنه لو كان بدلا منه والبدل (في حكم تكرير العامل)[1] لكان (التارك) في التقدير داخلا على «بشر»، ولايجوز «التارك بشر»، كما لايجوز «الضارب زيـد».

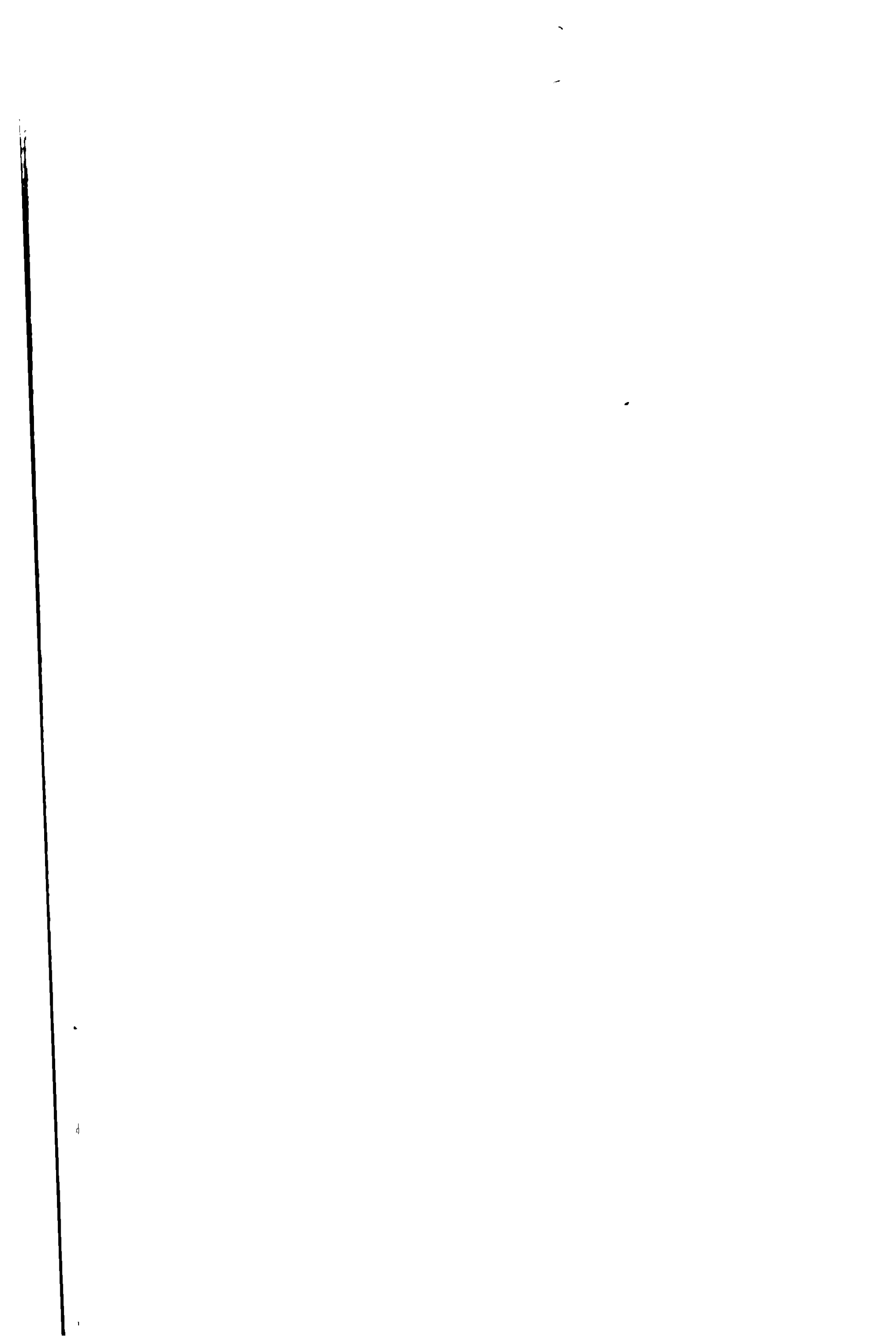
فإنْ قلت: ليس حكم التابع كحكم الأصل، فإنهم اتفقوا على جواز «كل شاة وسخلتها بدرهم»، وعلى جواز «رب رجل وغلامه» مع أنهم اتفقوا على امتناع «كل سخلتها» و«رب غلامه» (فـلا يلزم)[2] من امتناع «التارك بشر» صريحا امتناع «التارك بشـر» تقـديرا، والجواب: أن البدل في حكم تكرير العامل في جميع المواضع بخلاف المعطوف، فإنه إن كان في بعض المواضع في حكم التكرير كما في نحو: (يا زيدُ وعمرٌو بالضم)، فليس في كل المواضع (يـا)[3] في حكم التكرير، فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم التكرير لعامله، جواز تابع في حكم تكرير العامل.

---

(١) في الأصل وع في حكم تنحية المبدل والمثبت من ب، وهو الصواب.

(٢) في ع: «فيلزم» والمثبت من الأصل و ب لأنه يناسب المعنى.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب وع والمثبت من الأصل ووجوده ضرورة للسياق.



العطـــــف بالحـــــروف

هُو نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَكَذلِكَ إذا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ يَتوسَّطُ الحَرْفُ بَيْنَ الاسْمَيْنِ فَيُشْرِكُهُمَا في إعْرابٍ وَاحِدٍ.

وَالحُروفُ العَاطِفَةُ تُذْكَرُ فِي مَكَانِهَا إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قولـــــه : «العطف بالحـــرف».

هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروفِ العشرة[1]، ثم العطف يطلق على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص، وعلى نفس المعطوف، وهو المراد هنا، لأنه يفصل ماتقدم من قوله: تأكيد وصفة إلى آخره، وتلك المذكورة توابع، والتابع هنـا هو نفس المعـطوف لا ذلك العمل المخصوص. إذا عرفت هذا فاعرف أن المعـطوف عليه، إن كان ظاهـرا جاز عطف الظاهر عليه مطلقا نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وعمرٌو»، و«رأيتُ زيداً وعمراً» و«مررت بزيدٍ وعمرٍو»، وإن كان المعطوف مُضْمراً مُنْفَصلاً جاز العطف أيضا.

ولا يتأتى عطف المجرور إذ لامنفصل للمجرور «كَجَاءَني زيدٌ وأنت» و«رأيت زيداً وإياكَ)، وإن كان مُتَّصلا امتنع عطفه كما سيجيء.

فهـذه أقسـام ثلاثة في العطف على المظهر، فإن كان الأول مضمرا منفصلا والثاني ظاهراً جاز العطف، ولايجيء ذلك في المجرورات.

وإن كان الثاني مضمرا منفصلا جاز أيضا، وإن كان متصلا امتنع عطفه، وهذه ثلاثة أقسام في العطف على المضمر المنفصل.

---

(١) الحروف العشرة هي : وَ ، فَ ، ثُمَّ ، أَوْ ، بَلْ ، حَتَّى ، لاَ ، أَمْ ، لكنْ ، وإما على الخلاف فيها قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣ : ٥٤ : (وزعم أكثر النحويين أن «إمّا» الثانية في الطلب والخبر نحو: «تزوج إما هندا وإما أختها» وجاءني إما زيدٌ وإمَّا عمرو بمنزلة «أوْ» في العطف والمعنى) .

* فصــــل * وَالمُضْمَـرُ مُنْفَصِلُهُ بِمَنْـزِلَةِ المُظْهَرِ، يُعْطَفُ وَيُعْطَفُ عَلَيهِ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ، ودعوت عَمْرًا وإيَّاك، وَما جَاءَنِي إلاّ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إلاَ إيَاكَ وَعَمْرًا.

وَأمّا مُتَّصِلُهُ فَلاَ يَتَأَتّى أَنْ يُعْطَفَ وُيعْطَفَ عَليهِ، خَلاَ أَنَّه يُشْتَرَطُ فِي مَرْفُـوعِـهِ أَنْ يُؤكَّدَ بِالمُنْفَصِلِ، تَقُولُ: ذَهَبْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبُوا هُمْ وَقَوْمُكَ، وَخَرجْنَا نَحْنُ وَبَنُو تَميمٍ، وَقَالَ تَعالَى: «فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ».

فإن كان الأول مضمرا متصلا والثاني ظاهرا، فإن كان مرفوعا لم تعطف عليه إلا بعد تأكيده بالمنفصل، أو بمجيء ما قام مقامه.

وإن كان مجرورا لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار.

وإن كان منصوبا عطف عليه من غير شريطة.

فإن كان الثـاني مضمرا منفصلا فعطفه في الرفع بالتأكيد، وفي النصب بغير شريطة، ولايقع في المجرور.

فإن كان الثاني مضمرا مُتَصِلاً تَعَذَّر عطفه إلا بإعادة العَامِل، وهذه ثلاثة أقسام في العطف على المضمر المتَّصِل، والعِلَلُ تُذكر في أثناء كلامنا إن شاء الله تعالى.

قولـــــه: «والمُضْمَرُ مُنْفَصِلُه بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ».

أي المنفصل بمنزلة المظهر في أنه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو: «أنت زيد» و «زيد أنت»، كمـا أن المـظهر كذلك، فكذلك يجوز (أن يعطف عليه)[1] وأن

---

(١) في ع: (أن يعطف عليه مضمر) والمثبت من الأصل و ب.

يعطف على غيره نحو: (جاءني زيدٌ وأنت)، (وما جاءني إلا أنت وزيد)، والمعنى في ذلك أن المنفصل مستقل بنفسه كالمظهر، فيجوز فيه التقديم والتأخير والعطف عليه، وعطفه على غيره، كما جازت هاتيك في المظهر.

قولـــــه: «وأما مُتَّصِلُـــهُ».

الضمير المتصل لايجوز أن يعطف على غيره، إذ لوعطف انقلب المتصل منفصلا، وإحالة كون المتَّصِل مُنْفَصِلا بَيِّنَة لاتخفى.

ويجوز أن يعطف على المتّصل، لكن في المتصل المرفوع لابد من أن يؤكد هو بالمنفصل ثم يعطف عليه، نحو: (ذهبتَ أنت وزيدٌ)؛ لأن المرفوع بمنزلةِ الجُزْءِ من الفعل لكونه فاعلا، ولايجوز العطف على بعض الكلمة، إذ العطف يجعل المعطوف تبعا للمعطوف عليه، والجزء أدنى من الكُلِّ فلا يحسُن أن يكون القويّ تبعا للضعيف الذي لايستقلُّ بنفسه، ووجه آخَرُ أن المتصل المرفوع لما كان جزء الفعل، صار العطف عليه عطفاً على الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع، ونحو قوله:

٢٥٦ ـ قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى[1].

بعطف «الزهر» على المتصل المرفوع المنوي في «أَقْبَلَتْ» بدون التأكيد محمول على ضرورة الشعر، فإن قُلْتَ: لم لايجوز أن يكون المعطوف عليه في «ذهبت أنت وزيد» هو «أنت» لاالتاء؟ قلت: لأن المعطوف عليه يتعلق به الحكم السابق كالذهاب في هذه الصورة، وما تعلق به الذهاب هنا هو التاء في «ذهبت»

(١) هذا صدر بيت من الخفيف وقد نسبه ابن يعيش في شرحه ٣: ٧٦ إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه وإنما هو في ملحقاته ص ٤٩٨ وعجزه: كَنِعَاجِ المُلَا تَعَسَّفْنَ رَمْـلاَ.
والشاهد فيه عطفُ (زُهر) على المضمر المستكن في الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول: إذْ أقبلت هي وزهر فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه.

. . . .

لا أنت، فلم يجز أن يكون المعطوف عليه هو «أنت»، وقوله: (ويعطف عليه)[1] بالرفع لا بالنصب، فإن قلت: هل بين كون المتصل المرفوع مستترا وكونه غير مستتر فصل؟ قلت: نعم، فقولك في الشعر: (ضربت وزيد) أحسن من قولك فيه: (زيد ضرب وعمرو)، لأن الضمير في: (ضربت) لفظ، والضمير في (ضرب) لالفظ له، وكلما كان أذهب في الاتصال، كان أبعد من العطف.

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وأما متصلهُ فلا يتأتى أن يعطف ويعطف عليه»

وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :
«قُلْتُ: إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى»
مِنْ ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ، وَتَقُولُ فِي الْمَنْصُوبِ: ضَرَبْتُكَ وَزَيْداً . . .

٣٥٦م ـ قولـــه : «قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ[1] . . . .

تمامه : كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْــلَا»

الزُّهر: جمع زهراء، وهي البيضاء، وتهادى: تميلُ في مشيتها يمينا وشمالا (وهو إما حال عن الزهراء)[2] أو عن الضمير في أقبلت: والنعاج: نعاج الوحش (وهي البقـر)[3]. والمَلا: الصحراء،وتعَسَّفْنَ رَمْلاَ: يريد أن هؤلاء النسوة إذا وقعت في الـرمـل فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا، (وتتحرك أحشاؤهن)[4] شبه مشي النساء بمشي بقر الوحش التي وقعت في رمل متَعقّد يُتْعب من مشى فيه.

قولـــه : «وتقول في المنصوب».

جاز العطف على المتصل المنصوب بدون التأكيد لكونه مُتَّصِلاً بما قبله لفظا لاتقديرا؛ لأن المفعول فضلة؛ ولذا لم يُغَيَّر له بناء الفعل نحو: (نَصَرَكَ ونصركما). ولايجيء المنصوب مُسْتترا بوجه، فهذا مشعر بأن اتصاله بما قبله ضعيف، والأصل أن يسوغ العطف على الاسم، (فلا يترك الأصل)[5] إلا بدليل ثابت من كل وجه بخلاف المتصل المرفوع، فإنه متصل بما قبله لفظا وتقديرا؛ ولذا غُيِّر له بناء الفعل نحو ضَرَبْتَ وَضَرَبْنَا، بتسكين الباء؛ لئلا يلزم المرفوض في كلامهم وهو توالي أربع

---

(١) انظر ص ٧٨١ حاشية ١.

(٢) في ب: «وهو حال من الزهراء» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «وهي البقر والواحدة نعجة».

(٤) في ب: «وتتحرك أحشاؤهن لتكلفهن ثقل قوائمهن».

(٥) في الأصل: «فلا يترك الاسم» والمثبت من ب وع.

وَلَا يُقَـالُ مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْـدٍ وَلٰكِنْ يُعَـادُ الجَـارُّ، وَقِـرَاءَةُ حَمْـزَةَ «وَالْأَرْحَـامِ» لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْقَوِيَّةِ..

حركـات في كل واحـدة، ولايكـون ضربتَ بمنزلة كلمة واحدة إلا بعد أن يثبت الاتصـال بين التـاء وضرب لفظا وتقديرا، وكفى دليلا على تمام اتصال المتصل المرفوع بما قبله أن يجيء مستترا كما في نحو: (زيدٌ نصر) و(انصر يازيـد).

قولـــــه: «وَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِـهِ وَزَيْدٍ».

(لايجوز العطف على المتصل المجرور، ولا يجوز مررت بكَ وزيدٍ، أو بـه وزيدٍ، ولا هذا غلامُك وزيدٌ)[1]، ويلزم أن تُعيد الجارَّ فتقول: (مررت بكَ وبزيدٍ)[2]، وهـذا غلامك وغلام زيد، والسِّرُّ في هذا أن الضمير المجرور فيما ذكرنا بمنزلة التنوين، ألا ترى أنه لايجيء فضلة مما قبله ولا يلفظ إلا متصلا، كما أن التنوين كذلك، فكأنَّ الضمير في (بك) وغلامك كالجزء مما قبله، والعطف على بعض الكلمة ممتنع، ألا ترى أنك لو قلت: إنِّي أعطف على دال زيد دون باقي حروفه، أو على التنوين منه خرجت عن سنَنِ كلامهم، والشاهد لفرط اتصال المجرور بما قبله أنه ليس هنا ضمير منفصل مجرور بإزاء أنت في المرفوع، (فاتصال المجرور إذاً أشدّ من اتصال المرفوع)[3]، ولذا كثر العطف على المتصل المرفوع في الشعر ولم يكثر ذلك في المجرور، ومما جاء العطف فيه على المجرور قوله:

٢٥٧ ـ فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجبِ[4]

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع ووجوده ضرورة تتميما للمعنى اللاحق به.

(٢) في ب: «مررت به وبزيد» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز.

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٤) البيت من البسيط وهو من شواهد سيبويه التي اصطلحوا على أنها مجهولة القائل ـ انظر

الكتاب ٢ : ٣٨٣، ومعنى قربت اخذت وشرعت، يقول إنَّ هجاءَك الناس وشتمهم صار أمرا معروفا لايتعجب منه، فلا نعجب إذا أخذت في هجائنا، كما لايعجب الناس مما يفعل الدّهر، والشاهد فيه قوله: (والأيامِ) بالكسر حيث عطفها على الضمير المجرور في بك بدون إعادة الخافض.

وإذا كان الجَنْدِيُّ يقبح في الإقليد العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فذلك دخول منه في معترك الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة ففي حين أجاز الكوفيون العطف على المجرور من غير إعادة الجارّ مستدلين لذلك بالنقل والقياس، منع البصريون ذلك إلا بإعادة الخافض، والجَنْديّ هنا ذاهب مذهب البصريين مع كثرة ما اشتهر من العطف على المجرور في كلامهم بدون إعادة الجار شعرا كان أم نثرا وهو، أمر نَبَّه عليه أبو حيان الأندلسي وقال بجوازه مُطْلقا في الكلام ورد على المانعين للعطف إلا بإعادة الجار محتجا لذلك بأمثلة من السماع والقياس بقوله: «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا، لأن السماع يعضده والقياس يقويه، أما السماع: فما رُوِيَ من أقوال العرب (مافيها غَيرُهُ وفَرَسِهِ) بجرِّ فرسه عطفا على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غَيرُهُ وغيرُ فرسِهِ، والقراءة الثانية في السبعة: (تساءَلونَ بِهِ والأرحامِ)، أي وبالأرحامِ، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأهـا كذلـك ابن عبـاس، والحسن، ومجـاهـد، وقتادة، والنّخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزةَ فقد كذب.

وَقدْ ورد ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وقال آخر: هَلَّا سأَلْتَ بذِى الجَماجِمِ عَنْهُمُ ... وَأَبِي نُعَيْمٍ ذي اللَّواءِ الْمُحْرِقِ

وقال آخر: بنَا أبداً لاغَيْرِنا تدرِكُ المُنى ... وَتُكْشَفُ غَماءُ الخُطُوبِ الفَوَادِحُ

وقال آخر: إذا أوقَدوا نَارا لِحرب عَدُوِّهم ... فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلى بِهَا وَسَعِيرِها

وقال آخر: لو كَانَ لي وزهيرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ ... مِنَ الحِمَامِ عِدانا شَرَّ مَوْرُودِ

وقال آخر: إذا بنا بل أنَيْسان اتقت فئة ... ظَلّت مؤمنةً مِمَّنْ تُنَادِيها

وقال أبو العباس بن مرداس:

أكرُّ على الكتيبةِ لا أُبَالِي ... أَحَتْفِي كَانَ فِيها أَمْ سِوَاهَا

. . . .

عطف الأيام على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ، وَمِثْلُ هذا يجوز في الشعر مع القُبْح .

أي قَرَّبتَ كَلَامك القبيحَ هَاجِياً وشاتماً، وقوله: (فَاذهب) أمر على طريق التهدّد، (فَما بك والأيامِ مِنْ عَجَبٍ): أي أنت يُتَوقع منك أفعالاً قبيحة، ولا تعجب من أن يفعل القبيحَ مِثْلُكَ، كما أن الأيام يتوقع أن يرد فيها كلُّ ما يُعْجَبُ منه، وأما قراءة حمزة[1] (واتقوا الله الذي تساءلون به وَالأرحامِ) [2] بِجَرِّ الأرحام فقد رُدَّتْ، وأجمعوا على أنها غير متوجِّهة، وإنما الصحيح على النصب على حذف المضاف كأنه قال: واتقوا الله الذي تساءلون به، وَقَطْعَ الأرحامِ ، فإن قلت: ينبغي أن لايجوز العطف على المجرور المظهر أيضا إلا بإعادة الجار، نحو: غلام زيد وغلام عمرو، لأن هذا بمنزلة التنوين، فزيد في (غلام زيد) قد وقع موقع التنوين في غلام زيد، قلت: هذا الوجه مشترك فيه بين المظهر والمضمر، فالكاف في غلامك أيضا واقع موقع التنوين فى غلام، وللمضمر وجه آخر سالم في كونه بمنزلة التنوين، وهو ماذكرناه قبل، فيكون المظهر مفارقا للتنوين من ذلك الوجه، والشيء إذا شابه الشيء من وجه لايأخذ حكم المشابهة من وجهين، الا ترى أن (سعاد) لما شابه الفعل من وجهين منع التنوين الذى لايكون في الفعل، و«زيداً» لما شابهه من وجه واحد وهو التعريف لم نعدل به عن منهجه، ولم يكن لتلك المشابهة تأثير، فكذا فيما نحن بصدده.

= وقال سيبويه : فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا . . . . (البيت).

البحر المحيط ٢ :١٤٨، والإنصاف ٤٦-٤٧ .

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جزء ٢ ص ٢٤٧ .

(٢) سورة النساء آية ١ .

ومن أصنــــاف الاسم:المبـــني

وَهُو الَّذِي سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لاَ بِعَامِلٍ ، وَسَبَبُ بِنَائِهِ : مُنَاسَبَتُهُ مَالاَ تَمَكُّنَ لَهُ بِوَجْهٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، بِتَضَمُّنِ مَعْنَاهُ نَحْوُ: أَيْنَ وَأَمْسِ، أَوْ شَبَهُهُ: كَالْمُبْهَمَاتِ. .

---

* المبـــــــني *

وَمِنْ أَصْنَافِ الْاسْمِ الْمَبْنِيُّ :

سُمِّيَ ما سكون آخره وحركته لا بعامل مبنيا، لما في ذلك من اللزوم والدوام على حاله، منقولا عن هذا البناء المعروف، والاسم غير أصيل في باب البناء؛ إذ لاتكاد توجد عامّته عارية عن موجب الإعراب، وهو توارد المعاني العارضة عند التركيب، وسبب بنائه مناسبة مالاتمكن له أعني الحرف والفعل الماضي والأمر، ولم يقل: مشـابهة ما لاتمكن له، لأن بعض المبنيات ليس مشابها لما لاتمكن له كنحو: (فَسَاقِ)، وكالمضاف إلى المبني من الظروف، (ولو قيل: مناسبة الحرف)[1] لورد عليه (نَزَالِ) وَفَسَاقِ ونحوهما (تَراكِ وَخَبَاثِ)[2] ووجوه المناسبة ستة:

الأول: تضمّن معنى غير المتمكن كـ (أيْنَ)، فهـو متضمِّن معنى همـزة الاستفهام، كأنّ الأصل في (أين زيد؟) أن يقال: أفي الدار زيد أم في المسجد؟ إلى مايطول جدا، فطلبـوا للإيجـاز ما تدخل تحته الأماكن كلها، فأتوا بـ(أين) فقيل: أين زيد؟ ودخل تحته كل مكان، فإذا اشتمل على كل مكان كان مكان زيد الـذي جهله السـائـل داخـلا تحته، ونظير أين (متى) في الأزمنة، (وكيف) في

---

(١) في ب: «ولو كان قال مناسبة الحرف» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

أَوْ وُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ كَنزَالِ .
أَوْ مُشَاكَلتهِ لِلوَاقعِ مَوْقِعَهُ كَفساقِ وفَجَارِ.
أَوْ وُقُوعِهِ مَوْقِعَ مَا أَشْبَهَهُ كَالمُنَادَى المَضْمُوْم . .
أَوْ إضافتهِ إليه كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ ،

الأحوال . أما (أمس) ففيه معنى لام التعريف لكن إذا عنيتَ به أمسِ يومك ، فإذا عنيت به أمسا فهو معرب .

الثـاني : الشِّبـه ، كأسمـاء الإشـارة ، والمـوصـولات ، فالأولى تفتقر إلى الصفات ، والثانية إلى الصلات ، ألا ترى أنك إذا قلت : «هـذا» فإنه يقع على كل حاضر ، فإذا ضممت إليه الصفة وقلت : هذا الرجل ، أو هذا الغلام ، تمت الفائدة . والموصولات أيضا مالم تتصل بها الصلات لا تتم الفائدة ، فصارت أسماء الإشارة والموصولات بمنزلة الحروف في الاقتصار إلى انضمام شيء آخر إليها . فإن قلت : لم قالوا : إنَّ (هذا) في قولك : (هذا زيد) مبتدأ ، وزيد خبره؟ ولم تذكر الصفة مع اسم الإشارة؟ قلت : ذاك على تقدير : «هذا الرجل زيد» «فالرجل المقدر» صفة له ، وإنما حذف (الرجل) لدلالة الكلام لأن قولك : (زيدٌ هو الرجل)[1] فلا حاجة إلى ذكره .

الثالث : وقوعه موقع ما لاتمكن له كَنَزالِ فإنه واقع موقع (انْزِل) ، وانزل مبني فكذا نَزَالِ .

الرابع : المشاكلة للواقع موقع ما لاتمكن له «كفَسَاقِ وفَجَارِ» فهما مشاكلان لنَزَالِ ، وهذا وجه بعيد لمناسبة الاسم مالاتمكن له .

الخامس : وقوعه موقع ما أشبه ما لاتمكن له كالمنادى المضموم ، فإنه واقع موقع كاف الخطاب في نحو أدعوك ، وهو اسم يشبه الحرف .

---

(١) في ع : «لأن قولك زيد : هو الرجل زيد فالرجل» والمثبت من الأصل و ب .

السادس : الإضافة إلى ما أشبه غير المتمكن (أو إلى غير المتمكن)[1] كقوله تعـالى : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [2] و﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [3] فيمن قرأهما بفتح الميمين[4] لأن اليوم الأول مضاف إلى (إذْ) والثاني إلى (لا) مع الفعل[5]، وإذْ مما أشبـه غير المتمكن، و«لا» لاتمكن له، و«كغير» في البيت فإنـه بني على الفتح لإضافته إلى غير المتمكن وهو (أنْ) والفعل. فإن قلت: (أنْ) مع الفعل في تقدير المصدر، والمصدر متمكن، فكيف يكون (غيرُ) (مضـافا إلى غير المتمكن)[6]، قلت: ماذكرت من الإضافة إلى المتمكن تقديريٌّ وكلامنا في الإضافة من حيث اللفظ، والأولى أن يعود الضمير من (إليه) في قوله: وإضافته إليه إلى ما أشبهه، لا إلى غير المتمكن.

لأنه يلزم من بناء ما أضيف إلى (ما أشبهه بناء ما أضيف)[7] إليه بدونِ عكس، فيلزم ثبوت البناء في الإضافتين، ولايلزم ذلك، إذا عاد الضمير إلى غير المتمكن فيرد بناء:

(يوم) في نحو: (يَوْمِئِذٍ)، لأنه مضاف إلى ما أشبه غير المتمكن.

---

(١) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع .   (٢) سورة المعارج آيـــة ١١ .
(٣) سورة المرسلات آية ٣٥ .
(٤) الفتح في الميمين قراءة المدنيين (عاصم وأبو جعفر) والكسائي ـ النشر ٢ : ٢٥٦ ، ٢٨٩ ، ٣٩٠ .
(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٣ : ٢٢٥-٢٢٦ : «أجمعت القُراء على رفع اليوم، ولو نصب لكان جائزاً على جهتين: إحداهما ـ أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى (فعل) أو يفعل، أو كلمة مجملةٍ لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه.
والآخر: أن تجعل هذا في معنى: فعل مجمل من « لاينطقون» وعيد الله وثوابه، فكأنك قلت: هذا الشأن في يوم لاينطقون.
والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب ـ وانظر تفسير القرطبي ١٩ : ١٦٦ .
(٦) في ب : (مضافا إلى ممكن) وصوابه المثبت من الأصل و ع .
(٧) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

وَقَوْلُ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِفَاعَةَ :

* لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ *

وقول النابغة :

* عَلى حِينَ عَاتَبْتُ ٱلْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

قولـــــه :

٢٥٨ - «لَمْ يَمْنَع ....»[1]

الضمير في (منها) : يرجع إلى الوَجْنَاء فيما سبق من الأبيات وهي الناقة الصلبة أي لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوتَ حمامة فنفرت، يريد أنَّها حديدة النفس فيهـا فزع وذعـر لحـدّة نفسهـا. وذلك محمود فيها، ويروى: (لم يَمْنَعِ الـوِرْدَ)، والمعنى واحد (في غصون): أراد أن الحمامة في غصون. والأَوْقَالُ: جمعُ وقْل وهو شجر المُقْلِ، وقد يجوز أن يريد شجرا نابتا في موضع فيه مُقْل، وتمام قول النابغة:

٢٥٩ - .... (على الصِّبَى)[2] وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَٱلْشَّيْبُ وَازِعُ[3]

يريـــد: أنه لما عرف الديار التي كان حـلّ بها وتذكر من كان يهواه فيها بكى

---

(١) البيت بتمامـــه:

لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

والبيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب للكناني وروايته عنده برفع (غير) - انظر الكتاب ٢ : ٣٢٩، في حين نسبه ابن يعيش ٣ : ٨٠ إلى أبي قيس بن رفاعة وقد حقق البغدادي نسبته في الخزانة ٣ : ٧٠٦، فنسبه إلى أبي قيس بن الأسلت بعد أن عرض لمن أخطأ في نسبته، كما توسع في الحديث عن هذا الشاهد وترجمة صاحبه. والشاهد فيه بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ديوان النابغة ٥١ وسيبويه ٢ : ٣٣٠ وابن يعيش ٣ : ١٦، ٨١، ٤ : ٩١، ٨ : ١٣٦، والإنصاف ٢٩٢ والخـزانـة ٦ : ٥٥٠. وقد أورد صاحبها القصيدة التى منها البيت كاملة والبيت من

*** فصـــــل * وَالبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ الْقِيَاسُ، وَالعُدُوْلُ عَنْهُ إِلَى الْحَـرَكَـةِ لِأَجْـلِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: لِلْهَرَبِ مِنَ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي نَحْوِ: هٰؤُلَاءِ، وَلِئَلَّا يُبْتَدأَ بِسَاكِنٍ لَفْظاً أَوْ حُكْماً كالكافين الْتي بِمَعْنَى مِثْلٍ، وَالْتي هِيَ ضَمِيرٌ. وَلِعُرُوضِ الْبِنَاءِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: يَاحَكَمُ، وَلَا رَجُلَ فِي الْدَّارِ، و«مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَسُكُونُ البِنَاءِ يُسَمَّى وَقْفاً، وَحَـركـاتُهُ ضَمًّا وَفَتْحاً وَكَسْراً، وأَنَا أَسُوقُ إِلَيْكَ عَامَّةَ مَا بَنَتْهُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ. . .**

وعاوده وجده، فعاتب نفسه على صبابتها، وعَذَلها على بكاها، ثم خاطب نفسه فقال: أَلَمَّا تَصْحُ؟ يُوبخ نفسه ويقول: قد آن لك أن تصحو ويزول عنك ما كنت تجـده ممن كنت تهواه. (والشَّيْبُ وازع): أي كاف عن أمثال هذا الفِعل الذي تفعله، والشاهد في البيت أنه بنى الاسم على الفتح في موضع جرٍّ لكونه مضافا إلى غير المتمكن وهو الماضي.

قولــــــه: «وَالبِنَاء على السُّكونِ هُو الْقِيَاسُ».

لأن البناء نقيض الإعراب، والقياس في الإعراب أن يكون بالحركة كما ذكرنا في موضعه فناسب في البناء أن يكون نقيض الحركة.

قولــــــه: «كالكافــــين . . . .»

الكاف في نحو «كزيد» (حرِّكت)[1] لئلا يبتدأ بالساكن، وحركت بالفتح، لأنه

الطويل وصدره:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا والشاهد فيه (حَينَ) بناه على الفتح لإضافته إلى مبني غير متمكن. وقال البغدادي: يجوز إعراب (حين) بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني وهو جملة (عاتبت).

(١) سقطت من الأصل وهي لازمة والمثبت من ب و ع.

إلاَ مَاعَسى أَنْ يَشِذَّ مِنْهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاه في هٰذِهِ الْمُقَدِّمَةِ فِي سَبْعَةِ أَبْواب وَهِي: الْمُضْمَراتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولاَتُ وأسماءُ الْأَفْعَالِ والأَصواتُ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ، وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ.

أخفّ الحركات، وكذا تقول: في تحريك الكاف في نحو ضربتك لأنها ضمير مفعول، وهو فضلة لا لزوم لاتصالها بما قبلها، ألا ترى أنك لاتجدها متصلة بنحو قام، لاتقول: (قامك. ولاقعدك)، وهي إن اتصلت بالأفعال المتعدّية فإنها لاتلزم بل كثيرا مايُستغنى عنها وتُطرح نحو قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ۝وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[1] أي فهداك وفأغناك، (فإذن)[2] هذا الضمير منفصل تقديرا، فيلزم في التقدير الابتداء بها فتحرك لئلا يلزم الابتداء بالساكن.

قولـــــه: «نحو يَا حَكَـمُ».

عَيَّنَ هذا المثال لدقيقة فيه لطيفة، وهي أنّه لو قال مكان «ياحَكَمُ» (يازَيْدُ) لجاز أن يخطر على بال أحد أن تحركه لالتقاءِ الساكنين، أحدهما الياءُ والثاني الدال، وسكون الدال للبناء، فبتعيين هذا المثال زال هذا الوهم.

قولـــــه: «وَالْأَصْـــوَاتُ».

الـرواية بالـرفـع، وهكذا ينبغي، لأنَّ الْأَصْوَاتَ عبارة عن الألفاظ، فلو قيل: والأصوات بالجر لكان مثل قولك: وأسماء الأصوات، وهو بمنزلة قولك: وألفاظ الألفاظ وفساده ظاهر.

قولـــــه: «إلا ما عَسَى يَشِذُّ».

تقديره: وأنا أسوق إليك في سبعة أبواب إلا ماعسى يشذ عنها إذ لم يشذ عنها شيء، بل ذكرت كلها، بعضها في هذه المقدمة وعلمتها في هذه الأبواب.

---

(١) سورة الضحى آية ٧، ٨.

(٢) في الأصل (إذا) والمثبت من ب وكلاهما جائز.

١ - المضمـــرات

وهي على ضربين متصل ومنفصل؛ فالمتصل مالا ينفك عن اتّصالِه بكلِمةٍ كقَولِكَ: أُخُوكَ، وَضَرَبَكَ، وَمَرَّ بكَ، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ، بَارِزٌ، وَمُسَتِتِرٌ، فَالبَارِزُ مَالُفِظَ بِهِ كَالكَافِ فِي أَخُوكَ، وَالمُسْتَتِرُ مَا نُوِيَ كَالَّذِي فِي (زَيْـدٌ ضَرَبَ). وَ الْمُنْفَصِلُ مَا جَرَى مَجْرَى المُظْهَرِ فِي ٱسْتِبْدَادِهِ كَقَولك : هُوَ وَأَنْتَ .

قولـــــه: «المضمرات».

اعلم أن وضع المضمرات للإيجاز، ألا ترى أنّ قولك: (زيد ذهب)، كان أصله أن يقال: (زيدٌ ذهب زيدٌ)، من قِبل أن الفعل لابد له من فاعل، وهو مؤخر عن الفعل، فوضعوا له ضميرا مَنْويًّا في ذلك الفعل فقيل: «زيد ذهب» ولاشك[1] أن «زيد ذهب» أوجز من (زيدٌ ذهبَ زيدٌ) وكان القياس أن لايوضع المنفصل، لأنَّ المتصـل أخصـر (وأوجـز)[2] وهـو المقصـد الأصليّ والمبتغى الكليّ، غير أنهم يفتقرون إلى تقديم المضمرات، وإلى الفصل بينهن وبين ماقبلهن لغرض دعا إلى ذلك كطلب الاختصاص في نحو: (إياكَ هويت)، و(ما خرجَ إلاّ أَنْت).

والمتصل كاسمه، متصل بما قبله، لايجيء في الابتداء، ولاينفصل عما قبله، فوضعوا المنفصلات لذلك المعنى، وإنما سمي المكنيُّ مضمرا لأنه أضمر في القلب، أيْ نُوِي وطُوِيَ عن الذكر، ومن أبياتِ الحماسة:

٢٦٠ - لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُبَّكِ في فُؤَادِي ... وَمَا أَضْمَرْتُ حُبًّا مِنْ سِوَاكِ[3]

---

(١) في ب: «ولاشك في أن» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في الأصل: «وأوشك» وصوابه المثبت من ب و ع رعيا للمعنى.

(٣) بيت الحماسة هو ثاني بيت من مقطوعة شعرية عدتها أربعة أبيات من الوافر قالها خُلَيدٌ مولى العبّاس بن محمدٍ، والبيتُ الأول هو:

* فصـــل * وَلِكُلٍّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالغَائِبِ مُذَكَّرِهِ وَمُؤَنَّثِهِ وَمُفْرَدِهِ وَمُثَنَّاهُ وَمَجْمُوعِهِ ضَميرٌ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فِي أَحْوَالِ الإِعْرَابِ مَاخَلاَ حَالَ الْجَرِّ فَإِنَّهُ لاَ مُنْفَصِلَ لَهَا. تَقُولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ: ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ إلى ضَرَبْتُنَّ، وَزَيْدٌ ضَرَبَ إلى ضَرَبْنَ، وَفِي مَنْصُوبِهِ: ضَرَبَنِي، ضَرَبَنَا وَضَرَبَكَ إلى ضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ إلى ضَرَبَهُنَّ، وفِي مَجْرُورِهِ غُلاَمِي وَغُلاَمُنَا وَغُلاَمَكَ إلى غُلاَمِكُنَّ وَغُلاَمُهُ إلى غُلاَمِهُنَّ...

والوجه الثاني: أنه سمي مضمرا مشتقا من الضمور وهو الهزال، يقال: أضمره فضمـر، لأن المضمـر مختص بتقليل الحـروف، وليس الهـزال إلا قلة اللحم ونقصانه، ألا ترى إلى قول أبي الطيب:

٢٦١ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[1]

فإنه لما أراد المبالغة في هزاله ونحوله جعل نفسه بحيث لايدرك بالمشاهدة.

قولـــه: «وَلِكُـــلٍّ»[2].

القياس أن يكون ضمير متصلٍ ومنفصلٍ في الرفع والنصب والجر، لأن الضمير

أَمَا وَالرَّاقصاتُ بذاتِ عِرْقٍ وَمَنْ صَلَّى بِنَعْمانِ الأَراكِ

وبعد البيت الشاهد قولــه:

أَرَيْتَ الآمِرِيكِ بِصُرْمِ حَبْلِي مُرِيهِم في أَحِبَّتِهِم بذاكِ

فإنْ هُمْ طاوعوكِ فَطاوِعِيهِمْ وإنْ عاصَوْكِ فاعْصِي مَنْ عصاكِ

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٣٧٦.

(١) ديوان المتنبي ٤: ٣١٧. والبيت من البسيط.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: (ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه، ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الإعراب ما خلا حال الجر فإنه لامنفصل لها).

بإزاء المظهر والمظهر يجيء مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فكذا الضمير، إلا أن حال الجر لم يوضع لها منفصل، إذ المجرور لايجيء إلا وهو متصل بالجار نحو: «بزيد» و «غلام زيد» فعلم أن المجرور يقتضي الاتصال، والمنفصل لايقتضي إلا الانفصال، فلو وضع لحال الجر منفصل يلزم أن يكون منفصلا متصلا وهو محال.

قولـــــه: «في مرفوع المتصـــــل».

جعل الضمير المتصل في نحو: (ضربت) على حرف واحد بخلاف المنفصل نحو: (أنتَ وأنتِ) ليخالط الفعل ويصير كأحد أجزائه، وذلك لأنهم أرادوا أن يدلّوا على شدة امتزاج الفعل بفاعله، ولذا سكّنوا له ما كان متحركا وهو نحو الباء في ضَرَبْتَ.

فإن قلت: لم أوثرت التاءُ للمتكلم[1] والمخاطب؟

قلت: كان حروف اللين أجدر بأن يؤتى بها، إلا أن الحركة لما ثقل حلولُها بها وهم قصدوا أن يجعلوا هذا الضمير متحركا لقوّته آثروا التاء لِشَبَهِها بحروف اللين لأنها قريبة المخرج من مخرج الواو، ولذا أبدلت من الواو في تُراث وتُجاه ونحوهما.

فإن قلت: ما الموجب لضم ضمير المتكلم، وفتح ضمير المخاطب وكسر ضمير المخاطبة؟ قلت: طلبُ الفرق بينهما.

أما اختصاص ضمير المتكلم بالضمة، فلأن المتكلم يكون مذكرا ومؤنثا فدل ضميره على المعنيين فأعطى الحركة التي تحصل بالعُضوين[2] وهما الشفتان ولأنّ المتكلم أوّلُ فيُختار له (أقوى)[3] الحركات وهي الضَّمَّةُ.

(١) أوثرت التاء للمتكلم في المتصل نحو قولك: قُمْتُ وفي المخاطب نحو قولك: قُمْتَ.

(٢) كم في هذا التعليل من بعد وعناء ورهق وأحسن بقول أبي حيان الأندلسي في معرض حديثه عن المضمرات واختلافهم في علة الضم والفتح والكسر في ضمير كلمتُ للمتكلم وكلمتَ للمخاطب وكلمتِ للمخاطبة وأحسن به إذ يقول: «وهذه التعاليل لايحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لاتعلل». همع الهوامع ١: ٥٦.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع ووجوده لازم.

وأمـا اختصـاص ضمير المخَـاطَب بالفتحـة؛ فلأنَّ المخاطب كثير، والكثرة تستدعي الخفة وهي في الفتحة.

وأما اختصاص ضمير المخاطَبَةِ بالكَسْرَةِ، فلأنَّها جزءُ الياء وهي من علامات المؤنث كما في (هذِي).

فإن قلت: لِمَ سُوِّيَ بين الاْثنين والجمع في الضمير في نحو: ضَرَبْنَا؟ قلت: (لأنه على طريقة التثنية والجمع)[1].

بيانه أن حكم المثنى إذا أفرد أن يجيء على شيئين متساويي اللفظ، فقولك: الغلامان، إذا أفرد يجيء على غلام وغلام، وعلى هذا شأن الجمع. وإذا أفردت الضمير في ضَرَبْنـا لقلت: (ضربتُ أنا وأنت)، أو (ضربتُ أنا وهو)، فالتاء في (ضربتُ) غيرُ (أنتَ) و(هـو)، فلما خالفت طريقته طريقة التثنية والجمع، لم يجيء هنا تثنية وجمع بل سُوِّي بينهما في الضمير.

فإن قلت: الأَصْل في «نـا» مَنْ هو؟ قلت: هو المتكلم، وغيره من المخاطب، والغـائب تبـع له، ألا تراك تقول: قمتُ وقمتَ بضم التاء في الأول وفتحها في الثاني، ثم تقول: (قُمْنَا)، وتقول: قُمتُ وقامَ ثم تقولُ: قمنا، فإن قلت: التاء في «ضَرَبْتُما وضرَبتُم ما هي؟».

قلت: قال: الشيخ أبو علي: هي لَيْستْ بتاء ضربتَ، إذ لو كانت هي إياها لكانت مفتوحة مثلها، بل آقتُضِبَ فيهما بناءٌ على حدةٍ للتثنية والجمع، وإنما زيدت الميم فيهمـا لينخـرطا في سلك المنفصلات نحو: أنتما، وأنتم، وهما، وهم، والكلام في ضم التاء فيهما وحذف الواو من ضربتموا[2]، وزيادة النون مشدَّدة في

---

(١) في ع و ب «لأنه على عين طريقة التثنية والجمع» والمثبت من الأصل.

(٢) في ب: «ضربتمو» والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

ضربتُنَّ على نحو الكلام في ضمِّ التاء في أنتما وأنتم، وحذف الواو من أنتمو، وزيادة النون مشددة في أنتنَّ، وسيساق إليك الحديث فلا تجزع.

فإن قلت: ما وجه زيادة الألف في ضربا والواو في ضربوا، والنون في ضربن، وترك زيادة الياء؟

قلت: هو أن الأصل أن تزاد حروف اللين لخفّتها، فزيدت الألف والواو وخصّت الألف بفعل الاثنين والواو بفعل الجمع، لأن الألف من أول المخارج والواو من آخرها، والاثنان قبل الجماعة، فاختص المقدّم بالمقدّم والمؤخّر بالمؤخّر، ثم لما آل الأمر إلى (زيادة)[1] ضمير النساء الغائبات (تفاديا)[2] عن زيادة الياء، إذ فيها لزوم المهروب عنه، وهو أنّ في قولك: ضَرَبِي بكسر الباء دخول الكسرة التي هي أخت الجرّ على الفعل المصون (عن الجَرّ)[3]، ألا ترى أن استصحاب ياء المتكلم في نحو: (ضَرَبَني) نونَ عمادٍ قبلها لتقع الكسرة على النون لا على الفعل، فلهذا الفساد أضربوا عن زيادة الياء، فزادوا النون التي هي شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء واللين والمد، وحرّكوها لما بها من قوّة الاسمية والفاعلية لأنها ضمير الفاعلات، وإنما لم تشدّد هذه النون وإن شُدِّدت في ضمير المخاطبات نحو: ضربُتنَّ، لأن هذه النون نظيرها من المذكر حرف واحد وهو الواو في ضربوا، بخلاف النون في ضربتُنَّ فهي نظيرة الحرفين، وهما الميم والواو في (ضربتموا) وإنما لم تَحرَّك الواو، لأنها من حروف العلة، وأحسن أحوالها السكون أما الألف فأمرها ظاهر، واعلم أنه يُسكّن آخر الماضي بكل ضمير مرفوع متحرّك، لأنه ضمير

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: (تفادوا) والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: (المصون عنه الجر) والمثبت من الأصل وع.

. . . .

الفاعل، وهو كالجزء من الفعل، فلو لم يُسكَّن يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، ولا وجود لمثل هذه الكلمة في كلامهم، فإن قلت: ماتقول في عُلَبِطٍ[1] وَجَندِلٍ[2]؟ قلت: هما محمولان على عُلابِطٍ وَجَنَادِلٍ.

والضمائر المنصوبات المتحركات في آخر الماضي نحو: (نَصَرَكَ) (نصَرَكُما)، (نَصَرَكُم)، إنْ كنَّ متصلات بالفعل صورةً فهن منفصلات عنه تقديرا، فلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وهذا هو الفرق الزاهر.

---

(١) العُلبط: الضخم العظيم. اللسان: (علبط).

(٢) الجندل: المكان الغليظ فيه حجارة. اللسان: (جندل).

وَتَقُـولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ : أَنَا نَحْنُ وَأَنْتَ إلى أَنْتُنَّ وَهُوَ إِلَى هُنَّ. وَفِي مَنْصُوبِهِ : إِيَّايَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ إِلَى إِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ إِلَى إِيَّاهُنَّ .

قولـــه : في مرفوع المنفصـــل» .

أنا أصله : (أَنَ) بهمزة ونون مفتوحة، والألف في الوقف لبيان الحركة التي على النون، ألا تراك تقول: في اللغة الشائعة (أَنا) فعلت كذا، بدون الألف لفظا ونحو قولـه :

٢٦٣ ـ أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي[1] .

وَقَولِ أبي النَّجْمِ :

٧٨م ـ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[2] .

على إجراء الوصل مجرى الوقف، ويجوز أن يكونوا قد أتوا بالألف لئلا يكون الوقف على متحرك، وقد يوقف عليه بالهاء فيقال: (أَنَهْ) لأنَّ الهاء قريبة من الألف في المخرج، فنابت إحداهما مناب الأخرى في بيان الحركة.

فإن قلت: لم اختيرت الهمزة والنون للمتكلم الواحد؟ قلت: لأنّ الهمزة من مبدأ المخارج، والمتكلم مبدأ الكلام، فجعلت الهمزة في مبدأ ضميره للمشاكلة.

فأما النون: فأجدر الأشياء بأن تكثر في الكلام لحُسنها في السمع وخفتها في النطق مع مافيها من الغُنَّة، فاختيرت هي لهذا، ولم يقتصروا على الهمزة، لأنَّ المنفصل كالاسم المظهر، فلابد من أن يزاد على المتصل بحرف للفصل بينهما ونحنُ جمع (أنــا) من غير لفظه كالنساء في جمع المرأة.

(١) عجزه : حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا.

والبيت من الوافر نسبه البغدادي في الخزانة ٥ : ٢٤٣ إلى حُميد بْنِ حُريث بْن بَحْدَل من بني كلب. وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٢ ، وابن يعيش ٣ : ٩٣ . وهو شاهد على أنّ ثبوت ألف (أنا) في الوصل لضرورة الشعر، كما في البيت والقياس حذفها.

(٢) مر آنفـا ـ انظر ص١٣٣٦ .

. . . .

وكذا التثنية، وإنما لم يُثَنَّ ولم يجمع من لفظة (أنـا) إذ لابد للتثنية والجمع من انضمام واحد (من جنسه)[1]، وانضمام ما فوق الواحد إلى الواحد من جنسه، وهنا لاانضمام من الجنس، لأنَّ المتكلم لاينضم إليه متكلم آخر وإنما ينضمُّ إليه غائب أو مخـاطب، تقـول: (أنا وزيد)، و(أنا وأنت)، ولا تقول: (أنا وأنا)، ولذا (لم يوضع)[2] من لفظة (أنـا)، صيغة التثنية والجمع، (بل استؤنف بلفظة أخرى)[3] تدل على التثنية والجمع، وإنما بني نحن على الضمِّ؛ لأنه يدل على التثنية والجمع فيكون قويًّا، فناسب أن يُبنى على أقوى الحركات كما بني قبل وبعد على الضمِّ لذلك، ولأنه ضمير الجماعة، وضمير الجماعة قد يجيء بالواو والضمَّة جزؤها.

وقيل: الضمة علامة الرفع، فبني على الضمِّ ليدل على أنه ضمير مرفوع. وذكر بعضهم أنَّ من العرب من يبنيه على الفتح، ومنهم من يبنيه على السكون ويضمُّ الحاء.

و(نحن): جمع أنا و «أنـا» مركَّب من الهمزة والنون فكأنهم أرادوا أن يزيدوا على (أنـا)، لزيادة المعنى، فكـرَّروا النـون وأبدلوا من الهمزة حاءً لأنَّهما من حروف الحلق، وامتناع بنائه على السكون لالتقاء الساكنين.

و(أنتَ): ضمير الخطاب، والاسم بالاتفاق (أنْ) والتاء للخطاب، ولا محل لها من الإعراب بخلاف التاء في (ضَرَبْتَ)، أما وضع (أنْ) للمخاطب، فلكونه مشاركا للمتكلم في أنّ المشاهدة دالةٌ عليهما، وأما زيادة التاء فللفرق بينهما.

فإن قلت: لم اخْتَصَت التـاء بالمخاطب؟ قلت: لأن المخاطب منتهى كلام

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب: «لم تضع» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب: «بـل لفظه أخرى» والمثبت من الأصل و ع.

المتكلم، فيكون المخاطب بعد المتكلم، وما فيه زيادة بعد مالا زيادة فيه فناسب أن يختصّ ما فيه زيادة بالمخاطب، ولأن المتكلم أظهر من المخاطب، ولذا صار ضميره أعرف من ضمير المخاطب، فما هو أعرف وأشهر، فهو بأن يكون مستحقا للأصل أحق وأجدر.

وأما تحريك التاء فلالتقاء الساكنين، وأما اختلاف حركتي المذكر والمؤنث واختصاص الفتحة بالمذكر، والكسرة بالمؤنث فلرفع الالتباس الواقع بأخذهما حركة واحدة، ولتقديم جانب المذكر على جانب المؤنث، لأن الفتحة لخفتها خير من الكسرة.

فإن قلت: فما بال الضمّة لم تمسّ ضمير المؤنث، والالتباس كما يرتفع بالكسرة يرتفع بالضمة أيضا؟

قلت: كان الأصل أن تُختار الكسرة للمذكر والمؤنث معاً جريا على الأصل المقرر، وهو أن الساكن إذا حُرِّك حرك بالكسرة غير أن المذكر (قد خرج)[1] عن هذا الأصل لما ذكرنا من المعنى، . فبقي المؤنث على الأصل، وأنتما وأنتم في التثنية والجمع، وكان القياس: (أَنتا)، و(أنتوا)، لأن الألف علم التثنية، والواو علم الجمع في الرفع، إلا أنهم عدلوا عن سنن القياس لسرٍّ وهو أنهم لو قالوا: أنتا وأنتوا للزمهم أن يقولوا في هما وهم للغائِبَيْنِ والغَائِبينَ: (هُوَا) و(هُووا)، ولاجتمع في آخر غير المتمكن حرفان معتلان.

واجتماعهما مستثقل وغير المتمكن ضعيف، فتفادوا من أن يقولوا: (هُوا) و(هُوُوا)، فأبدلوا من واو (هو) ميما، لأن الميم من مخرج الواو، وهي أجلد على الحركات، ولهذا المعنى أبدلوا من الواو في فوهٍ ميماً فقالوا: فم، ثم أجروا الباب

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

. . . .

على طريقة المشاكلة فقالوا: أنتما وأنتم، وضربتما، وضربتم، ولم يقولوا: (أنتا) و(أنتوا)، و(ضربتا)، وضربْتوا).

وقيل: في زيادة الميم والألف في «أنتمـا» و«ضربتما» إنها للفرق بين الواحد ومازاد عليه، فإن قلت: فلم (خُصَّت)[1] الميم بالزيادة؟ قلت: لأنها قريبة المخرج من الواو، لأنهما من الشفة والواو من ضمائر الجمع، والتثنية ضرب من الجمع، لأن فيها ضمٌّ واحد إلى واحد، كما أن في الجمع ضمٌّ واحد إلى ما فوقـه.

وعن بعضهم: (أنَّ الاثنين أول الجمع)[2]. وقال ابن عباس[3] - رضي الله عنه - في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ﴾[4] هي اثنان فصاعدا. فإن قلت: (هـلا اجتزأوا بالميم؟ قلت: لو اجتزأوا بزيادتها ولم يأتوا بالألف بعدها لالتبس ضمير الاثنين بالجمع، فقولك: أنتم للاثنين نظير أنتم للجمع فإن قلت)[5]: فَهَلَّا اكتفوا بزيادة الألف وحدها؟ قلت: لئلا يلزم الالتباس بين ضمير الاثنين والواحد، لأنَّ الفتحة في أنت قد تُشْبع فتتولد منها الألف كقوله:

٢٦٣ - (رَآني مَنْ رَأى)[6] فَأَصَابَ قَلْبِي وَقَالَ: مَن الْمطَالَبُ قُلْتُ: أنْتَا[7]

والأصـل في أنتم أنتمو بدليل عود الواو فيه في الاضطرار والاختيار، ووجوب عودها في المتصلات نحو: نصرتموه: وقوله تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾[8]. فإن قلت: لم

(١) في ب و ع «اختصت» والمثبت من الأصل.
(٢) في ب: (أول الجمع) وكذلك في ع والمثبت من الأصل.
(٣) انظر قول ابن عباس في القرطبي ٥: ٧٦ والكشاف ١: ٥٠٨.
(٤) سورة النساء آية ١١.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.
(٦) ما بين القوسين ورد في ب: «آني من رماه وفي ع: «رماني من رمى» والمثبت من الأصل
(٧) والبيت لم أعثر على قائله فيما بحثت وهو من الوافر ومحل الاستشهاد به هو إشباع فتحة الضمير فتولد عنها الألف في (أنتا). (٨) سورة هود آيـة ٢٨

حذفت الواو من أنتمو؟ وإذا حذفت فلم خُصَّ الحذف بها ولم تحذف الألف من أنتما؟ قلت: الواو لأمن الالتباس، وامتناع حذف الألف لئلا يعود الالتباس. فإن قلت: لِمَ لَمْ ينعكس الحذف وعدمه؟ قلت لوجوه:

الأول: أن الواو لو حذفت فالدليل على حذفها قائم وهو النون المشددة في أنتن، لأن جمع النساء بإزاء جمع الرجال، وبعد التاء في أنتُنَّ حرفان فيلزم بالضرورة أن يكون بعد التاء في أنتم أيضا حرفان. لأن اللفظ قالب المعنى. ورتبة المذكر أعلى من رتبة المؤنث، فكان أحسن أحواله أن لايقصر لفظه عن لفظها بخلاف حذف الألف من أنتما، إذ ليس على حذفها دلالة واضحة.

الثاني: أن الجمع أثقلُ من التثنية، فإيثار الخفة للأثقل أولى.

والثالث: أن الألف (أرسى قدما وأرسخ عرقا)[1] من الواو إذ الألف في التثنية مُطَّرِدة والواو في الجمع، غير مُطَّرِدة، ألا ترى إلى نحو قول: (رجال، وغلمان، وأفراس)، فكل منها جمع ولا واو، فإبقاء ما هو الأثبت أولى.

فإن قلت: ما السرُّ في ضم التاء في أنتما، وأنتم؟ قلت: هو أنَّ الميم شفوية فناسب أن يجعل حركة ماقبلها جزء الواو، لأنها شفوية أيضا، فإنَّ إثبات المجانسة من باب المناسبة.

والجواب الثاني في أنَّ التاء في (أنتمو) لزم ضَمُّها لوقوع الواو بعدها دع الميم (لأنها)[2] لما فيها من الغُنَّة تشبه حروف اللين، وحرف اللين وما يشابهه لايُعدُّ حاجزاً لأنه حاجز غير حصين يلحق وجوده بعدمه، فلما ضُمَّت التاء في (أنتُمو) ضُمَّت هي في أنْتُما) أيضا لما بينهما من المشاركة من حيث تجاورهما الواحد.

---

(١) في ب: «أرسى عرقا» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ع و ب: «فإنها» والمثبت من الأصل وع.

فإن قُلت: لم اشترك المذكر والمؤنث في (أنتُما)، وكذا في هما ولم يشتركا في الجمع. فقيل: (أنتم، وأنتُنَّ، وهم، وهنَّ)؟

قلت: للجري على سنن المظهر، وليس ببدع أن يجري الفرع على سنن الأصل، وفي المظهر يقال: (زيدان وهندان) بالموافقة، و(زيدون وهندات) بالمخالفة، فكذا في المضمر، و(أنتنّ) للمخاطبات، فإن قلت: لم لم يجمعوا بالألف والتاء على نحو إنتات كما قالوا: في المظهر مسلمات؟ قلت: المضمر فرع على المظهر، فسلكوا في المضمر غير طريقة المظهر إيقاعا للمخالفة (لئلا يلزم الاستواء بين المظهر والمضمر في كلٍّ وجه)[1].

فإن قلت: لم اختصّت النون بالزيادة ولم شُدِّدَت؟ قلت: أمّا الأول: فلِأنَ النون علامة الجمع في نحو: (نصرنا وننصر). أما الثاني: فَلِأَنَّ القياس (أَنْتُمْنَ) فقلبت الميم نونا لما بينهما من المقاربة من حيث إنهما غُنَّتان في الأنف ولذا قيل (عَمْبَر) في عَنْبَر، وأدغمت.

والجواب الثاني: أنّ جمع المظهر بحرفين الألف والتاء، فلزم أن يكون الجمع هنا بحرفين لِئَلَّا تلزم المخالفة من كل وجه، فشُدِّدَت النون لهذا.

وهو للغائب، وهي للغائبة.

أما زيادة الهاء فيهما فلمناسبة بينهما وبين الهمزة من حيث المخرج، غير أن الهاء خفيّة فاختصت بالأخفى وهو الغائب والغائبة، وأما زيادة الواو والياء فلخفتهما، وكثرة دورهما في الكلام، فإن قلت: فالألف أحق بالزيادة منهما، لأنها لاتزايل الخفة لأنها ساكنة أبدا قلت: هذا هو الجواب، لأنها ساكنة أبدا، وهم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب.

قصدوا إلى أن يجعلوا هذه الضمائر متحركة فيختار (ماهو قابل للتحرك)[1] وهو الواو والياء.

فإن قلت: لم خص المذكر بالواو والمؤنث بالياء؟ قلت: لأن الواو من الشفة والياء من وسط اللسان، فتكون الياء ثانية والمذكر مقدم على المؤنث فيختص المقدّم بالمقدّم والمؤخّر بالمؤخّر.

فإن قلت: فما الموجب لزيادة حرفين، وأي معنى في جعل أحدهما حرفا صحيحا والآخر معتلا؟ قلت: أما الأول: فلزوم التناسب بين ضمير الغيبة وضمير المتكلم، فضمير المتكلم حرفان: الهمزة والنون وكذا ضمير الغيبة.

وأما الثاني: فلما ذكرنا من روم ذلك التناسب أيضا، لأن الهمزة والهاء مخرجهما واحد، والنون قريب مخرجها من مخرج الواو، وانفتاح الواو من (هُوَ) للتناسب أيضا، لأنَّ النون في ضمير المتكلم مفتوحة، أما ضمُّ الهاءِ فلطلب التجانس بين حركتها والواو، لأن الضمة جزء الواو، ثم لما أرادوا أن يفرِّقوا بين المذكر والمؤنث جاءوا بالياء مكان الواو، وفتحوا الياء لما ذكرنا في الواو، وكسروا الهاء للتجانس، لأن الكسرة جزء الياء، والكلام في «هما» في التثنية و«هم» في الجمع للرجال، و«هن» بالنون المشددة في الجمع للنساء على نحو ماسبق في أنتما (وأنتم)[2] وأنتُنَّ فافهم.

(١) في ب: «ما هو القابل للتحرك» والمثبت من الأصل وع.
(٢) في ب: «وانتمو» والمثبت من الأصل وع.

* فصـــــل * وَالْحُروفُ اَلْتِي تَتَّصِلُ بإيَّا مِنَ الكَافِ وَنَحْوِهَا لَوَاحِقُ لِلدَّلالَةِ عَلَى أَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ التَاءُ فِي أَنْتَ وَنَحْوِهَا فِي أَخَـواتِـهِ، وَلاَ مَحَـلَّ لِهَـذِهِ اللَّوَاحِقِ مِنَ الإِعْـرَابِ إِنَّمَـا هِي عَلاَمَـاتٌ كَالتَّنْـوِينِ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَيَاءِ النَّسَبِ، وَمَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ إِذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابِّ فَلاَ يُعْمَلُ عَلَيْهِ .

قولـــــه : «والحروف التي . . . . .» .

عند الخليل أن هذه اللواحق مجرورة[1] المواضع بإضافة إيّا إليها، وحجته ما حكاه عن العرب : «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ» فلولا أن هذه اللواحق محكوم على محلها بالانجرار لما انجرَّ الشوابُّ هنا .

والجـواب : (أنَّ هذا شاذ)[2]، وهذا هو الجواب عن قول بعضهم[3] إنَّ (إيّا) مظهر، بدليل أن المضمر لايضاف، لأن المضمر لامعنى له سوى الإشارة التي هي للتعـريف، وعند الإضافة ينسلخ الاسم عن التعريف، فيلزم من تجويز الإضافة تعطيله عن المعنى رأسا، وذلك ممتنع، وقد أضيف هنا كما ترى، فلا يكون إلا مظهرا .

قال الأخفش[4] وعليه المحققـون: إنَّ (إيّا) لاتجـوز إضافته إلى ما بعده لأنه

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٧٩ : «وقال الخليل : لو أن رجلا قال: إياك نفسـك لم أعنِّفْهُ، لأن هذه الكاف مجرورة. وحدّثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ».

(٢) في ب : «أنه شاذ» والمثبت من الأصل و ع .

(٣) هذا رأي أبي إسحاق الزجاج ـ انظر شرح ابن يعيش ٣ : ١٠٠ ، وانظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٦٩٥ـ٧٠٢ تجد القول مفصلا في مسألة (الضمير في إياك وأخواته) .

(٤) انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ٣ : ٩٨ـ١٠١ قال ابن يعيش : (اعلم أن هذا الضرب

* فصــــــل * وَلأَنَّ الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ، لَمْ يُسَوِّغُوا تَرْكَهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ إِلا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَصْلِ ، فَلاَ تَقُول: ضَرَبَ أَنْتَ، وَلاَ هُوَ، وَلا ضَرَبْتَ إِيَّاكَ.

مضمر بدليل أنه على وجه واحد لاتتوارد عليه وجوه الإعراب وذلك آية كونه مضمرا، فتمتنع إضافته إلى ما بعده.

وعنـد الكـوفيين[1]: أن اللواحق هي الضمـائـر فالياء في (إياي) كالياء في (نصـرني)، والكـاف والهـاء في (إياك وإياه) كالكاف والهاء في (نَصَرَكَ ونَصَرَهُ) لافرق، (وإيّا): عماد كالنون في نصرني. ووجه فساد هذا القول أن الشيء لايعمد بما هو أكثر منه، ومعنى قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب): التحذير من أن يلاعبهنّ ويتزوجهن.

قولـــــه: «لم يسوغوا ....».

لأنَّ وضع الضمائر للاختصار، فالعدول عن الأخصر إلى غيره عند عدم عوزه تنكُّبٌ عن منهج الوضع ووضح جادَّة المناسبة؛ فلذا حمل على الشذوذ «إياكا» في البيت حيث لم يقل «بلغتك» وقبله:

من المضمرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسدُّ الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أن (إيّا) اسم مضمر، وما بعده من الكاف في إياك والياء في إيّاي والهـاء في إيّاه حروف مجـردة عن مذهب الاسمية للدلالـة على أعـداد المضمرين وأحوالهم لاحظ لها في الإعراب......».

(1) انظر رأي الكوفيين والبصريين في المسألة الثامنة والتسعين صفحة ٦٩٥-٧٠٢ من الإنصاف.

. . . إلاَّ مَاشَذَّ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدِ الأَرْقَطِ:

* إلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ *

وَقَوْلِ بَعْضِ اللُّصوص :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إنْ نَمَـا نَقْتُلُ إِيَّانَا

---

٢٦٤ - أَتَتْكَ عَنْسٌ قَطَعَتْ أَراكَـا[1]

قيل: معناه أكلت الأراك، ويجوز أن يكون المعنى سارت من بين الأراك حتى قطعت تلك الأراضي التي هي منابت الأراك، وقوله: (إليك) أي قاصدة إليك.

وفي بعض شروح هذا الكتاب سُقْتُها إليك.

وأما قول بعض اللصوص:

٢٦٥ - إيَّانَا[2]

فله وُجَيْهٌ وهو تعذّر الوصل هنا لامتناع أن تقول: نَقْتُلُنَا، إذ لايجمع بين ضميري الفاعل والمفعول إلا في باب ظننت، تقول: ظَنَنْتُنِي منطلقا بضمّ التاء ولاتقول: قَتَلْتُنِي بضمّ التاء، ولانَقْتُلُنَا بالنون.

---

(١) الرجز لحُمَيْدِ بْنِ الأَرْقط في سيبويه ٢ : ٣٦٢، وابن يعيش ٣ : ١٠٣، وصدره:

إليكَ حَتَّى بَلغَتْ إِيَّاكَ.

ومحل الاستشهاد به قوله: «بلغت إِيَّاك» حيث جاء بالضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل وكان الأولى أن يقول (بلغتْكَ).

(٢) البيت من الهزج وهو بتمامـه:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إنْ نَما نَقْتُلُ إِيَّانا

وهـذا الشاهد مختلف في نسبته إذ نسب لبعض اللصوص كما أشار إلى ذلك المصنف والشارح في المتن، وذكره سيبويه في الكتاب ٢ : ١١١ من غير نسبة، ونسبه في موقع آخر من الكتاب ٢ : ٣٦٢ إلى بعض اللصوص، وكذلك فعل ابن عصفور في الضرائر ٢٦١،

. . . .

والمنفصل موضوع ليجاء به عند تعذر الوصل، وقد تعذر من هذا الوجه كما ترى، ووجه الشذوذ أنّ حقه كان أن يقول: نقتل أنفُسَنا، فأراد أن يأتي بالمضمر مكان هذا المظهر، والموضع موضع المتّصل كـ (ينصرنا زيد) ونحوه (أو كـ«نَظُنُّنَا» بالنظر إلى القياس المرفوض في غير باب أفعال الشك واليقين)[1]، وآثروا الفصل مكان الوصل.

(وقبلـــــه)[2]:

لَقِينَا مِنْهُمُ جَمْعًا فَأَوْفَى ٱلْجَمْعُ مَا كَانَا

كَأَنَّا يَوْمَ قُـرَّى

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمُ كُلَّ فَتًى أَبْيَضَ حُسَّانَا

يُرَى يَرْفُلُ في بُرْدَيْنِ مِنْ أَبْرَادِ نَجْرَانَـا[3]

فأوفى: أي فأوفى الجمـع ما كان عليه (أن يعمله)[4]، وقُرَّى: موضع بعينه، (ونقتل إيَّانَا) (أيْ إنَّا)[5] بقتلنا إياهم بمنزلة من قتل نفسه.

وإنما قال: نقتل إيَّانا لأنهم أغاروا على قبيلتهم.

في حين نسبه ابن جني في الخصائص ٢: ١٩٤ إلى أبي بجيلة، بينما الصواب في نسبته ما عزاه ابن يعيش في شرحه ٣: ١٠٢ إلى ذي الإصبع العدواني، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٥: ٢٨٢، قال ابن يعيش: والشاهد فيه وضع (إيّانا) موضع الضمير المتصل، إلّا أنه أسهل مما قبله وذلك لأنه لايمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نَقْتُلُنا، لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، فكان حقه أن يقول نقتل أنفسنا، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك: ما أكرمت إلا نفسك وما أكرمت إلا إياك.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب «أوله» والمثبت من الأصل و ع. (٣) انظر هذا البيت وما قبله في الخزانة ٥: ٢٨٢.

(٤) في الأصل: «أي بجمعه» والمثبت من ب و ع.

(٥) في ب: «أي» والمثبت من الأصل و ع.

* فصــــل * وَتَقُولُ هُوَ ضَرَبَ، وَالْكَرِيمُ أَنْتَ، وإنَّ الذَّاهِبِينَ نَحْنُ وَقَالَ:

* مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاَ أَنَا *

وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ، وإيَّاكَ أَكْرَمْتُ.

و(ما قطَّــر ....) أولـــه:

٢٦٦ - قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ما قَطَّرَ ....[1]

وبعْدَه:

شَكَكْتُ بِالرُّمحِ حَيَازِيمَهُ وَالخيْلُ تَجْرِي زِيَماً بَيْنَنَا[2]

الشـاهـد في البيت أنـه أتى بالمضمر المنفصل لتعذر الوصل، لأنه لو قال: (ماقطرتُ الفارسَ) كان نافيا عن نفسه أنه قطّر الفارس، والاسم الواقع بعد إلا مثبت مستثنى مما نفي، فلما احتاج إلى الإتيان بالضمير بعد «إلا» أتى به منفصلا لأنه ليس بموضع اتصال، لأنّ الاتصال أن يتصل بالفعل ويليه، والانفصال عكسه. وقَطّره: ألقاه على أحد قُطْرَيْهِ، وهما جانباه.

والحَيَازيم: جمـع الحَيْزُوم، وهـو ما حول الصدر، والزِّيَمُ: المتفرقة يقول: طعنت بالرُّمح في صدره، والخيل تجري بفرسانها، وزيما حال.

قولـــــه: «وتقول هو ضرب .... إلى آخره».

---

(١) البيت من السريع وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٢: ٣٥٣ ونسبه لعمر بن معد بكرب، وكـذلـك المرزوقي في شرح الحماسة ١: ٤١١. وانظر ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٥، والشاهد فيه: إظهار «أنا» وانفصاله بعد إلا، حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل، وقال ابن يعيش: لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن إلا منفصلة

(٢) انظر ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٥ وترتيبه الثالث والأخير ضمن مقطوعة شعرية له، وروايته في الديوان، (والخيل تعدو) بدل تجري.

.... إلّا مَا أنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ :

وَمَا نُبَالِي إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إلَّاكِ دَيَّارُ

ذكر هنا مواضع الفصل، (وهي : المبتدأ، والخبر)[1]، وخبر إن، وما بعد الاستثناء، وما بعد الحرف العاطف، والمفعول المقدّم، وأمثلة هذه الستة مذكورة في المتن[2] .

قولـــــه :

٢٦٧ ـ وَمَا نُبَالِي ....[3]

هذا ماأنشده ثعلب وهو قبيح، لأنَّ إلا ليس لها قوة الفعل ولا عاملة كإنّ، ونحوها، فمجيء الضمير متصلا بها يسمج جدا.

على أن أصحابنا[4] ينشدونه : (حَاشَاكَ) مكان (إلّاك)، يقال : ما بالدار دَيَّار، أي

---

(١) في ب : «وهي المبتدأ وخبره» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) الأمثلة الستة المذكورة في المتن لمواضع الفصل هي على التوالي :

أ ـ هو ضرب.

ب ـ والكريم أنت .

جـ ـ وإن الذاهبين نحن. وقال :

د ـ مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاّ أَنَا .

هـ ـ وَجَاء عَبْدُ اللّهِ وأنت.

و ـ وإيَّاكَ أكْرمت .

(٣) البيت من البسيط وهو في الخزانة ٢ : ٢٧٨ حيث قال صاحبها : وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي والله أعلم بقائله، وموضع الشاهد فيه قوله : «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل وهو الكاف في موقع المنفصل بعد إلا شذوذا والقياس وقوعه بعدها منفصلا نحو: ألا يجاورنا إلا إياك ديار.

والبيت : وَمَا نُبَالِي إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إلَّاكِ دَيَّارُ

(٤) يعني البصريين ومع أنه لم يرد عنهم هذا الإنشاد في الإنصاف إلا أن البغدادي نقله قائلا : قال شارح اللب : ورواية البصريين : (ألا يجاورنا حاشاك) ـ الخزانة ٥ : ٢٧٩ .

• فصـــــل • فَإذا الْتَقَى ضَمِيرَانِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِم : الْدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ والدِّرْهَمُ أعطِيتكُمُوهُ، وَالدِّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَهُ، وَعَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَهُ، جَازَ أَنْ يَتَّصِلا كَمَا تَرَى، وَأَنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ: أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وكَذلِكَ الْبَواقِي.

أحد، فيقال من الدور، ولو كان فَعَّالا لقيل: دوار، وقد جاء في شعر أبي الطيب:

٢٦٨ ـ لَمْ تَرَ مَنْ نَادَمْتُ إلاّكـا[1].

قولـــــه : «فإذا اَلْتَقَى ضَمِيران».

أي إذا التقى ضميران منصوبان (أو منصوب ومجرور)[2]، وتمثيله يُرْشِدُ إلى ذلك، وإلا ورد عليه نحو (ضربتك)، فهما متصلان أبدا لايتأتى فيهما الانفصال، فالأول متصـل لامحـالـة، وفي الثـاني يجـوز الأمـران الـوصل والفصل نحو: (الدرهم أعـطيتكه)، و(الدرهم أعطيتك إياه)، و(الدرهم أعطيتكموه) بالكاف، و(الدرهم أعطيتكم إيَّاه)، أما الوصل فلكونه ممكنا، لأن تعلق الثاني بالأول كتعلق الأول به، وذاك متَّصل، فكذا هذا.

وأما الفصل فلأنّ الضمير المتصل المنصوب لايتصل إلا بالفعل ولذا حمل قولـه:

٢٠٢م ـ هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ والفاعِلُونَهُ[3].

(١) هذا الصدر من السريع ضمن بيتين للمتنبي في ديوانه ٣: ١٢١ قال شارح ديوانه: وسقاه بدر ولم يكن له رغبة في الشراب فقال:

لم تَرَ مَنْ نادمتُ إلاّكا   لالِسوى وُدِّك لي ذاكا
ولا لحبِّيها ولكنَّني   أمسيتُ أرجوك وأخشاكا

وموضع التمثيل به قوله: (إلاكا) وهو غير سائغ والأوْلى أن يقول: إلا إياك، لأنَّ (إلا) ليس لها نحو الفعل. ولا هي أيضا عاملة.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.   (٣) مر آنفا ـ انظر ص ٥٠٠ و ٥٠٥.

... وَيَنْبَغِي إِذَا اتَّصَلَا أَنْ يُقَدَّمَ مِنْهُمَا مَا لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَا لِلْمُخَاطَبِ عَلَى الغَائِبِ، فتقولُ: أَعْطَانِيكَ، وَأَعْطَانِيهِ زَيْدٌ، وَالدِّرْهَم أَعْطَاكَهُ زَيْدٌ.

على الضرورة، وهنا قد اتصل بالاسم وهو الكاف فتعذر الوصل من حيث المعنى فيجوز الفصل، على أن الفصل قليل في الاستعمال، إذ في الوصل سلوك طريقة الإيجاز، والصحيح: (أعطيتكموه) بكاف الخطاب وإن وقع في عامة النُّسخ (أعطيتموه) بدون الكاف بدليل قوله:

«جاز أن يتصلا» وإلا فوجه الاتصال في أعطيتموه)[1].

قولـــه: «وأن ينفصل الثاني كقولك أعطيتك إياه».

لأنَّ هذه الصورة الثانية هي الأولى بعينها، إلا أن الضمير الثاني هنا منفصل وفي الأول متصل، والمفعول الأول في الصورة الثانية كاف الخطاب، فكذا في الأولى.

قولـــه: «أنْ يُقَدَّم .... إلى آخـــره».

قدّم ما للمتكلم على ما للمخاطب، وما للمخاطب على ما للغائب، لأن الكلام ينشأ من المتكلم، وينتهي إلى المخاطب ثم الغائب، فناسب أن تراعَى هذه المراتب في ذكر ضمائرهم. قال ابن الرومي:

٢٦٩ ـ جُعِلْتُ فِدَاكَ لَمْ أَسْأَلْكَ ذَاكَ الثَّوْبَ لِلْكَفَنِ
سَأَلْتُكَهُ لِأَلْبَسَهُ وَرُوحي بَعْدُ فِي بَدَنِـي[2]

---

(١) ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل.

(٢) البيتان من مجزوء الوافر وموضع التمثيل بهما قوله: «سَأَلْتُكَهُ» حيث قدم ضمير المتكلم ثم أتبعه المخاطب فالغائب.

والبيتان ترتيبهما الأول والثاني على التوالي في ديوان ابن الرومي ص ١١٤ (اختيار وتصنيف كامل كيلاني) ورواية البيت الثاني هناك على النحو التالي:

سـألتكـم لألبسـهُ وروحـي بَعْـدُ في البَـدَنِ

... وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ .

• فصـــل • وإذا انْفَصَلَ الثَّانِي لَمْ تُرَاعِ هذا التَّرْتِيب فَقُلْتَ: أَعْطَاهُ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الغَائِبِينَ أَعْطَاهَاهُ وأَعْطَاهُوهَا

فـلا يجوز عجبت من ضربكي ولا من ضربهيك.

وطريقة أخرى: أن ضميرية ضمير المتكلم أسرع ظهوراً من ضميرية ضمير المخاطب وضميرية ضمير المخاطب أسرع ظهوراً من ضميرية ضمير الغائب، إذ الأول حكاية، ولا حكاية في الأسماء المظهرة، والثاني خطاب والخطاب يمكن حصـوله في الأسماء المظهرة بتوسط حرف النداء نحو: (يازيـــد فعلت كـذا)، ولكن لاخـطاب للمـظهـرات وضعـا، فيكون في رتبة ضميرية ضمير المخاطب انحطاط عن رتبة ضميرية ضمير المتكلم بدرجة.

والثالث كالأسماء المظهرة، إذ الأسماء المظهرة كلها غيب، ومن المعلوم أن اتصال الضمير بالفعل لطلبه الفعل بكونه ضميرا متصلا فما كانت ضميريته أظهر كان قمينا بأن يتقدم، فيلزم من هذا أن يتقدم ما للمتكلم على ما للمخاطب، وما للمخاطب على ما للغائب.

قولـــــه: «وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ »:[1]

رجـع الواو لأن الأصل ذلك، وحق هذه الواو أن تكتب في كلّ موضع نحو: ضربكموا، وضربهموا، إلا أنّ هذه الواو تسقط عند الوقف على هذا الضمير، وبناء الخط على الـوقف. وفي (أَنُلْزِمُكُمُـوهَـا) الـوقف على ضمير الخـطاب متعذر، فرجعت الواو، وقد جاء في شعر أبي الطيّب على خلافِ ما قرّرْناه وهو قولــه:

---

(١) سورة هود آيـة ٢٨.

. . . وَمِنْهُ:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

وَهُوَ قَلِيلٌ، وَالكَثِيرُ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا.

---

٢٧٠ - خَلَتِ الْبِلَادُ مِنَ الغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا[1]

حيث قدم ما للغائبة على ما للمخاطب.

قولـــــه : «فإذا ٱنْفَصَل الثاني لَمْ تُرَاعِ».

لأنَّ الضمير المنفصـل بمنزلة المظهر في استبداده بنفسه، وهنالك لا يراعَى الترتيب نحو جاء عبدالله وأنت، وما أعطيت درهما إلا إياك، فكذا هنا.

قولـــــه : «في الغَائبينَ».

معنى أعطاهاه: أعطى المؤنث المذكر، ومعنى أعطاهوها على العكس.

قولـــــه :

٢٧١ - لِضغْمِهِمَاهَا[2]

هو بدل من قولـــه: لضـغمــــة .

والضمير الأول في لضغمهماها للذئب والضبع، والثاني للضغمة وهي مصدر

---

(١) هذا البيت ترتيبه الحادي والأربعون والأخير من قصيدة للمتنبي على بحر الكامل قالها في مدح بدر بن عمار، وقد سار إلى الساحل ثم عاد إلى طبرية، وكان أبوالطيب قد تخلف عنه فقال يعتذر إليه. وأولها :

الحُبُّ ما مَنَعَ الكَلَامَ الألسُنَا وَأَلَذُّ شَكْوى عَاشِقٍ مَا أَعْلَنَـــا

ديوانه ٤ :٣٢٧-٣٣٩. وموضع التمثيل به ما ذكره في المتن من تقديم ضمير الغائبة على المخاطب.

(٢) البيت: وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرعُ العَظْمَ نَابُهَا

والبيت من الطويل استشهد به سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٦٥ من غير نسبة، ونسبه ابن يعيش في شرحه ٣: ١٠٦ إلى مُغَلِّس بن لُقَيط كما أورد فيه البغدادي نسبتين نقلا عمن سبقه، الأولى =

. . . .

ومنهـا اشتقـاق الضَّيْغم. و(نابها): أي ناب الضغمة، والإضافة للملابسة، كأنه يقول: لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي أن يعضّني سبعان ناباهما يضربان العظم ويقرعانه، وقرع الناب كناية عن التصويت.

قولـــــه: «وهــو قليـــل».

أي الضميُران إذا كانا للغائبين ففيهما وجهـان:

فصـل الثـاني ووصله نحـو: (أعـطاها إياه)، أي: (أعطى المرأة الدرهم)، و(أعطاه إياها)، أي: (أعطى الرجل الجارية). ونحو: (أعطاهاه، وأعطاهوها)، والوصل قليل، لأنَّ في المصير إلى المنفصل ليكون أحدهما (متصلا)[1] والآخر منفصـلا نوع تخفيف في اللفظ إذ فيه إزالـة المستكـره وهـو اجتمـاع اللفـظين

لمغلّس بن لقيط، والثانية إلى لُقَيط بن مرة ـ انظر الخزانة ٥: ٣١٢ وفي البيت تأويلات كثيرة ذكرها البغدادي وعلق عليها وهو القائل: وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجري (في أماليه) في موضعين منها، وتبعه صاحب اللب (في تعليقه على اللباب) قال: يقول: جعلتْ نفسي تطيب لأنْ أضغمهما ضغمة يقرع لها النابُ العظمَ. وصف ضغمـة بالجملة، والمصـدر الذي هو الضغم مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف والتقدير: لضغمي إياهما. والهاء التي في قوله (لضغمهماها) عائدة إلى الضغمة، فانتصابها إذن انتصاب المصدر. مثلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ وأضاف الناب إلى ضمير الضغمـة، لأن الضغم إنمـا هو بالناب، واللام في قوله (لضغمهماها) متعلقة بيقرع، أي يقرع عظمَهُمَا نابي، لِضَغْمِي إياهما ضغمة واحدة، أ. هـ. الخزانة ٥: ٣٠٢. والشاهد في البيت أنه جمـع بين ضميرين بلفظ الغيبـة الأول مجرور بإضافة المصدر إليه، والثاني في محل نصب بالمصدر والجيد الكثير لِضَغْمِهمَا إيَّاها كذا من ابن يعيش ٣: ١٠٦، وقال البغدادي في الخزانة ٥: ٣٠١ على أن الضمير الثاني إذا كان مسـاويا للأول شذ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال وكان القياس لضغمهما إياها.

(١) سقط من الأصل و ع والمثبت من ب لأن وجوده لازم.

... وَالْاخْتِيَارُ فِي ضَمِيرِ خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا الْانْفِصَالُ كَقَوْلِهِ:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

المتماثلين، ولأنَّ الغائب فرع في هذا الباب على المخاطب، لأنَّ المخاطب أظهر من ذلك فالأظهر بالأصالة أجدر.

قولــــه: «والاختيـــار».

خبر كان يجيءُ متصلا ومنفصلا، ووجه الاتصال أنّ خبر كان يشبه المفعول، كما أنّ اسمه يشبه الفاعل، وضمير المفعول متصل نحو: نصرك، ووجه الانفصال أن خبرها في الأصل خبر مبتدأ، والضمير إذا وقع خبرًا للمبتدأ فهو منفصل (فكذا هنا)[1]، فعلى هذا يجوز في البيت لَئِنْ كَانَهُ وَلَئِنْ كَانَ إِيّاهُ، ووجه كون الانفصال مختارا أنّ (كان) منزلة منزلة الحرف والحرف يَتّصل بالضمير من وجه واحد، نحو: إنك خارج.

أمّا مِنْ وجهين: فلا، لايقال: (إنكه)، والمراد إنك خارج وقد اتصل بكان ضمير اسمها، فيكون انفصال ضمير خبرها مختاراً. والوجه الثاني: أن يتصل بالفعل من وجه واحد وهو الدلالة على الزمان السابق كالأفعال الماضية، والفعل يتصل به ضميران نحو: (نَصرتُك) فلا يتّصل بكان إلا واحد من ضميريه حطًّا لرتبة الضعيف عن رتبة القوي، ومعنى قوله:

٢٧٢ ـ لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ والإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[2]

---

(١) في الأصل «بكذا» والمثبت من ب.

(٢) هذا البيت لعمرَ بْن أَبي ربيعة في ديوانه ص ١٢ وترتيبه الثالث عشر من قصيدة له على بحر الطويل وعدتها ستة وسبعون بيتاً، والشاهد فيه انفصال الضمير الواقع خبرا لكان قال ابن يعيش: وهذا هو الوجه الجيد، لأنَّ كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه...» ابن يعيش ٣: ١٠٧ ـ وانظر الخزانة ٥: ٣١٢.

وَقَولِهِ: لَيْسَ إيَّايَ وإيَّا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا

وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي .

لِئن كان الرجل إياه لقد تغير بعدنا، أيْ كان شابا فكبر.

قولـــــه :

٢٧٣ ـ لَيْسَ إيَّايَ ....[1]

وَقَبْلَه : لَيْتَ هٰذا اللّيلَ شَهْرٌ لاَ نَرى فِيهِ عَريبا[2]

والمحفوظ : «ولانَخْشَى رَقِيبَا «يُقَال: » مَا بِالدّارِ عَرِيب) أي أحد.

قولـــــه : « .... لَيْسَني».

قال المصنِّفُ أي ليأخـذ رجـلا غيري، وقـد اجتمع فيه شذوذان: أحدُهُما: قوله: (عليه) للغائب، والأصل أن يقال: عليكَ بكاف الخطاب لأنّ بعض نوعي الظروف يقام مقام أمر المخاطب، نحو دونك وعليك، دون أمر المتكلم والغائب، وذلـك لأن أمـر المخاطب أوجز إذ فيه إضمار نفس الفعل بخلاف أمر المتكلم والغـائب، إذ فيهما إضمار الفعل، ولام الأمر أيضا. والإضمار خلاف الأصل، فالمصير إلى مافيه يقلُّ الإضمار أولى. فإن قلت: فما تقول في قوله عليه السلام:

---

(١) تمامـــه: لَيْسَ إيّايَ وإيّـا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا

(٢) البيت من مجزوء الرمـل استشهـد به سيبـويه في الكتاب ٢ :٣٥٨ من غير عزو، وقال البغـدادي في نسبتهمـا: وهـذا الشعر نسبه خدمة كتاب سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة المـذكور آنفا. ونسبه صاحب الأغاني، وتبعه صاحب الصحاح إلى العرجي، وهو عبدُ عبد الله بْن عُمرَ بْن عثمان بن عفان) أ . هـ وقد وجدتهما في زيادات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٥ مما نسب إليه وليس من أصل ديوانه. والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله من أن الفصل في خبر كان وأخواتها هو المختار. والبيت في خطاب معشوقته إذ يتمنى طول هذا الليل قدر شهر ولا يرى فيه أحدا وليس فيه غير الشاعر وحبيبته ولا يخشى رقيبا يتجسس عليه.

وَقَــالَ :

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي .

«عَلَيْكُمْ بالباءَة، فَمَنْ لم يستطع فعليه الصَّوْمُ فإنّ الصَّوْمَ لَهُ وِجَاءٌ»[1] حيث قال: (فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ)؟. قلت: إنّما حسّنَ ذلك تقدم الخطاب بقوله عليه السلام: «عَلَيْكُمْ».

والجواب الثاني أنّ هذا لما كان أمرا كسائر الأمور، والأمر (قد يكون للغائب وقد يكون للحاضر)[2] شُبِّهَ هذا بذاك.

والثاني: قولــه: (ليسي)، والأصل: ليس إيّاي.

فإن قلت: أليسَ (ليس) من أخوات كان، وفي خبر كان جاز الوصل والفصل؟ قلت: بلى، إلا أنَّ كان أدخل في الفعلية، لأن له مضارعا، وأمرا، ونهياً، واسم فاعل، بخلاف ليس، فلذا كثر في كان اتصال الضمير وقل وشذّ في ليس بحيث لايُعمل (وليسي) في البيت بدون نون العماد وقبله:

٢٧٤ ـ عَهْدِي بِقَوْمٍ كَعَدِيدِ الطَّيْسِ[3]

يُقَال: ماءٌ طَيْسٌ وَحِنْطَةٌ طَيْسٌ أيْ كثيرٌ.

---

(١) هكذا روايته في كل النسخ والمأثور في الصحيحين: (فعليه بالصوم) انظر الحديث في البخاري/ كتاب النكاح/ باب رقم ٦. والباءة: مثل الباعة. والباء: النكاح. وسمي النكاح باءَةً وباءً من المَبَاءَةِ، لأنّ الرجل يَتَبوّأ من أهله أي يستمكن من أهله كما يَتَبوّأ من داره. اللسان (بوأ). والوجاء: والوَجْءُ أنْ تُرضَّ أنثيا الفحل رضًا شديدا يذهب شهوةَ الجِمَاعِ ويتنزّل في قطعه منزلة الخَصْي. اللسان (وجأ).

(٢) في ب: «قد يكون للحاضر وقد يكون للغائب» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) الشاهد بتمامه وهو من الرجز:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ ... إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرامُ لَيْسي

وقد نقل البغدادي في الخزانة ٥: ٣٢٥ عن كتاب العين للخليل في (طيس) أنه لرؤبة وقد =

* فصـــــل * وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَكُونُ لاَزِماً وَغَيْرَ لاَزِمٍ ، فَالْلاَزِمُ فِي أَرْبَعةِ أَفْعَالٍ : افْعَلْ ، وَتَفْعَلُ لِلْمُخَاطَبِ وَأَفْعَلُ وَنَفْعَلُ . وَغَيْرُ اللازِمِ فِي فِعْـلِ الْـوَاحِـد الغَـائِب وفي الصِّفَات ، وَمَعْنَى اللُّزُوم فِيهِ إسْنَادُ هذِهِ الأَفْعَالِ إليهِ خَاصَّةً لاَ تُسْنَد الْبَتَّةَ إلى مُظْهَرٍ وَلاَ إلى مُضْمَرٍ بَارِزٍ ، وَنَحْو فَعَلَ وَيَفْعَلُ يُسْنَد إليهِ وإليْهِمَا فِي نحو قَوْلِكَ : عَمْروٌ قَامَ وَقَامَ غُلامُه ، وَمَا قَامَ إلاَ هُوَ وَمِنْ غَيْـرِ الـلاَّزِمِ مَا يَسْتَكِنُّ في الْصِّفَـةِ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ؛ لأَنَّكَ تَسْنِدُهُ إلى الْمُظْهَرِ أَيْضاً فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ غلامه .

قولـــــه : «فالـــــلازم» .

لزوم الضمير المستتر في هذه الأربعة لعلم كلٍّ عالم بالعربية عند سماع كلٍّ واحد منها أنّ فيه ضميرَه ، واللفظ لإفادة المعنى ، وقد أفيد ، فلا حاجة تدعونا إلى إبراز هذه الأربعة ، وإلى وضع المظهرات مواضعها .

قولــــــه : «وغيرُ الــــلازم» .

يريد بفعل الواحد الغائب نحو: (فَعَلَ ويَفْعَلُ) ، وكذا الكلام في الواحدة الغائبة

= فتشت عنه في ديوان رؤبة بن العجاج وأبيه العجاج فلم أجده في أصْلَيْ ديوانيهما ، وإنما وجدته في ملحق الأبيات المنسوبة لكل من رؤبة والعجاج في ديوان رؤبة ص ١٧٥ .

قال البغدادي : وقد اختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم هو كل ماعلى وجه الأرض من خلق الأنـام ، وقال بعضهم : بل هو خلق كثير النسـل نحو النمل والذباب والهوام ، وقال غيره : الـطيـس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ، وأراد به رؤبة هنا الرمل - ينظر الخزانة ٥ : ٣٢٥-٣٢٦ . وموضع الشاهد فيه قوله : (ليسي) حيث جاء خبر ليس ضميرا متصلا وهو شاذ ، وفي البيت شاهـد على شذوذ آخـر وهو حذف نون الوقاية ، وكان حقه أن يقول : ليسني ، وعلى هذا الشاهد شرح كثير أغفلته طلبا للإيجاز .

انظر شرح ابن يعيش ٣ : ١٠٨ حاشية ١ ، والخزانة ٥ : ٣٢٤-٣٢٦

... وإِلَى الْمُضْمَرِ الْبَارِزِ في قَوْلِكَ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَالْهِنْدانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا.

نحـو «فَعَلْتُ» وَ«تَفْعَـلُ»، ويريد بالصِّفـات: اسمي الفـاعِل والمفعول، والصفة المشبهة. وإنما لم تلزم الضمائر في هذه الخمسة، لأنها لم تختص بالإسناد إلى ضمائرها بدليل قولك: عمرو قام غلامه، وما قام إلا هو، فلا يكون فيها دلالة على أنَّ فيهن ضمائر.

قولـــــه: «وإلى المضمر البارز في هند زيد ضاربتُـــه هي».

إبراز الضمير في اسم الفاعل لإزالة اللبس، واللبس فيما إذا جرى على غير من هو له نحو: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هُو).

فزيد: مبتدأ، وعمروٌ: مبتدأ ثان، وضاربه فعل المبتدأ الأول، وقد جرى على المبتدأ الثاني. (فلو لم يبرز المضمر لاندري أنّ هَذه الصفة لمن، بل يغلب على الظنّ أنها للمبتدأ الثاني)(1) لأنَّ حقَّ المضمر عوده إلى مايليه، والأصل أن يَسْتَكِنَّ الضمير في نحو ضارب، لأنّه أخصر، فالعدول عن الاستكنان إلى الإبراز يكون أمارة على أن الصِّفَة لم تقع موقعها.

فإنْ قلت: فعلى هذا يلزم إبراز الضمير في الفعل أيضا إذا جرى على غير ماهو له نحو: (هندٌ زيدٌ ضَرَبَتْهُ هِي)، ولم يلزم ذلك بشهادة صحّة قولهم: (هند زيد ضَرَبَتْه) بدون هي؟ قلت: إنما لم يبرز الضمير في الفعل لأنَّ استتار ضمير الفعل هو الأصل في الفعل، ولذا سكنت لام الفعل مع التاء والنون إذا كانا ضميرين: أما اسم الفاعل فاحتماله الضميرَ لمضارعته الفعل، فتكون درجته منحطّةً عن درجة الفعل، وانحطاط درجته بأن لايصحَّ هذا الإضمار إلا إذا كان اسم الفاعل جاريا

---

(1) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

على من هو له، وهو إلى جانبه لم يحل بينهما حائل، (وذلك)[1] إذا وقع خبرا أو صفة أو حالا، فلما جرى اسم الفاعل على غير من هو له حال بينه وبين ماهو له حائل فلا يحتمل ضمير ذلك.

فإن قلت: لو كان الإبراز لإزالة اللبس لما أبرز في مسألة الكتاب وهي: «هندٌ زيدٌ ضاربُتهُ هي»، إذ من المعلوم أن الضاربة لن تكون صفة لزيد، لأنّها للمؤنث وزيد مذكر.

قلت: لما وجب الإبراز في نحو زيد عمرو ضاربه هو لإزالة اللبس أبرز أيضا فيما ليسَ فيه لَبْسٌ طردا للباب على سنن واحد، كحذف الواو من أخوات يعد.

والوجه الثاني في إبراز ما سبق من الضمير في (هند زيد ضاربته هي) وفي (زيد عمرو ضاربه هو)، وإن لم يبرز الضمير مع الفعل أنّ الأفعال تَتَّصل في أكثرها صيغُ الضمائر التي يُعرف بها من هي له، لأنّ أكثرها بارز (وقلما يكون مستترا)[2]، فلا يلزم من تحمّـل الأفعـال هذه الضمائر مع وجودها في الأكثر بارزة تحمل أسماء الفاعلين إياها مع عَدَمها، ويمكن أن يقال: إنَّ أسماءَ الفاعلين إن لم تبرز ضمائرها ففيها حروف تُبَيِّن مَن هي له. فألف ضاربان تدل (على أنه للمثنى، كما أن ألف يضربان تدل)[3] على ذلك وإن اختلف الألفان، وعلى هذا الواوان في (ضاربون، ويضربون)، فلما حصلت الدلالة لم يبقَ فرق بين أن يكونَ الدالُّ ضميراً أو غيره، وجوابه أن هاتيك الحروف في الصفات قرائن، وفي الأفعال ضمائر، فلا يلزم من

(١) سقط من ع وفي ب: (ولكنه) والمثبت من الأصل لموافقته السياق.
(٢) في ب: «بخلاف أسماء الفاعلين، فلا يتصل بها بارز وإنما يكون مستترا» وفي ع: وإنما يكون مستترا» والمثبت من الأصل.
(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

... وَنَحْو ذلِكَ مِّما أَجْرَيْتَهَا فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ.

الاستغناء بما دل عليه الشيء نفسه بوضعه الاستغناء بما دلّ عليه بقرينة أو تقول: الحروف الدالّةُ مفقودةٌ في أكثر صور الصفات مع تحققها في الأفعال كما في: (ضربتَ وضربتُ) وشبههما[1]، فاسم الفاعل فيه ضارب فلا يلزم من الاستغناء فيما فيه الدلالة أكثر الاستغناء فيما هي فيه أقل.

قولــــه: «مِمَّا أَجْرَيْتَهَا .... إلى آخره.»

أي من المؤلفات التي أجريت الصفة في تلك المؤلفات على غير ما الصِّفة لأجله. أي لم تُجْرِ الصِّفة على ماهي لذلك الشيء بل أجريتها على غيره. وفي حاشية الإيضاح: (قولنا في الاسم أنه جرى على كذا: يفيد أنه خبر عنه أو صفة أو حال) ومتى أريد التفصيل قيل: جرى عليه خبرا كقولك: (زيدٌ راكب)، وجرى عليه صفة كقولك: (جاءني رَجل راكب)، وجرى عليه حالاً كقولك: (جاءني زيد راكبا)، ولايصح استعمال هذه العبارة في الفعل وحده، لأنّ الفعل لايوصف فإنه جرى على فاعله، لأنّ مرتبته متقدِّمة على مرتبة الفاعل.

ولفظ (جَرَى) في اصطلاحهم يفيد كون الشيء (بعد غيره في المرتبة)[2].

---

(١) في ب: «وشبهها» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ع: «بعده في المرتبة» والمثبت من الأصل و ب.

*** فصـــــل * وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأ وَخَبَرِهِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَبَعْدَهُ إذا كَانَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ مُضَارِعاً لَهُ في امتناعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعريفِ عَلَيْهِ كَأَفْعَلَ مِنْ كَذَا أَحَدُ الضَّمَائِرِ المُنْفَصِلَةِ الْمَرْفُوعَةِ لِيُؤْذِنَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لَا نَعْتٌ، وَلِيُفِيدَ ضَرْباً مِنَ التَّوكِيدِ.**

«قـــول وَيَتَوسَّـــطُ» .

هذا الفصل في ذكر الضمير المدعو بالفصـل.

اعلم أن لهذا الضمير شريطتين :

إحداهما : أن يكون بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية التي هي: (إنَّ، وكان وظننت وأخواتها) عليه، أو بعد دخولها عليه.

الثانية : أن يكونا معرفتين نحو: (زيد هو المنطلق) (وكان زيد هو المنطلق)[1] ولابد من أن يكون الفصل ضميرا مرفوعا وأن يكون من جنس ماقبله إنْ غائبا فغائب وإن متكلِّمـا فمتكلم، وإن مخاطبا فمخاطب، وإنْ واحدا فواحد وهلمّ جرّا إلى الآخر. فالمفرد الغائب ما ذكرنا، أما الباقية فنحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[2] و ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾[3] إلى آخر الأمثلة.

أما اختيار المرفوع، فلأنَّ الأصل في هذه الأبواب هو باب المبتدأ فناسب اختيار المرفوع لكونه عبارة عن المرفوع وهو المبتدأ، ولا يُبَالَى بكونه عبارة عن المنصوب في نحو: (ظننت زيدا هو المنطلق)، إذ لا محل للفصل بين الإعراب، وإنما هو كما ذكره المصنف علامةٌ مؤذنةٌ من أول الأمر بأن المعرّف بعده خبر لا نعت، إذ لو كان صفة لكان الضمير هو الموصوف، ووصف الضمير ممتنع، ومُفيدَةٌ ضرباً من

---

(١) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) سورة المائدة آية ١١٧.

(٣) سورة الكهف آية ٣٩.

. . . .

التوكيد. فهو في قولك: «زيد هو المنطلق» عبارة عن زيد فكان تكريرا لزيد معنى، والتكرير للتوكيد والتقرير، فلا يكون لـ (هـو) محل من الإعراب[1]. فإن قلت: لم لايجـوز أن يكـون مبتـدأ والمنطلق خبرا له، وهما خبر المبتدأ الأول فيكون هو مرفوعا؟ قلت: لامانع من ذلك لكن على هذا التقدير لايكون الكلام من جُزأين آثنين، فقولك (زيـد) (على هذا)[2] جزء واحد. و(هو المنطلق): جزآن، وكلامنا فيما إذا أريد أن يكون الكلام من جزأين وهما: (زيد) و(المنطلق)، و(هـو) دخل بينهما لما ذكرنا من الإيذان، وإفادة ضرب من التأكيد لايُعْتَدُّ بوجوده إلا بهذا القدر الذي دخل لأجله، أما في كون الكلام من جزأين أو أجزاء فلا، فوجوده في ذلك كعدمه، فإن قلت: فيم تظهر ثمرة الوجهين؟ قلت: لو جعلت (هـو) فصلا يلزم اللام في الخبر، ولا يجوز (زيدٌ هو المنطلق) (بدون لام التعريف)[3]، في (منطلق) لأنه للإيذان بأنه خبر لا نعت، و(منطلق) بدون اللام متعيّن للخبرية، لأنه منكّر، وزيد معرّف، فلا يصلح صفة له، فلا حاجة إلى الإيذان، ولو جعلتَ (هـو) مبتدأً ثانيا لاتلزم اللام، لأن شأن خبر المبتدأ أن لاتلزمه هي، بل تجيء مرة مع اللام وأخرى لا معها، فإن قلت: لو كان الفصل لما ذكرت من الإيذان لامتنع: «كنت أنت المنطلق» لأن التاء من كنت مضمر، وهو لايوصف، فيكون (المنطلق) متعيًّنا للخبرية. قلت: الأصل هو المظهر، فلما احتيج إلى الفصل في نحو: «كان زيد هو المنطلق» وجيء به (جيء به في نحو)[4]: «كنت أنت المنطلق» طردا للباب على منهاج واحد.

---

(١) الشارح ذاهب هنا مذهب البصريين في أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب - انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٧٠٧.　　(٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في الأصل: «بدون اللام للتعريف» والمثبت من ب و ع.

(٤) في ب: «جيء في نحو» والمثبت من الأصل و ع.

هذا واعلم أنهم أجروا مجرى الخبر المعرفة ماهو مضارع له فجاءوا بالفصل في نحو: «كان زيدٌ هو خيراً منك» فـ(خَيْرٌ) فَعْلٌ بمعنى: أَفْعَل التفضيل وقد تخصَّص بمنك فقارب المعرفة.

وشيء آخر: وهو أنهم يزعمون أن اللام فيه مقدرة، كأنه كان زيد هو الأَخْيَر، إلاّ أنّ اتصال مِنْ بـ(خَيْرٍ) يمنع من التلفُّظ باللام، ولم يجوِّزوا (كان زيد هو مفضَّلا) لعدم تصور تقدير اللام فيه، إذ لايُصار إلى التقدير إلا بعد وجود المانع عن ظهور اللام، وهنا لامانع عن ذلك فيمتنع التقدير، فلا يجوز الإتيان بالفصل لعرائه عن فائـدتـه، وهي الإيذان لتعيّن مفضَّـل للخبرية بكونه منكَّراً، وعلى هذا الأصل: تجويزهم نحو: (كان زيد هو يقول ذاك) دون «كان زيد هو قائلا» لتصوّر تقدير اللام في يقول دون قائلاً لتحقق المانع في الأول دون الثاني، لأنَّ الاسم محل اللام دون الفعل. (والمعنيُّ به)[1] بقولهم: أنْ تقول في تقدير اللام: أنه لو كان مكانه اسم فاعل لظهر فيه اللام، وكذا لو كان مكان خبر اسم، لا يتصل به مِنْ لظهر اللام فيه نحو: كان زيد هو الفاضل.

فإن قلت: علام عوّلـوا في نحـو (كان زيد هو يقول) دون (كان زيد هو قال ذلك)، والماضي كالمضارع في امتناع دخول اللام عليه؟

قلت: عوّلوا في ذلك على فارقٍ وهو أن اللام من خصائص الاسم فيجب أن يقدّر فيما هو مضارع للاسم لا فيما لم يضارِعْه. والمضارع كاسمه مضارع للاسم حتى استحقَّ بذلك الإعراب بخلاف الماضي. ولو قدرت مع الماضي كان وضعا للشيء في غير موضعه، وهو جهل صراح واعتسافٌ عن سواء السبيل.

(١) في الأصل «والمعنى» والمثبت من ب و ع لأنه الصواب.

وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَصْلاً وَالْكُوفِيُّونَ عِمَاداً، وَذٰلِكَ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ هُوَ المُنْطلقُ، وَزَيدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَقَال تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ...
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الْابْتِدَاءِ تَقُولُ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ ظَرِيفٌ، وَإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الْصَّالِحين.

وكَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَجْعَلُونَهُ مُبْتَدأً

قولــــه: «ويسمِّيه الْبَصْرِيون فصـلا»[1].

لأنه يفصل بين الخبر والصفة، والكوفيون عمادا، لأن المبتدأ كان يضعف بدون ذلك الضمير من أن يَجُرَّ المعرف إلى نفسه لأن يقع خبراً له، فإذا دخل ذلك الضمير بينهما يعتمد المبتدأ عليه، ويتقوى به فيجرُّ ذلك المعرَّفَ ويجعلُه خبراً لنفسِهِ.

قولــــه: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[2].

«هـو»: فصل بين المبتدأ وهو (الذين) ـ على تقدير: وَلَاتَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين ـ وبين خبره وهو: (خيراً لهم).

و(أنا) في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[3]: فَصْل بين المبتدأ وهو الياء المدلول عليها بكسرة النون وخبره، وهو (أقل منك).

---

(١) انظر رأي البصريين والكوفيين في مسألة ضمير الفصل في الإنصاف ص ٧٠٦-٧٠٧.
(٢) سورة آل عمران آية ١٨٠.
(٣) سورة الكهف آيـة ٣٩.

....

قولـــه : «ويدخـل عليه لام الابتداء».

إنمـا تدخـل هذه الـلام للفرق بين إنْ المخففة وبين إنْ النافية، ولذا تسمى الفارِقَةُ، والتقدير في إنْ كان زيد لهو الظريفَ: أنه كان، والضمير في (أنه): ضمير الشأن، وسيجيء الكلام في هذه اللام.

قولـــه : «ومن العرب».

أي ومنهم من يجعل هذا الضمير الفاصل مبتدأ وما بعده خبرا له، والمبتدأ مع الخبر خبر للمبتدأ الأول، فالضمير في (زيد هو المنطلق) مرفوع المحلِّ عندهم بالابتداء، وعندنا لامحل له أصلا، وثبوته في حق الإعراب كسقوطه (والمنطلق): مرتفع بكونه خبرا (لزيد)، وقد رُوي هذان الوجهان في قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكونَ أَبَواهُ هُمَا اللَّذانِ يُهَوِّدَانِه، وَيُنَصِّـرَانِـه»[1] على كل واحـد من التقـديرين: أحـدهما: أن اسم كان: (أبواه) والثـاني: أن اسمهـا هو الضمير المستكنّ[2] للمـولـود، أما على التقدير الأول: فـ(أبـواه): اسمهـا، و(اللذان): خبرها وهما فصل، أو هما مبتدأ ثان، واللذان خبُره، والمبتدأ مع خبره خبر كان.

(وأما على التقدير الثاني فالضمير المستكنُّ في يكون اسم كان، وأبواه مبتدأ، واللذان خبره، والمبتدأ مع خبره خبر كان)[3]، و(هما) فصل أو مبتدأ ثالث، واللذان

---

(١) انظر صحيح البخاري كتاب القدر ج ٢٣ ص ٧٦ وصحيح مسلم باب القدر حديث رقم ٢٢، ٢٣، ٢٤، ومسند أحمد ٢/٣١٥، ٣٤٦، وروايته بألفاظ مختلفة.

(٢) الضمير المستكن للمولود أيْ الراجع على المولود.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل و ع والمثبت من ب.

وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِياً عَلَيْهِ. وَعَنْ رُؤْبَةَ أنّه كَانَ يَقُولُ: أَظُنَّ زَيْداً هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَيَقْرؤُونَ: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ وأَنَا أَقَلُّ.

* فصــل * وُيقَـدِّمـونَ قَبْـلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيـراً يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّـةِ وَهُـوَ الْمَجْهُـولُ عِنْـدَ الكُوفِيِّينَ، وَذلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: هَوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَيْ الشَّأْنُ وَالْحَدِيثُ زَيْدٌ مُنْطلِقٌ.

خبره، والمبتدأ الثالث مع خبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر كان[1].

قولــــه: «وما بعــده مبنيًّا عليه».

في الإعراب لا مبنيا على ما قبل الضمير.

قولــه: «ويقدّمون....»[2].

قال المصنف ـ رحمه الله ـ: هذا الضمير المتقدِّم لايجوز دخوله إلا فى كُلِّ كلام له شأن عظيم، فلا يُقال: (هو زيد قائم)، إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيما لاحقيرا.

---

(١) انظر كتاب المقتصد في (شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني ١: ٤١١ ـ ٤١٢، فقد ذكر الجرجاني في توجيه هذا الحديث أربعة وجوه.

(٢) هذه إشارة من الشارح إلى قول الزمخشري في المتن: (ويقدِّمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: (هو زيد منطلق، أي الشأن والحديث زيد منطلق، ومنه قوله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾).

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾

وَيَتَّصِلُ بَارِزاً فِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَسِبْتُهُ قَامَ أَخُوكَ وأنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ، وإنَّهُ مَنْ يأْتِنَا نَأْتِهِ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾

وَمُسْتَكِنًّا فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ.

قولـــــه : «وَمْنهُ قوله :ـ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ ـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]».

«هـو» مرفوع المَحَلِّ على الابتداء، والخبر جملة. فإن قلت: قد شرطوا في الجملة الواقعة في موضع المفرد عود الضمير منها إلى الاسم الأول، فأين ذلك الضمير في هذه الجملة الواقعة خبراً لـ(هـو)؟ قلت: هذه الجملة في حكم المفرد في قولـك: (زيدٌ أخوك) في أنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك أن قوله: («اللَّهُ أحـد)[2] هو الشأن الذي عُبِّر عنه بـ(هـو)، ولاكذلك (أبوه ذاهب) في (زيدٌ أبوه ذاهب)، فهذه الجملة على كلامين يدلان على مَعْنَيين مختلفين، فلابدَّ من رابط يَربِط أحَدَهُما بالآخر.

قولـــــه : «يتصل بـارزا».

فإن قلت : لم لايجوز أن يكون الضميرُ في (ظننته زيدٌ قائم) للظن كما كان كذلك في (عبدالله أظنُّه منطلق؟) قلت: لأنَّ فعل الشكُّ هنا مقدَّم ولايجوز إلغاؤه عند التقدّم، فلو جعلنا الضمير للظنِّ يلزم الإلغاء، ولو جعلناه ضمير الشأن لايلزم الإلغاء، لأنَّ المفعول الأول إذ ذاك هو الضمير. والثاني قولك: (زيد قائم) بخلاف قولك: (عبدُ اللَّهِ أَظُنُّه منطلق)، فالفعل هنا متوسط فيجوز الإلغاء.

قولـــــه : «وَمُسْتَكِنًّا في قولهم: (لَيْس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ)».

---

(١) سورة الإخلاص آية ١.

(٢) في ب : «الله» والمثبت من الأصل و ع.

وكَـانَ زَيْدٌ ذاهبٌ، وكَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَقَولُهُ تَعالَى : ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ . .

في (لَيْسَ) ضمير مستكنٌ، لأنَّ (ليسَ) فعـل، ولابـد له من فاعـل، والفعل لايصلح أن يقع فاعلا ولايجوز أن تقع الجملة الفعلية أيضا فاعلة، وذلك الضمير اسم ليس والجملة الفعلية وهي «خلق الله مثله» خبرها والضمير المستكن في (كان زيد ذاهب) اسم كان والجملة الاسمية خبرها وكذلك في (كان أنت خير منه) اسم كان مستكنّ فيهـا، والجملة الابتـدائية وهي «أنت خير منـه» خبـرهـا، والشاهد لاستكنان ضمير الشأن في باب كان قولُ هشامٍ أخي ذي الرُّمَّةِ:

٢٧٥ـ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ[1]

فإنـه جعل في (ليس) ضمير الشأن، والجملة التي بعده في موضع خبر له، وشفـاء الداء: مبتدأ، ومبذول: خبره، ومنها: صلة مبذول والتقدير: ليسَ شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولٌ مِنْهَا، والضمير للمرأة، أي وليست تبذلُ لي شفاء أَشْتفي به من نظرة أو كلام، أو سلام، وإنما يعني أنه قَطَع طمعه من أنها (تبذله شيئا)[2] مما يُحبُّه، فَبَلِيَّتُهُ عظيمة ومحنتُهُ ليأْسِه منها شديدة.

وكذلك في (كـاد)[3] ضمير مستكن أيضا لما ذكرنا أنه لابد للفعل من فاعل، و(تزيغ): فِعلٌ لايصح أن يقع فاعلا، والجملة الفعلية خبرها، ولاضمير في الجملة يرجع إلى اسمها؛ لأنَّ الجملة عبارة عنه في المعنى.

---

(١) نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٧١، ١٤٧ إلى هشام أخي ذي الرمة والبيت من البسيط، قال ابن يعيش موضحا الشاهد فيه : جعل في ليس ضميرا لم يتقدمه ظاهر، ثم فسّره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره.

(٢) في ب: «تبذل له شيئا» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ١١٧ التوبة ـ على ضمير الشأن المستكن في كاد.

وَيجيء مُؤَنَّثاً إذا كَانَ فِي الْكَلَام مُؤَنَّثٌ نَحْوُ قَوْلِه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾. وقـال:

• على أنها تعفو الكلـــوم •

قولـــــه: «ويجيء مؤنثا».

أي مؤنث ضمير الشـأن على معنى القصـة كقوله ـ جل وعز ـ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[1]، أي فَإنَّ القصة. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[2] والتقدير: أو لم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آيةً، فـ(أَنْ يَعْلَمَهُ): مبتدأ، (وآية): خبره قدم عليه كَقولك: «مُنْطلِقٌ زيدٌ» ولايجوز أن تكون (آية) اسم كان و(أن يعلمه) خبَراً له؛ إذ فيه جعل النُكرة مخبرا عنه، والمعرفة خبرا، وبطلانه ظاهر، وإنْ قال بذلك أبو إسحق[3]، لأنه قَالَ إنَّ (آية) اسم كان، وَقَدْ زَلَّ في ذلك فإنّ (أَنْ) تقع صلته معرفة إذ هي في تقدير اسم مضاف على نحو قولهم: عِلْمُ عُلمَاءِ بني إسرائيل، فلما كانت معرفة امتنع جعل النكرة اسما، فلم يبق إلّا وأن يكون الضمير في (يَكُنْ) للقصة، كالضمير في الآية المتقدِّمة.

قال الإمام عبد القاهر[4] في وجه قول أبي إسحق: فكأنه ظن أن الكلام عارٍ من المعرفة، هذا كلامه لكنَّ التَّعْويلَ على ما قرَّرنا.

---

(١) سورة الحج آية ٤٦.

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٧.

(٣) هو أبو إسحق الزجاج إبراهيم بن السَّري أخذ النحو عن المبرد ولزم مذهب البصريين وأخذ عنه أبو علي الفارسي / البغية ١ : ١٧٩.

(٤) انـظر رأي أبي إسحـاق في المقتصـد للجرجاني ١ : ٤٢٣ ومناقشة الجرجاني لرأي أبي إسحاق ورده عليه ومنه اقتبس الجندي.

* فصـــــل * وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ رُبَّهُ رجُلاً نكرةٌ مُبْهَمٌ يُرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى مضمر له ثم يفسر كما يُفَسَّرُ العَدَدُ الْمُبهمُ في قَوْلِكَ عِشْرُونَ دِرْهَماً وَنَحْوِهِ في الإِبْهَامِ والتَّفْسِيرِ الضمير في «نعم رجلاً».

قولـــــه :

٢٧٦ ـ «عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو»[1]........ ....

الكلومُ : الجِرَاحات، التقدير: على أنَّ قصة الكلوم أنها تنمحي، وقوله: «إنَّما نُوَكَّل بالأدنى وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي»إشارة إلى البيت في ذكر مصيبة بعد مصيبة أخرى عظيمة.

ولا يجيء ضمير الشأن في باب إنَّ مستكنَّا، لأنَّ اسم إنَّ منصوب، ولايستكنُّ غير المرفوع، لأنَّ المرفوعَ فاعل وهو كالجُزءِ من الفِعل يَتَّصِلُ بالفعل اتصال جزئه به، فيجوز أن يَسْتَكِنَّ.

أما المنصوب ففضلة، فلا يتصل بالفعل اتصال الجزء فلا يَسْتَكِنّ.

قولـــــه : «والضّميرُ في قَوْلِهِمْ رُبَّه رَجُـلاً»[2].

الضـمير في (رُبّه رَجُلاً) شائع لم يُرَدْ به شيء معين مثل: (زيد وعمرو) وإنما

---

(١) في الأصل و ع: (على أنها) والمثبت من ب وهذا بعض بيت من الطويل لأبي خِرَاشٍ الْهُذَلِيُّ من مقطوعة له يرثي أخاه عُروة ويبكيه ويذكر خلاص ولده خِراش من الأسر ويحمد الله على ذلك. وأولها :

حَمَدتُ إلهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذْ نَجا   خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والبيت الشاهد:

عَلى أنَّها تَعْفُو الْكُلُومَ وإنَّمَا   نُوَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

انـظر شرح الحمـاســة للمـرزوقي ٢ :٧٨٢-٧٨٩ وديوان الهُـذليين ٢ :١٥٨، والخــزانـة ٥ :٤٠٥-٤٢٠، وابن يعيش ٣ :١١٧، والشاهد فيه قوله: «على أنها» على تأنيث القصة أي على أنَّ القصة تعفو الكلوم، وللبغدادي على هذا الشاهد تعليق واف ـ انظر الخزانة ٥ : ٤٠٥-٤٢٠.

(٢) إشارة من صاحب الإقليد إلى نَصِّ الزمخشري في المفصل وهو: (والضمير في قولهم:

. . . .

أريد به شيء ما فلذا فُسِّرَ بالنكرة فقيل: (رُبَّهُ رجلًا)، ولو أريد به معيّن كما في قولـك: (لي مثله رجلًا)، وأنت تريد نحو: (زيد وعمرو) لجاز أن تقول: «رُبَّك رجلا»، كما جاز «لي مثلك رجلا» فلما امتنع ذلك دَلَّ على أن المراد شائع مبهم فيجيء التمييز عنـه لإبهـامـه وتمامه أيضا بامتناعه من الإضافة بل هو أوغل في الامتناع من الإضافة لأنّ الضمائر لاتُضاف بوجه، وشبّهه بـ(نعم رجلا) من حيث إنّ في (نعم) ضميرا شائعا هو فاعله، والنكرة المنصوبة وهو (رجلا) في هذه الصورة تفسيره.

فإذا قُلتَ: (نِعْمَ رَجُلًا) عُلم أن المراد: نعم الرَّجُل، كما أنّك إذا قلت: «رُبَّه رَجُلا» علم أنّ المراد ربَّ رجل، ومحل الضمير في رُبَّه رجلا مجرور لدخول رُبَّ عليه، وإنما ساغ دخوله عليه لإبهامه. (قال المصنّف)[1]: وإنما امتنع وصف هذا الضمير المبهم لأمرين:

أحدُهما: أنَّ الصفة إنما تجيء بعد معرفة الذات، والذات مبهمةٌ. والثاني: أنه على صورة الضمائر، فيحمل على الضمائر في عدم قبوله الوصف لأنّ الشيء قد يحمل على غيره لشبه وإن لم يتحقق فيه المعنى الذي تحقق به الحكم الأصلي، ألا ترى إلى حملهم تَعِـد وأَعِد ونَعِد على يَعِدُ لِشَبَهٍ بينهُنَّ وهو كونُ كلٍّ مضارِعاً لـ(وعــد) وإن لم يتحقق فيهن ما تحقق من المعنى المستدعي لحذف الواو من يعد.

= «ربه رجلًا» نكرة مبهم يرمي به من غير قصد إلي مضمر له ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك: عشرون درهما، ونحوه في الإبهام والتفسير، الضمير في نعم رجلا».

(١) في ب و ع: «قاله المصنف» والمثبت من الأصل.

• فصـــــل • وَإِذَا كُنِّيَ عَنِ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ لَوْلَا وَعَسَى، فَالشَّائِعُ الْكَثِيرُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا أَنَا، وَعَسِيتَ وَعَسِيتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، وَقَال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾.

... وَقَدْ رَوَى الثِّقَاتُ عَنِ الْعرَب: لَوْلَاكَ ولَوْلَايَ وَعَسَاكَ وَعَسَانِي، قَالَ يَزِيدُ بْنُ أُمِّ الحَكَم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

قولـــــه: «وإذا كُنِّيَ ....»

الضمير بَعْدَ (لـولا) وَ (عَسَى) يجب أن يكـون[1] مرفـوعـا، لأنـك تقول في المـظهرات: (لولا زيـدٌ) و(عسى زيدٌ)، لأنَّ (لولا من كلمات الابتداء لايجيء بعـدهـا إلا مرفـوع، و(عسى) لاتُسْنـد إلا إلى ماهو فاعل لها، فيجب أن يرتفع مابعدهما. والمضمرُ قافٍ أثر المظهر في الارتفاع، والانتصاب، والانجرار إذا وقع موقعه، ويجب أن ينفصل بعد (لولا) ويَتَّصل بعد (عسى)، لأنَّ المتصل المرفوع مما يستأثر به الفعل، فلا يجوز أن يَتَّصل بالحرف، ولا يُصارُ إلى المنفصل في الفعل إلا عند عِوَز الاتصال ولا عوز للاتصال بـ(عسى).

قولـــــه: «وَقَدْ رَوَى الثِّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ: لَوْلَاكَ، وَلَوْلَايَ».

---

(١) القول في «لولاي» و«لولاك» وموضع الضمير فيهما هي المسألة السابعة والتسعون من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في (لولاي) و(لولاك) في موضع رفع وشايعهم في ذلك الأخفش من البصريين والجندي ذاهب هنا في هذه المسألة مذهب الكوفيين على غير اعتياد منه في الانتصار لمذهبهم، أما البصريون فذهبوا إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا، في حين ذهب المبرد إلى أنه لايجوز أن يقال: لولاي ولولاك، ويجب أن يقال: «لولا أنا ولولا أنت» فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنـزيل في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا. انظر الإنصاف ٢: ٦٨٧-٦٩٥.

. . . .

أكَّد بقوله: «وَقَدْ رَوَى الثِّقَاتُ».

رَدَّ القولَ المبرد[1] فإِنَّه يُجري هذا مجرى الغَلَط، وزعم أنَّ لولاك ولولاي باتصال الضمير لم يُلَقَّ عن ثقة، والوجه ما سبق وهو: (لولا أنت) و (لولا أنا) بالانفصال لدليل أسلفناه.

قولـــــه:

٢٧٧ - وَكَمْ مَوْطِنٍ [2]

---

(١) الكامل ٤: ٤٨-٤٩، والخزانة ٥: ٣٤٠.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل لزيادِ بْن الحَكَم الثَّقَفيّ وهو بتمامه:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحْتَ كَما هَوَى   بأجْرامِهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وقد استشهد به سيبويه ٢: ٣٧٤، والمبرد في المقتضب ٣: ٧٣، وهو في الخصائص ٢: ٢٥٩، وابن يعيش ٣: ١١٨ كما أورد البغدادي هذا الشاهد وقصيدته في الخزانة ٣: ١٣٢-١٣٤. والشاهد فيه إتيانه بضمير المجرور بعد «لولا» وهي من حروف الابتداء. وقد فصّل ابن الشجري القول في هذا الشاهد في أماليه ونقل هذا التفصيل عنه البغدادي في الخزانة قائلا: «وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب». فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه كقولك: لولا أنت فعلت كذا، ولايمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها كقولك: لولاي، ولولاك، ولولاه، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بها، فيجعل لها مع المضمر حكما يخالف حكمها على المظهر.

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع، فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء، وإن كان بلفظ المضمر المنصوب أو المجرور فيجعل حكمها مع المضمر موافق حكمها مع المظهر.

ومذهب المبرد أنه لايجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع، واحتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك، ودفع الاحتجاج بهذا البيت وقال: إن في هذه القصيدة شذوذ في مواضع وخروجا عن القياس فلا معرج على هذا البيت... » الخزانة ٥: ٣٣٨ - ٣٣٩.
هذا وفي ارتفاع الاسم الواقع بعد لولا خلاف بين الكوفيين والبصريين، انظر الإنصاف ص ٥٢-٥٦.

وَقَالَ :

لَوْلَاكَ هذا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ .

طَاحَ : هَلَكَ، والجرم : الجسد، وأتى بلفظ الجمع حيث قال بأجرامه كما قالوا: بعير ذو عثانين، والنّيق : الجبل الشامخ، وقُلَّتُه : أعلاه، والمنهوي : الساقط.

وقد طعن في القصيدة أبو العباس المبرد[1] لِمَا نُبِّهت عليه من مذهبه الذي ذكرناه آنفا، ولقوله: منهوي، وقال: إن انفعل لايجيء إلا مطاوع فَعّل لكن حيث يكون علاج وتأثير.

وقال الشيخ أبو علي لا وجه لردِّ قصيدة رويت عن العرب.

واستشهد به سيبويه، وجوابه أنه مبنيٌّ على فعل متروك.

قولـــــه : لَوْلَاكَ ....

قبلـــــه :

٢٧٨ ـ أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ ....[2]

وبعده: أَنْتِ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتِنِي وَلَوْ تَرَكْتِ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ[3]

(١) انظر الكامل ٤ : ٤٨ـ٤٩، وحاشية المقتضب ١ من ج٣ ص ٧٣، والخزانة ٥ : ٣٤٤.

(٢) تمامه: لولاكِ هذا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ .
وقد اختلف في نسبته فنسبه أناس للعرجي وليس في ديوانه كما نسبه ابن يعيش في المفصل ٣ : ١١٩ إلى عمر بن أبي ربيعة، وكذلك البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٣٣ والبيت ليس في أصل ديوان عمر وإنما هو في زيادات ديوانه ص ٤٨٧ بتحقيق محمد محيي الدين.
والشاهد فيه كما أشار إليه البغدادي في الخزانة: ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قلة بعد لولا. وهو من السريع.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة/ الزيادات ص ٤٨٧، والخزانة ٥ : ٣٣٣.

وَقَالَ :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

قولـــــه : «يَا أَبَتَـا . . . . »

٢٧٩ ـ أولـه : تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى إِنَاكَ   (يَا أَبَتَا) . . . ."[1]

يقول : تقول بنتي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالا ومنفعةً، ولعلك إذا سافرت أصبت ما تحتاج إليه .

وقد جاء «عساها» في قول المرتضي الموسوي :

٢٨٠ـ وَزَارَتْ وِسَادِي في الظَّلَامِ خَرِيدَةٌ   أراها الكَرَى عَيْنِي وَلَسْتُ أَرَاهَا[2]

تُمَانِعُ صُبْحاً أَنْ أَرَاهَا بِنَا ظِرِي   وَتَبْذُلُ جُنْحاً أَنْ أُقَبِّلَ فَاهَا

وَلَمَّا سَرَتْ لَمْ تَخْشَ وَهْنًا ضَلَالَةً   وَلَا عَرَفَ الْعُذَّالُ كَيْفَ سُرَاهَا

فَقَالُوا عَسَاهَا بَعْدَ زَوْرَةِ بَاطِلٍ   تَزُورُ بِلَا رَيْبٍ فَقُلْتُ عَسَاهَا

و(الكـرى) في البيت الأول : فاعل (أراها) .

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع وتمامه :

يَا أبتا عَلّكَ أوْ عَسَاكَ .

وقد أشار البغدادي إلى رواية فيه عن أبي محمد الأعرابي في فرحة الأديب وهي : تأنيا بدل يا أبتا ـ الخزانة ٥ : ٣٦٧ . وقد اختلف في نسبته فقد نسبه قوم للعجاج ولم أجده في ديوانه، ونسبه آخرون منهم سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٧٤ـ٣٧٥ لابنه رؤبة، وقد نظرت في ديوان رؤبة فلم أجده في أصل ديوانه وإنما وجدته في زيادات أبيات مفردات منسوبة إليه ص ١٨١، وقال البغدادي والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة لا للعجاج والشاهد فيه (عساكا) حيث وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع . والمعنى أنه قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق .

(٢) البيت وما يليه من الأبيات من الطويل في وصف رؤية المحبوبة في المنام . والخريدة والخريد والخرود من النساء البكر التي لم تمس قط، وقيل الحيية الطويلة السكوت . اللسان (خرد) .

وَقَالَ :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعني لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وَٱخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ، فَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَقَدْ حَكَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ، أَنَّ الكَافَ وَٱلْيَاءَ بَعْدَ لَوْلاَ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ.

قولــــه :

٢٨١ - وَلي نَفْسٌ .... [1]

يعنى : إذا نازعتُها لأحْمِلَها على ما هو أَصْلَحُ لها سوَّفتني وقالت : لَعَلِّي أفعل هذا الذي تدعوني إليه وعساني أفعله، جعل عسى كلَعَلَّ فنصب بها الاسم فقال عساني كما يقول (لعلّني).

قولــــه : «فَمَذْهَبُ سيبويه».

حَمَل سيبويهِ[2] الكافَ بعد (لولا) على الجَرِّ، وأن (لولا) في هذه اللغة الضعيفة حرف جرٍّ، إذ ليس في كلامهم في باب الضمائر أن يكون الكاف مرفوعا ولكن يكون منصوبا ومجرورا، كَنصَرك، وغُلاَمك، غير أن الجَرَّ أولى، لأن (لولا) حرف، والحروف الجارّة أكثر من الناصبة، فالحمل على ماهو الأكثر أولى.

---

(١) هذا بعض بيت من الوافر وهو بتمامه :

ولي نَفْسٌ أقولُ لَهَا إذا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٧٥ إلى عمران بن حطّان، وكذلك ابن يعيش ٣ : ١٢٠، والبغدادي في الخزانة ٥ : ٣٥٠. والشاهد فيه قوله : (عساني) على كون الضمير، وهو الياء، منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني. قال في الكتاب ٢ : ٣٧٤ : (وأما قولهم : عساك، فالكاف منصوبة)، قال الراجز وهو رؤبة : (يا أبتا علك أو عساك) والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان : ولي نفس.... البيت. فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلَّ في هذا الموضع.

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٣-٣٧٤.

وَأَنَّ لِـ(لَوْلاَ) مَعَ الْمَكْنِيِّ حَالاً لَيْسَ لَهُ مَعَ الْمُظْهَرِ، كَمَا أَنَّ لِـ(لَدُن) مَعَ (غُدْوَةٍ) حَالاً لَيْسَتْ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا، وَهُمَا بَعْدَ (عَسَى) في مَحَلِّ النَّصْبِ بِمَنْـزِلَتِهِمَـا فِي قَوْلِـكَ: لَعَلَّكَ ولَعَلِّي، وَمَـذْهَبُ الأَخْفَشِ أَنَّهُمَـا فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، وَأَنَّ الرَّفْعَ فِي (لَوْلاَ) مَحْمُولٌ عَلَى الجَرِّ، وفِي (عَسَى) عَلَى النَّصْبِ.

والوجه الثاني: أن (لـو) للشرط كـ (إنْ)، فلما آختها في معنى الشرط اقتضت أن تُؤاخِيَها في العمل وهو الجزم تحقيقا لما بينهما من المؤاخاة، غير أنهم جعلوا عملها الجَرَّ لا الجزم، لأنَّ الجزم لايُتصوَّر في غير الفعل «ولولا» مختصة بالدخول على الاسم، فلما امتنع فيما دخلت عليه الجزم صير إلى نظيره وهو الجرُّ.

فإن قلت: فلم اختصّ عملها الجر بالضمير دون الصريح؟ قلت: لأن المشهور أن لاتعمـل هي، لا في الصريح، ولافي الضمير، لكن لما احتيج إلى إعمالها تحقيقا لما ذكرنا من المؤاخاة بينها وبين (إنْ) الشرطية أعملوها في الضمير ليكون ذلـك شاهـدا عَدْلا على ضعفهـا في العمل لأنّ الضمير أضعف من الصريح، فضعفُ المعمول يدل على ضعف العامل.

قولـــــه: «وأَنَّ لِلَوْلاَ مَعَ الْمَكْنِيِّ».

يعني: أنّ لـ (لولا) حالتين، إذا دخلت على الكاف والياء يكونان مجرورين وإذا دخلت على الظاهر يكون الظاهر مرفوعا.

قولـــــه: «وهما بعد عســـى».

أي الكاف والياء بعدها في محل النّصب إجراء لها مجرى (لَعلَّ) للقرب بينهما من حيث إن (عسى) فيها معنى الترجية، كما أن في (لَعلّ) كذلك. و(عسى) في هذه اللغة حرف نصب.

... كَمَا حُمِلَ الْجَرُّ عَلَى الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَنَا كَأَنْتَ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي مَوَاضِعَ .

ومذهب الأخفش[1] أنهما في الموضعين في محل الرّفع ولأنَّ الرفع في (لولا) محمول على الجرّ، وفي (عسى) على النصب، أي لفظ الرّفع في (لولاك ولولاي) قد خرج عن لفظ الجَرِّ، كما خرج لفظ الجَرِّ على لفظ الرّفع في قولهم: (مَا أَنا كَأَنْتَ)، معناه: (ما أنا مثلك)، ولفظ الرفع في (عساك، وعساني) جاء على لفظ النصب، كما جاء لفظ النصب على لفظ الجرّ في نحو: (رأيتُ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمينَ)، وحجَّتُه أنَّ (عسَى) فعل، ولابُدَّ له من مَرفوع، و(لَعَلَّ) ليسَ بفعل، وأن (لولا) لايجيء بعدها إلا مرفوع على الابتداء، إلا أنّ لفظ الرفع حُمل في (عسى) على النّصْب وفي (لولا) على الجَرِّ.

قولـــه : «والنصب على الجر في مواضع».

كالتثنية والجمع السالم بالواو والنون، وبالألف والتاء، صَوْنًا له من أخي الجَرِّ وهو الكسر، وتسمَّى هذه النون نـون عمادٍ، ونون وقايةٍ أيضا لبقاء الفعل بها مصونا عن أخي الجَرِّ.

فإن قلت: قد دخلت الكسـرة الفعـل عند التقاءِ الساكنين نحو: (لَمْ تضربِ ابنك). قلت: ذاك عارض بدليل أنَّك إذا سُئلت عن هذه الكلمة أعني (تضرب) في (لَمْ تَضْرِبِ آبنك) قلت: إنها مجزومـة، بخلاف الكسرة لياء المتكلم، فإنها لازمة، والفرق بين اللازم والعارض بَيِّنٌ.

---

(١) انظر الإنصاف ٢ :٦٨٧، وانظر ابن يعيش ٣ :١٢٣ حيث قال: وقال الأخفش، وهو قول الفراءِ: إنّ الكاف والياء في : (لولاك ولولاي) في موضع رفع واحتج بأنَّ الظاهر الذي وقعت هذه الكنـايات موقعه مرفوع، قال وإنما علامة الجرّ دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجرّ في قولهم؛ «ما أنا كأنت» وأنت من علامات المرفوع، وهو هنا في

• فصـــــل • وَتُعْمَـدُ يَاءُ الْمُتَكَلِّم إذا اتَّصَلَتْ بِالفِعْـلِ بنُـونٍ قَبْلَهَا صَوْناً لَهُ مِنْ أَخِي الْجَرِّ، وَيُحْمَلُ عَلَيهِ الأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ لِشَبَهِها بِهِ فَيُقَالُ: إنَّني، وكَذلِكَ البَاقِيَةُ كَمَا قِيل: ضَرَبَنِي، وَيَضْرِبُنِي.

وَلِلتّضْعِيفِ مَعَ كَثْرةِ الاسْتِعْمَالِ جَازَ حَذْفُها مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا في كُلِّ كلَامٍ ...

قولـــــه : «وَيُحْمَلُ عَليه الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ».

وهي إنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَمْ يقل الأحرف الستة لأنّ كأنَّ وأنَّ بالفتح واحد.

هذه الحروف مشبّهة بالفعل فتصان عما صينَ عنه هو وهو الكسرة فتعمد ياءُ المتكلِّم فيها بالنون.

قولـــــه : «وللتضعيـــف».

قال للتضعيف، ولم يقل للنونات ليكون (لعلَّ) داخلا في هذا الحكم، وإنما قال: مع كثرة الاستعمال احترازاً عن نحو عنَّ وجَنَّ من الأفعال، لأنه يلزم نون عماد في هذه الأفعال نحو: جَنَّنِي.

والأربعة غيرُ (ليت) من تلك الخمسة. فإن قلت: ما الفرق بين نوني إنّي ونوني إنّا؟ قلت: هما في إنّي هما في إنَّ، والذاهب نون عماد، والأولى في إنَّا نون إنَّ، والثانية نون الضمير، والذاهب الوسط، بدليل أنهم قالوا: لَعَلِّي وَلَيْتِي، ولم يقولوا: لَعلَّا وليتا في: (لعلّنا وليتَنا)، فإن قُلت: لَمَ لَمْ يحذفوا النون من لَعلَّنا وحذفوها من لعلّي؟ قُلت: الضمير في لَعلّنا هذه: النون والألف، وفي لَعلّني هو الياء، والنون

= موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما في لولاي ولولاك من علامات المرفوع.

... وَقَدْ جاءَ فِي الشِّعْرِ «لَيْتِي» لأَنَّهَا مِنْهَا، قَالَ زَيْدُ الْخَيْلِ :

كَمُنْيَةِ جَابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُه وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

وَقَدْ فَعَلُوا ذلِكَ فِي: مِنْ، وَعَنْ، وَلَدُنْ، وَقَطُّ وَقَدْ؛ إِبقَاءً عليها مِنْ أَنْ تزِيلَ الكَسْرَةُ سُكُونَها.

نون عماد، فكما لم تحذف ياء لَعَلِّني لأنها ضمير، كذلك لم تحذف النون من لَعَلَّنا لأنها جزء الضمير.

قولـــــه : « في كُلِّ كَلَامٍ ...... »

أي في المنثور والمنظوم، وبهذا احتراز عن (ليت)، لأنَّ حذف النون منها إنما جاء في المنظوم دون غيرِه.

قولـــــه : «لأنها منهـا ....».

أي : لأن «ليـت» من أخوات تلك الأربعة، فإن قلت: سقوط النون في «إني وكأني ولكني» لتوالي النونات، فما للنون في «لعلّي» ساقطة مع عدم تواليهن؟

قلـــت: اللام مشبّهة بالنون لقرب مخرجيهمـــا.

قولـــــه :

٢٨٢ - (كَمُنْيَةِ)[1] .... [2]

---

(١) في ب : «كمنية جابر» والمثبت من الأصل وع.

(٢) نص البيت بتمامه كما جاء في الكتاب ٢ : ٣٧٠ :

كمنيةِ جابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أصادِفَهُ وأفقدُ جُلَّ مالي

وروايته في شرح ابن يعيش ٣ : ١٢٣ والخزانة ٥ : ٣٧٥ :

.... وأفقدُ بَعْضَ مالي

والبيت من الوافر وقد نسب فيما سلف من مصادر لزيد الخيل الذي سماه النبي - صلى الله

وَأَمَّا قَوْلُهُ: • قَدْني مِنْ نصْرِ الخُبَيْبِينَ قَدِي •

فقال سيبويه: لَمّا آضطرّ شَبَّهَهُ بِحَسْبِي.

قبله: تَمَنّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلاَقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوالِي[1]

كَمُنْيَةِ .... وبَعْدَه:

وَلَوْلاَ قَوْلُه يَا زَيْدُ قَدْنِي لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالْمَآلِي[2]

مَزْيَدٌ: رجل كان يتمنى أن يلقى زيد الخيل، فلقيه زيد الخيل فطعنه فهرب منه فقال زيد الخيل في ذلك شعرا[3].

قولـه: «أخا ثقة» أي يوثق بشجاعته وصبره، والعوالي: جمع عالية وهي من الرمح مايلي الموضع الذي تركب فيه السِّنان. (كمنية جابر): يريد أنّ مَزْيداً تَمَنّى أنْ يلقـاه كمـا تَمَنّى جابـر ذلك، وكلاهما لقي منه ما يكره، ونويرة اسم امرأة. والمآلي: جمع مِئْلاةٍ وهي الخِرقةُ التي تكون مع النائحة تأخذُ بها الدمع.

قولـــه: «قَدْنـي مِنْ ....»

٢٨٣ ـ تَمامُهُ: لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ[4]

عليه وسلم ـ زيد الخير. قال ابن يعيش: (البيت لزيد الخيل، وهو زيد بن مهلهل بن يزيد ابن منهب الطائي، وكان شاعرا مجيدا قدم على النبي ـ صلى الله عليه سلم ـ في وفد طيء، سنة تسع من الهجرة، فأسلم، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير. وقال ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيته دون ملوصف غيرك). أ. هـ ابن يعيش ٣: ١٢٣-١٢٤.

وموضع الشاهد فيه قوله: (ليتي) إذ حذف نون الوقاية من ليتي ضرورة.

(١، ٢) انظر البيتين في الخزانة ٥: ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) انظر موضع القصة في الأغاني ١٦: ٤٦، وسمي بزيد الخيل لأنه كانت له ستة أفراس وهي الهطّال، والكميت، والورد، وكامل، ودؤل، ولاحق، وانظر ترجمته في الشعراء ٢٤٤ ولسان الغابة ٢: ٢٤١ والإصابة ٣: ٣٤.

(٤) البيت من الرجز وهو بتمامه:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنَ قَدِي لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

. . . وَعَنْ بَعْضِ ٱلْعَرَبِ مِنِي وَعَنِي، وَهُوَ شَاذٌ.

عبد الله بن الزُّبير هو الذي ادَّعى الخلافة، وكنيتُه المشهورة: أبوبكر، وكانوا إذا أرادوا ذَمه كَنَّوه بأبي خُبيبٍ، ويروى: الخُبَيْبَيْنِ على التثنية والجمع، فَمن ثَنَّى أراد عبد الله ومُصْعَباً ابني الزبير، ومن جمع فالمراد عبد الله وقومه.

وقولـــــه: ليس الإمامُ بالشَحِيح المُلحــد».

قيل: إنما قال ذلك لأنَّ عبد الله كان معروفا بالبخل حتى حُكي أنَّ أعرابيا جاء إليه مستميحا[1] فلم يدفع إليه شيئا فقال: لعن الله ناقةً حملتنى إليك. فقال عبد الله: «إنَّ وَرَاكِبَهَا».

والحكاية مشهورة وستذكر بعــد[2].

لما كان (قَدْ) بمعنى حسب أسقط النون من قَدْني فقال: قَدِي، بدون النون كما يقال: حسبي بدونها.

قولـــــه: «وَعَنْ بَعْضِ العَرَبِ» قال:

٢٨٤ ـ أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي[3]

وقد احتج به سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٧١ من غير نسبة قائلا: وقد جاء قطي، وقدِي، فأما الكلام فلابد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدِى شبهه بحسبي لأن المعنى واحد.

قال الشاعر: قدني . . . البيت أ. هـ.

والبيت مختلف في نسبته إذ نسبه أبو زيد في النوادر ص ٢٠٥ لأبي نُخَيْلة وابن يعيش في شرحه ٣ : ١٢٤ لأبي بَحْدَلة، بينما عَزاه البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٩٣ لحميد بْنِ الأرقط.

وقد توسَّع في شرحه وأورد آراء كثيرٍ من شرَّاحِهِ في الخزانة ٥ : ٣٨٢-٣٩٦.

(١) مستميحا: سائلا عطاء ـ اللسان (ميح).

(٢) انظر القصة في اللسان (أنـــن).

(٣) لايعـرف له قائل وقيل: إنه من وضع النحاة ـ انظر الخزانة ٥ : ٣٨٠-٣٨٢، وابن يعيش ٣ : ١٢٥، وقال صاحب الخزانة: «وقال ابن هشام (في شرح شواهده) إذا جُرَّتِ الياء بمن

. . . وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي عَلَيَّ وإليَّ وَلَدَيَّ لأَمْنِهِمُ ٱلْكَسْرَةَ فِيهَا.

جاز حذف النون من (مِنْ) و (عَنْ)، لأنَّ الأصل فيهما (أن لاتدخلهما النون)[1]

قولـــه : , «فـي عَلَـيَّ» .

فإن قلت: لِمَ قلبوا ألف على وإلى مع إطباقهم عن آخرهم على أن الحروف مصونات عن التصرف؟ قُلت: لما مرَّ، ولأنَّ الضمير المجرور يتصل بالجار من وجهين: الإضـافة وعدم قيامه بنفسه، فصار لشدة الاتصال بمنزلة ضمير الفاعل فيغير الآخر فيما نحن فيه، كما غُيِّر آخر الماضي فَسُكِّن.

فإن قلت: (ما ذكرت)[2] موجود في نحو عصاي ومع ذا لم تقلب ألف عصا، قلت: قلبت ألف «على» لمـا ذكـرت من شدّة الاتصـال مع وجوب حمله على (عليك) و(عليه) على ما مَرَّ في باب الإضافة. وألف (إلى) للفرق بين المتمكن وغيره، إذ لو قيل: إلايَ لايدري أنه حرف جر (أم هو الاسم الذي بمعنى النِّعمة)[3].

قولـــه: «لأَمَنِهِمُ الْكَسْرَةَ».

لأنَّ آخرها ينقلب مع ياء الإضافة ياء وتدغم فيها، فيتأكَّد السكون بالإدغام، فلا سبيل إلى زيادة النون، إذ هي تزاد للإبقاء على السكون.

أو عن وجبت النون للسكون، لأنه الأصل فيما يبنون، وقد يترك في الضرورة. قال:

آيها السائلَ عنهم وعَنِي . . . . البيت

وفي النفس من هذا البيت شيء، لأنا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا، لاجتماع الحذف في الحرفين، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين ولم ينسبه إلى العرب، وفي التحفة لم يجيء الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله. أ. هـ الخزانة ٥ : ٣٨١.

(١) في الأصل و ع: «أن تدخلهما النون» والمثبت من ب وهو الصواب لأن الأصل في الحروف أن لاتدخلها النون إذا أضيفت إلى ياء النفس نحو إليَّ عليَّ، بيَّ.

(٢) في ب: «عين ما ذكرت» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب: «أم هو اسم بمعنى النعمة» والمثبت من الأصل و ع.

فإنْ قلت: لم خصّت النون بالزيادة قبل ياء المتكلم؟ قلت: الزيادة مستلزمة للثقل، فيختار للزيادة ما هو الأقل وهو الحركة كما زيدت في أواخر المعربات، فإن تعذّر زيادتها (فالأولى أن تزاد الحروف التي هي من هذه الحركات وهي حروف العلّة، كما زيدت في المثنى والمجموع، فإن تعذّر زيادتها)[1] فالحرف الذي يشبه هذه الحروف أولى أن يُزاد، والنون مشابهة لها فتزاد لامتناع زيادة الحركة قبل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم تستدعي كسرة ماقبلها، فلو زيدت الحركة لم تكن غير الكسرة، (فيلزم أن يصان)[2] الفعل عن أخت الجر.

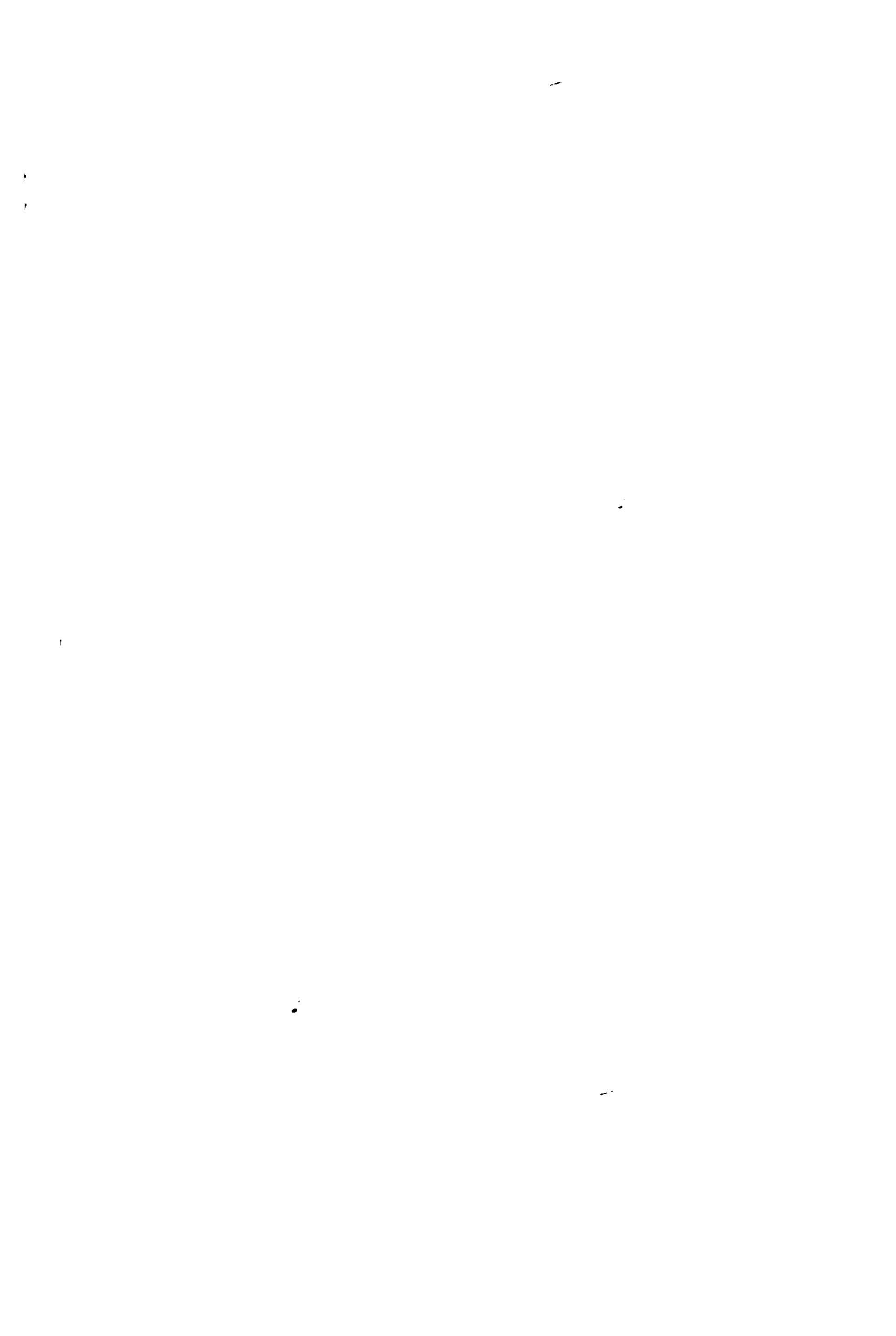
أما حروف اللين: فامتناع زيادتها ظاهر، لأن ضمير المتكلم يستعمل ساكنا، ففي زيادة الألف اجتماع الساكنين في فعل آخره حرف صحيح وفي زيادة إحدى أختيها ساكنة ما ذكرنا من اجتماع الساكنين، فلو زيدت متحركة يلزم إمّا تحريك المعتل مع الضمّ والكسرتين، أو مع توالى الكسرات، لأنَّ الواو أخت الضم، والياء أخت الكسرة.

أما إذا زيد أحد هذه الأحرف في نحو يخشى، ويغزو، ويرمي، فمع الألف في الأول (لالتقاء الساكنين في الأخيرين)[3]، والتقاء السواكن مع كل واحدة من أختيها إذا زيدت ساكنة، وإن زيدت متحركة يلزم في يغزو تحرك المعتل مع توالي الضمّات، والكسرتين أو الضمتين والكسرات، وفى (يرمي) تحرك ذاك مع وقوع الضم بين كسرتين قبلها، وكسرتين بعدها، أو مع توالي الكسرات الستّة، وكل ذلك مستكره جدا فامتنع لذا زيادة حرف اللين فيزاد مايشابهه وهو النون.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٢) في ب: (فيلزم أن لايصان) وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من ع.



٢ ـ * أسماء الإشارة *

ذَا لِلْمُذَكَّرِ وَلِمُثَنَّاهُ ذَانِ فِي الرَّفْعِ ، وَذَيْنِ فِي النَّصْبِ وَالجَرِّ...

قوله: «أَسْمَاءُ الإِشَارَة».

اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه، ومدلولات أسمائها بالنظر إلى التقسيم العقلي ستّة إذ المشار مفرد، أو مثنى، أو مجموع، وكل واحد مذكر أو مؤنث، غير أنهم وضعوا للاثنين منها لفظا مشتركا، و(هؤلاءِ): بالمد والقصر لجماعةِ المذكَّرين، والمؤنثات، ووضعوا للواحد منها ألفاظا مترادفة وهو الواحد المؤنث، تلك الألفاظ: (ذي، وَتَا، وَتِي، وَتِهْ، وَذِهْ) بالوصل والسكون، ووضعوا لكلٍّ واحد من الثلاثة الباقية لفظا وهو: (ذَا) للواحد المذكر، و(ذان) لمثناه، و(تان) لمثنى المؤنث، وإنما ثُنِّيَتْ هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف في عدم استقلالها بافتقارها إلى الصِّفَةِ،

واسم الإشارة والموصول يسمّى كُلٌّ منهما مُبْهَمًا على معنى أنه لا يدل على جنس من الأجناس المختلفة.

فإن قلت في قوله في الكتاب: (ذانِ) بالرفع و(ذَيْنِ) في النَّصْب والجر ينفى ما أثْبَتَّ من بناء هذه الأسماء، إذ لا إعراب في المبنيات، قلت: عن هذا جوابان.

أحدهما: أنهما صيغتان صيغتا للتثنية، كما أنَّ «هما» صيغةٌ صيغتْ لتثنية (هو) فلا يكون انقلاب الألف إلى الياء في (ذيَن) على حدِّ مُسْلِمَين، كما صاغوا الضمائر في الأحوال، فوضعوا للمرفوع ضميرا، وللمجرور ضميرا، وللمنصوب ضميرا فكذا (ذان) صيغة لتثنية (ذا) في الرفع (وذين) صيغة لتثنيته في النصب والجر.

ومما يدل على أن (ذان) ليست بتثنية (ذا) حذف الألف من «ذا» إذ الألف (لا تحذف في التثنية)[1] بل تنقلب إما واوا وإما ياء كعصوان، ورحيان، ومما يحقِّق ما قلنا

(١) في الأصل و ع: «لا تحذف» والمثبت من ب.

. . . .

أن حكم التثنية أن يكون المثنى نكرة بعد التثنية، ألا تراك تقول: هذا زيدٌ الظريفُ فيكون (معرفة فإذا ثنّيْت قلت: هذان زيدان ظريفان)[1] فيكون (زيد) بعد التثنية نكرة، حتى لو أردت التعريف أدخلت اللام فقلت: (الزيدان الظريفان)، و (ذان) في تثنية «ذا» معرفة مثل «ذا» فيكون «ذان» صيغة مستأنفة لتثنية «ذا» كـ (هما)، و(أنتما) في تثنية (هو) و(أنت).

فإن قلت بين (ذان) و(هما و(أنتما) فارق، وهو أن (ذان) على لفظ التثنية الحقيقية بخلافهما، قلت: ذاك لبعد المضمرات عن التمكن وقرب أسماء الإشارة من ذلك، ألا تراهم يصفون اسم الإشارة نحو: «مررت بهذا الرجل»، ويحقّرونه نحو: «ذَيّا» في تحقير «ذا» والوصف والتحقير من خصائص الاسم فصاغوه على صيغة تثنية الاسم المتمكن إيذانا بهذا المعنى.

والجواب الثاني: أنّ تثنية الاسم تزيل عنه شَبَه الحرف، لأنّ الحرف لا يثنى، وتجعله ثابت القدم في الاسمية، فيعود معربا، لأن الأصل في الأسماء الإعراب.

فإن قلت، هذا باطل، لأنهم أجمعوا على أن النون في مسلمان عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في مسلم، (وليس في ذا ولا تيك).[2]

قلت:

٢٨٥ ـ (سَمِعْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ)[3]، فإنهم أجمعوا أيضا على أن النون في (أحمدان) عوض من الحركة والتنوين، وإن لم يكن في الواحد تنوين، إلا أنه لما ثُني نُكِّر وزال أحد السببين فاستحقّ (التنوين فعوّض منه النون، فكذا فيما نحن فيه

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) في ب و ع: «وليس في ذا، لا ذا ولا تيك» والمثبت من الأصل

(٣) هذا عجز بيت من البسيط ويروى: حفظت شيئا.

وَيَجِيءُ «ذانِ» فِيهِمَا فِي بَعْضِ اللُّغاتِ، وَمِنْهُ: «إِنَّ هذانِ لَسَاحِرَانِ» وَتَا وَتِي وَتِهْ وذِهِ بالْوَصلِ وبالسّكُونِ، وذي للمُؤَنَّثِ ولمُثَنَّاه تَانِ وَتَيْنِ.

بالتثنية استحق)[1] الاسم الحركة والتنوين فعوِّض منهما النون وإنْ لم يكونا في الواحد.

ولك أن تُجيب بجواب ثالث وهو أنّ نونها تُشَدّد إذ لا تُشَدَّدُ نون التثنية، لا يقال في رجلان رجلانّ بالتشديد، هذا كله على لغة من قال (ذان) في الرّفع و(ذين) في غيره.

ومن قال ذان في الأحوال كلها فلا يُستراب أنه مبني، وإنما لم يَحُدَّ أسماء الإشارة استغناء باسمها فإن الإشارة هي التي تميزها عن غيرها.

قوله: «ويجيء في بعض اللغات».
هي لغة بَلْحرثِ بْنِ كَعْبٍ، قيل كأن المعنى في مجيء (ذان) في الأحوال أنّ (ذان) ليس بتثنية لـ (ذا) وإنما هي صيغة مجتلبة للتثنية لا بناء على قوله (ذا) بل اختراعا.

قوله: «وَتَا».

جُعل «تا» مؤنثَ «ذا»، لأنَّ «التاءَ» من علامات التأنيث، وهي قريبة المخرج من الذال، مع أنَّ «ذا» قد سُلب عنه التمكّن سلبا كُليًّا، وفيما سُلب بعض التمكن وهو أحمر وسكران قد أخذ لمؤنثه صيغة أخرى، ففي المسلوب سلبا كُلّيًّا استئناف الصِّيغة أولى وأجدر.

قوله: «وتِهْ وذِهْ بالوَصْلِ وبالسكون».
تِهِي وذِهِي، والسكون تِهِ وذِهِ والهاء في تِهْ بدل من الياء في (ذي)، لأنَ الياء تجيء للتأنيث في كلامهم كما في تفعلين، ولم توجد الهاء في كلامهم للتأنيث، وإنما أبدلت

---

(١) ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب.

... وَلَمْ يُثَنَّ مِنْ لُغَاتِهِ إلاّ تَا وَحْدَهَا وَلِجَمْعِهِمَا جَمِيعاً أُولاءِ بِالقَصْرِ وَالْمَدِّ مُسْتَوِياً في ذلِكَ أُولُو الْعَقْلِ وَغَيْرِهِم، قَالَ جَرِيرٌ:

ذُمَّ الْمَنَــازِلَ بَعْــدَ مَنْـزِلَـةِ اللِّوَى وَالْـعَيْشَ بَعْــدَ أُولَئِــكَ الأَيَّــامِ

*** فصــل * ويلحق كاف الخـطاب بأواخـرهـا يقال: ذاك وذانك بتخفيف النون.**

الهاءُ من الياء، لأنَّ الهاءَ أبينُ منها، فإنْ قلت الهاءُ في نحو كريمة بالسكون للتأنيث، قلت: هي في الأصل تاء لكنها صارت هاءً للوقف ليُفَرَّق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعـل نحو كَرُمَتْ هند، والشاهد لما ذكرت من أنها التاء وَقْفُ بعضهم على نحو كريمة بالتاء كقوله:

٢٨٦ ـ بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ.[١]

بالتـــاء.

قوله: «ولم يثن».

(أي لم يوضع على الجواب الأول والثالث فيما سبق، وإنما)[٢] لم يثنّ إلا تا لكثرة دورها على الألسنة، فإن قلت: ما الاسم من «ذا»؟ قلت «ذا» بكماله عند البصريين.[٣]

وذهب الكوفيون[٤] إلى أنّ الاسم هو الذال وحدها، والألف زيدت لبيان الحركة،

---

(١) عجزه: قَدْ بَلَتْ فُؤَادَهُ وَشغفتْ، من أرجوزة لسؤر الذئب كما في اللسان «حجف» والحجفُ ضرب من التُرسة واحدتها حَجَفَة، قال صاحب اللسان: ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاءً فقال هذا طلحتْ وخبر الذُرتْ ـ اللسان «حجف» والإنصاف ٣٧٨، شبّه الصحراء بظهر الترس، لأنها غبرُ ذات أعلام يهتدي بها السائر.

(٢) ليس في الأصل والمثبت من ب و ع.

(٣) هذه واحدة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الحروف التي وضع الاسم عليها في (ذا) و(الذي) انظر الإنصاف ٦٦٩ ـ ٦٧٧

(٤) الإنصاف ٦٦٩ ـ ٦٧٧

. . . وَتَشْـديـدِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾، وَذَيْنِك، وتَاكَ، وَتَيْكَ، وذَيْكَ، وَتَانِكَ، وتَيْنِكَ، وَأُولاَكَ، وأولئِكَ، وَيَتصرَّفُ مَعَ المُخَاطَبِ في أَحْوَالِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْع .

قَالَ تَعَـالَى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ وَقَال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾ وَقَالَ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾.

والحُجَّة لأصحابنا البصريين: أنَّ ذا مبهم، والمبهم كالمظهر، والمظهر لا يكون على حرف واحد، فكذا (ذا) فعلم أنه على حرفين كَمَنْ وَمَا وَكَمْ.

قوله: «ويلحق».

حرف الخطاب الكاف في (ذاك) وأخواته لغير من تشير إليه وتُغَيِّرُها على حسب من تخاطب نحو ذاكَ، ذاكِ، ذاكُما، ذاكُم، ذاكُنَّ، فهذه خمسة مع (ذا) إذا كان المشار إليه مفردا مذكّرا، وعلى هذا تجري البواقي، وهذه الكاف حرفٌ محض عارٍ من الاسمية والإعراب إذ لو كان اسما لجاز إضافة اسم الإشارة إليه وهي ممتنعة، لأن المعرفة لا تتعرّف، فإن قلت من الجائز أن ينكّر اسم الإشارة كما نُكِّر زيد في نحو قوله:

٣٨م ـ عَلاَ زَيْدُنَـا يومَ الْـنَّـقَـا[1] . . . . البيت

ثم يضاف، قلت: اسم الإشارة لا ينكّر، لا يقال «رُبَّ ذا عندي» كما يقال: «رُبَّ زيدٍ عندي»، لأنَّ المعنى الذي أوجب تعرّفه وهو الإشارة لا ينفصل عنه، فتمتنع الإضافة لئلا يلزم تعرّف المعرّف، فإن قلت: فليضف إضافة لفظية، قلت: هي للتخفيف بإسقاط التنوين، ولا تنوين في اسم الإشارة، فيخفف بالإضافة، ويؤيد هذا امتناعهم عن إضافة (الضارب) باللام إلى (زيد) ونحوه من الأعلام، لعدم التنوين في (الضارب)، فلما امتنعت إضافة اسم الإشارة إلى الكاف امتنع أن

---

(١) مر سابقا ـ انظر ص ٢١٢.

. . . .

تكون الكاف ضميرا مثل الكاف في نحو غلامك، فلما امتنعت أن تكون ضميرا كانت حرف خطاب فقط، وبقاء النون في (ذانك) شاهد عدل على أنّ الكاف ليست بضمير، إذ لو كانت ضميراً لسقطت النون كما في (غلاماك).

قال سيبويه[1] ولو كان الكاف في مَوضع الجرِّ لقلت: (كيف ذلك نفسك) على حد قولك: (مررت بك نفسك)، فإن قلت: فما وجه امتناع كون الكاف ضمير مرفوع أو منصوب؟ قلت: أما امتناع الأول فلأنها ليست من ضمائر الرفع وأيضا لا رافع قبلها، ولا يجوز أن تكون ضمير منصوب أيضا لأنك إذا قلت: «ذاك زيد» لم يكن هنا ناصب لها.

قوله: «وَتَشْدِيدها».

شُدِّدت النون عوضا مما حذف لالتقاءِ السَّاكِنَيْنْ وهو ألف ذا، وكذا تشديد نون اللذانِّ، لأنه عوض من المحذوف لالتقاءِ السَّاكِنين وهو الياء من الذي.

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٤٥

* فصل * وَقَوْلُهُمْ ذَلِكَ هُوَ ذَاكَ زِيدَتْ فِيهِ اللاَّمُ وَفُرِّقَ بَيْنَ ذَا وَذَاكَ وَذَلِكَ فَقِيلَ: الأَوَّلُ لِلْقَرِيبِ وَالثَّانِي لِلْمُتَوسِّطِ وَالثَّالِثُ للبَعِيدِ.

قوله: «الأول للقريب».

أي «ذا» للقريب، و«ذاك» للمتوسط، و«ذلك» للبعيد، والأصل في (ذا) أن يكون للقريب، فلما دخل عليه كاف الخطاب صار المخاطب أقرب من المشار إليه بذا (في ذاك)[1]، لأنه بالخطاب بالكاف (أقبل على المخاطب بكليّته)[2]، ثم لمّا دخلت عليه اللام آذنت بزيادة البُعد، وهذا بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى، والمراد زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحدٍ وأصلٍ كذلك، وكم لهذا في كلامهم من نظير، فإن شئت فعليك (بخَشُنَ) و(اخْشَوْشَنَ) وبين الاستقبال وسوف، وإنما كسرت اللام في (ذلك) لأنها زيدت ساكنة فالتقت هي والألف الساكنة فحرّكت بالكسر للأصل الممهد في تحريك الساكن، فإن قلت: فقد يفتح الساكن لخفة الفتحة، قلت: لو فتحت اللام هنا يلزم الالتباس بين قولك (ذلك) وأنت تريد الإشارة وقولك (ذا لك) وأنت تريد المِلك أي هذا لك فامتنعت الفتحة لهذه العِلّة ونظائر (ذا، وذاك، وذلك) (هُنَا، وهُنَاكَ، وهُنَالِك) في الأمكنة.

---

(١) ليس في ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «أقبل عليه بكليته» والمثبت من الأصل وع.

وَعَنِ ٱلْمُبَرِّدِ أَنَّ ذَانِّكَ مُشَدَّدَةً تَثْنِيَةُ ذَلِكَ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي ٱلْمُؤَنَّثِ تِلْكَ، وَتَالِكَ، وَهذِهِ قَلِيلَةٌ.

* فصل *وَتَدْخُلُ هَا الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَوائِلِهَا فَيُقَالُ: هَذا وَهَذَاكَ، وَهذَانِ، وَهَاتَا، وَهاتِي، وَهذِي، وَهاتِيكَ، وَهؤُلَا، وَهَؤُلَاءِ.

قوله: «ذَانِّكَ مُشَدَّدَةً تثنيةُ ذلِكَ».

كان أصله ذا نِلْكَ فطلب إدغام إحداهما في الأخرى لقرب المخرجين، وقلبت اللام إلى النون لئلا يبطل بقلب النون إلى اللام ما في النون من مَزِيَّةِ الغُنَّةِ، وقيل: (شَدَّدُوها لِيُفرِّقُوا)[1] بَيْنَ تَثْنِيَةِ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ وَهذا هو الجَوابُ في تَشْديد نون (هذانّ، وهاتانّ، واللذانّ، واللتانّ).

قوله: «ومثل ذلك».

أي مثل هذه الكلمة التي هي (ذلك)، وليس ذلك باسم الإشارة إلى شيء مما سَبَقَ (أيْ تلك وتَالك للبعيد، كما أنَّ ذلك للبَعيد).[2]

قوله: «تلك».

(أصله)[3]: «تي» للمؤنث و«الياء» فيه للتأنيث كما في ذي ثم دخلت عليه لام البُعد فالتقى ساكنان الياء واللام، فحذفت الياء إذ لو حذفت اللام بعدما جلبت للبعد كان حذفاً بَعْدَ إثبات، وهو بعيد عن الحكمة، لأنه صنع كلا صُنع، ثم لحقت كاف الخطاب فصار إلى (تلك).

---

(١) في ب «شدّدوا النون للفرق» وفي ع مطموس والمثبت من الأصل

(٢) ليس في ب والمثبت من الأصل وع

(٣) في ب (تلك أصله) والمثبت من الأصل وع

* فصل * وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إذا أَشَارُوا إلى الْقَرِيبِ مِنْ الأَمْكِنَةِ هُنَا، وإلى البَعِيدِ هَنًّا، وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْكَسْرُ، وَثَمَّ وَتَلْحَقُ كَافُ الخِطَابِ وَحَرْفُ التَّنْبِيهِ بِهُنَا، وَهَنًّا فَيُقَالُ: هُنَالِكَ، كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ.

قوله: «ها التي للتنبيه».

وهي نائبة عن اللام التي هي علامة للبعد، ولذا لم يجز أن يقال: (ها ذلك) لاستلزامه الجمع بين حرفين لمعنى واحد، و(هؤلاءِ وهَؤُلا) الرِّوايةُ بِمَدِّ الأُولى وقصر الثانية.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُحذف ألف ها في (ها ذاك، وهاتا وهاتي) في الكِتْبَة، وحذفت في: «هذا، وهذانِ، وهذِهِ، وَهؤُلاءِ) وهكذا..؟

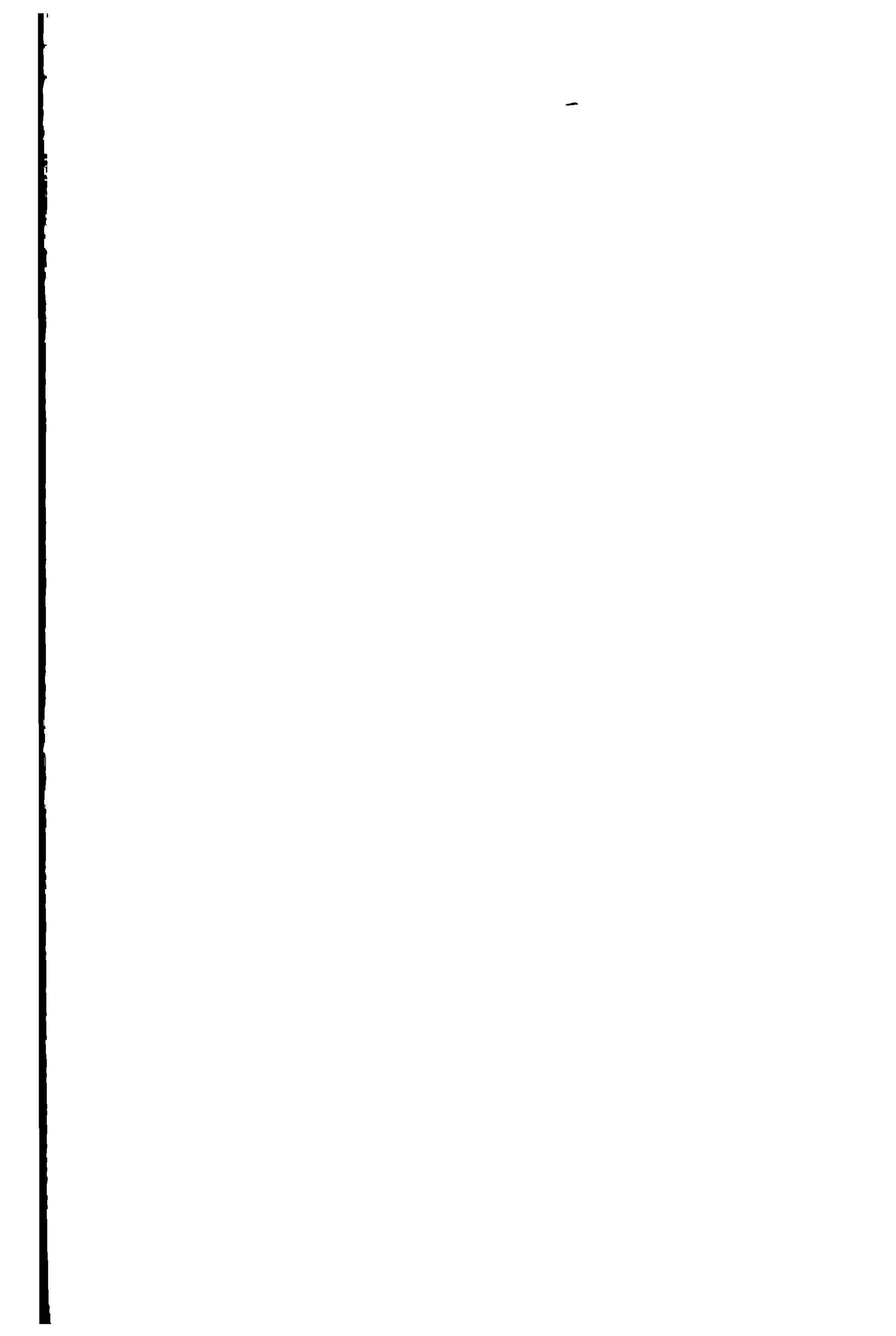
قلت: لِقِلَّة الاستعمال في الأول، وكثرته في الآخر، (والجمع بين حرف التثنية وحرف الخطاب)[1] في (هاذاك) لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهم، وإنما أفرطوا في التنبيه لفرط إبهام كلمة الإشارة لتناولها جميعَ ما بحضرتِكَ مِنَ الجَمادات والحيوانات، ولكن لا يُقال (هاذلك) لما ذكرنا من أنها أفادت البعد، فنابت عن اللَّام، فاستكرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، فرفضوا الجمع.

قوله: «هُنَا وَهَنًّا».

الأُولَى بِضَمِّ الهَاءِ وتخفيف النون، والثانية بالفتح والتشديد.

---

(١) في ب: «والجمع بين حرفي التثنية والخطاب» والمثبت من الأصل وع.



٣ - * الموصـــولات *

الَّذِي لِلْمُذَكَّرِ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدِّدُ يَاءَهُ ...

قوله: «الموصـــولات».

بُني الاسم الموصول لمشابهته الحرف بافتقاره إلى انضمام الصِّلة إليه، ووجه آخر وهـو أنّ الـموصول لما لَمْ يتمّ اسما واحدا إلا بصلته صار آخر الموصول بمنزلة حشو الكلمة، ولا إعراب في حشوها.

وقوله فيما بعد: «وهو ما لابُدَّ في تمامه اسما من جملة تردفه... ومن ضمير»: حَدٌّ للموصول، وكان حَقُّه أن يجيءَ به أولا لأنه جاء به بعد ذكر الموصولات مُفصَّلة، والتفصيل ينبغي أن يكون بعد الحَدِّ.

والّذي: (فَعِل): بفتح الفاءِ وكسر العين من لَذِيَ الشيءَ لَذًى: لزمه كَعَمِيَ عَمًى فهو عَمٍ.

والّذِيُّ فَعيل منه، وأما اللام بمعنى الذي فهو اسم بمعنى الذي، إلا أنه وضع اسم الفاعل معها.

وأمـا (مَنْ)، و(مـا)، و(ذو) الـطائية فمن الموصولات، إلا أنّ الذي يقع صفة لموصوف، وهُنَّ لا يقعن صفات، والغرض من وضع الموصولات التوصل إلى وصف المعارف بالجمل في موصول يقع صفةً لموصوف.

(أو الإخبار بمعاني الجمل في موصول ليس بصفة لموصوف).[1]

قوله: «مَنْ يُشَدِّدُ يَاءَهُ».

عن المصنِّف أنّ الذي إذا شُدِّدَتْ ياؤه يجري بوجوه الإعراب، فيقال: جاءَ الّذِيُّ،

---

(١) ليس في الأصل والمثبت من ب و ع.

وَاللّذَانِ لِمُثَنّاهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدِّدُ نُونَهُ، وَالَّذِينَ وَفِي بَعْضِ اللُّغاتِ: اللّذُونَ لجَمْعِهِ، وَالأُلَى واللّاءُونَ فِي الرَّفْعِ، وَاللائِينَ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَالّتِي لِمُؤَنَّثِهِ، وَاللّتَانِ لِمُثَنّاهُ، وَاللّاتِي، وَاللّاتِ، وَاللّائِي وَاللّاءِ وَاللّاي وَاللّواتِي لِجَمْعِهِ، وَاللّامُ بِمَعْنَى الّذِي فِي قَوْلِهِم: الْضَّارِبُ أَبَاهُ، أي الّذِي ضَرَبَ أَبَاهُ، وَمَا وَمَنْ فِي قَوْلِكَ: عَرَفْتُ مَا عَرَفْتَهُ، وَمَنْ عَرَفْتَهُ، وَأَيُّهُمْ فِي قَوْلِكَ: اضْرِبْ أَيُّهُم فِي الْدّارِ.

وَرَأَيْتُ الذِيَّ، وَمَرَرْتُ بِالّذِيِّ، بالرفع والنصب والجرّ (فكأن هذه الجَرْي)[1] بوجوه الإعراب مع قيام موجب البناء بالنظر إلى لغة من يقول في جمعه (اللذُونَ) في الرفع، (واللذِينَ) في النصب والجر لأن الإعراب في الجمع أورث في قيام موجب البناء في الاسم الموصول شبهة فأجراه على سنن القياس، (لأن القياس هو الإعراب في الأسماء ووجه لغة من يقول اللذون، واللذين هو الجَرْيُ على القياس في الأسماء).[2] ووجه اللغة الشائعة (وهي اللذين بالياء)[3] في الأحوال أن ذلك إيذان منهم ببناء تلك الكلمة.

قوله: «وَاللّذَانِ لِمُثَنّاهُ».

باللامين، إنما كُتب بلامين لئلا يلتبس المثنى بالجمع في النصب والجرّ نحو اللّذَيْنِ، وَاللّذِينَ، وَخُصّت التثنية بالزيادة في الخط دون الجمع لأنها أقوى منه لقربها من المفرد.

قوله: «واللّاتي وَاللّاتِ».

كلاهما بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق.

---

(١) هكذا في جميع النسخ وربما كان الصواب أن يقال: (فكأن هذا الجري) والله أعلم بالصواب

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع

. . . .

واللّائي، واللّاءِ: كلاهما بالهمزة.

وَاللّاي: بالياء لا غير.

وَاللّواتي: بالتاء قبل الياء.

قوله: «قولهم الضارب».

إيثار صيغة اسم الفاعل على الفعل لمعنىً وهو أنهم لما جعلوا اللام اسما بمعنى (الذي) مع كونها حرفا جعلوا اسم الفاعل واسم المفعول فعلين وإن كانا اسمين.

قوله: «في قولك: اضرب أيُّهم في الدار».

أي اضرب الذي في الدار منهم.

قيل: الصواب أن يكتب مكان (اضرب أيُّهم في الدار)، اضرب أيُّهم أفضل، بدون (في الدار) على تقدير: هو الأفضل، إذ من شرط بناءِ أيٍّ بمعنى الذي أن تجيء صلته محذوفة الصّدر.

وقولنا (أفضل) في: (اضرب أيُّهم أفضل) وقع مع (هو) المقدّر قبله صلة لهذا الموصول، والصدر محذوف كما ترى، أما (في الدار): فجملة ظرفية، والجملة صلة تامة، فلا يكون قولك اضرب أيهم في الدار مظنة لبناء الموصول الذي هو أيّ.

وفي مُفَصَّلٍ مقروءٍ على الإمام سراج الدين السكاكي:[1] (اضربْ أيُّهُم في الدار) بنصب «أيّ»، فعلى هذا خرج الجواب عن قول هذا القائل، لأنَّ (أيًّا) المعرب تجيء صلته تامة، وقوله (في الدار) صلة تامّة.

---

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي سراج الدين أبويعقوب، عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك ولد في جمادى الأولى عام ٥٥٥هـ وتوفي بخوارزم في أوائل رجب عام ٦٢٦هـ من آثاره مفتاح العلوم، ومضحف الزهرة.

انظر معجم المؤلفين ١٣ : ٢٨٢.

وَذُو الطَّائِيَّةِ الْكَائِنَة بِمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِ عَارِقٍ.

* لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ *

وَذَا فِي قَوْلِكَ مَاذا صَنَعْتَ بِمَعْنَى أَيُّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ.

وإنما بني (أيٌّ) إذا جاءت صلته محذوفة الصدر، لأنه اطرد فيه حذف المبتدأ من صلته وهو : (هو)، فشابه الغايات نحو (مِنْ قَبْلُ).

قوله :

لأَنْتَحِيَنْ . . . . أوله :[1]

٢٨٧ ـ لَئِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ.

البيت لقيس بن جِرْوَةَ الطَّائي، ولهذه القافية سُمِّي عَارِقًا، ومعناه: لأكسِرَنَّ العظم الذي أعرقه، كأنه يقول: أهجوكم فإن لم يُغَيِّر هجوي بعض صنيعكم فسأقتلكم، والكلام في (ذا) بمعنى الذي سيجيء من بعدُ إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) البيت من الطويل نسبه ابن يعيش في شرحه ٣ : ١٤٨ إلى عارق الطائي قيس بن جرْوة بن سيف بن مالك، والبيت بتمامه :

لئنْ لم تُغيِّرْ بعْضَ ما قدْ صنعْتُمْ لأَنْتحيَنْ للعظم ذو أنا عارِقُهْ

قال ابن يعيش : والمعنى : آليت إن لم تغيّر بعض صنيعك لأقصدن في مقابلته كسر العظم الذي صرت أعرقه أي انتزع اللحم منه

والشاهد فيه حمله (ذو) بمعنى الذي ووصلها بالمبتدأ والخبر

قوله: «من جملة تردفه».

أي تتبعه، إنما اشتُرِطَ في الصلة أن تكون جملة لأنها لو جعلت مفردةً على نحو: («الذي منطلق زيد»)[1] من غير (تقديرا)[2] مبتدأ محذوف وهو: (هو) قبيل منطلق يلزم ثبوت ما هو غير ثابت، وهو ارتفاع اسم واحد من غير أن يكون معه غيره، وذلك يوجب أن يصحَّ السكوت على الاسم المفرد، وأن تقع به الإفادة وأن يستحقَّ إعرابا من غير أن يكون معه فِعْلٌ أو اسم.

فإنْ قلت: أليس معه الذي وهو اسم؟ قلت: بلى، غير أنّ وجود (الذي) كعدمه، إذ لا سبيل لأحد أن يضُمَّه إليه ويجعله مبتدأ والمفرد خبرا، لأن (الذي) موصول، والموصول مجيئه على طريقين:

تارة يجيء محمـولا على عامل نحو: (جاءني الذي هو ضارب)، فـ(جاء) عامل (الذي) جاء محمولا عليه، وأخرى يجيء محمولا عليه خبره نحو: (الذي هو منطلق زيد)، (فالذي) موصول جاء محمولا عليه خبره وهو زيد، وفي قولنا: (الذي منطلق زيد) من غير تقـدير المبتدأ، لم يجيء الذي لا محمولا على عامل، ولا محمولا عليه خبره، فصار وجوده كعدمه، فبقي (منطلق) مرفوعا فلو لم يقدّر قبله مبتدأ وهو (هو) يلزم ارتفـاع المفرد من غير أن يكون معه غيره فتجب صحة السكوت عليه ووقوع الإفادة به وحده، واستحقاقه الإعراب، وكلٌّ مما ذكرنا باطل.

والوجه الثاني: أن الصلة لو كانت مفردة يلزم عراؤها من ذكر عائد إلى الموصول في كثير من المسائل كما في: «جاءني الذي زيد» من غير (تقدير حذف)[3] المبتدأ وهو هو.

(١) في ب: «الذي منطلق» والمثبت من الأصل وع.
(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.
(٣) في ب: «من غير أن يقدر حذف» والمثبت من الأصل وع.

والوجه الثالث: أن (الذي) وضع وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل، فيلزم من ذلك أن لا يتمّ بالمفرد، لأنّ المفرد لا يحتاج في كونه صفة للمعرفة إلى شيء يتوصل به إلى جعله كذلك، وإنما يصير المفرد صفة للمعرفة بأن تدخل عليه الألف واللام نحو: «بزيد الكريم» ولو كان الذي موضوعا لأن يُهيّىء المفرد لكونه صفة للمعرفة، لكان سبيله وسبيل الألف واللام واحدا، ولوجب إذْ ذاك أن لا يدخل إلا على ما يصح دخول الألف واللام عليه، وعلى ما يصح أن يكون صفة (وللزم أن يصح): [1] (جاءني الذي زيد)، لأن زيدا لا يدخله الألف واللام ولا يكون صفة.

قوله: «من الجمل التي تقع صفات».

أي من الجمل التي تحتمل الصدق والكذب، لأنّ الغرض هو البيان، وليس الأمر والنّهيُ ببيان.

(١) في الأصل و ب: «وللزم أن لا يصح» والمثبت من ع.

وَمِنْ ضَمِيرٍ فِيهَا يَرْجِعُ إليه، وَتُسَمَّى هذه الجُمْلَةُ صِلَةً وَيُسَمِّيها سِيبَوَيْهِ الْحَشْوَ، وَذلك قَوْلُكَ: الَّذي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَجاءَني مَنْ عَهِدَهُ عَمْرٌو واسْمُ الْفَاعِلِ فِي الضَّارِب في مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ مَعَ الْمَرْفُوع بِهِ جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ صِلَةً لِلَّام، وَيَرْجِعُ الذِّكْرُ مِنْهَا إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ إلى الَّذِي، وَقَدْ يُحْذَفُ الرَّاجِعُ كَمَا ذَكَرْنَا.

قوله: «وَمِنْ ضَمِيرٍ».

اشترط الضمير لئلا تقع الجملة أجنبيةً عن الموصول وقوله (ـ عزَّ وجَلَّ ـ)[1] ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2] على تقدير بعثه الله.

فإنْ قلت فما وجه جواز حذف الضمير فيه؟ قلت: طول الكلام بالموصول والفعل والفاعل والضمير العائد إلى ذلك الموصول بدليل أنهم لم يُجَوِّزوا في (الضَّارِبُه أَنَا زَيْدٌ) بمعنى (الذي ضربته زيدٌ) أن تقول (الضارب أنا زيدٌ) بدون الضمير العائد إلى الموصول وهو الألف واللام لكون (الضارب) أخصر من: (الذي ضَرَبَ)، فإن قلت: اسم الفاعل مع ضميره ليس بجملة ولابد للصلة من أن تكون جملة، فما وجه صحة قولهم: (الضاربهُ أنا زيد؟) قلت: (الضارب) في الأصل: (الذي ضرب) بشهادة قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا. . . . .﴾[3]

لأنه لولا ما ذكرنا من التقدير لكان عطفا للفعل على الاسم وذلك ممتنع، وتقديره ـ والله أعلم ـ: إنَّ الَّذين تَصَدَّقُوا، ﴿واللَّاتي تَصَدَّقْنَ﴾[4]، وأَقْرَضُوا، وإنما عُدِلَ عن

---

(١) في ب وع: «جل وعز» والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الفرقان آية: ٤١.

(٣) سورة الحديد آية: ١٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَسَمِعَ الْخَلِيلُ أعْرَابِيّاً يَقُولُ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً،

وَقُرِىءَ: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» بِحَذْفِ شَطْرِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ جَاءَتِ الَّتِي فِي قَوْلِهِم: بَعْدَ اللُّتَيَّا وَالَّتِي مَحْذُوفَةَ الصِّلَةِ بِأَسْرِهَا وَالْمَعْنَى، بَعْدَ الْخُطَّةِ الَّتِي مِنْ فَظَاعَةِ شَأْنِهَا كَيْتَ وَكَيْتَ وإنَّما حَذَفُوا لِيُوهِمُوا أَنَّهَا بَلَغَتْ مِنَ الشِّدَّةِ مَبْلَغًا تَقَاصَرَتْ الْعِبَارَةُ عَنْ كُنْهِهِ.

صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لما نُبِّهتَ عليه فعلم أنّ الأصل في الضارب (الذي ضَرَبَ) و (ضَرَبَ) مع ما فيه من الضمير جملة.

فإن قلت: فما هذه الرّفعة في (الضارب)؟ قلت: رفعة المضارع في الذي (يضرب)، فضارب هنا: اسم من وجه، وفعل من وجه. فمن حيث إنه فعل وهو معرب رفعته بمنزلة المضارع.

ومن حيث إنه اسم (أُدخلت الألف واللام عليه).[1]

قوله: «بالذي قائل».[2]

أي هو قائل، والعِذْرَةُ في حذف الضمير هنا: طول الموصول مع صلته وكون الخبر ساحبا ذيلا وهو قوله: «لَكَ شَيْئاً».

قوله: «عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ».[3]

(أيْ هُوَ أَحْسَنُ)[4]، هذا إذا قُرِىءَ بالضَّمِّ، ولو قُرِىءَ بالفتح فالحذف قد انزال

---

(١) في ب: «أدخلت عليه الألف واللام».

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٤٠٤ «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئا وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه (اضرب أيُّهم قائل لك شيئا). قلت: أفيُقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال (لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا. وكأنّ طوله عوض من ترك هو وقلّ من يتكلم بذلك)

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٤ (٤) سقط من الأصل وأثبت من ب و ع

* فصـل * «وَالَّذِي» وُضِعَ وُصْلَةً إلى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بالجُمَلِ ، وَحَقُّ الْجُمْلَةِ الَّتِي يُوصَلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطبِ كَقَوْلِكَ : هذا الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْحَضْرَةِ، لِمَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ .

لأنَّ الماضي مع ضميره صلة تامّة ، والحذف في مثل ما نحن بصدده ضعيف واهٍ ، لأنَّ فيه حذفَ المبتدأ والذكر العائد إلى الموصول بخلاف الحذف في ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[1] فذاك ضمير مفعول وهو فَضْلَةٌ فلا يُبالى بحذفِ الفَضَلات .

قولـــــه :

٢٨٨ ـ بَعْدَ الَّلَتَيَّا . . . .[2]

وهو تصغير (التي) : والتصغير للتعظيم كما في قوله :

٢م وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِـيَـةٌ تَصْـفَــرُّ مِنْهَـا الأَنَــامِـلُ[3]

صغَّر الداهية ، وأراد بها الموت ، وأية داهية أكبر من ذلك .

قوله : « (والذي) وضع وُصْلَةً . . . . » .

أصـل (الـذي) : لَذِيَ بزنة شَجِيَ وَعمِيَ ، والألف واللام دخلتا ليطابق بذلك المـوصـوفُ الصفةَ ، ويحصل بذلك تحسينُ اللفظ ، لا للتعريف ، لأن التعريف هنا بالصلة ألا ترى إلى «مَنْ» و «مَا» ، فهما موصولان وليس فيهما لام التعريف ، وإنما لزم لام التعريف لأنه كثر استعمالهم إياها فصارتْ كأنها من نفس الكلمة .

---

(١) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٢) هذا بعض شطر من أرجوزة للعجاج عدتها اثنان وسبعون شطرا ومطلعها : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَقَلَّتِ .
والبيت الشاهد ترتيبه الثالث والخمسون في هذه الأرجوزة وهو بتمامه :
بَعْدَ اللُّتَيَّا وَاللُّتَيَّا وَالَّتِي .
وبعده : إذا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ . ديوان العجاج ٢٦٦ ـ ٢٧٦ .
وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٤٧ ، ٣ : ٤٨٨ وابن يعيش ٣ : ١٥٣ وموضع الشاهد فيه حذف صلة (التي) اختصارا لعلم السامع بما أراد .

(٣) قائله لبيد ـ ديوانه ص ٢٥٦ وقد مرّ البيت آنفا ص ١٢٣ .

. . . .

قوله: «وحقُّ هذه الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومةً للمخاطب» هذا قياس الصِّفات كلها، لأن الصفة لا يؤتى بها (ليعلم)[1] المخاطب بشيء يجهله، بخلاف الأخبار، وقد وضح أنّ (الذي) تجعلها صفة، فلابد من أن تكون معلومة للمخاطب كالصفات كلها.

قوله: «مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. . . . . .».

أي من غير وجه واحد، بل من وجوه كثيرة، ألا تَرى أنهم حذفوا الياء منه، ثم كسرةَ ذاله، ثم الذالَ.

فإن قلت من الجائز أن يريدَ بذلك أنهم (خفَّفوا «الذين»)[2] من غير عِلّةٍ ووجه يقتضي تخفيفه، قلت: قد أزاح هذا الوهم بقوله: «ولاستطالتهم».

قوله: «والضاربتُه هند».

التاء في (الضاربته): علامة التأنيث، والضمير العائد إلى الموصول مستكنٌ في الضاربته، والضمير المتصل المنصوب يرجع إلى مُذَكَّرٍ جرى ذكره في المجلس.

---

(١) في الأصل (إلا ليعلم) والمثبت من ب وع، فهو المناسب للمعنى لأن الصفة تخالف الخبر فالخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب.

(٢) في ب وع «خففوه» والمثبت من الأصل

وَلاِسْتِطَالَتِهِمْ إِيَّاهُ بِصِلَتِهِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ خَفَّفُوهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ فَقَالُوا: اللَّذِ بِحَذْفِ الْيَاءِ ثُمَّ اللَّذْ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ حَذَفُوهُ رَأْسًا وَاجْتَزَؤُوا عَنْهُ بِالْحَرْفِ الْمُلْتَبِسِ بِهِ وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ فَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ بِمُؤَنَّثِهِ فَقَالُوا: اللَّتِ وَاللَّتْ، وَالْضَّارِبَتُهُ هِنْدٌ، أَيْ الَّتِي ضَرَبَتْهُ هِنْدٌ، وَقَدْ حَذَفُوا النُّونَ مِنْ مُثَنَّاهُ وَمَجْمُوعِهِ قَالَ الأَخْطَلُ:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

وَقَالَ: وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ.

قـــوله:

١٩٩م ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ............[١]

أَيْ يابني كُلَيْبٍ، هذا القائل يمدح نفسه، ويفتخر بعمَّيْه، قوله: «وَفَكَّكَا الأَغْلَال»: أي كانا يفكان الأُسراء (عن السلاسل)،[٢] والأغلال والقيود ويخلّصانهم من أيدي الأعداء.

قولـــــه:

(وإنَّ الّذي ....

حَانَتْ: أيْ هَلَكَتْ، وفلج: اسم موضع،[٣] وتمامه:

٢٠٠م ـ هُمُ الْقَوْمُ كُلَّ الْقَوْمِ يَاأُمَّ خَالِدِ.

ونظير (الّذي) هذه ما في بيت الحماسة[٤] وهو:

---

(١) سبقت الإشارة إليه وهو للأخطل ـ انظر (ص ٦٤٥) والشاهد فيه حذف النون من (اللذا).

(٢) في الأصل و ع: «عن السائل» وهو تحريف وصوابه المثبت من ب.

(٣) البيت مر آنفا (ص ٦٥٧) والشاهد فيه هنا على أن أصله «وإن الذين» فحذفت نونه تخفيفا.

(٤) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٣٢ وهو ثاني بيت من الهزج لشهل بن شيبان الزِّماني شاعر جاهلي، والشاهد فيه حذف النون من (الذي) وأصله كالذين كانوا.

٢٨٩ ـ عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْمًا كالَّذي كَانُوا.

(أيْ كَالَّذين كانوا)،[١] وكذا الكلام في الآية[٢] أي: «كَالَّذين خَاضُوا» أي خضتم مُشْبِهِين الذين خاضوا أو خوضا مثل خوض الذين خاضوا، فيكون على هذا التقدير مصدرا، وعلى الأول حالا، هذا إذا جعل الضمير وهو الواو في (خاضوا) عائدا إلى (الَّذي)، وإنْ جعلنا الضميرَ العائد إليه ما حذف من ضمير المفعول بعد الواو في «خاضوا» على نحو (كالخوض الذي خاضوا) يكون مصدرا لا غير و(الذي) على هذا يجب أن يكون (على)[٣] ما يقتضيه بابه.

---

(١) سقط من الأصل وع والمثبت من ب.

(٢) نصُّ الآية﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴾ آية ٦٩ من سورة التوبة

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع

* فصل * وَمَجَالُ الَّذي في بَابِ الإخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ اللاَّمِ الَّتي بِمَعْنَاهُ حَيْثُ دَخلَ في الْجُمْلَتَيْنِ الاسْمِيَّةِ والْفِعْلِيَّةِ جَمِيعاً، وَلَمْ يَكُنْ لِلاَّمِ مَدْخَلٌ إلاَّ في الْفِعْلِيَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إذا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ في قام زَيْدٌ، وزيد منطلق، الَّذي قَامَ زَيْدٌ وَالَّذِي هُو مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَالقَائِمُ زَيْدٌ، وَلَا تَقُولُ أَلْهُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، والإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ في جُمْلَةٍ سَائِغٌ إلاَّ إذا مَنَعَ مَانِعٌ.

قوله: «وَمَجَالُ الَّذي....».

هذه مَسْأَلَةٌ شريفَةٌ نُعْثِرُكَ على أَسْرارٍ فيها لطيفةٍ، فإنْ حَدَبتِ[1] الْفِطْنَةُ بِضَبْعِكَ[2] عَنْ مَدَاحِضِ[3] الشُّبَهِ وَمَزَالِقِها، وأطلَعَكَ ذَكاؤكَ على ما فِيهَا مِنْ غَوَامِضِ النُّخَبِ[4] وَدَقَائِقِها، وَرَقَّاكَ استقامَةُ الطَّبعِ إلى معارجِ هاتيك الأَسْرار، كنتَ - لَعَمْري - جُهَيْنَةَ الأَخْبَـارِ[5] في باب الإخْبَـارِ، فهـا نحن نلقيهـا إليك مُسَهِّلينَ لَهَا أيَّ تَسْهِيلٍ، وَمُسْتَمْسِكِينَ[6] فيها بما عليه التَّعْويلُ مِنْ عُرَى التَّعليل، وَهُو حَسْبي وَنِعْمَ الوكيل.

اعلمْ أنَّ (الـذي) أوسـع مجالا من اللَّام التي بمعناه، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية، ألا ترى أنـك تقـول في الإخبار عن (زيد): (قام زيد) و(زيد منطلق) (الذي قام زيد)، و(الذي هو منطلق زيد)، فقد وقع في صِلتِهِ الفعل مرة وهو (قام) والاسم أخرى وهو (هو).

---

(١) حَدَبَ حَدْبًا: عطف وأشفق. اللسان (حدب).

(٢) الضَّبْعُ: العَضُد. اللسان (ضبع).

(٣) مداحض: مزالق. اللسان (دحض).

(٤) النُّخب: جمع نخبة وهي الشيء المختار. اللسان (نخب).

(٥) جهينة: أبو قبيلة، وهو هنا مأخوذ من المثل: وعندَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليقين. الميداني ٢: ٣.

(٦) في ب: (ومتمسكين) والمثبت من الأصل وع.

. . . .

ولا تدخل اللام إلا في الفعلية نحو: (القائمُ زيدٌ) في الإخبار عن زيد في: (قام زيد)، وليس لك أن تقول (أَلْهُو مُنْطَلِقٌ زيد) في الإخبار عن زيد في قولك: (زيد منطلق)، والفرق أن اللام فرعٌ على (الذي) ومن المعلوم أنَّ رتبة الفرع منحطة عن رتبة الأصل، فتنحط رتبة اللام بامتناع دخولها على إحدى الجملتين.

فإن قلت: فما وجه اختصاصها بالفعلية؟ قلت: لأنّها تقتضي الاسم المشتق، أما اقتضاؤها الاسم فظاهر، وأما اقتضاؤها المشتق فلأنّها لو ساغ الإخبار بها عن زيد في (زيد منطلق) يلزم أن تدخل على الضمير على نحو: (أَلْهُو منطلقٌ زَيْدٌ) كما تقول: (الذي هو منطلق زيد)، وهكذا الإخبار عن نحو عَمْرٍو وبكر، وامتناع دخول اللام على الضمير بَيِّنٌ لا يخفى، لأنَّ الضمير معرفة (والمعرفة لا تعرّف)[1] فعلم أنّ الإخبار بها في الجمل الاسمية ممتنع، أما إذا أخبر بها في الجملة الفعلية كما في (القائم زيدٌ) بمعنى الذي قام زيد فليس في ذلك ما ذكرنا من الفساد، والإخبار بها في الجمل الفعلية لا يتأتى إلا بدخولها على الاسم المشتق، والمشتقُّ لا يُشْتَقّ إلا من الفعل أبداً فتختصُّ هي بالفعلية.

فإنْ قُلت فأَيَّةُ نُكْتَةٍ دعت إلى إيثار المشتق من الفعل أبدا مع أن الفعل هو الأصل في الجملة دون المشتقّ؟ قلت: النكتة الداعية إلى ذلك أن اللام أجنبية في هذا الباب فرع على (الذي)، فلم تدخل هي على الفعل، لتكون حالة الفرعية مشاكلةً لحالة الأصالة، وهي في حالة الأصالة وهي حالة التعريف قد امتنعت من الدخول على الفعل، لأنها للتخصيص (والفعل آب للتخصيص)،[2] فتمتنع من الدخول على الفعل في حالة الفرعية لما ذكرنا من روم المشاكلة، ولذا جعل اسم الفاعل نائبا مناب

---

(١) في ب وع: «والمعرّف لا يعرّف» والمثبت من الأصل.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع

الفعل، واجتزىء بذلك مع ضميره عن الصلة وإن لم يكن اسم الفاعل مع ضميره جملة، لما ذكرنا (في صدر الكتاب)،[1] لأنّ ذكره كذكر الفعل، فقولك (القائم زيد) بمنزلة (الْيَقُومُ)، والفعل مع ضميره جملة ألا ترى أنّ اسم الفاعل لما لم ينب عن الفعل مع الذي لم يُجْتَزَأْ باسم الفاعل عن الصِّلَةِ، ولم يجز (الذي قائم زيد) من غير أن يقدّر حذف مبتدأ قبل قائم، لأن (الذي) لا يقتضي الاختصاص بالاسم، فلا عذر في العدول عن لفظ الفعل وجعل اسم الفاعل جملة، لأنه كلفة عنها مندوحة وإذ قد وقفت على ما ذكرنا، فلابد من أنْ نكشف النِّقَابَ عما هو الغرضُ في الإخبار بالموصُول، ونرفَعَ الحِجابَ عَنْ طريقته لذوى المعقول ليتسلَّقوا بذلك إلى العَلاليّ، مما لهم من أقاصِي الأماني، فالغرضُ هو إزاحة الشُّبْهَةِ بخبرِ مبتدأ موصول عن مُحَدَّثٍ عنه أو حديثٍ أو فَضْلَةٍ نحو: (الذي قام زيد)، (والذي زيد هو منطلق)،[2] و(الذي ضربته زيد) في الإخبار عن زيد في: (قام زيد)، وهو محدَّث عنه وعن منطلق في (زيد منطلق) وهو حديث، وعن زيد في: (ضربت زيداً) وهو مفعول فَضْلَةٌ فإنك لما قلت: (الذي قام) لم يُدْرَ من القائم، فبقولك (زيد) انزاحت تلك الشبهة، ولما قلت: (الذي زيد هو) لم يُدْرَ أنه منطلق أم قاعد أم قائم، ولما قلت الذي ضربته لم يعلم أنَّ المضروب من هو فبقولك (منطلق) في الأول، و(زيد) في الثاني لم تبق الشبهتان العارضتان فيهما فظهر أن الغرض هو إزاحة الشبهة، أما الطريقة: فهي أن تُصدِّر الجملة بالموصول، وتنزع منها الاسم الذي وقع فيه شبهة، وتضع موضعه ضميرا وتأتي بذلك الاسم في عجزها نحو: (الذي هو منطلق زيد) في (زيد منطلق) أما تصدير الذي فليكون كناية عمّا هو معلوم للمخاطب، كما إذا بلغك أن شخصا منطلق، فقول القائل لك: (الذي) في: (الذي هو منطلق زيد) كناية عما بلغك من شخص

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في الأصل «والذي هو زيد منطلق» والمثبت من ب و ع. لأنه المناسب لسياق الكلام.

وَطَـرِيقَةُ الإِخْبَارِ أَنْ تَصـدُرَ الْجُمْلَةَ بِالْمَوْصُولِ ، وَتُزَحْلِقَ الاسمَ إلى عَجُـزِهَا وَاضِعًا مَكَانَهُ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلى الْمَوْصُولِ ، بيانُهُ أَنَّكَ تَقُولُ في الإِخْبَارِ عَنْ زَيْدٍ في: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ: الَّذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وعَنْ مُنْطَلِقٍ: الذي هُوَ زيدٌ هُوَ منطلق، وَعنْ خَالِدٍ في قَامَ غُلامُ خَالِدٍ: الَّذِي قَامَ غُلامُهُ خَالِدٌ أَوْ الْقَائِمُ غُلامُه خَالِدٌ، وَعن اسْمِكَ في ضَرَبْتُ زَيْدًا: الَّذِي ضَرَبَ زَيدًا أَنَا أَوْ الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا.

ما منطلق، وأما نزع ذلك الاسم فلامتناع انتظام الكلام ببقائه، لأن السامع قد يُقرِّر عنده انطلاق شخص ولم يتقرَّر عنده أن ذلك الشخص هو زيد أم عمرو، أو غيرهما، فيلزم أن ينتزعَ ذلك الاسم ويجاء به في الآخر لأنه خبر لكونه محكوما به، فلمّت في قولك: (الذي هو منطلق زيد) حاكم على الشخص الذي قام به الانطلاق، بأنه زيد وما يقع به الحكم فهو الخبر، فثبت بهذا وجوب النزع والتأخير.

وأما وضع الضمير مكانه عائدا إلى الموصول، فلأنّ الموصول لابد له من ضمير عائد إليه، والموصول والضمير كلاهما كناية عما تقرَّر عند السامع من شخص قام به الانطلاق فصار بمنزلة (زيد) في: (زيد منطلق)، فيجب أن يقع موقعه لكن لما امتنع وقوعهما موقع اسم واحد لما في ذلك من الإحالة وامتنع تقديم الضمير على الموصول لبقائه بلا مرجع تعيَّن الضمير لوقوعه موقع زيد.

قوله: «وتزحلف».

من قولهم زَحْلَفَهُ من رأس التَّلِّ إذا ألقاه.

قوله: «الذي هو منطلق زيد».

و(هو منطلق) جملة اسمية وقعت صلة للموصول، والموصول مع صلته مفرد، فلابد من أن يُؤتى بزيد ليتمَّ الكلام، وكذا الكلام في الأمثلة الباقية. فالصلة في الأول

(زيد هو) وفي الثاني: (قام غلامه) وفي الثالث: (قائم غلامه) بمعنى (قام غلامه).

فإنْ قلت: (أَخبِرْ عن الغُلام)[1] في (قَامَ غُلَامُ خالد) قلت: الذي قام غلامُ خالد ولم أَصْنَعْ هنا شيئاً غير تصدير الجملة بالموصول من حيث الظاهر لكنّ التقدير: (الذي قام هو غلام خالد).

فإن قلت: لم عدلتَ عما أوضحت من الطريقة حيث لم تزحلف الغلام عن عجز الجملة، فالعجز في: (قام غلام خالدٍ) خالدٌ، فالزحلفة بأن تجيء بالغلام عقيب خالدٍ؟

قلت: لما اتصل المضاف بالمضاف إليه وتنزَّلا منزلة شيء واحد صار كأنَّ غلام خالـد اسم واحد زحلف على عجز الجملة، لما زحلف زيد عن عَجُزِها في (الذي ضربته زيد) في الإخبار عن (زيد) في (ضربت زيدًا).

والصلة في مثاله الرابع: (ضَرَبَ زيدًا)، وإنما انقلب التاء في ضربت منفصلا، فقيل: (الذي ضرب زيدًا أنا) لعدم تصور التأخير بدون الانفصال.

وفي الخامس: (ضاربٌ) بمعنى ضَرَبَ، ولو أردت الإخبار عن زيد في ضربتُ زيدًا قلت: الذي ضربتُه زيد، فـ(الذي): مبتدأ (وضربته): صلته، والضمير عائد إليه، و(زيد) خبره، ولك أن تقول: (الذي ضربت زيد): بدون الضمير إذ الحذف غلب على الضمير الموصول في مثل هذه الصورة، أعني، إذا وقع فَضْلَةً كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2] ولو أردت الإخبار بالألف واللام قلت: (الضَّارِبهُ أنا زَيْدٌ)، فالضمير عائد إلى الألف واللام، و(أنا): مرفوع بالضاربهُ وليس فيه ضمير؛ لأنّ ضمير المتكلم إمّا التاء كما في (ضربت) أو المستكن كما في (أنا ضاربٌ) وليس في

(١) في ب: «أخبرني عن الغلام» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) سورة الفرقان آية ٤١.

. . . .

الضاربهُ تاء المتكلم ولا ضميره المستكن أيضا، لأنَّ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له (لم يحتمل)[1] الضمير، بل يبرز على ما سبق في «هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي»، الا تراك أبرزت ضمير هند وهو (هي) من ضاربتُه لجريها خبراً على زيد مع كونها فعلا (لهند)، فكذلك نقول (الضاربهُ أنا زيدٌ) فتأتي بـ(أنا) لأن الفعل لك أيها المتكلم، وقد جرى اسم الفاعل على الألف واللام، وهو كناية عن زيد لا عنك، فهو بمنزلة أن تقول: (زيد ضاربُه أنا) فتبرز الضمير، لأنَّ الفعل لك، وقد جرى خبرًا على زيد ولم تحتج إلى هذا الصنيع في (الذي ضربته زيدٌ)، فلم تقل (الذي ضربته أنا زيد) لأن الفعل قد اتصل به الضمير اللفظي وهو التاء، فدل على أن الفعل للمتكلم،

ولو أردت الإخبار عن الواو في (ضربوا زيدًا) لقوم جرى ذكرهم في المجلس قلت: (الضاربون زيدًا هم) بقلب المتصل وهو الواو في (ضربوا) منفصلا للتأخير، ولو أخبرت عن «زيد» قلت: (الضاربه هم زيدٌ)، أبرزت ضمير اسم الفاعل لأنه جرى على غير من هو له لأنه فعل القوم، وقد جرى على الألف واللام، وهما كناية عن (زيد) ولو لم تبرز لقلت: (الضاربوه زيد)، ومن المعلوم أن اسم الفاعل يفرد إذا فُصل ضميره، لأن الضمير المنفصل كالاسم المظهر، ومع المظهر الإفراد نحو: (ضاربٌ غلاماه)، فكذا عند الفصل، فلذا تقول: (الضاربهُ هم زيد)، كما تقول: (الضاربه غلمانهم زيد)، فإن أتيت بالمسألة على قولهم: (أَكَلُوني البراغيث)، قلت: (الضاربوه هم زيد)، لأنَّ اسم الفاعل جرى على الألف واللام، وهو لغيره، ولم يَجُزْ أن تقول: (الضاربوه زيد)، وإن علم أن الفعل ليس لزيد، لأنَّ اسم الفاعل مجموع وزيد مفرد، لأن الضمير لا يستكن في اسم الفاعل إذا جرى على غير صاحب الفعل حصل اللبس أو لم يحصل على ما بيّنا قبل.

---

(١) في الأصل «يحتمل» والمثبت من ب وع

وَعَنِ الذُّبَابِ فِي : يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغضَبُ زَيْدٌ : الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ، أَوْ: الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ.

وَعَنْ زَيْدٍ: الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ، أَوْ: الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ.

قوله: «وعن الذبـاب».

إذا أخبرت عن الذُّباب من قولك: (يَطيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زيدٌ) قُلتَ: (الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ)، فالذي: مبتدأ، ويطيرُ: صِلَتُه، وفيه ضمير يرجع إليه، و(يغضب زيدٌ): معطوف على يطير، و(الذباب): خبر المبتدأ.

وإن أخبرت عن الذباب باللام، قلت: (الطَّائِرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) (فالطائِرُ) مبتـدأ، و(يغضبُ) معطوف عليه، و(زيد): مرفوع بيغضب والذباب خبر المبتدأ، وهذا العطف من قبيل قولِهِ تَعَالَى:

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . . . . ﴾.[1]

عَطَفَ الفعل وهو (أقرضوا) على الاسم في الظاهر، وهو (الْمُصَّدِّقَات) (لكنّ التقدير: الذين تصدقوا)[2] واللاتي تصدقن وأقرضوا الله.

وإن أخـبرت عن زيد قلت: (الذي يطيرُ الذُّبْابُ فيغضبُ زيدٌ)، فـ«الَّذِي»: مبتدأ، وفي «يغضبُ» ضميرٌ يرجع إليه، و(زيد) خبر المبتدأ وليس بمرفوع بيغضب، لأنَّ المخـبر عنـه يحلُّ محله الضمـير، ولـو زعمت أنـك ترفـع في هذه المسألة زيدًا بـ(يغضب) خُطِّئْتَ لتعريتك الصِّلَةَ عن ذكر الموصول.

ولو رفعت (زيدا) بيغضب في: (الذي يطيرُ الذبابٌ فيغضبُ زيدٌ في داره عمرو)،

---

(١) سورة الحديد آية: ١٨.

(٢) في ب: «لكن التقدير كأنه إنَّ الذين تَصَدَّقُوا» والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

بإعادة الضمير من (داره) إلى الموصول وجعل (عمرو) خبرًا للمبتدأ صحَّ، وهذا واضح.

ولو أخبرت عن (زيد) باللام قلت: (الطائر الذباب فيغضبُ زيد)، فالطائر مبتدأ، (والذباب): مرفوع بطائر على تقدير: (الذي يطير الذباب)، ويغضب معطوف على (الطائر)، وفيه ضمير للموصول، و(زيد) خبر المبتدأ.

وقيل: هذه الصورة وهي: (يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) مما وضعه سيبويه، فإن قلت: هل لتعيين الفاء في هذه المسألة فائدة؟

قلت: اللهم نعم، لأنك إذا أردت الإخبار عن الذباب، أو عن زيد من قولك: (يطير الذباب ويغضب زيد) بالواو قلت: (الذي يطير ويغضب زيد الذباب)، أو: (الذي يطير ويغضب زيد) لم يَصحّ كما صحَّ مع الفاء، والفارق بينهما أنك لما جئت بالواو مكان الفاء أوقعت في الصلة ما هو أجنبي عنها، وهو: (يغضب زيد) في الأول، (ويطير الذباب) في الثاني إذ ليس فيهما ضمير يعود إلى الموصول، وإنما ضميره في الأول في (يطير)، وفي الثاني في (يغضب)، والواجب في الصِّلة أن تُعَرَّى هي مما هو أجنبي عنها، فإن قلت: عينُ ما ذكرت في الواو موجود في الفاء، قلت: مسلَّم، غير أنَّ الفاء تجعل الجملتين الصلة والجملة الأجنبية جملةً واحدةً لحدوث معنى المجازاة معها، لما لها من عرقٍ يضربُ في باب المجازاة دون الواو، والتقدير في (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ)(إنْ طارَ الذُّبابُ غَضِبَ زَيْدٌ)، فلما تُنَزَّلُ الجملتان بسبب الفاء منزلة جملةٍ واحدة اكتُفِيَ بضمير واحد، فقولك: (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) أي «فيغضب» هو بمنزلة قولك: «جاءني الذي إنْ تُكرِمْهُ يُكْرِمْكَ زَيْدٌ»، في أن العائد إلى الموصول من إحدى الجملتين وهو الهاء من تُكْرِمْه، وقد اكتُفي بذلك لأن كل واحدة من الجملتين بمنزلة جزءٍ من الجملة، وعود ضمير واحد من جُزْأي الجملة كافٍ كما

وَمِمَّا امْتَنَع فِيه الإِخْبَارُ ضَمِيرُ الْشَّأْنِ؛ لاِسْتِحْقَاقِهِ أَوَّلَ الْكَلَام وَالضَّمِيرُ فِي مُنْطَلِقٌ فِي: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وَالَهاءُ فِي: «زَيْد ضَرَبْته» وَ(مِنْهُ) فِي السَّمْنُ مَنوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، لأَنَّها إذا عَادَتْ إلى المَوْصُولِ بَقِي الْمُبْتَدَأُ بِلَا عَائِدٍ، وَالْمَصْدَرُ وَالحَالُ فِي نَحْو: ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الَّذِي هُوَ زَيْداً قَائِماً ضَرْبِي أَعْمَلْتَ الْضَّمِيرَ، وَلَوْ قُلْتَ: الَّذِي ضَرْبِي زَيْداً إِيَّاهُ قَائِمٌ أَضْمَرْتَ الحَالَ، وَالْحَالُ نَكِرَةٌ أَبداً، وَالإِضْمارُ إنَّما يَسُوغُ فِيمَا يَسُوغُ تَعْرِيفُه.

في قولك: «الذي أبوه منطلق زيدٌ» «فأبوه منطلق» جُزْءا جُملة، وقد اكتفى بضمير واحد وهو الهاء في أبوه، فكذا فيما نحن فيه، وقولك: «الذي يطيرُ الذُّبَابُ ويغضبُ زيدٌ» بالواو بمنزلة قولك: «جاءني الّذي قام عمرو وقعد أبوه» في أنَّ في كُلٍّ منهما جملةً أجنبيةً لا يلابسها الموصول فيمتنعان من الصِّحة، ألا ترى أن الصلة في الأول يغضبُ مع ضميره وفي الثاني: «قَعَدَ أبوه وقام عمرو» جملة أجنبية كما ترى، وكذا: (يطيرُ الذُّبَابُ)[1] لعرائِهِ عن ضمير الموصول، والواو قاطعة للمجازاة، لأن علم المجازاة الفاء لا الواو فلم يمكن أنْ تُجعل الجملتان جملةً واحدةً، فبقي (يطيرُ الذبابُ) أجنبية، والموصول أبدا يلاصق الصلة ويلابسها، لأنه بمنزلة جزئية فمن المحال إتيانك بها لا يلابسه.

قوله: «ومما امتنع . . . . إلى آخره».

أما ضمير الشأن فإنه يقع أبدا في الابتداء الخالص «كهو» في قوله تعالى:

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [2]

---

(١) ما بين المعكوفين من ب و ع، وفي الأصل: «يطير».

(٢) سورة الإخلاص آية: ١.

. . . .

أو فيما هو في حكم الابتداء كالمستكن في كان في قوله:

٢٩٠ ـ إذَا مِتُّ كَانَ النَّـاسُ صِنْفَـانِ شامِتٌ وَآخَـرُ مُثْـنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْـنَـعُ[1]

أي كان الشأن الناس صنفان، فلو كان الناس اسما لـ (كان) للزم أن يقال صنفين بالنصب للخبرية، فلما قيل صنفان بالرفع دلَّ أنّ الناس مبتدأ خبره صنفان وفي (كان) ضمير الشأن، ومن المعلوم البيِّن أن (كان) مما لا يدخل خبره إلا على المبتدأ، فلو جاز الإخبار عن ضمير الشأن لوجب نزعه عن أول الكلام وزحلقته إلى عجزه، فيقع كالحوت في البيداء والشَّعَرة البيضاء في اللِّمَّةِ السوداء، ويخرج التركيب بذلك عن حد المناسبة، فلا يجوز في البيت: «الذي كان الناس صنفان هو، ولا الكائن الناس صنفان هوَ» فإن قلت: ما الموجب لأخذ هذا الضمير صدر الكلام؟ قلت هو أن من شأن ضمير الشأن أن يُفَسَّر بالجملة، ألا ترى إلى قوله الناس صنفان (فإنه تفسير للضمير في «كان»، ودليل على فحواه، وأنت إذا قلت الذي كان الناس صنفان هو فقد عرَّيته عن تفسيره الذي هو الناس صنفان)[2] بالتبعيد عنه والضمير إذا لم يصاحب تفسيره لم يكن له معنى، فيمتنع التأخير لما فيه من نقض الغرض، وأما امتناع الإخبار عن المستكن في (منطلق) في (زيد منطلق) فلأنك إذا أخبرت عنه لزمك أن تقول: (الذي زيد منطلق هو) بجعلك الضمير مقدّرا في «منطلق» راجعا إلى الموصول لأنَّ حكم الإخبار هو أن تنزع الاسم من الكلام وتضع موضعه ضميرا يرجع إلى الموصول، فيلزم من هذا أن يبقى المبتدأ وهو «زيد» في: «زيد منطلق» بلا خبر، لأن منطلق قد تضمن ضمير الموصول فلا يتضمن ضميرا آخر، واسم الفاعل لا يقع خبرا إلا بعد أن يكون فيه ضمير للمبتدأ، ولو قدرت في (منطلق) ضمير زيد استقام المبتدأ

---

(١) البيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ١/٧١ للعجير وذكره ابن يعيش في شرحه ٣/١١٦ من غير عزو ونسبها غيري في الحاشية إلى العجير السلولي. وهو شاهد على الإضمار في (كان) ولو لم يضمر لنصب الخبر فقال صنفين.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع

والخبر، وبطل الصلة، إذ لابد للصلة من أن يرجع منها ضمير إلى الموصول، ألا ترى إلى عدم صحةِ قولك: (الذي جُمُلَ صاحبا زيدٍ عمرو)، لعدم عودِ الضمير من (جُمُل صاحبا زيد) إلى الموصول.

وأما امتناع الإخبار عن الهاء في زيد ضربته، فلأنك إذا قلت: (الذي زيد ضربته هو)، فلا يخلو الضمير من أن يعود إلى (الذي) أو إلى (زيد)، ففي الأول إخلاء خبر المبتدأ عن ضمير المبتدأ، وفي الثاني: إخلاء الصلة عن ضمير الموصول، وكل واحد منهما باطل.

فإنْ قلت: لم لم يصحّ الثاني مع إخلاء الصِّلَةِ عن ضمير الموصول (في قوله)[1]: عَزَّ وعلا:
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]؟

قلت: الفرق أنَّ الضميرَ العَائِدَ إلى الموصول مقدّر في الآية، ألا ترى أن (بعث) لم يَتَعَدَّ إلى شيء (والتقدير: «بَعَثَه»[3] بخلاف ما نحن فيه، لأنَّ تقدير الضمير فيه ممتنع، لأنَّ ضربت قد تعدى إلى الضمير الذي في: (زيد ضربته)، فلا يتعدّى مرة أخرى، فلما امتنع التعدية مرة أخرى، ولابد لكلٍّ من الموصول والمبتدأ من ضميرٍ على حِدَةٍ استحال تصحيح الكلام فبطل.

و(في زيد ضربته) دقيقة وهي: أنك إذا أخبرت عن (زيد) قلت: (الذي هو ضربته زيدٌ) فهو جملة اسمية وقعت صلة، و(زيد) خبر للمبتدأ و(هو) الموصول مع صلته، ولا يصحُّ أن تقول: (الذي ضربته زيد)، بدون هو بين الموصول وضربته،

(١) في ب: «وهو على أسلوب قوله» والمثبت من الأصل وع.
(٢) سورة الفرقان آية ٤١.
(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

. . . .

لأن المخبر عنه فيما نحن بصدده مرفوع وهو (زيد) في (زيدٌ ضربته)، فيلزم أن تضع موضعه ضميراً (مرفوعا بالابتداء)[1] ليعلم أن المخبر عنه كان مبتدأ، والهاء في ضربته في قولك: (الذي ضربته زيد): منصوب موضوع موضع زيدا في: (ضربت زيدا)، إذ ليس هنا ضمير آخر يوضع موضع الاسم المزحلف إلا هذا، وموضعه موضع للمنصوب من المظهر فعلم أن الإخبار (عن هذا)[2] يقع عن المنصوب لا عن المرفوع، وكلامنا في الإخبار عن المرفوع، وأما امتناع الإخبار عن الهاء في (منه) في المقدّر في قولك: «السَّمْن مَنَوانِ بدرهم» فلأنك إذا قلت: «الذي السمن منوان منه بدرهم هو»، فأعدت الضمير من منه إلى (الذي)، يبقى الخبر بلا راجع إلى المبتدأ، ولو أعدته إلى (السمن) تبقى الصلة بلا راجع إلى الموصول، فلا يجوز الإخبار، ولكنّ الإخبار عن (السمن) وأخويه سائغ لعدم المانع، نحو قولك في الإخبار عن السمن (الذي هو منوان بدرهم السمن)، فـ(الذي): مبتدأ، و(هو): مبتدأ ثانٍ كما كان (السمن) في الأصل كذلك، ومنوان بدرهم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره: صلة للموصول، والسمن: خبر للمبتدأ الأول، وقولك في الإخبار عن (منوان): «اللذان السمن هما بدرهم منوان». فـ(اللذان): مبتدأ، وتثنية الموصول لكون المخبر عنه مثنى، و(السّمن هما بدرهم): صلته، و(منوان): خبر للمبتدأ الذي هو الموصول، وإيقاع (هما) بعد السمن لكونه موضع الاسم المزحلف وفي الإخبار عن «(درهم) الذي السمن منوان به درهم)» فالضمير في (به) للموصول وقد وقع مجرورا بالباء كما كان الاسم المزحلف كذلك، هذا إذا أجريت الإخبار بالموصول على منهاج الابتداء، ومنهاجه حَذْفُ (منه) من البَيْن على ما سبق من أن التقدير في (السمن منوان بدرهم)

---

(١) في ب «بالابتداء» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب و ع: (على هذا) والمثبت من الأصل.

. . . .

منوان منه بدرهم وإن أظهرت منه في الإخبار بالموصول كان حسنا أيضا نحو قولك في الصورة الأولى (الذي هو منوان منه بدرهم «السمن»).

وفي الثانية: اللذان السمن هما منه بدرهم منوان.

وفي الثالثة: (الذي السمن منوان منه بدرهم)،[1] ولا تعود الهاء من (منه) إلا إلى السمن.

وأما امتناع الإخبار عن المصدر في: (ضربى زيدًا قائما) فلامتناع وضع الضمير موضع المزحلف، إذ لو وضع الضمير و(زيدًا) منصوب به لزم إعمال ضمير المصدر، وذلك لا يجوز، لا تقول: «ضربي زيدًا حَسَنٌ وهو عمرًا قبح»، لأن المصدر يعمل لمشابهته الفعل بتضمُّنِ الفعل حروفه الأصول، ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل في شيء، وأما امتناع الإخبار عن قائما في هذه المسألة، فلأنه حال، وهي أبدا نكرة، والمخبر عنه يزحلف ويوضع موضعه ضميره، والإضمار إنما يصح فيما يسوغ تعريفه، ألا تراك تقول: (كسوتُ عَمْراً جُبَّةً)، (وأعطانيها عمروٌ)،[2] تعيد الضمير من أعطانيها[3] إلى الجُبَّة، لأنَّ تعريفها سائغ، ولك أن تقول، وأعطاني تلكَ الجُبَّة عمرو.

وما قال أحد أقبل زيد باسما وأقبل عمرو إياه، ولا وأقبله عمرو بإعادة الضميرين إلى (باسما)، فعلم أن الإخبار عن المصدر، والحال في هذه المسألة ممتنع، ولو أردت الإخبار عن (زيد) في: (ضربي زيدا قائما) فلك طريقان:

أحدهما: وصل ضمير المزحلف.

وثانيهما: فصله، نحو: (الذي ضربته قائماً زيدٌ)، و(الذي ضربي إياه قائما زيد)،

---

(١) في ع: «الذي السمن منوان منه به درهم» والمثبت من الأصل.

(٢) في ل ب: «وكسانيها عمرو» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب: «كسانيها» والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

لأنَّ الضرب اسم، وفي الاسم يجوز وصل ضمير المفعول وفصله نحو: «أعجبني ضربيك، وضربي إيّاك»، بخلاف الفعل، فالفصل هناك مع إمكان الوصل غير سائغ، لا يجوز أن تقول: بلغت إياك، في غير حالة الضرورة، ولا يرد على هذا نحو «إياك بلغت»، لمنع التقدّم عن الوصل، والفرق أن الفعل هو الأصل في الضمائر، بدليل أنه يبنى مع كثير منها «كفعلن»، بخلاف الأسماء.

هذا آخر ما جلوناه في هذا الباب من أبكار أفكار لم تُكْشَفْ بَراقِعُهُنَّ إلا للشُّهْمِ النِّقاب، فآثِرْ نَظَر الزرقاء وامْتَرْ[1] أفاويقَ[2] المجهود، واسْتَغْرِقْ في الإحاطةِ بما تلوناه كُلَّ جِدٍّ معهود، فإنه من مضائق هذا الفن، ومسائلِ البابِ تُسَمَّى شَبْكَ النحويين يُمْتَحَنُ بها المتعلِّمون.

---

(١) امتر: اقتطع، اللسان (متر).

(٢) أفاويق: جمع فيقة وهي المدة بين الحلبتين - اللسان (فوق)

* فصل * و«ما» إذا كَانَت اسْماً عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: مَوْصُولَةٌ كَما ذُكِرَ، وَموصُوفَةٌ كَقَوْلِه:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـــــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

قوله: «كَمَا ذُكِرَ. . . . .».

(أيْ في المَوْصولات).[1]

قولـــــه:

٢٩١ - رُبَّ مَا تَكْـرَهُ. . . . .[2]

(ما) حَقُّها أنْ تُكْتَبَ مفصولةً لأن ما اسم نكرة موصوفة لا زائدة كما في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3]

و(مـا) هنـا ليست بموصولة، لأن الموصول معرفة، و(ربَّ» لا تدخل إلا على النَّكـرات. وإنما حكم على الجملة بكونها صفة لأنَّ رُبَّ موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلابد من أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل النوعيّة والتقدير: رُبَّ شيءٍ مكروهٍ للنفوس له فَرْجَةٌ، والضمير في (له) لـ(ما)، أيْ لهذا الشيء المكروه انفراج،

---

(١) في ب: «أي كما ذكر في الموصولات» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) البيت بتمامه:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـــــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

والبيت من الخفيف نسبه سيبويه في الكتاب ٢: ١٠٩، ٣١٥ لأمية بن الصلت وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٤: ٢، ٨: ٣٠ وقال البغدادي في الخزانة ٦: ١١٢ والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعة، والمشهور أنه لأمية ابن أبي الصلت من قصيدة طويلة عدتها تسعةٌ وسبعون بيتا ذكر فيها شيئا من قصص الأنبياء: داود وسليمان ونوح وموسى، وذكر قصة إبراهيم وإسحاق عليهما السلام، وزعم أنه هو الذبيح، وهو قول مشهور للعلماء، وهذه أبيات من القصيدة إلى البيت الشاهد. . . » أ. هـ والبيت شاهد على أن (ما) نكرة موصوفة بجملة تكره النفوس فحكم على كونها نكرة بدخول رُبَّ عليها، وحكم بالجملة صفةً على قياس نكرةِ رُبَّ من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلابد أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل النوعية: كذا عن البغدادي في الخزانة ٦: ١٠٨ وله على البيت تعليق كثير نقله عن العلماء من قبله.

(٣) سورة آل عمران آية: ١٥٩.

وَنَكِرَةٌ فِي مَعْنَى شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ وَلا صِفَةٍ كَقَوْلِهِ تعالَى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، وَقَوْلِهِمْ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَحْسَنَ زَيداً.

والمعنى: رب أمرٍ يكرهُهُ الإنسان وهو مُبْتَلًى بِهِ يزول عنه ذلك المكروه وتقعُ له فَرْجَةٌ منه، وقوله: (كَحَلِّ العِقَالِ): يريد انفراجا سهلا سريعا كما يُحلّ العقال في السهولة والسرعة.

وحكي عن أبي[1] عمرو بن العلاء أنه كان له غلام ماهر وشى به إلى الحجّاج فسأله، قال فدخلت عليه وقلت إنه مُدَبَّر، فلما خرجتُ قال الواشي كذب، فهربت إلى اليمن مخافةَ شرِّهِ، فمكثتُ هناك عشر سنين وأنا إمام يُرجع إليّ في المسائل، فخرجت من اليمن إلى ظاهر الصحراء يوما، فرأيتُ أعرابيا يقول لآخر: ألا أُبشِّرُك، قال: بلى، قال: مات الحجاج فأنشد:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

قال أبو عمرو: فلا أدرى بأيِّ الشيئين أنا أفرح بهذا البيت الذي عرَّفني (ما) التي ليست بزائدة ولا موصولة، أم بموت الحجاج؟ وفَرْجَةٌ بفتح الفاء لا بضمِّها، فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون (ما) كافّة كما في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[2]؟ قلت: لأنه لو كانت كافةً تبقى مِنْ التَبيينيَّةُ بعدها خاليةً من الفائدة، وعلةُ البناء في «ما» هذه هي افتقارها إلى الصفة ـ كما بينت ـ الموصولة بافتقارها إلى الصلة.

قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3].

(ما) هذه ليست بموصولةٍ ولا موصوفة، لأنَّ التقدير: نعم شيئاً هي والضمير للصدقات، كأنّ الأصل إبداؤها، حذف المضاف وهو الإبداء وانقلب المتّصل

---

(١) انظر القصة في شرح ابن يعيش ٤: ٣ ـ ٤ وروايتها هناك مختلفة لفظا وكذلك في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢: ٧٠٨ ـ ٧٠٩

(٢) سورة الحجر آية ٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٧١

وَمُضَمَّنَةٌ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَام أَوْ الجَزَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

وَهِيَ فِي وُجُوهِها مُبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شيءٍ، تَقُولُ لِشَبَحٍ رُفِعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ بِهِ: مَا ذَاكَ؟، فَإذا شَعَرْتَ أَنَّه إنْسانٌ قُلْتَ مَنْ هُوَ؟ ...

المجرور منفصلا مرفوعا، فالانفصال لعدم ما يعتمد عليه المتصل والارتفاع لقيامه (مقام المضاف المرفوع).[1]

وعلة البناء أنها فارقت الأسماء بما فيها من فرط الإبهام، ألا ترى أنها جارية مجرى شيء الذي هو أعمّ الأشياءِ فلم يَمَسَّها الإعراب لأنه من خصائص (الاسم)[2] بطريق الأصالة، على أنَّا نقول: إنها في الحقيقة لا يتّضح معناها إلا بما يليها فأشبهت الحروف فبنيت.

ونظيرتُها (ما) في: (ما أحسن زيدا!)، وفيها كلام لبعض العلماءِ نذكَره في مسألة التعجّب إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟﴾.[3]

أيْ: إنْ تقدِّموا؛ الدليلُ على أنَّ التقديرَ (ما ذكرتُ)[4] سقوطُ النون من (تُقَدِّمون وتجــدونــه)، وعلّة البنــاء فيهــا وفي ما الاستفهــامية ظاهــرة، والفــرق بين ما وإنْ الشرطيتين: أن ما للإبهام وإن للإيضاح، تقول إذا رُمْتَ الإبهامَ: مَا تصنعْ أَصْنَعْ ولو رُمت الإيضاح قُلت: إنْ تَخْرُجْ (أَخْرُجْ).[5].

قوله: «لِشَبَحٍ ....».

اللام فيه بمعنى من أجل، وليست بصلة للقول، والشَّبَحُ الشَّخْصُ.

---

(١) في ب: «مقام المضاف» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب وع: «الأسماء» والمثبت من الأصل.

(٣) سورة البقرة آية: ١١٠.

(٤) في الأصل: «بما ذكرت» والمثبت من ب وع.

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَقَدْ جَاءَ سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ.

* فصل * وَيُصِيبُ أَلِفَهَا الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ، فَالْقَلْبُ فِي الْاسْتِفْهَامِيَّةِ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذُؤَيْبٍ: قَدِمْتُ الْمَـدِينَـةَ وَلِأَهْلِهَـا ضَجِيـجٌ بِالْبُكَـاءِ كَضَجِيجِ الحَجِيجِ أَهَلُّوا بِالإِحْرَامِ فَقُلْتُ مَهْ؟ فَقِيلَ: هَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قال المصنف: «كُنْتُ في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاصٌّ بالفُضَلاءِ فسألهم الوزير عن قولِهِ تعالى: ﴿ أَوْمَامَلَكَتْأَيْمَنُكُمْ ﴾.[1]

فتكلّموا فلم يُقْنعِ الوزيرَ جوابُهم، فسألني فقلت: الأصل في «ما» أن تكون لغير العقلاء، فإذا أُطلق في العُقَلاءِ وأمكن مُرَاعَاةُ الأَصْلِ فيه بوجه يجب ذلك، والإِنَاثُ أَقْرَبُ إلى غيرِ الْعُقَلاءِ من الذكور فيجب مراعاةُ ذلكَ الْقُرب ما أمكن فيحمل على الإناث فاستحسنه.

قوله: «وقد جاء ....».

قيل (ما) في الموضعين بمعنى (مَنْ)، وقيل: إطلاق (ما) في الموضعين[2] كأنَّهُ ينبىءُ عن عظمـة شأن الله تعـالى، لأنَّ (ما) هنا لإرادةِ الوصف، فكأنه قيل: ليس من شأنِكنّ أن تَكُنَّ مسخرات لنا فسبحان الملك القادر الذي سخَّرَكُنَّ لنا بكمال ملكوتهِ وتمام قدرته.

وعن المبرد[3]: قولك (ما هذا الرجل؟) سؤال عن صفاته، فجوابه عالم أوجاهل، وقولك من هذا الرجل؟ سؤال عن ذاته، فجوابه: إنه ابْنُ فلان، والباء في (بحمده):

---

(١) سورة النساء آية: ٣.

(٢) عنى بالموضعين استعمالها في «سبحان ما سخّركُنّ لنا، وسُبحان ما سبّح الرّعْدُ بحمده»، وهو ما روي عن أبي زيد - انظر ابن يعيش ٤: ٦ والمقتضب ٢: ٢٩٦، ٤: ١٨٥

(٣) المقتضب ٢: ٥٢، ٢٩٦، ٣: ٦٣، ٤: ٢١٧، ٢١٨، ١٨٥

وَالحَذْفُ فِي الْاسْتِفْهَامِيَّةِ عِنْدَ إدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا وَذلِكَ قَوْلُهُمْ:

فِيمَ وبِمَ؟

وعَمَّ وَلِمَ وَحَتَّامَ، وَإلامَ وَعَلاَمَ.

كما في (رأيت زيداً زيداً) في باب التأكيد فصار إلى (ماما)، فقلبت الألف الأولى هاءً، فالقلب لإزالة التكرير المستكره، والقلب إلى الهاء لما بَيْنَ الألف والهاء من قرب المخرج، وكان قلب الألف من الأولى أولى، لئلا يخطر على بال أحد أن التغيير للوقف.

والوجه الثاني: وهو ما زعمه بعضُ النَّاس أنه مركّب مِنْ (مَهْ) التي بمعنى أكفف، و(مـا) التي في قولك: «مَا تصنَعْ أصنَعْ»، كأنَّ قائلا قال: «أنا أفعل كذا وكذا»، وعرَّض بأن مُخاطبه لا يقدر على ما يفعله فقال له المخاطب: (مَهْ)[1] ما تفعل، أي: اكففْ عما أنت فيه ما تفعل أفعل، ثم جرى ذلك مجرى كلمة واحدة، وصار يجزم به كما يجزم بما، وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفُها مَنْ لا يدَ له في علم العربية فيضَعُهــا في غيرِ موضعهـا، ويحسَبُ (مهـما) بمعنى متى، ويقـول: (مهـما جئتني أعطيتك)، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء، أوَ ما ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾[2] فإنه ينادى بأن المراد (ما تأتنا به) لا متى تأتنا.

قوله: «والحذف».

حذفت الألف من (ما) الاستفهامية عند إدخال حروف الجر لما سيجيء في القسم الثالث من الكتاب إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله: «وَعَمَّ . . . .».

أصله: عَنْ ما، على أنه حرف جر دخل على (ما) الاستفهامية، والاستعمال الكثير

---

(١) سقط من الأصل، والمثبت من ب وع.

(٢) سورة الأعراف آية: ١٣٢.

وَالْجَزَائِيَّةِ وَذلِكَ عِنْدَ إلْحَاقِ «مَا» الْمَزِيدَةِ بآخِرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾.

مثل الباء في: دخل فلان بالسيف والرمح»، أي: سائفاً وراعحا، فالجارُّ والمجرور حال، كأنه قال: سبّحَ الرعد حامدا.

قوله: «فالقلب[1]..........».

النازلةُ المستفهم عنها، متى كانت هائلة قلبت ألف ما الاستفهامية هاءً استعظاما للنازلة الهائلة، وإيذانا بأنّ السؤال قد انقضى لِيُسْرِعَ المسؤول عنه في الإجابة ولا يَرْقُب انقضاء السؤال، والباء في (بالبكاء) مثلها في دَخَل فلانٌ بالسَّيفِ أي (باكين).

قوله: «والجزائية».

في (مَهْمَا) وجهان:

أحدُهُمَا: وهو المذهب السَّديدُ البصري[2] أن (ما) الجزائية التي في نحو: «ما تصنَعْ أصنَعْ» ضُمَّتْ إليها «ما» أخرى مزيدة للتأكيد، والدلالة على قصد المتكلم أن يُنكِرَ على صاحبه دعواه الزيادة عليه، وأنه يستطيع ما تستطيعه، لأن التكرير مفيد للتأكيد

---

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: ويصيب ألفها القلب والحذف فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام، فقلت مَهْ فقيل: هلك رسول الله عليه الصلاة والسلام ـ أ. هـ قال ابن يعيش في شرحه ٤: ٧ وهذا الحديث رواه ابن يسار يرفعه إلى أبي ذؤيب انه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل فاستشعرت حزنا فبتُّ بأطول ليلة لا ينجابُ ديجورها ولا يطلع نورها، وظللت أقاسي طولها حتى إذا كان قريب السَّحَر أغفيتُ فهتف بي هاتف وهو يقول.

خَطْبٌ أَجَلُّ أَناخَ بالإسْلام ... بَيْنَ النُّخَيْلِ ومَقْعَدِ الآطام

قُبِضَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ فعُيُونُنا ... تُذْرِي الدُّمُوعَ عَلَيْهِ بالتَّسْجامِ

قال أبو ذؤيب فوثبت من نومي فزعا فنظرت إلى السماء، فلم أر إلا سعد الذابح فتفاءلت به ذبحا يقع في العرب وعلمت أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قد قبض وهو ميّتٌ من علته)

(٢) لم يرد في الإنصاف وإنما صرح به سيبويه نقلا عن الخليل حيث قال (وسألت الخليل عن مهما فقال هي ما أدخلت معها ما لغوا، بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت إنْ ما تأتني آتك) سيبويه ٣ ٥٩ ـ ٦٠

* فصل * و«مَنْ» كَمَا في أَوْجُهِهَا إلا في وُقُوعِهَا غيرَ مَوْصُولَةٍ وَلاَ مَوْصُوفَةٍ وهِي تَخْتَصُّ بأولي الْعِلْمِ ، وَتُوقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ والاثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلَفْظُها مُذَكَّرٌ وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ هُوَ الْكَثِيرَ وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنى .

على حذف ألفها، والأصل قليل، ومعنى الاستفهام تفخيم الشأن كأنه قيل في قوله: (عزَّ وَجَلَّ) :[1] ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[2] عن أيِّ شيءٍ يتساءلون ومن هذا القبيل مَلْجَأتي زَيْدٌ[3] ما زيد (جعلته لانقطاع شبيهه كأنه شيءٌ خفيٍ عليك جنسه، تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول؟ وما العنقاء؟، أيْ: أيُّ شيءٍ هي من هذه الأشياء، هذا أصله، ثم جرد للعبارة عن التفخيم حتى وقع في كلام من لا تخفى عليه خافية).[4]

قوله: «وَمنْ كَمَا».

تلخيص هذا الكلام أن «مَنْ» تجيءُ (موصولةً كما)،[5] «كَجَاءَني مَنْ عَرَفْتُهُ»، أيْ الّذي عَرَفْتُهُ، وموصوفةً كقوله:

٢٩٢ ـ وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غيْرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا[6]

كأنه قال على إنسان غيرِنا، و«غيرِنا» بالجَرِّ صفة (لِمَنْ)، يريد: كفانا فَضْلا على

---

(١) في ب: «جل وعز» وفي ع: «تعالى» والمثبت من الأصل.

(٢) سورة النبأ آية: ١.

(٣) الملجأ: الموئل.

(٤) ما بين القوسين منقول بنصِّه من الكشاف ٤ : ٢٠٦.

(٥) في ب و ع: موصولة والمثبت من الأصل و ع.

(٦) البيت من الطويل نسبه البغدادي في الخزانة ٦ : ١٢٢ لكَعْب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ونسب إلى حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ أيضا ولم يوجد في شعره، قال ابن هشام اللّخميّ في (شرح شواهد الجمل): وقيل: هو لعبدالله بن رواحة الأنصاري، وقيل لبشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ـ أ. هـ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢ : ١٠٥ وابن يعيش ٤ : ١٢ وشواهد المغني ١٦٠، وفي شرح أبيات المغني ٢ : ٣٧٧ والشاهد في البيت جعله (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو (غيرنا).

وَقُرِىءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ . . .﴾. بِتَذْكِيرِ الأَوَّلِ وَتَأْنِيثِ الثَّانِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾،

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

* نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ *

الناس حبُّ النَّبِيِّ إيانا و(بنا): في موضع المفعول لكفى، و(حُبُّ النبيّ): فاعله.

ومتضمّنةً معنى حرف الاستفهام كقولك: «مَنْ أتاكَ؟»، أَوْ بِمَعْنى حرف الجزاء كقولك: «مَنْ يُكْرِمني أُكْرِمْهُ».

قوله: «وَتُوقَع على الواحد.......».

إنما أوقعت على الواحد والاثنين والجمع لإبهامها.

قوله: «وَقُرِئَ[1] ....».

حَسُنَ التّذكير في الأول، لانتفاءِ الدلالة على التأنيث، بخلاف الثاني فإنّ قوله: «مِنْكُنَّ» دل على التأنيث فَيَحْسُن التأنيث.

قولـــه:

٢٩٣ - .... نَكُنْ ....[2]

الشاهد في البيت قوله: «يصطحبان» ثَنَّاهُ على معنى مَنْ وقبله:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكاً ... وَقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانِ[3]

---

(١) في قوله وقرىء، أي الآية الكريمة ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ آية ٣١ من سورة الأحزاب

(٢) إشارة إلى بيت الفرزدق، من الطويل وهو بتمامه:

تعشَّ فإنْ عاهدتني لا تخونني ... نكنْ مثل من يا ذئبُ يصطحبان

انظر ديوانه ٢ ٣٢٩ والخصائص ٢ ٤٢٢ وابن يعيش ٢ ١٣٢، ٢ ١٣٣ وموضع الشاهد فيه قوله «يصطحبان» حيث ثناه حملا على معنى (من) لأنها كناية عن اثنين

(٣) ديوان الفرزدق ٢ ٣٢٩

* فصل * وَإذا اسْتَفْهَمَ بِهَا الْوَاقِفُ عَنْ نَكِرَةٍ قَابَلَ حَرَكَتَهُ فِي لَفْظِ الذَّاكِرِ مِنْ حُروفِ الْمَدِّ بِمَا يُجَانِسُها، يَقُولَ إذا قَالَ: جَاءَنِي رَجُلٌ مَنُو وإذا قَالَ رَأَيْتُ رَجُلاً مَنَا، وإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِني.

وَفِي الْتَّثْنِيَـةِ مَنَانْ وَمَنِينْ، وَفِي الْجَمْعِ مَنُون وَمَنِينْ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ مَنْهْ وَمَنْتَانْ وَمَنَاتْ وَالْنُّونُ وَالتَّاءُ سَاكِنَتَانِ، وَأَمَا الْوَاصِلُ فَيَقُولُ فِي هَذا كُلِّه: مَنْ يَا فَتى بِغَيْرِ عَلاَمَةٍ.

تَعَشَّ فإنْ عَاهَـدْتَـنِي لَا تَخُونُـنِي ... نَكُنْ ....

وَصف الفرزدق ذئبا أتاه وهو في القفر، ووصف حاله معه، وأنه أطعمه وألقى إليه ما يأكله.

وقوله: «تَعَشَّ»: خطاب للذئب، (فإن عاهدتني): بعد أن تَتَعَشَّى على أن لا يخون كل أحد منا، كنا مثل رجلين يصطحبان، ويصطحبان: صلة (مَنْ)، و(ياذئب): نداء وقع فاصلا بين الصلة والموصول، وهو من تَعَسُّفاتِ الفرزدق، كذا روي عن المصنف.

وقد ذكر عن جماعة من العرب أنهم قَرَوا الذئب لما أتاهم وهم مسافرون منهم الفرزدق.

قوله: «وإذا استفهَمَ».

السؤال إما عن نكرة، وإما عن عَلَم، وإما عن معرفة غير العلم.

ففي الأول يلحق السائلُ (مَنْ) زيادات تدل على إعراب ذلك الاسم المنكّر في لفظ الذاكر، وعلى تثنيته وجمعه، كقولك (مَنُو) لمن قال: (جاءني رجل) و(مَنَا) لمن قال: (رأيت رجلا)، وَمَني لمن قال: «مررتُ برجل»، وَمَنَانْ وَمَنَيْنْ لمن قال: جاءني

رجـلان، ورأيت رجلين (ومـررت برجلين)[1] (و«مَنـونْ وَمنِـينْ» لمن قال: «جاءني رجـال، ورأيت رجالا، ومررت برجال»)[2] «ومَنَهْ، ومَنْتَانْ، ومَنْتَيْنْ، ومَنَاتْ» لمن قال: «جـاءتني امرأة وامرأتان، ورأيت امرأتين، ومررت بامرأتين، وجاءتني نسـوةٌ، ورأيت نسوةً، ومررت بنسوةٍ»، وإنما أدخلوا على (مَنْ) الحروف المجانسـة لما في لفظ الذاكر من الحركات فيما عدا التثنية والجمع، ومن الحروف فيهما إيذانا بأن الاستفهام وقع عن ذلك المستفهم عنه دون غيره وشرط إلحاق هذه الزيادة أن يكون المستفهم عنه نكرة، لأنه الذي يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام في الغالب، وإنما اختاروا الحروف في (مَنُو) و(مَنَا) و(مَني) على الحركات، وإن لم يكن في لفظ الذاكر إلا الحركات احترازا عن توهم الإعراب، ولا تكون أواخر هذه الزيادات إلا ساكنة لاختصاصها بالوقف، ألا تراك لا تقول في الوصل (مَنُو يَافَتَى) ولا (مَنُونَ ياهذا)، وإنما تقول (مَنْ يافتى) في كل حال، وإنـما (خصصت)[3] هذه الـزوائـد بحالة الوقف، لأنها على خلاف الأصل، فيشترط الوقف لأنه مما يقع به التغيير، وإذا كان نون (مسلمان ومسلمون) يجب إسكانها في الوقف مع أنها تقع فيه مرة وفي الوصل مرات، كان إسكان النون التي لا تقع إلا في الوقف أعني نون (منانْ) و(منينْ) و(مَنُونْ) و(مَنِينْ) لَوجب وكذا الكلام في تاء (مناتْ)، وهذه الاختلافات ليست بإعراب لأن (مَنْ) مبنيٌّ لاحظَّ له في الإعراب، وإنما جاءت هذه الزيادات لتدل على إعراب في غير هذه الكلمة التي هي (مَنْ)، ولأجل هذا لم يَعُدّ أهلُ التحقيق (مَنُو مَنا مَني) فيما أعرب بالحروف نحو أبوه، أباه، أبيه.

(١) في الأصل و ع «ومررت برجل» وصوابه ما أثبت من ب
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب لأن وجوده لازم
(٣) في ب «خصت» وفي ع «تختص» والمثبت من الأصل

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَنْ قَالَ:

* أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ؟ *

شُذُوذَيْن إِلْحَاقَ الْعَلاَمَةِ فِي الْدَّرْجِ وَتَحْرِيكَ الْنُّونِ الَّتِي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً، لأنَّ (مَنْ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْسُّكُونِ.

قوله: «وقد ارتكب . . . .».

٢٩٤ ـ تمامه: فَقَـالُـوا: الجِنُّ قُلْتُ عِمُـوا ظَلاَمـا[1]

وبعـده:

فَقُلْتُ إلى الـطَّعَـامِ فَقَـالَ مِنْهُـمْ زَعِيمٌ: نَحْسُـدُ الأَنَسَ الـطَّعَـامَـا[2]

زعم أنه أتاه الجنُّ وهو عند ناره فسألهم من هُم؟، فلما ذكروا أنهم الجن حياهم وقال لهم عِمُوا ظلاما، لأنهم جِنٌّ، كما يقول بعض بني آدم لبعض إذا أصبحوا عِمُوا صباحا، وإنما انتشارهم بالليل، فناسب أن يذكر الظلام دون الصباح، وقوله: «إلى الطعام» من صلة هَلُمَّ المقدر كأنه قال: هَلُمُّوا إلى الطعام فقال منهم زعيم أي رئيس لهم ومتكلِّم عنهم: نَحْسُدُ الأَنَسَ، وأراد بالأَنس الإنسَ، أي نحسُدُهم على أكل الطعام والالتذاذِ به وليس من شأننا أن نأكل ما يأكله الإنس.

و(شذوذين): منصوب بارتكب و(إلحاقَ): على الإبدال من شذوذين.

---

(١) البيت من الوافر وصدره: أتَوا نَاري فقلتُ منونَ أنتُمْ

(٢) هذان البيتان رواهما أبوزيد في نوادره ص ١٢٣ ونسبهما لشمير بن الحارث الضبّي مصغر شَمِر، وانظر المقتضب ٢: ٣٠٧ وسيبويه ٢: ٤١١، والخصائص ١: ١٢٩ والكشاف ١: ٢٨ وابن يعيش ٤: ١٦ والخزانة ٦: ١٦٧ ـ ١٧٦ وذكر البغدادي فيه حديثا طويلا.

وموضع الشاهد فيه قوله (منونَ) إذ فيه على هذه الرواية شذوذان، الأول إلحاق العلامة في الدرج، والثاني تحريك النون، وانظر الأشموني ٣: ٦٤٢ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢: ١٧٤ فقد استمد منه صاحب الإقليد التفسير لهذين البيتين.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَزِيدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ وَحَّدَ أَمْ ثَنَّى أَمْ أَنَّثَ أَمْ جَمَعَ.

قوله: «على الأحرفِ الثّلاثة».

أي تقول في الرفع (مَنُو)، وفي النصب (مَنَا)، وفي الجرِّ (مَنِي) في الواحد والتثنية والجمع في حالتي التذكير والتأنيث.

وإنما استغنى أصحاب هذه اللغة بالأحرف الثلاثة عن غيرها لأنَّ المعنى الذي قصدوه يحصل بها، فالواو للمرفوع والألف للمنصوب والياء للمجرور فعلى هذه اللغة تقول (منو) لا غيرُ لمن قال جاءني رجل أو رجلان أو رجال (أو امرأة أو امرأتان)[1] أو نساء، و(منا) عند النصب في هذه الصور ومنى عند الجَرِّ فيهنَّ.

والأكثرون على ما سبق من اللغة الأُولى وهي الأُولى، لأنَّ فيها دلالةً على الإعراب (والحال للذات جميعا)[2]، فإنك إذا قلت منان يُفهم منه الاستفهام عن مرفوع ومثنى، (وكذا الباقي)،[3] فإن لم يكن اجتماع الدلالتين كما في قولك: «مَنَهْ» لمن قال: (رأيتُ امرأةً) رُجِّحَ فيه الدلالة (على الذات)[4] على الدلالة على الإعراب، لأنَّ معرفة الذات أولى من معرفة الإعراب فلذا لم تَدُلَّ (مَنَهْ) في هذه الصورة إلا على التأنيث.

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) في الأصل: «والحال جميعا» والمثبت من ب و ع.

(٣) في ب: «وكذا البواقي» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) في ب: «على حال الذات» والمثبت من الأصل و ع

وَأمَّا اْلمَعْرِفَةُ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِيهِ إذا كَانَ عَلَماً أَنْ يَحْكِيَهُ اْلُمْسْتَفْهِمُ كَمَا نَطَقَ بِهِ فَيَقُولُ لِمَنْ قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ، مَنْ زَيْدٌ؟، وَلِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْداً، مَنْ زَيْداً؟ وَلِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَنْ زَيْدٍ؟.

قوله: «إذا كان علما. . . .».

أما الثاني وهو أن يكون سؤالا عن العَلم فمذهبُ أهل الحجاز[1] فيه أن يَحْكِيَه المستفهم كما نَطَق به الذاكِرُ وإن لم يكن علما فالرفع لا غير، فإن قلت: ما السرُّ في ذلك؟ قلت: هو أنَّ القياس في المعرفةِ أنه غير محتاج إلى إلحاق الزيادة[2] احتياج النكرة لما ذكرنا من العلة من قبل وإنما جرى الحكايةُ في العَلم عندَ أهل الحجاز لأنه كثيراً ما يتطرَّق إليه الالتباس بكثرة المسميات بالعلم الواحد فقصدوا حكايته ليُعرفَ ما قُصِدَ بالاستفهام عنه، ولم يُسلَكْ هنا طريقة الاستفهام عن النكرة للفرق.

فإن قلت فلم لم يعكسوا؟ قلت: لأن الأكثرَ هو الاستفهام عن النكرة لأنه المحتاج إلى تمييزه في الغالب وهو ظاهر، فلو عَكَسُوا لذهب الاختصار المطلوب عما يكثر استعماله، لأن قولك: (منو) أخْصَرُ مِنْ قولك: (مَنْ رجلٌ)، على أنا نقول: حكاية النكرة ممتنعة، لأنَّ الحاكي إن حكاها وهي على لفظها كان قد استعمل اسم الجنس بعد تقدّم ذكره بدون لام التعريف وذاك ليس بجيِّدٍ تقول: (جاءَني رجل فأكرمت الرجل) ولو قلت: (فأكرمت رجلًا) وأنت تريد الدلالة عليه لم يكن مستقيماً، ولو حكاها بالألف واللام كان حاكياً لفظا غير اللفظ الواقع في كلام الذاكر، بخلاف العَلَم، فإنّه عارٍ عن هذا الفساد.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٤١٣ «واعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً: مَنْ زَيْداً؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدالله قالوا: مَنْ عبدُالله؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين.

(٢) في ب: «الزيادات» والمثبت من الأصل وع.

وإِذَا كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ رُفِـعَ لَا غَيْرُ، تَقُولُ: لِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ الْرَّجُلَ مَنِ الْرَّجُلِ، وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرْفَعُوا فِي الْمَعْرِفَةِ أَلْبَتَّةَ.

وإِذَا اسْتُفْهِمَ عَنْ صِفَةِ الْعَلَمِ قِيلَ: إِذَا قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ، أَلْمَنِيُّ؟ أَيْ: اَلْقُرَشِيّ أَمْ الْثقَفِيّ، وَالْمَنِيَّانِ وَالْمَنِيُّونَ.

قوله: «وإذا كان غَيْرَ علم».

وأما الثالث وهو السؤال عن معرفة غير العلم، فالاسم المسؤولُ عنه يُرْفَعُ لا غيرُ هذا على مقتضى القياس، (لأنه في التقدير مبتدأ و«من» خبره).[1]

قوله: «في المعرفة أَلْبَتَّةَ......».

أي مَذْهَبُهُم[2] أن يرفعـوا علماً كان أوْ غَيْرَ عَلَمٍ، لأنـه كلام مستـأنف وحقُّ الاستئناف أن حكمه منفصل عما سبق.

قوله: «أَلْمَنِيُّ...... إلى آخره».

أي إذا كان الاستفهـام عن صفةِ العلم فحقُّه أن يُتلفَّظ بما هو ملائم للصِّفَة، بإدخـال (ياء النسبة عليه)،[3] فيقال: أَلْمَنِيُّ، أيْ القُرَشِيُّ أم الثَّقَفِيُّ، وإنما صنعوا هكـذا، لأنَّ اللبس في العَلم إنـما يجيء من جهة الصفة، الا ترى أنك لو قدرت أشخاصا اسم كلِّ واحدٍ زيدٌ وأن التمييز بينها بكون أحدها قُرشيا، والآخر ثقفيًّا، والآخر هُذَليًّا، يكون مجيءُ اللّبس من جهة الصِّفة، فلما كان اللبس جائيًّا من جهتها كان الاستفهـام عنهـا أولى، فقصدوا إلى رفع هذا اللبس فأتوا بالألف واللام وياء النَّسب وأوقعوا بينهما «مَنْ» وزادوا همزة الاستفهام على الألف واللام فقالوا «أَلْمَنِيُّ»، وإنما أتوا بياء النسب، لأنهم لو استفهموا بالألف واللام وحدها لما عُرف أنه استفهام عن

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) مذهب بني تميم الرفع على كل حال - انظر سيبويه ٢: ٤١٣

(٣) في ب «ياء النسب عليه» والمثبت من الأصل و ع

* فصل * وَأَيٌّ كَمَنْ فِي وُجُوهِهَا، تَقُولُ مُسْتَفْهِماً: أَيُّهُمْ حَضَرَ، وَمُجَازِياً: أَيُّهُمْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ.

صفة لعدم اختصاص الألف واللام بالصفة بخلاف الياء فهي مختصة بها، وإنما زادوا همزة الاستفهام، لأنهم استضعفوا دلالة (مَنْ) على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام، فأتوا بالهمزة في الأول ليقوى أمر الاستفهام، وأما الألف واللام بين الهمزة ومَنْ فإنما جيء بها للدلالة على عموم الصِّفة.

قوله: «أَيُّهم حضر......».

قيل: أيٌّ معربةٌ لقوتها، لأنها تصلح لمن يعقل ولما لا يعقل، ولأنَّ نظيرها (بعض)، ونقيضها (كلٌّ) وكلاهما معربٌ فتحمل على نظيرها ونقيضها، ولأنها مشتقة بخلاف أخواتها.

واشتقاقها من (أَوَيْتُ)[1] أي انضممتُ، (وتساندت)،[2] وبعض الشيء منضمٌّ إلى جملته متساند إليها والأصل أَوَيٌ على ما سبق، وهذا في الأسماء المبهمة عزيز جدا لا يكاد يوجد.

---

(١) في ب: «أويتُ إليه» والمثبت من الأصل وع. انظر اللسان (أوا) ومعناها قال: أَوَيْتُ بها فتأوَّتْ تأَوِّياً إذا انضمَّ بعضها إلى بعض كما يتأوّى الناس.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل.

وَوَاصِلًا: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَوَاصِفاً: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَهِيَ عِنْدَ سِيبَوَيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْضَّمِّ إذا وَقَعَتْ صِلَتُهَا مَحْذُوفَةَ الصَّدْرِ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾.

وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو الْشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِ الْحُرُوفِ:

إذا مَا أَتَيْتَ بَنِي عَامِرٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

فَإِذَا كَمَّلْتَ فَالنَّصْبُ كَقَوْلِكَ: عَرَفْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الْدَّارِ، وَقُرِىءَ «أَيَّهُمْ أَشَدَّ»..

قوله: «اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ».

أيْ اضرب الذي هو افضل، ولو اتيت بـ (هو) قلت: (اضرب أيَّهم هو أفضل) بالنصب لتمام الجملة، وإنما يُبنى على الضمِّ إذا كانت صلته محذوفةَ الصَّدْر، (لأنه مرادٌ مع حذفه كما في نحو «مِنْ قَبْلُ»).[1]

قال أبوعُمَرَ[2]: حَجَجْتُ فَلَمْ أزل استقرىءُ البواديَ وأسألهم عن (ضربت أيُّهم أفضَلُ)، فكلهم يرفع.[3]

قولــــه:

٢٩٥ - .... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ ....[4]

---

(١) في ب: «لما مر» والمثبت من الأصل وغ.

(٢) في جميع النسخ «أبو عمرو» وهو تحريف لأن المحكيّ عنه هو ابو عُمَر الجَرْميُّ صالحُ بنْ إسحاق، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عن المبرد، وناظر الفراء وانتهى إليه علم النحو في زمانه، انظر بغية الوعاة ٢: ٨ - ٩.

(٣) انظر هذه الرواية بلفظ مختلف ومعنى مشابه في الإنصاف ٧١٢ وابن يعيش ٣: ١٤٦، وهذا يؤيد أن المحكيّ عنه هو أبو عمر الجرمي.

(٤) هذا بعض بيت من المتقارب وهو بتمامه:

إذا ما أتيت بني مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهُمْ أفضلُ

. . . .

أي أيُّهم هو أفضل، وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل لا تخلو من أن تكون سؤلا عن نكرة أو معرفة، فإن كانت سؤالا عن نكرة لا تلحقها الزيادات، لا يقال أيُّوَ، وأيًّا، وأيِّي، كما قيل (مَنُو مَنَا، مَني)، لأنَّ إلحاق تلك الزيادات في (مَنْ) ليعرف بها إعراب الاسم المسؤول عنه، لكونِ (مَنْ) غير قابل للإعراب، (وأيٌّ) معرب يحصل به ذلك الغرض، فلا حاجة إلى الإلحاق به، ولكونها معربةً اختصّت هذه الحركاتُ بحال الوصل، لأنَّ الحركات لا تكون إلا في الوصل.

وتقول في التثنية والجمع أيَّانِ[1] وأيُّونَ وأيَّتْنِ وأيِّينَ في الوصل، وإنْ لم تقل مَنَانِ يافتى، ولا منونَ ياهذا، لأن «أيًّا» لما صحَّ دخولُ الحركاتِ عليها في الوصل دخلت علامة التثنية والجمع في المذكر والمؤنث في الوصل، لأنَّ الكُلَّ باب واحد، فيجرى على قياس واحد.

قال البغدادي في نسبته: والبيت لم يبلغني قائله، وقال ابن الأنباري: وحكاه أبو عمرو الشيباني بضم أيُّهم عن غسان، وهو أحدُ من تؤخذ عنه اللغة من العرب، أ. هـ، انظر الخزانة ٦: ٦١، والإنصاف ٧١٥، وابن يعيش ٣: ١٤٧، ٤: ١٢، ٧: ٨٨.

والشاهد فيه قوله: «على أيُّهم» إذا الرواية فيه بضم (أيُّهم) على رواية أبي عمرو الشيباني، ويلزم أن تكون (أي) في هذه العبارة موصولة بمعنى الذي، ويكون (أفضل) خبراً لمبتدإٍ محذوف وتقدير الكلام فسلِّم على الذي هو افضل، ولا يجوز ان تكون أي استفهامية مع الضمّ لأنه يلزم على هذا محظوران: أحدهما أن يعلق حرف الجرّ عن العمل في لفظ المجرور، لان أي الاستفهامية غير مبنية وهذا مما لا يقوله أحد، والثاني أن يخرج اسم الاستفهام عن الصَّدارة، كما لا يجوز ان تكون أي شرطية، لان الشرطية لا تبنى على الضمّ وهي تستدعي فعل شرط وجوابه وليس هنا شيء من ذلك، وإذا لم تصلح أي ان تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «وهذا نص في محلِّ النزاع» كذا عن المحقق محمد محيي الدين في الإنصاف ص٧١٥، حاشية ١.

(١) سيبويه ٢: ٤٠٨ - ٤١٢.

* فصـل * وإذَا اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ نَكِرَةٍ فِي وَصْلٍ قِيلَ لِمَنْ يَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ، أيٌّ بالرَّفْعِ؟ وَلِمَنْ يَقُولُ رَأَيْتُ رَجُلاً، أَيًّا، وَلِمَنْ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، أَيٍّ، وَفِي الْتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي الأَحْوالِ الثَّلاثِ أيّان وأيُّون وَأَيَّيْن وأَيِّينَ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ: أَيَّةٌ وأَيَّاتٌ، وأَمَّا فِي الْوَقْفِ فإِسْقَاطُ الْتَّنوينِ وَتَسْكِينُ الْنُّونِ وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ فِي هذِهِ الأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَمَا فِي لَفْظِهِ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ حِكَايَةٌ، وَكَذلِكَ قَوْلُكَ: مَنْ زَيْدٌ؟ وَمَنْ زَيْداً؟ وَمَنْ زَيْدٍ؟ «مَنْ» وَالاسْمُ بَعده مَرْفُوع الْمَحَلِّ مُبْتَدأً وَخَبَراً وَيَجُوزُ إفْرادُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنْ يُقَالَ أَيًّا لِمَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ رِجَالاً أَوْ نِسَاءً.

قوله: «فإسقاط التنوين......».

أيْ مِنْ (أيٍّ) في حالة الإفراد.

(وتسكين النون): أي عند التثنية والجمع، يريد أنك إذا وَقَفْتَ عليها أَخَذَتْ حُكْمَ سائر الأشياء المعربةِ كَقَوْلِكَ: أيْ بالإسكانِ في الرفعِ والجر، و(أيًّا) بإبدال الألف من التنـوين في النصب، وَ(أيَّانْ) (وأيُّونْ) و(أيَّيْنْ) و(أيِّينْ) بإسكان النون، و(أيَّهْ) بقلب التـاء هاءً (وأيَّاتْ) بالتاء الساكنة، هذه أحكام من يقصد التفرقةَ في الإعراب خاصةً وأحوال الذات باعتبار التثنية والجمع في التذكير والتأنيث.

وأما من لغته التفرقة في الإعراب خاصة فإنه يقول: (أيٌّ وأيًّا وأيٌّ)[1] في الأحوال كلها، لأن الحركة هنا بمنزلة الحروف في: (مَنُو مَنَا مَنِي) فيما سبق.

قوله: «على الابتداء.....».

---

(١) في ب: «أيٌّ وأيٌّ وأيًّا» والمثبت من الأصل و ع.

وَيُقَالُ: فِي الْمَعْرِفَةِ إذَا قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَاللَّهِ، أيُّ عَبْدُ اللَّهِ لاَ غَيْرُ.

هذا ظاهر، لأنه اسم جُرِّد عن العوامل اللفظية ليُخْبَرَ عنه، والتقدير: (أيْ هو) فوجب أن يكون مبتدأً.

فإن قلت: فما المانع عن جعله معرباً؟ قلت: المانع عن ذلك فساد اللفظ والمعنى.

أما الأول، فلأداءِ كونه معرباً إلى كون العامل في كلام المتكلِّم من كلام غيره.

وأما الثّاني فلكون التقدير حينئذٍ: (رأيتُ أيًّا)، وما المعنى كذلك.

قوله: «ويقال في المعرفة....».

إنما لم تلزم الحكاية هنا في المسؤول عنه إذا كان علما، كما لزمت في فصل (مَنْ) على اللغـة الحجازية، فقيل: (مَنْ زيدٍ، وَمَنْ زَيْداً، وَمن زَيْدٍ)، وَلَمْ يَقُلْ هنا «إلا أيُّ عبدُالله» برفع أيٍّ وعبدِ الله، لأن (مَنْ) مبنيٌّ وأيًّا مُعْرَبٌ، فإذا قلت: (أيُّ عَبْدَ اللَّهِ) برفع (أيٍّ)، ونصبِ عبدالله، جَعَلتَ أحد الجزأين مخالفا للآخر، ونظير هذه المسألة (إجـازتهم)،[1] «إنّهم أجمعون ذاهبون» وعدم إجازتهم «إنَّ القوم أجمعون ذاهبون» وذلك أنّ (أجمعون) تأكيد، والتأكيد تابع للمؤكّد في الإعراب فقالوا: (إنهم أجمعون) فجوّزوا الرفع في (أجمعون) حملا على موضع (إنَّ) مع الاسم، إذ المعنى كقولك: (هم أجمعون) وَحَسُنَ ذلك من حَيْثُ إن الضمير وهو (هم) لا عمل فيه (لإنَّ) وإن كان في التقدير منصوبا فلا تظهر المخالفة بين المتبوع والتابع، ولم يُجَوِّزوا (إنَّ القومَ أجمعون ذاهبون)؛ بل أوجبوا النصب في أجمعين، لأن النصب قد ظهر في المتبوع وهو القوم لفظا، فلو رفع التابع تظهر المخالفة بين التابع والمتبوع لفظا وهي ممتنعة.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

* فصل * وَلَمْ يُثْبِتْ سِيبَوَيْهِ «ذا» بِمَعْنَى الَّذي إلاّ في قَوْلِهِمْ: مَاذا، وَقَدْ أثْبَتَهُ الْكُوفِيُّونَ وأنْشَدُوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إمَارَةٌ ... أمِنْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أيْ وَالَّذِي تَحْمِلِينَهُ طَلِيقُ.

قوله: «وَلَمْ يُثْبِتْ سِيبَوَيهِ[1]......».

أي «ذا» إذا كان بمعنى الّذي، فلابد عند سيبويه من أن يكون قبله (ما) لأنّه نقل من باب الإشارة إلى الحاضر، إلى معنى (الذي) وهو الغائب فيلزم أن يكون قبله (مَا) ليكون ذلك إيذاناً بأنه قد انتقل من باب إلى باب كما صنعوا هكذا في: «إذ ما» و«حيثما»، فهما قد كانا قبل دخول (ما) عليهما من الأسماء الإضافية، فلما أرادوا نقلهما من الإضافة إلى المجازاة بهما أدخلوا عليهما «ما» للإيذان بالنقل، فكذا فيما نحن بصدده.

والكوفيون أثبتوا (ذا) بمعنى الذي وإن لم تُصاحِبْهُ (ما)[2] وأنشدوا:

٢٩٦ ـ عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ............... (البيت)[3]

أيْ ياعَدَسْ، وهو في الأصل زجر للبغلة فسمّاها به وهو علم هنا، وإنما بُني لأنه حكاية صوتٍ، ويجوز أن يكون زجرها بذلك ثم قال: (ما لِعَبَادٍ وهو اسم ملك).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٤١٦: «هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي، وليس يكون كالذي إلا مع (مَا) ومَنْ في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي، ويكون (ما) حرف الاستفهام، وإجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد. أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ. وقال الشاعر لبيد بن ربيعة:

ألا تسألانِ المرء ماذا يُحاولُ ... أنحبٌ فيُقضى أمْ ضلالٌ وباطلُ

(٢) انظر رأي الكوفيين والبصريين في مسألة (مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة) ٩٠٢ ـ ٩٠٧.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ص١١٥ والإنصاف ٧١٧ وشرح ابن يعيش ٤: ٢٣ ـ ٢٤ والخزانة ٦: ٤١ ـ ٥٦ وقد توسع صاحبها في شرحه والتعليق عليه وموضع الشاهد في البيت بتمامه

عدسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ ... أمنتِ وهذا تحملين طليقُ

جعله (هذا) بمعنى الذي موصولا، وتحملين صلته، أي والذي تحملين طليق، هذا عند الكوفيين

وَهَذا شَاذٌّ عند الْبصريينَ، وَذَكَر سيبويهِ في مَاذَا صَنَعْتَ؟ وَجْهَين:
أحـدُهُـا: أنْ يكـونَ بمعنى أيِّ شيءٍ الّذي صَنَعْتَه، وَجَوابُهُ حَسَنٌ بالرَّفْعِ وَأَنْشَدَ لِلَبيدٍ:

أَلَا تَسْأَلانِ الْمرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

وَالثَّاني: أَنْ يَكُونَ «مَاذَا» كَمَا هُو بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ كَأنّه قِيلَ: أيَّ شيْءٍ صَنَعْتَ؟ وَجَوابُهُ بِالنَّصْبِ.

وقوله: « و(ها ذا): الأَوْلَى أنْ تُكتب (ها) كما هي بالألف غير متصلة بذا، فرقا بينه وبين اسم الإشارة، يريد بالذي تحمله، نفسه أي إني طليق بعد أن صرت أسيرا.

وقـال بعضهم: (هـذا) في البيت على أصله، وهـو اسم الإشـارة ومحله مرفوع بالابتداء، و(طليق): خبره، و(تحملين): حال.

أي: وهذا حاملةً له أنت طليقٌ، (أو)[1] وهذا محمولاً عليك وما ذكره الكوفيون ليس بثبت لخروجه عن القياس ولقلته.

قوله: «وذكر سيبويه........».

ذكر وجهين:[2]

أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى أي شيء، وهو مرفوع المحل بالابتداء، و(ذا): بمعنى الذي، وما بعده صلته، والضمير الراجع منه إليه محذوف، والتقدير: أي شيء الذي صنعته، وجوابه على هذا الوجه مرفوع نحو: حَسَنٌ، على تقدير: (هُو حَسَنٌ) ليطابق الجوابُ السؤالَ، وعلى هذا قول لبيد:

٢٩٧ ـ أَلَا تَسْـأَلانِ...... .... (البيت)[3]

(١) في ب: «أي» والمثبت من الأصل وع.
(٢) الكتاب ٢: ٤١٦ ـ ٤١٩.
(٣) هذا أول بيت في قصيدة للبيد بن ربيعة العامري وعدتها اثنان وخمسون بيتا قالها في رثاء النعمان بْن المنذر ـ انظر

. . . .

فإنه جعل (ما) مرفوع المحلِّ، يدل عليه قوله: «أَنَحْبٌ»، لأنه بدل عنه والبدل تابع للمبدل منه في إعرابه، عنى بالمرءِ امرءًا معينا يقول: أعليه نذر في الاجتهاد في طلب المال وتحصيل ما به من الآمال فهو يسعى أبدا في الوفاء بنذره، أم هذا الفعل منه ضلال صادر لا عن حِجْرِه.

والوجه الثاني: أن يكون (ماذا) كما هو اسما واحدا وهو منصوب المحلِّ بوقوع الفعل عليه، ومعناه: أيّ شيءٍ صنعتَ، وجوابه بالنصب كما ذكرنا من المطابقة.
وقيل: إنما جاز أن تجعل (ما) مع (ذا) اسما واحدا دون (من) لما بَيْنَ (ما وذا) من الموافقة.

فـ (ما) عامٌّ و (ذا) كذلك، فيقعان على الأشياء كلها، بخلاف (من) فإنها اسم خاص لذوى العِلم، فلا يكون موافقا (لذا)، فلا ينضم أحدهما إلى الآخر، لما بينهما من التباين.

قال بعض المحققين: ما ذكره سيبويه من الوجهين على سبيل الاختيار، وإلا فالوجهان جائزان في الوجهين، إذ لك أن تقدّر الفعل المذكور فتنصب، وإن كان في كلام السائل جملةٌ اسمية، وأن تقدر المبتدأ فترفعه وإن كان في كلام السائل جملةً فعلية، لكن الأحسن ما ذكره سيبويه، لما في ذلك من إثبات المطابقة التي سبق ذكرها.

ديوانه ص ٢٥٤ وما بعدها، والشاهد فيه (ماذا) فإن «ذا» فيه بمعنى (الذي) والجملة بعدها صلتها وذلك لأنه تقدمها استفهام.

والبيت من الطويل وهو بتمامه:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ... أنحبٌ فيُقضى أم ضلال وباطل

وَقُرِىءَ قَوْلُهُ تَعَالى: (مَاذا ينفقون قل العفوُ) بِالرَّفْعِ وَالْنَّصْب.

قوله: «بالرَّفْعِ والنَّصْبِ[1] . . . .».

من رفع جعل (ذا) بمعنى الذي، و«ينفقون» صلته، كأنّه قَال (ما الذي؟ فقال هو العفو ومن جعل «ماذا» اسما واحدا نصب كأنه قال:)[2] ما ينفقون؟ فقال: ينفقون العفو، والعَفْوُ: ما لا جَهْدَ ولا مَشَقَّةَ في إنفاقه، ويقال للأرض السَّهْلة العفو قال:

٢٩٨ ـ قَبيلَةٌ كَشِرَاكِ النَّعْلِ دَارِجَةٌ إنْ يَهْبِطُوا الْعَفْوَ لَمْ يُوجَدْ لَهُمْ أَثَرُ[3]

شَبَّهَهُم لِذِلَّتِهم بالشِّرَاك، لأنَّه أَبداً يُوَطَّأُ تَحْتَ القدمَ.

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: (وقرىء قوله تعالى: «ماذا ينفقون قل العفو» (بالرفع والنصب) وهي آية ٢١٩ من سورة البقرة، قال أبوعلي الفارسي في كتاب (الحجة في علل القراءات السبع): اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعز: (قُل الْعَفْوَ) فقرأ ابو عمرو وحده (قل العفوُ) رفعا وقرأ الباقون: (العفوَ) نصبا، وروي عن ابن عامر نصب الواو أيضا. . .» انظر كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الفارسي ج٢: ٢٣٩ ـ ٢٤٢ تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، وعبدالحليم النجار.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب.

(٣) هذا البيت ترتيبه الخامس من مقطوعة للأخطل عدتها ستة أبيات من البسيط في هجاء كعب بن جُعيل التغلبي - ديوانه ص ٢٨٩ وهو أيضا في (إصلاح المنطق) لابن السكيت ص٣١٥ واللسان: (عَفا)، وروايته في نسخة ع: (لا يُوجَد لهم أثر) وكذلك في الديوان.

وهو شاهد على أن معنى العفو بمعنى السهل.

٤ ـ * أسماء الأفعال والأصوات *

هي عَلَى ضَرْبَـيْنِ: ضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الأوامِرِ، وَضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الأَخْبَارِ وَالْغَلَبَةُ للأول.

قوله: «أسماء الأفعال والأصوات».

عن الإمام فضل القضاة يعقوب الجَنْدِي ـ طاب ثراه ـ قال: ينبغي أن لا يُعْتَقَدَ في أسماء الأفعال أنها تدلّ على ما تدل عليه الأفعال، بل مدلولات هذه الأسماء هي ألفاظ الأفعال، (ثم مدلولات ألفاظ الأفعال)[1] ما عُرِفَ من معانيها قلت: وقد صدق فيما قال، فإن جماهير النُّحاة عن آخرهم قد أطبقوا على أنَّ هذه الألفاظ هي أسماء الأفعال لا الأفعال أنفسها، فلو دلت هذه الألفاظ على ما تدل عليه الأفعال لكانت هذه الألفاظ أفعالا، والقول بهذا قول ببطلانِ ما قالته تلك الجماهير، وعدول عن سَنَنِ إجماع هؤلاء النَّحارير، وإنما يؤتى بهذه الأسماء لضرب من الاختصار.

فـ «صَهْ»: أخصر من اسْكُتْ و(رُوَيْدَ): أخصر من أَمْهِلْ، أَمْهِلاَ أَمْهِلُوا، أَمْهِلي، أَمْهِلا، أَمْهِلْنَ، وللتَّفَنُّنِ والسَّعَةِ في الكلام حيثُ يَضَعُونَ الأسماءَ مواضع الأفعال، ويسدُّون بها مسَادَّها، فيؤمر تارَةً بلفظ الفعل، وأُخرى بلفظ اسم يقومُ مقام الفعل.

وشَبَّه الشيخُ أبو عليٌّ[2] هذا بإضمارهم الفعل لدلالةِ الحال عليه نحو قولك: «زيداً» لمن شَهَرَ سَيْفًا، أو قال: اضرب شرَّ الناس بإضمار اضرب، ووجه التشبيه أنَّ الإضمار للاختصار كما أنَّ تسمية الأفعال بهذه الأسماء كذلك.

قوله: «والغلبة للأول.....».

إنما كانت الغلبة للأوامر، لأن وضع هذه الأسماء للاختصار، وهذه الحالة ملائمة

---

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) انظر قول الشيخ أبي علي في كتاب «المقتصد في شرح الإيضاح» للجرجاني ١ ٥٦٩

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدٍّ لِلْمَأْمُورِ، وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ لَهُ، فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ: قَوْلِكَ: رُوَيْداً زَيْداً، أَيْ أَرْوِدْهُ وأَمْهِلْهُ، وَيُقَالُ: تَيْدَ زَيْداً بِمَعْنَى: رُوَيْدَ، وَهَلُمَّ زَيْداً أَيْ: قَرِّبْهُ وأَحْضِرْهُ، وَهَاتِ الشَّيْءَ أَيْ: أَعْطِنِيهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾، وَهَا زَيْداً أَي خُذْهُ، وَحَيْهَلَ الثَّرِيدَ! أَيْ إِئْتِهِ، وَبَلْهَ زَيْداً! أَيْ: دَعْهُ وَتَرَاكِهَا وَمَنَاعِهَا، أَيْ: اتْرُكْهَا وَامْنَعْهَا، وَعَلَيْكَ زَيْداً أَي إِلْزَمْهُ، وَعَلَيَّ زَيْداً أَيْ أَوْلِنِيهُ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّى نَحْوُ قَوْلِكَ: صَهْ، أَيْ اسْكُتْ، وَمَهْ أَيْ اكْفُفْ، وَإِيهِ أَيْ حَدِّثْ، وَهَيْتَ وَهَلْ، أَيْ أَسْرِعْ، وَهَيْدَ وَهَيْكَ وَهَيَّا أَي: أَسْرِعْ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ قَالَ:

* فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا *.

لحالة الأمر، فإنك تستغني في الأمر عن الذكر للحاضر، كما أريناكه عن إضمار (اضرب) آنفا فلما كان الأمر يطوى ذكره ويختصر بدلالة الحال اختُصِر بهذه الأسماء عن الأوامر، لأن الاسم أخفّ.

قوله: «فَالْمُتَعَدِّى».

الْمُتَعَدِّى مِنْ هذه الأسماء لا يجوز أن يتقدم منصوبُه عليه، فلا يقال: (زيداً رُوَيْدَ)، و (الشَّيءَ هَلُمَّ)، لأنَّ هذه الألفاظ أسماءٌ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، لكنّ مسمياتها أفعال، فكأنها أفعال، فيجب أن تلزم هذه الأسماء في العمل وتيرة واحدة، وهي ما ذكرنا.

قوله: «وهات الشيء، أي: أَعْطِنِيه».

الأصل: أأْتِ بهمزةٍ وألف، لأنه أمر من أتى الشيء إذا أعطاه أبدلت همزته هاء.

قوله: «وَتَرَاكِهَا وَمَنَاعِهَا......».

الضميرُ فيهما للإبل.

وَنَزَالِ أيْ انزلْ، وَقَدْكَ، وَقَطْكَ أيْ اكتفِ، وانْتَهِ، وإليْكَ أيْ تَنحَّ، وَسَمِعَ أبُو الخَطَّابِ مَنْ يُقَالُ لَهُ إليك، فَيَقُولُ: إليَّ كَأنَّه قِيلَ لَهُ تَنحَّ، فَقَالَ: أتَنَحَّى وَدَعْ: أيْ انْتَعِش، يُقَال: دَعَا لَكَ وَدَعْدَعَا، وأَمِينَ وَآمِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ.

وأسماءُ الأخبارِ: نَحْوُ هَيْهَاتَ ذاك، أيْ بَعُدَ، وَشَتَّانَ زَيْدٌ وَعمْرٌو أيْ افْتَرَقَا وَتَبَايَنَا، وَسرُعَانَ ذَا إهَالَةً، أيُ سَرُعَ، وَوَشْكَانَ ذا خُرُوجاً أيْ وَشُكَ، وَأُفٍّ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ، وَأَوَّهْ بِمَعْنَى أَتوجَّعُ.

قولـــه: «
فَقَدْ دَجَا .... : ....

وَقَبْلَهُ: لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا» مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

٢٩٩ ـ فَقَدْ دَجَا........... .... (البيت)[1]

لَتقْرُبِنَّ، بضمِّ الراء وكسر الباء يخاطب ناقَتَه، والقرب: السير في الليلة التي تُصبحُ صبيحتها الماء، والجُلْذِيُّ: السير الشديد، والضمير في «فيهن»: للإبل، و«دجا الليل»: أظلم، و«هَيًّا هَيًّا»: «زجرٌ لها»[2] وتصويت حتى تسير.

قوله: «وَسِرْعانَ ذا إهالَةً».

في سِرْعانَ ثلاثُ لغات، الفتح والكسر والضم وكلها مسكَّنة الراء، والإهالة: الشحم الذائب، وانتصابها على التمييز، والتقدير: سَرُعَ ذا إهالةً، وهو مثْلُ حَسُنَ زَيْدٌ وَجْهًا.

---

(١) تمامه: فقدْ دجا اللَّيلُ فهيًّا هيًّا.
وهذا البيت وسابقه في المتن من شواهد سيبويه التي لم يعزها في الكتاب ١: ٥٦ في حين عزاه ابن يعيش لابن ميّادة في شرحه ٤: ٣٣، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٩: ٢٧٥
والشاهد فيه قوله (هيًّا) على أنها وردت بمعنى الأمر

(٢) في جميع النسخ «زجر بها» وهو تحريف والصواب أن تكون (زجْرٌ لها) وهيًّا هيًّا بكسر الهاء وفتحها

* فصل * في رُوَيْدَ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

هُوَ في أَحَدِهَا مَبْنِيٌّ، وَهُو إذا كَانَ اسْماً لِلْفِعْلِ، وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: وَاللَّهِ لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ مَا الشِّعْرَ...

نقـل في الأضاحيك المستملحة أنَّ أعرابيا جاء إلى راع ليشتريَ منه شاة، فقال للراعي: هل عندكَ شاةٌ سمينةٌ ذات نِقْيٍ؟، فقال: نعم عندي شاة طفحت شحما وامتلأت دسما وَوَدَكاً، فقال: عليَّ فجاء الراعي بشاة يَسيلُ رُغَامُها لا تتحرك هُزالا وسوء حال، فقال: ما وعدتنا بمثل هذه، أين اللحم والشحم؟ فقال ألم تَرَ إلى الشحم يسيل من منخريها؟، فقال الرجل: (سَرْعانَ ذا إهالةً)، و(ذا) إشارة إلى الرغام، كذا قاله الميداني[1]، وَجَعل (إهالةً) منصوبة على الحال، أي سَرُع الرُّغامُ حال كونه إهالةً، فإذن في انتصابها وجهان:

وقيل: أصله أن أعرابيا اشترى شاةً عجفاء وأخذ يُسمِّنُها، ورأى رغامها يسيل من أنفها، (وَظَنَّه وَدَكاً)،[2] فقال لأمه قد سمنت الشاة فقالت هي: (سرعان ذا إهالةً).

وقيل: إنّ واحدا كان يشترى ماعزا نحيفا، وكان البائع يقول له سمين، فبينا هما كذلك، إذ نزل المخاط في أنفه، فقال المشترى: سرعان ذا إهالةً.

(وقيل: إن رجلا كانت له نعجة عجفاء، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ما هذا الذي يسيل؟ فقال: ودكها، فقال السائل: سرعان ذا إهالةً)[3] يضرب هذا المثل لمن يُخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

قوله: «أَوَّهْ........».

الرواية عن المصنف بتشديد الواو وتسكين الهاء.

قوله: «رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ».

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١: ٣٣٦.

(٢) في حاشية ب: «وظنّه وذكاء» والمثبت من جميع النسخ «الأصل و ب وع».

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

وَهُـوَ فِيما عَدَاهُ مُعْرَبٌ، وَذَلِك أَنْ يَقَعَ صِفَةً كَقَوْلِكَ: سَارُوا سَيْراً رُوَيْداً، وَوَضَعَه وَضْعاً رُوَيْداً، وَكَقَولِكَ لِلرَّجُلِ يُعَالِجُ شَيْئاً رُوَيْداً أَيْ عِلَاجاً رُوَيْداً، وَحالاً كَقَولِكَ: سَارُوا رُوَيْدَاً، وَمَصْدَراً فِي مَعْنَى إِرْوادٍ مُضَافاً كَقَولِكَ: رُوَيْدَ زَيْدٍ.

بنصب الراءِ أي رويدَ الشِّعْرَ على كل حال، وما صلةٌ، هذا رجل مدح رجلا فقال الممدوح هذا أي: «لو أردت الدراهم (لأعطيتك)»[1]، فدع الشِّعْرَ لا حاجةَ بك إليه.

وَرُوَيْدَ[1] في الأصـل مصـدر من أَرْوَدَ إرواداً، أي أَمْهَلَ، حذف زائده كَعَمْرِكَ بمعنى تَعْميرك، ثُمَّ صُغِّر، وسمي به الفعل وجعل هذا التغيير أمارة على أن خلع عنه معنى المصـدرية، وبني لوقـوعـه موقـع أمـر المخـاطب وهو أَمْهِلْ، وحرِّكَ لالتقاء الساكنين، وفتح ليراعى حق المصدرية، لأن المصدر منصوب.

قوله: «سَيْراً رُوَيْداً».

أيْ هيِّنًا، وكذا قوله: (وَضْعًا رُوَيْدًا)، وهذا كأنّه بمنزلة قولهم: رجل عدل في كونه مصدرا جُعِلَ اسما، وقوله: (عِلَاجاً رُوَيْداً) أي معالجة.

قوله: «سَاروا رُوَيْداً........».

قال المصنف هو حال من السير، كأنه ساروا السيرَ رويداً، وهذا تفسير سيبويه[2]، ويجـوز أن يكون حَالا من (القوم) أي مُرْوِدِينَ، بمعنى ذوي إروادٍ، وهو الإمهال وخلاف الاستعجال.

قوله: «رُوَيْدَ زَيْدٍ».

كأنه قيل: أروادَ زيدٍ، والأصل: إروادأ زيداً على معنى أوردْ زيداً إروادا ثم حذف

---

(١) في ب و ع: «لأغنيتك» والمثبت من الأصل.

(٢) انظر تفسير سيبويه لهذا المثال في الكتاب ١/ ٢٤٤

الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول، فـ(رويدَ) في هذا الوجه مصدر حذف زوائده وبقي على مصدريته، وتلحق الكاف (رويد) في الأول.

والرابع من الأوجه في رويد، والتقدير مختلف، ففي الأول: الكاف متجرِّد للخطاب بمنزلة كاف ذاك، فكما أن الكاف في (ذاك) حرفٌ دالٌّ على الخطاب لا محل له من الإعراب بامتناع كون (ذا) مضافا، لأنه اسم إشارة وهو معرفة من جهة نفسه، وتعرّف المعرفة محال، كالكتابة على السواد، فكذا (رويد) إذا كان اسم فعل كان بمنزلة أرود، والفعل لا تصح إضافته، لأنه بلزومه التنكير آبٍ للتعريف الذي هو ضد مقتضاه.

فإن قلت: التعليل لامتناع إضافته بامتناع تعريفه، غير مستقيم فإنهم اتفقوا أن هذه الأسماء وإن أقيمت مقام الأفعال، فإن بعضها يستعمل تارة معرفة وأخرى نكرة نحو صَهْ وصَهٍ، قُلت: إنما المعرّف هو المصادر التي دلت عليها الأفعال نحو: ضربت الضرب الذي تعلم، فالضرب يمكن تعريفه كما ترى، فأما (ضربت) فالقول بتعريفه باطل لا يخفى بطلانه على أحد، فكذا لا يمكن تعريف هذه الأسماء إذا كانت سادّةً مسَادّ الأفعال والأفعال لا يمكن تعريفها بحال كانت هذه الأسماء مثلها في امتناع تعريفها لأنها بمعناها، وإنما الممكن تعريف مصادر الأفعال المسميات بها، ألا تراهم فسروا قولهم «صَهْ» بافعل السكوت، فعرفوا المصدر فدل على أن المعرّف هو المصدر دون الفعل، فثبت أن هذه الأسماء من حيث إنها أسماء الأفعال لا يمكن تعريفها وإنما عبّر النحويون عن تعريف مصادر هذه الأفعال التي سميت بهذه الأسماء بتعريفها مجازا.

فإن قلت: إنهم جوّزوا دخول التنوين عليها لتنكير (مصادر مسمياتها)[1] على

(١) في ب: «مصادرها» والمثبت من الأصل و ع.

وَسُمِعَ بَعْضُ الْعَرَبِ: رُوَيْدَ نَفْسِهِ، جَعَلَهُ مَصْدَراً كـ «ضَرْبَ الرِّقَابِ».

* فصل * هَلُمَّ مركبةٌ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيه مَعْ «لُمَّ» مَحْذُوفَةٍ مِنْ ها أَلِفِهَا عَنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدَ الكُوفِيينَ مِنْ هَلْ مَعْ «أمْ» مَحْذُوفَةٍ هَمْزَتُها.

وَالحِجَازِيُّونَ فِيهَا عَلَى لَفْظٍ واحِدٍ في التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ والتَّذْكِيرِ وَالتَّأنِيثِ وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: هَلُمَّا، هَلُمُّوا، هَلُمِّي، هَلْمُمْنَ.

مازعمت فما بالهم لم يجوِّزوا إضافتها لتعريف مصادر مسمياتها؟ قلت: عدم التنوين شاهد عدل للتعريف، فأيّة حاجة إلى الإضافة هذه هي المباحث في الوجه الأول.

أما الوجه الرابع: فالكاف فيه اسم ضمير بمنزلته في (غلامك)، لأن المصادر تضاف، ويدلك عليه أنك تَقْدِرُ أن تضع موضع الكاف اسما ظاهرا مجرورا نحو: (رويدَ زيدٍ) ولا تقدر (في ذلك)[1] أن تقول (ذا زيدٍ)[2] ولا في (رويدَ) بمعنى (أورد رُويدَ زيدٍ)، إذ قولك: أرود زيدٍ محال، فكذا ما هو اسم له.

قوله: كـ «ضَرْبَ الرِّقَابِ».

أصلُ قوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[3] فاضربوا الرِّقابَ ضَرْبًا، فحذف الفعل وقُدِّم المصدرُ، فأنيب منابه مضافا إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد، لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنصبة التي هي فيه، كذا ذكره في الكشاف.[4]

قوله: «هَلُمَّ مركبة........».

هلم: أيْ اجمع نفسك إليَّ مِنْ «لُمَّ» جَمَعَ، قال المصنف: تَتَركَّبُ أسماءٌ من

---

(1) في ب وع «ذاك» والمثبت من الأصل

(2) في الأصل «ذا وزيد» والمثبت من ب وع

(3) سورة محمد صلى الله عليه وسلم آية 4

(4) انظر الكشاف 3 530

وَهِي عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَعَدِّيَةٌ كَهَاتِ، وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ بِمَعْنَى تَعَالَ وَأَقْبِلْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾، وَقَالَ: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾.

وَحَكَى الأَصْمَعِي أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ هَلُمَّ فَيَقُولُ: لا أَهَلُمُّ.

الكلماتِ، كما تَتَركَّب من الحروف وتنشىء فوائدها عند التركيب.

قَوله: «مِنْ هَلْ.........».

هَلْ: حرفُ زَجْرٍ.

قوله: «على لفظ واحد......».

هذا بالنظر إلى اللفظ، ومذهب بني تميم بالنظر إلى الأصل، لأن الأصل أن يُثَنَّى ويجمع ويذكّر ويؤنث، نحو: لَمَّا، لُمّوا إلى آخره.[1]

قوله: «وهي على وجهين...».

المذهب البصري: أقرب إلى التعدية، لأنه (بمعنى اجمع نفسك)،[2] والمذهب الكوفي، أقرب إلى غير التعدية، لأن فيه حثًّا بالنظر إلى هَلْ فيكون مناسبا لمعنى أقبل.

قوله: «بمعنى تعالَ....».

قيل في الأمر بالتقدم، يقال وهو أمر بالعُلوِّ والارتفاع، لأن من تقدم علا، ومن تأخر اسْتَفَل، ألا تراهم قالوا عند التقدُّم إلى الحاكم ترافعنا إليه، فلما كان التقدّم ارتفاعا كان التأخر استفالا وبضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشياء.

قال المصنف:[3] تعال من الخاصّ الذي صار عامًّا، وأصله أن يقول من كان في مكانٍ عال لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عمّ.

قوله: «فيقول: لا أَهَلُمُّ».

بفتح الهمزة والهاء، وضم اللام وتشديد الميم، عاملة معاملة الفعل المتصرف وإن

---

(١) انظر الكشاف ٢: ٥٩.

(٢) في ب: «بمعنى اجمع» والمثبت من الأصل وع. (٣) انظر قوله في الكشاف ٢: ٦٠.

*** فصل * ها بِمَعْنَى خُذْ وَتَلْحَقُ الكَافَ فَيُقَالُ: هاكَ، وَتُصَرَّفُ مَعَ المُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ، وَتُوضَعُ الهَمْزَةُ مَوْضِعَ الكَافِ فَيُقَالُ: هَاءَ وَتُصَرَّفُ تَصْرِيفَهَا، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُقَالُ: هَاءَكَ بِإِقْرَارِ الهَمْزَةِ عَلَى الفَتْحِ، وَتَصْرِيفِ الكَافِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَاءِ كَرَامِ، ويُصَرِّفُه تصريفه، ومنهم من يقول: هَأْ بِوَزْنِ هَبْ وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيفَهُ.**

لم يكن فعلا، فضلا من أن يكون متصرفا بطريق الحكاية على وجه المطابقة لما سبق في الكلام، لا على أن لِهَلُمَّ أصالةً في جواز الاشتقاق.

وفي بعض الشروح: وقوله (لا أَهَلُمَّ)، أصله لا أَلُمُّ، زيدت الهاء بين همزته ولامه، ومن قال لا أُهَلُمُّ فقد حَرَّف وأَخْطَأ.

قوله: «في أحواله».

أي في كونه مفردا، ومثنًّى، ومجموعًا، ومذكرًا ومؤنثًا.

قوله: «ويجمع بينهما».

أي بين الهمزة والكاف كهاءَكَ، بوزن[1] هَاعَكَ بفتح العين.

فإن قلت: الهمزةُ في هاءَ للخطاب، والكاف أيضا للخطاب، والجمع بينهما مما لا يسوغ عندهم، ألا تراهم امتنعوا أن يقولوا (لَإِنَّ زيداً منطلق) بالجمع بين حرفي التأكيد: لام الابتداء، وإنَّ بكسر الهمزة.

قلت: إنما جاز الجمع هنا بينهما وإن كان القياس ينفيه، لأنَّ الهمزة لم توضع موضع كاف الخطاب في شيء من كلامهم إلا في (هاءَ) وحدها، وهي غير أصلية في الخطاب، والموضع للخطاب الكاف والتاء، وكفاك شاهدا على صحة ما قلت استمرارها في مواضع الخطاب نحو: نصرتَ، ونصرَكَ، وعدم استمرارها فيهنّ،

---

(١) في ب: «برنة»، والمثبت من الأصل و ع.

*** فصــل * حَيْهَلْ مُرَكَّبٌ مِنْ حَيَّ وَهَلْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَيُقَالُ: حَيْهَلاً بِالتَّنْوينِ، وَحَيْهَلَا بالألِف.**

ذَكَرَ هذهِ اللغَاتِ سيبَوَيْهِ، وَزادَ غَيْرُهُ حَيَّهَل، وَحَيْهَلَ، وَحَيْهَلاً، وَقَدْ جَاءَ مُعَدًّى بِنَفْسِهِ وَبِالباءِ، وَبِإلى وَبِعَلَى.

فصار قيامها موضع الخطاب في (هاء) كالمستعار وكأنها ليست بحرف الخطاب، فمن هذا الوجه ظنها العرب جُزءاً من الكلمة فألحقتَ الكاف للخطاب، فوقع الجمع بينهما بهذا الطريق.

قوله: «كرامِ . . . .».

أمر من رامَى يُرامي، والمراد بالتصريف أنه يثنِّيه ويجمعه، ويؤنِّثه على طريقة الأمر من رامى، تقول: هاءِ، هائيا، هاءوا، هائي، هائيا، كرامِ، رامِيا، راموا، رامِي، راميا، رامِينَ.

قوله: «مُرَكَّبٌ مِنْ حَيَّ وَهَلْ».

مَعْنَى حيَّ: أَسْرِعْ، وَهَلْ: زَجْرٌ، فَرُكِّبَتْ مِنْهُمَا كلمة بمعنى إئتِ.

قال سيبويه[1]: وأما «حَيَّهَلَ»[2] التي للأمر فمن شيئين، يدُلُّكَ على ذلك (حيَّ على الصلاة).

وفي حَيْهَلْ لُغَات:

الأولى: حَيَهَلَ[3]، بفتحتين كخمسةَ عشَرَ، ويلحق بها كاف الخطاب، فيقال: حَيَهَلَكَ الثَّريدَ.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠١.

(٢) في الأصل: «حَيَّ هَلْ» والمثبت من ب و ع.

(٣) في الأصل: «حيُ هَلْ» والمثبت من ب و ع.

وَفِي الْحَدِيثِ: إذا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحيَّهلاً بِعُمَرَ، وَقَالَ:

بِحَيَّهَلَا يَزْجُون كُلَّ مَطِيَّةٍ   أَمامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقاذِفُ

الثانية: حَيَّهَلاً بالتنوين.

الثالثة: حَيَّهَلا بالألف، وأصل الألف أن تلحق في الوقف لحاقها ضمير المتكلّم في قولك: أنا وقوله:

٣٠٠ ـ أَنَا مَنْ أَهْوَى وَمَنْ أَهْوَى أَنَا   نَحْنُ رُوحَانِ حَلَلْنَا بَدَنَا[1]

ثم تُبَقِّي حكم الوقف في الوصل كما صنع كذلك أبوالنجم في قوله:

٧٨م ـ أَنَا أَبُو النَّجْمِ ....[2]

هذه لغات ذكرها سيبويه[3].

وزاد غيره حَيَّهَلْ بسكون اللام، وَحَيْهَلَ بسكون الهاء وفتح اللام، وَحَيْهَلاً بسكون الهاء مُنَوَّناً.

قوله: «فَحَيَّهَلاً بِعُمَرَ».[4]

أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم، أي أحضره في الذكر.

قولـــه:

٣٠١ ـ «بِحَيَّهَلَا يَزْجُونَ ....»[5]

الإزجاء: السَّوْقُ، أي يسوقون المطايا بقولهم: حَيَّهَلَا، والمتقاذفُ: الذي يتبع

(١) هذا البيت من الرمل ولم أعثر له على قائل فيما بحثت فيه من مصادر والشاهد فيه إلحاق الألف في ضمير أنا بعد النثاء.

(٢) مر آنفا ـ انظر ص ٣٣٦، ٧٩٩ .

(٣) سيبويه ٣: ٣٠١.

(٤) في اللسان فحيْهل بعُمر بفتح اللام مثل خمسة عشر، أي فأقبل به وأسرع، وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة، فحيّ بمعنى أقبل، وهلا بمعنى أسرع. اللسان (هلل)

(٥) هذا بعض بيت من الطويل للنابغة الجعدي من شواهد سيبويه ٣ ٣٠١ والمبرد في المقتضب ٣ ٢٠٦ وابن يعيش

وَقَالَ الآخَرُ:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثيرٌ تُنادِيهِ وَحَيَّهَلُهْ

وَيُسْتَعْمَلُ حَيَّ وَحْدَهُ بِمَعْنَى أَقْبِلْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَهَلاَ وَحْدَه، قَالَ:

أَلَا أَبْلِغَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلاَ

بعضه بعضا، كأنّ كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سير آخر مثله، وسيرها: مبتدأ، والمتقاذف: وصفه، وأمام المطايا: خبره، والجملة بأسرها صفة لمطية، ويروى:

بِحَيَّهَـلاَ عَجْـلَى الـرَّواحَ رَمَـى بها أَمَامَ المَطَايَا ....

عجلى: اسم ناقة، والرواح: منصوب لأنه مصدر في موضع فعل الأمر[1] يقول بهذا القول وهو حَيَّهَلَا، ياعجلى، (رَوِّحى الرواح).[2] رمى بهذه الناقة سيرُها المتقاذف قُدّامَ الإبل، أي (هذا الزجر كان سبب تقدمها وإسراعها).[3]

قولـــه:

٣٠٢ـ .... فَظَلَّ لَهُمْ يومٌ ....»[4]

هذا من باب (نَهَارُه صَائِمٌ)، لأنَّ الظلول في الحقيقة للقوم لا لليوم.

٤: ٣٦ والخزانة ٦: ٢٦٨، ونص البيت بتمامه:

بِحَيَّهَلاَ يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقاذِفُ

والشـاهد فيه حكاية (حَيَّهَلَا) من غير تنوين وتركه على لفظه، على أنه جاء منونا في مواضع منها اللسان حي والمقتضب ٣: ٢٠٦ ومخطوطة الأصل.

(١) في ب: «للأمر» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في الأصل و ع: «روّحي» والمثبت من ب.

(٣) في ب: «كان هذا الزجر سبب تقدّمها وإسراعها» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) هذا بعض بيت من البسيط لم ينسبه سيبويه في كتابه ٣: ٣٠٠ ولا ابن يعيش في شرحه ٤: ٤٦ ولا البغدادي في خزانته ٢٦٧ حيث قال: والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها والله أعلم، والبيت بتمامه:

. . . .

قيل: لا معنى لإنشاد هذا البيت هنا، لأنه ليس بدليل على لغة من لغات بنائه، (ولا على التعدي بنفسه)[1] ولا على التعدي بحرف الجر لامتناع تقدير كل من ذلك، لأنـه قصد قائل هذا البيت اللفظ ولم يحكه فأعربه، فبقي احتمال لغات بنائه على السواء ودليل إعرابه: رفعه، لعدم الضم في لغاته.

وأما امتناع تقدير التعدي بنفسه أو بحرف الجر، فلأن ذلك التقدير إنما يأتي إذا استعمله بمعناه أو حكايته، وبقصد القائل لفظه سقط هذا الاستعمال، فبقي تقدير التعدي على اختلافه غير مكشوف القناع.

قوله: «وَهَـلا».

هي كلمة زجر، أي أقبلي وأسرعي، ويجوز أن تكون ألفها ألف إطلاق.

قولـــــه:

٣٠٣ ـ أَلَا أَبْلِغَا. . . . . [2].

تمامه: . . . . وَقَـدْ رَكِـبَـتْ أَيْرًا أَغَـرَّ مُحَجَّـلَا

ويروى بغـلا، وكني بالبغل عن الأير، (ليلى) في البيت: ليلى الأخيلية هجاها النابغة الجعدي بهذا البيت فأجابته ليلى بقولها:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهْ

وهو شاهد على أن ضمة اللام في حَيْهَلُهْ حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير.

(١) من ب، ولم يرد في الأصل ولا في ع.

(٢) تمام الصدر: ألا أبلغا ليلى وقولا لها هَلا وهو من الطويل أول أبيات للنابغة الجعدي الصحابي في هجاء ليلى الأخيلية، ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٦: ٢٣٩، وقد ذكره وفق الرواية التالية:

ألا حَيِّيَا لَيْلَى وقُولا لها هَلا فقدْ ركبتْ أمراً أغرَّ مُحَجَّلا

ثم قال بعد ذلك: وروى: «ولقد ركبت أيراً» بالمثناة التحتية بدل الميم، وهو تحريف من الكُتّاب، الخزانة ٦: ٢٤٠ وهو شاهد على أن (هلا) فيه اسم فعل بمعنى أسرعي.

* فصل * بَلْهَ على ضربين اسم فعل، ومصدر بمعنى التَّرْك ويضاف فيقال: بَلْهَ زيدٍ كأنه قيل: ترك زَيْدٍ.

---

٣٠٤ ـ أَعَــيَّرْتَــنِي دَاءً بِأُمِّــكَ مِثْـلُهُ   وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَـالُ لَهُ هَلَا[1]

والمصراع الثاني للتهديد.

قوله: «بَلْهَ......».

بَلْهَ: اسم لِدَعْ، وإنما بني على الفتح اتباعا لفتحة الهاء فتحةَ الباء.

فإن قلت: أليست اللام حاجزة بينهما؟ قلت لا، لأنها ساكنة والساكن لا يُعْتَدُّ به حاجزا، ألا ترى إلى قوله:

٣٠٥ ـ أَلَا رُبَّ مَوْلُـودٍ وَلَيسَ لَهُ أبٌ   وَذِي وَلَـدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَـوَانِ[2]

فـ(يَلْدَهُ): بلام ساكنة بين مفتوحين والأصل يَلِدْهُ بلام مكسورة ودال ساكنة، لكن سكنّ اللام على طريقة تسكين الخاء في فَخْذٍ بسكون الخاء في فَخِذ بكسرها، فالتقى ساكنان، اللام والدال، فحرِّك الدال بالفتح اتباعا لفتحها فتحة الياء، ولم يُعْتَدَّ باللام الساكنة حاجزة.

والأول من المصراعين في صفة عيسى، والثاني في صفة آدم عليهما السلام، فمن جعله اسما للفعل قال: «بَلْهَ زيدا» بالنصب، أي دعه ومن جعله مصدرا جرَّ ما بعده بالإضافة إلى المفعول وقال: «بَلْهَ زَيْدٍ» بمنزلة قولك: «تَرْكَ زيدٍ»، والأصل: اترك

---

(١) انظر الخزانة ٦ : ٢٤٣ وروايته هناك: (وأيُّ حَصَانٍ لَا يُقَال لَهَا هَلَا) وانظر الأشموني في الشاهد ٩٣٩، والبيت من الطويل ومنه شاهد على استعمال هلا للزجر.

(٢) البيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب لرجل من أزد السراة ـ انظر ٢ : ٢٦٦، ٤ : ١١٥ كما ذكر صاحب الخزانة صدر البيت على النحو التالي:

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ   .... الخزانة ٢ : ٣٨١.

وموضع الشاهد فيه قوله: «يلده» أراد لم يَلِدْهُ بسكون الدال فلما التقى ساكنان اللام والدال حرّك الدال بحركة أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الياء، لأن الساكن حاجز غير حصين.

وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ قَوْلَهُ:

* بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *

مَنْصُوباً وَمَجْرُوراً..

زيداً تركا، فصار بعد حذف الفعل وتقديم المصدر والإضافة إلى: (تركَ زيدٍ)، فـ(بَلْهَ زَيْدٍ) وإن لم يكن له فعل كما كان للتركِ، فإنه محمول عليه، فهو بمنزلة ويحاً له في أنه مصدر لم يستعمل فِعلُه.

قولـــــه:

٣٠٦ـ .... بَلْهَ الأَكُفِّ .... [1]

البيت لكعب بن مالك الأنصاري وصدره:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ....

الضمير في تذر: للسيوف، ويروى: الأَكُفِّ بالنصب والجر، والمعنى: دع الأَكُفَّ كأنها لم تخلق، أي قَطَعَتْها من الأيدي كأنها لم تكن مخلوقةً عليها.

قوله: «قولهم بَهْلَ زَيْدٍ».

هذا دليل على أن (بَلْهَ) مصدر، لأن القلب تغييرٌ وتَصرُّفٌ، وأسماء الفعل مبنيَّةٌ بمنزلة الفعل فلا يليقُ بها التصرُّفُ.

---

(١) البيت بتمامه كما جاء في الخزانة ٦: ٢١٧:

فترى الجماجم ضاحياً هاماتها   بله الأكف كأنها لم تخلق

وهذا الشاهد ترتيبه العاشر من قصيدة لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدتها ثلاث وعشرون بيتا من الكامل قالها في غزوة الأحزاب. وأوردها البغدادي في الخزانة ٦ ٢١٦ـ٢١٨

وموضع الشاهد فيه قوله «بله الأكفّ» على أنه قد روى (الأكفّ) بالحركات الثلاث. فعلى النصب من تأويل ترى الرؤوس نادرة عن محلها كأنها لم تخلق على الأبدان. فدع ذكر الأكفّ فإنها قطعها من الأيدي أهون. وعلى الجر، أنك ترى تطاير الرؤوس عن الأبدان. فتركاً لذكر الأكفّ. وعلى الرفع إنك ترى الهامات صاحية عن الأبدان، فكيف الأكفُّ لا تكون صاحية عن الأيدي. وهذه الوجوه عن البغدادي في الخزانة ٦ ٢١٣

وَقَدْ رَوىَ أَبُو زَيْدٍ فِيهِ الْقَلْبَ إذا كَانَ مَصْدَرًا، وَهُو قَوْلُهُم: بَهْلَ زَيْدٍ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَتَ بَلْهَ بمَعْنَى كَيْفَ فيَرْتَفعُ الاسْمُ بَعْدَهَا.

* فصــل * فَعَـالِ عَلَى أَرْبَعَـةِ التي في مَعْنَى الأَمر كَنَزَالِ وَتَرَاكِ وَبَرَاكِ، وَدَرَاكِ. . . وَنَظَارِ.

قوله: «ودراك».

أي أَدْرِكْ، قال طفيل بنُ يزيدَ المعقلي حين أغارت كِنَدةُ على نَعَمِه فلحقهم وهو يقول:

٣٠٧ - دَرَاكِهَــا مِنْ إِبِــلٍ دَرَاكِهَــا أَمَــا تَرَى الْمَــوْتَ لَدَى أَوْرَاكِــهَــا[1]

وحمل على فحل الإبل فعقره، فاستدارت النَّعَمُ حوله ولحقت به بنو الحارث بن كعب فاستنقذوا ماله وهربت كندة.[2]

قولــــه: «نَظَارِ».

أي انظر وانتظر قال:

٣٠٨ - نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَها نَظَارِ[3]

قوله: «أيْ لِيَأْخُــذَ. . . . . .»

من البِدَّةِ وهي النصيب، أي ليأخُذَ كُلٌّ منكم نصيبه أي قِرْنه، وابتدَّ الرجل: أخذ بِدَّته.

---

(١) انظر هذا الرجز في الخزانة ٥: ١٦٠-١٦٣ وقد استشهد به سيبويه في مواطن عدة من الكتاب ١: ٢٤١، ٣: ٢٧٠، ٢٧١ وقد ورد عجزه بروايات متعددة، وقد جاءت روايته في الأصل (لدا) وفي ع (لدى) وفي ب (على)، والشاهد فيه قوله: «دراكها» إذ هو اسم لفعل الأمر وجب له البناء على الكسر.

(٢) انظر القصة في الخزانة ٥: ١٦٠ - ١٦٣.

(٣) هذا الشطر من الرجز نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ٢٧١ لرؤبة وليس في ديوانه ولا ملحقاته، وكذلك هو في المقتضب ٣: ٣٧٠ ولكن بدون نسبة، والشاهد فيه قول: (نظارِ) وهو اسم فعل أمر مشتق من الثلاثي على وزن فعال، قال سيبويه في هذا البناء ومثله: فالحدّ في جميع هذا أَفعلْ، ولكنه معدول عن حدّه، وحُرِّك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن، وحُرِّك بالكسر، لأن الكسر مما يؤنّث به، الكتاب ٣: ٢٧٢.

وَبَدَادِ، أي لِيأْخُذْ كُلٌّ مِنْكُمْ قِرْنَه، وَيُقَالُ: أَيْضًا جاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادِ أيْ مُتَبـدِّدَةً وَنَعَاءِ فُلاَنًا، وَدَبَابِ لِلضَّبُعِ دَبِّي وَخَراجِ لُعْبَةٌ لِلصِّبْيَان أيْ أَخْرِجُوا، وَهِيَ قِياسٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي جَمِيعِ الأَفْعَالِ الثُّلاثِيَةِ وَقَدْ قَلَّتْ فِي الرُّباعِيَّةِ كَقَرْقَارِ فِي قَوْلِهِ:

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

قوله: «وَنَعَـــاءِ ....».

أي انعَ، من النعي، وهو خبر الموت، وهذه كلمةٌ يُشْهِرون بها موت رئيسهم.

قولــه: «خَــــراجِ ....»

يأخذ واحد من الصِّبيان شيئا يكون في يد واحد منهم فيقول: أخرجوا ما في يدي.

قولـــــه:

٣٠٩ ـ قَالَتْ ....[1]

الضمير في «له» للسحاب، ولما كانت الريح سبباً للسحاب لأنها تنشئه صار كأنها قالت له قَرْقِرْ بالرَّعد، أي صوِّت، وبعده:

وَاخْتَلَطَ الْمَعْروفُ بالإِنْكارِ.

كأنه يعنى بذلك المعروف من صوت الرّعد والمنكّر منه.

---

(١) البيت بتمامه:

قالتْ لهُ ريحُ الصبا قرقارِ ... واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ

وهذا الرجز لم يعزه سيبويه في كتابه ٣/٢٧٦ وقد استشهد به في حاله معدولا عن حدّه من بنات الأربعة ونقل البغدادي في الخزانة ٦/٣٠٨ عن الصاغاني في العباب أنه لأبي النجم في وصف سحاب. وانظر ابن يعيش ٤/٥١، وابن خالويه في كتاب (ليس في كلام العرب) ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ حيث قال: ليس في كلام العرب رباعي بُني على الكسر مثل حذام وقطام في الثلاثي إلا أربعة أحرف. قالت له ريح الصبا قرقار. وجرجار صوت الرعد ... وهمهام أي ما بقي شيء. [illegible] . وحيهات [illegible]

وَقَالَ النَّابِغَةُ:

* يَدْعُو وليدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ *

قولـــــــه:

٣١٠ - . . . . يَدْعُو . . . . [1]

أولـــه: مُتَكَنِّفي جَنْبَيْ عُكَـاظَ كِلَيْهِـمَا

قولـــه: «وَعَرْعَارِ».

أي عَرْعِرُوا بمعنى العبوا، والعَرْعَرَةُ: التحرُّك في الأصل والضمير في بها لأرض لعبة الصبيان.

---

(١) القائل هو النابغة الذبياني في هجاء زرعة بن عمرو بن خويلد في عكاظ إذ لقي النابغة هناك، وهذا البيت ترتيبه الثاني عشر من قصيدة النابغة التي عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الكامل والبيت بتمامه:

مُتَكَنِّفي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِمَا   يَدْعُو بِهَا وِلْدانُهُم عَرْعارِ

انظر القصيدة في ديوانه ص ٥٤ - ٦٠ والخزانة ٦: ٣١٢، ومتكنفي: أي مقيمون في كنفي جنب عكاظ، قال البغدادي: ومعنى البيت أنهم آمنون في إقامتهم هناك لِعزّهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم ورفاهيتهم، الخزانة ٦: ٣١٢ - ٣١٣، والشاهد في قوله: «عرعار» فإنه اسم لعرعر أي اجتمع للعب، وهو رُباعي والأصل في باب العدل أن يكون عن الثلاثي.

وَالَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ كَفَجَارِ لِلْفَجْرَةِ، وَيَسَارِ لِلْمَيْسَرَةِ، وَجَمَادِ لِلْجُمُودِ، وَحَمَادِ لِلْمَحْمَدَةِ، وَيقُولُونَ لِلظِّبَاءِ إِذا وَرَدَتْ الْمَاءَ: فَلَا عَبَابِ، وإذا لَمْ تَرِدْ فَلَا أَبَابِ.

وَرَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجِ أَيْ الْبَاطِلَ، وَيُقَالُ: دَعْنِي كَفَافِ أَيْ: تَكُفُّ عَنِّي وَأَكُفُّ عَنْكَ.

قوله: «وَجَمَادِ».

بالجيم: (بمعنى الجُمُودة).[1]

قولـه: «عَبَـابِ.......».

عَلَمٌ لِلْعَبَّةِ من عَبَّ الماءَ شربه من غير مصٍّ.

(وأَبَابِ): علم لِلْأَبَّةِ من الأَبِّ وهو الطلب، يصفون الظباء بالصبر عن الماء أي إذا وردت الماءَ فلا تفعل العَبَّ، وإذا لم ترد فلا تفعل الأَبَّ، ومن هذا القبيل قراءة من قرأ: (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لا مَسَاسِ).[2]

بوزن فَجَارِ، وهي عَلَمٌ لِلْمَسَّةِ.[3]

قوله: «هَجَاجِ».

يقال: فلان ركب هجاجِ، إذا ركب رأسه قال:

٣١١ـ .... وَقَـدْ رَكِبُـوا عَلَى لَوْمِي هَجَـاجِ[4]

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في الأصل ولا في ع والمثبت من ب.

(٢) سورة طه آية: ٩٧.

(٣) انظر ما جاء فيها في ص ١١٦ من الإقليد.

(٤) هذا عجز بيت من الوافر نسبه صاحب اللسان للمتمرس بن عبدالرحمن الصُّحاري - اللسان (هجج) والبيت بتمامه:

فلا يدعُ اللئامُ سبيل غيٍّ   وقد ركبوا، على لومي هجاج

ولعل الشاهد فيه قوله هجاج إذ هو معدول عن الهجة مبني على الكسر وهو رباعي

وَنَزَلَتْ بَوَارِ عَلَى الْكُفَّار، وَنَزَلَتْ بَلاَءِ عَلَى أَهْلَ الْكِتَاب وَالْمَعْدُولَةُ عَن الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النِّدَاءِ: يَافَسَاقِ، وَيَا خَبَاثِ، وَيَالَكَاع ، وَيَارَطَاب، وَيَادَفَارِ، وَيَاخَضَافِ، وَيَاخَزَاقِ، وَيَاحَبَاق.

وَفِي غَيْرِ النِّداءِ نَحْوُ: حَلاَقِ، وَجَبَاذِ لِلمنيَّةِ، وَصَرَامِ لِلْحَرْب، وَكَلاَحِ ، وَجَدَاع ، وَأَزَامِ لِلسَّنَةِ، وَحَنَاذِ وَبَراحِ لِلشَّمْس ، وَسَبَاطِ لِلحُمَّى، وَطَمَارِ لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفع ، يُقَالُ: هَوَى مِنْ طَمَارِ، وابْنَا طَمَارِ ثَنِيَّتَانِ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَمَارِ وَطَبارِ أَيْ فِي دَوَاهٍ، وَرَمَاهُ اللَّهُ بِبِنْتِ طَمَارِ.

من هَجَّ إذا (لَمْ يَمْضِ على استواء).[1]

قولـــه: «كَفَـــافِ».

هو حال للفاعل والمفعول في دعني، أي كافَّين، أي يَكُفُّ كُلَّ واحدٍ منا عن صاحبه.

قوله: «بَـــلاَءِ».

أي البَلِيَّـــةُ.

قوله: «ويالَكَـــاع ».

هي معدولة عن لَكْعَاءَ، في قولك يالَكْعَاءُ، أي: ياَلَئِيمة، يقال للمذكر يالُكَعُ، وللمؤنث يَالَكَاع .

قوله: «ويادَفَارِ . . . . إلى حُذَّيه».

أي يامنتنةُ من الدَّفر، وهو النَّتن، ويا (خاضِفَةُ): من خَضَفَ الجَمَلُ: ضَرَطَ، و(ياحابقةُ)، من حَبَقَ العَنْزُ: ضَرَطَ، و(ياخارقةُ): من خَزَقَ بالخاء المعجمة، وهو

---

(١) في الأصل وع: «لم يمض على غير استواء» والمثبت من ب.

وَسَبَبْتُـه سَبَّـةً تَكُونُ لَزَامِ أَيْ لَازِمَةً، وَيقولُون للرَّجُل يطلع عليهم يكرهون طلعته حَذَادِ حُذِّيه.

وَكَرَارِ خَرَزَةٌ يُؤَخِّذْنَ بها أزواجَهُنَّ يَقُلْنَ : يَاهَصْرَةُ اهْصِرِيهِ، وَيَاكَرَارِ كُرِّيهِ إنْ أَدْبَرَ فَرُدِّيهِ وإنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيهِ، وَفِي مَثَلٍ : فَشَاشِ فُشِّيهِ مِنْ اسْتِهِ إلى فِيهِ وَقَطَاطِ فِي قَوْلِهِ :

الذَّرْقُ[1]، و(ياحاذَّةُ حُذِّيهِ) : أي ياداهيةُ امنعيهِ من الحَذِّ وهو المنعُ.

قوله : «فَشَاشِ».

فَشَّ الزِّقُّ، إذا أخرج ما فيه من الرِّيح ، أي ياداهيةُ أخرجي منه ريحَ الكِبْرِ.

قوله : «صَمِّي صَمَامِ».

أي استمري على الصَّمَمِ يَاصَمَّاءُ، أي كوني شديدة، أصله من الصَّمَّاءِ وهي الحية التي لا ينفع لسعَها الرُّقى ، فكأنها تصُمُّ عنها، شبهوا الداهية بالحية.

قوله : «نحو حَلَاقِ . . . إلى قوله أيْ لَازِمَة».

حَلَاقِ مِنَ الْحَلْقِ، و(جَبَاذِ) مَن الجَبْذِ، وهو الجذب، لأنَّ المنيَّة تحلق الأنام وتجبذ، و(صَرَامِ) : من الصرم وهو القطع، (وكَلَاحِ) من الكُلوح، و(جَذَاعِ) : من الجَذْعِ، و(أَزَامِ) : مِنَ الأَزْمِ وهو الشِّدَّةُ، و(حَنَاذِ) مِن الحَنْذِ وهو الشيُّ.[2]

و(سَبَاطِ) : من سَبَطَتْهُ الحُمَّى أذرته على الأرض، (و «طَمَارِ» : من الطمور، والباء في طَبَارِ بدل من الميم في طَمَارِ)،[3] و(لَزَامِ) : أي لازمة لا يزول عار تلك السُّبَّةِ.

قوله : «يُؤَخِّذْنَ».

التـأخيذ ضرب من السِّحر، أي يَسْحَرْن، و(اهْصِرِيهِ) : من هَصَرَ الغصن إذا

(١) حزق الطائر يَحْزِقُ حَزْقاً : ألقى ما في بطنه، ويقال للأمة باحزاق! يكنى به عن الذَّرْق. اللسان (حزق)

(٢) الشيُّ : مصدر شويْتُ.

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَاتِهِمْ كَانَتْ قَطَاطِ

أَيْ كَانَتْ تِلْكَ الْفِعْلَةُ لِي كَافِيَةً وَقَاطَّةً لِثَأْرِي أَيْ قَاطِعَةً.

وَلَا تَبُلُّ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالِ أي بَالَّة، ويُقَالُ لِلدَّاهِيَةِ صَمِّي صَمَامِ، وَكَوَيْتُهُ وَقَاعِ وَهِيَ سِمَةٌ عَلى الْجَاعِرَتَيْنِ، وَقِيلَ فِي طُولِ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدَّمِهِ إلى مُؤَخَّرِهِ. قَال:

عطفه ومده إلى نفسه، يُقال للأسد: هصور، لأنه يَهْصِرُ الصُّيود، وَ(كُرِّيهِ): مِنْ كَرَّ إذا حمل عليه، و(سُرِّيهِ) من سَرَّه طعَنه في سُرَّتِهِ.

قَـالَ:

٣١٢ - نَسُرُّهُـمُ، إِنْ هُمُ أَقْـبَـلُوا وإِنْ أَدْبَـرُوا، فَهُـمُ مَنْ نَسُـبْ[1]

أَيْ نَطْعَنُ فِي سُبَّتِهِ أَيْ اسْتِهِ.

قَوْلُــهُ:

٣١٣ - أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ .... [2]

أَيْ مُسَابَقَتَهُم إلى أن قَتَلْتُهُم.

قولــه: «ولَا تَبُلُّ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالِ أَيْ بَالَّةٌ».

(بَلَالِ): في موضع الرفع فاعل لا تَبُلُّ، أي لا تعطفه عندي عاطفة، من بَلَّه إذا وصله، أيْ لا تَصِلُهُ واصِلَةٌ.

---

(١) البيت من المتقارب ذكره صاحب اللسان تحت مادة (سرر) ولم يعزه لأحد، وسرَّه: طعنه في سُرَّته، ونَسُبُّ: نطعنه في سُبَّتِهِ. اللسان (سرر).

(٢) هذا بعض بيت من الوافر لعمرو بن معدي كرب كما جاء في شرح ابن يعيش ٤ : ٦١ والخزانة ٦ : ٣٥٤ حيث قال صاحبها: «والبيت من أبيات لعمرو بن معد يكرب الصحابي، قالها قبل إسلامه لبني مازن من الأزد، فإنهم كانوا قتلوا أخاه عبدالله فأخذ الدية منهم فعيّرته أخته كبشة بذاك فغزاهم وأثخن فيهم، قال ابن يعيش في شرح هذا البيت: «أي كانت تلك الفعلة لي كافية وقاطة لثأري أي قاطعة له.

وهو شاهد على أن (قَطَاطِ) فيه وصف مؤنث بمعنى قاطّةٍ، أي كافية.

وَكُنْتُ إذَا مُنِيتُ بِخَصْمِ سَوْءٍ ... دَلَفْتُ إِلَيْهِ فَأَكْوِيهِ وَقَاعِ

وَالْمَعْدُولَةُ عَنْ فَاعِلَةٍ فِي الأَعْلَامِ كَحَذَامِ، وَقَطَامِ، وَغَلَابِ، وَبَهَانِ لِنسْوَةٍ، وَسَجَاحِ لِلْمُتَنَبِّئَةِ، وَكَسَابِ وَخَطَافِ لِكَلْبَتَيْنِ، وَقَثَامِ، وَجَعَارِ، وَفَشَاحِ لِلضَّبُعِ.

قوله: «على الجَاعِرَتَيْن».

هما مَضْرِبُ الفرس بذنبه على فخذيه، أي جانبا الكَفَلِ.

قولـــه:

٣١٤ - وَكُنْتُ ....[1]

(مُنِيَ بكذا): ابْتُلِي به، (والدَّليف): فوق الدبيب، (فأكويه وقاعِ) وقاعِ: صفة كيَّة.

قوله: «كَحَـــذَامِ».

حَذَامِ: من حَذَمَ قَطَعَ، و(قَطَامِ) مِنْ قَطَمَ عَضَّ وقيل ذاقَ.

قـــال:

٣١٥ - وإذا قَطَمْتَهُمُ قَطمْتَ عَلَاقِــمًا ....[2]

و(غَلَابِ): من غَلَبَ، و(بَهَانِ)[3]: مُرتجل، و(سَجَاحِ): من السَّجَاحَةِ، وهي

---

(١) البيت من الوافر نسبه ابن يعيش في شرحه ٤: ٦٢ إلى عوف بن الأحوص في حين نسبه ابن منظور في اللسان (وقع) إلى قيس بن زهير، والبيت بتمامه:

وَكُنْتُ إذا مُنِيتُ بخصمِ سوءٍ ... دلفتُ له فأكويه وقاعِ

والشاهد فيه قوله: «وقاعِ» حيث استعملها علماً على تلك الكيَّة المخصوصة.

(٢) قائله أبو وجزة كما ذكره صاحب اللسان (قطم) والبيت من الكامل وهو بتمامه:

وإذا قَطَمْتَهُمُ قطمتَ علاقماً ... وقواضي الذِّيفان في تقطمْ

والذِّيفان: اسم السُّمّ. والقَطْمُ تناول الحشيش بمقدم الفم.

(٣) بهان معدول عن بهانة، والبهانة الطيِّبة الرائحة، والخفيفة الخلق السمحة لزوجها. اللسان (بهن).

وَخَصَافِ وَسَكَاب لِفرَسَيْنِ، وَعَرَارِ لِبَقَرةٍ، يُقَالُ: بَاءَتْ عَرَارِ بِكَحْلَ وَظَفَارِ لِلْبَلَدِ الذي يُنْسَبُ إِلَيه الجَزْعُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ مَنْ دَخل ظَفارِ حَمَّر.

سهولةُ الخُلُق، هي امرأة ادَّعت النبوة بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ثم هَجَـرت إلى مُسَيْلَمَـة الكـذاب، ووهبت له نفسهـا، (وكَسَـابِ): من كَسَبَ، (وخَطَافِ): من خَطَفَ، و(قَثَامِ) من قَثَمَ، جمع، واقتثم ما على الخوان، أكل جميعه، والضَّبُعُ توصف بكثرة الأكل، و(جَعَارِ): من جَعَرَ نَجا،[1] ومنه الجاعرتان، تسمى الضبـع بذلك لتلطخها بِجَعْرِها، و(فَشَاحِ): من فَشَحَ إذا تفحَّجَ،[2] و(خَصَافِ) بالصـاد المهملة: من خَصَفَ النَّعْـل إذا خرزهـا، قال الله تعـالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾[3].
أيْ يُلْزِقَانِ بَعْضَهُ ببعض.

و (سَكَاب): من سكب الماء، يُشَبَّه الفَرَسَ الكثيرَ الجري بالبحر، ولذا قيل له أُسكوب و(عَرَارِ وكَحْلُ): بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة بقرتان تناطحتا فماتتا جميعا فقيل: (بَاءَتْ عَرَارِ بكَحْلَ)[4] يقال: (باء به) إذا كان كُفْأً له[5] يُقْتَلُ بِهِ، يضرب هذا المثـل لكل مُسْتَوِيَيْنِ يقع أحدهما بإزاء الآخر،[6]، و(الجَزْعُ)[7]: خَرَزَةٌ يمانيّة، و(حَمَّرَ): تكلَّم بلغة حِمْيَرِ.

ذكر الأصمعي[8] في قوله: (مَنْ دَخلَ ظَفَارِ حَمَّرَ) أصل هذا أن (رجلا)[9] واحدا من

---

(١) نجو السَّبُع: جَعْره، والنَّجْوُ: ما يخرج من البطن من ريح وغائط.
(٢) التفحّج: تباعد ما بين أوساط الساقين في الإنسان والدابة، اللسان: (فحج).
(٣) سورة الأعراف آية: ٢٢. وسورة طه آية: ١٢١.
(٤) مجمع الأمثال ١: ٩١ - ٩٢.
(٥) اللسان (بوأ).
(٦) المثل هو: «باءَتْ عَرَارِ بكَحْلَ» مجمع الأمثال ١: ٩١ - ٩٢.
(٧) الجَزْع بكسر الجيم وبفتحها مع سكون الزاي: الخَرَزُ اليماني ـ اللسان (جزع).
(٨) القصة رواها ابن جني عن الأصمعي في الخصائص ٢: ٢٨ والمنصف في شرح تصريف المازني ٣: ٣٣.
(٩) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

وَمَلَاعِ وَمَنَاعِ لِهَضْبَتَيْنِ، وَوَبَارِ وَشَرَافِ لِأَرْضَيْنِ وَلَصَافِ لِجَبَلٍ.

* فصل * وَالْبِنَاءُ فِي الْمَعْدُولَةِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ.

الأعراب دخل على أمير حِمْيَرٍ، ولسان حِمْيَر كان (مغايرا)[1] للسان العرب بأسرهم، وكان العربي بين يدي الأمير قائما، فقال له الأمير ثِبْ، فظن العربي أنه يأمره بالوَثْبَةِ المعروفة عند العرب، فَوَثَبَ وَثْبَةً (فانكسرت رجله)،[2] فقال ذلك الأمير: (مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ)[3] أي من دخل في بلدتنا تعلَّم لسان الحِمْيَرِيَّةِ، و(وَثَبَ) على لسانهم: جَلَسَ.

و(مَلَاعِ): من مَلَعَ، أسرع، و(وَبَارِ): مِنْ وَبَّرَ الأرنب إذا عَفَّى على أثره، و(لَصَافِ): من لَصَفَ لونه، برق.

قوله: «والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز....».

الحجازيون[4] ينظرون إلى تحقق الموجب للبناء فيبنون، وفي علة بنائها اختلاف، فذهب بعضهم إلى أن العلة قوة شبهها بالواقع موقع المبني.

ألا ترى أن يَسَارِ كَنَزَالِ من وجهين:

أحدهما: من حيث اللفظ، فيسار: كنزالِ من حيث الحركات والسكون.

وثانيهما: أن يسارِ معدول عن المَيْسَرَةِ[5]، كما أن (نزالِ) معدول عن انزل.

---

(١) في ب: «مخالفا» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في الأصل و ب و ع: «فانكسر رجله» وأظن التاء سقطت فأثبتها إلا أن يكون قد ذكَّر (الرِّجْل) على لغة بني أسد. قال ابن التستري: وما في بدن الإنسان من المؤنث: الكتف، والعضد والذراع والكف، واليد... والرجل والقدم...، كلها مؤنثة إلا عند بني أسد ـ انظر كتاب: المذكر والمؤنث ـ لابن التستري ص ٥٠.

(٣) قال الميداني في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٦ يضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيِّهم، وظفار: هي مدينة باليمن في موضعين، أحدهما قرب صنعاء، وهي التي ينسب إليها الجزع الظفاري، وبها كان مسكن ملوك حِمْيَر وفيها قيل من دخل ظفار حَمَّر... أما ظفار المشهورة اليوم فهي في سلطنة عمان.

(٤) انظر سيبويه ٣: ٢٧٨.

(٥) جاء في اللسان: ويقال أنظرني حتى يسار، وهو مبني على الكسر لأنه معدول عن المصدر، وهو المَيْسَرَة ـ قال

وَبَنُو تَمِيمٍ يُعْرِبُونَهَا وَيَمْنَعُونَها الْصَّرْفَ إِلَّا مَا كَانَ آخِرُه رَاءً.

والمـذهب الثـاني في أنها بنيت: لتضمنهـا معنى تاء التأنيث فَيَسَارِ متضمِّنٌ لتاء التـأنيث التي في المَيْسَرَة، لأنها معناه، وإذا أورد عليهم ما هو مؤنث وليس فيه تاء التأنيث من نحو (هندٌ)، و(قدرٌ) أجابوا بأن تاء التأنيث فيما أورد مرادة محذوفة، وفي نحو «يسارِ» متضمّنة لم يزل هو دالاً عليها، وزعموا أن ذلك قد علم من بنائهم أحد القسمين وإعرابهم الآخر، فإذا قُدّر ما ذكرنا من التقدير، تحقق الجريُ على منهج قياس لغتهم، والمذهب الأول أولى لما في الثاني من التعسُّف وتقدير أسماء مؤنثة لم يُنطق بها.

وبنو تميمٍ[1] ينظرون إلى أصل الأسماء، إذ الأصل فيها الإعراب والسَّبَبُ الطارىء مغلوب عند اعتبار الأصل وقد تحقّق فيها العدل والعلمية فيمتنع من الصرف (كسائر الأسماءِ الممتنعة من الصرف)[2] لسببين، وهذا جيّد لو طردوه، غير أنهم تركوا هذا المذهب فبنوا فيما آخره راءٌ، فلولا أنهم فهموا علةً توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا، وإذا وجب بناء ما آخره راء، وجب بناء الباب كله، إذ ليس لكونه راءً أثر في البناء.

قوله: «إلا ما كان. . . . . . .».

وافق بنو تميم أهل الحجاز فيما آخره راء، لأنه ثقيل، لكون الراء حرفا[3] مكرّرا، والثقل يستدعي الخفة، والبناء أخف من الإعراب، لأنه على حالة واحدة بخلاف

الشاعر:

فقلت امكثي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا، قَالَتْ: اعاماً وقَابلَه؟

قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٢٧٥ في يسار في البيت: فهي معدولة عن الميسرة، وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل، ولأنه مؤنث بمنزلته، انظر اللسان: (يسر).

(١) انظر سيبويه ٣: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٣) سيبويه ٣ : ٢٧٨.

كَقَـوْلِهِمْ: حَضَـارِ لِأَحَـد الْمُحْلِفِـينَ، وَجَعَـارِ فَإِنَّهُم يُوَافِقُـونَ فِيـهِ الْحَجَازِيِّينَ إلا الْقليلُ مِنْهُم كَقَوْلِهِ:

وَمَرَّ دَهْـرٌ عَلى وَبَـارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَـارُ

بالرفـــع.

الإعراب، لأنه اختلاف وعدم استقرار على حالة واحدة، ولأن الإمالة مقصودة في كلامهم، وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء، لأنه إذا أعرب لم يُكْسَرْ، وإذا بني كُسِرَ، والإمالة في مثله لا تتأتى إلا للكسرة، فاختير البناء لتحصيل ما هو المقصود في كلامهم وكلٌ من هذين الوجهين مستقيم، إلا أن الرُّجحان في الباب لعلّة البناء والقليل من تميم قد جَرَوا على قياس منع الصرف في الجميع، فلم يحتاجوا إلى تعسّفٍ في الفرق.

قولـه: «حَضَارِ......»[1].

هو والـوَزْنُ كوكبان يطلعان قبل سهيل فيحلف العرب بكلٍّ واحد منهما يحلف بعضهم أنه سهيل، ويحلف الآخر أنه ليس به، والعرب تقول: هذا شيءٌ يُحْلَفُ إذا كان يُشَكُّ فيه فيُتَحالَف.

قولـه: «وَجَعارِ.......».

اسم ضبع.

قولـه:

٣١٦ ـ (وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَلَى وَبَـارِ[2]

---

(١) جاء في اللسان (حضر): وحضار مبنية مؤنثة مجرورة أبدا اسم كوكب.

(٢) في الأصل و ع: «ومرَّ دهْرٌ» والمثبت من ب وهذا صدر بيت للأعشى في ديوانه ص٥٣ وانظر سيبويه ٣ ٢٧٩ ورواية البيت في الديوان على النحو التالي:

ومرَّ حدٌّ على وبـــار فهلكتْ جهـرةً وبارُ

وموضع الشاهد فيه (وبارُ) الثانية حيث جاءت معربة مرفوعة لأن قوافي القصيدة مرفوعة مع أن المطرد فيما كان آخره الراء أن يبنى على الكسر في لغة الحجاز وبني تميم، والبيت من مُخلّع البسيط

* فصل * هَيْهَاتِ بفتح التَّاءِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبِكَسْرِهَا لُغَةُ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَضُمُّهَا، وَقُرِيءَ بِهِنَّ جَمِيعاً، وَقَدْ تُنَوَّنُ عَلَى اللُّغَاتِ الثَّلاثِ وَقَالَ:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصِّبَى   فَهَيْهَاتَ هَيهاتٍ إليكَ رُجُوعُها

وَقَدْ قُرِيءَ قَوْلُهُ:

* هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبَحِهَا هَيْهَاتِ *

بِضَمِّ الأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي.

و(بارٍ): زعموا أنها مدينة كانت الجنُّ تسكنها، وقيل: و(بارٍ) موضع بالدهناء، وإنما صرف الشاعر في قوله: (وبارٍ) بالتنوين معتقدا أنه كان منصرفاً كذا قاله المصنف.

فإن قلت: فلعَلَّ جَعْلَه معربا كان لضرورة الشعر. قلت: (قال المصنِّف)[1]: ضرورة الشعر لا تجيز إعراب المبني.

قوله: «هَيْهَاتَ».

هو وشتان: بُنيا على الفتح[2] لوقوعهما موقع الماضي.

قولــــــه:[3]

٣١٧ ـ هَيْهَــاتُ مِنْ مُصْــبَـحِـهَــا

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) قال الأشموني في أحوال هيهات: «وحكى الصغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة: هيهاه، وأيهاه، وهيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الستّة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون، شرح الأشموني ٢ : ٢٨٦.

(٣) قائله حميد الأرقط من كلمة يصف فيها إبلا قطعت بلادا حتى صارت في القفار والبيت بتمامه:

يُصْبِحْنَ بالقَفْرِ أَتاوِيَاتِ   هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبَحِهَا هَيْهَاتِ

هَيْهَاتِ حَجْرٌ مِنْ صُنَيْعَــاتِ

انظر اللسان (هيه) وابن يعيش ٤ : ٦٦.
استشهد به الزمخشري على إجراء (هيهات) على الفتح والكسر والضم ثم التنوين في هذه اللغات الثلاث.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهـا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نُوناً وَقَدْ تُبْدَلُ هَاؤُها هَمْزَةً، وَمِنْهِمْ مَنْ يَقُولُ:

أَيْهَـاكَ، وَأَيْهَـانَ، وَأَيْهَا، وَقَالُوا إنّ الْمَفْتُوحَةَ مُفْرَدَةٌ، وَتاؤُهَا لِلتَأْنِيثِ مِثْلُهَا فِي غُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ، وَلِذلِكَ يَقْلِبُها الْوَاقِفُ هَاءً فَيقُولُ هَيْهَاهُ، وَأَلِفُها عَنْ يَاءٍ لأَنَّ أَصْلَهَا هَيْهَيَةٌ مِنَ الْمُضَاعَفِ كَزَلْزَلَةٍ، وَأما الْمَكْسُورَةُ فَجَمْعُ الْمَفْتُوحَةِ، وَأَصْلُهَا هَيْهَيات فَحُذِفَ اللّامُ، وَالوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ كَمُسْلِمَاتٍ.

هذا القائل يصف إبلًا بَعُدت من موضع أصباحها، تمامه:

.... يُصْـبِـحْـنَ بِالْـقَـفْـرِ أَتَـاوِيَّـاتِ

والأتـاويُّ: الغـريب، جمع في هذين البيتـين النظائر الأربعة، الفتح: والكسرَ والضمَّ والتنوينَ.

قوله: «ومنهم من يحذفها...».

نحو هَيْهَاءَ.

قوله: «فحذف اللام».

أي خفَّف «هيهاتَ» بحذف التاء، لأنه اسم غير متمكّن كما حذف الياء والألف من (الذي، وذا) في تثنيتها، فقيل: اللذان وذان.

وهيهات إذا كان جمعا فهو أشد إبعادا من المفرد، لتناوله أنواعَ البُعد، إن قيل ما الاسم الذي يكون تاؤه مفتوحا في المفرد ومكسورا في الجمع؟ قيل: (هيهات).

. . . .

قولـه : وقالـوا إِنَّ المفتوحة ...

إِشارة إِلى أنه لم ترد نسبة هذا القول إِليه، لما في ذلك تعسّف ، والحق أنهـا لغـات ، إلا أنهم لما رأوها مفتوحة تارّة ومكسورة أخرى شبهوها بمـا يـماثلها فقالوا : إنّ الـمفتوحـة أصلها : هَيهَيـَةٌ ، كَزَلْزَلَة فقلبت ألفاً فبقيت التـاءُ تـاءَ التـأنيـث فحكمـها أن تقلب هـاءً في الوقـف كمـا في (زلزلة) ، وأنَّ المكسـورة أصلهـا هَيْهَيَات ، وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على خلاف القياس ، ألا ألا تراها لاتحذف في مصطفيات لئلا يلزم اللبس ، فإنك إذا قلت في مصطفيات لالتبس بمصطفاة عند الإفراد .

* فصـــل * ٱلْمَعْنَى فِي شَتَّـانَ تَبَـايُنُ الشَّيْئَـيْنِ فِي بَعْضِ ٱلْمَعَـانِي وَٱلْأَحْوَالِ ، وَٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْفُصَحَاءُ : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَشَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

وَقَـالَ :

شَتَّـانَ مَا يَوْمِـي عَلَى كُورِهَـا وَيَـوْمُ حَيَّـانَ أَخِـي جَابِـرِ

وهذا كله تعسف[1]

قوله : « والمعنى في شَتَّانَ . . . . »

إذا قلت : (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، فالمعنى (تَبَاعَدَ زَيْدٌ وعمرو)، وذلك أنَّ أحداً يقول إِن بينهما مقاربة في خَصْلةٍ من الخصال كالكرم وغيره، فتقول شَتَّان زيد وعمرو، بقصد نفي المقـاربة، كأنك قلت: (افترق زيد وعمرو) وهو اسم أُخذ من تركيب ما هو مقارب لمعنى التباعد والافتراق وهو يقتضي شيئين، لأنه بمعنى تباعد، والتباعد لا يكون إلا بين اثنين، و (ما) في نحو قولك: (شتان ما زيد وعمرو) زائدة.

قولـــــه :

٣١٨ ـ شَتَّانَ مَا يَوْمِي . . . .[2]

الضمير في كورها للناقة، وحيَّان: اسم رجل، وأخي جابر: عطف بيان. يقول: كنا نشرب وَنَتَنَعَّمُ مع أخي جابر.

---

(١) الفقرة ابتداء من قوله : (إشارة إلى أنه لم ترد نسبةُ هذا القول) وانتهاءً بقوله (وهذا كله تَعَسُّف) منقولة مع شيء من التصرف من كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ١ : ٥٠٢.

(٢) هذا بعض بيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٨٣ وترتيبه السابع والخمسون من قصيدة له عدتها ستون بيتاً قالها في هجاء علقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما وهي من السريع - انظر ديوانه ص ١٧٥ - ١٨٣ والبيت بتمامه :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

قال محقق ديوانه محمد محمد حسين في تفسيره : وإن لي فوق ظهرها ليوماً عسيرا هو أشدُّ هولاً من يوم (حيَّان) أخي جابر انظر ديوان الأعشى الكبير ص ١٨٢ والكور الرحل ، وموضع الشاهد فيه قول (شتان) حيث استعمله بدون زيادة لفظ (بين).

وَقَــالَ :

شَتَّــانَ هٰذا وَٱلْـعِـنَــاقُ وَٱلنَّــوْمْ وَٱلْمَشْرَبُ ٱلْبَــارِدُ في ظِلِّ الــدَّوْمْ

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِــهِ :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ ٱلْيَزِيدَيْنِ في النَّدَى يَزِيــدِ سُلَيْمٍ والأَغَـرِّ ابنِ حَاتِمِ

قولــه :

٣١٩ ـ شَتَّانَ هٰذا .... [1]

أي هو في التَّنَعُّم ونحن في السَّفَرِ، و(في ظل الدوم) بالإضافة رواية أبي عبيدة[2] والدّوم: شجـر المُقْـل؛ والأصمعي يرويه (في الـظلِّ الـدوم) أي الـدائم، وكان الأصمعي يقول: كذب ابن الحائك، يريد أبا عبيدة، أيُّ دوم في نَجْدٍ؟[3].

قولــه :

٣٢٠ ـ لَشَتَّانَ مَا .... [4]

---

(١) هذا بعض بيت لِلقيطِ بْنِ زرارة بن عُدُس بن تميم كما جاء في الخزانة ٦ : ٣٠٥ واللسان مادة (دوم) والبيت من الرجز وهو بتمامه :

شَتَّانَ هذا والعناقُ والنَّوْمْ والمشربُ البارِدُ في ظلِّ الدَّوْمْ

والشاهد فيه كالذي قبله .

(٢) انظر رواية أبي عبيدة في الخزانة ٦ : ٣٠٦ .

(٣) انظر تخطئة الأصمعي لأبي عبيدة في المقتضب ٤ : ٣٠٥ والخزانة ٦ : ٣٠٦.

(٤) هذا بعض بيت من الـطَّويل لربيعـة الرَّقيِّ من قصيدة له في مدح يزيد بن حاتم المهلبي كما جاء في الأغاني ١٥ : ٣٨ وابن يعيش ٤ : ٣٧ ، ٦٨ والخزانة ٦ : ٢٨٧ ، والبيت الشاهد بتمامه:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليزيدَيْنِ في النَّدَى يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرِّ آبْنِ حَاتِمِ

والشاهد فيه زيادة لفظ (ما) بعد شتان قال ابن يعيش : وكان الأصمعي ينكره، ووجه إنكاره أن شتان يقتضي اسمين، وما ههنا إن جعلتها موصولة كان ما بعدها اسما واحداً بمنزلة شتان زيدٌ، وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا: لو قيل شتان زيد أو عمرو من غير ذكر اثنين لم يجز، لأن «أو» لأحد الشيئين. وإن جعلتها صلة لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلا، وقال قوم لا يبعد جواز ذلك، لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعدا، وفارق كل واحد منهما صاحبه فاعرفه. أ.هـ شرح ابن يعيش ٤ : ٦٩.

الندى : العطاء ، وبعده :

فَهَـمُّ ٱلْـفَـتَى ٱلْقَيْسِـيِّ إِتْـلَافُ مَالِـهِ   وَهَمُّ ٱلْفَتَى ٱلْأَزْدِيِّ جَمْعُ ٱلدَّرَاهِمِ[1]

فَـلَا يَحْسَـبُ التَّمْـتَــامُ أَنِّـي هَجَـوْتُـهُ   وَلَـكِـنَّـنِي فَضَّلْـتُ أَهْـلَ ٱلْمَكَـارِمِ[2]

قولـه : (فقد أباه ٱلأصمعي)

لأنك إذا جعلت (ما) مزيدةً، (فبينَ): منصوب على الظرف لا يصلح أن يقع فاعلًا (لشتان)، (وإن جعلته بمعنى الذي ، فقد جعل فاعلها شيئاً واحدا، وهي مقتضية لشيئين)[3]، ولم يستبعده السيرافي عن القياس، ووجهه أن يجعل (ما) فاعلاً، وكأنَّ المعنى : شَتَّان الذي من الأحوال، وهو مبني على الفتحة لما ذكرنا قبل، ولأنهم أتبعـوا (فتحـة نونـه فتحـة تائـه، ولم يعتدّوا بالألف حاجزة، أو لأنَّ الألف بمنزلة الفتحة)[4] فأتبعوا فتحة النون الفتحة التي تليها.

وفي (هَيْهَاتَ، وَشَتَّانَ، وَسَرْعَانَ) مبالغة ليست في بَعُدَ وافترق وسَرُعَ، لأنا وإن كنا نفسرٌ (هيهات) ببَعُد ونقول إنه اسم لذلك فإن فيه زيادة معنى ليست في بَعُدَ، وهي أن المتكلّم مخبر عن المقصود بأنه بعيد، لا على أن يُعلم المخاطب مكان ذلك فحسب، بل يظهر له اعتقاده فيه واستبعاده له فكأنه بمنزلة أن يقال (بَعُدَ جِدًّا)[5] أو ما أبعده .

وكذا (شَتّان) و (سرعان) فيهما من جنس هذا المعنى الذي هو قوة اعتقاد المتكلّم في ثبوت معنى الفعل الذي هما اسمان له، لأنَّ العدول عن لفظٍ إلى (لفظ أبداً يكون للمبالغة)[6].

---

(١) هكـذا رواية البيت في نسخة الأصل و ب و ع وهي على عكس المأثور الوارد في الأغاني ١٥ : ٣٨ والخزانة ٦ : ٢٧٧ ، ٢٨٨، إذ الرواية هناك على النحو التالي :

فَهَمُّ الْفَتَى الْأَزْدِيِّ إِتلافُ مَالِهِ   وَهَمُّ الْفَتَى الْقَيْسِيِّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ

(٢) الخزانة ٦ : ٢٨٨ . والتمتام : المعجّل بكلامه فلا يكاد يفهمك ـ اللسان (تمم) .

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٤) سقط من الأصل و ع والمثبت من ب .

(٥) في الأصل « بعُد جدا » والمثبت من ب و ع .

(٦) في ب : « لفظ يكون للمبالغة » والمثبت من الأصل و ع

* فصـــــل * أُفَّ يُفْتَحُ ويُضَمُّ ويُكْسَرُ وينوَّنُ في أحواله وتلحقُ بهِ التَّاءُ مُنوَّناً في الْأَحْوالِ .

* فصـــــل * وَهذهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ : مَا يُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَعَلامَةُ التَّنْكِيرِ لَحَاقُ التَّنْوِينِ كَقَوْلِكَ : إيـهِ وإيـهٍ . . . .

قولـه : « أفٍّ . . . . »

قال ابن جنّي[1] مَنْ ضَمَّه فإتباعا لضمة الهمزة ، ومن فتح هرب إلى الفتحة لخفّتها من ثقل التضعيف ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين .

ونظيره شُدُّ شُدَّ شُدِّ في الأمر من شَدَّ ، ومن نوَّنَ أراد التنكير أي تَضَجُّرًا ومن لم يُنوِّن أراد التعريف أي التضجُّرَ ، وإنما بُنِيَ لغنائه عن الجملة ، (وإنما لم يُبْنَ على السكون لأدائه إلى التقاء الساكنين)[2] .

قولـه : « إيــهِ . . . . »

أي حدِّث الحديث . قَالَ ذُو الرُّمَّـةِ :

٣٢١ ـ نَزَلْـنَـا فَقُـلْنَـا إيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَكَيْفَ بِتَكْلِيمِ الْـدِّيَارِ البـلاقِـعِ[3]

أيْ حَدِّثْ الحديثَ الذي تُحَدِّثُني عَنْ أُمِّ سَالِمٍ .

---

(١) انظر رأي ابن جني في الخصائص ٣ : ٣٧ ـ ٣٨ . وانظر التصريف الملوكي لابن جني ص ٧١ .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٣) ديوانه ص ٣٥٦ من قصيدة طويلة له على بحر الطويل ، وانظر مجالس ثعلب ١ : ٢٢٨ والمقتضب ٣ : ١٧٩ والخزانة ٦ : ٢٠٨ قال ثعلب في مجالسه : فإنه ترك التنوين وبني على الوقف ومعناه إيه حدثنا عن أُمّ سالم . وقال ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧٠ ـ ٧١ : (فإيهِ) من غير تنوين معرفة ومعناه الاستزادة قال ذو الرُّمة : وقفنا . . . البيت . لما أراد المعرفة لم يأت فيه بالتنوين . وقال ابن سيده في مخصصه ١٤ : ٨١ : (وكان الأصمعي يخطيء ذا الرمة في هذا البيت ويزعم أن العرب لا تقول إلا «إيهٍ» بالتنوين ، وجميع البصريين صوبوا ذا الرمة وقسموا (إيه) إلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة (إيهِ) بلا تنوين ، والنكرة (إيهٍ) منوّنا . وقالوا : خفي هذا الموضع على من عابه ، والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال ، والنحويون أجازوه قياساً ولا خلاف بينهم في قلة استعماله) أ . هـ وروايته في المواقع السابقة على النحو التالي :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الْدِّيارِ الْبَلَاقِعِ

. . . وَصَهٍ، وَصَهٍ، وَمَهٍ، وَمَهٍ، وَغَاقِ، وَغاقٍ، وأُفٍّ، وأُفّ .

وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً نَحْوُ: بَلْهَ وآمينَ، وَمَا الْتُزِمَ فِيهِ التَّنكِيرُ كإيهاً في الكَفِّ، وَوَيْهاً في الإغْراءِ، وَوَاهًا في التَّعَجُّبِ يُقَالُ: وَاهًا لَهُ مَا أَطْيَبَه! . . .

وإذا قُلت إيهٍ بالتنوين فالمعنى : حدِّثْ حديثاً، وإذا فَتحت الهاءَ كَانَ نَهْيًا، فكأنك قلت حسبُك فاكْفُفْ، وإذا أردت التنكير قلت : إيهاً بالتنوين .

قولــه : « وَصَــهْ . . . »

إذا أردت التنكير قلت صَهٍ بالتنوين، إنَّما بُنِيَ لوقوعه موقع غير المتمكن وهو الأمر، وأصل البناء السكون، وإنما كُسِرَ عند التنوين لأن آخره ساكن فلاقاه ساكن آخر وهو التنوين فالتقى ساكنان، فوجب التحريك لإزالة التقائهما، فحرِّك بالكسر للأصل المعروف، فَلو عُدْتَ إلى التعريف عدت إلى التسكين لأنه لا مُوجِب للحركة هنا.

قولــه : « وَغَــاقِ . . . . »

أي صَوَّتَ الغُرابُ هذا الصوت، و (غاقٍ) بالتنوين أي صَوَّتَ صَوْتاً من الأصْواتِ.

(قَوْلُهُ : «بَلْـهَ . . . »

أيْ اتْرُكْ)[1].

قولـه : «يُقالُ وَاهاً له . . . »

(وَاهاً) : صَوتٌ يخرج به المتعجب مِنْ فِيهِ، أيْ عَجَباً له، واللام صلة لعجبا، ويجوز أن تكون للبيان كقولك : ويحٌ له أي هذا له لا لغيره.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

. . . . وَمِنْهُ فِدَاءٍ لَهُ فُلَانٌ بِالكَسْرِ وَٱلتَّنْوِينِ، أَيْ لِيَفْدِكَ قَالَ:

* مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ ٱلْأَقْوامُ كُلُّهُمُ *

قـــال :

٣٢٢ ـ وَاهًـــاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهًّــاً وَاهَـــا   يَا لَيْتَ عَيْنَـيْهَـا لَنَـا وَفَـاهَـا[1]

قولـــه : « فِـــداءٍ . . . »

(لا بد في قولهم فداءٍ لك من أن يقدّر اسم فعل وإلا وجب نصبه وإذا جاء منصوباً كان مصـدراً، وكان)[2] الأصل في فداء أن يبنى على السكون إلا أنه حُرِّك لالتقاءِ الساكنين وحرِّك إلى الكسر كما تحرك الأوامر الساكنة، والتنوين فيه كالتنوين في صَـهٍ وَمَـهٍ.

قَالَ المصنف في قوله :

٣٢٣ ـ مَهْلًا فِدَاءٍ . . . .[3]

يجُوز في (فِـداءٍ) الحـركـاتُ الثلاث، فالرَّفع على أنه خبر مقدّم على المبتدأ وهو (الأقوامُ)، والنَّصْب على أنه مصدر منصوبٌ بفعله وهو ليفدكَ الأَقْوامُ فداءً. تمامـه :

. . . .   وَمَــا أُثَـمِّــرُ مِنْ مَالٍ وَمِـنْ وَلَــدِ

وأما فداءٍ بالكسر والتنوين فهو اسم لِيفدكَ فاعرفه.

---

(١) هذا الرجز نسب لأبي النجم العِجْلي في الصحاح (ووه) وكذلك في اللسان (ويه) وابن يعيش ٤ : ٧٢ وجاء في الحاشية أن قوماً ينسبونه لرؤبة بن العجاج كما أورد صدره ثعلب في مجالسه ١ : ٢٢٨ من غير عزو. والشاهد فيه استعماله كلمة (واها) اسما منكورا منونا.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) البيت بتمامـه :

مَهْلًا فِداءٍ لكَ ٱلأقوامُ كُلُّهُمُ   وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ

والبيت الشاهد ترتيبه الثاني والأربعون من قصيدة للنابغة الذبياني عدتها تسعة وأربعون بيتاً من البسيط قالها في مدح النعمان بن المنذر والشاهد فيه أن «فداءِ» مما التزم فيه التنكير من أسماء الأفعال كإيهاً في الكف وَوَيْهاً في الإغـراء، وَوَاهـاً في التعجب، وقد جرى بالجر منوّناً وبالرفع على انه مبتدأ وبالنصب على أنه مصدر فيكون مقصورا. وإنما بني على الكسر لوقوعه موقع ما أصله البناء وهو فعل الأمر، لأنهم يريدون به الدعاء، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر والتنوين فيه للتنكير.

* فصـــل * وَمِنْ أَسْماءِ ٱلْفِعْلِ دُونَكَ زيدًا أي خُذْهُ، وعِنْدَكَ عَمْرًا أي الزمه، وَحِذْرَكَ بَكْرًا، وَحِذارِكَ، وَمَكَانَكَ، وبُعْدَكَ إذا قُلتَ تأخر أَوْ حَذَّرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَه وَفَرَطَكَ وأَمَامَكَ إذا حَذَّرْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ أَمَرتَه أن يَتَقَدَّمَ، وَوَرَاءَكَ أيْ آنظُر إلى خَلْفِكَ إذا بَصَّرْتَه شَيْئًا .

قوله : « ومن أسماء الفعل دونك . . . »

هذا الفصل الذي أوله (دون) مشكل، فإنه مبني، وأنَّ الفتحة في قولك : (جلستُ عِنْدَكَ) حركة إعرابية، وفي قولك : « عِنْدَكَ عمرا »[1] بنائية، وكذلك البواقي، لكن إنما تُبنى هذه الأسماء على الفتحة لأنها حركتها حالة الإعراب، كما بُني (لا رجلَ) على الفتحة لكونها حركةً لها إعرابيةً عند الإضافة نحو: (لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عندنا)، وإن قلت لم وضعت هذه الكلمات موضع الأفعال؟ قلت: لأن بعضها مصادر وبعضها ظروف، والمصادر والظروف تقتضي الأفعال، فلاقتضائها إياها أقيمت مقامها «فعندك عمراً»، أيْ خُذه وامْسِكْهُ ولا تُخَلِّهْ.

و (حِذْرَكَ) و (حِذَارِكَ) : كلاهما بكسر الحاء، (أي احذرْ)[2] غير أن الأول بسكون الذال، يقال: (حِذْرَكَ بكرا).

قولـه : « تَأَخَّرَ وَحذَّرْتَه شيئا خلفه »

تفسيرٌ لـ (مكَانَك وبُعْدَكَ)، فقوله «تأخّر» ينصرف إلى «مكَانَكَ» أي تأخر عن مكانك الذي أنت فيه والزم مكانك الأول، وحذرته شيئا خلفه ينصرف إلى بُعْدَكَ.

وقـد اختلف في أسـماء الأفعال كلها. فأثبت قوم لها موضعاً من الإعراب ونفاه آخرون، لأنَّ معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب، ولذلك بنيت فلا يكون لها موضع من الإعراب[3].

---

(١) اي خذ عمرا ، أو الزم عمرا .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٣) جاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ : ٢٨٤ ـ ٢٨٥ وذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن

* فصـــل * وَمِنَ ٱلْأَصْواتِ قَوْلُ ٱلْمُتَنَدِّمِ وَٱلْمُتَعَجِّبِ وَيْ تَقُولُ: وَيْ مَا أَغْفَلَهُ!، وَيُقَال: وَيْ لُمِّـهِ . . .

وحُجَّة الفرقة الأولى أن كل اسم وقع مركّباً فلا بد له من إعرابٍ إمَّا ظاهرًا وإما محلًّا، وما ذكروه من علة البناء لا يوجب أن يكون لها موضع من الإعراب، ألا ترى أن (مَنْ) في: «مَنْ جاءك؟» مبني وله موضع من الإعراب، وموضع هذه الأسماء رفع بالابتداء، لأنَّ كلًّا منها وما بعده اسمان جُرِّدا عن العوامل اللفظية ليسند أحدهما إلى الآخر من حيث الظاهر كقولك: «أقائم الزيدان»، وكونه واقعًا موقع الفعل الذي هو (يقوم) لم يمنع الإعراب، فكذا فيما نحن فيه .

قولـــه : « ويقالُ : وَيْلُمِّـهِ »

يقـول هذا من رأى رجـلا نادرًا في الأحـوال، أي العجب لِأُمِّـهِ إذ وَلَدَتْهُ قاله المصنِّف: فإن قلت لِمَ لَمْ يُجعلْ (وَيْ) اسم فِعْلٍ مع أنه بمنزلة أتعجَّبُ؟ قلت: يحتمل أن يكون اسم فعل لما ذكرت، والظاهر أنه اسم صوت، لأنَّ المتعجب يقول: (وَيْ) لا لقصد الإخبار بل كما يقول المتألِّم (آهٍ)، وهذا السؤال وارد في كلٍّ ما يمكن أن يقدّر اسما لفعل كالألفاظ التي تقال للبهائم زجرًا أو دعاء، وجوابه ما قلنا.

ألا ترى أن قول القائل عند إناخة البعير (نَـخٍّ) أنه أمر بالإناخة فيكون اسما لفعل غير أن البهائم لا تقصد العقلاءُ مخاطبَتَها، لأنَّ البهائم لا تفهم المركبات، وإنما يقول القائل نَخٍّ عند إرادة إناخة البعير لعلمه أن العادة جرت بأنها إذا سمعها أناخ لا أنه يريد بذلك منه طلب الإناخة.

أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعُها عن الخبر كما أغنى في نحو «أقائم الزيدان» أ.هـ.

وانظر (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١ : ٥٠٥ ـ ٥٠٦ .

... وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

... وَضَرَبَه فَمَا قَالَ حَسِّ وَلاَ بَسِّ، وَمِضْ أَنْ يَتَمَطَّق بِشَفَتَيْهِ عِنْدَ رَدِّ الْمُحْتَاجِ قَالَ:

قولـه: « ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[1].

(وَيْ): تعجب. ثُمّ قال: « كأنّه » أي يُشبِّه أمرهم، إنهم لا يفلحون، والضمير في كأنّه: ضميرالشأن، فإن قلت: كيف جاز على الله التعجب، والتعجب استعظام الشيء لخروجه عن عادته من غير أن يعرف سببه والله - عز وجل - علاّم الخَفيّات، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السموات؟

قلـت: هذا مجاز، والمعنى: إنهم يستحقون لأن يُتَعَجَّبُ منهم.

وَ (وَيْ) عند الخليل وسيبويه: مفصولة عن (كأنْ) في الآية[2].

وعند الكوفيين أن (ويك) بمعنى ويلك، والمعنى: ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون.

قولــه: « فَمَا قَالَ حَـسِّ ولا بَـسِّ »[3]

أي لم يتوجع ولم يُصَوِّت. بُنيا على الكسر، لئلا يوهم البناء على الفتح أنهما فعلان من الحَسّ وهو القتل والاستئصال، ومن البَسّ، وهو الرِّفق واللِّين، والعلة في بناء أشباههما التي ليس فيها معنى الأمر على الكسرة: هذه بعينها.

---

(١) في الأصل «وَيْ كَأنّه» والمثبت من ب وع ولأنه الموافق لرسم المصحف إذ جاء رسمها موصولة في سورة القصص آية ٨٢. وقال الزمخشري في الكشاف ٣: ١٩٢: (وَيْ) مفصولة عن كأن، وهي كلمة تنبه على الخطأ وتندم

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢: ١٥٤ «وسألت الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ﴾ وعن قوله تعالى جدّه: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ فزعم أنها (وَيْ) مفصولة عن (كأنْ) والمعنى وقع على أنْ القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم لو نُبِّهُوا فقيل لهم: أما يُشْبِهُ أنْ يكون عندكم هكذا والله تعالى أعلم

(٣) قال صاحب اللسان في باب (حسس): (والعرب تقول عند لدغة النار والوجع الحاد: حسْ بسْ، وضربه فما قال حسْ ولا بسْ بالجرّ والتنوين، ومنهم من يجرّ ولا ينوّن، ومنهم من يكسر الحاء والباء فيقول: حِسْ ولا بِسْ. ومنهم من يقول: حسًّا ولا بسًّا، يعني التوجّع

* سَأَلْتُها ٱلْوَصْلَ فَقَالَتْ مِضٍّ *

ومن أمثالهم: إنَّ في مِضٍّ لَمَطْعَمَا . . .

قولـه : « مِـضٍّ . . . »[1]

بُني على الكسر ليُشاكلَ آخرُه أولَه، لأنَّ الميم مكسورة، وهي العِلَّة في انكسار آخر ما هو من هذا الجنس. و (تمطَّق): ضَمَّ شَفَتَيهِ عُقَيْبَ الأكل مع صوت يكون بينهما لذوق.

وآخِرُ البيت :

٣٢٤ - . . . . وَحَـرَّكَـتْ لِيَ رَأْسَـهَـا بالنَّغْضِ[2]

ويُرْوَى: (سَأَلْتُ هَلْ وَصْلٌ)؟ . . . بكلمة هَلْ. ورواية المُفَضَّلِ بدونها وهي كلمة تستعمل بمعنى لا، وليست بجواب لقضاء حاجةٍ ولا رَدٌّ لها .

ويُرْوَى : « في مِضٍّ لَسِيمَى »[3] وهي من الوسم. والأصل وُسْمَى، فَحُوِّلَتْ الفاءُ إلى العَيْنِ، والعين إلى الفاء فصارت سِوْمىً ثم صارت سِيمى، فهي الآن عِفْلَى. ومعنى المثل: إن في مِضٍّ لعلامَة دَرْكٍ، يضرب عند الشَّكِّ في نَيْل شيءٍ[4].

---

(١) مِضّ : كلمة تقال إذا أقرّ الرَّجُل بِحَقٍّ، مِضّ يا هذا، اي قد أقررت. اللسان (مض).

(٢) صدره : سَأَلْتَهَا ٱلْوَصْلَ فَقَالَتْ مِضٍّ. اللسان: مضض وابن يعيش ٤ : ٧٨ من غير نسبة، والنغض: التحريك والمضّ في البيت قول المرء بطرف لسانه شبه لا. اللسان (مضض) والشاهد فيه استعمال (مض) وهي اسم صوت بمعنى (لا). والمعنى : سألها الوصل فأشارت بطرف لسانها أن لا وصل.

(٣) كذا في النسخ وترسم أيضاً هكذا «لسيما» في اللسان باب (مضض).

(٤) انظر مجمع الأمثال ١ : ٥١ وقد نقل صاحب الإقليد عبارة الميداني نفسها في معنى المثل .

... وَبَخٍ عِنْدَ الإعْجَاب، وَأَخٌ عِنْدَ ٱلتَّكَرُّهِ قَالَ:

* وَصَارَ وَصْلُ ٱلْغَانِيَاتِ أَخًّا * .

وَيُرْوَى كِخًا، وَهَلَا زَجْرٌ للخيل، وَعَدَسْ لِلْبَغْل، وَقَدْ سُمِّي بِهِ.

قولـه: «وَبَخٍ ...»

وَبخْ بالباء الموحدة: كلمة إعجاب[1].

قولـــه:

٣٢٥ ـ وَصَارَ ....[2]

وقبله: لَا خَيْرَ فِي الشَّيْخِ إذا مَا اجْلَخَّا[3]

أي إذا ما انحنى. والغانية: المرأة المستغنية بجمالها عن الزينة. أي لا خير فيه إذا ما انحنى من الكبر وكَرِهَ وصل النساء الحسان.

قولـــه: «وقد سُمِّيَ ...»

معناه أن عَدَسْ وضع للزجر ثم قد استعمل علَماً للبغل كقوله:

٢٩٦م ـ عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ ......[4]

كَأَنَّه قال: يا عَدَسْ ما لهذا الملك الذي حَبَسَ صاحبك أمارة. وكقوله:

---

(١) جاء في اللسان: «وَبَخْ بَخْ، وَبَخٍ بَخٍ، بالتنوين، وبَخٍ بَخْ: كقولك غاقٍ غاقْ ونحوه، كل ذلك كلمة تقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا بالشيء. اللسان (بخ).

(٢) البيت بتمامه كما جاء في الخزانة ٦: ٤٢٧: وفي شرح ابن يعيش ٤: ٧٩.

وأَنْثَنَتْ الرِّجْلُ فَكَانَتْ فَخًّا ‏ ‏ ‏ ‏ وَصَارَ وَصْلُ ٱلْغَانِيَاتِ أخًّا

وقد تابع ابن يعيش الزمخشري في نسبته إلى العجاج ولم أجده في ديوانه وقيل في الخزانة ٦: ٤٢٨ إنه لأعرابية تذكر زوجها وكان هرما والشاهد فيه قوله «أخًّا» وهو اسم فعل يقال عند التكرّه لكنه جعله هنا كالمصدر فأعربه.

(٣) في ب و ع: «إذا ما جَخَّى» والمثبت من الأصل. وجَخَّ، وجخَّى، واجْلَخَّ إذا فتح عضديه في السجود. اللسان (جلخ).

(٤) هذا بعض بيت نسبه ابن يعيش إلى ابن مفرغ ٤: ٧٩ وصاحب الخزانة ٦: ٤١، وقد مر أنها ص ٧١٩ والشاهد فيه قوله (عَدَسْ) إذ جعله علما للبغل.

... وَهَيْدَ بفتح الْهَاءِ وكَسْرِهَا لِلْإِبِلِ . وَهَادِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ: أَتَاهُمْ فَمَا قَالُوا لَهُ هَيْدِ مَالَكَ إِذَا لَمْ يَسْأَلُوهُ عَنْ حَالِهِ .

... وَجَهٍ وَدَهٍ مِثْلُهُ وَمِنْهُ إلا دَهٍ فَلاَ دَهٍ، وَحَوْبَ، وَحَايٍ وَعَايٍ مِثْلُهُ، وَسَعْ حَثٍّ لِلْإِبِلِ ...

---

٣٢٦ - إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ فَمَا أُبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسْ[١]

(مَا بَالَيْتُه): أفصح مِنْ: بَالَيْتُ بِهِ .

قولـه : «وَهَيْدَ ...»

زجر للإبل، بُنِيَ على الحركة إذْ في بنائِه على السكون التقاءُ الساكنين، وعلى الفتحة لِخِفَّتِهَا، وهذه هي العلة في نظائره .

وقولـه: « فَمَا قَالُوا لَهُ هَيْدَ مَالَكَ »

أي ما قالوا هذه اللفظة، يعني ما زجروه .

قولـه : « وَدَهْ .... »

هذا من الأصوات التي اعتقبت عليها الحركة والسكون .

« إلاَّ دَهْ فَلا دَهْ » ساكنة الهاء رواية ابن الأعرابي[٢]، والمشهور: (إلاَّ دَهٍ فَلادَهْ)، وهي كلمة فارسية[٣] تفسيرها اضرب، وأصله أنّ الموتور كان يلقى واتره ولا يتعرض له واتره[٤]، فقيل له ذلك .

والمعنى إذا لم تضربه ولم تثأر به الآن فلا تضربه أبدا .

يضرب مثلاً في كل ما لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه ووجب إحداثه .

قولـه : «وَحَوْبُ ...»[٥].

(١) لم ينسبه صاحب اللسان في باب (عدس) ولا ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧٩ والشاهد فيه قوله: (عدس) عَلَم للبغل.

(٢) انظر رواية ابن الأعرابي في مجمع الأمثال ١ : ٤٥ - واللسان (دهده).

(٣) قال الجوهري في الصحاح (دهده) وإني لأظنها فارسية: يقول: إنْ لَمْ تضربه الآن فلا تضربه أبدا.

(٤) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٥) يقال للبعير إذا زجر : حَوْبَ ، وَحَوْبِ ، وَحَوْبُ، وحَابِ - اللسان (حوب).

. . . وَجَوْتَ دُعاءُ لَهَا إلى الشُّرْبِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ:

* دَعَـاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَـوَيْنَ لِصَـوْتِـهِ   كَمَا رُعْتَ بِٱلْجَوْتِ الظِّمَاءِ ٱلصَّوَادِيَا *

بِالفَتْحِ مَحْكِيًّا مَعَ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ . . .

بالحـاء المهملة وهو زجر للإبل.

و (حايْ ِ) و (عايْ ِ)[1] بسكون الياء هكذا في النسخ، وفي نسخة بعض تلامذة المصنِّف بكسر الياءِ فيهما، ولم يمتنع (اجتماع الساكنين)[2] لحجز المدّة التي في الألف بين السـاكنين، إذ لم يَلُحْ فيهما الاجتماع كما لاح مع غير المدة فلم يُستثقل اجتماع الساكنين لذلك.

قولـه : «وَجَـوْتَ . . . .»[3]

هو بفتح الجيم والتاء المثناة. وقوله:

٣٢٧ ـ دَعَاهُـنَّ . . . . (البيت)[4]

أي دعا النساء رديفي فاجتمعن ورجعن عما كُنَّ عليه من الشغل كما لو دَعَوْتَ إلى الشُّرْبِ الإبل فَالْتَفَفْنَ وتَضَامَمْنَ للشرب،

وقولـه : « كما رُعْـتَ »

أي أصبت روع الصوادي، أيْ أَشْعَرْتَ، وهذا كقولهم: « كنت في دار فلان فما راعني أن جاء فلان »، أي ما شَعَرْتُ، وحقيقته: أصابَ رَوْعِي. وقوله « بالجَوْتِ » يريد بالصوت الذي يقال له جوتِ، وقوله: « بالجَوْتِ » بالألف واللام مثل قولـه:

---

(١) عَاعَى بالضأن عاعاةً وَعَيْعَاءً قال لها عا، وربما قالوا عَوْ وَعَايْ . اللسـان (عيا).

(٢) في ب : « التقاء السـاكنين فيهما » والمثبت من الأصل و ع .

(٣) جَوْتَ جَوْتَ : دعاءُ الإبل إلى الماء . اللسـان (جوت) .

(٤) البيت بتمامه :

دَعاهُنَّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لِصَوْتِه   كما رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوادِيا

والبيت من الطويل لعويف القوافي، عويف بن معاوية بن عقبة بن ثعلبة. الخزانة ٦ : ٣٨٤ ، وانظر حاشية شرح ابن يعيش ٤ : ٨٢ والشاهد فيه: قوله (بالجَوْتِ) حيث دخلت أداة التعريف على اسم الصوت وهو (جوت) بالفتح محكيا مع اللام كما قال الزمخشري في المفصل ص ١٦٦ كما ورد بالكسر مع اللام في اللسـان (جوت)

.... وَجِىءْ مِثْلُهُ، وَحَلْ زَجْرٌ للنَّاقَةِ، وَحبْ مِنْ قَوْلِهِمْ لِلجَمَلِ حَبْ لَا مَشَيْتَ، وَهِـدَعْ تَسْكِـينٌ لِصِغَـارِ آلإِبلِ، وَدَوْهِ دُعَاءٌ للرُّبَعِ، ونَـخّ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً صَوْتٌ عِنْدَ إنَاخَةِ آلْبَعِيرِ. وَهِيخِ وَإِيخِ مِثْلُهُ، وَهِسٍّ وَهَجْ، وَفَاعِ زَجْرٌ لِلْغَنَمِ. وبُسْ دُعَاءٌ لَها، وَهجْ وَهَجَا، خسءُ لِلْكَلْبِ قَالَ:

۲۱۸م- .... بآسْمِ آلْمَاءِ مَبْغُومُ[1]

وذلك أن « ما » حكايةُ صوتٍ، كما أن « جَوْتَ » كذلك، ولم يمتنع هنالك دخول اللام فكذا هنا.

قولــه : « وجِئْ مِثْلُهُ .... »

أي مثل جوت فهما دعاءٌ للإبل إلى الشرب.

وَ (حَلْ)[2] و (حَبْ)[3] بفتح الحائين وسكون اللام والباء.

و (دَوْهِ) بفتح وكسر الهـاء[4].

قولــه : «وَنـخّ» بالنون المفتوحة وإسكان الخاء وتشديدها[5].

و (هِيـخِ وإيـخِ) بكسر الأول والآخـر[6].

---

(۱) هذا بعض بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧١ من البسيط وهو بتمامه :

لا يَنْعَشُ الطرفَ إلا ما تَخَوَّنَه   داعٍ يُناديِه باسم الماءِ مَبْغُومُ

وقد مر البيت آنفا فلا حاجة لشرحه ـ انظر ص ٦٨٥ ومحل الشاهد فيه قوله (باسم الماء) حيث أدخل أداة التعريف على (ماما) الذي هو حكاية صوت الظبي، فالألف واللام فيه زائدة لأنها لا تلحق بهذا القبيل من غاق وصه ونحوه.

(۲) حَلْحَلْتُ بالناقة : إذا قلتُ لها حَلْ وهو زجر للناقة ـ وَحَوْبَ زَجْرٌ للبعير ـ الصحاح (حلل).

(۳) حَبْحَبْتُ بالجَمَلِ حِبْحَاباً، وَحَوَّبْتُ به تَحْويباً إذا قُلت له: حَوْبِ حَوْبِ وهو زجر ـ اللسان (حبَّ).

(٤) (دَوْهِ) : دُعَاءٌ للرُّبَعِ والرُّبَعُ الفصيل ينتج في الربيع وهو أول النتاج. ابن يعيش ٤ : ٨٣ .

(٥) نَخٌّ : صوت يُقال عند إناخة البعير ـ ابن يعيش ٤ : ٨٣ وفي اللسان (نخ) نخنخت الناقة فَتَنَخْنَخَتْ أي أبركتها فبركـت.

(٦) هِيـخِ وإيـخِ : يقال لإناخـة البعير ـ ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا هَجٍ فَتَبَرْقَعَتْ   فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارَا

و (هِسٌّ) بكسر الهاء والسين[1].

و (هَجْ) بفتح الهاء وسكون الجيم[2].

و (فَاعِ) بفتح الفاء وكسر العين[3].

و (بُسْ) بضم الباء الموحدة وسكون السين[4].

و (هَجْ) و (هَجَا) بفتح الهاء فيهما وتسكين الجيم في الأول كلاهما (خَسْءٌ)[5]، وقيل: يقالُ للسباع كلها هَجْ وهَجْ وهجٍ هجٍ إذا زَجَرُوها.

قولـه :

٣٢٨ ـ سَفَرَتْ .... [6]

ضَبَّارُ: اسم كلب، يقول: كَشَفَتْ لي وجهها لأعْشقها فقلت لها هَجٍ هَجٍ أي استتري يا خنزيرة، فَتَبَرْقَعَتْ لتكون في البرقع أحسن فَشَبَّهْتُها بالكلب، وبعده:

فَخَرَجْتُ أعْثُرُ في مَقَادِمِ جُبَّتِي   لَوْلَا الْحَيَاءُ أَطَرْتُهَا إِحْضَارَا[7]

(١) الهَسُّ : زجر الغنم ، وهَسْ وهِسْ : زجر للشاة ـ اللسان (هسس).

(٢) هَجْ هَجْ ، وهَجٍ هَجٍ ، وهَجَا هَجَا: زجر للكلب ـ اللسان (هجج).

(٣) في شرح ابن يعيش ٤ : ٨٤ : «وقالوا (فاع) والمشهور (فَعْ) فعلى هذا تكون الألف إشباعاً من فتحة الفاء ، يقال فعفعَ بالغنم إذا قال لها فَعْ فَعْ ومنه راع فعفاع ـ وانظر اللسان (فعفع).

(٤) بُسْ : صوت تدعى به الغنم وفيه بَسْ وبِسْ ـ انظر ابن يعيش ٤ : ٨٤، واللسان (بسس).

(٥) خسأ الكلب : يَخْسَؤُه خسأً وخُسُوءاً، وانْخَسأ : طَرَدَه ـ والخسيءُ: الطرد ـ اللسان (خسأ).

(٦) تمام الشاهد :

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا : هجٍ ! فَتَبَرْقَعَتْ   فَذَكَرْتُ حين تبرقعت ضَبَّارا

والبيت من الكامل نسبه ابن يعيش في شرحه ٤ : ٨٤ للحرث بن الخزرج، والشاهد فيه قوله (هجٍ) وهو صوت في زجر الكلب وقد نوّنه للتنكير.

(٧) في النسخ أ التي هي الأصل وكذلك ب و ع (مقادم جبتي) وقد جاءت، روايته في حاشية المفصل ص ١٦٧ (قوادم جبتي) وكذلك في حاشية ابن يعيش ٤ : ٨٤ وكذلك في حاشية المخطوطة ع.

. . . وَهِيجِ صَوْتٌ يُصَوِّتُ بِهِ ٱلْحَادِي ، وحَجْ وعَهْ، وَعِيز زَجْرٌ للضَّأْنِ، وَثِىءْ دعاءٌ للتَّيْسِ عند السِّفَادِ، ودَجْ صِيَاحٌ بالدَّجَاجَةِ، وَسَأْ، وَتُشُؤْ دُعَاءٌ لِلْحِمَارِ إلى ٱلشُّرْبِ، وَفِي ٱلْمَثَلِ إِذَا وَقَفَ ٱلْحِمَارُ عَلَى ٱلرَّدْهَةِ فَلا تَقُلْ لَهُ سَأْ. وَجَاهِ زَجْرٌ للسَّبُعِ ، وقُوسْ دُعَاءٌ لِلْكَلْبِ.

قولـه : « وحَجْ وعَهْ »[1]

كلاهما بفتح الأول وسكون الآخر.

و (دَجْ) بفتح الأول وسكون الآخر[2]، وكذا (سَأْ)[3] بفتح السين المهملة وسكون الآخر. (و «عِيز»[4]بكسر الأول والآخر.

و « ثِىءْ »[5] بكسر الأول وسكون الآخر [6]، أما (تُشُؤْ)[7]: بضم التاء المثناة والشين، وسكون الآخر.

قولـه : « وفي المثل . . . . »[8]

(الرَّدْهَةُ): مجتمع الماء، أي لا تزجره على الماء ولا تَدْعُهُ إليه فإنه يشرب من غير ذلك.

قولـه : « وقُوسْ »

هو دُعاءٌ للكلب، وقيل إذا خسأته قلت: قُوسْ قُوسْ، وإذا دعوته قلت : قِيسْ قِيسْ[9].

---

(١) حَجْ وعَهْ : صوت يزجر به الضأن ـ ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٢) دَج : دَجْدَجَ بالدجاجة صاح بها فقال دِجْ دِجْ ـ اللسان (دجج).

(٣) سأْ : صوت يدعى به الحمار للشرب. ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٤) عِيزَ : زجر للضأن . ابن يعيش ٤ : ٨٤ . (٥) ثِىءْ : دعاء للتيس عند السِّفاد . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٦) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع . (٧) تُشُؤْ : صوت يدعى به الحمار للشرب . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٨) إشارة إلى قول الزمخشري:«وفي المثل إذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له سأْ وجاهِ، وهو مثل منصوص عليه في مجمع الأمثال للميداني ٢ : ٩٤ وهذا نصه : « قرِّب الحمارَ من الرَّدْهَةِ ولا تقلْ له سَأْ».

(٩) قال ابن منظور : والقوسُ أيضا زجر الكلب إذا خسأته قلت له : قُوسْ قُوسْ فإذا دعوته قلت له : قُسْ قُسْ. اللسان (قوس).

. . . وَطِيخِ حِكَايَةُ صَوْتِ ٱلْضَّاحِكِ.

وَعِيطِ صَوْتُ الفِتْيَانِ إِذَا تَصَايَحُوا فِي ٱللَّعِبِ، وَشِيبْ صَوْتُ مَشَافِرِ الإِبِلِ عِنْدَ ٱلشُّرْبِ، ومَاءْ حِكَايَةُ بُغَامِ الظَّبْيَةِ، وَغَاقِ حِكَايَةُ صَوْتِ الغُرَابِ، وَطَاقِ حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّرْبِ . .

قولـه : « وَطِيـخِ »

بكسر الأوّل والآخر. قال الإمَامُ فَضْلُ القُضَاةِ يَعقوبُ الجَنْدِيُّ أنشدني جارُ الله وقت قراءتي عليه وبلوغي إلى قوله:

وَطِيـخِ [1] حكايةُ صوتِ الضّاحك - بالارتجال - (وهو قوله)[2]:

٣٢٩ - بِطِّيخَـــةٌ مِنْ أَطْيَبِ البِـــطِّيـخِ يَضْـحَـــكُ مَنْ يَأْكُـلُهَــا بِطِيــخِ[3]

وروي بالطِّيـخ باللام أيضـا.

و (عِيطِ) بكسر الأول والآخر[4]

و (غـاقِ) و (طاقِ) بكسر القافين، فإن قلت: لم لم يبنوهما على الفتح؟ قلت: لئلا يلزم الالتباس ببناء الماضي، فإن قلت البناء على الكسر أيضا مُلبس ببناء الأمر من باب المفاعلة.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٣) البيت من الرجز وموضع التمثيل به قوله (بطيخ) حيث استعمله اسما لصوت الضحك.

(٤) عِيطِ مشتق من عَطط وليس غَيط : وهي حكاية أصوات المُجّان إذا قالوا: عِيط عِيطِ، قال ابن يعيش في شرحه ٤ : ٨٥ : «وقالوا (عِيطْ) ساكن الطاء وهو حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا، يقال عطعط القوم إذا تصايحوا، والمصدر العطعطة ولا أراه من لفظ عيط، إنما الفعل منه عيطوا، ويجوز أن يكون الأصل في عيط عط مثل جِرٍّ وثِرٍّ والياء حدثت عن إشباع كسرة العين كما قالوا في صَهْ: صَاهْ فأشبعوا فتحة الصاد فصارت ألفا فعلى هذا تكون العطعطة» ا . هـ.

وَطَقْ حِكَايَةُ صَوْتِ وَقْعِ الحِجَارَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ .
وَقَبْ حِكَايَةُ وَقْعِ السَّيْفِ .

قلت: الالتباس فيما نحن فيه قصديٌّ، وفيما ذكرت اتفاقيٌّ وكم بينهما من المسافة النازحة[1]

و (طَـقْ) و (قَـبْ)[2] بسكون الآخر، وقد نقل بعضهم فقال: قبٌّ، فإن قلت ما علة بنـاء أسـماء الأصـوات؟ قلت: عدم وجـود العِلَّةِ المقتضية للإعراب، وهو التركيب[3] لأنها موضوعة مفردة صوتا، إما لحكاية أو لغيرها على ما ذكر في المتن من معانيها[4].

والدليل على ما ذكرت من أنَّ علة بنائها انتفاء التركيب: قول المصنف في المبتدأ والخبر: (لأنَّهما لو جُرِّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعق بها غير معربة، لأنَّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب)[5]، ولو قلت: (غاقِ صَوْتُ الغراب) كان له موضع من الإعراب لوجود مقتضى الإعراب وهو التركيب.

---

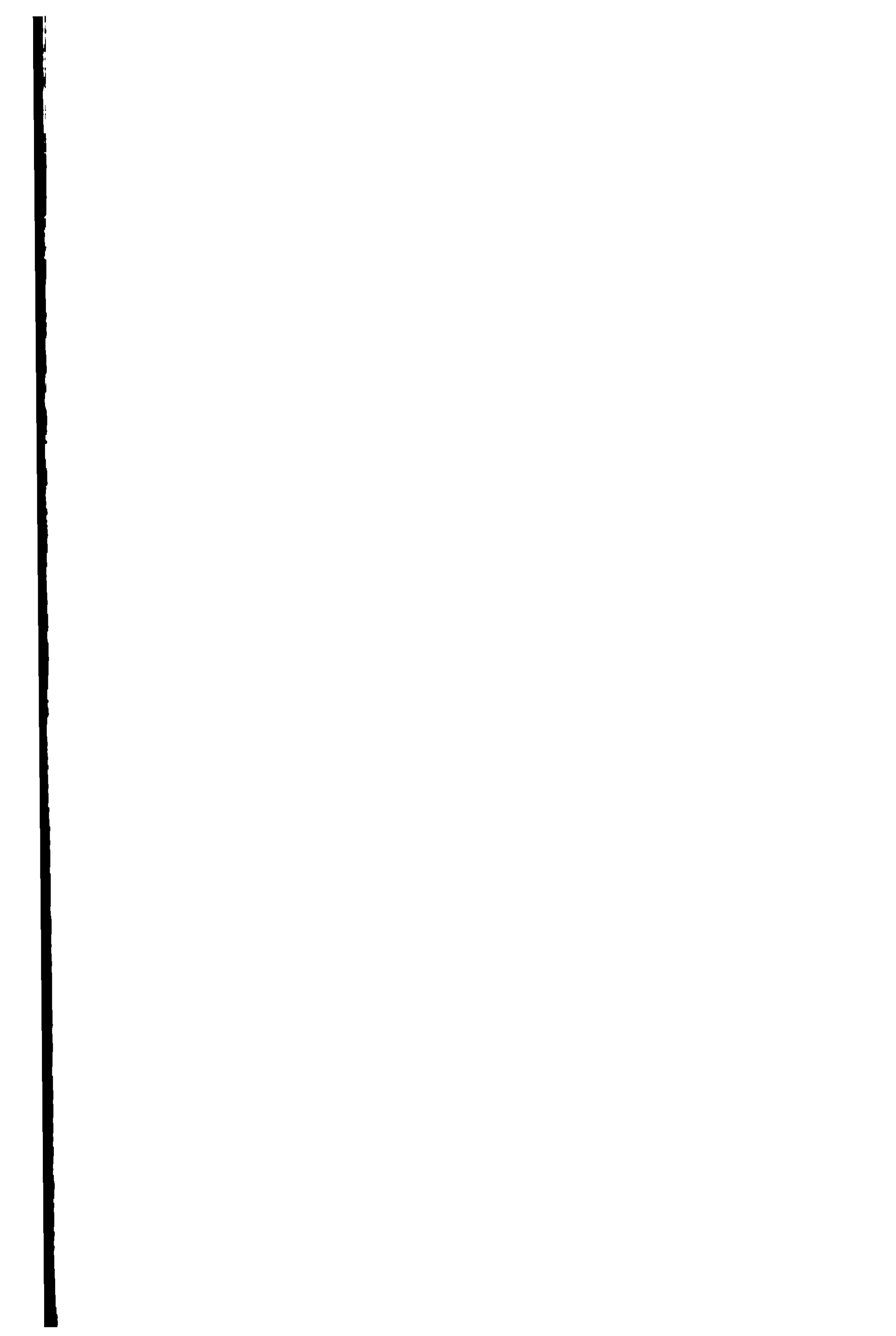
(١) النازحة : البعيدة .

(٢) طق : حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض وقب : حكاية صوت وقع السيف على الضريبة. ابن يعيش ٤ : ٨٥ . .

(٣) قصده بالتركيب : الإسناد .

(٤) في الأصل : لمعاينها ، والمثبت من ب و ع .

(٥) انظر المفصل ص ٢٤ .



٥ - * الظــــروف *

مِنْهَـا الغَـايَـاتُ وَهي : قَبْلُ وبَعْدُ وَفَوْقُ وتَحْتُ وَأَمَامُ وَقُدَّامُ، ووَرَاءُ، وَخَلْفُ، وأَسْفَلُ، وَدُونَ، وَمِنْ عَلُ، وَمِنَ الغَايَاتِ: وأَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ، وَقَدْ جَاءَ مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ غَايَةً نَحْوُ: حَسْبُ، وَلاَ غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَالَّذِي هُوَ حَدُّ ٱلْكَلامِ ، وأَصْلُه أَنْ يُنْطَقَ بِهِنَّ مُضَافَاتٍ، فَلَمَّا ٱقْتُطِعَ عَنْهُنَّ مَا يُضَفْنَ إِلَيْهِ، وَسُكِتَ عَلَيْهِنَّ صِرْنَ حُدُودًا يُنْتَهَى عِنْدَهَا فِلذلِك سُمِّينَ غَايَاتٍ. وإنَّما يُبْنَيْنَ إذا نُوِيَ فِيهِنَّ ٱلْمُضَافُ إِلَيْهِ . . .

(هذا بحث الظروف)[1]

قولــه : « وَلاَ غَيْرُ »

اختلف فيه، فقال البصريون[2]: (لا غير) بضم الراء كقبل وبعد، وقال الزجاج: «لا غيرٌ» برفع الراء والتنوين على تقدير: ليس فيه غيرٌ.

وقال الكوفيون: (لا غيرَ) بالفتح، مثل لارَيْبَ.

قولـه : « وإنما يبنين . . . . »

علة البناء أن المضاف إليه لما اقتطع عن المضاف ونوي فيه الإضافة كان معنى الإضافة مقدراً فيه، والإضافة معنى من معاني الحروف، فيجري مجرى (أمسِ) في أنه لما ضمِّن التعريف من غير أن يظهر حرفه إلى لفظه بُني لتضمُّنِه معنى الحرف[3]،

---

(١) من حاشية ع . وفي ب « الظروف » .

(٢) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فانظر رأي الفريقين فيها ص ٢٨٧ - ٢٩٣ من الإنصاف .

(٣) قال ابن يعيش حول هذا المعنى في شرحه ٤ : ٨٨ : قد تقدم القول أن المضاف إليه من تمام المضاف إذا كان معرفا له فهو بمنزلة اللام من الرجل والغلام، فإذا حذف المضاف إليه مع إرادته كان ما بقي كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وأما إذا حذف ولم ينو ثبوته ولا التعريف به كان المضاف تامّا فيعرب كسائر النكرات نحو فرس وغلام فتقول: جئت قبلاً وبعداً.

وإذا أبرزت المضاف إليه فقلت: (قبل زيد) كان معنى الإضافة مفهوماً من لفظ المضاف إليه ولم يكن المضاف متضمِّنًا لمعناها، كما أنك إذا قلت: (بالأمس)، لم يكن التعريف متضمِّناً فيه لظهور اللفظ الدال عليه.

وأمّا البناءُ على الحركة فلكونه عارضاً، وأما البناءُ على الضمِّ فلأنَّ المضافَ إليه لما اقتطع صار كأنَّ بعضَ الكلمة قَدْ زالَ فظهر النقصان فبنوه على الضمِّ جَبْرًا للنقصان، لأنه أقوى الحركات، ولأنَّ حالة بنائه مناسبةٌ للضمَّةِ، لأنَّها لَمْ تكن له في حالة إعرابه، فكذا بني على الضمَّة وصارت الضمَّةُ علما لهذا الحذف. فإذا قيل (من قَبْلُ) عُلمَ أنَّ المراد (من قبل ذلك).

فإن قلت ما الفرق بين قولك (جئتُك قَبْلُ) بالضمِّ و (جئتُ قَبْلاً) بالتنوين؟ قلت الفرق أنك في الأول جعلت مجيئك واقعاً قبل الزمان (المشار إليه بذاك)[1] في قولـك: «قَبْل ذاك»، وفي الثاني جعلته واقعاً في زمان من الأزمنة المتقدِّمَة على هذا الزمان، وبين المعنيين فرق واضح فإن قلت ينبغي أن لا يجيء في نحو: «قبل» إلا البناء إذا قطع عنه المضافُ إليه لما ذكرتَ من علة البناء، إذ القطع في الحالتين واحد، فمن أين وقعت المفارقة بين قولك: (جئتُكَ قَبْلُ) و (جئتك قبلاً؟).

قلت: لأنَّها إذا بُنيت كانت متضمِّنَةً للمحذوف تَضَمُّنَ (أيْنَ) لحرف الاستفهام وإذا أعربت كان (المضاف)[2] إليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى أنَّ شَيْئًا يتضمَّنَه (وتجري هي)[3] على أسلوب الظرف في قولك:

(خرجتُ يَوْمَ الجُمعة) في أنَّ الحرف محذوف مرادٌ في نفسه لا متضمَّن له، فلذا لم يُبن اليوم، والذي اضطرنا إلى ما ذكرنا من الفارق أن هذه الظروف جاءت في كلامهم على الوجهين، فلزمنا أن نقدِّرَ لكل وجه منهما ما يليق به.

---

(١) في الأصل وع: «المشار إليه» والمثبت من ب. (٢) ليس في الأصل والمثبت من ب وع

(٣) في ب وع: «ويجري هو» والمثبت من الأصل وكلاهما جائز.

. . . وإن لَمْ يُنْوَ فَالْإِعْرَابُ كَقَوْلِهِ :

فَسَاغَ لِيَ ٱلشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا   أَكَادُ أَغَصُّ بِٱلْمَاءِ الفُرَاتِ

وَقَدْ قُرِىءَ: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ، وَيُقَالُ: أَبْدَأُ بِهِ أَوَّلًا ، وَجِئْتُهُ مِنْ عَلُ .

وفي مَعْنَاهُ: مِنْ عَالٍ ، وَمِنْ مُعَالٍ ، وَمِنْ عَلَا ، وَيُقَالُ: جِئْتُهُ مِنْ عَلْوَ ، وَمِنْ عَلُو ، وَمِنْ عَلِو . . .

قَوْلُـه :

٣٣٠ ـ فَسَاغَ . . . . [1]

يقالُ: (سَاغَ) لَهُ الطَّعَام سَوْغًا وَمَسَاغًا ، و(الفُرات): الماءُ البارِدُ الذي يكسر العطش .

قولـه : «ويقال جئته من عَـلُ . . . »

الفرق بين (عَلُ) بالضَّمِّ ، ونحو: (قبلُ وأخواتِهِ) إذا كُنَّ غايات ، أن الإضافة لا تظهر معه بل إنما تظهر مع ما هو بمعناه .

ألا تراك لا تقول من عَلِهِ كما تقول جئتك من قَبْلِهِ ، وإنما تقول من أعلاه ، ومن عالِهِ ، وَمِنْ مُعَالِهِ .

قولـه : « وَمِنْ عَـلَا »

بالألف غير منون ، فإن قلت هذا في معنى الغاية ، فلم لم يضمّ؟ قلت: الألف آبية للحركة فلعلها مضمومة المحلّ .

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول يزيد بن الصعق :

فساغَ لي الشرابُ وكنت قَبْلا   أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُرَاتِ

وقد صحح المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد نسبته إلى يزيد بن الصعق نقلا عن أبي عبيدة وليس كما نسبه العيني لعبدالله بن يعرب وذكر فيه رواية (بالماء الحميم) انظر شذور الذهب ص ١٠٤ ـ حاشية الشاهد ٤٧ وخزانة الأدب ١ : ٤٢٩ والبيت من الوافر وموضع الشاهد فيه قوله (قبلا) حيث أعربه فنصبه لما حذف المضاف إليه منه ولم ينوه .

. . . وَفِي مَعْنَى حَسْبُ بَجَلْ قَالَ :

* رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ *

قولـه : « وَعَلَوَ »

عَلَوَ لما لم تكن حركته إعرابية خيّروا في بنائه بين الحركات، فالفتح للخفَّةِ والضم على أنه غاية، والكسرُ على أصل تحريك الساكن.

قولـه : « بَجَلْ »

قيل الأولى أنْ يذكر (بَجَلْ) في أسماء الأفعال، لأنها مبنية، ومعناها كفاكَ، وليس بناؤها لقطعها عن الإضافة، بدليل قولهم بَجَلْكَ بإسكان لامها للبناء، بخلاف (حَسْبُ) فهي معربة عند الإضافة نحو (حسبُك الدرهم)[1] بالرفع، غير أنهم رأوها موافقة (لِحَسْبُ) في المعنى حيث قالوا: (بَجْلُكَ، وَبَجْلِي)[2]، كما قالوا حَسْبُك وَحَسْبي فذكروها معها.

قولـه :

٣٣١ ـ رُدُّوا عَلَيْنَا . . . .[3]

وقبلـه :

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ ٱلْجَمَـلْ

نَبْغِي ٱبْنَ عَفَّانَ بِأَطْرافِ ٱلْأَسَـلْ

رُدُّوا . . . . (البيت)

فقالوا في الجواب: كيف نرد شيخكم وقد قَحَلْ؟ أي يبس. فإن قلت: يقال

---

(١) في ب : « حسبك الدراهم » والمثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل وع : «بَجَلْكَ وَبجْلي » والمثبت من ب ونقل صاحب اللسان عن أبي عبيد : يقال بجلك درهمٌ، وَبَجْلُكَ درهم. اللسان (بجل).

(٣) تمامه : نَحْنُ بني ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ

وقد نسبه البغدادي في الخزانة ٦ : ٢٥٠ لبعض أهل البصرة في يوم الجمل، كما ذكره صاحب اللسان في مادة (بجل) من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٤ : ٨٩ في حين نسبه المرزوقي في شرح الحماسة للأعرج المعنيْ وأورد المقطوعة التي منها البيت.

انظر شرح الحماسة ١ : ٢٨٩ ـ ٢٩٢ . والله أعلم بقائله. والشاهد فيه قوله (بجل) حيث جاء بمعنى حسْبُ

* فصـــل * وَشُبِّهَ حَيْثُ بالغَايَاتِ مِنْ حَيْثُ مُلاَزَمَتُها ٱلْإِضَافَةَ، وَيُقَالُ: حَيْثَ، وَحَوثُ بالفتح والضمِّ فيهما، وَقَدْ حَكَى ٱلْكِسَائِيُّ حَيْثِ بالكَسْرِ.

(بَجَلِي) بدون نون العماد، مع أن في (بَجَـلْ) السكون اللازم كما في (قَدْ) وهم يقولون هنالك (قَدْنِي) بنون العِماد. قلت: اللام قريبة المخرج من النون فلو جيء بالنون فلا يخلو من أن يجري بينهما الإدغام أو لا يجري، ففي الأول: يلزم مَحْوُ اللاّم لإبقاء سكونها، وهذا خروج عن باب الحكمة، وفي الثاني (لزوم الإبعاد)[1].

قولــه : « وَشُـبِّهَ حَيْـثُ . . . »

شُبِّه (حَيْثُ) بالغايات من حيث ملازمتها للإضافة، ولا يستقيم أن يُقْصَدَ بهذا التشبيه علّة بنائها لعدم لزوم البناء من لزوم الإضافة.

فإن قلت: لَعلّه أراد أنها مضافة إلى جملة فتبنى. قلت: على هذا لا تبقى للتشبيه استقامة، لأنَّ الغايات غير مضافةٍ إلى جملةٍ، ولأنَّ المضافَ إليه (بحيثُ)[2] مذكور، والغايات إنما بُنيت لتضمّنها معنى المضاف إليه بعد الحذف، فثبت أنَّ وجه التشبيه هو الأول، وذلك غير مستقيم للعلّة في البناء. فإن قصد أنه علّة للضمّ فمستقيم، غير أنه تَركَ الأهَمَّ وهو عِلّة البناء، وعلة بنائها افتقارها إلى جملة معها، كافتقار الحرف إلى آخر ينضم إليه، وعلّة افتقارها إلى جملةٍ (من حيثُ)[3] إنها موضوعة لمكانٍ منسوب إلى نسبته، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة، ألا ترى أن نسبةَ الجلوس إلى زيد في قولكَ: «جلستُ حيثُ جَلَسَ زيد»، لم تحصل إلا بالجملة.

(وحُكي في «حيثُ» الفتح والكسر أيضا، والضمُّ هو الأشيع. ووجه الفتح الفرار

---

(١) في ع : لزوم الأفعال وهو تحريف والمثبت من الأصل و ب . والإبعاد: يعني البعد عن المعنى المقصود من الكلمة.

(٢) في ب (لحيث) والمثبت من الأصل و ع .

(٣) في ب (من جهة) والمثبت من الأصل و ع .

... وَلاَ يُضَافُ إِلَى غَيْرِ ٱلْجُمْلَةِ إِلاَّ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا *

أَيْ مَكَانَ سُهَيْلٍ .

وَقَدْ رَوَى ٱبْنُ ٱلأَعرَابِيِّ بَيْتاً عَجُزُهُ :

* حَيْثُ لَيِّ ٱلْعَمَائِمِ *

وَيَتَّصِلُ بِهِ (مَا) فَيَصِيرُ لِلْمُجَازَاةِ .

من ثقل الضمّ والكسر المضمومين إلى الياء، وامتناع بقائه على السكون لالتقاء الساكنين. ووجه الكسر: الجَرْيُ على الأصل الممهد في تحريك الساكنين. وحكى البغداديون: حَوْثَ وحَوْثُ بالفتح والضمّ. فواوهما بدل من يا حيث لأنّ استعمال الواو لا يكثر كثرة استعمال الياء، وكثرة استعمال الياء دليل على أصالتها)[1].

قولـــه : « إلى غير الجملـة »

أما الإضافة فلأنه مبهم، فالإضافة لإزالة إبهامه، والإضافة إلى الجملة لما سبق الإيماء إليه قبل.

قولـــه : « وَقَـــد ...... »

أولـــه :

٣٣٢ ـ وَنَحْنُ سَقَيْنَا ٱلْمَوتَ بِالشَّامِ مَعْقِلاً وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ (لَيِّ ٱلْعَمَائِمِ)[2]

فاللَّيُّ: مصدر لوى العِمامة على رأسه كوّرها، ومعناه قد كان المعقل منكم في مكان ليّ العمائم، وهو الرأس، وكان القياس أن لا يُضاف إلى المفرد، إلا أن هذا القائل أجراه مجرى مكان فاستحسن إضافته إلى المفرد .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب .

(٢) ما بين القوسين من ع فقط والبيت من الطويل : ولا يعرف له قائل . انظر شرح المفصل ٤ ٩٢ ، وخزانة الأدب ٦ : ٥٥٣ .

والشاهد فيه قوله : (حيثُ لِيّ العمائم) إذ أضاف (حيثُ) إلى المفرد مع ندرتها .

* فصـــل * وَمِنْهـا مُنْـذُ ، وَهِي إِذَا كَانَتْ ٱسْـمًا عَلَى مَعْنَيَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَوَّلُ ٱلْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يوم ٱلْجُمُعَةِ، أَيْ: أَوَّلُ ٱلْمُدَّةِ ٱلَّتِي ٱنْتَفَتْ فِيهَا ٱلرُّؤْيَةُ وَمَبْدَؤُهَا ذٰلِكَ ٱلْيَومُ.

وَالثَّانِي : جَمِيعُ ٱلْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ، أَيْ مُدَّةُ ٱنْتِفَاءِ ٱلرُّؤْيَةِ ٱلْيَوْمانِ جَمِيعاً. . .

قولــه : « ومنهـا . . . . »

الضمير من منها راجع إلى الظروف ومنذ ومذ يكونان حرفين واسمين، فالحرفية في نحـو: «أنت عنـدنا منذ الليلة» والمعنى أنت استقررت عندنا، (فمنذ) قد أوصل الاستقرار والكون إلى الليلة، كـ (في) في قولك (أنت عندنا في الليلة)، وإذا كانا اسمين رُفع ما بعدهما إذ ذاك على ضربين :

أحدهما أن يراد به أول المدَّة نحو: (ما رأيته مُنْذُ يومُ الجمعة)، على ما ذكر في المتن، ولـو قلت: (منـذُ وقْتٍ) لم يجز لأن كلامـك هذا لا يفيد إلا ما كان حاصـلاً عند المخاطب، إذ كل أحد يعلم أن ابتداء (المفارقة)[1] كان في وقت مّا، وكذا لا يجوز (أنت عندنا منذُ أسبوعٌ) بالرّفع وإرادة أول المدّة لعلم كُلِّ أحدٍ أن ابتداءَ الكون في أسبوعٍ ما، بل اللازم أن تقول مُنذُ الأسبوعُ الفلانيُّ، ولو قلت منذ أسبوعٌ بالرفع وأردت جميعَ المدة جاز، وهو الضرب الثاني مما ذكرنا من الضربين.

فالحاصل أن المرفوع بعدهما له ثلاث حالات:

الأولـى : أن يكون نكرة، والمراد أول المدة وآخرها[2]، كـ (مُنْذُ يومان).

الثانيـة : أن يكون معرفة، والمراد ما ذكرنا من جميع المدة نحو: لم أرك منذُ المحرَّم «أي لم أرك في الشّهر كله» وينبغي أن يقال هذا عند انسلاخ الشهر.

---

(١) في ب : (الخروج) والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر الإنصاف ١ : ٣٨٢ .

. . . .

والثالثة : أن يراد أول المدّة نحو: (ما رأيتُه منذ يومُ الجمعة) والجرُّ لا يَتَأَتّى إلا في هذه الحـالـةِ. والفـرق بين (الرفع والجر)[1] في هذه الحالة أنك إذا قلت (ما رأيته)[2] منذ يوم الجمعة بالجر كان الكلام جملة واحدة، بمنزلة قولك: (ما رأيته في يوم الجمعة)، وحرف الجرِّ يتعلق بما قبله تعلّق (عمرو) بأكرمت في قولك: (أكرمت عمرا) فـ (عمرا) ليس بجملة، فكذا (منذُ يوم الجمعة). وإذا قلت: (منذُ يومُ الجمعة) بالرفع كان الكلام جملتين، فقولك: (ما رأيته): جملةٌ فعلية، وقولك: منذ يوم الجمعة جملة اسمية فمحل (منذ) مرفـوع بالابتداء وما بعدها خبرها. وقولك: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) معناه: ما رأيته، وأول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة، فتكون الرؤية واقعة في بعض يوم الجمعة دون البعض الآخر، بخلاف قولك: (منـذ يومـان)، إذ لا التبـاس هنالك للرؤية بجزء من أجزاء اليومين، ومعناه: أمَدُ مُدّة انقطاع الرؤية يومان، وكذا الالتباس للرؤية بجزءٍ من أجزاء اليوم في قولك: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) بالرفع، وإرادة جميع المدة.

فإن قلت: قولهم: (منذ يومان) على ما فسّرتَ جملتان فما بالهم لم يجوّزوا توسيط[3] العاطف بينهما نحو: ما رأيتُه، ومُنْذُ يومان كما يصنع كذلك في تفسيره وهو ما رأيته، ومدة انتفاء الرؤية يومان؟ قلت: مُجَوِّز العطف بين الشيئين هو أن يكونا بين بين، لا بمنزلة شيء واحد (لفرط الاتحاد بينهما)[4]

---

(١) في ب وع : «الجر والرفع» والمثبت من الأصل .

(٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : «توسط» والمثبت من الأصل وع .

(٤) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

. . . ومُـنْ مَحْذُوفَـةٌ مِنْهَا، وَقَالُوا هِيَ أَدْخَلُ في ٱلْاسميّةِ، وإذا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ رَدًّا إلى أَصْلِهَا.

* فصـــل * وَمِنْهَا إِذْ لِمَا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ، وإِذَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ منه، وَهُمَا مُضَافَتَانِ أَبَدًا إِلاَّ أَنَّ إِذْ تُضَافُ إلى كِلْتَا ٱلْجُمْلَتَيْنْ وأختها لا تضاف إلاَّ إلى الفِعْلِيَّةِ، تَقُولُ: جئتُ إِذْ زَيْدٌ قائِمٌ، وإِذْ قَامَ زَيْدٌ، وإِذ يَقُومُ زَيْدٌ، وإِذْ زَيْدٌ يَقُومُ، وَقَدِ ٱسْتَقْبَحُوا: إِذْ زَيْدٌ قَامَ، وَتَقُولُ: إِذَا قَامَ زَيْدٌ، وإذا يَقُومُ زَيْدٌ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ . . .

كجملتي الشرط والجـزاء، وكجملتي مانحن فيه من المسألة، ولا بمنزلة المتباينين المتغايرين[1] بكون أحدهما أجنبيًّا عن الآخر، والدليل على شدة الاتحاد والامتزاج بين الجملتين فيما نحن فيه أن قولنا: (منذ يومان) لا يؤدي المعنى الذي يفهم من قولنا: (مُدَّة انتفاء الرؤية يومان) إلا بعد سبق قولنا: (ما رأيته)، فلو ابتدأت بذلك لم يجز، فعلم أن هذه الصورة بمنزلة جملة واحدة من حيث افتقار الإفادة إلى ذكرهما فيرتدع توسط العاطف بينهما.

أما قولنا: (مدة انتفاء الرؤية يومان)، فكلام مستقل بنفسه، غير مفتقر في الإفادة إلى الأول، فيجوز توسُّط العاطف هُنا.

قوله: « ردا إلى أصلها . . . ».

هذا دليل أيضاً على أن أصل (مذ) مُنْذُ، وبناؤهما لأنهما يجيئان حرفين وليس في الحروف غيرُ البناء، فلما بُنيا في الحرفية بنيا في الاسمية للاتحاد الصُّوريّ وبناء منذ على الضمّ إتباعاً لآخره أولَه، إذ لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن وهو حاجزٌ غيرُ حصين، كما صنعوا كذلك في فتح آخر (أنَّ) (التي في)[2] قولك: بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ.

(١) في ب: «المتعاندين» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «التي هي في» والمثبت من الأصل وع.

. . . .

قولـه : « ومنها إذْ . . . »

بُنِيَ (إذ) لتضمُّنه معنى الحرف فإنه مصوغ على معنى (في) لا يجوز إظهاره فقولك (جئتك إذْ قام زيد)، بمنزلة جئتك في زمن قيام زيد. والوجه الثاني: أنّ (إذ) يلزمه الإضافة إلى الجمل، حتى لا يتصوُّر له معنى دونها فصار كالاسم الموصول، فبني كما بني ذلك .

قوله : « وَقَدِ ٱسْتَقْبَحُوا . . . ».

وجه القبح في (إذْ زيد قام) أنَّ (إذْ) يناسب (قام) في معنى الزمان فالفصل بينهما بما يخالفهما وهو الاسم قبيح ، وإنما لم يستقبحوا (إذا زيد يقوم) لأن (يقوم) مضارع، وهو مشابه للاسم، والفصل هنا ليس كالفصل مع الماضي.

والوجه الثاني: في استقباحهم (إذْ زَيْدٌ قام)، وعدم استقباحهم (إذْ زيدٌ يقومُ)، (أنـك إذا قصـدت في الأول إلى الفعلية)[1]، فالوجه: قام زَيْدٌ، وإن قصدت إلى الاسمية فالوجه: (زيد قائم)، و(إذْ) تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، فلا حاجة إلى ذكر الماضي للدلالة على أن الحكم فيما مضى عند دخولها على الاسمية، لأن هذا الغرض معلوم من نفس (إذ) فلذا قبح (إذْ زيدٌ قَامَ) في موضع (إذْ زيدٌ قائم)، ولا يلزم مثل هذا في (إذا زَيْدٌ يقومُ)، لأنَّ (يقومُ) مُفَسِّر للمحذوف بعد إذا، والتقدير: (إذا يقوم زيد يقوم)، وليست الجملة وهي (زيد يقوم)، في («إذا زيد»)[2] باسمية ، فلا يقال الوجه زَيْدٌ قائِمٌ.

قولـه : « وفي إذا معنى المجازاة دون إذ ».

والفرق أنّ (إذا) للاستقبال وفيه إبهام، فناسب[3] المجازاة، إذ الشرط لا يكون إلا مستقبـلا ومجهول الشأن لتردده بين أن يكون وبين أن لا يكون و(إذ)[4]: للماضي،

---

(١) في ب : « أنك إنْ قصدت إلى الفعلية » والمثبت من الأصل و ع .

(٢) في ب : «إذا زيد يقوم» والمثبت من الأصل و ع .

(٣) في ب : «فيناسب» والمثبت من الأصل و ع .　　(٤) انظر سيبويه ٣ ٦٠

وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

* إذا ٱلْرِّجَالُ بِالرِّجَالِ ٱلْتَفَّتِ *

ارْتِفَاعُ ٱلاسمِ فِيهِ بِمُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ٱلظَّاهِرُ، وَفِي إذَا مَعْنَى ٱلْمُجَازَاةِ دُون إِذْ . إلاّ إذا كُفَّتْ كَقَوْلِ ٱلْعَبَاسِ بنِ مِرْدَاسٍ :

والماضي مستقرٌّ ثابت، فصار بمنزلة رجل وفرس فلا يناسبها، ولما ذكرت من الفرق حتصت إذا بالجملة الفعلية دون (إذ) فإنها دخلت على الجملة الاسمية أيضاً، و(إذا) قد يكون ظرفاً غير متضمن للشرط كـ (إذا) في قوله «جل وعز»: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[1] إذ في تقدير الشرط فساد المعنى من حيث إنَّ الجزاءَ لا بُدَّ من أن يكون مذكورا أو بمنزلة المذكور، لدلالة ما تقدَّم عليه، ولا ذكر في الآية لشيء يَصْلُحُ أنْ يقع جزاءً، فيلزم أن يكون متروكاً بمنزلة المذكور لدلالة السابق عليه، ولا يكون التقدير إذ ذاك إلا على نحو إذا يغشى أقسم فيصير القسم معلَّقاً بشرط، وليس المعنى على هذا، فيجب أن لا يكون (إذا) للشرط، ولا يجازى[2] بـ (إذا) إلاّ في ضرورة الشعر كبيت الكتاب :

٣٣٣ ـ تَرْفَعُ لِي خِنْدِفُ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي ... نَارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهُمْ تَقِدِ[3]

لأنها موضوعة على ما يناسبُ التخصيص فهي في الاستقبال نظيرة (إذ) في الماضي

---

(١) سورة الليل آية ١ .

(٢) لا يجازى : لا يجزم .

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٧ وقد نسبه سيبويه للفرزدق انظر ملحقات ديوانه ٢١٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٤٧، ومعنى البيت وهو من البسيط : إذا قعدت بغيري قبيلتُه عن درك المعالي فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار المتَقِدَة والشاهد فيه : الجزم بإذا في ضرورة في الشّعر حيث جزم (تقد) وهذا من مواضع الجزم بـ (إذا) ضرورة في الشعر تشبيهاً بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. انظر سيبويه ٣ : ٦١.

إذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى ٱلرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ   حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا ٱطْمَأَنَّ ٱلْمَجْلِسُ

وإن اقتضت إحداهما بتردُّدِ وقوعَ ما بعدَها، والأحرى بالاستقرار والاختيار أنْ لا يجزم بها.

أما إذا دخلت (ما) الكافّة على (إذ) فإنّ (ما) هَيَّأَتها للمجازاة، لأن (ما) الكافة تورثها إبهاما.

ووجه آخر في افتقار (إذْ)، وكذا (حَيْثُ) في المجازاة بهما إلى (ما)[1]، أن كلا من هاتين الكلمَتين تضاف إلى الجمل، فاحتيج إلى كفها بـ (ما) لأن الأسماء الجازمة محمولة على (إنْ) في المجازاة، والفعل بعد (إن) غيرُ مضاف إليه شيء، فيجب أن يكون الفعل بعد (إذا). و (حيثُ) أيضاً كذلك، ولا ذلك إلا بالكفّ بـ (ما). يوضِّحُهُ أنَّ (حَيْثُ) إذا أُضيف إلى الجملة كانت الجملة في تقدير المصدر.

فقولك: (اجلس حيثُ يجلس زيد) معناه: اجلس في مكان جلوس زيد، والفعل إذا كان في معنى الاسم تعرَّى عن الخبرية نحو: (أن تَقُومَ خيْرٌلك)، والمجازاة تستدعي الخبرية كقولك: (إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ)، فثبت بما ذكرنا أن لا بد من أن لا يكون (حيث) عند طلب المجازاة مضافا كـ (أَيْنَ) في (أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ) وعلى هذا سائر الأسماء المحمولة على (إنْ) في المجازاة، والتغييرُ في (إذْ) أغلظ منه في (حيث)، من حيث إن (إذْ) صُرِفَ من الماضي إلى الاستقبال، لامتناع الجزاء بالماضي.

وقوله:

٣٣٤ ـ إذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى ٱلرَّسُولِ[2]

بمنزلة إذْ مَا تَدْخل، وتغيير المعنى يقتضي التغيير في اللفظ فإلزامه «ما يدلُّ على

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٦.

(٢) البيت من البسيط وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٧ للعباس بن مرداس وجاء عنده على النحو التالي.

إذ ما أتَيْتَ عَلَى الرَّسُول فَقُلْ لَهُ   حقًّا عَلَيْكَ إذا اطْمَأنَّ الْمَجْلِسُ

وانظر البيت في شرح ابن يعيش ٤ : ٩٧، ٧ : ٤٦ والخزانة ٩ : ٢٩.

وموضع الشاهد فيه قوله (إذ ما) حيث جازى بها بدليل وقوع الفاء في الجواب.

. . . .

تَغَـيُّر معناه، ولم يتَغَيَّر المعنى في (حيثُ)، لأنه لم يكن يدلُّ على نوع من الأمكنة، فَصُرِفَ عنه إلى غيره، على أنهم ذهبوا إلى أن صاحب الكتاب[1] جَعَلَ (إذ) هذه ظرف مكان بمنزلة حيثُ، حتى كأنّه قال: في أي مكان دَخلت على الرسول .

والـذي حداهم على ذلك أن (إذْ) للماضي، فلما وجدوا الفعل هنا للاستقبال، حملوه على المكان لئلا يكون قد قلب معنى الاسم.

وقولــه : (حَقًّا عَلَيْكَ) : أيْ قَوْلاً حَقًّا. و (ٱلْمَجْلِسُ) : أَهْلُ ٱلْمَجْلِس كقوله :

٣٣٥ - . . . . واسْتَبَّ بَعْـدَكَ يَا كُلَيبُ ٱلْمَجْلِسُ[2]

وفي بعض الشروح : أراد بالرسول النبي عليه السلام[3]، وقبلــه :

يَا أَيُّهـا الـرَّجُـلُ الَّـذِي تَهْوِي بِهِ وَجْنَـاءُ مُجْمَـرَةُ ٱلْمَنَـاسِمِ عِرْمِسُ[4]

يقال : حافرٌ مُجْمَرٌ أي شديدٌ: و(العِرْمِسُ) : الصَّخْرة، ويقال للناقة إذا كانت شديدةً عِرْمِسٌ، تشبيهاً لها بالصخرة، وبعده:

يا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ ٱلْمَطِيَّ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ الـتُّرَابِ إِذَا تُعَـدُّ الأَنْفُسُ[5]

وهذا البيت بتمامه مفعول القول في البيت الأول، والمعنى ظاهر.

و (إذا) إذا جرِّد عن الشرط كانَ متعلّقـاً (بمحذوف)[6]، والتقدير فيما سبق من

---

(١) الكتاب ٣ : ٥٨ .

(٢) صدره : أَوْدَى الْخِيَارُ مِنَ ٱلْمَعَاشِرِ كُلُّها

وهذا البيت من البسيط لمهلهل بن ربيعة ذكره ثعلب في مجالسه ٢ : ٥٨٤ مطلع مقطوعة شعرية من عشرة أبيات في رثاء أخيه كليب وقد قتل يوم الذنائب على يد جساس بن مرة أخي زوجته جليلة بنت مرّة. انظر خبر مهلهل وكليب وهذه الحرب في الخزانة ٢ : ١٦٢ - ١٧٤ .

أما رواية صدره في ديوان (أخبار المراقسة) للسندوبي ص ٥٦ فهي : نُبِّئْتُ أنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ .

(٣) في ب : « صلى الله عليه وسلم » والمثبت من الأصل و ع .

(٤) الخزانة ٩ : ٣٠ .

(٥) انظر خزانة الأدب ٩ : ٣٠ وحاشية المفصل ج ٤ ص ٩٨ والبيت أول أبيات من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حُنين يخاطب بها النبي صلى الله عليه وسلم، ويذكر بلاءه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات، وعدتها ستة عشر بيتاً.

(٦) في ب : «بمحذوف تقديره» والمثبت من الأصل و ع .

الآية: «والليل حاصلا في هذا الوقت» فهو إذاً في موضع الحال من الليل، والعاملُ في الحال فعل القسم، ولا يجوز أن يكون ظرفا معمولا لأقسم لأدائه إلى فساد المعنى، (لأن المعنى على هذا التقدير: أُقسم في هذا الوقت بالليل، وليس المعنى)[1] على تقييد الْقَسَم بوقتٍ بل هو على الإطـلاق، وإذا كان متضمِّناً لمعنى الشرط ففي عامله اختلاف، فمنهم من يقول: (العامل فيه شرطه)[2]، ومنهم من يقول وهم الأكثرون جوابه.

فوجه هذا القول أن وضعه للوقت المعيَّن المنسوب إلى نسبة حادث إلى شيء ولا تُحقق النسبة إلا بما بعده من الجملة المضاف هو إليها فيصير مضافا إلى الشرط، فلا يعمل المضاف إليه في المضاف لامتناع أن يكون الشيء عاملا معمولا من وجه واحد، فثبت أن العامل هو الجواب. والحقُّ هو القول الأول، ووجهه (ما)[3] تقرر من أن الشرط لا بد من وقوعه صدرا للكلام، وبالإضافة يقع ذيلا، لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء الأخير من الكلمة، وما ذكروه من كون (إذا) لوقت معيَّن مسلَّم، غير أن ذلك التعيَّن حاصل بذكر الفعل بعده، كما يحصل في مثل قولك: (زمانا طلعت الشمس فيه)، ولا يلزم من حصول التعيَّن فيه الإضافة، فإذا انتفى ما ذكروا من لزوم الإضافة انتفى فساد كون الشرط عاملا، ولا يقال: (قد لزم)[4] من كون الشرط عاملا في (إذا) و (إذا) عامل فيه كونُ الشيءِ عاملا ومعمولا فلا ينتفي الفساد، لأنا نقول تعدد الوجوه كتعدُّد أصحابها، وقد تعدَّد هنا وجها العملين فـ (إذا) عمل لتضمُّنه معنى (إنْ). والشرط عمل فيه لكونه ظرفا فالوجه الذي عمل فيما بعده غير الوجه الذي عمل ما بعده فيه.

قولـه: «وقد تقعان للمفاجأة . . .».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع

(٣) سقطت من الأصل والمثبت من ب و ع

(٤) في ب «فلزم» والمثبت من الأصل و ع

. . . كَقَوْلِكَ: بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ رَأَى عَمْراً، وَبَيْنَمَا نَحْنُ بِمَكَانِ كَذَا إِذَا فُلَانٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنَا، وَخَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ بِالبَابِ . . .

(إذا) المفاجأة هي الكائنة بمعنى الوقت، الطالبةُ ناصِباً لها وجملةً تضاف إليها[1]، (والعامل في «إذا» هذه معنى المفاجأة، وهو عامل لا يظهر، وقد استغنوا عن إظهاره بقوّة ما فيه من الدلالة، والذي يدل على ذلك قولك: (خرجتُ فإذا زيد بالباب)، إذ لو كان العامل (خرجتُ) يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء، وهو باطل)[2]، فتقدير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ ﴾[3] فَفَاجَأَ موسى وقت تَخَيُّل حِبَالِهِم وَعِصِيِّهِم[4].

وعن المرزوقي أنه قال: («إذا» التي)[5] للمفاجَأةِ في قولك: (خرجت فإذا زيد) ظرف مكان بدليل أنّ الكلام يتمُّ بقولك: «فإذا زيد» كما تقول: (خرجت وبحضرتي زيد)[6].

قوله: « كقولك بينا زيد قائم . . . . ».

أي بين أوقات قيام زيد فاجأ رؤيته عمرا، وإنما يُشبعون فتحة النون في بينَ لدا[7] إضافتها إلى الجمل. لتتبيَّنَ إضافتها إلى الجُمَل، وكذا (بينما) إنما يكفونها بـ «ما» لهذا المعنى.

---

(١) هذا التعريف منقول بنصه عن الزمخشري في الكشاف ٢ : ٥٤٣ - ٥٤٤.

(٢) ما بين القوسين من كلام ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) سورة طه آية ٦٦ .

(٤) هذه عبارة صاحب الكشاف فقد قال: فتقدير قوله تعالى ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ ﴾ ففاجأ موسى وقت تخيّل سعي حبالهم وعصيّهم وهذا تمثيل. والمعنى على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي ـ انظر الكشاف ٢ : ٥٤٤

(٥) في الأصل (إذا الذي) وصوابه المثبت من ب و ع .

(٦) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣ : ١٢٠٤ تجد كلاماً قريباً من هذا حول «إذا».

(٧) في ب : « لدى » والمثبت من الأصل .

قَالَ :

وكُنْتُ أُرَى زيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وكَانَ الأَصْمَعِي لاَ يَسْتَفْصِحُ إِلاَّ طَرْحَهُمَا في جَوابِ بَيْنَا وَبَيْنَمَا . .

قولـــه :

٣٣٦ - «وكُنْتُ أُرى . . . .»[1]

أي أظنُّ ، (و «اللَّهْزِمَةُ» طرف الحلقوم)[2] وقولــه : « عبد القفـــا »

يعني أنه عبد ، فذكر البعض وأراد الكلَّ ، و «إذا إِنَّهُ» : بِكَسر الهمزة وفتحها لما سيجيء في قسم الحروف.

قولــه : « وكان الأصمعي . . . ».

إذا كان (بينا) و (بينما) بدون (إذا) فالكلام لا يقع مخالفاً للأصل، وإن كان معهما فإنه مخالف لذلك. بيانه : إذا كان بدونها فانتصاب (بينا) على الظرف والعامل فيه الفعل المذكور في جواب « بينا » كما في قوله :

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل لم يعزه سيبويه في كتابه ٣ : ١٤٤، ولا المبرد في المقتضب ٢ : ٣٥ ولا ابن جني في الخصائص ٢ : ٣٩٩ ، ولا ابن يعيش في شرحه ٤ : ٩٧ ، ٨ : ٦١ وهو شاهد عند هؤلاء جميعاً على جواز الفتح والكسر في همزة إنَّ الواقعة بعد إذا الفجائية . والبيت بتمامه هو :

وكنتُ أُرى زَيْداً كما قِيلَ سَيِّدا إذَا إِنَّه عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ

قال البغدادي في الخزانة ١٠ : ٢٦٦ وقوله (وكنتُ أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وهو ضمير المتكلم، وثانيها زيد وثالثها سيد . والشاهد فيه وقوع (إذا) بمعنى المفاجأة والمعنى كنت أظن زيدا سيّدا من السادات فإذا هو عبد .

(٢) ما بين القوسين ورد مكانه في ب : «واللَّهْزِمتان مجتمَعُ اللحم بين الماضغ والأذن والماضغان أصول اللحيين عند منبت الأضراس» . والمثبت في المتن من الأصل و ع

وأنشـــد :

فَبَيْـنَـا نَحْنُ نَرْقُبُـهُ أَتَـانَـا مُعَـلِّقَ وَفْـضَـةٍ وَزِنَـادَ رَاعِ

---

٣٣٧ - بَيْـنَـا نَحْـنُ نَرْقُـبُـهُ أَتَـانَـا . . . . [1]

والمعنى : أتانا وقت رِقْبَتِنَا، وهذا مما ليس فيه مخالفة أصل ، فأما إذا ذكر (إذا) فالمخالفة للأصل واقعة بانقلاب الظرف اللازم مرتفعاً، لأن التقدير إذ ذاك بين أوقات رقبتنـا إياه، وقت إتيانه، (فإذا) مبتدأ و (بَيْنَ) خبره، أيْ : وقت إتيانه استقرّ بين أوقات رقبتنا إياه.

وقولـه : « مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ »

من إضافة الصفة إلى المفعول، فكأنه قال: مُعلِّقاً وَفْضَةً فلذا نصب الزناد بالعطف على وفضة على التقدير. (والوَفْضَةُ)[2]: جُعْبَةُ السِّهام، وأراد بها هنا شَيْئًا يُصنع مثل الخـريطة. والجعبـة تكـون مع الفقراء والرُّعاة يجعلون فيها أزوادهم. و (الزِّناد): الخشبة التي تقدح بها النار، فإن قلت: من المعلوم أن (بَيْنَ) لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدلّ على أكثر من الواحد، أو إلى ما عطف عليه غيره بالواو، نحو: (المال بين القوم) و(المال بين زيدٍ وعمرٍو) و (نحن نرقبه) في البيت جملة، فلا يكون (بينَ) مضافا إلى اسم دال على أكثر من واحد، ولا إلى ما عطف عليه غيرُه بالواو، فما وجه صحة هذه الإضافة؟ قلت: قد سقط هذا السؤال بقولنا في تفسير البيت (بين أوقاتِ رقبتنا)، لأنّ ذلك على تقدير حذف ما أضيف إليه (بَيْنَ) وهو جمع والتقدير: بينَ أوقات نحن نرقبه أتانا، أي بين أوقات رِقْبَتِنَا إيَّاهُ.

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٧١ إلى رجل من قيس عيلان ولم يعزه ابن يعيش في شرحه ٤ : ٩٧ وعجزه:

. . . . مُعَـــلِّقَ وَفْضَـــةٍ وَزِنَادَ راعِ

والشاهد فيه استعمال (بَيْنَا) بغير (إذ) وهو الأفصح ، لأن إذ إذا أُتِيَ بها وأضيفت إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما قبله، وإنما أجاز ذلك من أجازه لأجل أنه ظرف والظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.

(٢) انظر اللسان (وفض) .

. . . وَأَمْثالاً لَهُ، وَيُجابُ الشَّرْطُ بإذا كما يُجابُ بالفاءِ، قالَ تَعالَى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ . . .

والأوقات من أسماء الزمان وهي تضاف إلى الجمل نحو: (أتيتُك زَمَن الحَجّاجُ أمير، ثم حُذِفَ المضاف الذي هو أوقات وأقيم المضاف إليه وهو الجملة مقام ذلك المضاف.

قولـه : « وأمثالاً له . . . »

أي وأنشد أمثالاً له، ومما يستشهد لمجيء (إذْ) و(إذا) بَعْد (بَيْنَا وَبَيْنَما) قولـه :

٣٣٨ ـ بَيْنَمَا نَحْنُ بالكَثِيبِ ضُحًى إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[1]

قولـه : « ويجابُ الشرط بإذا . . . »

لأنه حرف المفاجأة كما في قوله : (إذا أَنَّه عَبْدُ القفا)، وهو يدل على التَّعْقيب الذي تدل عليه الفاء، (فإذا) بمنزلة قولك: (فبحضرتي)، لأنه ظرف مكان كحضرتي ومتضمِّن (لمعنى)[2] التعقيب الذي هو في الفاء، ولأن (إذا) يتعلّق بها يجب وجوده من الشرط والجزاء، يقال: (آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ، ولا يقال إن احْمَرّ[3]، لأن (إنْ) لما يَتَرَدَّدُ

---

(١) قائله جميلُ بنُ مَعْمَر العُذْرِيُّ وترتيبه الثامن من قصيدة له عدتها ثلاثة عشر بيتاً على بحر الخفيف ومطلعها :

رَسْمُ دارٍ وَقفتُ في طَلَلِهْ كِدتُ أقضي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وجاءت رواية البيت الشاهد في الديوان ص ٨٩ :

بَيْنَما هُنَّ بالأَرَاكِ مَعًا . . . أما في الخزانة ١٠ : ٢١ فجاءَتْ على النحو :

بَيْنَما نَحْنُ بالأَرَاكِ مَعًا إذْ بَدا رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

قال البغدادي في الخزانة ١٠ : ٢٤ : (وقوله «بينما نحنُ بالأراك»، قال أبو عبيد البكري (في معجم ما استعجم): (هو موضع بعرفة. روى مالك بن علقمة بن أبي علقمة عن أمّه، أن عائشة أم المؤمنين كانت تنزل بعرفة بنمرة، ثم تحولت إلى الأراك. فالأراك من مواقف عرفة من ناحية الشام، ونَمِرة من مواقف عرفة من ناحية اليمن انتهى. وزعم العيني وتبعه السيوطي، أن الأراك هنا هو الشجر المعروف). أ.هـ، والبيت من شواهد ابن هشام في ما الزائدة قال الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٠ وقيل : ما زائدة و (بين) مضافة إلى الجملة وقيل زائدة (وبين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة أي بين أوقات نحن بالأراك.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع . (٣) انظر سيبويه ٣ : ٦٠

. . . .

بين الـوجـود والعدم، ولذا قيل من قرأ قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾[1] (إِنْ السَّماءُ) فَقَد زلَّ إلى الكفر لأنه جَعَل المعلوم كالمجهول، وما أحسنَ قولِ أبي الطَّيب:

٣٣٩ ـ إذَا أَنْتَ أَكْـرَمْتَ ٱلْكَـرِيمَ مَلَكْتَهُ وَإِنْ أَنْـتَ أَكْـرَمْتَ ٱللَّئِيمَ تَمَرَّدَا[2]

ألا تراه كيف ذكر (إذا) مع ما هو واجب، وهو إكرام الكريم، وذَكَر (إنْ) (مع ما هو جائز)[3] وهو إكرام اللئيم فعلم أن (إذا) يستعمل فيما يجب وجوده، فهو إذن نظير الفاء في (إنْ تَأْتِني فَأَنْتَ مُكْرَمٌ)، لأن معناه أنّ الإكرامِ آخِذٌ بِعَقِبِ الإتيان غير منفك عنه، واجبٌ وُجُوده، فلهذا التناسُب ساغ أن ينوب (إذا) مَنَابَ الفاء .

فإن قُلت : لِمَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقدِّر الفاء قبلَ (إذا) على نحو: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[4]؟ قلت: إنما لم يجز ذلك لأن (إذا) لّما أفاد ما أفاده الفاء صار تقدير الفاء قبله بمنزلة تقدير الفاء قبل الجواب المجزوم نحو : (إنْ تَخْرُجْ فَأَخْرُجْ)، وذلك ممتنع لأنه بمنزلة الجمع بين فاءين لأن الجواب إذا جزم علم أنه تابع كما تعلم تابعيَّته بالفاء وإذاً فالجمع بين اثنين من هذه الثلاثة بمنزلة الجمع بين الفاءين لا محالة. على أنا نقول: إضمار الفاء إنما يجيءُ في الضرورة كما في قوله:

٣٤٠ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْـدَ الـلَّهِ مِثْـلَانِ[5]

---

(١) سورة الانفطار آية ١ .

(٢) انظر ديوان المتنبي جـ٢ : ١١ من قصيدة له في مدح سيف الدولة من الطويل ومطلعها :
لكلِّ امرىءٍ مِنْ دَهْرِهِ ما تَعَوَّدَا وعَادَاتُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطَّعْنُ في العِدَا

(٣) في الأصل : مع ما هو واجب وصوابه المثبت من ب و ع .

(٤) سورة الروم آية ٣٦ .

(٥) البيت من البسيط نُسِب في الكتاب ٣ : ٦٤ لحسّان بن ثابت واستشهد ببعضه في صفحة ٦٤ من الجزء نفسه من غير نسبة وليس البيتَ في ديوان حسان، كما نَسبه المبرد في المقتضب ٢ : ٧٢ إلى عبدالرحمن بن حسان وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٩ : ٥١ وقال: رواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري. والشاهد فيه قوله: (اللَّهُ يَشْكُرُهَا) على أنَّ الفاءَ الرابطة لجواب الشرط محذوفة ضرورة أي : فاللهُ يَشْكُرُها. وقد ورد البيت في نوادر أبي =

* فصـــل * وَمِنْهَـا لَدَى، وَالّـذِي يَفْصِـلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عِنْدَ أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي كَذا لِمَا كَانَ في مِلْكِكَ حَضرَكَ أَوْ غَابَ عَنْكَ، ولَدَي كَذا لِمَا لَا يَتَجَاوَزُ حَضْرَتَكَ، وَفِيهَا ثَمانِي لُغَاتٍ : لَدَى، وَلَدَنْ، وَلُدْنْ، وَلَدُ بِحَذْفِ نُونِهَا، وَلَـدْنِ، وَلُدْنِ بالكَسْرِ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنْ، وَلَدْ وَلُدْ بِحَذْفِ نُونِهِمَا وَحُكْمُهَا أَنْ يُجَرَّ بِهَا عَلى الإضَافَةِ كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ .

أيْ : فَاللَّهُ، ولا يجيء في حالة الاختيار، وقولهَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1] فَلَيْس مِنْ مَواضِعِ الضرورة. وَقَدْ جَاءَ بِدُون الفاءِ كَما تَرى فعلم أن ما ذكرتَ ليس بشيء يُعبأُ به.

قولـــه : « ثماني لغات »

الأولى : بالألف، الثـانية: بفتـح الدال وسكون النون، الثالثةُ: بضمِّ الدالِ وسكون النون، الرابعة: بضم الدال، الخامسة: بفتح اللام وسكون الدال (وبالنون المكســورة)[2]، الســادسة: بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، السابعة: بزنة خَفْ، الثامنةُ: بزنة قُلْ.

والأولـــى : كأنها هي الأصل، لأنها أوسع مجالاً، وأكثر استعمالاً.

= زيد ص ٣١ وذكر أن الأصمعي رواه على النحو التالي :

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحمنُ يَشْكُرُهُ

وهكذا جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني جـ١ ص ٢٦٧ .

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) في الأصل و ب : «وبالنون» والمثبت من ع . وهذا وجه جائز فيها لما حكاه صاحب اللسان عن أبي علي قال «ولم يذكر أبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فيمن أسكن الدال، قال: وينبغي أن تكون مكسورة قال وكذا حكاها الحوفي لَدْنِ، ولم يذكر لُدنَ التي حكاها أبو علي ، والقياس يوجب أن تكون لَدْن ، ولَدْن على حذ (لم يلده أبوان) . انظر اللسان (لدن).

. . . .

والثانيــة : كأنها منقلبة النون عن الألف الأولى كما يقلب التنوين ألفاً في الوقف نحو : رأيتُ زيداً بالألف.

والثالثــة : كأنها مضمـومة الدال بالنظر إلى أنّ الألف في (لدا) كأنها من الواو، لامتنـاع الإمـالة فيها، فامتناعها يدل على أنَّ الأشْبَهَ أن تكون ألفُها منقلبة عن الواو، إذ لو كانت منقلبة عن الياء لما امتنعت فلما صارت ألف لدا إلى النون ناسب أن يضمّ ما قبل النون، لأن النون بمنزلة الواو، لقيامها مقام الألف النازلة بمنزلةِ الواو.

والرابعــة : مخفّفـة من الثـالثـة، وإنـما خففت بإسقـاط نونها إجراءً لنونها مُجرى التنوين، كما أجروها مُجْراها في قولهم: (لَدُنْ غُدْوَةً). فنصبوا (غدوةً) على طريق: (لي راقُودٌ خَلًّا).

والخامسـة : مُخَفَّفَةٌ من الثالثة بإسكان الدال كما يُقال في عَضُدٍ بِضَمِّ الضَّادِ، وَعَضْدٍ بسكونها.

والسادسـة : مُخَفَّفة من الثالثة لكن بإسكان الدال، ونقل ضمتها إلى اللام.

والأخيرتان : مُخَفَّفَتانِ مِنْ لَدْنِ وَلُدْنِ.

. . . وَقَدْ نَصَبَ ٱلعَرَبُ بِهَا غُدْوَةً خَاصَّةً قَالَ :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلَاذَ بِخُفِّهَا   بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ

تَشْبِيهًا لِنُونِهَا بِالتَّنْوِينِ لَمَّا رَأَوْهَا تُنْزَعُ عَنْهَا وَتَثْبُتُ.

* فصـــل * وَمِنْهَا الْآنَ وَهُوَ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ وَقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ عِلَّةُ بِنَائِهَا . . .

قولـه :

٣٤١ ـ لَدُنْ غُدْوَةً . . . . [١]

ألاذ : أعاذَ بالذال المعجمة، والقَالِصُ: من قَلَصَ الظِّلُّ، ارتفع، أيْ : سارت من الغَداة إلى الظُّهر.

قولـه : « تشبيهاً لنونها . . . . »

اختُصَّ (غُدْوَةً) بالانتصاب في هذا المقام لكونها أكثر في الاستعمال، ألا تراهم يقولون: (غدوةَ البيْنِ) (وَغَدَاةَ البيْنِ)، ولا يقال (سُحْرَةَ البيْنِ)، (ولا بُكْرَةَ البيْنِ)، (ولا صَبَاحَ البيْنِ).

قولـــه : « وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ».

وهو آخر ما مضى من الزمان وأول ما يأتي منه .

قولـــه : « وهي علـة بنائها . . . . »

لأنها لما خالفت أخـواتهـا من الأسماء المعربة خالفتها في الحكم أيضاً، فحرمت الإعراب .

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل تداوله كثير من النحاة من غير عزو لقائل وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش ٤ : ١٠٠ :

لَدُنْ غُـــدْوَةً حَتَّى ألَاذَ بِخُفِّهَا   بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِـــصُ

والشاهد فيه انتصاب (غدوة) بـ (لَدُنْ) والمعنى : وما زالت هذه الناقة تسيرُ من قبل طلوع الشمس حتى لحاظ الظل بخفها واجتمع حوله يريد إلى وقت الاستواء فإنه إذا كان وقت الاستواء لم يبق للناقة ظل إلا ما يرى حول خفّها كقدر نصف أنملة . كذا ورد هذا الشرح في حاشية المفصل للنعساني ص ١٣٣

. . . .

وقال بعض المحققين من المتأخرين: لا يقال: إنَّ الألف واللام فيه للتعريف، إذ ليس هو (آنٌ)[1] دخلت عليه الألف واللام، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام[2] وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدّر، وهو تضمّنه معنى لام التعريف .

ثم قال: وهو معنى كلامه في قوله: وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام وهي علة بنائها، فلما التقى ساكنان في آخره بني على الفتح ليكون على ما يستحقه الظرف من النصب .

وقيل : هو فعل دخل عليه الألف واللام للتعريف[3]، ثم ترك على بنائه كما قالوا: «نُهي عَنْ قِيلٍ وَقالٍ»[4]، وهذا باطل، لأنه إن كان فعلا فلا يَخْلُو من أن يكون معه فاعل أو لا يكون. فإن كان، كان جملة وهي ممتنعة من الألف واللام، وإن لم يَكُن يلزم أن يجري بوجوه الإعراب. ألا ترى إلى قولهم: (نُهي عَنْ قيلٍ وقالٍ) بالجَرِّ وإلى قولهم: (إنما الدُّنيا قيلٌ وَقالٌ) بالرفع، وإلى قولهم: (لا يَعْرِفُ القيلَ ولا القالَ) بالنصب.

فإن قلت: ما الفرق بين الآن والآنف؟ قلت: إنَّ (الآن) هو الزمان الذي أنت فيه، والآنف هو الساعة التي قبل ساعتك التي أنت فيها، واشتقاقه من الأُنفِ لتقدمه الوقتَ الحاضرَ، كأنه بمعنى المتقدِّم ومنه آنِفَةُ الصِّبَى لأوَّلِهِ.

---

(١) القول في علة بناء (الآن) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ـ انظر الإنصاف ص ٥٢٠ ـ ٥٢٤ .

(٢) هذا الرأي رفعه صاحب الإنصاف في صفحة ٥٢٣ للمبرد.

(٣) هذا رأي الكوفيين إذ جعلوا الألف واللام داخلة على فعل ماض وهو (آنَ يَئِينُ) أي حان ـ الإنصاف ص ٥٢٠ .

(٤) انظر الحديث (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال. . .) في صحيح البخاري اعتصام ٣ ، رقاق ٢٢ ، زكاة ٥٣ ، أدب ٦ ، وباب الأقضية ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

. . . وَمَتى وأَيْنَ وَهُمَا يَتَضَمَّنَانِ مَعْنَى الاسْتِفْهَام وَمَعْنَى الشَّرْطِ تَقُولُ : مَتَى كَانَ ذَاكَ، وَمَتَى يَكُونُ، وَمَتى تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ، وَأَيْنَ كُنْتَ وَأَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، وَيَتَّصِلُ بِهِمَا مَا الْمَزِيدَةُ فَتَزِيدُهُمَا إِبْهَاماً . . .

قولـه : « وهما يَتَضَمَّنَانِ مَعْنى الاستفهام »

كأنه أريد أن يقال: أيومَ الجمعة كان ذاك أمْ يومَ السبت، أم يومَ الأحد، إلى ما يطول جدا، فأُتِيَ بـ (مَتى) للإيجاز فاشتمل على الأزمنة كلها وهو معنى قوله : (مَتَى) للوقت المبهم، وكذا الكلام في (أَيْنَ)، فكأنه أريد أن يقال: أفي الدار كنتَ أم في المسجد أم في السُّوق أم بالبصرة إلى ما يطول جدا، فأتي بشيء يشتمل على الأماكن كُلّهـا وهـو (أين) فلما اشتمـل على الأمـاكن كلها اشتمل على المكان الذي جهله السائل. ونظيرتُهما (كيف) في الأحوال.

وَلَمَّا في (مَتَى) (وأَيْنَ) من العموم جُعِلا نائبتين عن (إنْ) في الشرط إذ كان اللازم في قولك: (مَتَى تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ) أَنْ تقول: (إِنْ تَأْتِنِي يَوْمَ الجُمُعَةِ أُكْرِمْكَ) ، (وإِنْ تَأْتِنِي يَوْمَ السَّبْتِ أُكْرِمْكَ) إلى حَدٍّ فيه من الإطالة ما شِئْتَ ومن الإبرام ما شئت، فجيء بـ (متى) فحصل الغرض ووقع الاحتراز[1] من التبرم والغرض وعلى هذا (أين) في الأمكنة.

قولــه : « فَتَزِيدُهُما إِبْهَامًا . . . . »

أي في الزَّمانِ والمكان .

---

(١) في ب : الاحتراس والمثبت من الأصل وع .

. . . وَالْفَصْلُ بَيْنَ «مَتَى وإذا» أَنَّ مَتى لِلْوَقْتِ الْمُبْهَم ، وَإذا لِلْمُعَيَّن، وأَيَّانَ بِمَعْنَى متى إذا اسْتُفْهِمَ بِهَا. وَلَمَّا في قَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ بِمَعْنَى حِينَ، وأَمْسِ وهي مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى لاَمِ التَّعْرِيفِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُعْرِبُونَهَا وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ فَيَقُولُونَ: ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسِ ، وَقَالَ:

لَقَــدْ رَأَيْــتُ عَجَبــاً مُذْ أَمْسَــا   عَجَــائِــزاً مِثْـلَ السَّعَـالِي خَمْسَـا

قولــه : « وأَيَّانَ . . . . »

بفتح الهمزة وكسرها لغة . وقيل : أصله أيَّ أوانٍ، فصار بعد حذف همزة أوان وحذف الياء الثانية وقلب الواو ياءً والإدغام إلى أيَّانَ.

ولا يُقَالُ إنه مأخوذ من لفظة (أَيْنَ) ، لأنَّ (أَيْنَ) مكان، وَ(أَيَّانَ) زمان فيمتنع أخذه منها.

قولــه : « وَلَمَّـا . . . . »

علة بنـائها أنها شبِّهت بـ (لَمَّا) الجَازِمَةِ، كَمَا شُبِّهَتْ (كَمْ) الخبرية بالاستفهامية فبُنِيَتْ، ولأنَّها لَزِمت الإضَافة إلى الجُمل كـ (إذا).

(وحيثُ) : فائدتها أن الفعل الذي هو ناصبها قد تعلَّق بعقب الفعل الذي هي خافضته بالإضافة من غير تريُّثٍ وتوقُّفٍ ، فكأنهما وقعا مَعاً دفعةً، وإذا أقحمت (أَنَّ) بعدها أَكَّدت هذا المعنى.

قولــه : « وهي متضمِّنَةٌ . . . . »

الشـاهد على تضمّن (أمسِ) معنى اللام وَصْفُهم إياه بالمعرَّف باللام في قولهم (لَقِيتُه أمسِ الأحدثَ) فصار كـ (مَنْ) و (كَمْ) الاستفهاميّتين في أنهما بنيتا لتضمّن معنى همزةِ الاستفهام، ومما يؤيد ما ذكره من تضمُّنها معنى اللام قولك: «إنَّ أمْسَكَ قَدْ مَضَى» بالنَّصب، و (مضى الأمسُ) بالرفع لأن الإضافة واللام لا تجامعان اللام،

. . . وَقَطُّ وَعَوْضَ وَهُمَا لِزَمَانَي الْمُضِيِّ وَالاسْتِقْبَالِ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِغْرَاقِ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُه قَطُّ، وَلاَ أَفْعَلُهُ عَوْضُ وَلاَ يُسْتَعْمَلاَنِ إلاّ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ . . . .

فيلزم من مجيئهما ذهابها فلما عاد الإعراب عند ظهور اللام إلى لفظه وعند زوال معناها بالإضافة دلّتا على أنّ بناءَه كان للتضمُّنِ، وبناؤه على الحركة لئلا يلتقي ساكنان وعلى الكسرة للأصل المشهور.

وعن الكسائي[1] أنه قَالَ: سُمّي بِأَمْسِ الذي هو أمرٌ من أَمْسَى.

قَوْلُــهُ: « وَقَـطُّ وَعَوْضُ . . . . »

بُنِيَا لِتَضَمُّنِهِما معنى الحرف وهو لام التعريف، لأن معناهما استغراق الزمان غير أن زمان (قَطُّ) ماضٍ، وزمانُ (عَوْضُ) مستقبل.

أو لتضمنها معنى المضاف إليه لأنهما بمعنى زمن المضيّ وزمن الاستقبال.

ويرد على (عَوْضُ) قولهم (أبدا) فإنه موضوع للزمان المستقبل وهو معرب، وجوابه أن (أبدا) يدخله لام التعريف، فلو كان متضمِّناً لها لامتنع دخولها عليه، كما امتنع إظهار الهمزة في (مَتَى وكيف).

وبناء (قَطُّ) على الضمِّ للمبالغة، لأنّ قوة اللفظ لقوة المعنى، كما أن زيادةَ اللفظ لزيادة المعنى. والضمَّةُ أقوى الحركات ولذا جاء (قُطُّ) بضَمَّتين أيضا، وقيل: ضمة القاف لضمَّةِ الطاءِ بطريقة الإتباع، فإن قُلْتَ: ما ذكرتَ من طلب المبالغة مُتحقّق في (عَوْضَ)، فما بالهم لم يَضُمُّوه؟ قلت: بل جاء الضم فيه أيضاً.

فإن قلت: لأمـر ما (فرق)[2] بين الضمتين في اللزوم في (قَطُّ) وعدم اللزوم في (عَوْضَ) فما هو؟ قلت: هو أنّ في (قَطُّ) إدغاما كما ترى (وهو مأخوذ)[3] من قَطَّهُ:

---

(١) انظر رأي الكسائي في اللسان « أمس »

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع

قَالَ ٱلْأَعْشَى :

رَضِيعَيْ لِبَــانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَــاسَــمَا   بِأَسْــحَــمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَــرَّقُ

وَقَدْ حُكِيَ قُطُّ بِضَمِّ القَافِ ، وَقَطُ خَفِيفَةَ الطَّاءِ. وَعَوْضُ مَضْمُومَةً.

قَطَعَه، والمعنى : فيما انقطع ومضى من عمرك وبالإدغام حصل الخفّة في اللفظ فظهر من النقصان فلزمته الحركة القويّة لجبره.

أما (عَوْضَ)[1] : فلا إدغام فيه، فلا تلزمه تلكَ الحَرَكَةُ القويَّةُ لفوات موجب اللزوم وهو النقصان الحاصل بالإدغام.

و (عَوْضَ) : هو الدَّهْرُ، لأن الملوين[2] كأنهما يتعاوضان، ولذا قيل في بنائه على الفتح : إنه في الأصل مصدر منصوب على الظرف، فبقي بعد ذهاب الإعراب عنه على ما كان عليه من الحركة العلوية.

يقال : «لا أفعلُ كذا وكذا عَوْضَ يا رَجُلُ»، أي : أبداً.

قولــه :

٣٤٢ ـ رَضِيعَيْ لِبَانٍ . . . .[3]

قبلــه :

لَعَمْـرِي لَقَـدْ لَاحَتْ عُيُـونٌ كَثِيرَةٌ   إِلَى ضُوْءِ نارٍ فِي يَفَــاعٍ تُحَرَّقُ

تُشَــبُّ لِمَقْــرُورَيْــنِ يَصْــطَلِيَــانِهَا   وَبَــاتَ عَلَى النَّــارِ النَّــدَى وَالْمُحَلِّقُ

---

(١) ورد فيه البناء على الضم علاوة على الفتح قال الجوهري : (عَوْضُ) ، مَعْنَاهُ الأبَدُ وهو للمستقبل من الزمان، كما أن قطُّ للماضي من الزمان لأنك تقول عَوْضُ لا افارقك ، تريد لا أفارقك أبدا. الصحاح (عوض).

(٢) الملوان : الليل والنهار . اللسان (ملا).

(٣) هذا بعض بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ٢٦١ من قصيدة له في مدح المُحلّق بن خَنْتَم بْن شَدَّادِ بْن رَبِيعَةَ وعدتها اثنان وستون بيتا وترتيب الشاهد فيها الثالث والخمسون ومطلعها :

أَرِقْتُ وَمَا هذا السُّهَادُ المُؤَرِّقُ   وَمَا بِيَ مِنْ سُقْمٍ وَمَا بِي مَعْشَقُ

ونص البيت الشاهد هو :

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

والشاهد فيه استعمال (عوض) في موضع النفي.

* فصـــــل * وكَيْفَ جَارٍ مَجْرَى الـظُّرُوفِ، وَمَعْنَاهُ السُّؤَالُ عَنِ آلْحَالِ ، تَقُولُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟، أيْ عَلَى أيِّ حَالٍ هُو.

وفي مَعْنَاهُ: «أنَّى» قَالَ اللَّهُ تَعالَى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، وَقَالَ آلكُمَيْتُ:

* أنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ *

رَضِيعَيْ لِبَانٍ . . . . (البيت)

(اليفـاعُ) : ما ارتفع من الأرض، و (شبَّ النار) : أوقدها ، والمقرور: الذي أصابه القَرُّ وهو البرد. والمراد بالمقرورَيْن: النَّدَى والمُحلَّق.

والمُحَلِّق : اسم ملك ، قيل: سمي بذلك لأنه حَلقَ وجُوه الخيل.

وفي عطف (المُحَلِّق) على النَّـدَى (من الحلاوة)[1] ما شاءَهُ أخو الذَّوقِ السليم، فكأنه قال: هما من جنس واحد، بل أخوان رضيعا لبان. واللِّبان بكسر اللام: لبن المرأة خاصّة. ومنه اللَّبان بالفتح لأنه موضع اللبن، (و «ثَديَ» : منصوب على إضمار رَضِعَا.

وروي : «لبانُ ثديِ أمٍّ» بإضافة اللِّبان إلى)[2] الثَّدي. وتَقَاسَمَا : من القَسَم وعنى (بأسحم داجٍ) الليل، وهو ظرف أيْ في ليلٍ داجٍ، أي أقْسَمَا لا نتفرَّق الدهر.

قولـه : « (وكيف) جارٍ مجرى الظرف . . . »

أي مقـدر فيه (على) دون (في) وإلاّ لكان ظرفا مَحْضًا، فإذا قُلت: كيف زيد؟ فَمَعْناه على أي حالٍ هو؟ معناه أصحيحٌ أم سقيم؟ أقاعد أم قائم؟ إلى آخر ما له من الأوصـاف، وإنما قُلنا: إنه بما ذكرنا من التقدير جارٍ مجرى الظرف، لأنه متضمِّنٌ للحالِ ، والحال جاريةٌ مجرى الظرف لأنها مفعول فيها على ما قدّمنا في باب الحال،

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

... إلّا أَنَّهُمْ يُجَازُونَ بِأَنَّى دُونَ كَيْفَ قَالَ لَبِيد:

* فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا *

وإنما بُنِيَ على الفتحة دون الكسرة، لأنهم كرهوا أن يخرجوا من الياء إلى الكسرة مع كثرة الاستعمال. فإن قلت: ما تقول في جَيْرِ بكسر الراء؛ قُلت: هو قليل الاستعمال، وهم يميلون إلى الأخفَ فيما كثر استعماله.

قولــه:

٣٤٣ ـ أنَّى وَمِنْ أَيْنَ .... [1]

أي كيف آبك الطرب. تمامــه:

.... مِنْ حَيْــثُ لَا صَبْــوَةٌ وَلا رِيَــبُ

وفي (شرح المائة)[2] أنَّى بمعنى كيف وبمعنى أين، وهي إذا جوزي بها كانت بمعنى أين لا غير، ومنه بيت الكتاب:

٣٤٤ ـ فَأَصْــبَحْــتَ أَنَّــى تَأْتِهَــا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَــا تَحْتَ رِجْلَيْــكَ شَاجِــرُ [3]

ثم ينبغي أن يعلم أنها لا تتصرف تصرف (أين) في حقيقة المكان.

ألا ترى أنك لا تكاد تقول: (أنَّى زيد) كما تقول: أين زيد؟ وإنما تجد فيها معنى

---

(١) هذا بعض بيت من المنسرح للكميت بن زيد الأسدي وهو مطلع قصيدة له وهو بتمامه كما جاء في حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٤ : ١١١ :

أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رِيَبُ

وهو شاهد على استعمال (أنّى) بمعنى كيف قال ابن يعيش في شرحه ٤ : ١١١ الا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى أين لأن بعدها من أين فتكون تكراراً، ويجوز أن تكون بمعنى من أين وكررت على سبيل التوكيد وحسن التكرار لاختلاف اللفظين فاعرفه) أ. هـ.

(٢) هو الكتاب الذي شرح فيه عبدالقاهر الجرجاني كتابه المسمى (بالعوامل المائة) وهو كتاب مختصر وصفه صاحب كشف الظنون ٦٠٢/١.

(٣) قائله لبيد في ديوانه ص ٢٢٠ وهو من شواهد الكتاب ٣ : ٥٨ على ما جاء من الجزاء (بأنّى) وكذلك هو في شرح ابن يعيش ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ ، ٧ : ٤٥ والبيت من قصيدة للبيد على بحر الطويل قالها معدّدا على عمه أياديه عنده ، وكان عمه قد تعدّى على جار للبيد من بني القين فغضب لبيد من فعله . والرواية في الديوان : (أنّى تأتِهَا تبتئِسْ).

المكان على وجهٍ خاصٍّ وهو أن تريد ما تريده من أيِّ وجه نلت ما نلت، ومن أين وصلت إلى هذا، ومن أيِّ موضع لك هذا لا تريد الموضع على الظاهر، ولكنه على ضرب من المجاز كقولهم : فلانٌ في موضع رفيع وفي مكان عالٍ في أنه لا يُراد به المكان المعروف، ولا جنس اليفاع.

وما قبل بيتِ لبيد :

فَقُلْتُ ازْدَجِرْ أَحْنَاءَ طَيْرِكَ واعْلَمَنْ ... بِأَنَّكَ إِنْ قَدَّمْتَ رِجْلَكَ عَاثِرُ[1]

خاطب لبيدٌ بهذا الكلام عمَّه، وكان لبيد عَتِبَ عليه في شيء عمله به.

(وازدجر) : أمر بمعنى ازجر، وأحناءُ كلِّ شيء جوانبه، وبمعنى ازجر طيرك، انظر فيما تعمله، وتأمل أأنت مخطىء أم مصيب فيما تصنعه بي؟ وانظر في أمرك من كل نواحيه، وقوله : (إنْ قدّمت رجلك عاثر) : أراد به أنك إن استعجلت فيما تريد أن تعمله من تقديم غيري عليّ عاثر، فينبغي أن لا تعجل، ثم قال من أين أتيت هذه الخطة التي وقعت فيها تلتبس (بشرِّها ومكروهها)[2].

وروي تَبْتَئِسْ بها، أي يصيبك البأس من أجلها، والشاجر : الذي قد دخل بعضه في بعضٍ، وتغير نظامه، (ومنه الشجرة لتداخل أغصانها)[3] وأراد بالمركبين : قادمة الرّحل وآخرته، أي كلا مَرْكَبي الخطة إنْ تقدّمتَ أو تأخرت مختلفٌ مُفَرَّقٌ.

يقول لا تجد في الأمر الذي تريد أن تعمله مركباً وطيا، أي موضعك أينَ ركبتَ منه آذاك، وفرِّق بين رجليك فلم تثبتِ ولم تطمئن.

قولـه : « إلى كَيف يَصنـع . . . »

أي إلى حال صنعته، وقيل صَنْعَتِها لو رُوي (تَصْنَع) بالتاء الفوقانية سلب عن (كيف) في

(١) انظر ديوان لبيد ٢٢٠ .

(٢) في ب : «بمكروهها وشرها» والمثبت من الأصل و ع .

(٣) في ب : «ومنه الشجر لتداخل أغصانه» والمثبت من الأصل و ع

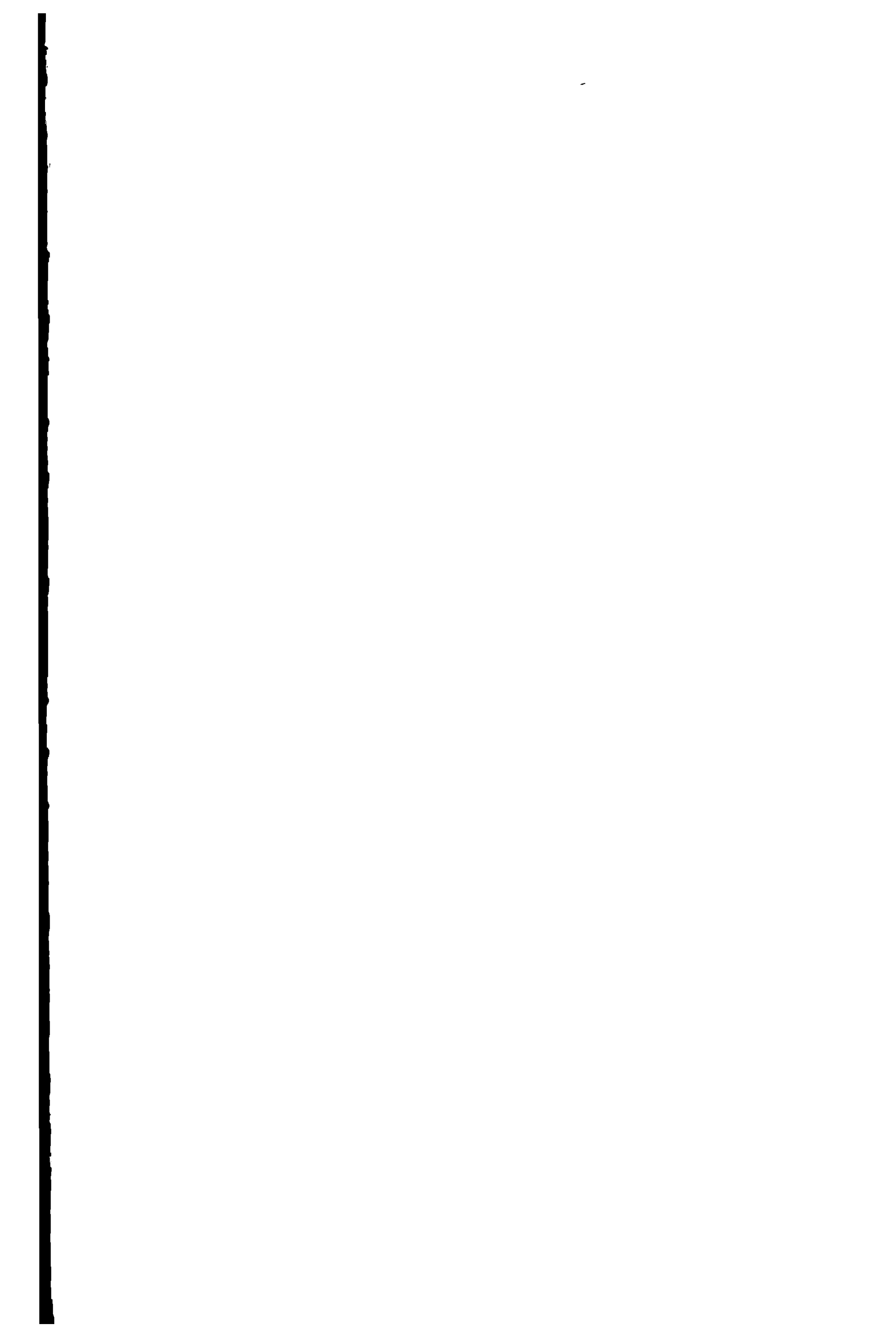
. . . .

هذه الصـورة معنى الاستفهـام، ولم يَجْرِ مجرى الـظرف، حيث دخل عليه الجارُّ، ومن أدل الدلائل على اسميَّتِه أنه مع اسم آخر كلام مفيد نحو: كيفَ زَيْـدٌ؟

وعن المصنِّفِ أنه قال: سمَّى هذا الحاكيَّ سيبويهِ بِقُطْرُبٍ[1].

---

(١) أي : عن الزمخشري أنه قال سَمَّى سيبويه محمد بن المستنير بقطرب، وعنى الجَنْدي بالحاكي قطرب فهو يشير إلى قول الزمخشري في المتن: «وقد حَكى قطرب انظر إلي كيف يصنع» قال السيوطي في بغية الوعاة ١ : ٢٤٢ في معرض حديثه عن قطرب : «لازم سيبويه وكان يُدلج إليه، فإذا خرَجَ رآه على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به» .



٦ - * المركبـــات *

هِيَ على ضربينِ: ضربٌ يقتضي تركيبُه أنْ يُبنَى الاسمانِ معاً، وضربٌ لا يقتضي تركيبُه إلا بناءَ الأولِ منهُما، فَمِنَ الضّربِ الأوّلِ نَحْوُ: العَشْرةِ مَعَ مَا نيِّفَ عليهَا إلا اثْنِي عَشَر، وَقَوْلُهُمْ: وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ، وَلَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ، وَصَحْرَةَ بَحْرَةَ، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ، وَوَقَعَ بَيْنَ بَيْنَ، وآتيك صَبَاحَ مَسَاءَ، وَيَوْمَ يَوْمَ، وَتَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، وَشَذَرَ مَذَرَ،وَخِذَعَ مِذَعَ، وَتَركُوا الْبِلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وَحَاثَ بَاثَ، وَمِنْهُ الخَازِ بَازِ.

والضربُ الثاني نَحْوُ قَوْلِهِم: أَفْعَلُ هٰذا بَادِيَ بَدِي، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا، وَنَحْوُ مَعْدِيكَرِبَ، وَبَعْلَبَكَّ وَقَالِي قَلاَ.

* فصـــل * والذي يَفْصلُ بَيْنَ الضَّرْبينِ أَنَّ مَا تَضَمَّن ثَانيه مَعْنَى حَرْفٍ بُنِي شَطْرَاهُ لِوُجُودِ عِلَّتَي البنَاءِ فِيهمَا مَعًا. أما الأَوَّل فَلأَنَّه تَنزَّلَ مَنْزِلَةَ صَدْرِ الكَلِمَةِ مِنْ عَجُزِهَا، وأما الثَّاني: فَلأَنَّه تَضَمَّن مَعْنَى الْحَرْفِ. وَمَا خَلا ثَانِيه مِنَ التَّضَمُّنِ أُعْرِبَ وَبُنِيَ صَدْرُهُ.

* فصـــل * والأَصْـل في الْعَـدَدِ المُنَيِّفِ عَلَى العَشْرَةِ أَنْ يُعْطَفَ الثَّاني عَلَى الأَوَّلِ فَيُقَالُ: ثَلاثَةٌ وَعَشْرَةٌ فَمُزِجَ الاسْمانِ وَصُيِّرا واحدا...

قولـــه: « المركبـــات »

صاروا من الإفـراد إلى التركيب، لأنهم وجدوا بعض المفردات قد بلغت حدَّ اسمين نحو: (عند ليب) فأرادوا أن يلحقوا اسمين باسم واحد في كثرة الحروف، وهذا منهم سلوك لطريقة الافتنان، فنحو عندليب مفرد حقيقيّ، وَنَحْو: حَضْرَمَوْت: مُفْرَدٌ حُكْمِي.

. . . . . وَبُنِيَا لِوُجُودِ الْعِلَّتَيْنِ:
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْعَيْنَ. . .

قولــه : « في العَدَد المُنَيِّف . . . . »
نَيَّفَ على العدد وأناف زاد ، ومنه جبل مُنيف أي عال.
قولــه : « أنْ يُعطــف . . . . »
فإن قلت : العطفُ يُشْعِرُ بأَنَّ الشَّطْرين بمنزلة كلمتين، إذ لا يتحقق ذلك إلا بأن يقدر في (خَمْسَةَ عَشَرَ) خمسةٌ وَعَشْرَةٌ، وقوله: (فَمُزِجَ الاسْمَانِ).
يؤذن أنهما بمنزلة كلمة واحدة، وهذا مناقضة ظاهرة. قلت: العطف من حيثُ المعنى، والمزج من حَيْثُ اللفظ، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني خَمْسَةَ عَشَرَ) كان مجموعهما قائما مقام الفاعل، والغرض بالمزج دفع اللَّبْس في بعض المواضع، ألا ترى أنك لو قلت لآخر: (أعطيتك لهذا الثوب خمسةً وعشرة فلم تَبِعْ) لم يُدر أنَّ مرادك هذا أنك أعطيته خمسةً وعشرة، وجعلتهما ثَمناً للثوب أم جعلت خمسةً لذلك ثم لما أبى البائع زدت خمسةً أخرى، وجعلت العشرة ثمناً له.
ولو قلت : (أعطيتك لهذا الثوب خَمْسَةَ عَشَرَ) ارتفع الالتباس، وإنما لم يمزج غير المنيِّف على العشرة، لأنَّ العشرة فما دونها ليس فيها تعدّد وما فوق (العشرة)[1] لم يكثر كثرة ما قبلها، والدليل على أكثريّة ما قبلها أنَّ كل ما يتعداها فإنه في ضمن ذلك، فَخُفِّف ما كثر بالمزج دون ما لم يَكْثُر.
قولــه : « لوجود العِلَّتين . . . . »
وهما تنزُّل الشطر الأول منزلة الصدر من الكلمة، وتضمُّن الثاني (معنى الحرف، وانفتاح الأول، لأنَّ الصدر من كل اسمين جعلا اسما واحدا مقصور على الفتح نحو: «حَضْرَمَوْتَ» من حيث إنَّ)[2] الثاني زيادة ضُمَّت إلى الأول كتاء التانيث في نحو :

---

(١) في ب : «العشرين» والمثبت من الأصل وع لأنه المناسب للمعنى
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب

... فيقـول: أَحَـدَ عَشَرَ احـتراسـاً مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ في كَلِمَةٍ، وَحَـرْفُ الْتَّعْـرِيفِ وَالْإِضَـافَـةُ لَا يُخِلَّانِ بِالبِنَـاءِ، تَقُولُ: الأَحَدَ عَشَرَ، وَالْحَادِيَ عَشَرَ إِلى التِّسْعَةَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَ عَشَرَ، وَهٰذَا أَحَدَ عَشَرَكَ، وَتِسْعَةَ عَشَرَكَ.

ضَاربة[1]، فكما يفتح ما قبل التاء، كذلك يفتح الصَّدر من الاسمين المجعول أحدهما مع صاحبه شيئاً واحداً.

وانفتاح الثاني ليكون بناؤه على حركة الحرف الذي تضمّن معناه وهو الواو، وإنما لم يُبْنَ الأول من اثْني عشر لأنهم حذفـوا منه النون فأشبه المضاف مع المضاف إليه، والمضاف مع المضاف إليه لا يُبْنَى، فكذلك ما أشـبهه.

قولـه: « من توالي المتحركات . . . »

لا يتوالى عندهم في كلمة واحدة أربع حركات، فما ظَنُّك بتوالي السِّتِّ؟ فإن قلت: فما تقول في نحو: (شَجَرَةٍ، وعُلَبِطَ) وهو الخاثر من اللبن؟ قلت: التاء في نحو شَجَرَةٍ علامة للتأنيث، والعلامة قلقة في الثبوت فلا يُعْبَأُ بتحرُّكها، لكونها عَدَماً من وجه.

وأما عُلَبِطَ ونحوه فمحمول على أنه منقوص والتقدير عُلَابِط.

قولـه: « لا يُخِـلَّانِ . . . . »

القياس أن يعرب المبني بدخولها[2]، لأنّ بناء الاسم لمناسبته الحرف وتنزله منزلته، والـلام من خصائص الاسم، فبدخولها تعود حالته الأولى وهي حالة اسمية ذلك الاسم جَذَعَـةً، وتنسلخ[3] عن الحـرفيَّة. وكذا بالإضافة، لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف (وهو تفسير قولهم لأنّ المضاف إليه معاقب للتنوين داخل فيه)،

---

(١) الفتح ظاهرة مطّردة قبل هاء التأنيث قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب هاء التأنيث إلا قبلها فتحة نحو: عَشَرَة وبَقَرَة، وقائِمَة، إلا هاءُ هذِهِ. انظر كتاب (ليس في كلام العرب) ص ١٥٤.

(٢) ضمير التثنية عائد على الإضافة وحرف التعريف.

(٣) الضمير في تنسلخ عائد على حالة الاسمية في الاسم.

... وكَانَ الأَخْفَشُ يَرَى فِيهِ الإِعْرَابَ إِذا أضافَهُ، وَقَدْ اسْتَرْذَلَهُ سِيبَوَيْهِ...

ولذا امتنع دخول التنوين على المضاف في الإضافة المعنوية امتناع دخوله على المعرف باللام، غير أن اعتراض الصَّادِّ عن إعراب هذا المركب ساد لطريق عوده. بيان ذلك أنك لو أعربته (فلا يخلو)[1] من أن تعربه مع إعراب الشطر الأول وفيه تعدّد الفاعل نحو: (جاءَني الأحَدُ عَشَرُ رجلًا)، وتعدده ممتنع أولا مع إعراب الشطر الأول، ولا سبيل إليه، لأنه لما أُعرب الثاني من الشطرين دلَّ على أنه لم يتضمّن معنى الواو حكماً فيكون عدم تضمُّنه معناها حكماً دليلاً على انزيال التركيب، وانزيالُه شاهد بصيرورة الأول معرباً.

قولـه: « وكان الأخفـش ... ».

وجه مذهبه ما ذكرنا من القياس آنفاً.

وقيل: إنما رأى الأخفش ذلك، لئلا يلزم بناء ثلاثة أشياء[2] لو لم تُعْربه، ومثله: (لا) التي لنفي الجنس إذا دخلت على المضاف.

(واسترذل هذا المذهب سيبويه)[3]: أي استهجنه واستقبحه ومذهبه استحسان: ووجهه ما بَيَّنّا، والفرق للأخفش بين الإضافة والداخل عليه لامُ التعريف، حيث رأيُ الرفع فيها: أن الإضافة أظهر من اللام أثرا، لأن المضاف إليه ينجرُّ ويسقط التنوينُ من المضاف، أما مع اللام فالسقوط لا غير، فلا يسوغ إهدار ما له أثرٌ ظاهر.

وقيل في تقرير المذهبين في الإضافة: وإنما لم تُخِلِّ الإضافة بالبناء عند سيبويه، لأنَّ موجب البناء قائم بعد الإضافة كما هو قبلها.

---

(١) في الأصل: « لا يخلو » والمثبت من ب و ع.

(٢) كان الأخفش يرى في العدد المركب المضاف الرَّفْعَ فيقال: (هذه خمسةُ عَشَرُكَ) انظر رأي الأخفش في ابن يعيش ٤: ١١٤ وقد كان سيبويه يسترذل هذا المذهب. الكتاب ٣: ٢٩٩

(٣) قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: (خَمْسَةَ عَشَرُكَ)، وهي لغة رديئة - انظر الكتاب ٣ ٢٩٩

... وإنْ سُمِّيَ رَجُلٌ بِخَمْسَةَ عَشَرَ كَانَ فِيهِ الرَّفْعُ والإبقَاءُ عَلَى الْفَتْحِ.

* فصـــل * وكَذلِكَ الأَصْلُ وَقَعُوا في حَيْصَ وَبَيْصَ أيْ في فِتْنَةٍ تَمُوجُ بِأَهْلِهَا مُتَأَخِّرِينَ وَمُتَقَدِّمِينَ...

وإعراب الثاني عند الأخفش لأنه مضاف فقوي أمر الاسمية فيه فيعرب قياسا على (اثْنَا) في قولك: (اثْنَا عَشَرَ).

والفرق لسيبويه بينهما أن نون (اثنا) قد حذفت، وهو حكم من أحكام الإضافة فيعطى حكم المضاف وهو الإعراب، لأنَّ علة بنائه بتنزيله منزلة جزء الكلمة، فلما قُدِّر مضـافـاً وللمضـاف حكم الاستقلال في الإعراب زال علة البناء فأخذ حكم المضاف ليجري مجراه.

أما الشطر الثاني من: (خَمْسَةَ عَشَرَ): فبناؤه لتضمُّنه معنى الحرف وتضمُّنه على حاله قبل الإضافة وبعدها، فلا يلزم من إعراب (اثني) في (اثني عشر) إعراب (عشر) في (خَمْسَةَ عَشَرَك).

(أو تقول: وجه البناء أنه كان قبل النقل مبنيًّا فأُجْرِيَ بعده مجراه قبله كما أُجْرِيَ عبدُالله بعـدَ العلميَّة مجراه قبلها في الإعراب، ووجه الإعراب أنهما كلمتان صيَّرتا واحداً وسمي بهما فيجري مجرى نحو: «معد يكرب» من الأسماء)[1].

قولــه: «كان فيه الرَّفْــعُ»[2]

وجه الإبقاء أن تجعلَ الفتحةَ من أجزاء العلم فكأنها (راءُ) جَعْفَرٍ والأعلام مصونة عن التغيير، ووجه الرَّفع أن لا تُجْعَلَ هي من العلم.

---

(١) ساقط من الأصل وفي ب جاءت هذه الفقرة بعد الفقرة التي تليها، والمثبت من ع.

(٢) هذه إشارة من الشارح إلى قول الزمخشري في المتن: (وكان يرى الأخفش فيه الرفع إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه. وإن سُمِّيَ رجل بخمسة عشر كان فيه الرفع والإبقاء على الفتح) وهذا النص من متن شرح المفصل

. . . وَلَقِيْتُـهُ كَفَّـةَ وَكَفَّـةَ أَيْ ذَوَيْ كَفَّتَيْنِ كَفَّةٌ مِن اللاَّقِي، وكَفَّةٌ مِن ٱلْمُلْقِي، لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا في وَهْلَةِ ٱلتَّلاقِي كافٍ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَتَجاوَزَهُ وَصَحْرَةَ وَبَحْرَةَ أَيْ ذَوَيْ صَحْرةٍ وَبَحْرةٍ، أَيْ انْكِشَافٍ واتِّسَاعٍ لَا سُتْرَةَ بَيْنَنَا، وَيُقَالُ: أَخْبَرْتُهُ بِالخَبَرِ صَحْرَةَ بَحْرَةَ، وَيَقُولُونَ صَحْرَةً بَحْرَةً نَحْرَةً فلا يَبْنُونَ لِئَلاَّ يَمْزِجُوا ثَلاثَة أَشْيَاءَ . . .

قولـــه : « وكذلـــك . . . . »

هذا عطف على قوله والأصل في أول الفصل المتقدِّم.

قولـــه : « في حَيْصَ وَبيْـصَ . . . »

الحَيْصُ : الهربُ ، والبَيْصُ : التقدّم، وأصله : بَوْصٌ، قلبت واوهُ ياءً للازدواج والمشاكلة، قيل: إذا وقع الرجل في خُطَّة ملتبسة لا يجد موضع تَقَصٍّ عنها تَقَدُّم أو تَأَخُّر، يقال[1] : (وقَعَ في حَيْصَ بَيْصَ)[2].

قولـــه : «ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ . . .».

الكَفَّــة : المرّة من الكَفّ المنع، وسُمي كِفَّةُ الميزان كِفَّة لكفّ كلِّ واحد منها صاحِبَه عن انحدار وتمايل[3].

و (وهلةُ التَّلاقِي) : أَوَّلُهُ لأنه ضعيف لم يستحكم، من الوَهَل[4].

قولـــه : «واتساع لا سترة بيننا . . . »

لابن يعيش ٤ : ١١٣ وفي متن المفصل بشرح النعساني ص ١٣٦ جاء قول الزمخشري على النحو التالي : وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه، وإن سُمِّيَ رجل بخمسة عشر كان فيه الإعراب والإبقاء على الفتح.

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) الميداني ١ : ١٢٧ : تركتهم في حَيْصَ بَيْصَ وحِيْصَ بِيْصَ

(٣) جاء في اللسان : «وكل ما استدار فهو كِفَّة بالكسر نحو كِفَّة الميزان. ويقال أيضا كَفَّة الميزان بالفتح» اللسان (كفف).

(٤) الوهَل بالتحريك : الفزع اللسان (وهل)

. . . وَهُوَ جَارِي بَيْتُ إلى بَيْتٍ أَوْ بَيْتُ لِبَيْتٍ أَيْ هُو جَارِي مُلَاصِقًا . .
وَوَقَع بَيْنَ هٰذَا وَبَيْنَ هٰذَا قَالَ عَبِيدٌ :
* وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا *
وَأَتَيْتُهُ صَبَاحًا وَمَسَاءً وَيوماً وَيَوْماً، أَيْ كُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ، وَكُلَّ يَوْمٍ . . .

البَحْـرَةُ : المكان المتَّسع . (قال)[1] :

٢٣٣ ـ أَسَـالَ الْبِحَـارَ فَانْتَحى لِلْعَقِيقِ[2] .

وهو جَمْع بَحْرَةٍ، قيل الباء والحاء والراء في أصل الوضع للاتساع والتعظيم على أي وجه تركّبت كقولك : بحر، وحَربٌ، وَرَحْبٌ، وَحَبْرٌ للعالم الكبير، وربح لأنه سبب اتساع في المعيشة، وبَرَاح لمكان متسع، وقولهم (أخبرته بالخبر صَحْرَة بَحْرَةَ) أي أخبرته بالخبر منكشفاً صريحاً وهو حال عن الخبر.

قولــه : « بَيْـتُ إلى بَيْـت . . . . »

قال المصنِّف : التقدير : بيتٌ لي إلى بَيْتٍ لَـهُ.

ونظيره : كلَّمته فوه إلى فِيَّ أي مُشَافِهاً.

قولـــه :

٣٤٥ ـ . . . . وَبَعْضُ الْقَوْمِ . . . .[3]

وقبله يخاطب امرأ القيـس :

يَا ذَا الْمـخَـوِّفُـنَـا بِقَتْـلِ أَبِيـهِ إِذْلَالاً وَحَـيْـنَـا

---

(١) في ب : « قال الأعشى » والمثبت من الأصل وع . وليس القائل الأعشى وإنما هو أبو دؤاد في وصف البرق وهذا عجز بيته.

(٢) صـدره :
« أيا مَنْ رأى لي رأي برقٍ شريق »
وقد أوردت البيت سابقاً محققاً. انظر ص ٧٠٩ .

(٣) البيت وما يليه من أبيات لعبيد بن الأبرص من قصيدة له من مجزوء الكامل قالها مخاطبا امرأ القيس ومفتخراً عليه وكان قد هدّد قوم عبيد بالانتقام لأبيه حجر ـ انظر ديوانه ص ١٤١ ـ ١٤٤ .

. . . وَتَفَرَّقُوا شَغَرًا وَبَغَرًا أَيْ مُنْتَشِرِينَ فِي الْبِلَادِ هائِجِينَ مِنْ اشْتَفَرَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُه إذا فَشَتْ وانْتَشَرَتْ. وبَغَر النَّجْمُ هَاجَ بِالمَطَرِ. قَالَ الْعَجَّاجُ :

* بَغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَانْكَدَرْ *

وَشَذَرًا مَذَرًا مِنَ التَّشَذُّرِ وَهُو التَّفَرُّقُ وَالتَّبْذِيرُ، والْمِيمُ فِي مَذَر بَدَلٌ مِنَ البَاءِ . . .

أَزَعَمْتَ أَنَّكَ قَدْ قَتَلْـ ـتَ سَرَاتَنَا كَذِبًا وَمَيْنَا

إِنَّا إِذَا عَضَّ الثِّقَا فُ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوَيْنَا

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا ، وَبَعْـ ـضُ الْقَوْمِ . . . . [1]

(الصَّعْدَةُ) : الرُّمْح[2]، و(لوينا) : أي لوينا الثَّقاف[3]، و (الحقيقةُ): مَا يَحِقُّ على الرَّجُلِ حِفْظُه كالأَهْلِ والوَلَدِ والجَارِ.

قولـه : « إذا فَشَتْ . . . . »

يُقَالُ : (فَشَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُه) إذا صَارَ بِحَيْثُ لا يدري في أيِّ أمر أُخذ و(ضيعَةُ الرَّجُل): حِرْفَتُهُ وأَمْرُه الّذي أَخذ فيه[4].

قولـه : « هاجَ بالمطـر . . . . »

هياج النَّجم: تحركه للطلوع، أو الخُفُوق، والمراد هنا الخُفُوق.

٣٤٦ ـ و (بَغْرَةَ نَجْمٍ)[5] : أَيْ هِيَاجُهُ، والمعنى خُفُوقَ نَجْمٍ. والتَّبْذِير: بذّر فُلانٌ مَالَهُ: أَهْلَكَهُ، وهلاكُهُ تَفَرُّقُهُ، ومنه البَذْرُ، لأنَّه تفرّقَ في الأرض.

---

(١) تمامه : وبعضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والشاهد فيه قوله : « بَيْنَ بَيْنَا» حيث استعملها في مكان لا يُستعمل فيه إلا الاسم المفرد، فدل ذلك على أنه بناهما اسما واحدا أي وسطا.

(٢) في ب : «الرمح القصير» قال ابن منظور : الصَّعْدَةُ : القَناة ، وقيل : القناة المستوية تنبت كذلك لا تحتاج إلى تثقيف. اللسان (صعد).

(٣) الثِّقاف : ما تُسَوّى به الرماح. اللسان (ثقف)

(٤) فشت عليه ضيعته : كثرت. اللسان (ضيع) وأضاع الرجل : كثرت ضيعته وفشت

(٥) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول العجّاج :

. . . وَخِذْعَاً وَمِذْعَاً أيْ مُنْقَطِعِينَ مُنْتَشِرِينَ مِنَ الخَذْعِ وَهُوَ القَطْعُ، ومِنْ قَوْلِهِمْ: فُلانٌ مذَّاعٌ، أيْ كَذَّابٌ يُفْشِي ٱلأَسْرَارَ وَيَنْشُرُهَا، وَحَيْثاً وَبَيْثاً مِنْ قَوْلِهِمْ: فُلَانٌ يَسْتَحِيثُ وَيَسْتَبِيثُ أيْ يَسْتَبْحِثُ وَيَسْتَثِيرُ.

* فصـــل * وَفِي خَازِ بَازِ سَبْعُ لُغَاتٍ، وَلَهُ خَمْسَةُ مَعَانٍ فَاللُّغَاتُ خَازِ بَازِ، وخَازَ بازَ، وخازِ بازُ، وخازَ بازُ، وخازُ بازِ، وخازِ باءُ كقَاصِعَاءُ.

قولـــه: «بدل من الباء . . .»

الميم تبـدلُ من البـاءِ لأنهما شفـويَّتـان، والدليل عليه قولهم طَمَارِ وطَبَارِ للمكانِ ٱلْمُرْتَفع، وَمَكَّةَ وَبَكَّةَ قال الله تعالى: ﴿بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[1].

قولـه: «وَبَيْثـًا . . . .»

(البيث): الاستشارةُ قال:

١٨١م ـ ألا رَجُـلًا جَزَاهُ الـلَّهُ خَيْراً   يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّـلَةٍ تَبِـيـتُ[2]

قولـه: «ســبع لغــات . . . .»

هي بالكسرتين نحو: (خازِ بازِ) بكسر الزاءين.

ثم بالفتحتين، ثم بكسر الأول وضم الثاني، ثم بفتح الأول وضم الثاني، ثم بضمِّ الأول وجر الثاني.

بَغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَبَغَر

وترتيبه الثاني والخمسون من أرجوزة للعجاج عدتها ثمانون ومائة شطرٍ ومطلعها:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلٰهُ فَجَبَرْ. ديوان العجاج ٤ ـ ٥٨.

وقد قال الأصمعي في البيت الشاهد: أظنُّ هذا البيت مصنوعا، أظنُّ ناسا وضعوه يتمنّون به فأسقط هذا البيت.

انظر ديوان العجاج / رواية الأصمعي ص ٢٠ والشاهد فيه قوله (بَغْرَةَ نَجْمٍ) وهو من قوله: «بَغَرَ النَّجْمُ بُغُوراً» إذا سقط، وقولهم تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ بفتح أولهما.

(١) سورة آل عمران آية ٩٦.

(٢) قد سبق تحقيقه. انظر ص ٦٠٨ و (بَيَثَ) من باثَ التراب بَيْثًا واستباثهُ: استخرجه وكذلك حاث وَمِنَ المركَّب المبني على فتح الجُزْأين حَوْثَ بَوْثَ وعلى الكسر حاثِ باثِ ـ انظر اللسان (بوث وبيث) والمشهور في قافية القصيدة

. . . وَخِزْبَاز كَقِرْطَاس . .

وَالْمَعَاني : ضَرْبٌ مِن العُشْب قَالَ :

* والخَازِ بَازِ السَّنِمَ الْمَجُودَا *

وَذُبَابٌ يَكُونُ فِي الْعُشْبِ. قال :

* وَجُنَّ الخَازِ بَازِ بِهِ جُنُونَا *

قولــــه : « كقاصِعَاءُ . . . . »

إحدى حجرتي الفأرة، يقال للأخرى نافقاء[1].

قولــــه : « كَقِرْطَــاسٍ . . . »

أنشــد فيه :

٣٤٧ - . . . . وَرِمَــتْ لَهَازِمُهَــا مِنَ الْخِــزْبَــازِ[2]

قولــــه :

٣٤٨ - . . . . السَّنِمَ . . . . [3]

التي منها هذا البيت التاء المثناة وليست المثلثة كما جاء في الخزانة ٣ : ٥٣ وسيبويه ٣ : ٦٠، وابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١٠٢ ، وقد نبه البغدادي على هذه الرواية قائلاً : وروى بعضهم : (تبيث) بالمثلثة وقال : العرب تقول بَثْت بالشيء بَوْثاً وبثته بيثاً : إذا استخرجته . أراد امرأة تعينه على استخراج الذهب من تراب المعدن. وهذا غفلة عما قبله وما بعده أ. هـ. الخزانة ٣ : ٥٥ ولعل الجندي هنا قد تابع من غفل عن روايته بالتاء فرواه بالثاء.

(١) سيبويه ٣ : ٣٠٠ .

(٢) صدره : مِثْلُ الْكِلابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا.

والبيت من الكامل لم ينسبه سيبويه في الكتاب ٣ : ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ، ولا ابن منظور في اللسان (خوز وخزبز) قال : والدرابُ جمع دَرْب واللهازم : جمع لِهْزِمَة، وهي لحمة في أصل الحَنَك، شبههم بالكلاب النابحة عند الدروب . ابن الأعرابي : خازِ بَازِ : وَرَمٌ ، قال أبو عليّ : أما تسميتهم الورم في الحلق خازِ بازِ فإنما ذلك لأن الحلق طريق مجرى الصوت ـ اللسان (خوز) والشاهد فيه قوله : (الخِزْ بازِ) حيث أعربه وجعله بمنزلة السربال .

(٣) البيت الذي منه هذه الكلمة هو :

والخازِ بازِ السَّنِمَ الْمَجُودا بحيثُ يدعو عامِرٌ مَسْعُودا

ذكره ابن منظور تحت مادة (خوز) وقال : الخازِ بازِ : ذبابٌ يكون في الروض وقيل نبت، وأنشد أبو نصر تقوية لقوله :

وَصَوْتُ الْذُّبَاب. وَدَاءٌ فِي اللَّهَازِمِ قَالَ:

* يَا خَازِ بَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا *

والسِّنَّوْرُ.

يُقَالُ: نَبْتٌ سَنِمٌ: أيْ مُرْتَفِع، ومنه السَّنامُ، والمَجُود: الذي أصابه الجَوْدُ وهو المطر.

قولــه:

٣٤٩ - يا خَازِ بَازِ .... [1]

وبعده: إنِي أخافُ أنْ يَكُونَ لازِمَا.

فإنْ قلت: ما علّة بناءِ (الخازِ بازِ)؟ قلت: عِلّة بنائه مُشكلة، لأنه لا يخلو من أن يقدَّر مفردا أو مركَّبا.

ففي الأول يمتنع تقدير علّة توجب البناء. وفي الثاني لا عِلّة للبناء إلا واو العطف على طريقة (خمسةَ عَشَرَ)، والأصل: (خازٌ وبازٌ) مُزجا وصُيِّرا واحداً، ولا دليل على تقدير هذه العِلّة، إذ ليس قياسه خازٌ وبازٌ بخلاف (خمسةَ عَشَرَ) إذ قياسه خمسةٌ وعشرةٌ فإن صحَّ هذا التقدير في (خازِ بازِ) مع أنَّ قياسه ليسَ كذلك، فليصحَّ هذا التقدير في نحو: (مَعْدِ يكَرب)، مع أن قياسه ليس كذلك لأنَّ مسمّاه واحد، والعطف يقتضي اثنين، ولم يقل أحدٌ بصحّة هذا التقدير في نحو: (معدِ يكَرِبَ)، فيلزم أن يكون (خَازِ

ارعيتُها أكرَمَ عُودٍ عُودَا الصِّلَّ والصِّفْصِلَ وَالْيَعْضِيدَا

والخازِ بَازِ السَّنِمَ .... (البيت)

وعامر ومسعود: هما راعيان. أ. هـ والشاهد فيه أن معنى الخازِ بازِ ضرب من العشب في هذا البيت والبيت من الرجز.

(١) صدره: يا خازِ بازِ أَرْسِلِ ٱللَّهَازِمَا

وقد نسب ابن يعيش هذا الرجز في شرحه ٤: ١٢٢ إلى الراجز العدوي في حين لم ينسبه ابن منظور في اللسان (خوز) قال: والخازِ بازِ قرحة تأخذ في الحلق. وموضع الشاهد فيه قوله (يا خازِ بازِ) وبناؤه على الكسر لأنه متضمِّنٌ لمعنى الكناية عن الداء.

* فصـــل * افْعَلْ هٰذا بَادِيَ بَدِي، وَبَادِي بَدَا. أَصْلُهُ بَادِىءَ بَدْءٍ. .

بَازِ) مثله في عدم صحة ما ذكرنا من التقدير فيه، لكنّا نقول في (خازِ بازِ) قصدوا في الأصل عطف أَحَدِ الاسمين على الآخر، وهذا القصد منهم إنما علم بإثباتهم البناء فيه، ولم يقصدوا العطفَ في نحو (معد يكرب) بدليل كونه معربا عندهم، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي أحكاماً مختلفة وقد وردت أحكام مختلفة في ألفاظ يجوز أن يُقَدَّر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة، لزم تقدير ذلك فيه لئلا يلزم إبطال ما عُلم صحّتُه.

و (بادِيَ بَدَا)[1]، و(أيدي سـبا)[2]، ممّا لم يَتَضمَّن ثانيه معنى حرف فهو معرب، والأول مبني (كمعـد يكَرِب)، وعلة البناء فيهما أيضا مشكلةٌ، لأنَّ (بَادِيَ بَدًا) في الأصل معرب لم يَطْرَأْ عليه إلا التخفيف، والتخفيف لا يوجب إلا بناء وكذا الكلام في أيدي سبا.

ووجه حكمهم بالبناء فيهما أن في كلٍّ منهما صورة التركيب وقد رأوا إسكان الأول في موضع النصب فَظُنَّ أن الأول من كلٍّ منهما مبنيٌّ، ثم لما رأوا كثرةَ استعمال (أيدي سَبَا) في التفرّق الكثير، حتى صار قولهم (أيدي سبا) يفهم منه التفرّق من غير نظر إلى معنى الأيدي، ومعنى سَبَأ على التفصيل، فصارا بمنزلة مَعْدِ يكرب في دلالتهما

---

(١) البَدْءُ والبَدِيءُ : الأول ، ومنه قولهم : افْعَلْهُ بادى بدء على فعل وبادِيَ بَدِيءٍ على فَعِيل أي أول شيء - اللسان (بدأ) وأما بدا فبدون همز من بدا الشيء يبدو بدْوا وبُدُوًّا وبَداءً وبدًا وهذا الأخير عن سيبويه : ظهر . انظر اللسان (بدا) . قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٣٠٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادِيَ بَدًا ، فإنهم جعلوه بمنزلة : خمسة عشرَ ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يُسْتنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادِيَ بَدِي

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٣٠٤ : « وأمّا (أيادي سَبَا وقالي قلا ، وبادِيَ بدا) فإنما هي بمنزلة خمسة عشر تقول (جاءوا أياديْ سَبَا) . ومن العرب من يجعله مضافاً فينوّن سَبا - قال الشاعر وهو ذو الرمة

فيا لكِ من دارٍ تَحمّلَ أهلُها أيادِي سَبًا بَعْدي وطَال احتِيالُها

فينوِّنُ ويجعله مضافاً كَمَعْدِ يكرب .

على مدلولهما من غير نظر إلى تفصيل اللفظين فأُجْرِيَا مجرى معدِ يكَرِب في بناء الأول.

وحكم (بادي بدا) في هذه العلّة حكم (أَيْدِيْ سَبَا)[1] غير أنَّ ذلك للتفرُّق، وهذا للأوَّليَّة.

فلو قلت: إن الأول من كلٍّ منهما معرب على أصله منصوب على الحال، إلا أنهم سكَّنوا الياء بعد التخفيف في (بَادِيْ بَدَا) وكذا سكَّنوا ياء (أَيْدِيْ سَبَا) لأنهما كثُرَا في استعمالهم، فصارا كالأمثال في عدم قبولهما للتغيير كما في قولهم:

اعْـطِ ٱلْقَوْسَ بَارِيْهَـا[2]

بإسكان الياء في موضع النصب لكان أقرب إلى الصواب.

قولـــه: « ومعناه مبتدِئًـا . . . »

أيْ أفعل هذا مبتدئا قبل كل شيء.

(١) سَبَأ: اسم رجل يجمع عامَّة قبائل اليمن، وهو سَبأُ بْنُ يشجب بن يَعْرُبَ بن قحطانَ، يُصرف ولا يصرف، ويمدُّ ولا يمدُّ، وقيل اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس ـ اللسان (سبأ). وأما الهمزة فقال فيها ابن يعيش في شرحه ٤ : ١٢٣ : (وسبأ) أصله الهمزة، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل الهمزة. في حين تحدَّث ابن منظور عن تخفيفه قائلاً: وقالوا تفرّقوا أيديْ سبا، وأيادِيْ سَبَا، فبنوه، وليس بتخفيف عن سبأ لأنَّ صورة تخفيفه ليست على ذلك، وإنما هو بدل لكثرته في كلامهم، وقال أيضاً: وضربت العرب بهم المثل في الفرقة أي أيادي سبا، لأنه لما أذهب الله عنهم جنّتهم وغرّق مكانهم تبدَّدوا في البلاد، اللسان: (سبأ)، وقال ابن يعيش: والمراد بالأيدي الأبناء والأسرة لا نفس الجارحة، لأنَّ التفرّق بهم وقع واستعير اسم الأيدي لأنهم في التقوّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي فاعرفه.

بينما نقل صاحب اللسان عن صاحب التهذيب أن اليدَّ الطريق وقولهم: أيدي سبا، أي متفرقين، شبّهوا بأهل سبا لما مزَّقهم الله في الأرض كلَّ مُمزَّق، فأخذ كل طائفة منهم طريقا على حده.

انظر اللسان (سبأ) وابن يعيش ٤ : ١٢٤، والميداني ١ : ٢٧٥.

(٢) مجمع الأمثال ٢ : ١٩.

. . . وبـادِيَ بَدَاءٍ مُخَفَّفٌ بِطَرْحِ الْهَمْـزَةِ والإِسْكَـانِ وانْتِصَـابُهُ عَلَى الْحَالِ ، وَمَعْنَاهُ : مُبْتَدِئًا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَهْمُوزاً ، وَفي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَمَّا بَادِىءَ بَدْءٍ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ .

* فصـــل * وَيُقَالُ: ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا وأَيَادِي سَبَا أَيْ: مِثْلَ أَيْدِي سَبـأ بن يَشْجُبَ في تَفرُّقِهِمْ وَتَبَدُّدِهِمْ في الْبِلَادِ حِينَ أَرْسَلَ عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ، والأَيْدِي كِنَايَةٌ عَنِ الأَبْنَاءِ وَالأُسْرَةِ، لأَنَّهُم في التَّقَوِّي وَالْبَطْشِ بِهِم بِمَنْزِلَةِ الأَيْدِي .

قولـه : « أمـا بادِىءَ بَـدْءٍ . . . »

قيل : إنْ كانَ مَرْوِيًّا بالهمزة بِزِنَةِ بَدْعٍ فهو نظيرٌ لقوله وقد يستعمل مهموزاً، كما استعمله زيدُ بن ثابت[1] ـ رضي الله عنه ـ ، وإن رُوي بغير الهمزة، أعني بوزن عَمٍ وشَجٍ ، كَانَ أصله بَدِيْءٍ على زنة فَعِيل خُفِّفَ بطرح الهمزة فبقي بَدِيْ على وزن فَعِيْ نحو عَمِيْ وشَجِيْ مُسَكَّن الياء فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بهما من حذف الياء عند دخول التنوين .

قولـه : « أي مثل أيدي سبـأ »

وجب إضمار (مثل)[2]، لأن (أيدي سبأ) وقع حالا عن الضمير في (ذهبوا) وهو معرفة ، لأن إضافته حقيقية، ومن حقِّ الحال أن تكون نكرة والتقدير : ذهبوا متفرقين فمن جعل (سبأ) اسماً للقبيلة منعه الصرف، ومن جعله اسماً للحيِّ أو الأب الأكبر صرفه .

---

(١) اي استعمله بقوله : «أما بادىء بدْءٍ فإني احمد الله» انظر ابن يعيش ٤ : ١٢٣

(٢) اي ان (مثل) تضمر في قولهم : ذهبوا ايدي سبا ، وايادي سبا) اي مثل ايدي سبا

* فصـــل * في مَعْـدِ يكَـرِبَ لُغَتَـانِ: إحْدَاهُمَا: الْتَّرْكِيبُ وَمَنْعُ الْصَّرْفِ، وَالثَّـانِيَةُ الإِضَافَةُ. فَإذا أُضِيفَ جَازَ فِي الْمُضَافِ إليه الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ. تَقُولُ: هَذَا مَعْدِ يكَرْبٍ وَمَعْدِ يكَرْبَ. . . .

قولـه: « في معد يكرب .... »

إنما توصل الياء في (معد يكَرِب) إذا أريد التركيب، ليدل الوصل على الاتصال، وعلى لغة الإضافة يكتب بالفصل ليدُلَّ الفصلِ على الانفصال من حيثُ الظاهر، لأنَّ الإضافة في الجملة تقتضي المغايرة، كـ (غـلام زيـدٍ)، وإن لم ترد المغايرة هنـا.

واللغة الفصيحة: هي إعراب الثاني وجعل الأولَى معه كالجزء فيكون غير منصرف للتركيب والعلمية.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين (عبدالله) و(بَرَقَ نَحْرُه) من الأعلام قد أبقوهما على ما كانا عليه قبل العلمية، ولم يَصْنَعُوا مثل ذلك في معد يكَرِبَ؟ قلت: كان لهما حكم قبل النقل إلى العلمية، (فبقي كل واحد منهما)[1] بعد العلمية على حكمه، (ومعد يكـرب) لم يكن[2] له حكم قبـل النقـل، فلا بد من أن يثبت له حكم الآن وهـو كالمفردات من حيث أن مدلُولَه مفرد كمدلول المفرد فأجري مجرى نحو (إبراهيم) من المفردات في امتناع صرفه لتحقّق السببين فيه، فظهر بما ذكرنا أن التشبيه في هذه اللغة معنوي، بخلاف اللغة الثانية فالتشبيه فيهما لفظيّ، لأنهم أضافوا الأول إلى الثاني لشبـه المضاف والمضاف إليه من جهة أنّهما اسمان ذكر أحدُهما عُقيب الآخر. وهذا تشبيه لفـظي، واعتبار التشبيه المعنوي أقوى من التشبيه اللفظي، ولأنَّهم بَقّوا ياء (معـدي) ساكناً في النصب، فقالوا: (رأيتُ مَعْدِ يكَرِبَ)، فلو كان جارياً مجرى المضـاف على الحقيقة لوجب انتصابه كما وجب انتصاب المضاف في نحو: ﴿أَجِيبُواْ

---

(١) في ب: « فبقي كل منهما » والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل وع: « ولم يكن » والمثبت من ب.

دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾[1] فلما أوجبوا الإسكان في النصب دلَّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة.

ثم أصحاب هذه اللغة الثانية على فرقتين[2]:

ففرقة منعوا صرف الثاني بالنظر إلى التركيب الصُّوري، كما اعتبروا التركيب الصُّوري في إسكان الياء من (مَعْدِ يكَرِبَ)، وهذا وجه ثالث لضعف هذه اللغة.

وفرقة أخرى صرفوه، وهو القياس، إذ التركيب الإضافي غير مُلْتَفَتٍ إليه في منع الانصراف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُضَف الشطر الأول إلى الثاني في نحو خَمْسَةَ عَشَرَ، كما أضيف هو إليه في نحو معدي كرب[3]؟ قلت: لما في تجويز الإضافة في نحو (خَمْسَةَ عَشَرَ) من جعل اللفظ على خلاف المعنى، لأنَّ الاسمين في معد يكرب[4] قد اجتمعا في دلالة واحدة، بخلاف (خمسة عَشَرَ)، فهما على ما كانا عليه من الدلالتين، إذ الخمسة تدل على ما دلت عليه قبل التركيب وكذلك عشرةٌ، وإنما القصد بتركيبهما اقتران مدلوليهما، فلمَّا كان كذلك، وجب أن يكون حكمهما مخالفاً لحكم اسمين اشتركا في دلالة واحدة، وهذا تفسير ما قالوا من أنه بُنِيَ لتقدير معنى حرف العطف فيه، وذلك أن العطف لا يتصوَّر في معد يكرب، لأنَّ شيئاً واحداً لا يعطف على نفسه، وإنما العطف أبدا يكون بين الشيئين.

(١) سورة الأحقاف آية ٣١.

(٢) هذا توضيح من الشارح لقول الزمخشري في المفصل: فصل: (في معد يكرب لغتان إحداهما التركيب ومنع الصرف، والثانية الإضافة، فإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه نقول هذا معد يكربٌ ومعد يكربِ ومعديكَرِب.

(٣) في ب وع: «معد يكرب» والمثبت من الأصل.

(٤) في ب: «معدي كرب» والمثبت من الأصل وع.

. . . وكَذلِكَ قَاليقَلاَ، وَحَضْرَمَوْتُ، وَبَعْلَبَكُّ وَنَظَائِرُهَا.

قولــه : « وَكَذلِكَ قَاليقَـلاَ »

أنشـد الْمُبَـرِّدُ[1] :

٣٥٠ - سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرَّأْسِ واقِعًا   بِقَــالِـيقَــلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيــلِ[2]

والإشارة بقوله: (وكذلك) إلى (معد يكرب)، أي كما أنَّ في (معد يكَرب) جعلَ الاسمين شيئاً واحدًا، والإضافة مع عدم تركِ الصرف في الشطر الثاني وتركِه كذلك في قَالِيقَـلًا، وَحَضْرَمَـوْتَ، وَبَعْلَبَـكَّ يقال: هذا بَعْلَبَكُّ بالكاف المرفوعة، وبَعْلَبَكٍّ بجرها، وبَعْلَبَكَّ بفتحها.

---

(١) انظر إنشاد المبرد في المقتضب ٤ : ٢٤ وروايته هناك : أَقْتَمُ الرِّيشِ واقفاً بقاليْ قلا . . . انظر سيبويه ٣ : ٣٠٥ واللسـان (قلا ودبل وقتم).

(٢) البيت من الطويل ، وأقتم الرأس : أغبره، وأراد به النسر، «وقالي قلا» بلد بأرمينية ودبيل : رمل بين اليمامة واليمن ـ انظر معجم البلدان ولسان العرب (قلا ودبل) ومما روى المحققون في مناسبة هذا البيت ومعناه: «ما حدَّث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاؤه فرَّ وترك رقعة مكتوباً فيها هذا البيت، وبيت قبله وهو :

إذا حَانَ دَيْنُ الْيَحْصُبِيِّ فَقُلْ لَهُ   تَزَوَّدْ بِزادٍ واسْتَعِنْ بِدَلِيلِ

قال الأصمعي : فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش. انظر حاشية المقتضب ٤ : ٢٤ وحاشية سيبويه ٣ : ٣٠٥. والشاهد في البيت (قاليقلا) وهو عند سيبويه جار مجرى حضرموت فهو مركب مزجي. سيبويه ٣ : ٣٠٥.

وعند المبرد هو بمنزلة اسم واحد ـ المقتضب ٤ : ٢٤.

وعند الزمخشري هو جار مجرى معد يكرب فهو من أخواته ـ المفصل ص ١٧٩.

٧ ـ * الكنـايات *

وهي كَمْ وَكَذَا وكَيْتَ وذَيْتَ، فَكَمْ وَكَذا كِنايَتانِ عَنْ العَدَدِ عَلَى سَبيلِ الإِبهَامِ ، وكَيْتَ وذَيْتَ كِنايَتانِ عَنِ الْحَديثِ والْخَبَرِ كَمَا كُنِيَ بِفُلانٍ وَهَنٍ، عَنِ الأَعْلَامِ وَالأَجْنَاسِ ، تَقُولُ: كَمْ مَالُكَ؟ وكَمْ رَجُلٍ عِنْدي، وَلَهُ كَذَا وكَذَا دِرْهَمًا، وكَانَ مِنَ الْقِصَّةِ كَيْتَ وكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ.

* فصــــل * وَكَمْ عَلَى وَجْهَـيْنِ : اسْتِفْهَـامِيَّـةٌ، وَخَـبَرِيَّـةٌ، فالاستِفْهَـامِيَّـةُ تَنْصِبُ مُمَيِّزَهَا مُفْرَدًا كَمُمَيِّزِ أحَدَ عشَرَ، تَقولُ: كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ، كما تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا. والخبرِيَّةُ تَجُرُّهُ مُفْرَدًا أَوْ مَجْمُوعًا كَمُمَيِّزِ الثَّلَاثَةِ والمِائَةِ تَقُولُ: كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي، وكَمْ رِجَالٍ، كَمَا تَقُولُ: ثَلاثَةُ أَثْوابٍ ومِائَةُ ثَوْبٍ.

قولـه : « هي كَمْ وَكَذَا وَكَيْتَ وَذَيْتَ »

بناءُ (كَمْ) الاستفهامية لتضمُّنها معنى حرف الاستفهام.

وبناءُ (كَمْ) الخبرية لشبهها بأختها لفظاً وأصل مَعْنىً، وهو كونها كنايةً عن العدد، ولأنها نقيضة رُبَّ، ويُحْمَلُ النقيض على النقيض.

وبناء (كذا) لشبهها بكم (في معناها)[1]، أو لأنها كاف التشبيه دخلت على (ذا) واستعملت كناية، فبقيت على أصلها في البناء.

وبناءُ (كَيْتَ) و (ذيتَ) لما سيجيء ذكره.

قولـــه : « وكـم على وَجْهَـيْنِ »

(كَـمْ) : اسم غير متمكّن موضوع للكناية عن الأعداد وهي للكثرة، تجيء على الوجهين المذكورين.

---

(١) في ب : « في أصل معناها » والمثبت من الأصل و ع

. . . .

فالاستفهامية تنصِبُ مُمَيَّزَها مفردا نحو كم رجلاً عندك؟ والمعنى: أعشرون رجلاً عندك أم ثلاثون؟ فلما تضمَّنت معنى الكثرة واحتاجوا إلى الفصل بينها وبين الخبرية، وهي تجر على ما سيجيء ذكرها نصبوا مميزها، كما نصبوا مُمَيَّزَ (عشرين)، وآثروا النكرة المفردة لأنَّ المميز المنصوب لم يجىء في شيء من الأعداد مجموعاً، أَلَا تراك لا تقول: (أحدَ عَشَرَ دنانير) ولا (عشرون دنانير)، وقد غلب الإفراد في المميز حتى جاز فيما ليس بعـدَدٍ نحـو قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[1] أي أنْفُساً، والسِّرُّ في إجـرائها مجرى (عشرين) أنهم قدَّروا فيها التنوين لأنها اسم (والأسماء تستحقه في الأصل)[2] فقَرُبَتْ (كَمْ) لما فيها من تقدير التنوين من قولهم: (هُنَّ حَواجُّ بيتَ اللَّهِ) لأنّهم نصبوا بِحَواجٍّ كما ينصبون بما فيه (التنوين)[3].

ووجه التقريب أن تنوين حواجٍّ سقط لمناسبته غير المتمكِّن، وهو الفعل، كما أن تنوين (كَمْ) إنما سقط لمناسبتها غير المتمكن وهو الحرف، لأنها متضمِّنة لمعنى همزة الاستفهـام، فلما قُدِّرَ في (كَمْ) التنـوين وهي للاستفهام عن العدد صارت بمنزلة (عشرين) من حيث إن عشرين للعدد وفيه النون التي هي بمنزلة التنوين.

وقولــه في الكتاب: «كمميِّز أحد عشر» خَصَّ هذا العدد لأنه أول العدد الذي يقع مميزه منصوباً، كذا نقل عن المصنف.

وقال بعض المحققين إنما كان مميِّز (كَمْ) الاستفهامية منصوبًا مفردًا لأنها لمطلق العدد من غير نظر لكثرةٍ وقلّة، فَجُعِلَ له مُمَيِّز مطابق للعدد المتوسط وهو أحدَ عَشَرَ.

والخبرية تُبيَّن بالإضافة إلى المفرد أو إلى المجموع، فإذا قلت: كم رجلٍ عندي، فكأنك قلت: كثير من الرجالِ عندي. والإضافة إلى الواحد قياس، لأنه عدد كثير،

(١) سورة النساء آية ٤.

(٢) في ب: «والأسماء تستحقه» والمثبت من الأصل وع وعُنِيَ بالضمير في تستحِقُّه التنوين.

(٣) في ب وع: «تنوين» والمثبت من الأصل.

*** فصـــــل * وَتَقَـعُ فِي وَجْهَيْهَـا مُبْتَـدأةً وَمَفْعُولَةً وَمُضَافًا إِلَيْهَا، تَقُـولُ: كَمْ دِرْهَمًـا عِنْدَكَ؟ وكَمْ غُلامٍ لَكَ!، على تَقْدير: أيُّ عَدَدٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَاصِلٌ عِنْدَكَ، وكَثِيرٌ مِنَ الْغِلْمَانِ كَائِنٌ لَكَ، وَتَقُولُ: كَمْ مِنْهُمْ شاهِدٌ عَلَى فُلاَنٍ وَكَمْ غُلاَمًا لَكَ ذَاهِبٌ، تَجْعَلُ لَكَ صِفَةً لِلغُلاَمِ، وَذَاهِبًا خَبَرًا لِكَمْ. . .**

فهو كمائة ثوب وغير ذلك من الأعداد إذا جاوزت العشرة، لأن التَّبيين في جميع ذلك بالمفرد وإن لم يكن فيه إضافة.

أما الإضافة إلى الجمع فلأنها لما بُيِّنت بالإضافة أشبهت باب عشرة، فقيل: كم رجالٍ، كما يُقَال: ثلاثة أثوابٍ.

وقيل: (كم رجلٍ أكثرُ مِنْ كَمْ رجالٍ)، لأنَّ أدنى ما يُضَاف إلى المميز المفرد مائة، وأدنى ما يضاف إلى المميز المجموع ثلاثة.

فإن قلت: فلم خَصَّـوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالإضافة بالخبر؟ قلت: الخبر لا يكون إلا للكثرة، فتحمل الخبرية على المائة والألف، فَتَسْلُكُ طريقتها في الجَـرِّ بالإضافة والاستفهام غير مختصٌ لا بالقلة ولا بالكثرة، إذ لا تتحقَّق عند المستفهم كثرة العدد المستَفْهم عنه أو قلته، بل الأمران جائزان، وإلا لما استفهم، فتحمل الاستفهامية على الرتبة الوسطى من الأعداد وهي من أحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعين.

قولـه: « وتقع في وَجْهَيهَـا . . . »

فكم في المثال الأول[1]: استفهامية مبتدأة، و(عندك): خَبَرُها.

وفي المثال الثاني[2]: خبرية مبتدأة، و(لك): خبرها، والتقدير: فيهما ما ذكر في المتن[3].

---

(١) المثال الأول قوله: « كم درهما عندك؟ ». (٢) والمثال الثاني قوله « كم غلام لك »

(٣) ما ذكره في المتن هو: (على تقدير: أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وكثير من الغلمان كائن لك)

. . . وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ: كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُ؟ وَكَمْ غُلَامٍ مَلَكْتَ وَبِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ، وَعَلَى كَمْ جِذْعًا بُنِيَ بَيْتُكَ؟.

. . . وَفِي الْإِضَافَةِ: رِزْقُ كَمْ رَجُلًا، وَكَمْ رَجُلٍ أَطْلَقْتَ. وَأَنْفُسَ كَمْ رَجُلٍ أَنْقَذْتَ، وَبِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ . . .

وفي الثالث[1]: خبرية، و(منهم): صفتها، و(شاهد): خبرها، و(على فلان): صلة (شاهد).

وفي الرابع[2]: استفهامية مبتدأة، و (لك): صفة لمميزها، وهو (غلاما)، و(ذاهبٌ) خبرها، ولو قدَّمت (ذاهب) على لك يكون (ذاهب) صفة لـ (كَمْ) و (لك) خبرها، ولك أنْ تَجْعَلَ (لَكَ) في هذه الصورة أيضاً صفة، و(ذاهب) خبرُها، إلا أن الأول أحسن، لِمَا في الثاني من وقوع الفصل بين الموصوف والصِّفة.

قولــه: « وتقول في المفعولية »

(كَمْ) في النظير الأول والرابع[3] استفهامية، وفي الثاني والثالث[4] خبرية، وفي الأوَّلَيْن مفعولة بلا واسطة، وفي الأخِيرَيْن بواسطة حرفَيْ الجَرِّ، والتقدير أيَّ عددٍ من الرجال رأيت؟، وكثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الرِّجال حاورت، وأي عدد من الجذوع استدعى بيتك؟.

قولــه: « رِزْقَ »[5].

هو منصوب بـ (أَطلقت)، و(كم) في الأول استفهامية، والتقدير: رزق أي عددٍ

---

(١) والمثال الثالث: «كم منهم شاهد على فلان».

(٢) والمثال الرابع: «كم غلاما لك ذاهب».

(٣) النظير الأول والرابع هو ما مثل به في قوله: «كَمْ رَجُلًا رأيت؟ وعلى كَمْ جذعاً بُني بيتك؟».

(٤) وأما الثاني والثالث فهو قوله: «وكَمْ غُلَامٍ مَلَكْتَ، وَبِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ» وأما ترتيب الأمثلة كما جاءت عنده تصاعديا فهي: «كم رجلا رأيت؟ وكم غلامٍ ملكت؟ وبكم رجل مررت؟ وعلى كم جذعاً بني بيتك؟ وعليه يجيء قول الشارح وفي الأخيرين بواسطة حرفي الجَرّ.

(٥) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وفي الإضافة: رِزْقُ كَمْ رَجُلًا؟ وكم رجل أطلقت».

* فصــــل * وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُمَيَّزُ فَيُقَالُ: كَمْ مَالُكَ؟ أيْ: كَمْ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا مَالُكَ؟، وَكَمْ غِلْمَانُكَ؟، أَيْ كَمْ نَفْسًا غِلْمَانُكَ، وَكَمْ دِرْهَمُكَ؟ أيْ كَمْ دَانِقًا دِرْهَمُكَ؟ وَكَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ، أيْ كَمْ يَوْمًا، أو شَهْرًا، وكَذٰلِكَ كَمْ سِرْتَ؟، وكَمْ جَاءَكَ فُلانٌ؟ أيْ كَمْ فَرْسَخًا، وَكَمْ مَرَّةً أوْ كَمْ فَرْسَخٍ وَكَمْ مَرَّةٍ...

* فصــــل * وَمُمَيِّزُ الاسْتِفْهَامِيَّةِ مُفْرَدٌ لَا غَيْرُ، وَقَوْلُهُمْ: كَمْ لَكَ غِلْمَاناً الْمُمَيَّزُ فِيهِ مَحْذُوفٌ، والْغِلْمَانُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، بِمَا فِي الظَّرْفِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَالْمَعْنَى كَمْ نَفْسًا لَكَ غِلْمَانًا.

من الرِّجال أطلقت؟. وفي الثانية خبرية أي: رزقَ كثيرٍ من الرِّجال أطلقت، فإن قلت: لِمَ لَمْ تَجِيءْ (كَمْ) فاعلةً؟ قلت: لامتناع تَقَدُّم الفعل عليها. أما الاستفهامية فلأنَّ للاستفهام صدر الكلام وأما الخبرية فإنها محمولة على (رب) في أخذها صدر الكلام لأنها نقيضتها من حيث إنها للتقليل وهذه للتكثير، وحمل النقيض على النقيض سائغ.

قولــه: «وَكَمْ دِرْهَمُكَ ....»

حُذِفَ المفسر هنا لدلالة الحال، وحذْف المفسر إذا دَلَّ الحال عليه كثير، والتقدير: كم دانِقًا درهَمُك؟، فـ (دانقاً)[1] مُفسِّر (كم) وقد حذف لدلالة الحال عليه، لأنك لمَّا ذكرت الدرهم، علم أنك تسأله عن وزنه وأنك تريد الدانق وما أشبهه. ولو قلت: كم دراهمك فالسؤال هنا عن العدد لدلالة الحال.

قولــه: «وَكَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ»

أي: أيّ عدد من الأيام والشهور هو مَاكِثٌ؟

---

(١) الدَّنقُ والدَّانقُ: من الأوزان وربما قيل دانَاقٌ كما قالوا للدرهم دِرْهام وهو سدس الدرهم. اللسان (دنق)

* فصـــل * وَإِذا فُصِلَ بَيْنَ الْخَبَرِيَّةِ وَمُمَيِّزِهَا نُصِبَ كَقَوْلِكَ: كَمْ فِي الْدَّارِ رَجُلاً . . .

قولــه : « كم سرت ؟ ، وكم جاءك »

كم فيهـا منصـوب المحل على الظرفية، وهي استفهامية ، أو خبرية، وحذفُ المميزات في هذه الأمثلة كما ذكرت لدلالة الحال عليها.

قولــه : « مفــرد »

لما ذكرنا، وتقدير قولك (كم نَفْسًا لك غلمانا) كم نفسًا حصلت (لك)[1] في حال كونهم غلماناً، ولذا امتنع تقديم (غلمانا) على لك، لأن معنى الفعل لا يعمل في الحال إذا تقدَّمت، لا يقال: (زَيْدٌ قائِماً في الدارِ) بنصب (قائماً) على الحال (بما في الدار)[2] من معنى الفعل الذي هو ٱسْتَقَرَّ.

قولــه : « وإذا فُصِلَ . . . . »[3]

اعلم أنه يجوز الفصل بين كم الخبرية ومميزها جوازاً حَسَنًا نحو: («كَمْ في الدَّارِ رَجُلًا»)[4]، وإن لم يجز نحو: (عشرون في الدار رجلًا) إلا في ضرورة الشعر كقوله:

٣٥١ ـ عَلَى أَنَّـنِي بَعْـدَ مَا قَدْ مَضَـى ثَلَاثُـونَ لِلْهَـجْـرِ حَوْلاً كَمِيـلَا[5]

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٢) في ب : « بما في قولك : في الدار » والمثبت من الأصل وع .

(٣) الفصل بين كم الخبرية وتمييزها مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين. انظر الإنصاف ٣٠٣.

(٤) في الأصل : « في الدار كم رجلا » وصوابه المثبت من ب وع لأنه الموافق لما ورد في متن المفصل بتحقيق النعساني ص ١٨٠ وشرح ابن يعيش ٤ : ١٢٩.

(٥) البيتان من المتقارب استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٢ : ٥٨ من غير عزو شاهدا على الفصل بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة. كما ذكرهما ثعلب في مجالسه ٢ : ٤٢٤ من غير نسبة وفسَّر «كميلا» بكاملا ثم قال: فرّق بين التفسير وبين ما فسَّره وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام. وقال البغدادي في الخزانة ٣ : ٣٠١ «هما من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ونقل العيني عن الموعب، أنهما للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم. وانظر ماقيل فيهما في المقتضب ٣ : ٥٥ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤ : ٣٠ والعيني على حاشية الخزانة ٤ : ٤٨٩ طبعة بولاق.

قالَ القطاميُّ :

* كَمْ نالَني مِنْهُمْ فَضْلاً عَلى عَدَمٍ *

يُذَكِّـرُنيـكِ حَنِـينُ الْعَجُـولِ   ونَـوْحُ الحَـمامَـةِ تَدْعُـو هَدِيـلا

قوله: العَجُول من الإبل: الوَالِهُ التي فَقَدَتْ وَلَدَها. والفرق أن (كَمْ) مُنِعَتْ بَعضَ ما لعشرين من التمكّن، ألا ترى أن (عشرون) في (حصل لي عشرون درهما) فاعل، و (عشرين)[1]: في «أخذت عشرين درهما» مفعول واقع موقعه بخلاف «كم» فهي لا تجيء فاعلة. وإذا جاءت مفعولة فلا تقع موقعها. فلما منعت بعض ما لعشرين جُعلَ لها ضرب من التصرف لا يكون لعشرين ليحصل التعادل وينصب المميز في هذه الصورة على إثبات التنوين في كم في النيَّة، لأنَّ التنوين غير ثابت في الظاهر، بل هو متعلّق بالنية، فإذا جَرَرْتَ المميز فاتَّو سقوطه، وإذا نصبته فانْوِ ثبوته، وبهذا خرج الجواب عن انجرار المضاف إليه بعد ما وقع الفصل بينه وبين المضاف كقوله:

١١١م - لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لامَهَا[2]

لأن التنوين هنا ساقط عن المضاف فلا يمكن ثبوته تقديرا.

قولـــه :

٣٥٢ - كَمْ نالَني ....[3]

---

(١) في الأصل: «وأخذت» وصوابه المثبت من ب وع.

(٢) مر آنفا - انظر ص ٤٣٩، ٦٩٠ والشاهد فيه الفصل بالظرف بين «درّ» و«من لامها».

(٣) البيت بتمامه:

كَمْ نالَني منهمُ فَضْلاً على عَدَمٍ   إذْ لا أكادُ من الإقْتارِ أحْتَمِلُ

والبيت من البسيط للقطامي - انظر سيبويه ٢: ١٦٥ والخزانة ٦: ٤٧٧ وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٩، ١٣١ والشاهد فيه قوله: «كم نالني منهم فضلا» حيث فصل بين كم ومميزها بجار ومجرور. نقل عن ابن يعيش في شرحه ٤: ١٣١: عدل إلى لغة من ينصب لقبح الفصل بين الخافض والمخفوض ولا سيما بين الجار والمجرور، وكم ههنا خبرية، لأنه مدح بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدة الزمان وضرع الفقر عن حال لا يمكنه الارتحال للانتجاع

وَقَالَ :

تَــؤُمُّ سِــنَانًا وَكَــمْ دُونَــهُ   مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

كم هذه خبرية، لأن قائل هذا البيت في مقام الشكر لا الاستفهام.

تمامـــه :

....   إِذْ لَا أَكَــادُ مِنَ الْإِقْتَــارِ أَحْتَــوِلُ

(أَحْتَوِلُ) : من الحيلة، وأصلُ الحيلة: حِوْلة، قلبت واوها ياءً ، كما قلبت الواو إيّاها في نحو مِيزان، والأصل موزان، أخبر أن فَضْلَهم قد غَشيه كثيرًا، والأصل: كم فضلٍ نالني، على أن يكون (كم) مبتدأ، ونَالَني مع ما فيه من الضمير المستتر العائد إلى الفضل جملة واقعة موقع الخبر، والتقدير: كم فضلٍ نائلٍ إيّايَ، كَما تَقُولُ كَمْ رَجُلٍ ناصرٍ إيّاك، ثم لما وقع نالني بين كَمْ و(فضل) نصبه وقال فضلا لئلا يلزم الفصل بين الجار والمجرور.

قولـــه :

٣٥٣ - تَؤُمُّ .... [1]

أي تَؤُمُّ الناقة هذا الرجل. و(احدودب): أي صار أحدبَ، والأصل كم محدودبٍ غارها من الأرض، ثم لما وقع الفصل بين (كم) ومميزها نَصَبَ المميز، إذ لو جَرَّ لكان فصلاً بين الجار والمجرور وهو مستكره.

وطلب الرزق. وقال البغدادي في الخزانة ٦ : ٤٧٧ على أنْ جرْ التمييز مع الفصل بالجملة لا يجيزه إلا الفراء فيجوز عنده خفض فضلاً، وأما غيره فيوجب نصبه كما في البيت.

(١) في ب : (تؤم ... البيت) والمثبت من الأصل وع والبيت بتمامه وهو من المتقارب :

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ   مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ١٦٤ - ١٦٥ لزهير وليس في ديوانه كما نسبه لابنه كعب وليس في ديوانه أيضا - قال ابن يعيش في بيان شاهده : الشاهد فيه نصب محدودباً حيث فصل بينه وبين كم بالظرف والجار والمجرور، وعدل إلى لغة من ينصب بصف ناقته فيقول: تؤم سنانا وهو الممدوح على بعد المسافة. والغار : الغائر من الأرض المطمئن وجعله محدودباً لما يتصل به من الأكام ومتون الأرض، وربما جرّوا بها مع الفصل على حد قوله:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالهنّ بنا   أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

انظر شرح ابن يعيش ٤ : ١٣١ - ١٣٢ . والبيت من المتقارب.

. . . وَقَدْ جَاءَ الشِّعْرُ مَعَ الْفَصْلِ قَالَ :

كَـمْ فِي بَنِي سَعْـدِ بْنِ بَكْـرٍ سَـيِّدٍ   ضَخْـمِ الـدَّسِـيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّـاعِ

* فصـــل * وَيَرْجِعُ الضَّمِيرُ إليهِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى تَقُولُ: كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتَهُ وَرَأَيْتَهُمْ، وكَمْ امْرَأَةٍ لَقِيتُها ولَقِيتَهُنَّ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ . .

قولـــه :

٣٥٤ - . . . .   ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ . . . . [1]

أي عظيمُ العَطِيَّة من (دَسَعَ البعيرُ بجرَّتِهِ): دفعها من جوفه إلى فيه .

قوله : « على اللفظ والمعنى . . . . »

أي هي نظيرة (كل) في عود الضمير إليها، لأنّها موضوعة للكثرة ولفظها مُوحَّد، ألا ترى إلى قوله تَعالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[2] .

---

(١) هذا بعض بيت من الكامل نسب للفرزدق وليس في ديوانه وهو بتمامه كما جاء في سيبويه ٢ : ١٦٨ :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

وقد ذكره البغدادي في الخزانة ٦ : ٤٧٦ على أن فيه دليلاً على جواز الفصل بالظرف المستقر عند يونس. وقال في نسبته : والبيت وقع غُفلا في كتاب سيبويه والمفَصَّل ولم يعزه أحد من شراحهما إلى قائله. وزعم العيني أنه للفرزدق والله أعلم. الخزانة ٦ : ٤٧٦ - ٤٧٧.

وقد نظرت في ديوان الفرزدق فلم أجده فيه. والشاهد في البيت جرّ (سيِّد) بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور وجواز ذلك عند سيبويه في الشعر ضرورة على حد قوله: وقد يجوز في الشعر أن تجر وبين الاسم حاجز على حد قول الشاعر:

كَمْ بِجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى   وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

الجر والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال:

كَمْ فِيهِمُ مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقَةٍ   حَكَمٍ بِأَرْدِيَةِ المكارمِ مُحْتَبِي

سيبويه ٢ : ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) سورة مريم آية ٩٥ .

* فصـــل * وَتَقُولُ كَمْ غَيْرَه لَك، وَكَمْ مِثْلَهُ لَك، وَكَمْ خيْراً مِنْهُ لَكَ، وَكَمْ غَيْرَهُ مِثْلَهُ لَكَ تَجْعَل مِثْلَهُ صِفَةً لِغَيْرِه فَتَنْصِبُهُ نَصْبَهُ.

* فصـــل * وَقَدْ يُنْشَدُ بَيْتُ الْفَرَزْدَق:

كَـمْ عَمَّـةٍ لَكَ يَا جَـرِيـرُ وخالـة فَدْعَـاءُ قَدْ حَلبَتْ عَلَيَّ عِشَـارِي

عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ عَلَى الاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَالجرُّ عَلَى الخبَرِ، والرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى كَمْ مرَّةٍ حَلَبَتْ عَلَيَّ عَمَّاتُك.

فالضمير في الآتي مفردٌ عائد إلى (كل)، ولذا اسْتَكَنَّ فيه، وغير المفرد لا يَسْتَكِنُّ، وإلى قوله عز سلطانه ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1].

فالواو في أَتَوْهُ تعودُ إلى (كل)، وهي بمنزلة ضمير جمع، وأمثلة (كم) مذكورة في المتن.

قولـــه: «وتقول كم غـيرَهُ ...»

كم استفهامية، و(غيرَه) و (مثلَه): منصوبان على أنهما مميزان. وإنَّما صح وقوعُهما مميزين مع أنهما مضافان لعدم تعرُّفهما بالإضافة وهما في الأصل صفتا مميزين محذوفين، أي: (كم رجلاً غير هذا الرجل) (وكم رجلا مثلَ هذا الرجل لك)، وكذا خيرًا منه لك، أي: كم رجلاً خيرًا من هذا الرَّجُلِ لك.

أمَّا كَمْ غيرَه مِثْلَه، فـ (غَيْرَه): انتصب على ما ذكرنا أنه مميز و(مثلَه) انتصب لكونه وصفًا لـ (غيرَهُ)، وإنما ذكر هذا الفصل ليُعلم أن (غيره) و (مثلَه) ومثلَهما مما لا يتعرف بالإضافة، ويصحُّ أنْ يجِيءَ مميزًا لكم، كما يصحُّ أنْ يجِيءَ مجرورًا لـ (رُبَّ).

قولـــه:

٣٥٥ ـ كَمْ عَمَّةٍ ....[2]

---

(١) سـورة النمـل آيـة ٨٧.

(٢) هذا بعض بيت من الكامل كثير الدور في كتب النحو ـ قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٧٢ : وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

في عَمَّةٍ على ما ذكرنا ثلاثةُ أوجه:

فالنصب على أن تكون (كم) استفهامًا على التوبيخ والتبكيت. والجرُّ ظاهر.

أما الرَّفع فعلى تقدير: كم مرةٍ عَمَّةٌ لك قد حلبت على عشاري.

فعمَّةٌ: مبتدأ، ولك: صفته، و(قَدْ حَلَبَتْ): خبر المبتدأ، (وكم) في موضع نَصْب على الظرفية، والمميز محذوف، فكأنَّه قال: أعشرين مَرَّة عمتك قد حلبت عليَّ عشاري، أم ثلاثين.

(والفَدَعُ): من صفات الأسد، وهو التواءٌ في الرُّسْغِ، وإقبال إحدى الإبهامين على الأخرى. وعليَّ: معناه على كُرْهٍ مني كما يقال باع القاضي عليه داره في دَينه.

(والعِشَار): جمعُ عشَراء، وهي الناقة التي أتى على حملها عَشْرةُ أشهر، ولا تزال تسمى بذلك إلى أن تلد، وبعد الولادة أيضاً.

يقـول: كنت[1] استنكف أن يحلب أمثالُها عشاري، والدليل لهذا المعنى قوله: فدعاءَ، وقوله تقديره: (كم مرّة حلبت عليَّ عَمَّاتُك): هذا لتبيين المعنى وإيضاحه، لأنَّ قولك: «عماتُك حلبت» و(حلبت عماتك) سواء في إفادة المعنى.

= شَغَّارةً تَقِذُ الفَصِيلَ برِجْلِها فَطَّارةً لِقَوادِمِ الأَبْكَارِ

انـظر ديوان الفـرزدق ١: ٣٦١ وسيبويه ٢: ١٦٢، ١٦٦ والمقتضب ٣: ٥٨ وابن يعيش ٤: ١٣٣ والهمع ١: ٢٥٤ وخزانة الأدب ٦: ٤٨٥ والبيت الشاهد ترتيبه السادس والثلاثون من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير وعدتها أربعون بيتا وروايته هناك: كَمْ خالةٍ لك يا جرير وعَمةٍ... والشاهد فيه الإنشاد على ثلاثة أوجه كما ذكر الزمخشري في المتن، رفعاً ونصباً وجرًّا. «فالرفع» على أنه مبتدأ وحسن الابتداء به حيث وصف بالجارّ والمجرور وهو لك وقوله (قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري) في موضع الخبر... ومن نصب فعلى لغة من يجعل كم في معنى عدد منون... ومن جرَّ فعلى أنه خبر بمعنىرُبَّ. واجودها الجرُّ لأنه خبر ابن يعيش ٤: ١٣٣-١٣٤.

(١) في الأصل وع: «كيف» والمثبت من ب.

*** فصـــــل * والخَبَرِيَّةُ مُضَافَةٌ إلى مُمَيِّزِهَا عَامِلَةٌ فِيهِ عَمَل كُلِّ مُضَافٍ فِي الْمُضَافِ إليهِ، فَإذا وَقَعَتْ بَعْدَهَا مِنْ ، وَذلِكَ كَثِيرٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مِنْهُ قَوْلُـهُ تَعَـالَى :﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ كَانَتْ مُنَوَّنَةً فِي التَّقْدِير كَقَـوْلِكَ: كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَى، وَمِن الْمَلائِكَةِ. . وَهِي عِنْدَ بَعْضِهِمْ مُنَوَّنَةٌ أَبَداً، وَالْمَجْرور بَعْدَهَا بِإضْمَارِ مِنْ . .**

فإن أراد بذلك تحقيق الإعراب فَغَيْرُ مَسْتَقِيم ، لأنَّ عَمَّاتِكَ فيما قَدَّرَهُ فاعِلٌ وهو في البيت مبتدأ، إذ الفعل لا يتأخر عن الفاعل، ولكن يتأخر عن المبتدأ.

قوله : «كانت مُنَوَّنةً في التقدير. . ».

لأنَّ حَرْف الجَرِّ يمنع من الإضافة، فإذا زالت الإضافة احتيج في تمامه إلى تنوين كما تقول: (ضاربُ زيد)، فإذا قلت: (ضاربٌ لزيد) بدون الإضافة نوَّنت الضارب ليتم الاسم، لأنَّ التنوين منتهى الاسم عندهم، فلابد في الاسم من تنوين أو ما ينوب منابَه.

فإن قلت: فما حكم (كذا)؟ قلت: هي تنصب المُمَيِّز، لأنهم لما أدخلوا الكاف على (ذا) صار بمنزلة اسم مضاف كقولك :(لي ملؤه عَسَلًا)،(فينصب ما بعدهما)[1] كما نصب (عسلًا) في هذا المثال:

قال الخليل[2] كأنه قال كالعدد درهمًا، وإنما قَصَدَ بذلك أن يُبَيِّن كونَه عبارةً عن عددٍ مُبْهَم، فإذا قلت: عندي كذا درهمًا، فكأنَّك قلت: عندي عدد ما دِرْهمًا، والكاف فيهما[3] كاف تشبيه دَخَلَتْ على (ذا)، وخُلع عنها معنى التشبيه، ولذا تغَيَّرَ حكم هذه الكلمة، فاستوت فيها الأحوال، ولم يفرَّق فيها بين المذكر والمؤنث، لا تقول: كَذِه ولا كَذِي، كما تقول: هذِهِ، وهذِي للمؤنث.

(١) في ب : «فنصب ما بعدها» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر رأى الخليل في كتاب سيبويه ٢ : ١٧٢ .

(٣) في ب : «فيها» والمثبت من الأصل وع.

*** فصـــل *** وَفي مَعْنى كَمْ الخَبَرِيَّةِ كَأَيِّنْ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبيه، وَأَيٍّ، والأكْثَرُ أنْ تُسْتَعْمَلَ مَعَ (مِنْ) قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ:

كَأَيِّنْ وَكَاءٍ بِوَزْنِ كَاعٍ وَكَيْءٍ بِوَزْنِ كَيْعٍ، وَكَأْيٍ بِوَزْنِ كَعْيٍ، وَكَإٍ بِوَزْنِ كَعٍ.

قوله: «كأيٍّ....».

نُصِبَ مُمَيِّزُها لأنها تَمَّتْ بالتنوين فامتنعت من الإضافة. رُكِّبت من كاف التشبيه وأيٍّ، وجعلت بمنزلة كَمْ في الدلالة على العدد الكثير.

قوله: «والأكثر أن تستعمل مَعَ مِنْ».

لأنَّ كَأيٍّ مُبْهَمة، و(مِنْ) للبيان، والتقدير في الآية[1]: «وَكَثيرٌ مِنْ قَرْيةٍ أهْلَكْنَاها».

قوله: «خمس لغات....».

الأولى: هذه[2].

الثانية: كاءٍ بهمزة قبلها ألف وهي مقلوبة من الأولى، وطريقة القلب أن همزة (أيٍّ) أخرِّتْ فصار (كَيَّاءٍ) بزنة كَعْلْفٍ ثم خففت الياء المُشَدَّدة فصار (كَيْاءٍ) بهمزة قبلها ياء ساكنة، كما خففت الياء المشددة في (كَيْنُونَةٍ) بياء ساكنة، والأصل بالياء المشددة ثم قلبت الياء الساكنة من كَيْاءٍ ألفا كما قلبت هي ألفاً في طَيِّئٍ؛ فقيل طائِيٌّ. والنون في (كأيِّنْ) تنوين بمنزلة النون في «كساء» ولو وقفت على (كأيِّنْ)

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف.

(٢) أي كأيِّنْ الواردة في الآية الكريمة. والثانية: كَاءٍ بوزن كَاعٍ، وكَيْءٍ بوزن كَيْعٍ، وكَأْيٍ بوزن كَعْيٍ، وكَإٍ بوزن كَعٍ. وانظر تفصيل القول فيها في شرح ابن يعيش ٤: ١٣٦ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٠٦-٣٠٧.

وقفت على همزةٍ ساكنة كالوقف على «كساء» في الرَّفْع والجَرِّ لأنَّ الهمزة تلزمها الكسرة، لوقوعها موقع اللام التي هي الياء الثانية في كأيٍّ.

فإن قلت: إنمـا تكون كما ذكرتَ أن لو كانت المحذوفة من الياءين هي الثانية، والقياس يقتضي حذف الأُولى، لأن حذف الضعيفة وهي الساكنة أَوْلَى. قلت: بل المحذوفة هي الثانية ، لأن التغيير إلى الأطراف أسرع، وإن شئت فتأمل في يدٍ وأخواتها فإنها أكثر من نحو مَدْ فوزنها لهذا كَعْفٍ لا كَلْفٍ.

وأكثر ما تستعمل هي مع (مِنْ) قَالَ[1]:

٣٥٦ ـ وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُو الْمُصَابَا[2]

الثالثة: (كَيْءٍ)[3] بوزن كَيْعٍ وهذه هي الثانية بعينها لكن بدون قلب الياء ألفًا.

الرابعة: (كَأْيْ) وهي مخففة كأي بتسكين الهمزة وحذف الياء الثانية.

---

(١) قائله جرير ـ انظر ديوانه ١ : ٢٤٤ (تحقيق نعمان محمد طه).

(٢) وهذا البيت ترتيبه الثاني عشر من قصيدة لجرير عدتها سبعة وعشرون بيتا من الوافر قالها في مدح الحجَّاج بن يوسف الثقفي ومطلعها:

سَئِمْتُ مِنْ المواصلة العِتَابَا وأمْسَىَ الشَّيْبُ قد ورث الشَّبَابَا

انظر ديوانه (١ : ٢٤٣ـ٢٤٥) خزانة الأدب ٥ : ٣٩٧.

وهو هنا شاهد على اقتران كائن (بِمَنْ) وفيه شاهد آخر قال فيه البغدادي: (على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب أي يرى مصابي هو المصاب، وأضاف قائلا: بيانه أنّ (هو) فصل وقع بعد ضمير الحاضر، أي المتكلم، فكان حقه في الظاهرأن يقول: (يراني أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلّم، لأن فيه نوعا من التوكيد) الخزانة ٥ : ٣٩٧. ومنهم من يكتبها كاءٍ من غير أن يقلب تنوين الهمزة نونًا ساكنة.

(٣) في الأصل وب وع جاء رسمها على هذا النحو: «كَيْاءٍ» وليس هذا الرسم موافقاً لوزن كَيْعٍ فأثبتّ المناسب.

* فصــــل * وَكَيْتَ وَذَيْتَ مُخَفَّفَتَانِ مِنْ كَيَّة وَذَيَّة، وكَثِيرٌ مِنَ العَرَبِ يَسْتَعْمِلُونَها على الأصْلِ، ولا تُسْتَعْمَلانِ إلا مُكَرَّرَتَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا الْفَتْحُ والكَسْرُ، والضمُّ. والوَقْفُ عَلَيْهِمَا كَالوَقْفِ عَلى بِنْتٍ وأُخْتٍ.

الخامسة: (كَاءٍ) وهي مخففة بحذف الياءين ومن شأنهم وهِجِّيراهم أن يتلاعبوا، بما يكثر استعماله عندهم بالتغيير، ألا تراهم قالوا: «أيْمُنُ الله» ثم قالوا: أَيْمُ الله» و(مُنُ الله) و(مُ الله) و(مِ الله) فانظر كيف تلاعبوا بهذه الكلمة لكثرة دورها على لهجاتهم[1]، وإذا كثر الشيء في الكلام حسن فيه مالا يحسن في غيره.

قوله: «مُخَفَّفَتانِ مِنْ كَيَّةٍ...».

(كَيْتَ وذَيْتَ): الأصـل كَيَّةٌ وذَيَّةٌ بالياء المشدَّدة كقولك (أيَّةٌ) والتاء تاء التأنيث، فخفِّفت الياء المشدَّدة، وعوِّضت عنها التاء كما تُعوَّض عن بعض المحذوفات، فصـار كَيْتَـةً وَذَيْتَـةً، فالتـاء الأولى عِوَض كما في بنتٍ وأختٍ، واختصاص هذا التعويض بالمؤنث كما في بنتٍ وأختٍ صار علامة للتأنيث، فوجب إسقاط التاء الثانية لئلا تجتمع علامتان للتأنيث فبقي «كَيْتَ وذَيْتَ» فلذا يكتب بالتاء لا بالهاء، ويوقف عليه بالتاء أيضا كما في بنت[2].

قوله: «الفتح والكسر والضمُّ...»[3].

---

(١) سبق ابن جني الشارح إلى الإشارة إلى هذا التلاعب في الاسم بالتغيير في (سرّ الصناعة)، ومما جاء في كتابه: ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعته الحرف. أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه، فقالوا مرة أَيْمُنُ الله، ومرة أَيْمُ الله، ومرة إِيْمُ الله، ومرة مِ الله، ومرة مُ الله. وقالوا مُنُ ربِّي، ومِن رَبِّي. فلما حذفوا هذا الحذف المفرط أصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف قوي شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته، تشبيها بهمزة لام التعريف.

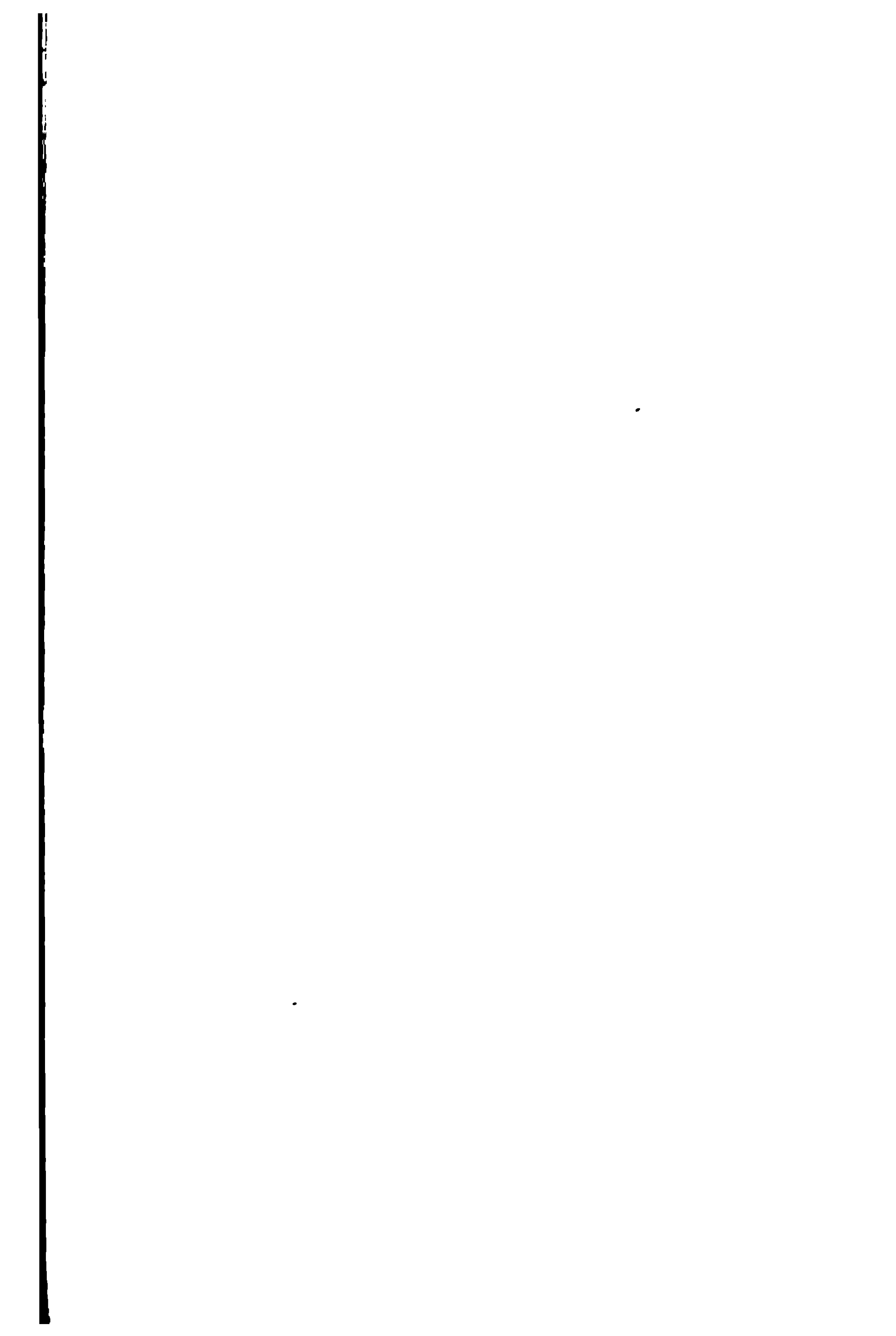
انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٣٢ (مطبعة الحلبي).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩. (٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩-١٧٠.

. . . .

أما البناء فلأنهما كنايتان عن الجملة، ولا أدري أيَّ إعراب تستحق الجُمْلَةُ من حيث هي هي، ولأنَّ الكنـايات جارية مجـرى التعـريف فكأنها متضمِّنة لمعنى الحرف وهو لام التعريف، والبناء على الحركة لالتقاء الساكنين، والحركات لغات فيهما. فإن قلت: فما وجه هاتيك اللغات؟

قلت: أما الفتح فللخفة، وأما الكسر، فللأصل المعروف، وأما الضم فلجبر النقصان الحاصل بحذف الياء والتاء، ولا يُقَال عُوِّضَت التاء عن الياء، فلا يظهر من حذفها نقصان، لأنَّا نقول في ذهابها ذهابُ ما فيها من قوة الأصالة.



« ومن أصناف الاسم المثنى »

وَهُوَ مَا لَحِقَتْ آخِرَهُ زِيَادَتَانِ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ لِتَكُونَ الْأُولَى عَلَمًا بِضَمِّ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ، والْأُخْرَى عِوَضًا مِمَّا مَنَعَ مِنَ الحَرَكَةِ والتَّنْوِينِ الثَّابتَيْنِ فِي الْوَاحِدِ. . .

قوله: «ومن أصناف الاسم المثنى . . .».

قد سبق التعرض لنُبَذٍ من الكلام في هذا الصنف، فلنعد إلى ذكر ما بقي منه.

اعلم أن النون في المثنى عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، لأنَّ الألف في رجلان حرف إعراب كالتاء في نحو قائمة[1]. وكالياء في نحو: هاشِميّ فكما أنَّ للتاءِ والياءِ حركةً وتنوينًا كما للميم في قائم وهاشم، كذلك يجب أن يكون للألف ـ في نحو رجلان حركة وتنوين كما لِلَّام في رجل، فلما مُنعت الألف الحركة والتنوين، جعلت النون عوضًا منهما، لأن الاسم العاري عن البناء لم يجز أن يعرَّى عن الحركة والتنوين.

فإن قلت: أليست الألف في تقدير الحركة؟ قلت: لا، بدليل أن الياء التي هي عديلتها في مُسْلِمَيْنِ لم تُقْلب ألفًا، فلو كانت في تقدير الحركة لانقلبت ألفًا كما أن الياء الساكنة في (يرمي) لما كانت في تقدير الحركة انقلبت في المبني للمفعول ألفا، لانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: أما سمعتهم يقولون الألف في (رجلان)[2] بمنزلة اللام المرفوعة في جاءني رجل، محتجِّين بأنك إذا حذفت اللَّام من رجل تبطل الكلمة كما تبطل هي

---

(١) انظر سيبويه ١ : ١٧-١٨.

(٢) في ب: «في نحو رجلان» والمثبت من الأصل وع.

....

إذا حذفت الألف من رجـلان. وإذا قلت رجـلان يعلم إعراب الاسم كما يعلم بالرَّفعة التي على اللّام في (جاءني رجلٌ) فلما كانت الألف بمنزلة اللّام والرَّفعة، كانت الرُّفعة ثابتة غير زائلة، فكيف يجوز أن تعوّض عنها مع قيام الألف مقامها؟ قلت: إنهم لمْ يقولوا إن الألِفَ في رجلان بمنزلة اللّام، والحرِكة على الإطلاق، وإنما قالوا الألف بمنزلة الرفعة، والمراد بالرفعة اختصاص الضمةِ بحال دون حال (لاجنس الحركة على الإطلاق. فإذا قلنا الألف واللّام بمنزلة اللّام المرفوعة، فهو بمنـزلة قولنا إنها بمنزلة اللّام، وفيها اختصاص بحال دون حال)[1] كالفاعلية في قولـك: (جـاءني رجـلان)، كما أنَّ الرَّفعة اختصاص الضمَّة بحال دون حال. فالألف متضمِّنـة لمعنى الاختصـاص الذي يكون في الضمَّة في جاءني رجل، فالحـاصل أن الألف في رجلان من نفس الكلمة، كاللّام من (رجل)، إلّا أنهم جعلوا فيها اختلافاً كما كان في الحركات فجعلوا ثباتها بمنزلة الرَّفع، وانقلابها إلى الياء بمنزلة الجَرِّ والنصب في قولك: «مررت برجلين» و(رأيت رجلين) كما قالوا هذا أحمـدُ، ورأيت أحمـدَ، ومـررت بأحمدَ، فقد نقلوا اختلاف الحركة إلى حرف التثنية، ولـم ينقلوا الحـركـة، وقد حصل الاختلاف هنا، وهو معنى ولـم تحصل الحـركـة التي هى لفظ، فيجب أن يُعَـوَّضَ عنها ليكون رجلان بمنزلة رجل في استيفائه الاختلاف، والحركةَ والتنوينَ، وأما كسر النونِ فَلِسِرٌّ تَطَّلع عليه عن قريب إن شاء الله تعالى.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

. . . وَمِنْ شَأْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُثَنًّى مَنْقُوصٍ أَنْ تَبْقَى صِيغَةُ الْمُفْرَدِ فِيهِ مَحْفُوظَةً، وَلاَ تَسقُطُ تَاءُ التَّأْنِيثِ إِلاَّ فِي كَلِمَتَيْنِ خُصْيَانِ وَأَلْيَانِ قَالَ: . . .

* كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ *

قوله: «إذا لَمْ يَكُنْ مُثَنًّى مَنْقُوصٍ . .»

المراد بالمنقوص المقصور بدليل ذكره الأمثلة من المقصورات للمنقوص في الفصل الذي عُقَيْبَ هذا الفصل.

قوله: «إلا في كلمتين. . . ».

سقطت التاء في خُصْيَان، لأنهما متلاصقتان، فكأنهما شيء واحد فتنزَّلَتَا لذلك منزلة مفرد. وتاء التأنيث لا تقع في حشو صيغة المفرد وكذا الكلام في أَلْيَانِ.

قوله:

٣٥٧ ـ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ . . . . ـ . . . .

تمامه: . . . . . . ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[1]

(التَّدَلْدُلُ): مصدر تدلدل الشيءُ تَحرَّكَ مُتَدَلِّيًا. و(ظَرْفُ عَجُوزٍ) جِرابُ عجوز تجعل هي فيه خُبْزَها وما تحتاج إليه، أضاف الجراب إلى العجوز لِيُنَبِّهَ على أنه خَلَقٌ مُنْقَبِضٌ قَدْ تَشَنَّجَ لِقدَمِهِ، شبَّه الخُصْيَةَ بالجِراب الخلق للغضون[2] فيه.

---

(١) نصه: كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وقد ورد هذا الرجز عند المبرد في المقتضب ٢: ١٦٥ من غير عزو وكذلك في إصلاح المنطق ١٦٨ ولسان العرب (خصا) وقد نسبه البغدادي في الخزانة ٣: ٣١٤-٣١٧ طبعة بولاق لخطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير ـ وانظر حاشية شرح ابن يعيش ٤: ١٤٤. قال ابن يعيش في بيان شاهده: (شاهد على حذف التاء في التثنية، وذلك على قول من لايفرق، وفيه شذوذان أحدهما: حذف التاء من خُصْيَيْه في التثنية، هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال. والآخر: قوله: ثنتا حنظل، والقياس أن يقول: حنظلتان.

(٢) الغَضْنُ والغَضَنُ: الكسر في الجلد والثوب والدرع وغيرهما وجمعه غضون. اللسان (غضن).

وَقَالَ :

* تَرْتَجُّ ٱلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ *

وَتَسْقُطُ نُونُه بالإضَافَةِ كَقَوْلِكَ : غُلامَا زَيْدٍ، وَثَوْبِي بَكْرٍ . .

قــوله :

٣٥٨ ـ تَـرْتَــجُّ . . . .[1]

أي تضطرب وتتحرك .

قوله : «وتسقط نونه بالإضافة . . . .» .

لأنّها عوض من الحركة والتنوين، والتنوين يسقط بالإضافة، فكذا القائمة مقامه، وهي النون.

فإن قلت: ما ذكرت يقتضي سقوطها، غير أنّ كونها عوضا من الحركة مقتضٍ لثبوتها، لأنّ حركة المضاف تجامع الإضافة ولا تسقط .

قلت: نعم إلاّ أن العمل بالوجهين يؤدي إلى سقوطها وثبوتها في حالة واحدة وهو محال، فلابد من العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط، ووجه الرُّجحان أنها لو ثبتت عند الإضافة يلزم الوصل والفصل كما في نحو (غلامٌ زيدٍ) بتنوين غلام وجرّ «زيدٍ» للإضافة، لأنّ النون للفصل كالتنوين. (والإضافة للوصل)[2] ، ويلزم أيضا الجمع بين زيادتين النون والمضاف إليه، فلهذين الفسادين ترجحت جهة السقوط على جهة الثبوت، فإن قلت: فلم لم تجعلها عند الإضافة عوضًا من

---

(١) نصُّه: تَرْتَجُّ ٱلْيَاهُ ارتِجَاجَ الوَطْبِ.
وهذا الرجز ذكره المبرد في المقتضب ٣: ٤١ من غير عزو وكذلك البغدادي في الخزانة ٣: ٣٦٦-٣٦٧ طبعة بولاق.
وكان القياس أن يقول ألْيَتَاهُ ولكنه حذف التاء لعدم التعريف

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع

التنوين كما هو مذهب بعض العلماء في هذا الفن مع أن الدليل دالٌّ عَلَى صِحَّته وسداده، إذ الحركة لا تسقط بالإضافة نحو: (جاءني غلامُ زيدٍ)[1] بالرَّفعة على الميم والنون تسقط بها؟ قلت: مثل هذا القول الذي قاله بعضُ العلماء مما يُقصد به تسهيل الأمر على الطلبة وإلا فهي في التحقيق عوض عنهما لا عن التنوين وحده، إذ لابد لك في غلامان قبل الإضافة أن تعرف أن نُونَها عِوَضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد فبأن جاءَت الإضافة لا تخرج من أن تكون عوضًا منها، لأن الكلمة باقية على حالها.

قوله: «الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ . . . .»

مثل[2] فِي شِدَّة الأمر، لأنه إنما تلتقي حلقتاه إذا شُدَّ البطان شدًّا.

---

(١) في الأصل: «غلام زيد» والمثبت من ب و ج.

(٢) نظر مجمع الأمثال ٢: ١٩٦. والبطان للقتب الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا بلغ الشدُّ غايته.

* فصـــــل * وَلاَ يَخْلو الْمَنْقُـوصُ مِنْ أنْ تَكُونَ أَلِفُهُ ثَالِثَةً أوْ فَوْقَ ذلِكَ. فإنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَعُرِفَ لَها أَصْلٌ فِي الْوَاوِ أوْ الْيَاءِ رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي التَّثْنِيَةِ كَقَوْلِكَ: قَفَوَانِ، وَعَصَوَانِ، وَفَتَيَانِ، وَرَحَيَانِ...

وقوله: «ومن شأنه إذا لم يكن مُثَنَّى مَنْقُوص...».

عَنَى بالمنقوص ما آخره ألف، وهذا غريب في اصطلاحهم، والمنقوص في الاصطلاح ما في آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها كقاضٍ لا ما في آخره ألف.

قوله: «وعرف لها أصل في الواو والياء ردت إليه..» أما القلب فلالتقاء الساكنين: ألف الكلمة، وألف التثنية.

وأما الرَّدُّ إلى الأصل، فلأنَّ رد الشيءِ إلى أصله أولى من رده إلى غيره.

(والقَفَا): من قفوْت أثره، سُمِّيَ بذلك لتأخُّره عن سائر الأعضاء.

(والعَصَا): من عصوْته بالعصا.

(والفتى): يأتي لأنك تقول في جمعه فِتيةٌ بالياء وكذلك (الرَّحى)[1]، بدليل أنه يجمع على أرحية (بالياء)[2].

---

(١) قال فيه الفراء «الرَّحى بالياء والألف» انظر المنقوص والممدود للفراء ص ٣١

(٢) سقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

... وإنْ جُهِلَ أصْلُهَا نُظِرَ فإنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ يَاءً كَقَوْلِكَ: مَتَيَانِ وَبَلَيَانِ في مُسَمَّيِنِ بِمَتَى وبَلَى، وإلا قُلِبَت واوًا كَقَولِكَ: لَدَوَانِ، وَإِلَوَانِ فِي مُسَمَّيْنِ بِلَدَى وإِلَى...

قوله: فإنْ أُمِيلَتْ قُلبت يَاءً... »

لأنَّ الياء أحد أسباب الإمالة، وليس في (متى) من أسبابها غير الياء فصار كأنَّ أصل ألفه الياء فتقلب ياءً. فإن قلت: (متى) اسم مبني لاحَظَّ له في التمكُّن بمنزلة الحروف، والألف في نحو إلى وعَلَى محكوم عليها بالبَتِّ أنها غيرُ منقلبة لا عن ياءٍ ولا عن واوٍ فما بال الألف في (متى) يستدل عليها بالإمالة أنها من الياء؟

قلت: إنهم أمالوا (متى)، وقد اضطررنا إلى إزالة ألفها لئلا يلتقي ساكنان، فاستقام لنا أن نصرف الألف إلى الياء، لأنهم بالإمالة قد جذبوها إليها. فيكون الصرف إليها لا إلى الواو أشْبَهَ بحالها، (لأنَّ الأكثر أن تُمَال الألف)[1] التي في تقدير الياء، فأما أن تقول إنه من مَتِيتُ فنحن براءٌ من هذا القول، لأنّ الحروف والأسماء المتضمِّنة لمعانيها غير حائمة حول التصريف، والدليل على أن ألفها ليست من الياء أنهم لمْ يقولوا (مَتَى) بياءٍ ساكنة، فلو كانت من الياء لوجب التلفُّظ بياء ساكنة، لأن الحركة (لم تثبت[2] لها كما) لم تثبت لِكَمْ ونحوِهِ ألا تراهم قالوا (لو) بواو ساكنة، ولم تقلب الواو ألفا، لأنها لم تستحق الحركة (فتقلب ألفا)[3].

قوله: «وإلا قلبت واوا ...».

أي وإن لم تُمَلْ قلبت واوا، لأنَّ نحو هذا القبيل لَمَّا لَمْ تجيءْ فيه الإمالة علم أنَّ الأشْبَه بحاله أن تقلب ألفه واواً كما أن مجيء الإمالة كان دليلا على أن الأشبه بحال

---

(١) في ب: (لأنَّ الأكثر هو أن يمال الألف) والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

. . . وإن كَانَتْ فَوقَ الثَّـلاثَـةِ لَمْ تُقْلَبْ إلَّا يَاءً كَقولِكَ: أَعْشَيَانِ، وَمَلْهَيَـانِ، وَحُبْلَيَـانِ، وحُبَـارِيَـانِ، وأَمَّا مِذْروَانِ فَلِأَنَّ التَّثْنِيَةَ فِيهِ لَازِمَةٌ كالتأْنِيثِ فِي شَقَاوَةٍ وَعَظَايَةٍ. . .

نحو (متى) القلب إلى الياء والضِّدُّ يُظْهِرُ أَمْرَه الضِّدُّ.

فإنْ قلت: ما ذكرت من الوجه مُعَارِضٌ بِكَتْبِهم (لدى وإلى) بالياء لأن الألف إذا وقعت ثالثة[1] طرفا وهي من الياء تكتب بالياء نحو (رَمَى)، وإن كانت من الواو فبالألف نحو: (دعا). قلت: إنما يكون كَتْبُهم بالياء دليلاً على أن الأشبه هو القلب إلى الياء إذا كان الكَتْب لما ذكرتَ من كون الألف (عن ياء)[2]، بل كَتْبُهُم بالياء لإزالة الالبتاس[3]، ألا ترى أنك لو كتبت هذا النحو بالألف للزمك أن تقول (في «على») عند إلحاق الضمير علاهُ، ولَمَا دُرِيَ أنه حَرْفُ جَرٍّ أم فِعْلٌ ماضٍ.

قوله: «وإن كَانَتْ فَوقَ الثلاثة لم تقلب إلا ياء».

النكتـة في هذه المسألة نذكرها في قسم المشترك إن شاء الله تعالى والألف في (أعْشَى) عن واو، وكذا في (ملهىً) وفي (حُبْلَى) و(حُبَارَى) لا عنها ولا عن الياء[4].

قوله: «وأما مِذْرَوَانِ. . . .»[5]

---

(١) في الأصل (ساكنة) والمثبت من ب وع.

(٢) في الأصل (من ياء) والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: (الألباس) والمثبت من ب وع.

(٤) ليست الألف في (حبلى وحبارى) بمنقلبة عن واو ولا ياء وإنما هي للتأنيث وهي في حكم المنقلب عن الياء كما قال ابن يعيش لأن الواو لا تقع طرفا رابعة وكذلك تكتب ياء وتسوغ فيها الإمالة ولو صُرِّفت لكان بالياء نحو حبليت وحبريت. ابن يعيش ٤: ١٤٩.

(٥) المذْروان: أطراف الأليتين ليس لهما واحد، وهو أجود القولين لأنه لو قال مذرى لقيل في التثنية مذْريان بالياء للمجاورة ولما كانت بالواو في التثنية علم أنه من باب عقلته بثِنَايَيْن في أنه لم يثن على الواحد. اللسان (ذرا) والصحاح (ذرا).

*** فصـــل *** **وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ لَا تَخْلُو هَمْزَتُهُ مِنْ أَنْ يَسْبِقَها أَلِفٌ أَوْلا، فالَّتِي تَسْبِقُهَا أَلِفٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: أَصْلِيَّةٌ كَقُرَّاءٍ، وَوُضَّاءٍ، وَمُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلٍ كَرِدَاءٍ، وَكِسَاءٍ، وَزَائِدَةٌ في حُكْمِ الأَصْلِيَّةِ كَعِلْبَاءٍ، وَحِرْبَاءٍ، وَمُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفِ تَأْنِيثٍ كَحَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ، فَهذِهِ الأَخِيرَةُ تُقْلَبُ واواً لَا غَيْرُ كَقَوْلِكَ: حَمْرَاوَانِ، وَصَحْرَاوَانِ، وَالبَابُ في البَوَاقِي أَنْ لَا يُقْلَبْنَ، وَقَدْ أُجِيزَ الْقَلْبُ أَيْضًا...**

أي إن وقع الواو في حشو الكلمة لم يكن فيها القلب إلى الياء وإن كانت الواو زائدة على الثلاثة نحو (مِذْرَوَانِ)، لأنهم قد صاغوا هذه الكلمة على الألف والنُّون، ولم يصوغوا (مِذْرَى) فيقال: (مِذْرَيان) وفي بعض النُّسخ: (وأما مِذْرَوانِ فلأن التثنية فيه لازمة) ولا ذكر لثَنَايان، فكأنه هو الوجه، لأنَّ ثَنَايَان ليس من شواذ هذا الفصل، وإنما الشذوذ فيه أن ياءه لم تقلب همزة كما قلبت ياء ردَايْ بالياء همزة فقيل: رداء ورداءان بالهمزة»، فلعل المصنف - (رضى الله عنه)[1] - أورده تمثيلا لمذروان من حيث إن التثنية في الفصلين لمَّا كانت لازمةً تركت الواو والياء على أصلهما فلم تقلب الواو ياء، ولا الياء همزة وكذلك القياس أن تقلب الواو في شَقَاوة، والياء في عَظَايَة كما في كساء ورداء، والأصل كِساوٌ ورِدايٌ، غير أن تاء التأنيث لمَّا لزمتها خرجت الواو والياء عن حكم الطرف فبقيتا على حالهما.

قوله: «أصلية ... إلى آخره»

الهمزة في قُرَّاءٍ أصلية، لأنه على فُعَّال مثل كُرَّام وحُسَّان، فهذه الهمزة تصحُّ وكذا كلّ همزة أصلية (نحو وُضَّاءٍ، والقلب ضعيفٌ جِدًّا)[2] وفي رِداءٍ وَكِساءٍ منقلبة عن

---

(١) من ع وليس فى الأصل ولا في ب.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

ياء وواوٍ لأنّ أصلهما رِدايٌ وكِسَاوٌ من الرِّدْيَةِ والكِسْوَة، قلبت (الواو والياء)[1] فيهما إلى الهمزة لما سنبيِّن في المشترك إن شاءَ الله تعالى، فهذه تصِحُّ أيضا، إلا أن درجتها منحطَّة عن الأولى من حيث إنها بدل عن أصل وليست نفسها بأصل كما كانت في قُرَّاء، فلذا جَوَّزوا فيها القلب، والقلب فيها أَوْلَى من القلب في الأُولَى نحو: رِدَاوَانِ وكِسَاوَانِ، وفي عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ مُنْقَلبة عن حرف زائد في حكم الأصلي وهو الذي جاء للإلحاق في نحو دِرْحَايَةٍ[2]، فهذه الهمزة لها شبهان في الزِّيَادَةِ:
أحدهما: أنَّ يَاءَ الإلحاق ليست بلام الكلمة.
والثاني: ما ذكرنا في نحو رداءٍ من أنَّ الهمزة لها شَبَهٌ واحد للأصل وهو أنها قامت مقامه فكانت درجةُ عِلباءٍ منحطة عن قُرَّاءٍ بدرجتين، فلذا كَثُرَ فيه القلب نحو علباوان.

أما الهمزة في نَحْوِ حمراءَ فمنقلبة عن ألف التأنيث لاغير، فلذا لم يجئ فيه إلا القلب. والقلب بالنظر إلى جهة الزيادة، لأن القلب طرح من وجه، والزائد بالطرح أجدر.

فإن قلت: فلم لم يجرِ القلب إلى الياء؟ قلت: لأنَّ في مخرج الألف اتساعا وفي مخرج الواو ضيقا فأوقعت الواو بينهما ليظهر الاعتدال، ولأن في القلب إلى الياء كراهة اجتماع الياءين (بعد ألف)[3] في قولهم حمرايين، ولأن الهمزة شبيهة بالواو في الثقل فقلب الشيء إلى ما يشاكله أدخل في المناسبة.

قوله: «فبابها التصحيح . . . .».
لأن الهمزة حرف صحيح بدليل تعاقب الحركات الإعرابية عليها.

(١) في ب وع: «الياء والواو» والمثبت من الأصل.
(٢) رجل دِرْحَايَةٌ: كَثِيرُ اللَّحْم قَصِيرٌ، سَمِينٌ ضَخْمُ الْبَطْنِ لَئِيمُ الخلقة اللسان (درح).
(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

* فصـــــل * وَالمَحْذُوفُ الْعَجُزِ يُرَدُّ إلى الأَصْلِ ، وَلاَ يُرَدُّ. فيقال: أَخَوَانِ وَأَبوانِ، وَيَدَانِ وَدَمَانِ، وَقَدْ جَاءَ يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ قَالَ:

* يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ *.

قوله : «يُرَدُّ إلى الأصل ولا يُرَدُّ».

فإنْ قلت: وقد اطرد رَدُّ الأصل في نحو: (عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ) ، فما باله لم يطّرد في نحو: (يديان ودميان)؟ قلت: قلب الألف إلى الواو والياء لا شك أنه أسهل من ردّ المحذوف إذ في القلب عودٌ من حرف إلى حرف وفي الرّدِّ الأمر بخلافه فلما صعب الأمر في الرّدّ لم يطّرد، فجاء الأمران الرد وعدمه.

والجواب الثاني: أنّ الكلمة بالتثنية تصير شيئا آخر بتغيّر صيغتها ويزداد معناها فيليق بها أن تزاد لفظا، فلما اقتضت أن تزاد لفظا كان أجدر بأن يُرد إليها ما هو محـذوف منها. وأما إبقاؤها على حالها، فلأنها قد وقعت هكذا محذوفة العَجُز واشتهـرت، والتثنية بناء على لفظ الواحد. فوجب أن يكون البناء ملائما للمبني عليه. فإن قلت: فلم لزم الرَّدُّ في أخوان وأبوان؟؛ قلت: إلحاقا للتثنية بالإضافة، إذ في كل منهما ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، وفي الإضافةُ يقال أخوه وأبوه، فكذا في التثنية.

قولـه :

٣٥٩ـ يَـدَيَانِ بَيْضَـــاوَانِ . . . .[1]

هذا عبارة عن الكرم، و(مُحَلِّم) بكسر اللام بعضُ ملوك اليمن.

---

(١) هذا بعض بيت من الكامل ذكره صاحب اللسان من غير عزو وكذلك ابن يعيش من قبله - والبيت بتمامه:

يَدَيَانِ بَيْضَاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمْ أَنْ تُهْضَمَا

وقال ابن منظور: ويروى: عند مُحرِّقٍ، قال ابن بري: صوابه كما أنشده السيرافي وغيره: قد يمنعانك بيْنهُمْ أنْ تُهْضَما.

وَقَالَ :

وَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا   جَرَى الدَّمَيَانُ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

* فصـــل * وَقَدْ يُثَنَّى الْجَمْعُ عَلَى تَأوِيلِ الجَمَاعَتَيْنِ، وَالفِرْقَتَيْنِ وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ . .

وتمامه :

. . . .   قَدْ تَمْنَعَانِكَ أنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

الضَّيْمُ : الظُّلْمُ ، والضَّهْدُ : القَهْرُ.

قوله :

٣٦٠ ـ فَـــلَوْ أَنَّـــا . . . .[1]

بَيَّنَ ما بينهما من العَدَاوةِ. أي لا يمتزجُ دَمَانَا لِشِدَّةِ العَدَاوَةِ.

وقوله : بالخَبرِ اليَقين.

تأكيد للجملة أي الذي أقوله بيقين. وقيل وفي «جرى الدميان» أن معناه يُعلم من الشجاع مِنّا، لأنَّ دَمَ الشُّجَاعِ يَجْرِي ودم الجبان يجمد في زعمهم.

قوله : «وَقَدْ يُثَنَّى الجَمْعُ . . . . .».

تثنية الجمع قليلة، لأنَّ مفردها يُعطي ما تعطيه التثنية، فيقع ذكر التثنية ضائعا ولكن

= انظر ابن يعيش ٤ : ١٥١ ولسان العرب (يدي) وموضع الشاهد فيه قوله (يديان) إذ ثُنّى يدا على يديان وذلك بردِّ لامه شذوذا والقياس إسقاطها.

(١) هذا بعض بيت من الوافر ذكره المُبرِّد فى المقتضب ١ : ٣٣٦، ٢ : ٢٣٨، ٣ : ١٥٣ من غير عزو وكذلك ابن يعيش فى شرحه ٤ : ١٥١-١٥٢، وابن منظور فى اللسان (دمى) وانظر ما قيل فى نسبته فى حاشية ١ من شرح ابن يعيش ٤ : ١٥٢ والخزانة ٣ : ٣٥١ طبعة بولاق وحاشية المقتضب ١ : ٣٦٦، وتمامه :

فَلَوْ أنا على حَجرٍ ذُبِحْنا   جرَى الدَّميان بالخبر اليقين

والشاهد فيه مجيء دميان فى تثنية دم وذلك برجوع المحذوف من لفظة دم عند التثنية فقيل =

* لَنَا إبلَان فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ *
وَفِي الْحَدِيثِ: مَثَلُ الْمُنَافِقِ كالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ. . .

قد يُحتاج في بعض المواضع إلى ذكر التثنية لعدم إمكان التَغيير بمجرد الجَمْع كما في قوله: «كالشاةِ العائرة بين الغنمين»[1].

قوله:

٣٦١ ـ لَنَـا إِبِـلَان فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ . . . .[2]

أي لَنا جَمَاعَتَانِ مِن الإِبلِ، ولفظ الإِبل في عُرفهم عبارةٌ عن مائة بعير وإن جاز استعماله في أكثر منها ثم قال: فيهما ما علمتوه من قِرَى الأضياف والإرفاد والدّيات وغيرها.

قوله: «كالشَّاةِ العائرة . . . . . .».

أي الشاردة الفارِدة[3].

دميان ضرورة. واللام المحذوفة من (دم) مختلف فيها أهى واو أم ياء؟ فهى عند المبرد ياء قال: «تقول دمِيَ يَدْمَى فهو دمٍ» ووزنه عند المبرد فَعْلٌ وعند الجوهري أصله دَمَوٌ بالتحريك وإنما قالوا دَمِيَ يَدْمَى لحال الكسرة التى قبل الواو كما قالوا رضي يَرْضى وهو من الرضوان. انـظر المقتضب ١: ٣٦٦-٣٦٧ وحـاشيتي هاتين الصفحتين للشيخ عضيمة، والصحاح (دمو) واللسان (دمى)

(١) نص الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ / ١٢٨ (مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ العائِرَةَ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ تَعِيرُ إلى هذِهِ مَرَّةً وإلى هذِهِ مَرَّةً).

(٢) هذا بعض بيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء فى شرح ابن يعيش ٤ : ١٥٤

هما إِبِلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمتُمْ فَعَنْ أَيِّهَا مَا شِئْتُم فَتَنَكَّبُوا

وجاء فى حاشية شرح ابن يعيش ج٤ : ص ١٥٤ أن هذا البيت لم ينسبه إلا الصاغاني حيث نسبه لشعبة بن قمير وهو شاعر أسلم فى عهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ غير أنه لم يره. ورواية أبي زيد: فعن أيّة ما شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا.

والشاهد فى البيت قوله (إبلان) حَيْثُ ثنى اسم الجمع على تأويل فِرْقَتَيْنِ وَجَماعَتَيْنِ.

(٣) الفاردة: المُتَنَحِّيةُ ـ اللسان (فرد).

وَأَنْشَدَ :

لأصْبحَ الْحَيُّ أوْ بادًا ولَمْ يَجدُوا   عِنْدَ التَّفَرُّقِ في الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وَقَالُوا : لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ ، وَقَالَ أبُو النَّجْم :

* بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ *

قوله :

٣٦٢ ـ لأصْبَحَ ....[1]

(أوْبَادًا) أيْ هَلْكَى ، جَمْعُ وَبْدٍ وقبله :

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنا سَبَدًا   فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرٌو عِقَالَيْنِ

وَقوْله: «السَّبد» الشيءُ القليل، والعِقَالُ صدقة العام، وانتصاب عِقَالاً على الظرف.

قوله : «لِقَاحَانِ ....»

اللِّقَاحُ : جَمْعُ لِقْحَةٍ، وهى نَاقَةٌ ذَاتُ لَبَنٍ.

قوله :

٣٦٣ـ ....   بَيْنَ رِمَاحَيْ ....[2]

---

(١) الشاهد بتمامه وهو من البسيط :

لأصْبحَ الحَيُّ أوْبادًا ولَمْ يجِدُوا   عِنْدَ التَّفرُّقِ في الْهَيْجَا جِمَالَيْن

ذكرهما ثعلب فى مجالسه ١ :١٤٢ وابن يعيش في شرحه ٤ : ١٥٤ من غير عزو وقد عُزيا فى الحاشية لعمرو بن عداء الكلبي . وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخيه عمرو ابن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب فاعتدى عليهم وفي ذلك قاله عمرو بن العداء .
والسَّعْيُ : هو القيام على الصدقات وتحصيلها . ومعنى البيتين لقد أقام على جمع الصدقة منا عاما فتركَنا فقراء فكيف لو أقامَ على ذلك مدة عامين؟ إذن لأصبح الحَيُّ والمراد به القبيلة هلكى ولم يجدوا عند الحرب صنفا من الجمال يحملون عليه أثقالهم ولا صنفا لحربهم والشاهد فى البيت قوله : (جمالين) حيث ثنى اسم الجمع على تأويل صنفين أو قطيعين

(٢) البيت من أرجوزة لأبي النجم العِجْليّ فى الطرائف الأدبية ص ٥٧ـ٧١ ، ومطلعها :

* فصـــل * وَيُجْعَلُ الاثْنَانِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ إذا كَانَا مُتَّصِلَيْن كَقَوْلِكَ مَا أحْسَنَ رُؤُسَهُمَا.
وَفي التَّنْزِيلِ ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي قِرَاءَةِ عَبْدِاللَّهِ «أَيمانَهُمَا». . .

صـــدره :

تَبَقَّلَتْ فـي أوَّلِ التَّبَقُّـلِ ....

أي تبقّلت الإبل، أي أكلت بقلا في مرعاها، ومالك ونهشل قبيلتان.

قوله : «إذا كانا مُتَّصِلين . . . . »

إنما يجعل الاثنان في هذه الصورة على لفظ الجمع لعدم الإلباس، إذ من المعلوم أن ليس لكل أحد إلا رَأسٌ واحد، ويمين واحدة، وقلب واحد (مع ما في إيراد المضاف على لفظ التثنية لكونه مثنى في المعنى من كراهة)[1] اجتماع تثنيتين فيما تأكّد اتصالهما لفظا ومعنى، ولا فرق بين أن يكون الأول متحدا في كلٍّ واحد منهما أو متعدِّدا، فلذا تقول قطعت أيديهما، وأنت تريد يداً من كل واحد منهما.

وشَرَطَ الكوفيون[2] كونَ الأول متّحِدًا في كل واحد منهما كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[3] وهَذا باطل لقوله تَعالى ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[4] والمُرادُ أيمانهما.

الحمدُ لله الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ.

= والشاهد بتمامه:

تبـقَّـلتْ في أوَّلِ الـتَّـبَـقُّـلِ   بَيْنَ رِمَـاحَـيْ مَالِـكٍ وَنَـهْـشَـلِ

ومعنى البيت أن قوم الشاعر قد رعوا ذلك الموضع ولم يخشوا رماح هذين الحيين. والشاهد فيه قوله: (رماحَيْ) حيث ثنى الجمع على تأويل الحيين. وانظر شرح شواهد الشافية ٣١٢-٣١٣، والخزانة ٣: ٣٩٤.

(١) في ب : «أو تقولُ عَبَّر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مُثَنًّى في المعنى لكراهة» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٥٥. (٣) سورة التحريم آية ٤. (٤) سورة المائدة آية ٣٨.

وفيه: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وقَالَ:

* ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ *

فَاسْتعْملَ هذا، والأصْلَ مَعاً، وَلَمْ يَقولُوا في الْمُنْفَصِلَيْنِ أفْرَاسَهُمَا، وَلاَ غِلْمَانَهُمَا..

قوله:

٣٦٤ - ظَهْـرَاهُمَـــا ....[1]

وَقَبْلَـهُ: وَمَهْمَهَيْنِ فَدْفَدَيْنِ مَرْتَيْنْ[2]

جُبْتُهُمَا بِالنَّعْتِ لاَ بِالنَّعْتَيْنْ[3]

---

(١) تمامه: ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ.

قال البغدادي في بحر القصيدة التي منها الشاهد: (هي من بحر السريع، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز كما توهمه بعضهم، لأن الرجز لايكون فيه معولات فيردّ إلى فعولات) الخزانة ٢ :٣١٣ بينما قال في شرح شواهد الشافية ص ٩٤: هو من الرجز أو السريع. والبيت لم ينسبه الفراء في معاني القرآن ٣ :١١٨، ولا ابن عصفور في الضرائر ٢٥٠ وقد تناقضت نسبته في سيبويه حين نسب في الكتاب ٢ :٤٨ لخطام وفي الجزء الثالث ص ٦٢٢ لهميان بن قحافة. والصواب أنه لخِطام المجاشعي كما جاء في شرح ابن يعيش ٤ :١٥٦، وشواهد المغني للسيوطي ١ : ٥٠٤ والخزانة ٢ :٣١٣-٣١٨ وشرح شواهد الشافية ص ٩٤. وموضع الشاهد فيه قوله (ظَهْرَاهُما) قال: ابن يعيش: فالشاهد فيه تثنية الظهر على الأصل، والكثير الجمع لما ذكرناه مع كراهية اجتماع التثنيتين في اسم واحد، لأن المضاف إليه من تمام المضاف. شرح ابن يعيش ٤ :١٥٦.

(٢) انظر الخزانة ٢ : ٣١٤ وروايته هناك «قَذَفَيْن» والقَذَفُ: البعيد من الأرض.

(٣) جُبْتُهما بالنَّعت: .... إلخ، أي نُعتا لي مرة واحدة فلم أحْتَجْ إلى أن يُنعتا لي مرة ثانية كذا قاله البغدادي في الخزانة ٢ :٣١٧.

والفَرسُ النَّعْتُ: الموصوف بالعِتق والجودة والسبق - اللسان (نعت) ولربما كان تفسير البغدادي فيه بُعْد إذا اعتبرنا تأويله: قطع المفازة بفرس متناه في الجري لا فرسين)

(الْمَهْمَهُ) : الأرضُ المستوية البعيدة، (والفَدْفَدُ): المكان المرتفع في صلابة.
(والْمَـرْتُ) : المفازة التي لا نَبْت فيها، وفرس نَعْتُ متناهٍ في الجَرْي، ولذا قَالَ الشَّيخُ الإمام الزَّاهِد الصُّفَّارُ[1] ـ رحمه الله ـ لا يصلح إطلاق النعت في حَقِّ اللهِ تَعَالى لما فيه من التناهي، وصفات (الباري سبحانه)[2] متعالية من ذلك.

قوله :«وَضَعَا رَحِالَهُمَا».

كانا رجلين مِسفارَين نُزِّلَ لزوم رحليهما منزلة الاتصاِل بهما فقيل رحالهما وإن كان المراد رَحْلَيْهما، كما يقال ما أَحْسَنَ رُؤوسَهُمَا في المتَّصِلات.

---

(١) هو قاسم بن عليٍّ بن محمد بن سليمان الأنصاري الْبَطَلْيُوسي الشهير بالصُّفار، صحب الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه ـ مات بعد الثلاثين وستمائة ـ انظر بغية الوعاة ٢ : ٢٥٦.

(٢) في ب : «الباري جَلَّ وَعَز» وفى ع «الله تعالى» والمثبت من الأصل.

* ومن أصناف الاســم المجمـوع *

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَا صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ، وَمَا كُسِّرَ فِيهِ، فَالأَوَّلُ مَا آخِرُه وَاوٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا بَعْدَهَا نُونٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ أَلِفٌ وَتَاءٌ، فَالذِي بِالوَاوِ وَالنُّونِ لِمَنْ يَعْلَمُ في صِفَاتِهِ وَأَعْلَامِهِ كَالمُسْلِمِينَ والزَّيْدِينَ، إلَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ ثُبُونَ، وَقُلُون، وأَرْضُونَ، وأَحَرُّون، وإوَزُّونَ . .

قوله : «وَمِنْ أصناف الاسم المجموع» .

قوله : «لمن يعلمُ»لم يقل لمن يعقل لقوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [1].

(أي فنعم الماهدون نحن)[2]، والماهدون من جموع السلامة، وقد أطلق على الله تعالى كما ترى، ولا يطلق على الله عز وَجَلَّ اسم العاقل لكن يطلق عليه (سبحانه وتعالى)[3] اسم العالم.

قوله : «إلا ما جاء من نحو ثُبُون . . . . . .» .

الواو في هذا النحو من الجموع عوض عن المحذوف، لأن الأصل في ثُبَةٍ ثُبْوة[4]، وفي سَنَةٍ سَنَوَةٌ بدليل قولهم : سَنَوات وفي أرضٍ أرْضَةٌ بدليل قولهم أرِيضَةٌ[5]، فلما حذفت اللام في الأوَّلَيْن والتاء في الثالث عوض مما حُذف بأن جُعل لكل من هذه الكلم مالا يكون للتام في نحو ظلمةٍ وجهلٍ وَبغلة من الجمع بالواو والنون وكسرِ

---

(١) سورة الذاريات آية ٤٨ .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٤) الثُّبَةُ : العصبة من الفرسان والجمع ثُبَاتٌ، وثُبُون وثِبُون . اللسـان (ثبا) .

(٥) أرض أريضة : أي واسعة . اللسـان (أرض) .

الثاء والسين فقيل: ثِبُون وَسِنُون ليكون ذلك تَنْبيها على أنّ كليهما لم يجمع (جمع زيد ومسلم نحو: الزيدون ومسلمون)[1] لأن جمع السلامة الحقيقيّ لا يكون فيه تغيير الْبَتَّة.

فإن قلت: فعن بعضهم أنه لا يكسر الثاء في (ثُبُون) بل يَضُمُّها على الأصل[2]، فما وجه ذلك؟ قلت: قال بعضُ المحققين من قال ثُبُون فلم يكسر كان قياسه أن يعتقد اختلاف التقدير في الضمّة كما يفعل ذلك في ضمّة صادِ (يامَنْصُ) في الحالتين هذهُ كلامه. يعني أنَّ ضَمَّةَ الصاد في يَامَنْصُ بتقدير جعل المحذوف للترخيم كالثابت غيرها إذ لم يجعل هو كالثابت إذ الضمة في الأول أصلية، لأنها الضمة التي كانت في (مَنْصُور)، وفي الثاني عارضة[3] لأنها كالضمة التي في دال (زيدٍ) في قولك: (يازيدُ). وبين الضمتين بون بعيد ويوضِّح ما ذكرنا أنهم قالوا: (بابٌ ودارٌ). فقلبوا حرف اللين ألفا إذ الأصل بَوبٌ وَدَوَرٌ ثم صحَّحُوا في بعض المواضع فقالوا القَوَدُ، والحَرَكَةُ تنبيها على أنّ الأصل في نحو (باب ودار) الحركة، فكما يعتقد في باب ودار فَعَلٌ بتحريك العين، وأنّ الألف بدل من حرفٍ مُتَحَرِّك، وإنْ كانت الحركةُ غير موجودة في اللفظ وجودها في (القَوَد)، كذلك يعتقد في (ثُبون) أن الضَمَّةَ في الجميع[4] غيرُ الضَّمة في الإفراد، حملا للنظير على النظير، فإنهم قالوا: (سِنون) بالكسر فغيّروا الحركة ولم يقولوا سَنُون بالفتح (بدون التغيير)[5]، ومن المعلوم أن غَرضهم (في كَسْر السين)[6] أن يعلم أنه ليس

(١) فى ب: «جمع زيد والزيدون ومسلم ومسلمون» والمثبت من الأصل وع.

(٢) فى الأصل: «على الوجه» والمثبت من ب وع.

(٣) فى الأصل وع «عارضية» والمثبت من ب.

(٤) فى ب: «الجمع» والمثبت من الأصل وع.

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع. (٦) فى ب: «فى كسر السين من سِنون».

. . . .

(كالزيدون)، كما أنّ الغرض في (القَوَدِ) أن يُعلم أن نحو؛ (بابٍ ودارٍ) ليس الألف فيه أصلا، وأنه قد انقلب عن حرف متحرك فيه، والتنبيه في أرضُون بتحريك الراءِ بالفتح. فإن قلت: فهل بَيْن نحو: «ثُبون» ونحو أرَضُون فرق؟ قلت: نعم فإنَّ نَحْوَ ثُبون قد كثر ولم يكثر نحو أَرَضُون والسِّرُّ في ذلك أنَّ المحذوف من نحو (ثِبون) لام، وفي نحو: أرَضُون تاء التأنيث، وهي زائدة على نفس الكلمة، ومن المعلوم أن الأصلي أولى بالتعويض من الزائد، إذ التعويض لظهور النقصان في الكلمة والنقصان بذهاب جزء الكلمة أفحش.

فإن قلت: فلم لم يجز التعويض في نحو: (غَدٍ وَدَمٍ، وَشَمْسٍ وَدَلْوٍ) فيقال: غدون، ودمون، وشمسون ودلون[1]؟ قلت: هذا غلط منك لأنا لم نقل إن الحذف يوجب التعويضَ، وإنما نقول إن ذلك يجوز فلما كان الأصل أن يقال: ثُبَوَةٌ، وَسَنَوةٌ، وأرضَةٌ بإثبات الواو في الأولين، وعلامة التأنيث في الأخير جاز أن يعوّض في كل من هذه الكلم عما حذف منها فَيُجعل لها شيءٌ لا يكون لما لم يُحذف منه وذلك الشيء جمعها بالواو والنون، ولكن لا يجب أن يفعل ذلك فيما كان مثلها، كما أن الهمزة في (ابن) جعلت عوضا من المحذوف بدلالة أنها لا تكون في غير (المحذوف منه)[2] نحو: رجل، وثوب، ثم لم يطَّرد في كل ما (حُذف منه)[3] فلم يقل في (غدٍ) أغدٍ ولا في دم أدمٍ، لأن ذلك على سبيل الجواز دون الوجوب، فكن فارقا من الثابت بطريق الجواز وبينه بطريق الوجوب، وإلا وقعت في داهيةٍ دَهْياء،

---

(١) في ب: «دلوون» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل: «المحذوف» والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «حذف» وفي الأصل «حذف عنه» والمثبت من ع.

. . . .

وخَبَطت خبط عشواء، فإن قلت فَعَمَّ وقع التعويض في (حَرُّونَ)[1] وَإِوَزُّونَ؟[2] قلت: عن النقصان الواقع بالإدغام، لأن فيه جعلَ الحرفين بمنزلة حرف واحد، ألا تراهم جوّزُوا التقاء الساكنين في نحو دابّة، مع منعهم التقاءهما في نحو: (لم يَخَافْ) ولا ذلك إلا بجعلهم الساكن الثاني في نحو: (دابة) كلا ساكن تنزيلا للمدغم والمدغم فيه منزلة حرف واحد وتصيير السكون المدغم مشوبا بحركة المدغم فيه فعلم أن الحرفَيْن يُنزَّلَان بالإدغام منزلة حرف واحد فيظهر النقصان، فإن قلت: لم خُصَّ أولو العلم بهذا الجمع الذي نحن فيه؟ قلت: لأن لهذا الجمع فضيلةً على غيره، لأنك إذا قلت مسلمون يُعرف فيه صيغة الواحد وإذا قلت رجال لا يعرف من لفظه أنه جمع (فَعَلٌ) بفتحتين أو (فَعْلٌ) بفتحة وسكون، أو (فَعُلٌ) بفتَحةٍ وَضَمَّةٍ، لأن كل واحد من هذه الأمثلة يجمع على فِعال كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ وَكَلْب وكِلاب، ورجل وَرِجال، فإذن لا يعلم من لفظ رجال أن واحده رجل إلا بعد معرفة سابقة، على أنا نقول لو كان لا يُجمع على فِعال إلا ما هو على صيغة رجل، لما كان حَظِي أيضا بما ذكرنا في نحـو (مسلمون) من الفضيلة إذ في نحو (مسلمون) صيغة الواحد باقية، وهنا مرتفعة. فلما كان لهذا الجمع فضل على غيره خُصَّ به من له العلم، لأنَّ العلماء هم الأفضلون.

---

(١) حَرُّون: جمع حرَّةٍ وهي أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أُحرقت بالنار - اللسان (حرر) وعن سيبويه: كما قالوا حرّة وحرّون، وزعم يونس أنهم يقولون أيضا حرّة وإحَرُّونَ، يعنون الحرار كأنه جمع إحَرَّة ولكن لا يتكلم بها. الكتاب لسيبويه ٣: ٦٠٠.

(٢) إِوَزُّونَ: جِمْعُ إِوَزَّةٍ - سيبويه ٣: ٦٠٠.

. . وَالَّـذِي بالألِفِ وَالتَّـاءِ لِلْمُؤَنَّثِ فِي أَسْمائِهِ وَصِفَاتِهِ كَالْهِنْدَاتِ، وَالثَّمَرَاتِ، وَالْمُسْلِمَاتِ. . .

قوله : «والمسلمات»:

أصل مسلمات: مسلمتات، حذفوا التاء الأولى كراهة اجتماع علامتي تأنيثين متفقتين في اسم واحد، فإذا كانوا حذفوا التاء مع المذكّر في نحو: قولهم: (رجل بَصْرِيّ) في النسبة إلى البصرة، والأصل بَصْرَتِيّ لئلا يلزمهم أن يقولوا في المؤنث امرأة بَصْرَتِيَّةٌ بالجمع بين علامتى تأنيث، فَلأن يحذفوا هنا مع تحقُّق الجمع كان أَحَقَّ وأجدى[1].

فإنْ قلت: لم حذفت الأولى دون الثانية؟ قلت: إنما كان حذف الأولى أولى لأنها للتأنيث فقط، والثانية للتأنيث والجمع، فإبقاء ما فيه زيادة معنى أولى.

فإنْ قلت: ما تقول في حُبليات وصحراوات، حيث جمع فيهما بين العلامتين، لأنَّ الياء في حبليات مقلوبـة عن ألف التأنيث في حُبْلَى، والواو في صحراوات مقلوبة عن همزة مقلوبة عن ألف التأنيث؟ قلت : إنما لم يُؤْثَر حَذْفُ أُولى العلامتين فيما ذكرت لاختلاف العلامتين ، ومن المعلوم أنّ لاجتماع المتماثلين جلبًا للثقل الذي تستكرهه الطباع السليمة.

ألا تراهم وضعوا باب الإدغام لإزاحة هذا المستكره عندهم.

والجـواب الثـاني: أن الأولى من العلامتين قد قلبت عن أصْلِها فلم يتحقق الجمع بين العلامتين.

والجواب الثالث : أن الكلمة مبنيَّةٌ على هذه الهيئة، فلم تكن الألف في حبلى متفرِّعَةً طارئةً على الكلمة بخلاف التاء في نحو (مسلمة) فإنها طارئة على مسلم، فلا يلزم من حذف تاء نحو مسلمة ركوبُ الشطط لكونها قلقة في الثبوت لزوم ذلك من حذف ما هو من نفس الكلمة كألف (حُبلى) وهمزة صحراء.

---

(١) في ب : «وأولى» والمثبت من الأصل وع.

. . . وَالثَّانِي يَعِمُّ مَنْ يَعْلَمُ وَغَيْرَهُمْ فِي أَسْمَائِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ كَرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ، وَجَعَافِرٍ، وَظِرَافٍ، وَجِيَادٍ، وَحُكْمُ الزِّيَادَتَيْنِ فِي مُسْلِمُونَ نَظِيرُ حُكْمِهِمَا فِي مُسْلِمَانِ. الأولى عَلَمٌ لِضَمِّ الاثْنَيْنِ فَصَاعِداً إلى الْوَاحِدِ. .

فإن قلت: لم زيد هذان الحرفان؟ قلت: أما الألف: فَلِأَنَّ أولى ما يزاد حروف المدِّ لخفَّتها بجريها مجرى النفس الساذج، والألف هى الأخَفُّ من بَيْنها، لأنها آبية لِمِسَاسِ الحركة بخلاف أختيها، وأما التاء فإنما زيدت لتكون بدلا من الواو، لأنها تبدل من الواو في كثير من المواضع كما في (تجاه) وأشباهِهِ، ولتكون نائبةً عن التاء الأولى في مسلمتات بالتائين، إذ حذف هاتيك التاء كان لازما، وإن زيد بعد الألف غير التاء للتفادي من اجتماع العلامتين، ولذا قلنا إن نحو: (مسلمات) جمعُ مَصحَّحٌ، لأنَّ هذه التاء لما نابت عن التاء الساقطة صارت كأنها لم تسقط.

قوله: «كرجال. . .».

رجال وأفراس، وجعافر في الأسامي، وظِراف وجِياد في الصفات وجعافر جمع جعفر، وظراف وجياد: جمع ظريف وجواد وهو الفرس السريع المشي.

. . . والثَّانِيَةُ عِوَضٌ عَنِ الشَّيْئَيْنِ وَتَسْقُطُ عِنْدَ الإِضَافَةِ، وَقَدْ أُجْرِي الْمُؤَنَّثُ عَلى الْمُذَكَّرِ في التَّسْوِيَةِ بَيْنَ لَفْظَي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَقِيلَ رَأَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمَاتِ، كَما قِيلَ رأَيْتُ الْمُسْلِمينَ، وَمَرَرتُ بِالْمُسْلِمينَ.

قوله: «والثانية عوض . . . . ».

أي النُّونُ عِوَض عن الحركة والتنوين. والكلام في النون هنا كالكلام فيها في التثنية فتأمل فيما أسلفناه.

فإن قلت: فلم فتحت هنا وكسرت في التثنية؟ قلت: لأن النون جِيءَ بها ساكنة، وما قبلها ساكن، وهو إما الألف أو الواو أو الياء، وكسر أحد الساكنين هو الأصل، والفتح فيه فرع، فالكسر إذن أسبق والتثنية أسبق من الجمع، فأعطي الأسبق الأسبق وهكذا ينبغي، فإن قلت: فلم لم تُضَمَّ؟ قلت: لاستثقالهم الضَّمةَ. فإنْ قلت: فلم انفتح ما قَبْلَ الياءِ في التثنية نحو مسلمَيْن بفتح الميم، وانكسر ما قبلها في الجمع نحو: مسلِمِينَ بكسرها؟ قلت: أما انكساره في الجمع فعلى مقتضى القياس، لأنَّ حروف العلَّةِ إذا حصل فيها الامتداد فهي في غاية الحسن لأنها حروف المَدِّ، وحصول الامتداد في الياء بكسر ما قبلها، وأمّا انفتاح ذلك في التثنية فلأنَّ هذه الياء عديلة الألف فلما انفتح ما قبل الألف لزم أن ينفتح ما قبل عديلتها وهي الياء.

قوله: «وقد أُجري المؤنث على المذكّر. . . ».

لأنَّ المؤنث فرعٌ للمذكر وثانٍ له، وليس ببدع أن يُحْمل الفرع على الأصل فإن قلت: إنهما مختلفان فالتاء تختلفُ حركاتها ولا تسقط عند الإضافة بخلاف النون. والألف لا تختلف بخلاف الواو، فإنها تزول إلى الياء في الجرِّ والنَّصْب. قلت: إن اختلفا فيما ذكرت فقد استويا في سلامة المفرد ولحاق الزيادتين لعلامة الجمع،

. . . .

فحمل أحدهما على الآخر من حيث استويا، ولا يلزم في شيء يحمل على غيره أن يُشْبِهَهُ في جميع الوجوه، وإنماوقعت التسوية بين لفظي الجَرِّ والنصب بالكسرة، لأنَّ الكسرة على التاءِ من المسلمات بمنزلة الياء من المسلمين، إذ الكسرة بعضُ الياء، وهنالك قد وقعت التسوية بَيْنَ الجَرِّ والنّصب بالياء، فناسب أن تقع التسوية هنالك بالكسرة.

وقيل: إنما كسرت التاء في نحو مسلماتَ في الجَرِّ والنصب مع إمكان تحريكها بالنصب لئلا يكون لجمع المؤنث مزية على جمع المذكر بمجيء جمعه على وجهين الواو والياء، ومجيء جمعها على أوجه الرفع والنصب والجر.

فإن قلت: ما تقول في قراءة من قرأ: «فَانْفِرُوا ثُبَاتاً أَوْ انْفِرُوا جَمِيعاً»[1]؟ قلت: كأنه جعل الألف عوضا من لام الكلمة[2] فبقيت التاء وحدها فلم تبق من صيغة جمع السلامة، فأجرى بوجوه الإعراب. فإن شئت شبيه هذا فعليك بقول من قال:

٣٦٥ ـ وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً   وَلأَنْتَ بَعْــدَ الله كُنْـتَ الْسَّيِّــدا[3]

فإنه جعل الياء في بنين عوضا (عن اللام في بنو الذاهبة في ابن)[4] فبقّى النون وحدها فزالت صيغة جمع السلامة فَنَوَّنَها ثم بالإضافة زَال التنوين، وثبتت هي، لأنها لم تبق نون جمع السلامة[5].

---

(١) سورة النساء آية ٧١. وقراءة الفتح في التاء نقلها أبو حيان في البحر ٢ : ٢٩٠ عن الفراء، ولم أر الفراء تكلم عنها في معاني القرآن ١ : ٢٧٥ عند ذكره الآية.

(٢) في ب : «الفعل» وصوابه المثبت من الأصل وع.

(٣) البيت من الكامل ذكره ابن يعيش في شرحه ٥ : ١٢ من غير عزو وكذلك لم ينسب لأحد في حاشية ابن يعيش. وموضع الشاهد فيه قوله: (بنين صدق) حيث جعل الإعراب على النون، ولا يكون إعرابها بالياء إذ لو كان لسقطت النون للإضافة.

(٤) في ب : «من اللاّم الذاهبة في ابن» والمثبت من الأصل وع.

(٥) أي أن الأصل بَنَوٌ ثم عوِّض عن الواو ياء لتصبح بنيناً ثم حذف التنوين وبقي الياء لتنتهي =

* فصـــل * وَيَنْقسِمُ إلى جَمْعِ قِلَّةٍ وَجَمْعِ كَثْرَةٍ، فَجَمْعُ القِلَّةِ العَشْـرَةُ فَمَـا دُونَهَا وَأَمْثِلَتُه أَفْعُل أَفْعَال أَفْعِلة فِعْلَة، كَأَفْلُسٍ وَأَثْوابٍ، وَأَجْرِبَةٍ وَغِلْمَةٍ. وَمِنْهُ مَا جُمع بِالوَاوِ وَالنُّونِ، وَالألِفِ وَالتَّاءِ وَمَا عَدا ذلِكَ جُمُوعُ كَثْرَةٍ. .

قوله : «وأمثلتُه أفْعُلٌ . . . . ».

الدليل على أن هذه الأمثلة للقلة تحقيرهم إياها على حالها كأُجيمال وتجويزهم أن تجمع مرة أخرى كَأنْعامٍ وأناعيم.

قوله : «ومنه ما جمع بالواو والنون والألف والتاء. . . »

إنما كان جمع التصحيح جَمْعَ قِلّة لأنه جمع على حد التثنية من حيث أن نظم الواحد فيه قد سلم.

وقد تجيءُ الألف والتاءُ للكثرة كَقوْلِهِ تَعالى : ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[1] ويحكى أن حسان ـ رضي الله عنه ـ أنشد النابغة قصيدته التي منها قوله:

٣٦٦ ـ لَنَا الجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[2]

فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه في ذلك فقال النابغة أخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع وأغضيت عنها ثم جئت تلومني، فقال حسان وما ذاك؟ قال: الأول أنك

إلى (بنين) وعليه فالنون على حد تعليل الجندي ليست علامة جمع مذكر سالم والله أعلم.

(١) سورة سبأ آية ٣٧.

(٢) انـظر ديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١ وترتيب البيت الثالث والثلاثون من قصيدة له من الطويل وعدتها ستة وثلاثون بيتا ومطلعها:

ألم تَسْـألِ الـرَّبْـعَ الجـديدَ التكلّما بِمَـدْفـع اشْـذاخٍ فبُـرقة أظْلما

وهـو من شـواهـد سيبـويه ٣ :٥٧٨ على أنّ جمع التصحيح قد يُراد به الكثير قال (وقد يجمعـون بالتـاء وهم يريدون الكثير). وانـظر المقتضب ٢ :١٨٨ والخصائص ٢ ٢٠٦ والمحتسب ١ :١٨٧ وابن يعيش ٥ : ١٠ وخزانة الأدب ٨ :١٠٦

* فصـــــل * وَقَدْ يُجْعَلُ إعرابُ مَايُجْمَعُ بالواو والنُّونِ في النُّونِ، وأَكْثَرُ ما يجيءُ ذلكَ في الشِّعْرِ، وَيُلْزَمُ الياءَ إذْ ذَاكَ. قَالُوا: أَتَتْ عَلَيْهِ سِنينُ..

قلت (الجفنـات) وهى تدلُّ على عدد قليل، ولا تستحق الفخـر بأن يكـون في ساحتك ثلاثُ جفنات أو أربع. والثاني: أنك قلت: (يلمعن)، واللُّمْعَةُ بياض يسير فليس فيه كِبَرُ شأن.

والثالث: أنك قلت: (يقطرن)، والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك على فرط نجدة.

وعن الشيخ أبي علي أنه كان يقدح في هذه الحكاية[1]، وكفى دليلا على صحة قدحه فيها، الألف والتاء بمعنى الكثرة في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾. فظهر أن قدحه حقٌّ لا محيد عنه، فيجوز أن تكون تلك الحكايةُ مخترعةَ من جهة المولّدين، أو يكون قصد النابغة ذكر شيء يصرف عنه لوم حسان - رضي الله عنه - ويعارضه في الحال.

قوله: «وقد يجعل إعراب ما يُجْمع...».

ذاك لضرب من الافتنان في الكلام.

قوله: «ويلزم الياء إذ ذاك...».

الضمير في يُلزم لما يجمع، وإنما ألزم الياء دون الواو، لأنّ الواو أقوى ألا تراها لا تحصل إلا بانضمام الشفتين، ففي إلزام الجمع إياها، إضاعة للأقوى، فإضاعة ما هو أضعف منها وهو الياء أولى.

فإن قلت: في إلزامه الياء كثرة إضاعة لأنها علامة (النصب والجر)[2] بخلاف

---

(١) انظر طعن أبي علي في هذه الحكاية في شرح شواهد المغني للسيوطي ١:٢٥٧ وخزانة الأدب ٨:١٠٨.

(٢) في ب: «الجر والنصب» والمثبت من الأصل وع.

وَقَالَ:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنا مُرْدَا

وَقَالَ سُحَيْمٌ:

وَمَاذا يَـدَّرِي الْشُّعَرَاءُ مِنِّي   وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِـينِ

الواو فهي علامة الرفع لا غير فيكون في الياء إضاعة في حالتين وفي الواو إضاعة في حالة واحدة فاختيار ما فيه قلّة إضاعة أولى.

قلت: هذا لي لا عليّ، فإن المختص (أولى)[1] من اللا مختص، ألا تراهم لم يعملوا إلا المختصّ كالحروف الجارّة، ولا شبهة في أنّ العامل لابد له من القوّة، فإضاعة الواو إضاعة للأقوى.

قوله:

٣٦٧ ـ دَعَـــانِـيَ . . . .[2]

أي: اتركاني من ذكر نجد، والدليل على أنّ الإعراب في النون ثبوته عند الإضافة. (والشِّيبُ): جمع أشيب، (والمُرْد): جمع أمرد، وهو الخالي الوجه من الشعر، وانتصابهما على الحال.

يذمُّ نجدا ويقول شَيَّبْتَنَا نَجْدُ وَكُنَّا مُرْدا.

---

(١) فى ب وع: «أقوى» والمثبت من الأصل.

(٢) هذا أول بيت من الطويل للصِّمَّةِ بن عبدالله القُشَيْري وهو بتمامه:

دعـــانـيَ مِنْ نَجْـدٍ فإن سِنِينَـهُ   لعِبْـنَ بنَـا شيبـاً وشَيَّبْنَـنا مُرْدا

انظر معاني القرآن ٢ : ٩٢ وابن يعيش ٥ : ١١ وشرح التصريح ١ : ٧٧، والأشموني ١ : ٧٦ واللسان (سنه) والخزانة ٨ : ٥٨ وروايته هناك، (ذراني). وقال البغدادي في بيان الشاهد (على أنّ نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجعل معتقب الإعراب، أي محلّ تعاقبه أي تجري عليها الحركات واحدا بعد واحد، ولا تحذف للإضافة كما في قوله (سنينه) فالنون لما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نجد انتهى

قوله :

٣٦٨ ـ وَمَاذَا يَـدَّرِي .... [1]

قيل هو بذالٍ معجمـة من ذرَّيتُ تراب المعدن، وقيل هو افتعل[2] من دَرأه، ختله، والمعنى أيَّ شيء يختـل الشعراءُ منّي بعد ما اكتهلت، والأربعين بكسر النون، لأنَّ القصيدة هكذا. وقبله:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي　　وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُوْنِ[3]

رجل مُنَجَّذٌ، أي مجرب، قد أحكمته التجارب، فكأنها عضته بنواجذها ومداورة الشؤون: معالجة الأمور.

---

(١) هذا بعض بيت من الوافر لِسُحيم بن وَثيل وهو بتمامه:

وَمَـاذا يدَّري الـشـعـراءُ مِنِّـي　　وَقَـدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَـعِـينِ

انـظر طبقات فحول الشعراء ١: ٧٢ مطبعة المدني والمقتضب ٣: ٣٣٢، ٤: ٣٧، وابن يعيش ٥: ١١، والتصريح ١: ٧٧، والهمع ١: ٨٩، والأصمعيات ١٩، وخزانة الأدب ٨: ٦٥-٧٠.

والشاهد فيه قوله: «الأربعينِ» إذ هو معرب بالحركة على النون.

(٢) انظر روايته بالدال المهملة في طبقات فحول الشعراء والمقتضب وابن يعيش والخزانة في المواضع المشار إليها في الحاشية ٢ .

(٣) البيت ترتيبه السادس من الأصمعية الأولى ص ١٩ في الأصمعيات والتى عدتها أحدَ عشَرَ بيتاً لسحيم بن وثيل الرياحي، وروايته هناك «أخو خمسين مجتمعا» وانظر اللسان (نجذ) والخزانة ٨: ٦٧.

* فصـــل * وللثُلاثِي المُجَرَّدِ إذا كُسِّرَ عَشْرَةُ أمْثِلَةٍ:

أفْعَالٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ، فِعْلانٌ، أَفْعُلٌ، فُعْلانٌ، فِعَلَةٌ، فُعُل، فِعْلَةٌ، فِعَـلٌ.فأَفْعَالٌ أعمُّها تَقُولُ أَفْرَاخٌ وأجْمَالٌ وأَرْكَانٌ، وأحْمَالٌ، وأَعْجَازٌ، وأَعْنَاقٌ، وأَفْخَاذٌ، وأَعْنَابٌ، وَأَرْطَابٌ، وَآبَالٌ، ثُمَّ فِعَالٌ تَقُول: زِنَاد، وقِدَاحٌ، وخِفَافٌ، وَجِمَالٌ، ورِبَاعٌ، وَسِبَاعٌ. ثُمَّ فُعُولٌ وفِعْلانٌ وَهُمَا مُتَساوِيَـانِ، تَقُـولُ: فُلُوسٌ، وَعُـرُوقٌ، وَجُـرُوحٌ، وَأُسُودٌ، وَنُمُورٌ، وَرِئْلَانٌ، وصِنْوانٌ، وَعِيدَانٌ، وَخِرْبَانٌ، وَصِرْدَان. . .

قوله: «وللثلاثي المجرّد»

المجرد ما لا يتضمن إلا الحروف التي بمقابلة الفاء والعين واللام وما تضمن حرفا لا يقابل ما ذكرنا فهو مزيد.

قوله: «تقول: أفراخ . . . إلى آخره».

هي جموع فَرْخٍ، وَحِمْلٍ بالكسرة، وَرُكْنٍ بالضمة، وَجَمَلٍ بفتحتين، وَعَجُزٍ، وَعُنُقٍ، وَفَخِذٍ، وَعِنَبٍ، وَرُطَبٍ بضم الرّاء وَفَتْحِ الطّاءِ، وإبِلٍ. فهذه عشرة هيئات كُسِّرت على أفْعَال.

وقوله: في الكتاب «كُسِّر» بتشديد السين، وإنما تعرّض[1] لذكر أبنية الجمع، ولم يذكر المفردات، ولم يذكر لكلِّ مفرد الأبنِيَةَ التى جمع عليها لأنه لا يفيد كثير غرض، لأنه لا ينضبط ذلك إلا بالسماع في كل لفظةٍ وهو حظّ اللغة، وإنما الذي ينضبط هو أن تعلم (أوزان المفردات)[2]، وتعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن مثـل هذه الجمـوع وهذا الغرض يحصل بما ذَكَر. فإن أتى من الجموع للعشرة

---

(١) في ب: «تعرض المصنف».

(٢) في ع: «أوزان الجميع» والمثبت من الأصل و ب»

(المفردة)[1] بمثال واحد، علم أن عشرة الأوزان المفردة تجمع على ذلك المثال، وإن نقص بعضا علم أن ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزِّنَة.

بيانُهُ: أنه أتى بـ(أفْعَالٌ) لجميع أمثلة المفردات فعلم أن الكلَّ منها يُجْمع عليه، ثم أتى بـ(فِعَالٌ) لستة أمثلة، فظهر أنّ الأربعة المنقوصة وهي: (فَعِلٌ وَفِعَلٌ، وفُعُلٌ وَفِعِلٌ) لم تجمع على (فِعَالٌ) وهذا هو الذي كان يحصل لو ذكر المفردات واحداً واحداً، إلا أنه آثر الاختصار فأعرض عن ذكرها.

(أما فِعالٌ: فَيُكَسَّرُ عليه سِتّ وهي «فَعْلٌ» بالفتح كَزَنْدٌ وَزِناد، وَ«فُعْلٌ» بالضَّم كَخُفٌ وَخِفَافٍ، و«فِعْـلٌ» بالكسـر كَقِـدحٍ وَقِدَاحٍ، و«فَعَل» بفتحتين، كَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، و«فُعَلٌ» بضمّة وفتحة كَرُبَعٍ وَرِبَاعٍ، والرُّبَعُ الذي يولد في الرَّبيع)[2]، و«فَعُلٌ» بفتحة وَضمَّة، كَسَبُعٍ وَسِبَاعٍ.

وأما (فُعُول): فَيُكَسَّر عليه فَعْل بالفتح، وَفِعْل بالكسر، وَفُعْلٌ بالضم، و(فَعَلَ) بفتحتين، و(فَعِـلٌ) بفتحةٍ وكسرةٍ، و(فِعَلٌ) بكسرة وفتحة نحو: فَلْسٍ وَفُلُوسٍ، وعِـرْقٍ وعُـرُوقٍ، وَجُرْحٍ وَجُروحٍ، وأسَدٍ وأسُودٍ، وَنَمِرٍ وَنُمُورٍ، وَضِلْعٍ وَضُلُوعٍ (زاد)[3] هذا المثال بعض شارحي هذا.

وأمـا (فِعْلانٌ) فيكسَّرُ عليه فَعْلٌ بالفتح، وفُعْل بالضمِّ، وفِعْل بالكسر، وَفَعَلٌ بفتحتين، وَفُعَلٌ بضمة وفتحة كجموع رَألٍ وهو ولد النعام، (وعُود، وصِنْوٌ)[4] وهو

---

(١) سقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «أما فِعَالٌ فِيُكَسَّرُ عليه ستٌ وهي: فَعْلٌ بالفتح كَزَنْد وَزِنَاد، وفِعْل بالكسر كَقِدْحٍ وقِدَاحٍ، وَفُعْل بالضم كَخُفٌ وخِفَافٍ، وفَعَل بفتحتين كَجَمَل وجمال، وفُعَل بضمّةٍ وفتحة كَرُبَع وَرِبَاع، والرُّبَعُ، الذي يُولَدُ في الربيع من الإبل» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «أورد» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «وصنو وعود» والمثبت من الأصل وع.

... ثُمَّ أفْعُل. تَقُولُ: أفْلُسٌ وَأرْجُلٌ وَأزْمُنٌ، وَأضْلُعٌ ثُمَّ فُعْلانٌ، وَفِعَلَةٌ وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ، تَقُولُ: بُطْنَانٌ وَذُؤْبَانٌ، وَحُمْلانٌ، وَغِرَدَةٌ، وَقِرَدَةٌ، وَقِرَطَةٌ. ثُمَّ فُعْلٌ تَقُولُ سُقْفٌ وفُلْكٌ. ثُمَّ فِعْلَةٌ وَفُعُلٌ تَقُولُ: جِيْزَةٌ وَنُمُرٌ...

الخشبة، وخَرَبِ وهو ذَكَرُ الحُبَارَى، وَصُرَدٌ وهو طائر.

فإن قلت: ما تقول في كِرْوَانٍ بزنة صِنْوَانٍ في جمع كَرَوَان كقوله:

٣٦٩ ـ يَاكَرَوَاناً صُكَّ فَاكْبَأَنَّا[1].

قلت: إنه على تقدير سقوط الألف والنون، وقد قالوا في الترخيم:

١١٢م ـ أطْرِقْ كَرَا[2]

وإذا قُدِّر سقوطهما صار (كرا) على زنة (خَرَب)[3].

وأما (أفْعُلٌ) فيكسَّرُ عليه فَعْل بالفتح وفِعْل بالكسر كجمعي فَلْسٌ وَرِجْلٌ و(فَعَلٌ) بفتحتين (وفِعَلٌ) بالكسر والفتح كجَمْعَيْ زَمَنٍ وضِلَعٍ.

وأما (فُعْلانٌ): فيكسَّر عليه فَعْل بفتح، وفِعْل بكسر، وفَعَلٌ بفتحتين كجموع بَطْنٍ، وَذِئْبٍ، وَحَمَلٍ.

وأما (فِعَلَةٌ): فيكسَّر عليها فَعْل بفتح، وفِعْل بالكسر، وفُعَل بالضم، كجموع غَرْدٍ لضرْب من الكمأة، وقِرْدٍ وقُرَطٍ.

---

(١) هذا الرجز نسبه صاحب اللسان لمُدرك بن حِصْن الأسدي، والكَرَوَان بالتحريك طائر، ويدعى الحجل، والقَبْجُ وجمعه كِرْوَانٌ والمعنى كما أورده ابن منظور: الحبارى يصكه البازي فيتقيه بسَلْحِه. اللسان (كرا). وانظر الشاهد وما يليه من أبيات في «إصلاح المنطق» ص ٨٣.

(٢) مر هذا الرجز آنفا ـ انظر ص ٤٤٢، ٤٥٥.

(٣) نظر هذا الوزن في اللسان نقلا عن ابن جني ـ اللسان (كرا).

. . . .

وأما (فُعُلٌ): فيكسَّر عليه فَعْلٌ بالفتح، وفُعْل بالضم كجَمْعَيْ سَقْفٍ وَفُلْكٍ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[1].

الضمير في (وجَرَيْن): للفُلك، وهو ضمير جماعة.

وهنا دقيقة، وهي أن ضمَّة الفاء في فُلْك[2]. إذا كان جمعا ضمة عارضة للجمع كضمة السين في سُقُف جَمْع سَقْفٍ، وإذا كان مفردا فالضمة أصلية. فالضمتان إذن متغايرتان من حيث التقدير، ومثل هذا التغيير معتبر عندهم، ألا ترى أن أسماءَ اسم امرأة مثل أسماءٍ في جمع اسم من حيث الصُّورة، ولكنهما مختلفان في التقدير. فوزن الأول فَعْلاء والهمزة الأولى بدل من الواو في وَسْمَاءَ من (وَسُمَ) (إذا حَسُنَ)[3]، ووزن الثاني أفْعَالٌ والهمزة الأولى زائدة، والثانية بدل من الواو في أسماوٍ فمن سوّى بين الضمتين في فُلْكٍ وَفُلْكٍ كان كمن سوى بين أسماءَ وأسماءٍ، والدليل

---

(١) سورة يونس آية ٢٢.

(٢) قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب: جمعٌ وواحدٌ بلفظ واحدٍ. وحَرَكَةُ أوله في الجمع مثل حركته في الواحد إلا الفُلْكُ، يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا بمعنى واحد، وكذلك المنون والطاغوت. وقال الله تعالى: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ فذكر، وقال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾.

وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ فأنث، فزعم سيبويه أن الفلك الواحد يجمع على أفلاك كما أن أسدا يجمع على آساد، ثم جمعوا أسدا على أسد فوجب أن يجمع فلك على فلك.

وهذا شبيه بالسِّحْرِ إذا تأملَهُ الإنسان، وَيَحْسُنُ ما يَفْطُنُ له، وقال أهل الكوفة: الفُلك يكون واحدا وجمعا بلا علّة، ومثله الهِجَان، والدِّلاص يكون جمعا وواحدا، أ.هـ (ليس في كلام العرب) ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

والهِجَان: كرام الإبل، والدِّلاص: البرّاق. وانظر شرح الشافية ٢: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣) في ب: «إذ حَسُنَ، والهمزة الثانية بدل من ألف التأنيث» والمثبت من الأصل وع.

. . . وَقَدْ جَاءَ حِجْلَى فِي جَمْعِ حَجَلٍ قَالَ:

* حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ *

على أن الضمة في فلك إذا كان جمعا غير الضمة فيه إذا كان واحداً ًلأنهم جعلوه جمعا بدليل عود الضمير إليه في الآية المتلوة على الجمع. والجمع إما جمع تصحيح أو جمع تكسير، وجمع التصحيح إما بالواو والنون أو بالألف والتاء بالإجماع، وليس في فُلْك واو ونون ولا ألف وتاء، فتعيَّن أن يكون جمع تكسير، وجمع التكسير لابد فيه من تغيير إما بالزيادة كرجل ورجال، وإما بالنقصان كإزار وأزْر، أو بتغيير الهيئة[1] كَسَقْفٍ وسُقُفٍ وأسَدٍ وأُسْدٍ، وليس في فلك زيادة ولا نقصان فتعين تغيير الهيئة، ولا تغيير في العين لأن العين الساكنة لا تتغير، فلزم أن يكون التغيير في الفاء ولا ذلك إلا بجعل الضمّة طارئة عارضة (للجمع)[2] كما في سين سُقُف.

وأما (فِعْلة) بسكون العين فيكسَّر عليها فَعَلٌ بفتحتين كجار وجيرَة.

وأما (فُعُل) بضمتين فيكسَّر عليه فَعِلٌ بفتحة وكسرة كُنُمْر في جمع نَمِر.

قوله : «وقد جاء . . . »

حِجْلَى، فِعْلَى بكسر الفاءِ وسُكُون العين ليس في الأبنية العشرة، ولم يجئ عليه إلا جمع حَجَلٍ وهو الْكَبْكُ[3]، وَجَمْعُ ظِرِبَانٍ وهي دويبة منتنة الريح نحو ظِرْبَى فكان كالشاذ النادر[4] النزر فلا يعبأ به وأول البيت:

---

(١) في الأصل و ع : «هيئة» والمثبت من ب.

(٢) سقط من ب : والمثبت من الأصل و ع.

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولم يرد في اللسان «كبك» وإنما ورد (قبج) وهو الحجل - قال صاحب اللسان: «والقَبْجُ: الكروان، مُعَرّب، وهو بالفارسية (كَبج) معرب لأن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب» اللسان (قبج).

(٤) قال ابن منظور في اللسان تحت مادة (حجل)» والحِجْلى: اسم للجمع، ولم يجئ الجمع على فِعْلَى إلا حرفان: هذا والظِّرْبَى جمع ظربان وهي دويبة منتنة الريح».

* فصـــــل * وَمَا لَحِقَتْهُ مِنْ ذلِكَ تَاءُ الْتَّأْنِيثِ فَأَمْثِلَةُ تَكْسِيرِهِ فِعَالٌ، فُعُولٌ، أَفْعُلٌ، فِعَلٌ، فُعَلٌ، فُعْلٌ، نَحْوُ: قِصَاعٌ، وَلِقَاحٌ، وَبِرَامٌ، وَرِقَابٌ، وَبُدُورٌ، وَحُجُوزٌ، وَأَنْعُمٌ، وَأَيْنُقٌ، وَبِدَرٌ، وَلِقَحٌ، وَتِيَرٌ، وَمِعَدٌ، وَنُوَبٌ وبُرَقٌ، وتُخَمٌ، وَبُدْنٌ . .

---

٣٧٠ ـ فَارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الّذِينَ كَأَنَّهُمْ[1].

الأُصَيْبِيَةُ تصغير صِبْيَة وهو من المصغَّرات التي جاءت (على غَيْرِ مُكَبَّرِها)[2]. كأُنَيْسِيَان، («وتَـدَرَّجُ»: تمشي وتَـدِبُّ من الـدُّروج)[3]، والشَّـرَبَّةُ: حويض حول النخلة، وقيل جانب الوادي[4].

والذي يوجبه القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر في القلة، هذا هو المتـوسط، ومـا عداه من مجيء أمثلة (كثيرة)[5] كأفراخ وأفرخ، وفراخ، وفُروخ فتوسع واستكثار ألفاظ.

قوله: «نحو قِصَاع .... إلى آخره».

المفردات قَصْعَةٌ ولِقْحَةٌ بكسر اللام وَبُرْمَةٌ بضمّ الباء وهي قِدر من حجر، و(رَقَبَةٌ) و(بَدْرَةٌ) وهي عشرة آلاف درهم، وحُجْزةٌ بضم الحاء وهي حيث يثنى طرف الإزار،

---

(١) هذا الصدر من البسيط لعبد الله بن الحجاج وعجزه كما جاء في شرح ابن يعيش ٥: ٢١ واللسان (صبا): حجْلَى، تدَرَّجُ في الشَّرَبَّة وُقَّعٌ.. والشاهد فيه استعمال حجلى جمعا، وأُصيبيتي تصغير صبيتي جمع صبيّ.

(٢) في ب: «على غير واحدها» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «وتدَرَّجُ: تمشي من الدروج» والمثبت من الأصل وع.

(٤) قال ابن منظور: والشَّرَبَّة: النخلة التي تنبت من النوى والجمع الشَّرَبَّات، والشرائب، والشريب. وقيل: والشَّرَبَّة أرض لينةٌ تنبت العشب وليس بها شجر ـ اللسان (شرب).

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

* فصــــل * وَأمْثِلَةُ صِفَـاتِـه كَأمْثِلَةِ أسْمَـائِـه، وبَعْضُهـا أعمُّ مِنْ بَعْضٍ، وذلِكَ قَوْلُكَ : أشْيَاخٌ، وَأجْلافٌ، وَأحْرارٌ، وَأبْطالٌ، وَأجْنابٌ، وَأيْقَـاظٌ، وَأنْكَادٌ، وَأعْبُدٌ وأجْلُفٌ، وَصِعَابٌ، وَحِسَانٌ، وَوِجاعٌ، وَقَدْ جَاءَ وُجَـاعَى، وَنَحْـوُه حُبَـاطَى، وَحَـذَارَى، وَضِيفَـانٌ، وَإخْـوَانٌ، وَوُغْدَانٌ، وَذُكْرَانٌ، وَكُهُولٌ، وَرِطَلَةٌ، وَشِيخَةٌ، وَوُرْدٌ، وَسُحُلٌ . . .

وَنِعْمَةٌ ونَاقَةٌ وهي فَعَلَةٌ بفتح العين، وأصل أَيْنُق أنْوُقٌ على أفْعُلٌ قُدِّمت الواو على النون وأبدلت (بالياء)[1] فعلى هذا وزنه أعْفُلٌ، وَبَذْرَةٌ وَلَقْحَةٌ وتارَةٌ وهي واويّة بدلالة قولهم يَتَتَاوران أي يتناوبان وَمَعِدَةٌ، وَنَوْبَةٌ، وَبُرْقَةٌ وهي غِلَظ ذات حجارة، وَتُخَمَةٌ بضم التاء وفتح الخاء، وَبَدَنَةٌ بفتح الباء والدال.

والأخِيرَةُ على (فُعْل) بالضم والسكون، ثم الثَّلاث التي تليها على فُعَل بالضم والفتح، ثم الأربع على فِعَلٍ بالكسر والفتح.

قوله : «وذلك قولك أشياخ . . .»

وهي جمع شَيْخٍ بالفتح، و(جِلفٌ) بالكسر، و(حُرٌّ) بالضمّ و(بَطَلٌ) بفتحتين، و(جُنُبٌ) بضمتين، و(يَقُظٌ) بالفتح والضم، و(نَكِدٌ) بالفتح والكسر، وَ(عَبْدٌ) بالفتح، و(حِلْفٌ) بالكسر. و(صَعْبٌ) بالفتح، و(حَسَنٌ) بفتحتين، و(وَجِعٌ) بالفتح والكسر، و(حَبِطٌ) وهو منتفخُ البطن، و(حَذِرٌ) بالفتح والكسر فيهما.

وإنما كُسِّر فَعِلٌ بالفتح والكسر على فَعَالى، لاتفاق فَعِل وفَعْلانُ في المعنى نحو عَطِشٌ وَعَـطْشَـانُ، وصَـدٍ وَصَـدْيانُ، و(ضَيْفٍ) بالفتـح، وَ(أخٌ) والأصـل : أَخَوٌ بفتحتين، و(وَغْدٌ) بالفتح وهو اللئيم، و(ذَكَرٌ) بفتحتين، و(كَهْلٌ بالفتح و(رَطْل) بالفتح[2].

---

(١) في ع : «بالواو» وصوابه المثبت من الأصل و ع.

(٢) بالكسر والفتح وليس كما ذكر بالفتح فيه فقط ـ اللسان (رطل).

. . . وَنُصُفٌ وَخُشُنٌ، وَقَالُوا سُمَحَاءُ في جَمْعِ سَمْحٍ ، وَالْجَمْعُ بالوَاوِ وَالنّونِ فِيمَا كَانَ مِنْ هذِهِ الصِّفَاتِ لِلْعُقَلاءِ الذُّكُورِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، كَقَوْلِكَ : صَعْبُونَ وَصِنْعُونَ، وَحَسَنُونَ، وَجُنُبُونَ، وَحَذِرُونَ. . .

يقال: غلام رِطْل، أي ناعم من ترطيل الشعر، وهو تليينه.

ومنه أن الحسن[1] - رضي الله عنه - نظر في عيد الفطر إلى قوم يضحكون ويلعبون فقال: إن الله جعل الصوم مضماراً لعباده، ليستبقوا إلى طاعته، فلو كُشف الغِطاء، لشُغِل مُحسنٌ بإحسانه ومسيءٌ بإساءته عن تجديدِ ثوب، وترطيل شَعْرٍ[2].

و(الرِّطَلَةُ) بكسر الراء وفتح الطاء[3].

أما الشِّيَخَةُ في جمع شَيْخٍ بالفتح، فبكسر الشين وسكون الياء. فإن قلت: لِمَ لَمْ يمنع أعْبُد وأجلف الصرف مع ما فيهما من الوزن والصفة؟ قلت: إنما لم يمنعاه لأنهما جريا مجرى الأسماء الجامدة في الاستعمال فصار كأن ليس فيهما وصف الْبَتَّةَ مع أن هذا الوزن لهما عارض، لأنه للجمع لا للواحد فصُرِفا.

و(فَرَسٌ وَرْدٌ) بالفتح على لون الوَرْدِ والجمع وُرْدٌ بالضم كرُمْحٍ لَدْنٌ، وَرِمَاحٌ لُدْنٌ.

وثوبٌ (سَحْلٌ): أبيضُ، والجَمْعُ سُحُل بضمتين كذا أثبته صاحب الديوان[4].

وأنشد المصنف:

٣٧١ - كَالسُّحُلِ الْبِيضِ جَلاَ لَوْنَهَا[5].

---

(١) في الأصل وع (الحسين) والمثبت من ب وهو الموافق لرواية اللسان (رطل).

(٢) انظر اللسان (رطل).

(٣) الرِّطْلَةُ: الليّنة الرّخوة من أناثي الناس والخيل - اللسان (رطل).

(٤) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٢٦٣ تحقيق أحمد مختار عمر (الهيئة العامة) وانظر ديوان الهذليين ٢: ١٠ تجد تفسير السُّكري لـ (سحْلٍ).

(٥) عجزه: سحُّ نجاء الحمل الأسْوَل.
وقائله المُتنخِّل مالك بن عويمر الهُذليّ - انظر ديوان الهذليين ٢: ١٠، والبيت ترتيبه التاسع

. . . وَنَدِسُونَ . .

أما جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ مِنْها بالألِف وَالتَّاء فَلَمْ يَجِيءْ فيهِ غَيْرُه وذَلِكَ نَحْوُ: عَبْلَاتٍ، وحِلْواتٍ، وَحَذِراتٍ، وَيَقِظاتٍ إلاّ مِثالُ فَعْلَةٍ فإنَّهُم كَسَّرُوه عَلَى فِعَالٍ كَجِعَاد، وكِمَاشٍ، وعِبَالٍ وَقَالوا عِلَجٍ في جَمْعِ عِلْجَةٍ.

وأمرأة نَصَفٌ بفتحتين: التي انتصفت سِنًّا، أي ليست بشابَّةٍ ولا عجوز، والجمع بضمتين.

وكذا جمع (خَشِنٍ) بالفتح والكسر. ونظير هذا في الأسماء نَمِرٌ، ونُمُرٌ.

قوله: «وَصَنْعُونَ. . . .»[1].

بالكسر، رجل صِنْعٌ بالكسر، وصَنَعٌ بفتحتين: أي حاذِقٌ.

قوله: «وَنَدِسُونَ. . »

جمع نَدُسٍ بالفتح والضم وهو المدرِك الفَهِم[2].

قوله: «فيه غيره . . . . . »

أي غير الجمع بالألف والتاء.

قوله: «نحو عَبْلات . . . . »

العَبْلَةُ: الضَّخْمَةُ، ويقال ثَمَرَةٌ حُلْوَةٌ، والحَذِرةُ: الخَائِفَةُ، وَيقِظَات: جمعَ يَقِظَةٍ.

= عشر من قصيدة للمتنخل الهُذَلِيّ عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا من السريع ومطلعها:

هَلْ تَعْرِفُ المَنْزِلَ بالأَهْيَلِ كَالْوَشْمِ في المِعْصَمِ لَمْ يَجْمُلِ

قال السُّكري: جلا لونَ هذه الحمير سحابة، وكل سوداء من السحاب تسمى حملا. والأسْول: المسترخي أسفل البطن، والاسم السَّوَل وإنما هذا مثل. والنَّحاءُ مكسور الأول وهو السَّحاب. يقول الحُمُر كالثياب البيض. ديوان الهذليين ٢ / ١٠

(١) سيبويه ٣ : ٦٢٩ : (وقالوا: رجل صَنَعٌ وقوم صَنَعُون. وقالوا أرْجُلٌ صَنَعٌ وقومٌ صَنَعُون

(٢) سيبويه ٣: ٦٣٠.

* فصـــــل * وَالمُؤنَّثُ السَّاكِنُ الْحَشْوِ لاَ يَخْلُو مِنْ أنْ يَكُونَ اسْماً أوْ صِفَةً، فَإذا كَانَ اسْماً تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الجَمْع إذا صَحَّت بِالفَتْح فِي المُفْتُوحِ الْفَاءِ كَجَمَراتٍ..

... وبِـهِ وبـالْكَسْـرِ في الْمَكْسُـورهـا كَسِـدِرَات، وبـِهِ وبالضَّمِّ في الْمَضْمُومِها، كَغُرُفَاتٍ، وَقَدْ تُسَكن في الضَّرُوَرةِ في الأوَل وَفي السَّعَةِ في الْبَاقِيَتَينِ في لُغَةِ تَمِيمٍ..

قوله: «كَجِعَادٍ ....».

شَعَرٌ جَعْدٌ بَيِّنُ الْجُعُودَةِ، وَقَدْ جَعُدَ شَعَرُهُ، ورجل جَعْدٌ، وأمرأة جَعْدَةٌ، وامرأة كَمْشَةٌ: سريعة، من كَمُشَ كَمَاشَةً، صار سريعا، والعِبَال: جَمْعُ عَبْلَةٍ.

قوله: «في عِلْجَةٍ».

وهى غليظة الخَلْق.

قوله: «فإذا كانَ اسما تحرَّكت عينه في الجمع إذا صحت بالفتح في المفتوح الفاء».

أي فَعْلَةٌ بفتح الفَاءِ وسكون العين إذا كانت اسْمًا والعين صحيحة تجمع على فَعَلَات بفتح العين نحو جَمْرَةٌ وَجَمَرات، ولا تُسَكَّن العَيْن، وإذا كانت صِفَةً ففي العين التسكين[1] ليس إلا كَعَبْلات في جمع عَبْلَةٍ فالتحريك في الاسم للفرق بينه وبين الصفة، واختصاص الحركة به لكونه أقوى من الصفة.

قوله: «وبه وبالكسر في المكسورها...».

أي وتحركت عينه بالفتح وبالكسر في المكسور الفاء نحو: سِدْرات وسِدَرات بفتح الدال وكسرها بعد السين المكسورة في جمع سِدْرَةٍ والفتح للفرار من

---

(١) في ب: «السكون» والمثبت من الأصل و ب.

.... فإذا اعْتَلَّتْ فَالإسْكَــانُ كَبَيْضَــاتٍ، وَجَــوْزَاتٍ، وَدِيمَــاتٍ، وَدُولَاتٍ، إلاَّ فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ قَالَ قَائِلُهُمْ:

* أخُو بَيَضَاتٍ رَائحٌ مُتَأَوِّبُ *

الكسرتين، وهكذا تقول في فتح عين جمع المضموم ألفا كَغُرُفات، إذ فيه فرار من توالي الضمتين في قولك غُرُفَاتٍ بِضَمِّ الغين والرَّاء.

قوله: «في الأوّل ....»

أي تسكّن العين في جمع المفتوح ألفا لضرورة الشعر كقوله:

٣٧٢ - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[1].

بسكون الفاء، والأصل بالفتح، ولا يكثر هذا في الشعر أيضاً بل يَقِلُّ وَيَنْزُرُ.

قوله: «في الباقيتين ....».

يريد بهما المكسورة الفاء والمضمومها. ومنه قراءة من قرأ: «خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ»[2].

قوله: «فإذا اعتلّت فَالإسكان...»

هذا لكراهيّتهم مِسَاسَ الحركة حرف العلة.

---

(١) هذا الرجز مذكور في شرح ابن يعيش ٥: ٢٩ من غير عزو ونصه هناك: أو تستريحُ النفسُ من زَفْراتِها.

وكذلك في اللسان (زفر) من غير عزو والشاهد فيه قوله: زَفْراتها، حيث سكن الفاء ولم يحركها بحركة الزاي.

(٢) سورة البقرة آية ١٦٨، ٢٠٨ والأنعام ١٤٢ والنور٢١. وقد قال ابن مجاهد في قرآتها: «واختلفوا في قوله (خُطُوات) في ضم الطّاء وإسكانها، فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي عن عاصم (خُطُوات) مُثقلة، وروى ابن فُليح عن أصحابه عن ابن كثير: خُطْوات خفيفة وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم، في رواية أبي بكر وحمزة: (خُطْوات) ساكنة خفيفة انظر كتاب «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص١٧٤.

. . . . . . وَتُسَكَّنُ في الصِّفَةِ لاغَيْرُ . .

قوله: «وَدُولات . . . »

جمع دُولَةٍ، الدُّولة بالفتح في الحرب وبالضَّمِّ في الحَدِّ.

قوله: «إلّا في لغة هُذيل . . . ».

أي هم يحركونها وقولهم قياس، وقول سائر العرب استحسان.

٣٧٣ ـ والبيت في صفة ظليم[١]، والأوب: الرجوع.

فإن قلت: ما تقول في المعتل اللام؟ قلت: هو في المفتوح الفاء كالصحيح. كـ(جَدَيَات الرَّحل)، وهى أكْسِيَةٌ محشوة تُشَدُّ تحت ظُلِفَاتِ الرَّحْل[٢]. وكظبيات قَال قيس المجنون:

٣٧٤ ـ بِالله يَاظَبيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ[٣]

فإن قلت: لم لم تقلب الياء قبل الألف في ظبيات ألفا بتحرك المعتل مع انفتاح ما قبله؟ قلت: حرف العلة إذا وقع بعده ساكن لزمه التصحيح لامتناع الجمع بين الساكنين بدليل امتناع الإعلال في نحو: غزوا ورميا.

---

(١) نص البيت:

أَخُـو بَيَضَـاتٍ رَائِـحٌ مُتَـأَوِّبُ رَفِيقٌ بِمَسْـحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُـوحُ

وهذا البيت من الطويل نسبه الزمخشري في مفصله ص ١٩١ لرجل من هُذيل وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٥ : ٣٠. والبيت في وصف ذكر نعام، حيث شبه ناقته به، فناقته في سرعة سيرها كظليم له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى بيضاته.

والشاهد فيه قوله: (بَيَضَات) وقد استدل به على أن هذيلا تفتح عين (فَعْلَةٍ) بفتح فسكون في الجمع بالألف والتاء.

(٢) الصحاح واللسان (جدا) ومفردها: جَدْيَة وجَدِيَةٌ، سيبويه ٣ : ٥٧٩.

(٣) ديوانه ص ١٩٨ وترتيبه الثامن من مقطوعة شعرية له عدتها تسعة أبيات من البسيط ومطلعها

سَلاَمٌ عَلَى مَنْ لايُمـلُّ كلامـهُ وإن عاشَـرَتْـهُ النَّفْسُ عَصْـراً إلى عَصْرِ

. . . .

أما في المكسور الفاء فالتسكين لا التحريك نحو رِشْوَات بسكون الشين في جمع رِشْوَةٍ، إنما امتنع التحريك لأن الواو إذا وقعت بعد كسرة طرفا قلبت نحو (غازية) والأصل: غازِوة، فلو كسرت الشين يلزم قلب الواو، والتغيير خلاف الأصل، فيلزم التسكين لئلا يلزم التغيير بالقلب.

وأما في المضمومها فكالصحيح نحو: خُطُوات بضمتين، وخُطْوات بسكون الطاء.

فإن قلت: فما حال المضاعف؟ قلت: هي أن يلزم عينه السكون في الأقسام الثلاثة، كَسَلَّةٍ وَسَلَّاتٍ، وسُرَّةٍ وَسُرَّاتٍ، وَقِدَّةٍ وقِدَّاتٍ إذ في تحريك العين عودُ المهروبِ عنه، وهو إظهار المثلين، والقِدَّةُ جماعة قُدَّت من جمع كثير بمعنى شُقَّتْ، فإن كان أراد بقوله صحَّت في قوله: «فإن كان اسما تحركت عينه إذا صحت» ألا تكون العين حرف علة، ولا حرف إدغام فهو جيِّد لاشتماله القسمين المتحدين في الحكم، لأنَّ حكم المُشَدَّدِ العين حكم المعتلها كما بيَّنا، ولكنه ليس بالظاهر، وكان ينبغي أن يُنَبِّه على المدغم العين عند ذكر الأمثلة للمفتوح الفاء والمكسورها والمضمومها ولم يُنَبِّه.

(وكذا لم ينبِّه على المعتل اللام ثم أورد اعتراضا على قوله: (وتسكن في الصفة). قولهم: «لَجَبَات، وَرَبَعَات، فأجاب بأن ذلك من قبل الأسماء لكن وصف به فعراه من معنى الصفة عارض، ولا اعتبار للعوارض فتحرك عينه ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية، ثم قوى ذلك» بأن مثّل بأسماء»[1] لا لبس في اسميتها، وقد أجريت صفات على خلاف أصلها بقوله: امرأةٌ كلبةٌ وليلةٌ غمٌّ)[2].

(١) في ب: «بأن مثل أسماء» من الأصل والمثبت من ع.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من الأصل والمثبت من ب وع.

... وإنَّمَا حَرَّكُوا فِي جَمْعِ لَجْبَةٍ وَرَبْعَةٍ لأنَّهُمَا كَأنَّهُما في الأصْلِ اسْمَانِ، وُصِفَ بِهِمَا كَمَا قَالُوا امْرأةٌ كَلْبَةٌ ولَيْلَةٌ غَمٌّ.

* فصــــل * وَحُكْمِ المؤنَّثِ مِمَّا لاَ تَاء فِيهِ كَالَّذِي فِيه التَّاءُ، وَقَالُوا أرَضَاتٌ، وأهَلاَتٌ في جَمْعِ أهْلٍ وَأرْضٍ قَالَ:

فَهُمْ أهَلاَتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ   إذا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُون كَوْثَرا

قوله: «في جمع لَجْبَةٍ ......»

قال الأصمعي[1]: اللَّجْبَةُ الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعةُ أشهر فَجَفَّ، والرَّبْعَةُ: المتوسّط الذي ليس بطويل ولا قصير. وامرأة كَلْبَةٌ: أي لئيمة سليطة، وَلَيْلَةٌ غَمٌّ: أي غامَّة، بمعنى مُظلمة، وصف بالمصدر، يقال: غَمَّهُ، سَتَرَهُ.

قوله:

٣٧٥ ـ فهـــم أَهَـــلاَتٌ ....[2]

تمـــــامــه: ....   إذَا أَدْلَجُوا بِاللَيْلِ يَدْعُون كَوْثَرا

الكوثر: السَّيِّد الكثير الخير، وقوله: أهَلات: أي أقارب.

---

(١) في اللسان: «وشاة لَجْبَةٌ، وَلُجْبَةٌ، ولِجْبَةٌ ولَجَبَةٌ، ولَجِبَةٌ، وَلِجَبَةٌ»، الأخيرتان عن ثعلب: مُوليِّة اللبن، وخص بعضهم به المِعْزى. الأصمعي: إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنُها وَقَلَّ فهي لِجَابٌ. اللسان (لجب).

(٢) هذا بعض بيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ٦٠٠ للمخَبَّل السعدي وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٥: ٣٣ وابن منظور في لسانه (أهل) والبغدادي في الخزانة ٨: ٩٦ـ١٠٢ ورواية الشاهد في الخزانة على النحو التالي:

وَهُمْ أَهَلاتٌ حول قيس بن عَاصمٍ   إذا أدْلَجُوا يدعون باللَّيل كَوْثَرا

الشاهد فيه جمع (أهل) على أهَلات بالتحريك تشبيها بأرضَات لأنه في الجمع مؤنث مثلها.

وَقَالُوا عُرُسَاتٍ، وعِيرَاتٍ في جَمْع عُرْس وَعِير، قَالَ الْكُمَيْتُ:

عِيرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَدِ العِدِّ إلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الأعْكَام

* فصل * وَامْتَنَعُوا فِيما اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مِنْ أفْعُل، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ أقْوُس، وَأثْوُب، وَأعْيُن، وَأنْيُب، وَامْتَنَعُوا في الْوَاو دُونَ اليَاءِ مِنْ فُعُول، كَما امْتَنَعُوا في الياءِ دُونَ الوَاوِ مِنْ فِعَال، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ فُوُوج وسُوُوقٍ.

قوله : «في جمع عُرس .....»

العُرْسُ : وليمة العروس، والعِير: الإبل الّتي عليها الأحمال، لأنها «تعير، أي تجيءُ وتذهب، وقيل: هي قافلة الحَمير، ثم كثر حتى قيل لكلِّ قافلةٍ عيرٌ، كأنها جمع عَيْرٍ، كَسَقْفٍ وَسُقُفٍ ثم فعل به ما فعل ببيض.

قوله :

٣٧٦ - عِيــرَاتُ ....[1]

يمدح بهذا أهل البيت - رضوان الله عليهم - أجمعين، العِدُّ : القديم، والأعكام: جمع عِكْم وهو الجُوالق، أي فناؤهم محطّ الرِّحال للرِّجال.

فصل قوله : «من أفْعُل.....».

أي لم يجمعوا المُعْتَلَّ العين على هذه الزنة، فلم يقولوا عود وَأعْوُد، ولا ذيل وأذيل، لأن ما قبل المعتل ساكن لا يحتمل التخفيف، والحركة على المعتل[2] مستثقلة.

---

(١) أول الشاهد وهو من الخفيف للكميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت كما جاء في شرح ابن يعيش ٥ : ٣٣ ونصه :

عِيراتُ الفعَال والحَسَب العِدِّ إليهم محْطوطةُ الأعْكام

ومعناه : قوافل الجُود والإحسان والسيادة حطت أثقالها لدى أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. والشاهد أنَّ المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عينه.

(٢) في ب : «العين» والمثبت من الأصل و ب.

*** فصـــل * وَيُقَالُ فِي أَفْعُلٍ وَفُعُولٍ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ أَدْلٍ وأَيْدٍ وَدُلِيٍّ وَدُمِيٍّ، وَقَالُوا نُحُوٌّ وقُنُوٌّ وَالقَلْبُ أَكْثَرُ، وَقَدْ يُكْسَرُ الصَّدْرُ فَيُقَالُ: دِلِيٌّ وَنِحِيٌّ، وَقَوْلُهُم قِسِيٌّ كَأَنَّهُ جَمْعُ قُسُوٌّ في التَّقْدِيرِ.**

قوله: وامتنعوا في الواو إلى آخره...»

لم يقولوا حُوُوض في جمع حَوْض لاستثقالهم تحرّك المعتل مع اجتماع المتجانسات وهي الضمتان والواوان.

وقالوا بُيوت في بيت لزوال ذلك الثقل المفرط، وقالوا في (روض) رياض، ولم يقولوا في عَين عيان، وهذا لرفع الالتباس وإيثار الواوي في الجمع على زنة فِعال لما فيه من إفادة زائدة وهي انقلاب الواو ياء لوقوعها بين كسرة قبلها وألفٍ زائدة بعدها في جمع مفرد ساكن العين صحيح اللام.

قوله: «ويقال في أفعل...».

الواو والياء إذا وقعتا لامين في أفعل تقلب الواو ياء مكسورا ما قبلها، ويكسر ما قبل الياء كالأدْلِي والأيْدي، في الأدْلُو والأيدي، وإذا وقعتا لامين في فعول تقلب الواو ياء وتبقى الياء على حالها مع قلب المدة فيهما ياء مكسور ما قبلها كُدلِيّ ودُمِيّ، والأصل دُلُوو، ودموي، والعلة في هذه المسائل إلى قسم المشترك فلنذكرها هنالك. (إن شاء الله تعالى)[1].

قوله: «وقولهم قِسِيٌّ...»

أصله: قُوْوسٌ قدّمت السين على الواو من قَوْس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمّة على إحداهما في الجمع فجمع قُسُوٌّ على قِسِيٌّ، فعلى هذا وزنه فُلُيعٌ فأبدلت الضمة بالكسرة إتباعا لحركة القاف كسرة السين.

---

(١) من ع: وليس في الأصل ولا في ب.

* فصــــل * وَذُو التَّاءِ مِنَ الْمَحْذُوفِ الْعَجُزِ يُجْمَعُ بالوَاوِ والنُّونِ مُغَيَّرًا أَوَّلُهُ كِسنُونَ، وَقِلُونَ، وَغَيْرَ مُغَيِّرٍ كَثِبُونَ وَقُلُون، أَوْ بالألفِ وَالتَّاءِ مَرْدُودًا إلى الأَصْلِ كَسَنَواتٍ وَعِضَوَات، وَغَيْرَ مَرْدُودٍ كَثُبَاتٍ، وَهَنَاتٍ وَعَلى أَفْعُل كَآمٍ وَهُو نَظِيرُ آكَمٍ.

قوله: «وذو التاء . . .»

اعلم أن نحو سنة قد حذف منه اللام والأصل سَنَوَةٌ بدليل قولهم سنوات، فإذا أرادوا (أن يجمعـوه)[1] فلهم في ذلـك طريقـان الجمع بالألف والتاء لا بالواو والنون، لاختصـاص ذلـك الجمـع بأُولي العِلم. والآخـر الجمـع بالـواو والنـون ليكون تخصيصهم لهذا النحو بهذا الطريق الذي ليس لأخواته مما على (فَعَلة) بفتحتين أو بغيرهمـا كَشَجَـرَةٍ وَنَبِقَةٍ لايقال شَجَرون ولا نَبِقُون عوضا عما حذف، ومعنى العوض أن يكون مختصًّا بشيء لا يكون لما لم يحذف منه على ما سبق ذكره قبل، ثم تغير الأول هو القياس ليكون (ذلك)[2] دليلا على أن الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون ونحوه، ألا تراهم كسروا العين في (عِشرون) ليكون دليلا على أن هذا ليس على حد مُسلمون، كيف وعشرون يدل على عشرة مرتين، ومسلمون لا يدلُّ على مسلم مرتين بل مرات، إلا أن العدد لما كان واقعا على الأنواع وغلب ما يعقـل على مالا يعقـل وجُمـع جَمْع أولي العلم فقيل: عشرون وثلاثون إلى (تسعون)، كسروا الصدر من الأول وهو عشرون تنبيهاً على أن ذا ليس بجمع بل هو اسم صيغ بالواو والنون لهذا العدد ولذا فتحوا الراء من أرضون لما ذكرنا من التنبيه وأقوى مما ذكرنا قولهم إحَرُّون في جمع حَرَّة حيث ألقوا الهمزة لما جمعوه

---

(١) في ب: «أن يجمعوا» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) من ع.

. . . .

بالواو والنون لتكون تلك الهمزة دليلا على أنه ليس على حد مسلمون، وقد جاء إبقاء الأول على حاله نحو قولهم ثبون، وهو قول بعضهم وقد سبق لنا الجواب فيه قبل.

قوله: كآمٍ وهو نظير آكُمٍ . . . »[1].

الآمِيُّ: جمع آمَةٍ، وهي في الأصل أَمَوَةٌ كَأَكَمَةٍ فلما جمعت على أَفْعُل قيل أَأْمُوٌ بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وبميم وواو مضمومتين قلبت الهمزة الثانية ألفا لما سيجيء في المشترك إن شاء الله تعالى، وقلبت الواو ياء؛ لأنه ليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو مضموم ما قبلها فحوِّلت الضمة كسرة ثم جاء التنوين وأسقط الياء فبقي آمٍ فعلم أن الأصل آمُوٌ كآكُمٍ. أنشد المصنف ـ رحمه الله:

٣٧٧ ـ ياصَاحِبَيَّ ألا لاحيَّ بِالوَادِ إلا عبيدٌ وآمٍ بَيْنَ أذوَادِ[2].

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٩٩.

(٢) البيت من البسيط وقد أنشده المصنف في الكشاف ٢ : ١٦٢ مع بيت آخر في سورة الأنفال عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ آية ٤٦ والبيت الآخر:

أتنظران قليلاً رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ أَمْ تَغْدُوان فإنَّ الرِّيحَ للغادِي

والبيتـان للسُّليك بن السلكة كما جاء في اللسان (أما) وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندي ج ٤ ص٣٧٤ من الكشاف. وآمٍ: جمع إماء. وأذواد: جمع ذود وهو من الإبل ما بين ثلاثة إلى عشرة وللبيتين قصة ذكرها صاحب تنزيل الآيات ذلك أن سُليكا مع صاحبين له أتوا الجوف جوف مراد؛ واد باليمن، فإذا نَعَمٌ قد ملأ كل شيء من كثرته، فهابوا أن يُغيروا فيطردوا بعضها فيلحقهم الحي، فقال سليك: كونوا قريبا حتى آتي الرِّعاءَ فأعلم لكما علم الحَيِّ، أقريب هم أم بعيد، فإن كانوا قريبا رجعت إليكما، وإن كانوا بعيدا قلت لكما قولا أغنِّي به لكما فأغيرا، فانطلق إلى الرِّعاء فلم يزل يستبسطهم حتى أخبـروه بمكـان الحي، فإذا هم بعيد إن طلبوا لم يدركوا فقال سليك للرِّعاء: ألا أغنيكم؟ قالوا بلى: فتغَنَّى بأعلى صوته:

* فصـــل * وَيُجْمَعُ الـرُّبَاعِيُّ اسْماً كَانَ أَوْ صِفَةً مُجَرَّداً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ غَيْرَ مُجَرَّدٍ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ وَهُو: فَعَالِلُ، كَقَولِكَ: ثَعَالِبُ وَسَـلَاهِبُ وَدَراهِمُ، وَهَجَارِعُ، وَبَرَاثِنُ، وَجَرَاشِعُ، وَقَمَاطِرُ، وَسَبَاطِرُ، وَضَفَادِعُ، وَخَضَارِمُ.

قوله: «ويجمع الرباعي...».

اعلم أن المصنف ـ رحمه الله ـ ذكر جموع أمثلة الرباعي كلها أسماءً وصفاتٍ..

والأمثلة خمسة فَعْلَلٌ كَثَعْلَبٍ وَسَلْهَبٍ وهـو الفَـرَسُ الطويل الذنب. وَفِعْلَلٌ كَدِرْهَمٌ، وهِجْرَعٌ وهو الطويل.

وفُعْلُلٌ كبُرْثُنٍ وجُرْشُع وهو الجمل العظيم والناقة القوية.

وفِعَلٌّ كَقِمَطْرٍ وهو وعاء تُصانُ فيه الكتب.

(قـال:

٣٧٨ ـ لَيْسَ بِعِلْمٍ مَاحَوَى القِمَطْرُ   مَا العِلْمُ إلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ)[1]

وسِبَطْرٌ وهو الأسد المُسْبَطِرُّ عند الوَثْبَةِ[2].

وَفِعْلَلٌ كَضِفْدَعٍ، وخِضْرمٍ، يقال: بحرٌ خِضْرِمٍ كَثير الماء[3].

= يَاصَاحِبىَّ ألا لا حيَّ بالواد... البيتين.

فلما سمعا ذلك أتياه فأطردوا الإبل فذهبوا بها ولم يبلغ الصريخ الحيَّ حتى مضوا بما معهم.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع وقد روى هذا الرجز صاحب اللسان عن ابن السكيت من غير عزو ولم أجده في (إصلاح المنطق) ولا في (كتاب الإبدال) لابن السكيت ـ انظر اللسان (قمطر) وابن يعيش ٥: ٣٨.

(٢) أي ذو المضاء والشدة. وأسَدٌ سِبَطْرٌ: أي يمتدُّ عند الوثبة. اللسان (سبطر).

(٣) الخِضْرِمُ: الكثير من كل شيء، والخِضْرِمُ الجواد الكثير العطية مشبَّه بالبحر الخضرم وهو الكثير الماء، وانكر الأصمعي الخضرم في وصف البحر. اللسان (خضرم)

. . . وأمَّا الْخُمَاسِيُّ فَلاَ يُكَسَّرُ إلاّ عَلى اسْتِكْرَاهٍ، وَلاَ يُتَجَاوَزُ بِهِ إنْ كُسِّـرَ هذا الْمِثَـال بَعْـدَ حَذْفِ خَامِسِـهِ كَقَوْلِهِمْ فِي فَرَزْدَقٍ فَرَازِدُ وفِي جَحْمَرِشٌ: جَحَامِرُ. . .

فإن قلت قد ذكر في آخر هذا الصنف أن سِبَطْراً مما لا يكسر وقد كَسَّرَه ها هنا فما هذا التناقض؟

قلت: قال بعض تلامذة المصنف (ـ رحمه الله ـ)[1]: قلت للشيخ قد ذكرت في الفصل الأخير الذي ينتهي الباب بـه والمذكَّر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء نحو قولهم: (السُّرَادِقات، وجِمَالٌ سِبَحْلات [2]، وَسِبَطْرات)[3]، وفي هذا الفصل أوردتـه مكَسَّرا، فما وجه التوفيق بينهما؟ فقال: سِبَطْرات ليس فيه إشكال، فأما سباطر فمشكوك فيه، فلعلّ ما ذكره في الفصل الأخير من امتناع التكسير إنما هو أكثريٌّ لا كُلي.

قوله: «على استكراه. . . . . .».

استكـرهـوا تكسيرَ الخماسيّ لما يجب فيه من الحذف أو التزام الثقل لو لم يحذف منه شيء نحو سفارجل.

قوله: «بَعْدَ حَذْفِ خَامِسِهِ. . . .».

يحذفُ الخامسُ لأنَّ الأخير أولى بالحذف، ألا ترى أن حذف اللام أكثر من حذف

---

(١) من ع.

(٢) جمال سِبَحْلَات: عظيمات ضخمات. اللسان (سبحل).

(٣) جمال سِبَطْرات: سريعات. اللسان (سبطر) وقد أورد ذلك سيبويه في الكتاب ٣: ٦١٥ تحت باب ما يجمع بالتاء من المذكر لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع قال: فمنه شيء لم يكسر على بنـاء من أبنية الجمـع فجمـع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سُرادقاتٌ وحَمَّـامَـاتٌ، وإوَانَـاتٌ ومنه قولهم: جَمَلٌ سِبَحْلٌ وجِمَالٌ سِبَحْلَات، ورِبَحْلَاتٌ وجِمَالٌ سِبَطْرَاتٌ. وقالوا: جُوَالِقٌ وجَوَالِيقُ فلم يقولوا: جُوَالِقَاتٌ حين قالوا جَوَالِيقُ.

. . . وَيُقَـال: دَهْثَمُـون وَهِجْـرِعُـونَ، وَصَهْصَلِقُـونَ، وحَنْظَلَاتٌ، وبُهْصَلَاتٌ، وَسَفَرْجَلَاتٌ وجَحْمَرِشَاتٌ.

العين، وإن شئت فتأمل في نحو: (غَدٍ وَيَدٍ ونحو مُذْ) ولأنَّ الحذف لإزالة الثقل، وحصول الثقل بالخامس فيختصُّ الحذف به. فإنْ قلت: قد جاء (فَرازق) بحذف الرابع. قلت: ذاك لمشابهة الدال حرفَ الزيادة من جهة مجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها في نحو: (ازدان) والأصل: أزتان بالتاء لا بالدال. فإن قلت فعلى هذا يلزم أن يجوز جحارش بحذف الميم لأنها من الزوائد، فإذا جاز حذف شبه الزائد فحـذف الزائد نفسه أولى بالجواز وأجدر. قلت: غير أن الميم في وسط الكلمة والدال قريبة من الطرف والتغيير إلى الأطراف سابق، وهذا هو الفَارق.

والجَحْمَرِشُ العَجُوز المُسِنَّة[1].

قوله: «ويقال. . . . .»

أي الـرباعي والخماسي كما يجمعان جمع تكسير كذلك يجمعان جمع سلامة أيضا، ورجل دَهْثَمٌ: سَهْلُ الخُلُق[2]، والصَّهْصَلِقُ: العَجُوزُ[3] الصَّخَّابَةُ. قال:

٣٧٩ ـ صَهْصَلِقُ الصَّوْتِ بِعَيْنَيْهَا الصَّبِرْ[4].

أي صَخَّابَةٌ تبكي ضجرا، خصَّ الصبرَ لأنَّ الرجل إذا ذاقه دَمعَتْ عينه من مرارته، البُهْصَلَةُ: المرأة القصيرَةُ[5].

---

(١) انظر اللسان (جحمرش).

(٢) انظر اللسان (دهثم).

(٣) انظر اللسان (صهصلق).

(٤) صدره: أمُّ حُوارٍ ضَنْؤُها غَيْرُ أمِرْ.

وقد ذكر هذا الرجز ابن منظور في اللسان من غير عزو. اللسان (صهصلق).

(٥) البَهْصَلَةُ والبُهْصُلَةُ من النساء: الشديدةُ البياض، وقيل هي القصيرة. اللسان (بهصل)

* فصـــــل * وَمَا كَانَتْ زِيادَتُه ثَالِثَةً مَدَّةً فَلأَسْمَائِهِ في الْجَمْعِ أَحدَ عَشَرَ مِثَـالاً. أَفْعِلَةٌ، فُعُـلٌ، فِعْلاَنٌ، فَعَائِلُ، فُعْلاَنٌ، فِعْلَةٌ، أَفْعَالٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ، أَفْعِلاءُ، أَفْعُلٌ..

... وَذلِـكَ نَحْـوُ: أَزْمِنَـةٍ وأَحْمِرةٍ وَأَغْرِبَةٍ وَأَرْغِفَةٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَقُذُلٍ وَخُمُرٍ، وقُرُدٍ، وكُتُبٍ، وزُبُرٍ، وغِزْلاَنٍ، وصِيرَانٍ، وغِرْبَانٍ، وظِلْمَانٍ، وقِعْـدَانٍ، وأَفَـائِـلَ، وذَنَـائِبَ، وشَمَـائِلَ، وَزُقَّانٍ، وقُضْبَانٍ، وَغِلْمَةٍ، وصِبْيَةٍ، وأَيْمَانٍ، وأَفْلاَءٍ، وفِصَالٍ، وَعُنُوقٍ، وأَنْصِبَاءَ، وأَلْسُنٌ...

قوله: «وما كانت زيادته ثالثة مدة...»

هذا لا يكون إلا خمسةَ أمثلةٍ، لأن المدة إما أن تكون ألفاً أو واوا، أو ياءً، فما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا فبقي أول الكلمة مفتوحا ومضموما ومكسوراً. وإن كانت المدة واواً فما قبل الواو لا يكون إلا مضموما والأول لا يكون إلا مفتوحاً، لأنّ كسر الأول ليس من أبنيتهم[1] والضَمُّ من أبنية الجموع إلا ما شذَّ من نحو (سُدوسٍ) بضمِّ السين للطيلسان الأخضر، وقد رواه الأصمعي[2] بالفتح. وإن كانت المدّة ياء فما قبلها لا يكون إلا مكسوراً والأول مفتوح، والضمُّ والكسر في الأول ليس من أبنيتهم، (إذ ليس فُعِيل وَفِعيل من أبنيتهم)[3].

قوله: «نحو أَزْمِنَةٍ... إلى آخره».

هى جموع زَمَانٍ بالفتح، وحِمَارٍ بالكسر، وغُرَابٍ بالضمِّ،ورَغِيفٍ، وعَمُودٍ، وَقَذَالٍ

---

(١) أي لا في المفردات ولا في الجموع.

(٢) انظر رواية الأصمعي في اللسان (سدس).

(٣) في ب: «إذ فُعيل وفِعِيل ليس من أبنيتهم» والمثبت من الأصل وع.

. . . .

بالفتـح فيهن[1]، وقُـرَادٍ بالضمّ[2]، وكَثيبٍ[3]، وزَبُـورٍ[4]، وغـزَالٍ بالفتـح فيهن، وصِـوارٍ[5] بالكسر: وهو جماعة البقر. وغُرَابٍ بالضمِّ، وظَلِيمٍ[6] وقَعُودٍ بفتحهما، والقَعُود مِنَ الإبل ما اقْتُعِدَ، وشَمَالٍ بالفتح وهو خلاف الجَنُوب، وشِمَالٍ بالكَسْر وهو خِلاف اليمين، وأَفِيلٍ وذَنُوبٍ [بفتحهما][7]، فالأفائِلُ[8]: بَنَاتُ مَخَاضٍ فما فوقها والذَّنُوبُ[9]: الدَّلْوُ الْمَلْأَى، وزُقَاقٍ بالضَّمِّ، وقَضِيبٍ بالفتح، وغُلَامٍ وَصَبِيٍّ، وفَلُوٍّ بالفتح وتشديد الواو وهو المُهر[10]، وَفَصِيلٍ[11] بالفتح وعَنَاقٍ[12] بالفتح وهو الصغير من الشَّيَاهِ، ونَصِيبٍ بالفَتْحِ، ولِسَانٍ بالكسر.

---

(١) القَذَالُ: جِمَاعُ مؤخر الرأس من الإنسان. اللسان (قَذَلَ).

(٢) القُرَادُ: واحد القِردان، والقُراد، دُوَيبةٌ تَعَضُّ الإبل. اللسان (قرد).

(٣) الكَثِيب من الرَمل: القطعة تنقاد محدودبة. اللسان (كثب).

(٤) الزُبُور: الكتاب المزبور ـ اللسان (زبر).

(٥) الصُوارُ والصِّوَارُ: القطيع من البقر. اللسان (صور).

(٦) الظَّلِيم: ذكر النعام. اللسان (ظلم).

(٧) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٨) الأَفَائِلُ: والإفَال صغار الإبل بنات المخاض ونحوها. واحدها أَفِيلٌ انظر سيبويه ٣: ٦٠٥ واللسان (أفل).

(٩) الذَّنُوبُ تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ ـ اللسان (ذنب).

(١٠) الفَلُوُّ والفُلُوُّ والفِلْوُ: الجَحْشُ والمهر إذا فطم. اللسان (فلا).

(١١) الفصيل: هو ما فُصل عن لبن أمّه وأكثر ما يطلق على أولاد الإبل والفصيل: ولد الناقة إذا فُصل عن أمّه والجمع فُصْلان وفصال ـ اللسان (فصل).

(١٢) العَنَاق: الحَرَّة. والعَنَاق: الأنثى من المعز، والجمع أعْنُقٌ وعُنُق وعُنُوق. اللسان (عنق) قال سيبويه في جمعه: وأمَّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على (أَفْعُل) وذلك قولك: عَناقٌ وأعْنُقٌ. وقالوا في الجمع عُنُوق

... وَلاَ يُجْمَعُ عَلَى أَفْعُلٍ خَاصَّةً إلاَّ المُؤَنَّثُ خَاصَّةً نَحْوُ: عَنَاقٍ، وَأَعْنُقٍ، وعِقَابٍ وأَعْقُبٍ، وذِرَاعٍ وأذْرُعٍ ..

... وأَمْكُنٌ مِنَ الشَّوَاذِّ .

وَلَمْ يَجِيءْ فُعُل من المُضَاعَفِ وَلاَ المُعْتلِّ اللاَّمِ ...

قوله : «ولا يُجْمَعُ على أفْعُلٍ إلاّ المؤنَّثُ خَاصَّةً...».

هذا مصداقٌ بيِّنٌ لما قاله العلماء من أنّ الحرف الزائد على ثلاثة أحرف في نحو: عقرب قائم مقام تاء التأنيث، لأنهم كسروا نحو حِمار في المذكر على أفعلة بالتاء فقالوا: حمار وأحْمِرة، وغُراب وأغربة، ولم يكسِّروا في المؤنث إلا على أفعُل بدون التـاء فقـالـوا ذراع وأذْرُع، وعِقاب وأعْقُب، فخصوا ما ليس فيه التاء بالمؤنث، فَكَأنهم آثروا أن لا تجتمع التاء مع الحرف الذي تَنَزَّل منزلتها كما لا يجمع بين التائين.

قوله : «وأمكن هي من الشواذ...».

لأنهـا جمع مكان وهو مذكر، والعذرة أن يأول المكان بالأرض، فإن قلت: فما العذرة في أزمن جمع زمان؟ قلت: ذاك غلط وإنما هو جمع زمن.

قوله: «ولم يجيءُ فُعُل ....».

أمـا المضـاعف فإنمـا لم يجيءْ فيه فُعُـل (إذ لو جاءَ)[1] ذلـك فيه يلزم أحد المحذورين وهما إظهار المثلين لو لم يدغم، والالتباس لو أدغم، فإنك إذا قلت في جمع عُبَاب[2] عُبٌّ لم يدر أنه فُعُل بضمتين أم (فُعْل) بضم وسكون إذ الزنتان

= وكسَّروها على فُعُول. كما كسَّروُها على أفْعُل، بنوه على ما هو بمنزلة أفْعُل كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث. الكتاب ٣: ٦٠٥.

(١) في الأصل : «إذ لو جاز» والمثبت من ب و ع .

(٢) عباب كل شيء : أوله ـ اللسان (عب).

وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ ذُبٌّ في جَمْع ذُبَاب، وَأَصْلُهُ ذُبَبٌ. وَلِمَا لَحِقَتْهُ مِنْ ذلِكَ تاءُ التَّـأْنِيثِ مِثالاَنِ فَعَائِل فُعُل، وَذلِكَ نَحْوُ: صَحَائِفَ وَرَسَائِلَ وحَمَائِمَ، وذَوائِبَ، وَحَمائِلَ وَسُفُنٌ. . .

واردتان في الأسماء، وبهذا وقع التَّغَضِّي عن الإدغام في الأفعال نحو سرّ في سَرَر، إذ ليس في أبنية الأفعال فَعْل بسكون العين، فلا يلتبس الإدغام، وقد جاء قليلا على فُعُل مَفْكُوكاً إدغامه كَسَريرٍ وسُرُر. وأما المعتل اللام فامتناع مجيء ذلك فيه للزوم الإعلال.

بيانه: أنّك إذا قلت في جمع عَدُوٌّ عَدُوٌّ بضمتين يلزم قلب الواو ياءً وإبدال ضمّة ماقبلها كسرةً على نحو عَدِيٍّ، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو مضموم ما قبلها.

قوله: «وأصله ذُبَبٌ.

إنما قال هذا إزاحة للالتباس، لأن الإدغام يُرِيكَهُ على فُعْل بسكون العين.

قوله: «نحو صَحَائِفَ . . .».

هي جموع صَحِيفَة ورِسَالَة وَحَمَامَةِ وذُؤَابَة، وَحَمُولَة، وسَفِينَة.

. . . ولِصِفَاتِهِ تِسْعَةُ أمْثِلَةٍ: فُعَلَاءُ، فُعُلٌ، فِعَالٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَانٌ، أَفْعَالٌ، أفعِلَاءُ، أَفْعِلَة، فُعُولٌ، وذلك نَحْوُ: كُرمَاءَ، وَجُبَنَاءَ، وَشُجَعَاءَ، وَوُدَدَاءَ، وَنُـذُرٍ، وصُبُـرٍ، وَصُنُـعٍ، وكُنُـزٍ، وكِرَامٍ، وَجِيَادٍ، وهِجَان، وثُنْيَـانٍ، وَشُجْعَـانٍ، وخِصْيَـانٍ، وأَشْـرَافٍ، وأَعْـدَاءٍ وأَنْبِيَاءَ وأَشِحَّةٍ، وظُـرُوفٍ. وَيُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ نَحْوُ: كَرِيمُونَ، وكَرِيمَاتٌ، وأمَّا فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَبَابُه أنْ يُكَسَّرَ عَلَى فَعْلَى كَجَرْحَى، وَقَتْلَى، وَقَدْ شَذَّ قُتَلَاءُ، وأُسَرَاءُ، وَلاَ يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ، وَلاَ جَرِيحَاتٌ. .

قوله : ولصفاته . . .»

أي ولصفات ما كانت زيادته ثالثةً مَدَّةً.

قوله : «نَحْوُ كُرَمَاءُ. . »

هذه جموع كَرِيمٍ ، وَجَبانٍ، وشُجَاعٍ ، وَوَدُودٍ، ونَذِيرٍ، وَصَبُورٍ، وَصَنَاعٍ بالفتح وهي المرأةُ ذاتُ الصَّنْعَةِ، وكِنَازٍ بالكسر والزَّاي وهى النَّاقَةُ المُكْتَنِزَةُ من اللَّحْمِ ، وَكَرِيمٍ ، وجَوَادٍ؛ وهو الفرس ، والهِجَانُ وَهُو الأبْيَضُ كَفُلْكٍ في جمع فُلْكٍ فالكسرة في الجمع غيرها في المِفْرَدِ، وَثَنِيٍّ وهو الذي يُلْقِي ثَنِيَّتَهُ، وشَجِيعٍ كَقَضِيبٍ وَقُضْبَانٍ وَخَصِيٍّ وشُجَاعٍ كَغُلَامٍ وَغِلْمَانٍ، وَشَرِيفٍ وعَدُوٍّ، ونَبِيٍّ وَشَحِيحٍ وَهُو البَخِيلُ، وَظَرِيفٍ.

قال الإمامُ عبدُ القاهر: وأما (ظُروفٌ) في جمع ظريف فعلى حذف الزيادة كأنه ظِرْفٌ وظُروف أو ظَرفٌ وظُروف.

(كفِلْسٍ وفُلُوسٍ ونَمِرٍ ونُمُورٍ)[1]، وأما فعيل بمعنى فاعل يُجمع جَمْعَ التصحيح

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في الأصلُ ولا في ب والمثبت من ع.

. . . وَلِمؤنَّثِهَا ثَلاثَةُ أَمْثِلَةٍ: فِعَالٌ، فَعَائِلُ، فُعَلاءُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: صِبَاحٍ، وَصَبَائِحَ، وَعَجَائِزَ، وخُلَفَاءَ.

كمثاليه، وفعيل بمعنى مفعول يكسّر على فَعْلَى كمثاليه في جَريحٍ، وَقَتِيلٍ، (وقُتَلاءُ)[1]، وأُسَراءُ من الشّواذ كأنهما على تَشْبيه فَعيل بمعنى مَفْعُول، بفعيل بمعنى فَاعلٍ، نحو: كريمٍ وكرماء، كما شُبِّه قريبٌ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[2] بفعيل بمعنى مَفْعول فلم يدخله التاء، وامتناع جمعه بالواو والنون لسرٍّ وهو أنهم أرادوا أن يُفرِّقوا بين فعيل بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مَفْعول، فجمعوا الأول لكونه أصلا جمع سلامة، وكَسَّرُوا الثاني لعدم أصالته، فلم يجمع بالواو والنون، ومن ثَمَّ امتنع جمع مؤنثه بالألف والتاء، لأنّ هذا الجمع فرع على ذلك الجمع، وذاك ممتنع، فيمتنع هذا.

قوله: «ولمؤنثها . . .».

الضمير فيه عائد إلى الصفات في قوله: «ولصفَاتِه تسعةُ أمثلة». واعلم أنّ الهاء إذا لحقت فعيلا للتأنيث وافق المذكّر في الجمع، وقَدْ يُكَسَّر على فَعَائِلَ كَصِبَاحٍ، وَصَبَائح في جَمْع صَبيحَةٍ، وهي الحَسْنَاءُ، ومن صَبُحَ وَجْهُهُ حَسُنَ، وَقَالُوا: خليفةٌ، وخَلائِفُ، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [3] وأما خُلَفَاءُ فجمع خليف بدون الهاءِ، وقَد جمعهما الشاعر في قوله:

٣٨٠ ـ إنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَليفُ أبي يَحْيى بِمَوْجُود[4]

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) سورة الأعراف آية ٥٦ ونصها في نسخة ب ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

(٣) سورة يونس آية ١٤.

(٤) البيت من البسيط لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٥ واللسان (خلف) وابن يعيش ٥ ٥٢
وروايته في المصدرين الأخيرين: وما خليفُ أبي وهْب.
وفي الديوان: (إنّ من الحيّ موْجُوداً) بدلاً من إنّ من القوم

* فصـــل * وَمَا كَانَ عَلَى فَاعِلٍ اسما فَلَهُ إذا جُمعَ ثَلَاثَةُ أمْثِلَةٍ: فَوَاعِـلُ، فُعْلَانُ، فِعْلَانُ، نَحْوُ: كَوَاهِلُ، وُحجْرَانُ، وجِنَانٍ، وَلِمُؤَنَّثِه مِثَالٌ وَاحِدٌ: فَواعِلُ نَحْوُ كَوَاثِبَ.

وَفَعُولٌ إن كان وصفاً لمؤنَّث جمع على فَعَائِل، كما جمع عليه فعيله نحو: عَجُوزٍ وَعَجائِز. .

قوله: «نَحْو كَوَاهِلَ. . .».

الكاهل: مُقَدَّمُ الظَّهْرِ، والحاجر[1]: ما يمسك الماء من شفير الوادي، والجانُّ الواحد من الجِنِّ وهو العظيم من الحَيَّات أيضا، سمِّيت بذلك لاعتقادهم أنها من الجِنِّ[2]، والكـاثِبَـةُ من الفـرس: مُقَـدَّم المَنْسِـج، والجَانُّ في كونه اسما بمنزلة الإنسان، واعتبار الوصفية التي هي الاستتار لا يمنع إجراءه على منهاج الأسماء، وكذا حكم سائر الأسماء المشتَقّة (التي لا يوصف بها)[3].

---

(١) في جميع النسخ (الحاجز) وهو تصحيف والصواب أن تكون بالراء المهملة، لأنه الموافق لمعناها الوارد في المتن . أما الحاجز بالزاي فهو الحائل بين الشيئين. انظر سيبويه ٣: ٦١٤ واللسان (حجر وحجز).

(٢) قال ابن منظور : والجانّ : ضرب من الحيّات أكحلُ العينين يضرب إلى الـصفْرَةِ لا يؤذي وهو كثير في بيوت الناس.

(٣) في ب : «التي لا توصف» وصوابه المثبت من الأصل و ع.

. . . وقد نزّلوا ألف التأنيث منزلة تائه فقالوا في فاعلاء فواعل نحو: نَوَافِقَ، وَقَوَاصِعَ، وَدَوَامٌ، وَسَوَابٌ.

وللصفة تسعة أمثلة: فُعَّـلٌ، وفُعَّالٌ، فَعَلَةٌ، فُعَلَةٌ، فُعْلٌ، فُعَلاَءُ، فُعْلاَنٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ. نحو: شُهَّدٍ، وَجُهَّلٍ، وَجُهَّالٍ، وَفَسَقَةٌ، وَقُضَاةٍ. وَتَخْتَصُّ بالمُعْتَلِّ اللامِ، وَبُزْلٍ، وَشُعَرَاءَ، وصُحْبَانٍ، وَتِجَارٍ، وقُعُودٍ. .

قوله: «وقد نزلوا. . .». .

أي جعلوا فاعلا كفاعله، والدَّامَّاءُ[1]: إحدى جِحَرَةِ اليربوع كالنافقاء، والقَاصِعَاءِ. والسَّابِيَاء[2]: الذي يخرج مع الولد وهو جلدة الرحم.

قوله: «نَحْوُ شُهَّدٍ. . . .».

هي جموع شاهدٍ، وجَاهلٍ، وفاسِقٍ، وقَاضٍ. والأصل قُضَيَةٌ كما أنّ الأصل في غُزَاةٍ غُزَوَةٌ، وهذا مختصٌّ بالمعتلِّ اللام، لا يقال فُسَقَةٌ، ولا حُوَكَةٌ بضمهما في جَمْعِ فاسِقٍ وحَائِكٍ. ومفردات الباقية: بازِلٌ وشَاعِرٌ وَصَاحِبٌ وتاجرٌ وقاعِدٌ، فظهر بما ذكرنا أنّ لِصِفاتِه تِسْعَةَ أمْثِلَةٍ، كذا أثبت في بعض النسخ، وأثبت في بعضها ثمانية أمثلةٍ، ولم يمثل بقُعود، والأول ليس ببعيد عن الصَّواب.

فإن قيل هو قليل، فَفُعَال أقل وَقد ذكره.

---

(١) الدَّامَّاءُ، والدُّمَّاءُ، والدُّمَّةُ: إحْدى جِحَرَةِ اليربوع. اللسان (دمم) ونقل ابن منظور في اللسان عن ابن بري: أسماءُ جِحَرَةِ اليَرْبُوعِ سَبْعَة: القاصعاءُ، والنّافقاءُ، والرّاهطاءُ، والدَّامَّاءُ، والعانقاءُ، والحاثياءُ، واللُّغزُ والجَمْعُ دوامُّ على فوَاعلَ. اللسان (دمم).

(٢) السابياءُ: هو الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد. وقيل السابياء المشيمة التي تخرج مع الولد. انظر اللسان (سبي).

. . . وَقَـدْ شَذَّ نَحْـوُ: فَوَارِسَ، وَلِمُؤَنَّثِها مِثالاَنِ: فَوَاعِلُ، وَفُعَّلٌ، نَحْوُ: ضَوارِبُ، وَنُوَّمٌ. .

قوله : «وقد شَذَّ نَحْوُ فَوَارِسَ. . . ».

جمع فارس على فوارس، ويجوز في (فاعل) إذا كان لما لا يعقل أن يجمع على فواعـل وهـو قياسٌ مُتْلَئِبٌّ[1] فلك أن تقـول: مررت بخيل روافس، والمراد منها الذكور، وسِرّه أن الجمع فيما لا يعقل من الذكور يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل لتناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث من العقلاء لأنهن ناقصاتُ العقل، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2] و(أخر) جمع آخر لأنه لليوم، وآخر لا يجمع على فعل ، وإنما يجمع عليه (أُخْرى) لكن اليوم لما كان مما لا يعقل أجري مجرى المؤنث فكأن آخَرَ أخرى فجمع على أُخَرَ.

قوله : «ونوّم . . . ».

هى جمع نائمة، كخنّس في جمع خانسة. قال تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾[3].

قوله : «كحائض . . . ».

ما كان صفة من المؤنث عارية من التاء نحو حائض فإنه يجمع على فواعل، وفُعَّل نحو : حوائض وحيّض وحواسر وحُسَّر، والحاسر التي لا خِمَارَ لها.

---

(١) مُتْلَئِبٌّ : أي مستقيم.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٤ و ١٨٥ .

(٣) سورة التكوير آية ١٥و ١٦ . وقد جاءت الآية في نسخة الأصل و ع على النحو التالي: «والجوار الخنس» والصواب ما أثبت من نسخة ب.

*** فصـــــل * ولـلاسم مِمَّا في آخِرِه أَلِفُ تأنيثٍ رَابِعَةٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ مِثَالاَنِ: فَعَالِي، فِعَالٌ نَحْوُ: صَحَارِي وإِنَاثٍ. . .**

قوله: «فَعَالِي،فِعَال. . . »

اعلم أن مثـال حُبْلى يجمع في الأصل على فَعَالِي بكسر اللام ثم يبدل من الكسـرة فتحـة ومن الياء ألف ليكون آخر الجمع كلفظ آخر المفرد، والألف في حَبالَي غَيْرُها في حُبْلَى، لأنّ هذه للتأنيث وتيك منقلبة عن الياء، ونظير هذا قولهم (هَرَاوَى) في جمع هِرَاوَةٍ[1] والأصل: هرائِيُ كَهَرَاعِيُ على فعائل، لأنّ هِرَاوَةً فِعَالَةٌ بالكسر كَرِسَالةٍ، أبدلوا من الهمزة واوا ليكون آخرُ الجمع كآخر الواحد في كون الحرف الذي يلي الأخير فيهما واوا وإن اختلفت الواوان فإحداهما لام والأخرى بدل من الهمزة، والواو التي هي لام قد انقلبت إلى الياء في هرائي، ثم إلى الألف في (هراوًا)[2]وهكذا حكم (أَدَاوَى)[3] وهذا الصنيعُ لفرط الرغبة منهم في أن يكون الفرع على منهاج الأصل، وهكذا تقول في صحارَى[4] جمع صحراء ، إذ الأصل صحـارٍ، أبـدلـوا من الكسـرة الفتحة، ومن الياء الألف فقالوا (صحَارَى) مع أن المماثلة بين الواحد والجمع غير مطلوبة، إذ الواحد صحراء، ولكن ليكون آخرُ صَحَارَى كآخِرِ حَبَالَى، لأن صحراءَ ممدودة كانت على فَعْلَى بالقَصْر، لان الألف زيد قبل ألف التأنيث للبناء حتى انقلبت ألف التأنيث همزة، ولذا يُقْصَر فيردّ إلى الأصل نحو الهيجا بالقصر في الهيجاء بالمدّ، فحذفت إحدى الزيادتين من صحراء

---

(١) الهِـرَاوَةُ : العضا ، وقيل العصا الضخمة، والجمع هَرَاوَى بفتح الواو على القياس مثل المطَايَا. اللسان (هرا).

(٢) في ع: «هرازى» والمثبت من الأصل و ب .

(٣) في الأصل : «أداوا » والمثبت من ب و ع .

(٤) يجمع على صحارى وصحاري. اللسـان (صحر).

. . . وَلِلصِّفَـةِ أَرْبَعَـةُ أَمْثِلَةٍ: فِعَـالٌ، فُعْـلٌ، فُعَـلٌ، فَعَالَى، نَحْوُ: عِطَاشٍ، وبِطَاحٍ، وَعِشَارٍ، وحُمْرٍ، وَالصُّغَر، وَحَرامَى. .

ثم فُعِل بجمعه ما فعل بجمع حُبْلى، وقولهم صَحَارَى ليكون كَحَبالَى، نظير قولهم دُنْيَاوِي في النسب، لأنهم زادوا قبل الألف في (دنيا) التي تنقلب واوا في دنيوي ألفاً ليكون كحمراويّ في اللفظ، فلما اعتبر أن يكون لفظ المقصور كلفظ الممدود في النسب كذلك اعتبر في الجمع أن يكون لفظ (جمع) الممدود[1] كلفظ جمع المقصور، بل هو أولى، لأن الممدود فرع على المقصور، (وحقيق أن يتبع الفرعُ الأصل)[2] ولذا لم يكثر نحو دنياوي كثرة صحارَى، والإناث جمع أنثى.

قوله: «نحو عِطَاش. . . إلى آخره».

الأول جمع عطشى بالقصر، والثاني والثالث جمعا بطحاءِ وعُشَرَاء بالمد والعشراءُ قد ذكرت قبل[3]، والرابع جمع حمراء، فإن قلت: فجمع أحمر أيضا هكذا فما السر المكنون في ذلك الاتحاد بين الجمعين؟

قلت: السر فيه أنهم لما استأنفوا لكل من المذكر والمؤنث في هذا النحو صيغة على حِدة نحو أحْمر وحمراء، ولم يقولوا أحمر للمذكر، وأحْمَرةٌ للمؤنث، كما قالوا: (كريم وكريمة، وضارب وضاربة)، آثروا الاتحاد في صيغة جمعيهما لتكون هذه الموافقة بإزاء تلك المخالفة، فلله دَرُّ مناسبات في العربية قد تفتَّقت أكمامها للعِصَابة الأدَبيّة.

والخامس جمع الصُّغرى. وفي ذكر الصُّغر باللام سر نذكره في باب أفعل التفضيل إن شاء الله تعالى.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في ب: «وحقيق أن يتبع الأصل الفرع».

(٣) انظر ص ١٠١٦.

. . . وَيُقَالُ: ذِفْرَيَاتٌ، وَحُبْلَيَاتٌ، والصُّغْرَيَاتُ، وَصَحْرَاوَاتٌ، إذا أريد أدْنَى العَدَد، ولا يُقالُ: حَمْرَاوَاتٌ. وأمّا قَوْلُه صَلّى اللهُ عَلَيه وسلم «لَيْسَ في الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» فلِجَريه مَجْرَى الاسم، وإذا كَانَتَ الألِفُ خَامِسَةً جُمِعَ بِالتَّاءِ كَقَولِكَ: حُبَارِيَّاتٍ، وَسُمَّانِيَّات.

وفُعْل وفُعَل ليسا بعامَّين، وإنما يجمع على فُعْل فَعْلاء أفعل، وعلى فُعَل فَعْلى أفعل.

والسادس جمع حَرْمى[1] بالقصر، وهي الشاة التي تشْتهي الفحل على الحَبَل من استَحْرَمَت، وحَرِمَت اشتهت الفحل.

قوله: «ويقال .... إلى آخره».

ذِفْرَيَات جَمْع ذِفْرَى، وهو أصل الأذن، وحُبْلَيَات جمع حُبْلَى وانقلاب ألف التأنيث لالتقاء الساكنين وهما الألفان وانقلابهما إلى الياء لما سيجيء في المشترك إن شاء الله (تعالى)[2].

والصُّغْرَيَات جمع الصُّغْرَى، وصَحْرَاوَات جمع صَحْرَاء.

قوله : «ولا يقال حَمْرَاوَات .....».

لأن الاسم مقـدّم على الـوصف فبـدىء به، فقيل صحراوات، كما يقال في المثنى صحـراوان، لأن المثنى والمجموع من واد واحد، من أن كلا منهما بعد الـواحد ثم لما آل الأمر إلى الصفة، امتنعوا أن يقولوا حمراوات فرقا بين الاسم والصفة، فلذا لم يسوّغ نحو حمراوات، اللهم إلا أن تستعمل استعمال الأسماء نحو بطحاوات.

---

(١) شاة حَرْمى وشياه حِرام، وَحَرامَى مثل عِجَال وعَجالى. انظر سيبويه ٣: ٦٤٦ واللسان (حرم).

(٢) في ب : «جل وعز» والمثبت من الأصل و ع.

*** فصــــل * ولأفْعَـلَ إذَا كَانَ اسْمًـا مِثَـالٌ وَاحِـدٌ: أفَاعِلُ نَحْوُ: أجَـادِلُ، وَلِلصِّفَـةِ ثَلاَثَـةُ أمثِلَةٍ: فُعْـلٌ، فُعْـلاَنُ، أفَاعِلُ، نَحْو: حُمْرٌ وحُمْـرَانٌ. وَالأَصِـاغِـرُ، وإنما يُجْمَع بأفَاعِلَ أفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلَى، وَيُجْمَع أيْضاً بالواوِ وَالنُّونِ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾**

وقوله: «ليسَ في الخَضْرَواتِ صَدَقة»[1].

من هذا القبيل إذ لم يجعل له موصوف، (فكأنه قيل ليس)[2] في البقول صدقة.

والمراد من قوله: «فلجريه مجرى الاسم» أنه لا يصحب الموصوف لا ظاهرا ولا تقديرا.

وأما نحو حُبَارى، وسُمانى وهما طائران فالجمع فيه بالألف والتاء ولا يجمع على حبائر وسمائن، لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكرهوا التكسير في المؤنث أولى.

قوله: «نحو:أَجَادِل».

هو جمعُ أجدل وهو طائر.

قوله: «وللصفة»

أفعل إذا كان صفة فلا يخلو من أن يكون مُذكَّر فَعْلاء، أو فَعْلى بالفتح، والمدّ في الأول، وبالضمِّ والقصر في الثاني، والأول يجمع بِفُعل وفُعْلان، والثاني بأفاعل بالواو والنون أيضا.

وقوله: «إنَّما يُجمع بأفاعل (أفْعَلُ) الذي مؤنثه فَعْلى».

ليس بكاف لأنه يبقى فُعْل وفُعْلان ويوهم أنهما مطلقان وليس بمطلقين.

---

(١) انظر سنن الترمذي زكاة ٣. وانظر شرح فتح القدير ج ٢ ص٣ ط٢ دار الفكر.

(٢) في ب: «فكأنه ليس» والمثبت من الأصل وع.

وأمَّا قَوْلُه :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فَمَنْظُورٌ فِيه إلى جَانِبِ الْوَصْفِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ.

فإن قلت : ما قيلك في نحو الأبطح والأجرع والأدهم مما استعمل استعمال الأسماء أتنظر إلى أصله الذي هو الوصفية أم إلى العارض الذي هو الاسمية؟ قلت: قيل بل إلى العارض، ولذا قالوا الأباطح، والأجارع، والأداهم لأن هذا النحو قد سلك في الاستعمال طريقة الاسمية لا الوصفية، حتى كأنّ الأصل هو العارض، وكأن العارض هو الأصل، ألا تراهم لا يكادون يقولون نزلت المكان الأبطح أو المكان الأجرع، ولا ركبت الفرس الأدهم بل نزلت الأبطح، والأجرع، وركبت الأدهم قال:

٣٨١ ـ بِأَجْرَعَ مُنْقَادٍ بَعِيدٍ مِنَ القُرَى[١].

وقالوا : بَطْحَاوات كصحراواتٍ. (وبطاح كأنثى وإناث)[٢]، (ولم يمتنعوا عنه مع امتناعهم عن حمراوات وهذه)[٣] دلائل متّضحة على أن هذا النحو قد سلك طريقة الاسمية.

قوله :

٣٨٢ ـ أَتَانِـــــي . . . .[٤]

الأحوص : اسم رجل من حوص صار ضيق العين، فمن نظر إلى الأصل قال في جمعه حُوصٌ، كأحْمَر وحُمر، ومن نظر إلى انتقاله إلى الاسمية ومفارقته الأصل

---

(١) الشطر من الطويل ولم أعثر له على نسبة ولا تتمة

(٢) لم يرد في الأصل و ع والمثبت من ب

(٣) لم يرد في ب والمثبت من الأصل و ع

(٤) الشاهد من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ١٥٨ وترتيبه العاشر من قصيدة له عدتها خمسة وعشرون بيتا من الطويل قالها في هجاء علقمة ومطلعه

* فصـــــل * وَقَـدْ يُجْمَعُ فَعْلانُ اسْماً علَى فَعَالِينَ نَحْوُ: شَيَاطِينَ وكَذلكَ فُعْلاَنٌ، وَفِعْلاَنٌ نِحْوُ سَلاَطِينُ وَسَرَاحِينُ.

قال في الجمع أحاوص كأجْدَل وأَجَادِل، وهذا الشاعر نظر إلى الجانبين كليهما، وأراد بالأحاوص الأحوص وأولاده.

و(لو) في البيت للتمنّي، أي وددت أن تنهاهم، واستعمالهم هذا النحو استعمال الأسماء ليس بمخرجه عما هو عليه في الأصل وهو الوصفيّة إخراجا كلّيًا، ألا ترى أن الأبطح والأجرع وإن استعملا استعمال الأسماء حتى كُسِّرا تكسيرها لم يخرجا عن الأصل خروجا كُلّيًا، بدليل امتناعهما من الصرف، وما قدمنا من أن هذا النحو قد سلك طريقةَ الاسمية فهو حديث منا مع غلبة الاسمية، لا مع الخروج الكُلّي عن الوصفية فإيَّاكَ والتَّخْطِئَة فَيُخَطَّأَ ابن أخت خالتك، فلما لم يخرج هذا النحو من الأصل خروجا كليا ساغ لهذا الشاعر أن ينظر إلى جانب الأصل (مرة)[1]، وإلى جَنَبَةِ العارض أخرى.

قوله: «نحو شياطين...».

شَيطان إن أُخِذ مِنْ شَطَنَ فهو فَيْعَال، وإن أُخِذَ مِنْ شَاطَ فَهْو فَعْلاَن وكلاهما للبُعد عن رحمة الله تعالى، وهو على القول الأول منصرف وعلى الثاني غير منصرف[2].

لَعَمْري لَئِنْ أمْسَى مِنَ الحَيِّ شَاخِصاً لَقَدْ نَالَ خَيْصاً مِنْ عُفَيْرَةَ خَائِصَا

والشاهد:

أتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آل جَعْفَرٍ فَيا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأحَاوِصَا

(١) في ب: «تارة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر ما قاله فيه ابن خالويه في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٧ حيث قال: والشيطان يكون فَعْلانَ من شاط يَشِيطُ بقلب ابن آدمَ، وأشاطه أي أهلكه، ومن شاط بقلبه أي مال به، ويكون فَيْعالاً من شَطَنَ اي بَعُدَ كأنه بَعُدَ عن الخير كما أنه سمي إبليس لأنه أبْلَسَ من رحمةِ الله أي يئس.

. . . وَقَـدْ جَاءَ سِرَاحٌ، وَصِفَـةٌ عَلَى فِعَـالٍ وفُعَـالَى نَحْوُ: غِضَابٍ وَسُكَارَى، وَيُقولُ بَعْضُ الْعَرَبِ كُسَالَى وَسُكَارَى وَغُيَارَى وَعُجَالَى بِالضَّمِّ. .

قوله : «جاء سِراحٌ . . . .».
بكسر السين جمع سِرْحَانٍ وهو الذئب.

قوله : «نحو غِضَابٍ وَسُكَارَى».
لا يُقال سَكْرانُون، ولا غضبانُون، لأنَّ الواو والنون تتبع تاء التأنيث تقول كريمون لصحـة قولك كريمة فباب هذا النحو التكسير على فِعال وَفَعَالِى، كمثاليه، وَقَدْ وقعت المـوافقة بين المذكر والمؤنث في جمعهما على فَعَالٍ كَغَضْبان وغضابٍ وَغَضْبى (وَغِضَاب)[1]، كما وقعت الموافقة بين فعيـل وفعيـلة في جمع ظريف وظريفة أيضا، وحذفت الألف والنون من المذكر كغضبان وغضابٍ لحذفهم لهما في الاسم كَظَرِبانٍ وظَرِبٍ. وإنما حذفوهما في الاسم إجراءً لهما مجرى تاء التأنيث فقالوا ظَرِبٌ كما قالوا شَجَرَة وَشَجَر.
أمـا إذا كَانَ (فَعْـلَانُ) مما تدخله التاءُ دخله الواو والنون، والألف والتاء نحو ندمانون وندمانات.

قوله : «ويقولُ بعضُ العرب».
من ضم الفاءَ في كُسالى وأخواته فكأنه فَرَّق بين فَعَالى جَمْع فعلاء وفُعالى جمع فَعْلان.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع

* فصـــل * وَفَيْعِلٍ يُكَسَّرُ على أفْعَالٍ، وَفِعَالٍ، وَأفْعِلَاءَ نَحْوُ: أمْوَاتٍ، وَجِيَادٍ، وَأنْبِيَاءَ، وَيُقَالُ هَيِّنُونَ وَبَيِّعَاتٍ.

قوله: «وفَيْعِل .....».

هو مما يختصُّ به المعتل ولا يكون في الصحيح نحو: مَيِّت وجَيِّد، يقال في الجمع المذكر من هذا النحو بالواو والنون، وفي جمع المؤنث بالألف والتاء إذا أريد التصحيح. فأما عند التكسير فيقال أَمْوَاتٌ على أَفْعَال، وقولهم أقوال في جمع قَيْل للسَّيِّد، لأنه قَيِّل فَيْعل من القول والعين منها محذوفة كأنه الذي له قول (أي ينفذ قوله)[1].

وقيل: فيه وجه آخر، وهو أن يكون مأخوذاً من قولهم تقيَّل أباه، لأنَّ الملك يُتابع من يَتَقَدَّمُه في رسوم السياسة. يدل على قصدهم لهذا المعنى تُبَّع، وتصريحهم بلفظ المتابعة.

وجيادٌ وأبيناءُ على فِعالٍ وأفعلاء، والبيِّنُ: الفصيح بالباء الموحدة قبل الياء المثنّاة.

---

(١) في ب: «أي ينفذ» والمثبت من الأصل وع.

* فصـــــل * وَفَعَّـال وفُعَّـال وَفِعِّيـل ومَفْعُـول ومُفْعِـل وَمَفْعَل يُسْتَغْنَى فِيهَـا بالتَّصْحِيـحِ عَنِ التَّكْسِـير فَيُقَـال: شَرَّابُـون وحُسَّـانُـون وفِسِّيقُـونَ وَمَضرُوبُـونَ وَمُكْـرَمُـونَ وَمُكْـرِمُـونَ، وَقَـدْ قِيلَ عَوَاوِيرُ، وَمَلاَعِينُ، وَمَشَائِيمُ، وَمَيَامِينُ، وَمَيَاسِيرُ، وَمَفَاطِيرُ، وَمَنَاكِيرُ، وَمَطَافِلُ، وَمَشَادِنُ.

قولـــــه: وفعّال . . . . إلى آخره». .

امتنعوا من تكسير فَعَّال، وفُعَّال، وفِعِّيل، إذ في تكسير كل منها وقوع الالتباس بين جمعه وجمع صاحبيه، إذ لو قيل شراريب، وحساسين، وفَسَاسيق، لماعلم أن المفرد لكـل من هذه الجموع مفتوح الأول، أو مضمومه أو مكسوره، ولما علم أن ماقبل الآخر في المفرد ألد ألف أو ياء.

أما (مَفْعُولٌ): فامتناع تكسيره لئلا يلتبس جمعه بجمع مِفعال ومفعيل وأما مُفْعِل بالكسر، فإن كان له مُفْعَل بالفتح في تكسيره (الالتباس)[1] بين جمعيهما، وهي العلة بعينهافي امتناع تكسير مُفْعَل بالفتح، وإن لم يكن فالالتباس بين جمعه وجمع مَفْعِل أو مَفْعَل (أو مِفْعَل)[2]، وقوله (يُسْتَغْنَى فيها بالتصحيح) أيْ لم يكسروا هذه الأبنية[3] فلم يقولوا مثلا شراريب، وحساسين، وفساسيق، ومضاريب في شَرَاب، وَحُسَّان، وفِسِّيق، ومضروب، إلا ما جاء من هذه الجمـوع المكسرة وهي جموع عُوّار لقَـذَى العـين، وملعون ومشؤوم، وميمون من اليُمن، ومُوسِرٌ ومُفْطِر من أفطر الصائم، ومُنكَر بفتح الكاف، وامرأة مُطْفِل ذات طفل، وَظَبيَةٌ مُشْدِن من قولهم: شَدَنَ الغزال إذ قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمّه. وأَشْدَنَت الظبية فهي مُشْدِن إذا شَدَن وَلَدُها.

---

(١) في ب: «التباس» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «الأمثلة» والمثبت من الأصل وع.

* فصــــل * وكـلُّ ثلاثيٍّ فيهِ زيادَةٌ للإلحاقِ بالرُّبَاعِي كَجَدْولٍ وَكَـوكَبٍ وعِثْـيَر، أوْ لِغَـيْرِ الإلْحَـاقِ وَلَيْست بِمَـدَّةٍ كَأَجْدَلٍ، وَتَنْضُبٍ ومِـدْعَسٍ فَجَمْعُـهُ عَلى مِثَـالِ جَمْعِ الـرُّبـاعِي، تَقُولُ جَدَاوِلَ وأَجَادِلَ وَتَنَاضِبَ وَمَدَاعِسَ.

قولـــــه : «زيادة للإلحاق. . . . .».

هي التي يوازن بها المزيد أصلا من الأصول، ويتصرف تصرفه كالواو في جدول للنهر الصغير، وكوكب. وكالياء في عثير للإلحاق بنحو جعفر ودرهم. والدليل على أن الواو والياء زائدتان سيجيء إن شاء الله تعالى. والتَّنْضُب: شَجَرٌ تُتَّخَذُ مِنْهُ السِّهَامُ، والمِدْعَسُ الـرُّمْـحُ، فإنْ قلت: مايجري مجرى الفعل كضارب، أو ما كان بمعناه كشرّاب لأنه ليس على يشرب، غير أنه بمعنى شارب فالحكم في ذلك أن تلحقه الواو والنون فلذا قيل: ضاربون، وشرَّابون، ومدعَسٌ جار على زنة المضارع كَيدْعَسُ، فما بالـه لم تلحقه الواو والنون؟ قلت: هو فرع على مفعال ومنقوص منه فيجري على حكمـه في امتنـاع العـلامات، ومِفْعال غير جار على الفعل وهو ظاهر ولا بمعنى مايجـري مجراه، لأنـه من أبنية الآلات. فلذا لم يقـل مِطْعَانُونَ، ولا مِطْعَامُون بل مَطَاعِين وَمَطاعِيمُ، قال:

٣٨٣ ـ مَطَاعِينُ في الهَيْجَا مَطَاعِيمُ في القُرَى
إذا ابيضَّ آفاقُ السَّماءِ من القَرْسِ [1]

---

(١) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٢ وترتيبه الأخير من مقطوعة له عدتها ثمانية أبيات ومطلعها:

أجاعِلةٌ أمُّ الحُصَيْنِ خزَايَةً عَليَّ فِرَارِي أنْ لَقِيتُ بَني عَبْسِ

ورواية الشاهد في الديوان :

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ للقِرَى إذ اصْفَرَّ آفاقُ . . . .

=

* فصـــــل * وَتَلْحَقُ بآخِـره التَّـاءُ إذا كَانَ أَعْجَميًّـا أَوْ مَنْسُوبًا كَجَوارِبَةٍ وأَشَاعِثَةٍ وَسَيابِجَةٍ، والرُّبَاعي إذا لَحِقَهُ حَرْفُ لينٍ رابعٌ جُمِعَ على فَعَـالِيـلَ، كَقَنَـادِيـلَ، وسَرَادِيحَ، وكَذلِكَ مَا كَانَ مِن الثُّلاثِي مُلْحَقًا بِهِ كَقَرَاوِيحَ، وَقَرَاطِيطَ..

أي من البرد، وهذا هو السر أيضا في استواء المذكر والمؤنث في هذا المثال يقال: (رجل مِطْعَام وامرأة مِطْعَام)، وفي البيت لطيفة وهي التنبيه على أن هذا المثال يجيء من (فَعَلَ) ومن أفعل أيضا فمطاعين من (طَعَن)، ومطاعيم من (أَطْعَمَ)، إذ لو كان من (طَعِمَ) لانقلب المدح ذمًّا. وقولهم: (مِقْول ومِخْيط) بالتصحيح دليل على أنهما منقوصان من مِقْوَال ومِخْيَاط، إذ لو لم يُنقصا منهما لوجب أن يقال مِقَـال ومِخاط، كما قالوا مَقَـال في مقـول بالفتح، وهذا الذي ذكرنا وهو أن مِفْعَلا منقوص من مِفْعال قول الخليل[1] وهو مغنٍ عن الدليل، فإنَّ القَوْلَ مَاقَالَتْ حَذامِ[2].

قولـــــه: «أعجميا أو منسوبا.....»..

الأعجمي فرع لكونه طارئا على العربية في استعمالهم فناسب أن يزاد في جمعه ماهو أمارة للفرعية وهو التاء ليكون ذلك تنبيها على عُجْمَتِهِ، وياءالنسب كتاء التأنيث من

= وكذلك في اللسان (قرس) بينما وردت روايته في اللسان (طعن) على النحو التالي:

مطاعينٌ في الهيجا مكاشيف للدُّجى إذا اغبرَّ آفاق السَّماء من القَرْسِ

وقـال ابن منـظور في تفسـير مفردات البيت تحت مادة (قرس) المطاعين: جمع مطعان للكثير الطعن، ومطاعيمُ جمع مِطْعَامٍ للكثير الإطعام، والقِرى: الضيافة، والآفاق: النَّواحي، والقَرْس: برد الصقيع. والشـاهد في البيت جمعُ مِطعان على مطاعين ومطاعيم بالتكسـير.

(١) انظر سيبويه ٤: ٣٥٥-٣٥٦ وعبارة سيبويه المنقولة عن الخليل: (زعم أنها مقصورة من مفعال أبدا).

(٢) صدره: إذا قالت حذام فَصدِّقوها. وهو من الوافر وقائله نجيم بن مصعب بن بكر بن وائل، شواهد المغني للسيوطي ٢: ٥٩٦.

. . . وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ فِيهِ مِنْ ذلِكِ زَيَادَةٌ غَيْرُ مَدَّةٍ كَمَصَابِيحَ وأَنَاعِيمَ وَيَرَابِيعَ وكَلَالِيبَ.

حيث إن كلا منهما تجيء فارقة بين المفرد والجنس كتمرة وتمر، وزنجي وزنج، وكلٌ من التأنيث والنسبة يكون حقيقيا ومجازيا على ماستقف عليه إن شاء الله تعالى، فناسب أن تقوم التاء مقام الباء في الجمع.

قولـــه: الجواربةُ. . . .».

جمع جورب، والأشـاعثة جمع أشعثي، وهو المنسوب إلى أشعث، والسِّرْدَاح[1] مكان لينٌ يُنبت النَّجَمَة والنَّصِيَ وهما نبتان.

والقرْواح: الأرض البـارزة للشمس، والقُر طـاط، بضم القـاف لذوات الحافر كالبرذعة للبعير[2]، والإلحاق فيه بتكرير الطاء.

قولـــه: «وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة».

أي وما هو على صورة الرباعي فحكمه حكم الرباعي فيما ذكرنا، وإن كان في الأصل ثلاثيا كأمثلته، ألا ترى أن الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع كان حكمه أن تُثْبتُ ذلك الحرف في جمعه إلا أنه يُقلب ياءً إن لم يكن إياها كقرواح وقراويح، وقد أخذ هذا الحكم مِصْباح فقيل مصابيح بإثبات ألف مصباح في الجمع ياءً.

وقولـــه: «غير مـــدة».

غير مستقيم، إذ لافصل بين أن تكون مدة أو غيرها.

بيانه: أن المدة لاتكون فيما نحن بصدده إلا ثانية لامتناع وقوعها في الأول، لأنه موضع حركة، وكذا الثالث، لأنّ ما قبل حرف المد متحرّك وكذا الرابع لأنه نفس حرف المد

---

(١) منقول عن أبي عبيد في اللسان (نجم).

(٢) البرذعة: الحِلس الذي يُلقى تحتَ الرَّحْل، والجمع براذع، وخصَّ بعضُهم به الحمار، اللسان (برذع).

. . . .

الـذي كلامنـا فيه، وكذا الخامس لأنه حرف الإعراب، فتتعاقب عليه الحركات الإعرابية، فلم يبق إلا الثاني، وإذا تعيّن لحرف المدّ فحكمه الصحيح بدليل قولك في طُومَارٍ[1]، ودِيمَاس[2]، وَسَابَاط[3]: طَوَامير، وَدَياميس، وَسَوابيط فلا معنى للاحتراز بقوله (غير مدّة)، لما قررنا أنّ المدة وغيرها سواء.

أمّا قوله فيما سبَق في هذا الفصل (وليس بمدة كأجدل) فله فائدة جليلة، وهي الاحتراز عن نحو فاعل وفعول وفعيل، فإن (لهذا النوع)[4]جمعاً مخصوصاً على ماسبق الإيماء إليه والتنبيه عليه فمصباح بزيادة الميم، وأنعام بزيادة الهمزة، ويربوع بزيادة الياء، وَكَلُّوب بزيادة اللام.

اليربوع: الفأرة البدوية، والكَلُّوب: المنشال، وهو الحديد الذي ينشل به اللحم من القدر.

---

(١) الطومار، والطّامور: الصحيفة، اللسان (طمر).

(٢) الدِّيماس: الكِنُّ، والسَرَبُ المظلم، وهو سجن الحجاج بن يوسف سمي به على التشبيه ـ انظر اللسان (دمس).

(٣) السّاباط: سقيفة بين حائطين وفي المحكم: بين دارين. اللسـان (سبط).

(٤) في ب: «لهذا النحو» والمثبت من الأصل وع.

* **فصـــــل * وَيَقَعُ الاسمُ المفردُ على الجِنْسِ ثُمَّ يُمَيَّزُ مِنْهُ واحِدُ بالتـاءِ وذلـكَ نَحْـوَ تَمْرٍ وتَمْـرَةٍ وَحَنْـظَلٍ ، وَحَنْظَلَةٍ، وَبِطِّيخٍ وبِطِّيخَةٍ، وَسفَرْجَلٍ وَسَفَرْجَلَةٍ، وإنَّما يَكْثرُ هَذا في الأشْياءِ المَخْلُوقَةِ دُونَ المَصْنُوعَةِ، وَنَحْـوَ سَفِـينٍ وَسَفِينـةٍ، وَلَبَنٍ ولَبَنَةٍ، وَقَلَنْسٍ وَقَلَنْسُوَةٍ لَيْس بِقِياسٍ ، وَعَكْسُ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ كَمْأَةٌ وَكَمْءٌ وَجَبْأَةٌ وَجَبْءٌ .**

قولـــــــه : «ويقع الاسم المفرد على الجمع . . . . .».

هذه مسـألـة مختلف فيها، فأكثر الناس على أنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع، والشـاهـد لصحة هذا القول (إفراد صفته)[1] وضمائره، وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة، أي في الأشياء التي سميت بهذه الأسماء باعتبار خِلْقَةٍ أصليةٍ، لا باعتبار صَنْعَة من الآدميين، وذلك لأنّ التمر ونحوه اسم وضع للجنس أولا فلما أريد الواحد منه دخل تاء التأنيث فخرج الواحد من الجمع ، فصار فرعا عليه [كالتأنيث على التذكير][2] ، وإن كان الجمع فرعا على الإفراد في الحقيقة، لما قلنا من أن اللفظ وضع في هذا النحو أولا للجنس، هذا في المخلوقة، وأما في المصنوعة، وهي أيضا مخلوقة لله تعالى، فالواحد فيها قبل الجمع، فيجب أن يَخْتَصَّ الزائد بالجمع الذي هو فرع. وقولهم: سَفِين وَسفِينَةٌ وما كان من هذا النحو على تشبيه المصنوعة بالمخلوقة.

وأما كَمْأَة[3] وَكَمٌ بجعل التاء علامة للجمع، وسقوطها علامة للإفراد فكأنه تنبيه منهم على أن الأصل في مذهبهم أن يكون لفظ الجمع خارجا من لفظ الواحد، كما أن المعنى كذلك.

---

(١) في ب: إفراد «صفته» وصوابه المثبت من الأصل و ع لأنه الموافق للمعنى.

(٢) في ب: «كالتأنيث للتذكير» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) الكمأة: واحدها كَمْءٌ على غير قياس وهو نبات يُنَقِّضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفُطر، اللسان (كمأ). وعند سيبويه أن الكمأة ليست بجمع كمْءٍ لأن فَعْلَةً ليس مما يُكسَّر عليه (فَعْلٌ) إنما هو اسم للجمع ومثله الجَبَأة انظر الكتاب ٣: ٥٩٩، ٦٢٤.

....

والجَبْء[1]: واحد الجَبْأة وهي التي إلى الحُمْرة من الكمأة.

والكمأة: هي التي إلى الغُبرة والسواد. فإن قلت ما تقول في حوائج جمع حاجة وهي من المخلوقة ولم يكتف بالحاج للجمع؟ قلت كلامهم (حَاجٌ) وحاجةٌ كتَمْر وتمرة.

أما حوائج فقد قالوا إنه ليس من كلامهم[2]، ووجهه أن يكون جمع مُحْوِجة على حذف الزائد، كما أن اللواقح[3] جمع مُلْقِحَة، والطوائح[4] جمع مطيحة، فكأنه حائجة وحوائج، كما أن التقدير فيهما لاقحة ولواقح، وطائحة وطوائح. وحكوا: «في نفسي حَوْجَاءُ»، أيْ حاجَةٌ فجمع هذا كجمع صحراء تقول حواجِيّ كَصَحَارِي ثم تُخَفف، فتقول حواجِي، فيجوز أن يكون حوائج مقلوبا من حواجي والوزن فعائل إلا أن الهمزة في الأول منقلبة عن العين كهمْزة الطوائح، وفي الثاني عن ياء فَعالي.

---

(١) الجَبْءُ: الكمأة الحمراء. كذا في اللسان (جبأ) ونقل صاحب اللسان عن أبي حنيفة: الجَبْأةُ: هَنَةٌ بيضاء كأنها كَمء ولا ينتفع بها، والجمع أَجْبُؤ وجِبَأةٌ مثال فَقْعٍ وَفِقَعَةٍ، قال سيبويه وليس ذلك بالقياس يعنى تكسير فَعْل على فِعَلة، وأما الجَبْأةُ فاسم للجميع، كما ذهب إليه في كَمْء وكمأة، لأنَ فَعْلاً ليس مما يُكسر على فَعْلةٍ، لأنّ فعلة ليست من أبنية الجموع. اللسان (جبأ).

(٢) انكر هذا ابن بري فيما نقله عنه ابن منظور في اللسان واحتج لذلك بما جاء في الحديث وشعر العرب الفصحاء فمما جاء في الحديث: إنّ لله عباداً خَلَقَهم الله لحوائج الناس، يفزع الناس إليهم في حوائجهم. اللسان (حوج).

(٣) قال الجوهري في الصحاح (لقح) ورياح لواقح ولايقال ملاقح وهو من النادر.

(٤) طوحته الطوائح: قذفته القواذف، ولايقال المطوِّحات وهو من النوادر كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ الصحاح (طوح).

• فصـــــل • وَقَدْ يَجِيءُ الْجَمْعُ مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِ واحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ وَذَلِكَ نَحْـوَ: أَرَاهِطَ، وأَبَـاطِيـلَ، وأَحَـادِيثَ، وأَعَارِيضَ، وأَقَاطِيعَ، وأَهَالٍ، ولَيَالٍ، وَحَمِيرٍ، وأَمْكُنٍ.

قولـــــه: «وقد يجيء الجمع....».

اعلم أن أراهط[1] جمع استغنى عن ذلك برهط، كأنه أرهط كأكلب، وكذا أباطيل كأنه جمع إبْطال وإبْطيل وأحاديث كأنه جمع أحداث، ولايجوز أن يكون جمع أُحدوثة لأنه يقال: أحاديث النبي (عليه السلام)[2]، مع امتناع قولهم: (أُحدوثة النبى صلى الله عليه وسلم)[3] فكأن الأُحدوثة بمعنى الأعجوبة.

وأعاريض: كأنه جمع إعريض، وأقاطيع[4]: كأنه جمع إقطيع، وأَهَالٍ كأنه جمع أَهْلاةٍ[5]، وكذا أراض كأنه جمع أرضاة، وليال: كأنه جمع ليلاةٍ، لأن (أفاعيل)[6] ليس من أبنية لجموع فَعْل، فيجمع رَهْط على أراهط، وهلم جَرًّا إلى الآخر.

---

(١) الرَّهط ما دون العشرة من الرجال لايكون فيهم نساء. اللسان (رهـط) وانظر سيبويه ٣: ٦١٦.

(٢) في ب: «صلى الله عليه وسلم» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ع. والمثبت من (ب) وقد سقط من نسخة ب في الدعاء عبارة (وسلم) فأثبتها.

(٤) في الصحاح (قطع): والقطيع: الطائفة من البقر والغنم، والجمع أقاطيع على غير قياس. كأنهم جمعوا إقطيعا. وكل هذه الصيغ أوردها سيبويه في الكتاب ج٣ ص ٦١٦ تحت باب: هذا ماجاء بناء جمعه على غير مايكون في مثله ولم يكسّر هو على ذلك البناء.

(٥) في جميع النسخ (أهلاة) و(أرضاة).
قال سيبويه: وقالوا أَهْلاتٌ فخففوا. شبَّهوها بصَعْبات حيث كان أهل مذكراً تدخله الواو والنون. فلما جاء مؤنثا كمؤنث صعْب فعل به كما فُعل بمؤنث صعب وقد قالوا أَهَلات فثقلوا. كما قالوا: أرَضات. ٣: ٦٠٠.

(٦) في ب و ع: «أفاعل» وصوابه المثبت من الأصل.

. . . .

أما (حَمِير) في حمار، فقد قيل ينبغي أن يكون اسما للجمع كعبيد، لأنَّ فعيلا ليس من أبنية التكسير.

وأما (أمكن) في (مَكَان)[1] فقد قال الشيخ أبو علي إنه شاذ، ووجه الشذوذ أنَّ هذا المثال يجمع على أَفْعِلَةٍ على ماسبق، قال الإمام عبدالقاهر: وليس يجب أن يقال: (إنَّ أمكنا جمع شيء آخر متروك إذ ليس هنا زيادة في التركيب تقتضي ذلك، فكأنه أراد بذلك والله أعلم أن (مكاناً) كَعَنَاقٍ، و(عناق) يجمع على أعْنُق، فكذا (مكان) يُجْمَع على أمْكُن، والعِذرة عن مجيء جمع (مكان) على أفْعُل مع أنه مختص بالمؤنث قد سَبقَتْ فلا تنسها.

غاية ما في الباب أن مكاناً (مَفْعَل) من الكون لا (فَعَال) كَعَنَاق غير أنهم توهموا أصالة ميمه للزومها، حتى قالوا: مكان وأمكنة وأماكن، وتمكّن، واستمكن، فصار كَأنَّ مكاناً فَعَالٌ، لا (مَفْعَلٌ).

والباطلُ: ضد الحَقّ. (والعَروض: ميزان الشعر، لأنه يعارض بها، وهي لاتجمع لأنها اسم جنس، والعروض أيضا: اسم للجزء الأخير من المصراع الأول، والجمع أعاريض)[2]. والقطيع: الطائفة من البَقرِ والغَنَمِ والأهل: أهلُ الرّجل وأهل الدار، والحمار العَيْر.

---

(١) هذا خلاف ما صرح بنقله سيبويه حين قال: «وقد قال بعض العرب: (أَمْكُنٌ) كأنه جمع مَكْن لامَكان لأنا لم نر فَعيلا، ولا فَعَالا، ولا فِعَالاً، ولا فُعالا يكسَّرُن مذكرات على أفْعُل ليس لهنَّ طريقةٌ يجرين عليها في الكلام. انظر الكتاب ٣: ٦١٧. وهذا الجمع هو (أمكن) لم أجده في الصحاح ولا في اللسان. وإنما وجدته في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين ٢: ٩٥ حيث قال: ويجوز أن يكون أزمن جمع زمان كأمْكنٍ في مكان وذلك لحمل فَعال المذكر على فعال المؤنث».

وانظر شرح الشافية ٢: ١٣٠، ٢٠٧.

(٢) ما بين القوسين نقله الجندي عن الجوهري من الصحاح (عرض).

* فصـــــل * وَيُجْمَعُ الجَمْعُ فيُقَالُ: في كُلِّ أَفْعُلٍ وأَفْعِلَةٍ أَفَاعِلُ، وفي كُلِّ أَفْعَـالٍ أَفَاعِيلُ نَحْو أَكَالِيبُ، وأَسَاوِرُ، وأَنَاعِيمُ، وقَالُوا جَمَائِلُ وجِمَـالَات ورِجَـالَات وكِـلَابَـات، وَبُيـوتَـاتٍ، وَحُمُراتٍ، وَجُزُرَاتٍ، وَطُرُقَاتٍ، وَمُعُنَاتٍ وَعُوَذَاتٍ، وَدُوَلَاتٍ، وَمصَارِينَ، وَحَشَاشِينَ.

قولـــــه: وَيُجْمَع الجَمْعُ ......».

(اعلم أن جمع القلّة)[1] يُجمع فيقال في «أَفْعَل وأَفْعِلَةٍ، أَفَاعِل وفي أَفْعَالٌ أفاعيل كَأمثلته، أما جمع الكثرة فلا يجمع لأن جمع ما هو موضوع للقلة للتكثير والتكثير ممتنع في الموضوع للكثرة، إذ فيه تكثير الكثير فإن جُمع ما هو من جموع الكثرة فعلى أن ذلك المثال للكثرة قد وقع على القلة (كأمثلته)[2] والدليل على ما ذكرت أنهم قالوا جمالات بما هو علم للقلّة وهو الألف والتاء، فلو كان جمالةٌ واقعا على الكثرة لكان قولهم جمالات بعلم القلة نقضا للغرض وقصدا لأن ينقص بالجمع، وهذا مما لايرتكبه من له أدنى تمييز، لأن الجمع من شأنه الزيادة لا النقصان، وينبغي أن يُعلم أن جمع الجمـع لايّطرد ولكنـه يكثر في جمع القلة، ويقلّ في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء، كجمالات وأخواته، وإن كان الجميع لايثبت إلا بالسماع، كذا ذكره بعض المحققين[3].

(الجِمَالَةُ) كأنها جمع جمل كالحجارة في جمع حجر، يقال للإبل إذا لَمْ يكن فيها أنثى جِمَالةٌ، كذا عن ابن السِّكيت[4].

---

(١) في ب: «أمثلة جمع القلة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) هو ابن الحاجب ـ انظر الإيضاح ١: ٥٥٠.

(٤) انظر كتاب «تهذيب الألفاظ» لابن السكيت ص ٦٧ ونص عبارته هناك: (ويقال للإبل إذا لم تكن فيها أنثى وكانت ذكورة هذه جمالة بني فلان).

* فصـــل * وَيَقَعُ الاسْمُ علَى الْجَمِيعِ لَمْ يُكْسَرْ عَلَيْه وَاحِدُهُ وَذَلِكَ نَحْوُ: رَكْب، وَسفر، وأدَم، وَعَمَد، وحَلَق، وَخدَم، وَجَامِل، وَبَاقِر، وَسَرَاة، وَفُرْهَة، وَضأْن، وَغزِيٍّ، وَتُؤام، ورُخال.

و(البُيُوتاتُ) تختصُّ بالأشراف. والحُمُرات بالضمَّتين جمع حُمُر جَمْعُ حِمار و(الجُزُراتُ) جَمْع جُزُرٍ، جَمْع جَزُور. والمُعُنَات: جمع (مُعُنٍ) جمع مَعِين وهو (فَعِيل) من مَعَنَ: سال[1]، وَحُكي مِعان في جمعه، فلو كان (مفعولا) من العين، كمبيع لما جمع هذا الجمع، والعُوذات: جمع عُوذ جمع عائذ وهي الحديثةُ النِّتاج بطريق الكناية، وأصله ما ذكرنا في المجرورات، والدورات: جمع دُورٍ جمع دار. و(المَصَارين): جَمْعُ مُصْرانٍ جَمْع مَصيرٍ وهو الأمعاء، والحَشَاشِين: جمع حُشَّان[2]، جمع حَشٍّ وهو البُسْتَان.

قولـــه: «نحو رَكْـب.......».

اعلم أنّ هذا النحو أسماء مفردة، وضعت للجمع بدليل قولهم: (رُكَيب) وقد أَلَمَّ باستعماله جَمالُ العرب في قولــه:

٣٨٤ ـ وَقَالَ مَنْ هَؤُلَيَّاءِ الرُّكَيْبِ وَمَا يَبْغُونَ عِنْدَكَ؟ لَا آوَتْهُمُ الدَّارُ[3]

فلو كان جمعا لما صُغِّر على لفظه من غير أن يرد إلى الواحد، فلما صُغِّر على لفظه دلَّ على أنه اسم موضع للجمع، حتى كأن لا واحد له.

---

(١) ماء معين: أي جار، والمعْن: الماءُ الظاهر. والجمع مُعُن ومُعُنات.

(٢) في شرح الشافية ٢: ٩٥ ويجمع حُشّان بالضم على حشاشين، كما جمع مُصْران وهو جمع مصير على مصارين.

(٣) في ب: «لا أوتهم دار» والمثبت من الأصل و ب والبيت من البسيط والشاهد فيه استعمال (ركيب) تصغير ركب للجمع مع أنه اسم مفرد انظر ديوان الأبيوردي ٢: ١٨٥ وقد مرّت ترجمة الشاعر ص ١٠٨ وهذا البيت ترتيبه السابع من قصيدة للأبيوردي عدتها تسعة عشر بيتا ورواية عجزه في الديوان (يَبْغون عندي لاآوتْهُمْ دارُ).

. . . .

(وأما أَدم) وَعَمَد فأمارة إفرادهما أنهم ذكّروهما فقالوا: هو الأدم والعَمَدُ ومثله في التذكير حَلْقَة وَحِلَق، و(خَدَم) يُصَغَّر على خُديم، والجامل والباقر يستدل بتذكيرهما على إفرادهما.

وَسَرَاة في جمع سريٍّ اسم للجمع أيضا[1].

فإن قلت، فلم لم يجز أن تكون هي مثل فَسَقَةٍ في التكسير؟ قلت: لأنهم قالوا: سَرَوات، ولم يقولوا فَسَقات، فاستدللتُ بهذا على أنها اسم للجمع، وليست بجمع سَرِيٍّ. وفُرْهَةٌ أيضاً اسم للجمع[2] وكذا صُحبة بدليل قولهم: فُرَيْهَةٌ، وصُحيبة، وضَأن: اسم جمع لضائن كَمَعْزٍ (لماعز)[3]. وَغَزِيٌّ: اسم جمع لغازٍ ككليب (اسم جمع لكلب)[4]، وحمير، وتُؤامٌ اسم جمع لِتَوْأم. ورُخَال: اسم جمع لِرَخْل وهو الحمل[5].

وعن أبي العباس[6]: أنَّ (فُعالا) بضم الفاء عنده: اسم للجمع وليس بتكسير. والأدم: اسم لجمع الأَديم، والعمد: اسم لجمع عمود البيت. والحَلَقُ بِفَتْحَتَيْنِ: اسم لجمع حَلْقة الدرع بسكون اللام. والجَامِلُ: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والباقر، اسم لجمع البقر مع رعاتها، والفاره في الأصل هو الحاذق.

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه ٥: ٧٩: (وأما السَّراةُ، فواحِدُه سَرِيٌّ، والسرو: السخاء في المروءة، وأصله سَرَوَة مثل فَسَقَة وكفرة وليس بتكسير سري، لأن فعيلا لايكسر على فعله، ولأنك تقول سروات فتجمعه بالتاء ولم تقل فسقات فدل أنه ليس مثله، ولو كان جمعا مكسرا لقيل سُراة بالضم).

(٢) الفرْهَةُ: جمع فاره وهي الطويل من البغال والحمير، والحاذق الماهر اللسان (فره).

(٣) في ب: «اسم جمع لماعز» والمثبت من الأَصل و ع.

(٤) ما بين القوسين من ع فقط.

(٥) الرَّخْل والرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن والذكر حَمَل ـ اللسان (رخل).

(٦) انظر المقتضب لأبي العباس المبرد ج٢: ٢١٠-٢١١.

* فصـــــل * وَيَقَعُ الاسمُ الذَي فِيهِ عَلاَمَةُ التَّأنيثِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالجَمْعِ بِلَفْظٍ واحدٍ وَذلِك نَحْوُ: حَنْوَةٍ، وَبُهْمَى، وَطَرْفَاء، وَحَلْفَاء.

قولـــــه: «نحو: حَنْوَةٍ[1]، وَبُهْمَى[2]، وَطَرْفَاءَ[3]، وَحَلْفَاء[4]».

فَكُلٌّ مِنْ هذه الأسْماءِ اسم للجمع، ومعنى قولنا اسم للجمع أن لايكون تكسيرا، وذلك أن (فَعْلَة، وَفُعْلى، وَفَعْلاء) من أبنية الآحاد وكما أن فاعلا كذلك فإذن قولك حَنْوة اسم مفرد اللفظ كطلحة، وقولك الطرفاء بمنزلة صحراء، والمعنى على الجمع، كما أن الجامل على لفظ المفرد كالكاهل، والمعنى الجمع يدل على ما تدل عليه الجمال، وكذا الباقر بمنزلة البقور. وأشياءُ من قبيل الطرفاء في أنه اسم مفرد على فَعْلاء وكان الأصل شَيْئَاء بهمزتين بينهما ألف، فالهمزة الأولى لام بإزاء الفاء من طرفاء، والثانية منقلبة عن ألف التأنيث كهمزة طرفاء، إلا أنهم استثقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز قوي لأنّ الألف ساكن وهو أيضا من جنس الهمزة، بدليل عوده إلى الهمزة عند مساس الحركة. فقدموا الهمزة، التي هي لام وأوقعوها قبل الفاء وهو الشين فقالوا: أشياء ووزنه (لفعاء)، وفي هذه المسألة كلام سنوفيه حقه فيما بعد إن شاء الله تعالى: والحَنْـوَة: وَرْدٌ، والبُهْمَى: شَجَـرٌ، وقيل ألفهـا للإلحـاق والـواحد بُهْماة، والطَرفاء بالفارسية: «كـز»، والحلفاء: نَبْت في الماء.

---

(1) الحَنْوَةُ بالفتح: نبات سُهليٌ طيب الريح. اللسان (حنا).

(2) البُهمى: نبت تَجد به الغنم وجداً شديداً مادام أخضر. اللسـان «بهم».

(3) الطرفاء: جماعة الطَّرَفَة: شجر، وبها سمي طرفة بن العبد. اللسان «طـرف».

(4) الحَلْفاءُ. من نبات الأغلاث واحدتها حَلِفَةٌ وحَلَفة وحِلْفاء وحَلْفَاةُ وعن أبي حنيفة ارض خلفة: تنبت الحلفـاء. وعن الليث: نبـات حملهُ قصب النُشاب ـ اللسـان (حلف). وألف بهمى وطرفاء وحلفاء عند سيبويه للواحد والجمع.

قال: «هـذا باب ماهو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحـده على بنـائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه، ودلك قولك للجميع: حَلْفَاءُ، وحَلْفاءُ واحدة، وَطَرفاءُ للجميع وطرفاء واحدة، وَبُهْمَى للجميع وَبُهْمَى واحدة الكتاب ٣: ٥٩٦».

* فصـــــل * ويُحْمَلُ الشَّيْءُ عَلى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى فيُجْمَعُ جَمْعُهُ نَحْو قَوْلِهِم: مَرْضَى، وَهَلْكَى، وَمَوْتَى، وَجَرْبَى، وَحَمْقَى، حُمِلَتْ عَلَى قَتْلَى وَجَرْحَى وَعَقْرَى وَلَدْغَى وَنَحْوِهَا مِمَّا هُوَ فَعِيل بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ أَيَامَى وَيَتَامَى مَحْمُولان على وَجَاعَى وَحُبَاطَى.

قولــــــه: «نحــو قولهــم مرضـــى ....».

اعلم أن مريضا كظريف في الزنة غير أنه مثل قتيل في المعنى من حيث إن هذه الأوجاع ليست مما يستحِبُه الإنسان، فصار المريض بمنزلة الجريح، في أنه فُعِل به شيء فجمع على «فَعْلى» كما جمع قتيل عليه، فلو ذهبت على الظاهر وهو أن تجعله كظريف قلت: مِراض، ومريضون، وَهُـلاك وهالكون.

فإن قلت: عين ماذكرت موجود في دامرٍ[1] وهم ممتنعون عن أن يقولوا دَمْرى، بل يقولون دامرون، قلت: ماذكرنا ضرب من روم المشاكلة فلايجب أن يرام في كل شيء.

أمـا أيامَى، ففيه طريقـان: أحدهما: أن يكون بمنزلة (وَجَاعى) على فعالى وهو المذكور في المتن.

والثاني: أن يحمل على القلب، والأصل أيايم على (فياعل) ثم قدّم اللام التي هي الميم على العين التي هي الياء فصار إلى أيامِي بميم مكسورة ثم أبدلت الكسرة فتحة والياءُ ألفا كما قيل مِدْرَى مَدَارا وفي مُعْيِيه مَعَايا، والأصل مداري ومعايِي براء وياء مكسـورتين قبل ياءين، فوزن أيامَى على هذا (فَيالع)[2]، وَفَعَالَى» بمنزلة «فعلى» في كونـه لما يكـره نحو: وَجَاعَى في وَجِع، وحباطى في حَبِطٍ، وحذارَى في حَذِرٍ لأنَّ الخائف كأنه قد فعل به بلاء، قال بعض المحققين[3] في قوله وكذلك أيامى ويتامى

---

(١) رجل دامر: هالك، لاخير فيه. اللسـان (دمـر).

(٢) في الأصل: «فياعل» وصوابه المثبت من ب وع.

(٣) هو ابن الحاجب ـ انظر كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ج١ ص٥٥٠-٥٥١.

* فصـــــل * وَالْمَحْذُوف يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِير وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ شَفَةٍ واسْتٍ وَشَاةٍ وَيَدٍ وَشِفَاه وأَسْتَاهٍ وأَيْد وُيديّ وشياه . . .

إلى آخره يريد أن وَجِعا وَحبطا جمع على فَعَالي تشبيها لفِعل يفعلان لاشتراكهما كثيرا كَصَدٍ وصَدْيان، وغَرثٍ[1] وَغَرْثان، وعطش وعطشان وفعلان يجمع على فَعالِي فحمل عليه موافقه وَهُو (فَعِل) فجمع جمعه مع موافقته في معنى الآفة، وأيامى ويتامى / حملا على وَجَاعِي لقرب ما بينهما من الوزن، لأن (فَعِيلا وَفَيْعَلا) لا يفارقان (فَعِلا) إلا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتهما إياه، وفي معنى الآفة.

فإن قلت: نحـو كريم بمنـزلـة أحمق في أنّ كلا من الكـرم والحمق ليس فعل الإنسان، وإنما هو مجبول عليه، فكيف لم يجيء (فَعْلَى)[2] في نحو كريم؟ قلت: لأن الشيء إذا كان محموداً صار كأنه باق على أصله لأنه ينبغي أن يكون الإنسان على ماتقتضيه العقول حتى كأن لم يُفْعَل به شيء، فأما إذا كان مذموماً فكأن صاحبه قد أُوقع به فِعل لخروج هذا المرءِ عن طريقته الأصلية، وكأنّ هذا الفعل جَرْحٌ أو قتل من حيث إنه غير صاحبه عن وجهه.

قولـــــــه : «والمحذوف. . . . . . .».

المراد به المحذوف العجز، فالمحذوف من الشَّفةِ الهاء، وكذا من الاست والشاة، أما اليد فالمحذوف منها الياء.

والأصل: شَفَهَةٌ، وَستَةٌ، وَشَوْهَةٌ، وَيَدَي، والهمزة في أستاهٍ همزة قطع، نظيرة الهمزة في أسماء، لأن وزنها (أَفْعَال)، وإن كانت الهمزة في مفرديهما للوصل، واليد من الجارحة تجمع على (أيد)، أما أيادٍ فالأغلب فيها أن يراد (النِّعمة)[3]، وقد تجيء جمع يدٍ للجارحة، واليُدَيَ: جمع اليد بمعنى النِّعْمَة قال:

---

(١) غَرث وغرثان والأنثى غرثى وغَرْثانة. جائع وجائعة. اللسان (غرث).

(٢) في الأصل : «فعلا» والمثبت من ب و ع.

(٣) في ب : «النعم» والمثبت من الأصل و ع.

* فصـــــل * وَالْمُذَكَّـرُ الذِي لَمْ يُكسَّرُ يُجْمَعُ بالألِفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: السَّرَادِقَـاتُ، وَجِمَـالاتٌ، وَسِبَحْلاَتٌ، وَسِبَطْرَاتٌ، وَلَمْ يَقُولوا جُوَالِقَات حَين قَالُوا جَوَالِيقَ، وَقَدْ قَالُوا بُوَانَات مَعَ قَوْلِهِم بُون. . .

---

٣٨٥ ـ وَلا أَذْكُرُ النُعْمان إلا بِصَالحٍ فإنَّ لَهُ عِنْدي يُدِيًّا وأَنْعُمَا[١]

قولـــــه: والمذكر الذي لم يُكَسَّرُ».

أقيم الجمع بالألف والتاء مقام المكسّر في هذا القبيل من الأسماء، لأن كـلا منهما يستعمل في العقلاء وغيرهم، فإذا منع أحدهما وهو المكسَّر أقيم الآخر مقامه لما بينهما من المشاركة، وقد نبهناك قبل على أن امتناع التكسير في هذا النحو أكثريّ لاكليّ فلا تنسين ذلك، وقولهم (بُوانات)[٢] مع قولهم (بُونٌ) دليل أيضا على أن هذا (النحو)[٣] أكثريّ.

والسِّبَحْل: الضم، (والسِّبَطْر: الطويل)[٤]، والبِوَان: عمود من أعمدة البيت.

---

(١) البيت من الطويل نسبه صاحب اللسان تحت مادة (نعم) إلى النابغة ولم أجده في ديوانه كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٥: ٨٤ من غير عزو. والشاهد فيه قوله (يُدِيًّ) بضم الياء وكسر الدال بعدها ياء مشدّدة وأصله يُدْوِيّ فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء وكسرت الدال لمناسبة الياء.

(٢) البُوَانات: جمع بِون وهو عمود من أَعْمِدَةِ الخِباء. اللسان (بون).

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٤) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.